

الكتاب المذكور في فهرس المكتبة رقم ١٠٠٠

١٠٠٠

# كتاب الجبر

كتاب الجبر

المؤلف

أبو

محمد بن موسى الخوارزمي

أبو جبر

١٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تنقيح مباني العروه : الاجتهاد والتقليد و الطهاره

كاتب:

آيت الله شيخ جواد تبريزي

نشرت في الطباعة:

دارالصديقه الشهيده سلام الله عليها

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٢١	تنقيح مبانى العروه: كتاب الطهاره المجلد ٧
٢١	اشاره
٢٢	اشاره
٢٨	اشاره
٢٨	تتمه كتاب الطهاره
٢٨	اشاره
٢٨	فصل فى أحكام الأموات
٢٨	اشاره
٢٨	فى التوبه
٣٥	ما يجب فعله عند ظهور أمارات الموت
٣٧	فى ما لا يقبل النياه
٣٨	للموصى تملك أمواله لغير الوارث
٣٩	لا يجوز له تفويت الأموال على الوارث بالإقرار كذباً
٤١	فى الإعلام بالمدفون
٤٢	متى يجب نصب القيم؟
٤٤	فصل فى آداب المريض وما يستحب عليه
٤٤	فصل [ فى استحباب عياده المريض وآدابها ]
٤٨	فصل فيما يتعلّق بالمحتضر ممّا هو وظيفه الغير
٤٨	اشاره
٤٨	توجيه الميت إلى القبله
٥١	هل التوجيه واجب على المحتضر؟
٥٢	يعتبر إذن الولى فى التوجيه إلى القبله
٥٤	توجيه الميت إلى القبله إلى ما بعد الغسل

٥٦	تلقينه الشهاداتتين
٥٨	فصل في المستحبات بعد الموت
٥٨	فصل في المكروهات
٥٩	فصل [ في حكم كراهه الموت ]
٦٠	فصل [ في أن تجهيز الميت واجب كفاً ]
٦٠	فصل في تجهيز الميت
٦٠	وجوب التجهيز كفاً
٦٦	يجب على الغير الاستئذان من الولي
٦٦	الإذن أعم من الصريح
٦٧	وجوب المبادرة يسقط بمباشره بعض المكلفين
٦٩	الظن بمباشره الغير لا يسقط المبادرة
٧٠	اعتبار البلوغ والعقل في العبادات
٧٤	فصل في مراتب الأولياء
٧٤	اشاره
٧٤	الزوج أولى بزوجه
٧٥	المالك أولى بعبده
٧٦	ولاية الأرحام بترتيب الإرث
٧٨	ولاية الحاكم و عدول المؤمنين
٧٩	الذكور مقدمون على الإناث
٨٠	الأم مقدمه على الذكور
٨١	إذن الولي معتبر لو أوصى الميت إلى غيره
٨٢	إذا رجع الولي عن إذنه
٨٣	إذا أكره الولي شخصاً على التفسيل
٨٦	فصل في تفسيل الميت
٨٦	اشاره
٨٦	وجوب تفسيل كل مسلم

٨٨	لا يجوز تغسيل الكافر .....
٨٩	حكم الأطفال .....
٩١	حكم المجنون .....
٩١	الطفل الأسير .....
٩٢	في لقيط دار الاسلام .....
٩٤	الصغير والكبير سواء في وجوب التغسيل .....
٩٧	حكم السقط .....
١٠٠	فصل فيما يتعلّق بالنيه في تغسيل الميت .....
١٠٠	اشاره .....
١٠٠	وجوب نيه القربه في الغسل .....
١٠١	لو اشترك اثنان في الغسل .....
١٠٤	فصل في وجوب المماتله بين الغاسل والميت .....
١٠٤	اشاره .....
١٠٤	شرطيه المماتله في الغسل .....
١٠٦	استثناء الطفل عن المماتله .....
١٠٨	الزوج والزوجه يغسل أحدهما الآخر .....
١١٤	المطلقه الرجعيه بحكم الزوجه .....
١١٥	يجوز تغسيل المحارم .....
١١٩	يجوز للمولى تغسيل أمته .....
١٢٠	في تغسيل الأمه مولاهما إشكال .....
١٢٢	في الخنثى المشكل .....
١٢٥	لو انحصر المماتل في الكافر أو الكافره .....
١٢٧	لو وجد المماتل بعد الغسل .....
١٢٩	إذا لم يكن مماتل .....
١٣١	يشترط في الغاسل الإسلام والبلوغ والعقل .....
١٣٤	فصل في سقوط غسل الميت .....

- ١٣٤ ..... اشاره
- ١٣٤ ..... سقوط الغسل عن الشهيد
- ١٤٢ ..... سقوط الغسل عن وجب قتله بجرم أو قصاص
- ١٤٩ ..... سقوط الغسل عزيمه لارخصه
- ١٤٩ ..... فى كفن الشهيد
- ١٥٢ ..... إذا كانت ثياب الشهيد للغير
- ١٥٣ ..... من لا يعلم شهادته
- ١٥٤ ..... من أطلق عليه الشهيد فى الأخبار
- ١٥٥ ..... إذا اشتبه المسلم بالكافر
- ١٥٦ ..... فى مس الشهيد
- ١٥٧ ..... فى القطعه المبانه من الميت
- ١٦٢ ..... إذا كان الباقي جميع عظام الميت
- ١٦٤ ..... فصل فى كيفية غسل الميت
- ١٦٤ ..... اشاره
- ١٦٤ ..... الواجب ثلاثة أغسال
- ١٦٨ ..... اعتبار الترتيب
- ١٦٩ ..... لا يكفى الارتماسى مع التمكن من الترتيب
- ١٧٢ ..... فى إزاله النجاسه عن جسد الميت
- ١٧٣ ..... مقدار السدر والكافور
- ١٧٥ ..... الوضوء و غسل الميت
- ١٧٧ ..... مقدار ماء غسل الميت
- ١٧٨ ..... إذا تعدّر أحد الخليطين
- ١٨٤ ..... إذا تعدّر الماء
- ١٨٩ ..... إذا كان عنده ماء لغسل واحد
- ١٩١ ..... إذا كان الميت محرماً
- ١٩٣ ..... إذا ارتفع العذر عن الغسل

- ١٩٤ ----- كيفية تيميم الميت
- ١٩٥ ----- لا يجب غسل المس بمس الميت الميمم
- ١٩٦ ----- فصل في شرائط الغسل
- ١٩٦ ----- اشاره
- ١٩٦ ----- نيه القربه
- ١٩٦ ----- إزالة النجاسه
- ١٩٩ ----- تغسيله من وراء الثياب
- ٢٠١ ----- يجرى غسل الميت عن غسل الجنابه وغيره
- ٢٠٤ ----- النظر إلى عوره الميت
- ٢٠٥ ----- يجب النبش إذا لم يغتسل
- ٢٠٦ ----- أخذ الأجره على التغسيل
- ٢٠٨ ----- إذا كان السدر أو الكافور قليلاً
- ٢٠٨ ----- إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل
- ٢١١ ----- في اللوح الذى يغسل عليه الميت
- ٢١٣ ----- فصل في آداب غسل الميت
- ٢١٥ ----- فصل في مكروهات الغسل
- ٢١٩ ----- فصل في تكفين الميت
- ٢١٩ ----- اشاره
- ٢١٩ ----- وجوب التكفين
- ٢١٩ ----- يجب التكفين بثلاث قطع
- ٢٢٥ ----- إذا لم يتمكن من القطعات الثلاثه
- ٢٢٧ ----- إذا دار الأمر بين واحده من الثلاث
- ٢٢٧ ----- لا يعتبر قصد القربه في التكفين
- ٢٢٨ ----- في كون كل قطعه ساتره لوحدها
- ٢٢٩ ----- لا يجوز التكفين بجلد الميتة
- ٢٣٠ ----- لا يجوز اختيار التكفين بالنجس



- ٢٣١ ..... لا يجوز التكفين بالحرير الخالص
- ٢٣٣ ..... لا يجوز التكفين بالمذهب و ما لا يؤكل لحمه
- ٢٣٤ ..... التكفين بوبر وشعر المأكول
- ٢٣٦ ..... فى الاضطرار يجوز بجميع ما تقدم
- ٢٤٠ ..... جواز التكفين بالحرير غير الخالص
- ٢٤٠ ..... إذا تنجس الكفن
- ٢٤١ ..... كفن الزوجه على زوجها
- ٢٤٦ ..... إذا مات الزوج بعد الزوجه
- ٢٤٨ ..... كفن غير الزوجه
- ٢٥٠ ..... لا يخرج الكفن عن ملك الزوج
- ٢٥١ ..... إذا كان الزوج معسراً
- ٢٥٢ ..... إذا كنفها الزوج فسرقت الكفن
- ٢٥٣ ..... ماعدا الكفن من مؤنه تجهيز الزوجه ليس على الزوج
- ٢٥٤ ..... كفن المملوك على سيده
- ٢٥٥ ..... القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة
- ٢٥٦ ..... الاقتصار فى الواجب على الأقل قيمه
- ٢٥٧ ..... إذا تعلق حق الغير بالتركة
- ٢٥٩ ..... إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن
- ٢٦١ ..... تكفين المحرم كغيره
- ٢٦٣ ..... فصل فى مستحبات الكفن
- ٢٦٥ ..... فصل فى بقيه المستحبات
- ٢٦٩ ..... فصل فى مكروهات الكفن
- ٢٧١ ..... فصل فى الحنوط
- ٢٧١ ..... اشاره
- ٢٧١ ..... وجوب الحنوط وكيفية ومواضعه
- ٢٧٤ ..... التحنيط بعد التغسيل أو التيمم

- ٢٧٥ ..... يشترط في الكافور الطهاره والإباحه
- ٢٧٧ ..... فصل في الجريدتين
- ٢٧٩ ..... فصل في التشيع
- ٢٨٣ ..... فصل في الصلاه على الميت
- ٢٨٣ ..... اشاره
- ٢٨٣ ..... وجوب الصلاه على كل مسلم
- ٢٨٧ ..... في وجوب تغسيل المخالف والصلاه عليه
- ٢٩١ ..... عدم جواز الصلاه على الميت الكافر بأقسامه
- ٢٩٢ ..... في الصبي يصلّى عليه إذا مات في ست سنين
- ٢٩٧ ..... من وجد ميتاً في بلاد المسلمين
- ٢٩٩ ..... يشترط الايمان في المصلى
- ٢٩٩ ..... يشترط الإذن من الولي
- ٣٠١ ..... صحه صلاه الصبي وعدم إجرائها عن البالغين
- ٣٠٢ ..... الصلاه على الميت بعد التكفين
- ٣٠٥ ..... لو تعذر الدفن
- ٣٠٦ ..... إذا صلّى متعددون على الميت
- ٣٠٧ ..... إذا وجد بعض الميت
- ٣٠٩ ..... الصلاه قبل الدفن
- ٣٠٩ ..... إذا تعدد الأولياء
- ٣١١ ..... إذا كان الولي امرأه
- ٣١١ ..... إذا أوصى الميت بأن يصلّى عليه شخص معين
- ٣١٢ ..... تستحب الصلاه على الميت جماعه
- ٣١٥ ..... في أحكام صلاه الجماعه على الميت
- ٣٢٧ ..... فصل في كيفية صلاه الميت
- ٣٢٧ ..... اشاره
- ٣٢٧ ..... صلاه الميت خمس تكبيرات

- ٣٣٠ ..... الدعاء بين التكبيرات
- ٣٣٦ ..... الصلاة على المستضعف
- ٣٣٩ ..... الصلاة على المخالف
- ٣٤١ ..... الصلاة على الصبي
- ٣٤٢ ..... لا يجوز أقل من خمسه تكبيرات
- ٣٤٣ ..... يجوز الدعاء بغير المأثور
- ٣٤٤ ..... تجب العربيه بالتقدر الواجب فقط
- ٣٤٤ ..... لا أذان و لا إقامه ولا..في صلاه الميت
- ٣٤٤ ..... جواز قراءه الأدعيه في الكتاب
- ٣٤٩ ..... فصل في شرائط صلاه الميت
- ٣٤٩ ..... اشاره
- ٣٤٩ ..... كيفيه وضع الميت للصلاه عليه
- ٣٥٠ ..... الصلاة على الحاضر
- ٣٥١ ..... اعتبار عدم الحائل
- ٣٥٢ ..... في استقبال القبله
- ٣٥٣ ..... يعتبر قيام المصلى
- ٣٥٥ ..... تعيين الميت
- ٣٥٥ ..... نيه القربه
- ٣٥٥ ..... يشترط إباحه المكان
- ٣٥٦ ..... اعتبار الموالاه بين التكبيرات
- ٣٥٦ ..... شرطيه الاستقرار
- ٣٥٧ ..... أن يكون الميت مستور العوره
- ٣٥٧ ..... عدم اشتراط الطهاره من الحدث
- ٣٦٠ ..... تجوز الصلاه من جلوس لغير المتمكن من القيام
- ٣٦١ ..... إذا لم يمكن الاستقبال
- ٣٦٣ ..... إذا كان الميت في مكان مغصوب

- ٣٦٤ ..... إذا دفن بدون صلاة
- ٣٦٧ ..... إذا صلى على القبر
- ٣٦٧ ..... جواز التيمم لصلاة الميت
- ٣٦٨ ..... الكلام في صلاة الميت
- ٣٦٩ ..... صلاة العاجز عن القيام
- ٣٧١ ..... إذا اعتقد صحه صلاته على الميت
- ٣٧١ ..... الصلاة على المصلوب
- ٣٧٢ ..... في تكرار الصلاة على الميت
- ٣٧٣ ..... صلاة الميت قبل الدفن
- ٣٧٤ ..... في الصلاة على القبر
- ٣٧٦ ..... تجوز الصلاة على الميت في أى وقت كان
- ٣٧٧ ..... في المبارده إلى الصلاة على الميت
- ٣٧٨ ..... صلاة الميت تقدم على النافله
- ٣٧٩ ..... تقدم صلاة الميت على الفريضة وقضائها لو خيف الفساد
- ٣٨١ ..... لا تجوز صلاة الميت في أثناء الفريضة
- ٣٨٢ ..... في الصلاة على أكثر من ميت
- ٣٨٥ ..... فصل في آداب الصلاة على الميت
- ٣٨٧ ..... فصل في الدفن
- ٣٨٧ ..... اشاره
- ٣٨٧ ..... وجوب دفن الميت
- ٣٨٩ ..... يوضع الميت على جنبه الأيمن مستقبلاً بوجهه القبله
- ٣٩٣ ..... إذا مات شخص في السفينه يلقى في البحر
- ٣٩٤ ..... إذا خيف على الميت من نبش قبر ألقى في البحر
- ٣٩٥ ..... الكافره الميتة وفي بطنها ولد ميت من مسلم
- ٣٩٧ ..... لا يعتبر في الدفن قصد القربه
- ٣٩٧ ..... إذا خيف على الميت من السبع

- ٣٩٨ ..... مؤنه الإلقاء فى البحر من أصل التركة
- ٣٩٩ ..... إذا اشتبهت القبلة
- ٤٠٠ ..... فى الطفل المتولد بالزنا من مسلمين
- ٤٠١ ..... لا يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار
- ٤٠٢ ..... لا يجوز الدفن فى المكان المغصوب
- ٤٠٣ ..... لا يجوز الدفن فى قبر الغير
- ٤٠٤ ..... فى الأجزاء المبانه من الميت
- ٤٠٥ ..... إذا مات شخص فى البئر
- ٤٠٦ ..... إذا مات الجنين فى بطن الحامل
- ٤٠٧ ..... لو ماتت الحامل وبقى الجنين حياً
- ٤١١ ..... فصل فى المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده
- ٤١٩ ..... فصل فى مكروهات الدفن
- ٤١٩ ..... اشاره
- ٤٢٠ ..... نقل الميت من بلد موته إلى آخر
- ٤٢٦ ..... البكاء على الميت
- ٤٣٠ ..... اللطم والخدش وجز الشعر والصراخ
- ٤٣٢ ..... حرمة نبش قبر المؤمن
- ٤٣٤ ..... موارد جواز نبش القبر
- ٤٤٨ ..... فصل فى الأغسال المندوبه
- ٤٤٨ ..... اشاره
- ٤٤٨ ..... غسل الجمعة
- ٤٥٢ ..... وقت غسل الجمعة
- ٤٥٩ ..... يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس
- ٤٦٢ ..... يستحب غسل الجمعة للمرأة والرجل و...
- ٤٦٤ ..... الأولى إتيانه قريباً من الزوال
- ٤٦٦ ..... إذا اغتسل بتخيل يوم الخميس بعنوان التقديم

- ٤٦٨ ..... يصح غسل الجمعة من الجنب والحائض
- ٤٦٩ ..... فى بقيه الأغسال الزمانيه
- ٤٨١ ..... لا قضاء للأغسال الزمانيه
- ٤٨٥ ..... فصل فى الأغسال المكانيه
- ٤٨٩ ..... فصل فى الأغسال الفعليه
- ٤٨٩ ..... اشاره
- ٤٨٩ ..... غسل الإحرام والطواف
- ٤٩٢ ..... غسل زياره أحد المعصومين عليهم السلام
- ٤٩٣ ..... غسل صلاه الاستسقاء
- ٤٩٣ ..... غسل التوبه
- ٤٩٦ ..... الغسل لتغسيل الميت وتكفينه
- ٤٩٨ ..... غسل قتل الوزغ
- ٤٩٩ ..... غسل التفريط فى صلاه الكسوفين
- ٥٠٢ ..... فى وقت الأغسال المكانيه
- ٥٠٢ ..... فى انتقاض هذه الأغسال بالحدث
- ٥٠٥ ..... تداخل الأغسال
- ٥٠٦ ..... استحباب الغسل فى نفسه
- ٥٠٧ ..... قيام التيمم مقام الغسل
- ٥٠٩ ..... فصل فى التيمم
- ٥٠٩ ..... اشاره
- ٥٠٩ ..... فى مسوغات التيمم:
- ٥٠٩ ..... الأول:عدم وجدان الماء.
- ٥٠٩ ..... اشاره
- ٥١٤ ..... فى الفحص عن الماء وطلبه
- ٥٣٦ ..... الثانى:عدم الوصله إلى الماء
- ٥٣٨ ..... الثالث:الخوف مع استعماله على نفسه من التلف والعيب

- ٥٤٨ ..... الرابع:الحرج فى تحصيل الماء
- ٥٤٩ ..... الخامس:الخوف من استعمال الماء
- ٥٥٥ ..... السادس:إذا عارض استعمال الماء فى الوضوء واجب أهم
- ٥٦١ ..... السابع:ضيق الوقت من استعمال الماء
- ٥٧٢ ..... الثامن:وجود المانع الشرعى من استعمال الماء
- ٥٧٧ ..... فصل فى بيان ما يصح التيمم به
- ٥٧٧ ..... اشاره
- ٥٧٧ ..... ما المراد بوجه الأرض؟
- ٥٧٨ ..... ما يقتضيه الأصل العملى
- ٥٧٩ ..... هل يختص التيمم بالتراب
- ٥٨٥ ..... التيمم بالغبار
- ٥٨٦ ..... فاقد الطهورين
- ٥٨٨ ..... إذا وجد فاقد الطهورين تلجأ ولم تمكن إذ ابته
- ٥٩١ ..... فى التيمم بالجصّ والأجر والخزف
- ٥٩١ ..... التيمم على الحائط
- ٥٩٢ ..... التيمم بالطين
- ٥٩٣ ..... التيمم بالتراب الممزوج
- ٥٩٤ ..... يجب تحصيل ما يتيمم به ولو بالشراء
- ٥٩٦ ..... الطين ما لصق باليد
- ٥٩٨ ..... فصل فى شرائط ما يتيمم به
- ٥٩٨ ..... اشاره
- ٥٩٨ ..... فى شرطيه الطهاره
- ٥٩٩ ..... فى شرطيه الإباحه
- ٦٠٠ ..... إذا كان التراب فى أنه الذهب
- ٦٠١ ..... فى كون أحد الترابين نجساً
- ٦٠٣ ..... إذا علم بغصبيه التراب أو الماء

- ٦٠٤ ..... جواز التيمم بمشكوك النجاسه
- ٦٠٤ ..... التيمم فيما يشك في كونه تراباً أو غيره
- ٦٠٦ ..... المحبوس في مكان مغصوب
- ٦٠٧ ..... إذا لم يكن التراب كافياً للتيمم
- ٦٠٨ ..... اعتبار العلق باليد
- ٦١٠ ..... استحباب نفض اليدين
- ٦١٢ ..... يستحب فيما يتيمم به كونه من ربي الأرض
- ٦١٤ ..... فصل في كيفية التيمم
- ٦١٤ ..... اشاره
- ٦١٤ ..... ضرب باطن اليدين على الأرض
- ٦١٦ ..... يكفى الوضع على الأرض حال الاضطرار
- ٦١٨ ..... نجاسه الباطن لا تعدّ عذراً للانتقال إلى الظاهر
- ٦١٨ ..... مسح الجبين
- ٦٢١ ..... كيفية مسح الجبين
- ٦٢٢ ..... مسح ظاهر الكفين
- ٦٢٥ ..... من شرائطه:
- ٦٢٥ ..... اشاره
- ٦٢٥ ..... الاول النيه
- ٦٢٨ ..... عدم اعتبار قصد الرفع
- ٦٢٨ ..... الثاني:المباشره
- ٦٣٠ ..... الثالث:الموالاه
- ٦٣١ ..... الرابع:الترتيب
- ٦٣٢ ..... الخامس:الابتداء من الأعلى إلى الأسفل
- ٦٣٣ ..... السادس:عدم الحائل
- ٦٣٤ ..... السابع:طهاره الماسح والممسوح
- ٦٣٥ ..... إذا بقي من الممسوح جزء لم يمسح عليه



- ٦٣٥ ----- إذا كان في محل المسح لحم زائد -----
- ٦٣٦ ----- يكفى المسح على الشعر وإن كان في الجبهه -----
- ٦٣٧ ----- إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيره -----
- ٦٣٩ ----- إذا خالف الترتيب بطل -----
- ٦٣٩ ----- فى جواز الاستنابه -----
- ٦٤٠ ----- إذا كان باطن اليدين نجساً يجب تطهيره -----
- ٦٤١ ----- تيمم الأقطع -----
- ٦٤٣ ----- إذا لم يمكن إزاله النجاسه ذات الجرم -----
- ٦٤٣ ----- يجب نزع الخاتم -----
- ٦٤٤ ----- فى تعيين المبدل منه -----
- ٦٤٥ ----- مع اتحاد الغايه يجوز قصد ما فى الذمه -----
- ٦٤٥ ----- إذا قصد غايه فتبين عدمها -----
- ٦٤٧ ----- إذا رفع يده أثناء المسح -----
- ٦٤٨ ----- فى عدد الضربات -----
- ٦٥١ ----- الشك فى بعض أجزاء التيمم -----
- ٦٥٣ ----- إذا علم بعد الفراغ بترك جزء -----
- ٦٥٤ ----- فصل فى أحكام التيمم -----
- ٦٥٤ ----- اشاره -----
- ٦٥٤ ----- التيمم قبل الوقت -----
- ٦٥٧ ----- إذا تيمم لصلاه بعد دخول وقتها يجوز إتيان غيرها -----
- ٦٥٨ ----- جواز التيمم فى سعه الوقت -----
- ٦٦٣ ----- إذا تيمم لصلاه سابقه يجوز له إتيان اللاحقه -----
- ٦٦٥ ----- آخر الوقت هو الآخر العرفى -----
- ٦٦٦ ----- يجوز التيمم لصلاه القضاء -----
- ٦٦٧ ----- إذا اعتقد سعه الوقت فتيمم وصلى -----
- ٦٦٨ ----- لا تجب إعاده ما صلاه بالتيمم -----

- الأحوط استحباباً إعادته الصلاة ..... ٦٧٠
- أولاً: لمتعمد الجنابه ..... ٦٧٠
- ثانياً: المتيمم لصلاة الجمعة خوف فوتها ..... ٦٧١
- الثالث: من ترك طلب الماء عمداً ..... ٦٧٣
- إذا تيمم لغايه كان بحكم الطاهر ..... ٦٧٤
- غايات الوضوء أو الغسل غايات للتيمم أيضاً ..... ٦٧٦
- التيمم بدل غسل الجنابه يغنى عن الوضوء ..... ٦٧٩
- نواقض التيمم هي نواقض الوضوء ..... ٦٨٢
- ينتقض التيمم بوجدان الماء ..... ٦٨٤
- وينتقض بزوال العذر ..... ٦٨٦
- إذا وجد الماء قبل الصلاة ..... ٦٨٦
- إذا وجد الماء أثناء الصلاة ..... ٦٨٧
- إذا وجد الماء في أثناء الطواف ..... ٦٩٢
- إذا زال عذره أثناء الصلاة ..... ٦٩٤
- في وجدان الماء ثم فقده أثناء الصلاة ..... ٦٩٥
- في ترتيب آثار الطهاره أثناء الصلاة ..... ٦٩٦
- وجدان الماء بعد الركوع الشرعى ..... ٦٩٨
- الحكم بالصحة في صوره الوجدان ..... ٦٩٩
- المجنب التيمم بدل الغسل لا يبطل تيممه بوجدان ماء للوضوء ..... ٧٠٠
- إذا وجد المتيممون ماءً لا يكفى إلا لأحدهم ..... ٧٠١
- إذا وجد المحدث بالأكبر غير الجنابه ماء يكفى لأحدهما ..... ٧٠٢
- لا يبطل التيمم عن الغسل بالمحدث الأصغر ..... ٧٠٣
- يجرى التداخل في التيمم ..... ٧٠٥
- إذا تيمم عن أغسال فتبين عدم بعضها ..... ٧٠٦
- اجتماع جنب وميت ومحدث بالأصغر ..... ٧٠٦
- في نادر النافله والعجز عن الماء ..... ٧١٠

- ٧١٢ ..... لا يجوز استنجان من وظيفته التيمم لصلاه الميت
- ٧١٣ ..... إذا وجد المجنب المتيمم الماء في المسجد
- ٧١٤ ..... في وجدان الماء لما يكفى إما لرفع الخبث أو الحدث
- ٧١٥ ..... لو علم أنّ في تأخير التيمم عدم التمكن منه
- ٧١٦ ..... وجوب التيمم لمس كتابه القرآن
- ٧١٧ ..... يجب رفع شعر الرأس الزائد الواصل إلى الجبهه
- ٧١٧ ..... الشك في وجود الحاجب على مواضع التيمم
- ٧١٨ ..... التيمم الثالث
- ٧١٩ ..... الأحوط محو نقش اسم الجلاله من البدن
- ٧٢٠ ..... في مس اسم الجلاله المنقوش على البدن لمحوه
- ٧٣٩ ..... تعريف مركز

سرشناسه: تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.

عنوان قراردادی: عروه الوثقی . شرحعروه الوثقی . شرح

عنوان و نام پدیدآور: تنقیح مبانی العروه / تالیف جواد التبریزی.

مشخصات نشر: قم: دارالصدیقه الشهیده، ۱۴ق = ۲۰م = ۱۳-

مشخصات ظاهری: ج.

شابک: دوره ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۶؛ دوره ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۲؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۱. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۱-۸؛ ج. ۱، چاپ دوم ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۲۱-۵؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۲. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۷-۷؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۳. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۶؛ ج. ۴، چاپ دوم ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۴۳-۷؛ ج. ۵. ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۴۹-۹؛ ج. ۶، چاپ دوم ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۶۳-۵:

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد دوم: ۱۴۲۶ق = ۱۳۸۴.

یادداشت: ج. ۱ (چاپ اول: ۱۴۲۶ق = ۱۳۸۳).

یادداشت: ج. ۱ - ۴ و ۶ (چاپ دوم: ۱۴۲۹ق = ۱۳۸۷).

یادداشت: ج. ۵ (چاپ اول: ۱۴۲۹ق = ۱۳۸۷).

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر "عروه الوثقی" محمد کاظم بن عبدالعظیم یزدی است.

یادداشت: کتابنامه.

مندرجات: ج. ۱. الاجتهاد والتقلید و الطهاره. - ج. ۲. ۴. الطهاره

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی. برگزیده

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع: طهارت

شناسه افزوده : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقی . شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵/ع۴ ۴۰۲۳۲۱۷۳ ۱۳۰۰۴۰۲۳۲۱۷۳

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۱۰۰۳۹۹

ص : ۱

**اشاره**













اشاره

تممه كتاب الطهاره

اشاره

كتاب الطهاره الجزء السابع

فصل فى أحكام الأموات

اشاره

اعلم أنّ أهم الأمور وأوجب الواجبات التوبه من المعاصى وحقيقتها الندم وهو من الأمور القلبية. [١]

فصل فى أحكام الأموات

فى التوبه

[١]

يقع الكلام فى المقام فى جهتين: الأولى: أنّه بعد كون التوبه عن المعصيه مكفّره لها كما نطق به الآيات والروايات، فهل وجوبها عقلى أو أنّ وجوبها مولوى شرعى أو أنّها واجبه عقلاً وشرعاً؟ والثانيه: بيان حقيقه التوبه وواقعها وما يمكن أن يقال من المقيد لها فى كونها مكفّره للذنب.

أمّا الجبهه الأولى: فقد يقال بوجوبها عقلاً، فإنّ الملاك فى حكم العقل بلزوم رعايه التكاليف فى الواجبات والمحرمات وهو لزوم دفع الضرر المحتمل يجرى فى لزوم التوبه أيضاً، حيث كما أنّ دفع الضرر المحتمل مما يستقل به العقل، والمراد بالضرر العقاب الأخرى كذلك رفعه أيضاً ممّا يستقل به العقل.

وبتعبير آخر، كون التوبه ماحيه للذنب والمعصيه باعتبار الشارع وجعله تفضلاً على العباد إلّا أنّه بعد هذا الجعل يكون لزومها عقلياً إذا تحقق عن العبد الذنب والعصيان.

بل قد يدعى عدم إمكان كون وجوبها مولوياً شرعياً فإنّه لو كان وجوبها مولوياً

ص: ٧

يكون تركها معصيه أخرى فيجب التوبه عن ترك التوبه، وكذا إذا خالف هذا الوجوب، وهذا يوجب التسلسل في الوجوب المولوى الشرعى كما هو الحال في عدم إمكان كون وجوب الإطاعه فى التكليف فى الواجبات والمحرمات وجوباً شرعياً.

ولكن لا يخفى أنّ تعلق الوجوب المولوى الشرعى بالتوبه عن المعصيه لا يقاس بتعلق الوجوب المولوى الشرعى بإطاعه التكليف الشرعيه فى الواجبات والمحرمات، فإنّ غرض الشارع من جعل الوجوب المولوى واعتباره فى فعل هو كون ذلك الوجوب داعياً إلى الإتيان بالمتعلق كما أنّ الداعى فى تحريم فعل كونه داعياً إلى تركه، وعلى ذلك فإن كان فى إيجاب فعل داعويه إلى الإتيان به فلا يبقى مجال لجعل داع آخر للمكلف إلى ذلك الفعل، وإن لم يكن فى الإيجاب المزبور داعويه ويكون فى داعويته محتاجاً إلى أمر آخر بإطاعته لم يكن فى الوجوب المتعلق بالإطاعه أيضاً داعويه، بل يحتاج فى داعويته إلى إيجاب آخر بإطاعه وجوب الإطاعه وهكذا، وهذا يوجب التسلسل، وهذا بخلاف الوجوب المولوى المتعلق بالتوبه، فإنّ التكليف بالفعل أو النهى عنه قدانقضى بالعصيان وأوجب العصيان استحقاق العقوبه للشارع أن يأمر مولوياً بإسقاط المكلف هذا الاستحقاق عن نفسه بالندم والاستغفار، ولا مانع عن أن يكون فى هذا الإسقاط لزوم عقلاً أيضاً كاجتماع حكم العقل بلزوم الاجتناب عن ظلم الغير مع حكم الشارع بوجوب الاجتناب عنه.

وما فى كلام بعض الأعظم قدس سره من أنّ الوجه فى عدم كون الأمر بالإطاعه وجوباً مولوياً فقد الملاك المولوى فيه لا لزوم التسلسل لا يمكن المساعده عليه؛ فإنّ اعتبار

الوجوب فى شىء لكونه داعياً بوصوله للمكلف إلى الإتيان به، والمفروض حصول هذا الداعى باعتبار الوجوب فى الفعل فلا يبقى لحصوله مجال باعتبار وجوب إطاعه ذلك الوجوب، وإلا فإن لم يحصل ذلك باعتبار وجوب الفعل لم يحصل باعتبار وجوب إطاعه ذلك الوجوب كما ذكرنا.

وعلى الجملة، الكلام فى تعدد الوجوب المولوى فى فعل ثبوتاً ولو بعنوان وجوب إطاعه وجوبه، وأما تعدد الخطاب وإبراز ذلك الوجوب بخطابات متعددة والإرشاد إلى موافقه ذلك الوجوب بخطاب الأمر بإطاعته والنهى عن مخالفته فلا كلام فى صحه جميع ذلك. وأما إيجاب التوبه مولوياً فلا محذور فيه كما ذكرنا، نعم بناءً على وجوب التوبه فوراً ففوراً تترتب وجوبات متعددة لا تحصى عرفاً عدداً و يترتب على مخالفتها العقوبات كذلك كما لا يخفى<sup>١</sup>، ولا يمكن الالتزام بها وظاهر الماتن قدس سره أيضاً أن وجوب التوبه مولوى شرعى، حيث إنها من أهم الواجبات وعن صاحب الجواهر قدس سره أن تركها من الكبائر (١)، وفى كلام بعض الأعاضم قدس سره استثناء وجوب التوبه عن الصغيره حيث لا يمكن الالتزام بأن ترك التوبه عن الصغيره من الكبائر، ولكن مع ذلك قد ذكرنا فى بحث عداله الشاهد أن وجوب التوبه ليس بشرعى مولوى، فإن الوجوب المولوى الشرعى لا يناسب جعل التوبه مكفّره للمعصيه من باب الرحمه على العباد، حيث إن تركها يزيدهم وزراً، ويدل على كون عدم وجوبها مولوياً بحيث يترتب عليها العقاب الآخر صحيحه عبدالصمد بن بشير المرويه عن كتاب الزهد لحسين بن سعيد، عن أبى عبدالله عليه السلام: العبد المؤمن إذا

ص: ٩

بل لاحتاجه إليه مع الندم القلبي و إن كان أحوط. و يعتبر فيها العزم على ترك العود إليها و المرتبه الكامله ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام.

أذنب ذنباً أجله الله سبحانه سبع ساعات فإن استغفر الله لم يكتب عليه شيء، وإن مضت الساعات ولم يستغفر كتب عليه سيئه (١). ونحوها الصحيح المروي فيه عن عبد الله بن سنان عن حفص (٢) وفي صحيحه فضل بن عثمان المرادي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام إلى أن قال: وإن هو عملها أُجِّل سبع ساعات، وقال صاحب الحسنات لصاحب السيئات وهو صاحب الشمال: لا تعجل عسى أن يتبعها بحسنه تمحوها فإن الله عزوجل يقول: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنَنَّ السَّيِّئَاتِ» أو الاستغفار... وإن مضت سبع ساعات ولم يتبعها بحسنه واستغفار قال صاحب الحسنات لصاحب السيئات: اكتب على الشقي المحروم (٣). وظاهر سبع ساعات الإمهال للتوبه بزمان كثير، وظاهرها عدم ترتب وزر على ترك التوبه فيها وراء وزر السيئه التي ارتكبها.

وعلى الجملة، الوجوب المولوي في التوبه بعد المعصيه وإن كان أمراً ممكناً حيث إن في التوبه رجوع إلى الله سبحانه وتقرب إليه إلماً أن الله سبحانه فتح باب التوبه لعباده وجعلها مكفراً للسيئات من غير أن يأمر بها مولوياً رحمه على العباد، والله سبحانه هو العالم.

[١]

ظاهر كلامه قدس سره أنه حين التوبه خارجاً في الندم على ارتكاب الذنب، ومن الظاهر أن الندم من الأمور القليله يجده العبد في نفسه إذا التفت إلى خسارته،

ص: ١٠

١- (١) وسائل الشيعه ١٦:٦٥، الباب ٨٥ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٦:٦٦، الباب ٨٥ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٦.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٦:٦٤، الباب ٨٥ من أبواب جهاد النفس، الحديث الأول. والآيه ١١٤ في سوره هود.

والخساره المنظوره فى المقام الخساره الأخرى من البعد عن الله سبحانه واستحقاقه عقابه، وما ذكره قدس سره من اعتبار العزم على ترك العود إلى المعصية ليس من قبيل اعتبار قيد آخر زائداً على الندم على الارتكاب، بل الندم على الارتكاب يلزمه البناء والعزم على عدم العود إذا كان الارتكاب قابلاً للتكرار، وإذا لم يتحقق البناء والعزم لعلمه بعد تمكنه من تكراره، فالندم على ارتكابه توبه، كما يدل على ذلك الروايات الواردة فى التوبه عند الموت، وقد يناقش فى اعتبار البناء والعزم على ترك العود بأن التائب عن ذنبه قد يعلم حال ندمه بتكرار الارتكاب منه مستقبلاً فالندم على الارتكاب يجده فى نفسه مع علمه بالتكرار فكيف الاعتبار فضلاً عن كونه لازماً على الندم على الارتكاب، ولكن لا يخفى أن العزم على ترك الارتكاب بل البناء على تركه لا ينافى علمه بأنه قد يذوب عزمه هذا مستقبلاً عند هيجان شهوته وغضبه وترجيحه فى ذلك الحال الارتكاب على الترك فضلاً عن أن ينافيه احتمال هذا الذوب.

وفى صحيحه أبى بصير، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام <sup>□</sup> «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحاً» قال: هو الذنب الذى لا يعود فيه، قلت: وأينا لم يعد؟ فقال:

يا أبا محمد: إنَّ الله يحبُّ من عباده المفتن التواب <sup>□</sup> (١). وظاهرها حبُّ تكرار التوبه وبرز الندم على الارتكاب بعد اتفاق تكرار الارتكاب.

وعلى الجملة، صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: يا محمد بن مسلم ذنوب المؤمن إذا تاب منها مغفوره فليعمل المؤمن لما يستأنف بعد التوبه

ص: ١١

---

١- ١) وسائل الشيعة ١٦: ٧٢، الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣. والآيه ٨ فى سورة التحريم.

والمغفرة - إلى أن قال:- كلما عاد المؤمن بالاستغفار والتوبه عاد الله عليه بالمغفرة، وإنَّ الله غفور رحيم يقبل التوبه ويعفو عن السيئات فإياك أن تقنط المؤمنين من رحمه الله (١).

بقي في المقام أمور:

□  
الأول: الاستغفار غير معتبر في تحقق التوبه المكفره لما تقدّم من قوله عليه السلام حاكياً عن جده رسول الله صلى الله عليه و آله: كفى بالندم توبه (٢). والاستغفار وهو طلب المغفرة زائد على التوبه المكفره ومطلوب للشارع؛ لأنها دعاء يتضمن تدلّل العبد وإظهاره لما في قلبه من عزمه على عدم العود إلى المعصيه، ويكفي في الدلاله على أنه غير التوبه مثل قوله سبحانه: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» (٣) والتوبه إلى الله وإن كانت بمعنى الرجوع إليه سبحانه، ولكن ذكرنا أنّ الرجوع إليه بعد ارتكاب المعصيه يتحقق بالندم لا أنّ الرجوع في حقيقته أمر آخر يلزم عليه الندم كما ذكرنا ذلك في العزم على عدم العود.

الثاني: أنّ لزوم التوبه عقلاً- أو حتّى شرعاً انحلالى بالإضافة إلى المعاصى فتحقق التوبه من معصيه لا يعتبر أن يكون في ضمن التوبه من سائرهما وإن كانت التوبه في كلّ معصيه لازماً عقلاً و مرشداً إليها شرعاً، وبما أنّ الإنسان لا يدري بعاقبه أمره لزم التوبه عن الصغيره أيضاً، واحتمال عدم ارتكابه الكبيره بعد ذلك لا يفيد في عدم لزوم توبته عن الصغيره؛ لأنّ احتمال استحقاقه العقاب على الصغيره باتفاق ارتكابه

ص: ١٢

١- ١) وسائل الشيعه ١٦: ٧٩، الباب ٨٩ من أبواب جهاد النفس، الحديث الأول.

٢- ٢) وسائل الشيعه ١٥: ٣٣٥ - ٣٣٦، الباب ٤٧ من أبواب جهاد النفس، الحديث ١١.

٣- ٣) سوره هود: الآيه ٣.



الكبيره ولو مستقبلاً عدم توفيقه بالتوبه عنها موجود، ولا ينفع في نفى الاحتمال الاستصحاب في ناحيه عدم ارتكابه الكبيره أصلاً كما لا يخفى على المتأمل؛ لأنّ العفو عن الصغائر إذا اجتنب الكبائر ليس من ترتب الحكم الشرعى لموضوعه، بل إخبار عن فعل الله سبحانه في المدار الأخرى بالإضافه إلى من اجتنب الكبائر، والاستصحاب أصل عملى لفعل المكلف ولا يثبت الفعل على الشارع.

الثالث: أنّ للتوبه مراتب فإنّ التوبه النصوح التى وردت فى صحيحه أبى بصير المتقدمه وغيرها أرقى من توبه المفتن، فإنّ ندم على ارتكاب المعصيه والذى لا يعود معه إليها، بخلاف الثانى وأرقى منه ماورد فى نهج البلاغه عن أمير المؤمنين عليه السلام (1) وبما أنه قد تقدّم فى الأمر الثانى كون لزومها انحلالياً، فالتوبه فى حقوق الناس لا يتوقف على أداء الحق فإنّ إتلاف مال الغير بالعدوان عليه بسرقة مثلاً- حرام يمكن للمكلف التوبه عن سرقة مع عدم خروجه عن ضمان ذلك المال فإنّ مخالفه أخرى يمكن أن لا يتوب عنه، والوارد فى الخطبه التوبه المطلقه بمرتبها العقليه.

الرابع: قد يقال إنّ الندم على الارتكاب إذا كان من الأمور القليله ويحصل للإنسان عند إدراكه خسارته وخسرانه الأخرى بذنب ارتكبه فكيف يتعلق به اللزوم العقلى أو الوجوب الشرعى، وفيه مع أنه لا بأس بلزومه إذا كان المكلف متمكناً ممّا يستتبع الندم على الارتكاب ومجرّد كون الشىء أمراً قلبياً لا يمنع عن توجه التكليف إلى الشخص بتحصيله كالتكليف بالإيمان، فيمكن أن يقال إنّ التوبه الواجبه بالإضافه

ص: ١٣

(مسأله ١) يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه [١]

وردّ الودائع والأمانات التي عنده مع الإمكان والوصيه بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لايعتريها الخلل بعد موته.

إلى المعصيه المتحققه هو الاستغفار يعنى التماس المغفره حقيقه، وإذا حصل الندم على الارتكاب كان هذا كافياً، والتوبه هو الرجوع إلى الطاعه بالإضافة إلى المستقبل وبالإضافه إلى الماضى الاستغفار والتماس الغفران، ولعله يرشد إلى ذلك مثل قوله سبحانه: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» (١).

### ما يجب فعله عند ظهور أمارات الموت

[١]

قد تكون الحقوق الثابته على عهده المكلف أو الأموال التي بيده للغير واجبه الأداء والرد فعلاً، كما إذا كان ما على عهده ديناً حالاً يطالب به صاحبه أو اشترط عليه الأداء عند التمكن منه أو كان ما بيده غصباً أو مأخوذاً بالبيع الفاسد، ففي مثل ذلك يجب الأداء والرد فوراً ولا يجوز التأخير ولو بالإيصاء، ولا فرق في الوجوب بين ظهور أمارات الموت وعدمه، وقد لا تكون الحقوق الثابته على ذمته واجبه الأداء فعلاً ولا ما بيده من الأموال واجبه الرد كذلك؛ لعدم مطالبه من له المال بذمته ولا مطالبه من بيده المال برّد ماله إلماً أنّ القرينه العامه موجوده بأنّ عدم مطالبه المالك بما على عهده أو بيده مادام على سلامته وعدم ظهور الأماره على موته، وفي هذه الصوره يجب عليه بظهور أمارات الموت الخروج عن عهده ما للغير بالأداء، وما بيده بالردّ على مالكة.

ص: ١٤

نعم، إذا لم يتمكن من أداء ما عليه من حق الناس لعسره أو عدم إمكان رد الأمانه التي بيده على مالکها؛ لكون مالکها غائباً أو محبوباً، وفي مثل ذلك يجب عليه الإيضاء بها مع الاستحکام بأن يشهد على ما بذمته من المال للغير أو على ما بيده من المال للغير، فإن لم يطمئن من وارثه بالإيصال جعل وصيه شخصاً أميناً يطمئن بإيصاله ونحو ذلك.

وقد لا يكون المال واجب الرد فعلاً ولا من قبيل ما لا يرضى صاحبه بالإمساك به مع أمارات الموت كاللقطه ومجهول المالك والودائع التي يعلم أنّ مالکها لغيابه يرضى بإيذاعها عند شخص أمين، وفي مثل ذلك أيضاً يجب الإيضاء مع الاستحکام فإنّ الإيضاء معه إيصال المال إلى مالکة بنحو التسبيب.

فرع: إذا شك من على عهدته مال للغير أو بيده أمانه يجب عليه الأداء والرد بنحو الواجب الموسع في تمكنه من الإيصال إلى صاحبه إذا لم يردّ عليه فعلاً أو لم يخرج عن العهده كذلك، فقد يقال: إنّه لا يبعد القول بوجوب الأداء والرد عليه فعلاً لقاعده الاشتغال وإحراز الخروج عن عهدته الواجب عليه والاستصحاب في بقاء حياته أو تمكنه من الأداء والخروج عن العهده أو في التمكن على الرد لا يفيد شيئاً، فإنّ الاستصحاب المزبور لا يثبت الأداء والردّ مستقبلاً، واللازم على المكلف عقلاً إحراز الخروج عن عهدته التكليف المتوجه إليه فعلاً، ولكن لا يبعد أن يقال بجريان السيريه في نحو الواجبات الموسعه والاشتغال على المال بالغير أو على الردّ عليه على التأخير ما لم تحصل أماره الموت أو شيء يكون الشخص معه في معرض التلف إذا لم يكن الدائن أو صاحب المال مطالباً بالأداء والردّ.

(مسأله ٢) إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحياه كالصلاه والصوم والحج ونحوها وجب الوصيه بها[١]

إذا كان له مال، بل مطلقاً إذا احتمل وجود متبرّع وفيما على الولى كالصلاه والصوم التي فاتته لعذر يجب إعلامه أو الوصيه باستيجارها أيضاً.

### في ما لا يقبل النيابة

[١]

وقد يقال الوجه في الوجوب لكون الإيصاء تسبباً للقضاء الواجب عليه بعد موته حيث لا تجوز النيابة حال الحياه، وبتعبير آخر إذا لم يأت بالقضاء هو بالمباشره فلتمكنه من أداء ما عليه من الحقوق الالهيه بالتسبيب ولو بعد موته يتعين عليه الإيصاء، ولكن لا يخفى أنه لو كان الواجب عليه حال حياته القضاء مباشره فبموته يسقط هذا التكليف، ولا يمكن الالتزام بأن الواجب عليه مطلق القضاء، سواء كان بالمباشره أو بالتسبيب بالإيصاء بالقضاء بعد موته، وإلا يكون المكلف مخيراً بينهما ويكون متعلق الأمر حال حياته الجامع بين الفعلين.

ودعوى أنّ وجوب القضاء حال حياته كان بنحو تعدّد المطلوب لا يمكن المساعدة عليها؛ لأنّ الإتيان بعد الموت لا يطلب من المكلف بخطاب الأمر بالأداء أو الأمر بالقضاء، بل الإتيان بعده يطلب من غيره وجوباً كالولد الأكبر حيث يطلب منه قضاء ما فات من أبيه من الصلاه والصوم أو كان استحباباً كالقضاء عما فات عن الميت تبرّعاً، ويتعين في وجوب الإيصاء والتسبيب إلى القضاء من قيام خطاب آخر يدلّ عليه.

وعلى الجملة، إذا ثبت في مورد النيابة عن الحيّ كالحج عمّن ترك الحج إلى أن ضعف عن الحج بالمباشره فإنه يجب عليه حال حياته الإتيان بالحج بالاستنابه لقيام الدليل عليه غير خطاب وجوب الحج على المستطيع، وإلا فلا استفاد من

وجوب قضاء ما فات عنه في الوقت غير القضاء حال حياته بالمباشره، ولا يجب القضاء عن الميت إلبعضه وجوب العمل بالوصيه بعد مشروعيه القضاء عن الميت، ولكن الكلام في المقام في وجوب الإيصاء بالقضاء عنه إذا كان له مال فضلاً عما إذا لم يكن، وهذا في غير الإيصاء بحجه الإسلام فإنه واجب للحق بالحج بالدين المالى؛ ولذا تخرج مصارفه من أصل التركة كسائر ديونه وكان الواجب عليه فيها حال حياته الأداء مباشره أو تسيبياً، وهذا بخلاف قضاء الصلاه والصوم ونحوهما من حقوق الله.

### للموصى تملك أمواله لغير الوارث

[١]

لا- ينبغي التأمل في أنّ للشخص أن يتصرف في ماله كما هو مقضى سلطنته على ماله فيعميه مادلاً على نفوذ تلك التصرفات. نعم، إذا كان تلك التصرفات حال مرضه الذي يتعقب الموت وهي المسأله المعروفه بمنجزات المريض في مقابل وصيته ففي نفوذها عن المريض كلام، وليعلم أنّ المراد بمنجزات المريض ليس كلّ تصرف في أمواله على ما يظهر من الأخبار وكلمات الأصحاب، بل المراد كلّ تصرف تبرعى كالهبة والإبراء والمعامله المحاييه بحيث يوجب الإضرار على الورثه، فإنّ في نفوذها عن المريض خلافاً بين الأصحاب، وإن كان الأظهر جوازها ونفوذها وفي موثقه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل له الولد يسعه أن يجعل ماله لقرابته؟ قال: «هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت» (١).

ص: ١٧

لكن لا يجوز له تفويت شيء منه على الوارث بالإقرار كذباً [١]

لأن المال بعد موته يكون للوارث فإذا أقر به لغيره كذباً فوّت عليه ماله.

□  
وفي موثقه عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الميت أحقّ بماله مادام فيه الروح يبين به، فإن قال: بعدى فليس له إلا الثلث (١). والمراد من الإبانة بقربنه مقابلتها بالوصية هو التصرف المنجز إلى غير ذلك، وفي مقابل هذا القول قول ينسب إلى جماعه من أصحابنا أكثر العامه أنّ التصرف المزبور نافذ من ثلث الميت كالوصية، ويستدلّ عليه بروايات بعضها ظاهره على أنّ للشخص عند موته الثلث بالإضافة إلى ثلث ماله، وبعضها محموله على كراهه التصرف في أكثر من ثلث ماله، وبعضها راجعه إلى الوصية بجميع ماله الموقوف نفوذها إلى إجازة الورثة وبعضها إلى التهمة في إقراره.

### لا يجوز له تفويت الأموال على الوارث بالإقرار كذباً

[١]

إذا كان مراده بالإقرار أن يصل المال المقرّ به إلى المقرّ له بعد موته وكان ذلك بمقدار ثلث تركته أو الأقل فلا بأس بالإقرار المزبور، حيث إنّ الإقرار أريد به الوصية وعبر عن مراده بالإقرار حتّى لا يمتنع ورثته عن أداء المال إلى المقرّ له، وعلى هذا يحمل ماورد في بعض الروايات من نفوذ إقرار المريض بدين إذا كان المقرّ به قليلاً، وفي بعض الروايات إذا كان المقرّ به دون الثلث في مقابل ما دلّ على نفوذ إقراره إن كان يعنى الميت مرضياً كصحيحه منصور بن حازم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام رجل أوصى لبعض ورثته أنّ له عليه ديناً؟ فقال: «إن كان الميت مرضياً

ص: ١٨

---

١ - ١) وسائل الشيعه ٢٧٨: ١٩، الباب ١١ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث ١٢. ورواه الصدوق (من لا يحضره الفقيه ٤: ١٨٦، الحديث ٥٤٢٦) وقال فيه: فإن تعدى.

فأعطه الذى أوصى له» (١) ولعلّ التعبير عن الوصيه للوارث بنحو الإقرار بالدين له لرعايه مذهب العامه حيث لا يرون الوصيه للوارث نافده.

وممّا ذكرنا يظهر أنّه لو كان غرض المقرّ من إقراره للغير إيصال المال إليه بعد موته، وكان أزيد من الثلث يكون الإقرار فى مقدار الثلث وصيه، وهذا بخلاف ما لم يكن غرضه من الإقرار للغير تمليك المال إلى المقر له بعد موته، بل كان غرضه الحيلولة بين الورثه وتركته، فإنّ الإقرار المزبور كذب وتسيب لوقوع المقر له فى الحرام، حيث إنّ تصرفه فى المال المزبور لكونه مال الورثه حرام أوقعه فى ذلك المقر بإقراره كذباً، بل لو قصد تمليك المقر له فعلاً بما يقرّ به لا يصح، وهبه الدين لغير المدين غير صحيح؛ لأنّه يعتبر فيها القبض فضلاً عن هبه الكلّى الذى أريد ثبوته على عهده الواهب فعلاً بلاقبض فعلى، فيكون الإقرار بالدين من غير قصد الوصيه كما ذكر تفويثاً على الورثه مالهم.

كما يشهد لحرمة التفويت كذلك ماورد فى حرمة شهاده الزور والتفويت على المالك ماله لا يتحقق فى صورته تمليك ماله بتمامه لغير الوارث حال حياته ومرضه، فإنّ التصرف المزبور يخرج أمواله عن عنوان تركته واقعاً فلا يكون له تركه حتىّ تصير ملكاً للوارث، بخلاف الإقرار كذباً فإنّ الإقرار نافذ لا أنّه مخرج الأموال عن تركته فيكون مع كذبه تفويثاً لمال الوارث.

ص: ١٩

نعم، إذا كان له مال مدفون في مكان لا يعلمه الوارث يحتمل عدم وجوب إعلامه، لكنه أيضاً مشكل، وكذا إذا كان له دين على شخص، والأحوط الإعلام وإذا عُدَّ عدم الإعلام تفويتاً فواجب يقيناً. [١]

( مسأله ٤ ) لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله إلا إذا عُدَّ عدمه تضييعاً لهم أو لمالهم، وعلى تقدير النصب يجب أن يكون أميناً، وكذا إذا عيّن على أداء حقوقه الواجبه شخصاً يجب أن يكون أميناً.

## في الإعلام بالمدفون

[١]

إذا دفن المورث ماله في مكان لثلا يصل ذلك المال إلى الوارث بعد موته فلا ينبغي التأمل في أن هذا الدفن مع عدم الإعلام يحسب تفويتاً للمال على الورثه فلا يجوز، وأما إذا كان المال مدفوناً بفعل الغير أو بفعله ولكن لغرض آخر كالتحفظ عليه من السرقة ونحوها ففي وجوب الإعلام تأمل، بل منع؛ لأنه لا يجب على الشخص التسبب في إرسال مال الغير إليه، وهذا فيما إذا كان الدفن غير مستند إلى المورث بأن لم يكن بفعله لا بالمباشره ولا بالاستنابه ظاهر، كما إذا انتقل المال إليه مدفوناً بالإرث أو الهبه ونحوهما، وأما إذا كان بفعله بالمباشره أو بالاستنابه فلا يبعد كون وجوب الإعلام أحوط، وكذا فيما كان في وارثه صغير ويكون المورث ولياً له شرعاً وما في العبارة: وإذا عُدَّ عدم الإعلام تفويتاً فواجب يقيناً. لعلّه ناظر إلى الفرض الأول أو إلى صورته كون الوارث صغيراً وكون المورث ولياً يجب عليه حفظ أمواله ولو بالتسبب. والله سبحانه هو العالم.

وما ذكرنا من الفروض في العين يجرى في الدين أيضاً كما لا يخفى.



نعم، لو أوصى بثلثه في وجوه الخيرات الغير الواجبه لا- يبعد عدم وجوب كون الوصى عليها أميناً، لكنّه أيضاً لا- يخلو عن إشكال، خصوصاً إذا كانت راجعه إلى الفقراء. [١]

### متى يجب نصب القيم؟

[١]

يجب على الولي التحفظ على المولى عليه الصغير نفساً و عرضاً ومالاً، وإذا عدّ عدم نصب القيم تضييعاً كما إذا لم يكن في البلد حاكم شرعى أو وكيله أو عدول المؤمنين بحيث يتصدون لحفظ اليتيم أو كان في البلد الحاكم أو وكيله أو عدول المؤمنين، ولكن احتمال عدم تصديهم لأُمور اليتيم ولو لعدم وصول خبر اليتيم إليهم يجب على الولي نصب القيم الأمين حفظاً لليتيم نفساً ومالاً، فإنّ نصب الأمين من حفظه تسبباً كما كان له التحفظ على الصغير حال حياته بالاستنباه.

ويجرى ذلك في تعيين الوصى أيضاً بالإضافة إلى الحقوق الواجبه عليه من أداء الديون وإيصال ما بيده من أموال الناس إليهم وأداء سائر حقوق الله الواجبه عليه على ماتقدم.

وأما بالإضافة إلى الوصيه في وجوه الخيرات غير الواجبه من ثلثه فلا يعتبر كون الوصى أميناً، وإن يقال: إنّ مع العلم والثوق بأنّ الوصى لعدم أمانته لا يعمل بكل الوصيه أو بعضها يكون جعله وصياً من الإعانه على إثم الوصى إلّا أن يكون جعله وصياً تخييره بين أن يجعل الموصى به على الموارد الذى ذكرها وبين جعله لنفسه، وهذا خارج عن ظاهر المفروض من وصيته على وجوه الخيرات مطلقاً، اللهم إلّا أن يقال: عدم كون الوصى أميناً ليس بمعنى إحراز خيانتة في العمل بوصاياه، فمع احتمال العمل بها لا يدخل جعله وصياً في الإعانه على الإثم إلّا بنحو الاحتمال المحكوم معه بالحليه، بل لجريان الاستصحاب في ناحيه عدم حيفه في وصاياه

ص: ٢١

فيحكم بالجواز، ولا فرق في ذلك بين كون وصيته راجعه إلى الفقراء أو غيرهم، فإنَّ الفقير لا يتعلّق حقه بالموصى به بمجرد الوصيه، وعلى تقدير التعلّق لافرق بينه وبين غيره، وإنّما يصير المال ملكاً للفقير بالقبض إذا أوصى بتملكه للفقراء أو بكونه ملكاً لعنوان الفقير كما في الوصيه لغيره.

ص: ٢٢

## فصل فى آداب المريض وما يستحبّ عليه

وهى امور:

□  
الأول: الصبر والشكر لله تعالى.

الثانى: عدم الشكايه من مرضه إلى غير المؤمن، وحثّ الشكايه أن يقول:

ابتليت بما لم يبتل به أحد، أو أصابنى ما لم يصب أحداً، وأما إذا قال: سهرت البارحه، أو كنت محموماً فلا بأس به.

الثالث: أن يُخفى مرضه إلى ثلاثة أيام.

الرابع: أن يجدد التوبه.

الخامس: أن يوصى بالخيرات للفقراء من أرحامه وغيرهم.

السادس: أن يُعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلاثة أيام.

السابع: الإذن لهم فى عيادته.

الثامن: عدم التعجيل فى شرب الدواء ومراجعه الطبيب إلّامع اليأس من البرء بدونهما.

التاسع: أن يجتنب ما يحتمل الضرر.

□  
العاشر: أن يتصدّق هو وأقرباؤه بشىء، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «داووا مرضاكم بالصدقه» (١).

الحادى عشر: أن يقرّ عند حضور المؤمنين بالتوحيد والنبوّه والإمامه والمعاد وسائر العقائد الحقّه.

ص: ٢٣

الثانى عشر: أن ينصب قيماً أميناً على صغاره، ويجعل عليه ناظراً.

الثالث عشر: أن يوصى بثلاث ماله إن كان موسراً.

الرابع عشر: أن يهتئ كفته، ومن أهم الأمور إحكام أمر وصيته وتوضيحه وإعلام الوصى والناظر بها.

الخامس عشر: حسن الظن بالله عند موته، بل قيل بوجوبه فى جميع الأحوال، ويستفاد من بعض الأخبار (١) وجوبه حال النزاع.

ص: ٢٤

---

١ - ١) وسائل الشيعة ٢: ٤٤٨، الباب ٣١ من أبواب الاحتضار، و ١٥: ٢٢٩، الباب ١٦ من أبواب جهاد النفس.

## فصل [ فى استحباب عياده المريض وآدابها ]

□  
عياده المريض من المستحبات المؤكده، وفى بعض الأخبار: أن عيادته عياده الله تعالى، فإنه حاضر عند المريض المؤمن، ولا تتأكد فى وجع العين والضرس والدمل، وكذا من اشتد مرضه أو طال، ولا فرق بين أن تكون فى الليل أو فى النهار، بل يستحب فى الصباح والمساء، ولا يشترط فيها الجلوس، بل ولا السؤال عن حاله.

ولها آداب:

أحدها: أن يجلس عنده، ولكن لا يطيل الجلوس إلا إذا كان المريض طالباً.

الثانى: أن يضع العائد إحدى يديه على الأخرى أو على جبهته حال الجلوس عند المريض.

الثالث: أن يضع يده على ذراع المريض عند الدعاء له أو مطلقاً.

□  
الرابع: أن يدعو له بالشفاء، والأولى أن يقول: «اللهم اشفه بشفائك، وداوه بدوائك، وعافه من بلائك» (١).

الخامس: أن يستصحب هديّه له من فاكهه أو نحوها ممّا يفرّحه ويريحه.

□  
السادس: أن يقرأ عليه فاتحه الكتاب سبعين، أو أربعين مرّه، أو سبع مرّات، أو مرّه واحده، فعن أبى عبد الله عليه السلام: «لو قرئت الحمد على ميت سبعين مرّه ثم ردت فيه الروح ما كان ذلك عجباً» (٢). وفى الحديث: «ما قرئت الحمد على وجع

ص: ٢٥

---

١- ١) مستدرک الوسائل ٢: ١٥١، الباب ٣٩ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢٢.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٦: ٢٣١، الباب ٣٧ من أبواب قراءه القرآن، الحديث الأول.

سبعين مرّه إلأسكن بإذن الله، وإن شئتم فجزّبوا ولا تشكّوا» (١). وقال الصادق عليه السلام:

«من نالته علّه فليقرأ في جيبه الحمد سبع مرّات» (٢)، وينبغي أن ينفذ لباسه بعد قراءه الحمد عليه.

السابع: أن لا يأكل عنده ما يضرّه ويشتهيّه.

الثامن: أن لا يفعل عنده ما يغيظه أو يضيق خلقه.

□  
التاسع: أن يلتمس منه الدعاء، فإنّه ممّن يستجاب دعاؤه، فعن الصادق - صلوات الله عليه -: ثلاثه يستجاب دعاؤه: الحاجّ، والغازي، والمريض (٣).

ص: ٢٦

- 
- ١-١) وسائل الشيعة ٢٣٢:٦، الباب ٣٧ من أبواب قراءه القرآن، الحديث ٦.
  - ٢-٢) وسائل الشيعة ٢٣٢:٦، الباب ٣٧ من أبواب قراءه القرآن، الحديث ٧.
  - ٣-٣) وسائل الشيعة ٤٢٠:٢، الباب ١٢ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

وهي أمور: الأول توجيهه إلى القبلة بوضعه على وجهه لوجس كان وجهه إلى القبلة ووجوبه لا يخلو عن قوله [١]

فصل فيما يتعلّق بالمحتضر ممّا هو وظيفه الغير

### توجيه الميت إلى القبلة

[١]

يقع الكلام في المقام في جهتين، الأولى: في كيفية جعل المحتضر إلى القبلة وأنها جعل المحتضر بحيث لو جلس كان وجهه إلى القبلة أو أنّ جعله إلى القبلة كجعل الميت إلى القبلة عند الصلاة عليه. والثانية: أنّ جعله مستقبلاً إلى القبلة واجب كفاً كوجوب تجهيزه بعد موته أو أنّ الحكم على الاستحباب.

أمّا الوجه الأول: فلا خلاف بين أصحابنا أنّ الكيفية في جعل المحتضر تجاه القبلة بحيث ما لو جلس لكان وجهه إلى القبلة كما في حال تغسيله خلافاً لبعض مخالفينا حيث ذهبوا إلى أنّه يجعل تجاه القبلة كما في حال الدفن والصّلاه (١)، ولكن المصريح به في رواياتنا جعل تجاه القبلة بحيث يكون قدميه إلى القبلة كما عليه أصحابنا وفي صحيحه ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا وجهت الميت إلى القبلة فاستقبل بوجهه القبلة ولا تجعله معترضاً كما يجعل الناس، فإنني رأيت أصحابنا يفعلون ذلك وقد كان أبو بصير يأمر بالاعتراض أخبرني بذلك علي بن أبي حمزة، فإذا مات الميت فخذ في جهازه وعجله (٢) وفي صحيحه سليمان بن خالد، قال: سمعت

ص: ٢٧

١-١) المجموع ١١٦: ٥.

٢-٢) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث الأول.

أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا مات لأحدكم ميّت فسجوه تجاه القبلة، وكذلك إذا غسّل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة، فيكون باطن قدميه ووجهه إلى القبلة (١). إلى غير ذلك ممّا سيأتي.

وأما الوجه الثانيه: فالمشهور أو الأكثر على أنّ جعل المحتضر إلى القبلة كذلك كتجهيزه واجب كفائي، وعن جماعة من الأصحاب قديماً وحديثاً أنّ الحكم استحباب، ويستدل على الوجوب بموثقه معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت؟ قال: استقبل بباطن قدميه القبلة (٢). وبصحيحه سليمان بن خالد المتقدمه: إذا مات لأحدكم الميت فسجوه تجاه القبلة.

ولكن قد نوقش في الاستدلال بها على وجوب توجيه المحتضر إلى القبلة أنّ الأمر بالتوجيه فيهما موضوعه الميت وظاهره المتلبس بالموت، واستقبال الميت بعد موته إلى القبلة ليس حكماً وجوبياً، وعلى تقدير الالتزام به فلا يرتبط بوجوب التوجيه إلى القبلة حال النزاع. ودعوى أنّ المراد من الميت فيهما وفي غيرهما من أخبار الباب المشرف على الموت نظير من قتل قتيلاً، وقوله سبحانه «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ» (٣) و«إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» (٤) أي إذا أردتم القراءة أو القيام إلى الصلاة لا يمكن المساعدة عليها، فإنّ قيام قرينه في بعض

ص: ٢٨

١- (١) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٣، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٤.

٣- (٣) سورة النحل: الآية ٩٨.

٤- (٤) سورة المائدة: الآية ٦.



الموارد على كون الإطلاق بالعناية لا يوجب رفع اليد عن ظهور العنوان في المتلبس ...

بالمبدأ إذا لم تقم القرينه على إرادته العناية خصوصاً بالإضافة إلى صحيحه سليمان بن خالد، حيث ورد فيها: إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة (١). أن تسجيه الميت تغطيته وهي تكون بعد الموت.

وأما قوله سبحانه: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» فهو إرشاد إلى اشتراط الصلاة بالوضوء من أولها إلى آخرها، والصلاة أولها التكبير وآخرها التسليم فيؤتى بالوضوء قبله، كما أن قوله سبحانه: «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ» من الأمر بالاستعاذه عند الشروع في قراءه القرآن فيستعاذ قبلها فلا- عناية فيهما أصلاً، والاستناد في وجوب التوجيه إلى سيره المتشرعه ضعيف حيث لم يظهر أن ارتكازهم على وجوب التوجيه، بل لا يبعد أن يكون ارتكازهم في التوجيه نظير ارتكازهم وسيرتهم في قراءه القرآن والتلقين كما لا يخفى.

نعم، روى في العلل بسند لا يبعد اعتباره حيث إن منبه بن عبد الله أبا الجوزاء ثقه، والحسين بن علوان لابأس به عن زيد بن علي، عن آباءه، عن علي عليه السلام قال:

دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من ولد عبدالمطلب وهو في السوق (الترع) وقد وجهه بغير القبلة، فقال: وجهه إلى القبلة فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة وأقبل الله عز وجل عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض. (٢) ولكن مقتضى التعليل هو الحكم بالاستحباب ولا يبعد أن يكون ظهور الروايه قرينه على عدم وجوب التوجيه، وإن قلنا المراد بالميت في الروايات المشرف على الموت بقرينه ماورد

ص: ٢٩

١-١) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٣، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٦. عن علل الشرائع ١: ٢٩٧، الباب ٢٣٤.

بل لا يبعد وجوبه على المحتضر نفسه أيضاً [١]

وإن لم يمكن بالكيفية المذكوره فبالمكن منها [٢]

وإلا فبتوجيهه جالساً أو مضطجعاً على الأيمن أو الأيسر مع تعذر الجلوس.

فى الروايات الواردة فى تلقين المحتضر حيث عبر فيها أيضاً عن المحتضر بالميت.

### هل التوجيه واجب على المحتضر؟

[١]

كما صرح به بعض الأصحاب فإنَّ الاستفادة من الأخبار أنَّ المطلوب توجّه الميت بباطن قدميه إلى القبلة بحيث لو كان جالساً لكان مستقبلاً للقبلة بوجهه على مامرٍ، والتكليف للغير بتوجيهه إلى القبلة لعجز المحتضر عن المباشرة غالباً؛ ولذا لو كان الميت نائماً نحو القبلة قبل موته فلا يجب على السائرين توجيهه، وكذا لو كان بفعل صبي أو نحوه ويقتضى ذلك أيضاً ملاحظه التعليل الوارد فى موثقه زيد المتقدمه. (١)

[٢]

لا يبعد أن يكون جلوسه ومدّ قدميه نحو القبلة داخلاً فى مدلول بعض الأخبار بناء على أنّ المراد بالميت الوارد فيها هو المشرف على الموت كما فى مرسله ابن أبى عمير، عن إبراهيم الشعيرى، وغير واحد، عن أبى عبدالله عليه السلام فى توجيه الميت، قال: تستقبل بوجهه القبلة وتجعل قدميه مما يلى القبلة (٢). فإنَّ هذا يصدق إذا كان المحتضر جالساً، غاية الأمر يرفع اليد عن إطلاقها فى صورته إمكان استلقائه بقربه ماورد فى صحيحه سليمان بن خالد من كون استقباله كما إذا وضع فى المغسل حيث ظاهرها الاستلقاء مع إمكانه.

وأما جعله مضطجعاً على الأيمن أو على الأيسر مع تعذر الجلوس فالظاهر أنّ ذلك لقاعده الميسور بعد ما استفيد من الروايات الواردة فى اعتبار القبلة فى الصلاة

ص: ٣٠

١- ١) فى الصفحة السابقه.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٢: ٤٥٣، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣.

ولافرق بين الرجل والامراه والصغير والكبير[١]

بشرط أن يكون مسلماً.

ويجب أن يكون ذلك بإذن وليه مع الإمكان[٢]

وإلا فالأحوط الاستئذان من الحاكم الشرعى.

أن الاضطجاع على الأيمن أو الأيسر استقبال القبلة عند تعذر الاستلقاء.

[١]

لإطلاق الميت الوارد فى الروايات المتقدمه فإنه يعم الأثنى كما يعم الصغير، والتعليل الوارد فى موثقه زيد (١) لا ينافى شموله للصغير لأن إقبال الملائكه على الميت أمر مرغوب إليه كان الميت كبيراً أو صغيراً. نعم، هذا التعليل مضافاً إلى انصراف الروايات لىناسب إذا كان الميت كافراً؛ لأن الكافر لىس أهلاً للاحترام بالتجهيز ولايتهاً له موجب التجليل بإقبال الملائكه.

نعم، لا يبعد أن يثبت الحكم فى ميت غير المؤمن كوجوب تجهيزه للإطلاق فى الروايات حتى بناء على كونها ناظره إلى التوجيه إلى القبلة بعد الموت، فإنه إذا شمل الإطلاق فى توجيه الميت غير المؤمن بعد موته كان التوجيه فى حال الاحتضار أيضاً ثابتاً. نعم، كما ذكرنا أن الكافر خارج عن مدلولها ولىس أهلاً للاحترام بالتجهيز؛ ولذلك ينصرف الإطلاق فى الروايات عن ميتة، ويمكن أن يمنع من ثبوت الحكم فى ميت غير المؤمن أيضاً حيث إن عدم الثبوت مقتضى قاعده الإلزام؛ لأنهم لا يوجبون التوجيه الواجب عندنا كما لا يغسل ميتهم بالسدر والكافور للقاعده أيضاً، ولعله يأتى الكلام فى ذلك فى بحث تغسيل الميت.

**يعتبر إذن الولى فى التوجيه إلى القبلة**

[٢]

اعتبار إذن الولى فى توجيه المحتضر إلى القبلة كاعتبار إذنه فى تجهيز

ص: ٣١

الميت بأن كان الواجب الكفائي التوجيه بالاستئذان، كما هو الحال في وجوب تجهيزه كفايه محلّ تأمل، بل منع بناءً على أنّ المراد من الأخبار الواردة في توجيه الميت هو حال نزعه؛ لأنّ ماورد في أنّ الأولي بالميت أولى بميراثه لا يشمل حال النزح حيث إنه ليس بعد بميت ليكون الجمع بين وجوب تجهيزه كفايئاً وبين أولويه الوارث الاستئذان منه. اللهم إلّمأن يتوقف توجيهه إلى القبلة على التصرف في شيء من مال المحتضر كالدخول في داره.

نعم، لا يبعد جواز لمس ثوبه ونحو ذلك فإنّ هذا التصرف لازم عادى للتوجيه مع أنّ الكلام في توقف جواز نفس التوجيه على إذن الوارث وقوله سبحانه: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ» (١) فهو ناظر إلى ما بعد الموت بالإضافة إلى إرث الميت.

وعلى الجملة، فالمتبع في المقام الإطلاق المقتضى لعدم اعتبار إذن الوارث أو المحتضر، كقوله عليه السلام: «وجهوه إلى القبلة» (٢) حيث لم يقيد متعلّق الأمر أى التوجيه بإذن وارثه.

ومما ذكرنا يظهر الحال في وجه عدم لزوم الاستئذان من الحاكم الشرعى، بل سيأتى إن شاء الله عدم توقف التجهيز على إذن الحاكم مع فقد الوارث أو عدم التمكن من الاستئذان منه إذا لم يتوقف تجهيزه على التصرف في شيء من تركه الميت.

ص: ٣٢

---

١- ١) سورة الأنفال: الآية ٧٥.

٢- ٢) تقدمت في الصفحة: ٢٩.

والأحوط مراعاة الاستقبال بالكيفية المذكورة في جميع الحالات إلى ما بعد الفراغ من الغسل، وبعده فالأولى وضعه بنحو ما يوضع حين الصلاة عليه إلى حال الدفن بجعل رأسه إلى المغرب ورجله إلى المشرق. [١]

### توجيه الميت إلى القبلة إلى ما بعد الغسل

[١]

ظاهر كلامه أنه بعد ما مات المحتضر فالأحوط وجوباً أن يبقى مستقبلاً القبلة عند وضعه في مكان إلى أن يتم غسله. نعم، جميع الحالات لا يشمل حاله رفعه ونقله، والمحكى عن مخالفتنا أيضاً أنه إذا تحقق موته يستقبل به القبلة كحاله الدفن، وعليه فما ورد في صحيحه ذريح، عن أبي عبد الله عليه السلام: وإذا وجهت الميت للقبلة فاستقبل بوجهه القبلة ولا تجعله معترضاً كما يجعل الناس (١). ظاهره كما تقدم التوجيه بعد تحقق الموت ولا يختص القول بالاستقبال معترضاً من العامه بحاله الاحتضار ليقال إن النهى عن الاستقبال الذي عندهم قرينه على أن المراد بالميت هو المحتضر.

نعم، قد يقال إن ما في ذيله فإذا مات الميت فخذ في جهازه وعجله قرينه على أن المراد من الميت في الصدر أيضاً المشرف على الموت خصوصاً بقرينه فاء التفريع، ولكن لا يخفى أن القرينه على كون المراد من الميت في الذيل هو المشرف على الموت لا يحسب قرينه على رفع اليد عن الظهور في الصدر والفاء عاطفه لا تفريع، وإلا لم يكن وجه لتكرار الميت في الذيل، بل كان الأنسب أن يقول وإذا مات فخذ في جهازه وعجله ولا منافاه بين طلب الشروع في جهازه والأمر بالاستقبال بعد موته؛ لأن الشروع في جهازه يصدق في تهيئه الماء والسدر والكافور وإخبار

ص: ٣٣

١- (١) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث الأول.

الناس ليحضرُوا تشييعه ونقله إلى المَغْتَسَل، وفي هذه المده أمر بتوجيهه إلى القبلة، وظاهر صحيحه سليمان بن خالد أنه يكون عند مغتسله أيضاً مستقبلاً القبلة لقوله عليه السلام وكذلك إذا غسل يحفر له موضع المَغْتَسَل تجاه القبلة فيكون مستقبلاً القبلة بباطن قدميه ووجهه إلى القبلة (١). وعلى الجملة، ظاهر الصحيحين أن الميت يكون بعد موته إلى أن ينتقل إلى المَغْتَسَل إلى القبلة، وكذلك في المَغْتَسَل إذا غُسل.

نعم، إذا تمّ تغسيله يوضع معترضاً كحاله الصلاة إلى أن يدفن كقوله عليه السلام في صحيحه يعقوب بن يقطين: إذا طهر وضع كما يوضع في قبره (٢) والمراد وضعه معترضاً كما لا يخفى، ولكن الوارد في الصحيحه قبل ذلك قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المَغْتَسَل موجهاً وجهه نحو القبلة أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال: يوضع كيف تيسر (٣). ولكن يمكن الجمع بينهما بأن الوارد في صحيحه سليمان بن خالد الاستقبال بالميت بباطن رجله حال تغسيله (٤)، وصحيحه يعقوب بن يقطين التي رواها الشيخ بسنده عن محمد بن عيسى اليقطيني (٥) وسنده إلى كتبه ورواياته صحيح كما في الفهرست فإنه يرويها عن جماعة عن التلعكبري عن ابن همام عنه (٦)، يعمّ قبل الاغتسال وحال الاغتسال فيحمل على غير حال التغسيل أو يحمل التوجيه إلى القبلة كما تقدم في صحيحه سليمان بن خالد على الاستحباب، وقد ذكر الماتن التوجيه إلى القبلة حال الاغتسال

ص: ٣٤

١-١) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

٢-٢) (٣ و) وسائل الشيعة ٢: ٤٩١، الباب ٥ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٣-٣)

٤-٤) وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

٥-٥) التهذيب ١: ٢٩٨، الحديث ٣٩.

٦-٦) الفهرست: ٢١٦، التسلسل ٦١١.

الثاني: يستحبّ تلقينه الشهادتين [١]

،والإقرار بالأئمة الاثنى عشر عليهم السلام وسائر الاعتقادات الحقّه،على وجه يفهم،بل يستحبّ تكرارها إلى أن يموت، ويناسب قراءه العديله.

الثالث: تلقينه كلمات الفرج، وأيضاً هذا الدعاء: «اللّهُمَّ اغفر لى الكثير من معاصيىك،واقبل منى اليسير من طاعتك». وأيضاً «يا من يقبل اليسير ويعفو عن الكثير اقبل منى اليسير واعف عنى الكثير،إنك أنت العفو الغفور». وأيضاً «اللّهُمَّ ارحمنى فإنك رحيم».

الرابع: نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزح، بشرط أن لا يوجب أذاه.

الخامس: قراءه سوره «يس» و«الصافات» لتعجيل راحته، وكذا آيه الكرسي إلى

«هُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ» (١)

، وآيه السخره، وهى:

«إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» (٢)

إلى آخر الآيه، وثلاث آيات من آخر سوره البقره

«لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» (٣)

إلى آخر السوره، ويقرأ سوره «الأحزاب»، بل مطلق قراءه القرآن.

من المستحبات كماياتى فى مستحبات تغسيل الميت وجعل الاحتياط فيه استحبابياً.

## تلقينه الشهادتين

[١]

فإنه وإن قد ورد الأمر بتلقينه الشهادتين فى الروايات إلّا أنّ التعليل فى بعضها بمايناسب الاستحباب قرينه على حمل الأمر عليه كما ذكرنا نظير ذلك فى توجيه المحتضر إلى القبله.

ص: ٣٥

١- ١) سوره البقره: الآيه ٢٥٥ - ٢٥٧.

٢- ٢) سوره الاعراف: الآيه ٥٤.

٣- ٣) سوره البقره: الآيه ٢٨٤ - ٢٨٦.





## فصل فى المستحبات بعد الموت

وهى امور:

الأول: تغميض عينيه وتطبيق فمه.

الثانى: شدّ فكّيه.

الثالث: مدّ يديه إلى جنبه.

الرابع: مدّ رجليه.

الخامس: تغطيته بثوب.

السادس: الإسراج فى المكان الذى مات فيه إن مات فى الليل.

السابع: إعلام المؤمنين ليحضرُوا جنازته.

الثامن: التعجيل فى دفنه، فلا ينتظرون الليل إن مات فى النهار، ولا- النهار إن مات فى الليل، إلما إذا شك فى موته فينتظر حتى اليقين، وإن كانت حاملاً مع حياه ولدها فإلى أن يشقّ جنبها الأيسر لإخراجه ثم خياطته.

## فصل فى المكروهات

وهى امور:

الأول: أن يمسّ فى حال النزع، فإنّه يوجب أذاه.

الثانى: تثقيب بطنه بحديد أو غيره.

الثالث: إبقاؤه وحده، فإنّ الشيطان يعبث فى جوفه.

الرابع: حضور الجنب والحائض عنده حاله الاحتضار.

الخامس: التكلم زائداً عنده.

السادس: البكاء عنده.

السابع: أن يحضره عمله الموتى.

الثامن: أن يخلى عنده النساء وحدهنّ، خوفاً من صراخهنّ عنده.

### فصل [ فى حكم كراهه الموت ]

لا- يحرم كراهه الموت. نعم، يستحبّ عند ظهور أماراته أن يحبّ لقاء الله تعالى، ويكره تمنّى الموت ولو كان فى شدّه وبلّيه، بل ينبغى أن يقول: «اللهمّ أحيى ما كانت الحياه خيراً لى، وتوفّىنى إذا كانت الوفاه خيراً لى». (١)

ويكره طول الأمل، وأن يحسب الموت بعيداً عنه.

ويستحبّ ذكر الموت كثيراً.

ويجوز الفرار من الوباء والطاعون، وما فى بعض الأخبار من: أنّ الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد. (٢) مختص بمن كان فى ثغر من الثغور لحفظه.

نعم، لو كان فى المسجد و وقع الطاعون فى أهله يكره الفرار منه.

ص: ٣٨

١- ١) وسائل الشيعه ٢:٤٤٩، الباب ٣٢ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٢:٤٣٠، الباب ٢٠ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣.

## فصل [ فى أن تجهيز الميت واجب كفاى ]

الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت من التغسيل والتكفين والصلاه والدفن من الواجبات الكفائيه فهى واجبه على جميع المكلفين [١]

وتسقط بفعل البعض ولو تركوا أجمع أثموا أجمع، ولو كان مما يقبل صدوره عن جماعه كالصلاه إذا قام به جماعه فى زمان واحد اتصف فعل كل منهم بالوجوب.

## فصل فى تجهيز الميت

### وجوب التجهيز كفاى

[١]

المشهور بين الأصحاب أن تجهيز الميت بالتغسيل والتكفين والصلاه عليه والدفن من الواجبات الكفائيه، فيتوجه التكليف بتجهيز الميت إلى كل من يتمكن من تجهيزه من المكلفين، بلا فرق فى توجهه بين قريب الميت والأجنبى عنه، وعن صاحب الحدائق مستظهاً من عباره بعض الأصحاب أن التكليف بالتجهيز متوجه إلى ولي الميت أو أوليائه (١)، فإن أذنوا للغير فى تجهيزه يجب عليه أيضاً كما أنه إذا امتنع الولى عن تجهيزه أو لم يمكن الاستيذان منه توجه التكليف إلى سائر الناس.

وعلى الجملة، توجه التكليف إلى غير أولياء الميت طولى مشروط بإذن الولى أو امتناعه عن الاستيذان والقيام بالتجهيز، وقد استند فى هذه الدعوى إلى بعض الروايات التى يأتى التكلم فيها.

ولكن الظاهر تعين الالتزام بالوجوب الكفائى وأن الولى وغيره سياتى فى توجه

ص: ٣٩

التكليف بتجهيزه نظير ما تقدّم في توجيه المحتضر إلى القبلة، سواء قيل بوجوبه أو استحبابه، فإنّ طلب توجيهه إليها كفايها كما هو مقتضى قوله صلى الله عليه وآله: «وجهوه إلى القبلة» (١) ويدلّ على ذلك في المقام أيضاً موثقه طلحه بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: «صلّ على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله» (٢).

ورواه السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: «صلوا على المرجوم من أمتي، وعلى القاتل نفسه من أمتي لا تدعوا أحداً من أمتي بلا صلاة» (٣) وحيث إنّ لافرق بين الصلاة وغيرها من الغسل والتكفين والدفن يكون وجوب التجهيز واجباً كفايهاً. ودعوى عدم الإطلاق فيهما من جهة من يتوجّه إليه التكليف، بل إطلاقتها مسوق لبيان من يصلّى عليه من الموتى لا يخفى ما فيها، فإنّ كونهما في مقام البيان من ناحيه الميت لا ينافي كونهما في مقام البيان من ناحيه المكلف بالصلاة أيضاً، كما هو الأصل في كلّ خطاب يتضمّن بيان الحكم ومتعلقه وموضوعه، بل يمكن الاستدلال على كون وجوب غسل الميت واجب على كلّ من يتمكن من تغسيله؛ لقوله عليه السلام في موثقه سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام: «وغسل الميت واجب» (٤).

وقد تقدّم أنّ دعوى عدم الإطلاق فيه، بل هو في مقام تعداد الأغسال فقط غير صحيحه، كما يظهر بملاحظه ما ذكره عليه السلام مورد توجه التكليف بغسل الحيض وغسل الاستحاضه، وكذا ملاحظه ما ذكره عليه السلام بعد ذلك: «وغسل من مسّ الميت واجب» (٥).

ص: ٤٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٢: ٤٥٣، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٦.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ١٣٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣: ١٣٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٣.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٢: ١٧٣ - ١٧٤، الباب الأوّل من أبواب الجنابه، الحديث ٣.
- ٥- (٥) هذا على روايه الشيخ في الاستبصار ١: ٩٨، الحديث ٢.

وذكر في الحدائق أنّ ما ذكره الأصحاب من كون وجوب التّغسيل كفاً، وكذا غيره من التّكفين والصلاه والدفن لا أعرف له دليلاً (١) واضحاً، بل الخطاب في ذلك متوجه إلى وليّ الميت كما يظهر ذلك ممّا رواه الشيخ في الصحيح إلى غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام أنّه قال: يغسل الميت أولى الناس به (٢).

وروى في الفقيه مرسلًا قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «يغسل الميت أولى الناس به أو من يأمره الولي بذلك» (٣) وأجرى ذلك على توجيه الميت إلى القبلة والتلقين، وقال:

الذي يظهر لي من الأخبار أنّ الخطاب في كلّ ذلك من الأحكام متوجه إلى الولي، نعم لو أخلّ الولي بذلك ولم يكن في البين حاكم يجبره على ذلك انتقل الحكم إلى المسلمين بالأدلة العامه كما تشير إلى ذلك أخبار العراه الذين رأوا ميتاً قد قذفه البحر عرياناً ولم يكن عندهم ما يكفونونه وأنهم أمروا بدفنه والصلاه عليه (٤).

□  
أقول: ما نقله قدس سره في المقام وما ورد في الصلاه على الميت لمرسله ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام: يصلى على الجنازه أولى الناس بها أو يأمر من يحب (٥). ونظيرها مرسله أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (٦). وما ورد

ص: ٤١

١-١ الحدائق الناضره ٣:٣٥٩.

٢-٢ وسائل الشيعة ٥:٥٣٥، الباب ٢٦ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٣-٣ من لا يحضره الفقيه ١:١٤١، الحديث ٣٩١.

٤-٤ الحدائق الناضره ٣:٣٥٩ - ٣٦٠.

٥-٥ وسائل الشيعة ٣:١١٤، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

٦-٦ وسائل الشيعة ٣:١١٤، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

فى معتبره طلحه بن زيد، عن أبى عبدالله عليه السلام: «إذا حضر الإمام الجنائزه فهو أحق ...

الناس بالصلاه عليها» (١) وما فى معتبره السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال على عليه السلام: «إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحق بالصلاه عليها إن قدّمه ولّى الميت وإلّا فهو غاصب» (٢) وما ورد فى أن: «الزوج أحق بزوجه حتّى يضعها فى قبرها» (٣) لا ينافى كون الوجوب كفايئاً كما ذكرنا أنّه مقتضى الإطلاقات، والوجه فى عدم المنافاه أنّ ظاهر هذه الأخبار أنّ لولى الميت نحو أحقيّه بالميت يجب على سائر المكلفين رعايتها فى تجهيز الميت، فاللازم أن يقع التجهيز الواجب من سائر المكلفين برعايه حقّ الولى بالميت فإن بادر الولى إلى المباشره فى تجهيزه أو طلب من بعض معين تجهيزه لا يزاحم سائر المكلفين مباشرته أو تعيينه، فتجهيز الولى المباشره كتجهيز من طلب منه مسقط للتكليف عن سائر المكلفين، وأن التجهيز الواجب على سائر المكلفين التجهيز الذى لا مزاحمه فيه لولى الميت، بمعنى أنّ عدم مزاحمه الولى ورعايه حقّه قيد للتجهيز الواجب على الجميع بموت مسلم من المتمكنين من تجهيزه لا- أنّ وجوبه على سائر المكلفين مشروط بإذن الولى أو امتناعه عن تجهيزه بالمباشره أو بالطلب من الآخر كما هو ظاهر كلام الحدائق (٤).

وعلى الجملة، الأخبار المشار إليها لا- تقتضى رفع اليد عن الإطلاق المقتضى لكون تجهيز الميت واجباً كفايئاً، وإنّما يكون مقتضاها تقييد التجهيز الواجب بعدم مزاحمه الولى ورعايه حقّه.

ص: ٤٢

- 
- ١- (١) وسائل الشيعه ١١٤:٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنائزه، الحديث ٣.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١١٤:٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنائزه، الحديث ٤.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥٣١:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.
  - ٤- (٤) الحدائق الناضره ٣٥٩:٣ - ٣٦٠.

لا- يقال:رعايه حق ولى الميت يكون بإذنه سائر المكلفين فى تجهيزه وعدم مباشرته بنفسه فى التجهيز، وإذنه وعدم مباشره من اختياره الخارج عن قدره سائر المكلفين، والشىء غير المقدور إذا كان قيداً للواجب يكون حصوله شرطاً فى ناحيه نفس التكليف أيضاً على ما هو المقرّر فى محلّه، ونتيجته ذلك أن يكون وجوب التجهيز على سائر المكلفين مشروطاً بحصول إذنه أو تركه تجهيز الميت، ونتيجته ذلك كون وجوب التجهيز على سائر المكلفين مشروطاً لا أنه واجب كفايى على كلّ متمكن من التجهيز.

والجواب عن ذلك ما ذكر فى بحث الواجب المعلق وبيان الفرق بين الواجب المشروط وبينه، من أنّ ما هو شرط للواجب إذا كان أمراً غير اختيارى لا يؤخذ بنفسه شرطاً للتكليف، بل يكون التكليف مجعولاً فى حقّ المتمكن على ذلك الفعل المقيد فى ظرفه من الأول، نظير من نذر ذبح شاه إذا جاء ولده من السفر بعد هذا الشهر فإنّه على تقدير تمكّنه من ذبح الشاه بعد مجيء ولده من سفره بعد شهر يتوجّه التكليف بذبحه بعد مجيئه من حين النذر، ومثلاً الحج بعد الاستطاعه فى وقته يجب من الأوّل على من يتمكن منه فى وقته والصلاه بعد الوقت تجب على المتمكن منها فى وقتها من الأوّل، ولازم ذلك لزوم تحصيل الأمور والمقدّمات التى يتوقف الإتيان بالواجب فى وقته على تحصيلها من زمان توجّه التكليف.

وعلى ذلك تجهيز الميت وتغسيله الواقع بعد إذن وليه أو بعد امتناعه يجب عند موت مسلم على كلّ مكلف يتمكن من التغسيل المزبور فى زمان توجّه التكليف إلى ولى الميت يتوجه التكليف إلى سائر المكلفين أيضاً، غايه الأمر لا تقييد فى متعلّق الوجوب يعنى الواجب فى التكليف المتوجّه إلى الولى، وفى الواجب

تقييد في التكليف المتوجه إلى سائر المكلفين، وهذا التقييد استفدناه ممّا ورد في أولويّه الميت وكونه أحقّ به في امتثال التكليف المتوجه إلى كلّ واحد بتجهيزه، فإن كونه أحقّ بالميت مقتضاه أن يكون على سائر المكلفين رعايه حقه بعدم مزاحمته إذا أراد المباشره بتجهيزه وأن يكون تجهيز الغير بأذنه.

وعلى الجملة، المستفاد ممّا ورد في أولويّه الولي والزوج بالإضافة إلى زوجته أنّ التجهيز حق بالميت لهما لا عليهما بأن يجعل التجهيز ثقله عليه خاصة بحيث لو ترك تجهيزه والإذن للغير ولو مع علمه بأنّ سائر المكلفين يقومون بتجهيزه بعد امتناعه يكون عاصياً وتاركاً للواجب عليه تعييناً كما هو مقتضى كلام صاحب الحدايق (1)، والمتحصل أن أحقيّه الولي بالإضافة إلى امتثال التكليف بالتجهيز لا - أحقيته بالإضافة إلى التكليف بحيث يكون وجوب التجهيز على سائر المكلفين بيده واختياره ويجب عليه التجهيز أو الإذن تخيراً بحيث لو أذن لسائر المكلفين في تجهيزه ولم يجهزه أحد استحق العقاب سائر المكلفين فقط دون الولي؛ لأنّ الولي أتى بما هو الواجب عليه تخيراً.

وممّا ذكر يظهر أنّ الاستيذان من الولي في التجهيز لإحراز تقييد الواجب وتحصيله؛ لأن الاستيذان منه مع أذنه قيد للتجهيز الواجب عليه بنحو الواجب المعلق ويدخل في رعايه حق الولي أو الزوج بالإضافة إلى زوجته، وبعض الأخبار الواردة فيها رعايه حق الولي وإن كانت ضعيفه من حيث السند إلّا أنّ في بعضها الآخر كفايه.

ص: ٤٤



نعم، يجب على غير الولي الاستيذان منه ولا ينافى وجوبه وجوبها على الكل لأن الاستيذان منه شرط صحه الفعل، لا شرط وجوبه وإذا امتنع الولي من المباشره والإذن يسقط اعتبار إذنه، نعم لو أمكن للحاكم الشرعى إجباره له أن يجبره على أحد الأمرين وإن لم يمكن يستأذن من الحاكم، والأحوط الاستيذان من المرتبه المتأخره أيضاً. [١]

(مسأله ١) الإذن أعم من الصريح والفحوى وشاهد الحال القطعى [٢]

### يجب على الغير الاستيذان من الولي

[١]

لأنّ التجهيز من سائر المكلفين بعد أن امتنع الولي عن المباشره والإذن لا يكون من ترك رعايه حق الولي، وقد ذكرنا أنّ المقدار الثابت من حق الولي رعايه حقه بالميت فى التجهيز وعدم مزاحمته فيه، وما ذكر قدس سره من أنّ للحاكم إجباره على أحد الأمرين أمّا المباشره أو الإذن لا يمكن المساعده عليه، فإنّ إجبار الحاكم يختص بما إذا كان حق الغير على الشخص وامتنع من أدائه فيجب على الحاكم من عليه الحق بالأداء، وأمّا إذا كان الحق له لا عليه فلا مورد للإجبار؛ لأنّ للإنسان أن يترك حقه ولا يستوفى، كما أنّه لا حاجه إلى الاستيذان من الحاكم الشرعى إذا لم يكن تجهيزه موجبا للتصرف فى شىء من تركه الميت أو مال الورثه. نعم، إذا لم يتمكن من الاستيذان من المرتبه السابقه فى تجهيز الميت لغيابهم أو نحوه، فلا يبعد أن يقال بلزوم الاستيذان من المرتبه المتأخره لكونهم فى هذا الحال أولى الناس بالميت، بخلاف صورته امتناع المرتبه السابقه من المباشره والإذن. والله العالم.

### الإذن أعم من الصريح

[٢]

يعبر بالفحوى عن الدلاله الالتزاميه لكلام الولي بأن يتكلم بكلام يلزم على

(مسألة ٢) إذا علم بمباشرة بعض المكلفين يسقط وجوب المبادرة [١]

ولا -----

مدلوله رضاه بأن يقوم هو بتجهيز الميت، فيكون إظهاره ذلك المدلول إظهاراً لرضاه بقيامه بتجهيزه، والمراد بشاهد الحال القطعي أن يصدر عن الولي فعلاً يكون ذلك الفعل كاشفاً قطعياً أو على وجه الاطمينان برضاه بقيامه بتجهيزه، وأما مجرد الظن من ذلك الفعل بأنه راضٍ بتجهيزه فلا - يكفي، فإنه لا - يحسب ذلك الفعل إذناً له في التجهيز، فإنَّ الحاصل من ذلك الفعل لو كان ظناً شخصياً دون الظن النوعي فالأمر ظاهر، وأما إذا كان ظناً نوعياً فلا يبعد أن يحسب في العرف إذناً. هذا كله إذا كان كشف رضا الولي من فعله. وأمّا كشفه من غير أن يصدر عنه فعل أو قول فكفايته حتى فيما إذا كان قطعياً لا - يخلو عن تأمل، حيث إنه لا يصدق على صلاته على ميت مع رضا وليه باطناً أنه أمره الولي بالصلاة على الميت أو قدّمه الولي إلّا أن يقال: إنَّ المعبر أن لا يكون في تجهيز غير الولي مزاحمه للولي ومع رضاه باطناً لا - مزاحمه ويدعى استفاده ذلك من قوله عليه السلام: «والما فهو غاصب» (١) فإنَّ مع العلم بالرضا لا يكون في البين غصب.

### وجوب المبادرة يسقط بمباشرة بعض المكلفين

[١]

والوجه في ذلك كما أنه في الواجبات الارتباطية العينية لا - يسقط التكليف بذلك الواجب بمجرد الشروع فيه، كذلك في الواجب الكفائي الارتباطي لا يسقط التكليف بذلك الواجب عن المكلف بشروعه فيه أو شروعه غيره فيه.

نعم، كما أنّ في الواجب العيني إذا شرع المكلف فيه يسقط الأمر الواحد

ص: ٤٤

(١ - ١) وسائل الشيعة ١١٤: ٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٤.

يسقط أصل الوجوب إلّا بعد إتيان الفعل منه أو من غيره فمع الشروع في الفعل أيضاً لا يسقط الوجوب، فلو شرع بعض المكلفين بالصلاة يجوز لغيره الشروع فيها بنيه الوجوب. نعم، إذا أتمّ الأول يسقط الوجوب عن الثاني فيتمّها بنيه الاستحباب.

المنبسط على أجزاء العمل عن الداعويه بالإضافة إلى المأتي به من الأجزاء، كذلك في الواجب الكفائي يسقط الأمر حتّى على سائر المكلفين بذلك الواجب الارتباطى عن الداعويه بالإضافة إلى المأتي به من الأجزاء غير أن يسقط التكليف بذلك الواجب فسقوط المبادره أو الشروع بمعنى عدم الداعويه في الوجوب الكفائي، وحيث إنّ لا يسقط التكليف بذلك الواجب الكفائي إلّا بإتمام الواجب يجوز بعد شروع أحد في الصلاة على مئت شروع شخص آخر أيضاً في الصلاة عليه، وذكر الماتن قدس سره أنّ الغير يشرع في الصلاة على المئت بنيه الوجوب، حيث إنّ وجوبها لم يسقط لا عنه ولا عن غيره، وإذا أتمّ الشارع أولاً صلواته يسقط الوجوب عن الجميع فعلى المصلّى أن يتمّها بقصد الاستحباب لاستحباب تكرار الصلاة على المئت كما يأتي، ولكن هذا فيما إذا لم يحرز أنّ الأوّل يفرغ من الصلاة قبل فراغه منها، وإلّا فيما أنّ المطلوب وجوباً في المقام صرف وجود الصلاة على المئت فمع علم الثانى بأنّ صرف الوجود لا يتحقق بصلواته فكيف يمكن له قصد الوجوب بفعله؟ بل شروعه في الصلاة عليه يتعيّن أن يكون بقصد امتثال الأمر الاستحبابى.

ودعوى أنّه وإن لم يمكن شروعه في الصلاة بداعى تعلق الوجوب بصرف الوجود إلّا أن يمكن الشروع فيها بداعى ملاكّه الموجود في فعله أيضاً لا يمكن المساعدة عليها، فإنّ مع إحراز أنّ المصلّى عليه قبله يفرغ عن الصلاة قبل فراغه

(مسأله ٣) الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره فضلاً عن الشك [١]

(مسأله ٤) إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه وإن شك في الصحة [٢]

بل وإن ظنّ البطلان فيحمل فعله على الصحة، سواء كان ذلك الغير عادلاً أو فاسقاً.

فيكون صرف الوجود صلاحه غيره، ويقوم ملاك الوجوب بتلك الصلاه، فلا يمكن أيضاً أن يقصد الصلاه بداعويه تحصيل الملاك اللازم كما لا يخفى.

### الظن بمباشره الغير لا يسقط المبادره

[١]

فإنّ مع إحراز التكليف بتجهيز الميت وتوجهه إلى كلّ متمكن عليه لا بدّ من إحراز سقوطه أو امتثاله، ومع مجرد الظن بمباشره الغير أو بتجهيز الغير لا يحرز سقوط التكليف عنه كما لا يسقط الأمر بالتجهيز عن الداعويه إلى المبادره والشروع بالظن المجرد بمبادره الغير وشروعه في تجهيزه. نعم، كون الميت بيد جماعه من المسلمين طريق وأماره معتبره بقيامهم بتجهيزه، كما هو مقتضى السيره القطعيه من المتشرعه من أنهم لا يبادرون إلى تجهيزه إذا رأوه بيد جماعه من المسلمين مع وثوقهم بأنّ فيما بينهم من يتمكن من القيام بتجهيزه، بل ومع احتمالهم بكون المتمكن على التجهيز فيما بينهم كما لا يخفى.

[٢]

لأنّ مقتضى البناء على أصاله الصحة في الفعل الصادر عن الغير إحراز المسقط للتكليف المتوجه إليه، ولا فرق في البناء عليها كما هو مقتضى بناء العقلاء والمتشرعه في الفعل الصادر عن الغير بين كون الغير فاسقاً أو عادلاً، حيث يرتبون الأثر على ذلك الفعل من غير أن يلتزمون بالفحص عن صحته وفساده. نعم، مع

(مسأله ۵) كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القربه كالتوجيه إلى القبلة والتكفين والدفن يكفي صدوره من كل من كان من البالغ العاقل أو الصبي أو المجنون [۱]

وكل ما يشترط فيه قصد القربه كالتغسيل والصلاه يجب صدوره من البالغ العاقل فلا يكفي صلاه الصبي عليه إن قلنا بعدم صحه صلاته، بل وإن قلنا بصحتها كما هو الأقوى على الأحوط. نعم، إذا علمنا بوقوعها منه صحيحه جامعه لجميع الشرائط لا يبعد كفايتها لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط [۲]

الوثوق على الفساد لا يرتبون الأثر، والوثوق ملحق بالعلم عندهم، بخلاف مجرد الظن وهذا لا ينافي حمل فعل المسلم على الصحه بمعناها الآخر وهو عدم نسبه الحرام أو القبيح إلى المسلم مع احتمال الحايثه في فعله ولو موهوماً.

[۱]

لأن المتفاهم من أدلتها قيام الغرض بذات الفعل فيكفي صدوره عن أى فاعل، وإن شئت قلت: إن الأمر بالتوجيه إلى القبلة حال الاحتضار راجع إلى محتضر لم يكن إلى القبلة، والأمر بالتكفين راجع إلى ميت لم يكن مكفناً، وكذا الأمر بالدفن فمع حصول الفعل من فاعل لا موضوع للتكليف لا أن مجرد كون الواجب توصلياً في كل مورد يلزم عليه اجزاء فعل الغير ولو لم يكن مكلفاً بذلك.

## اعتبار البلوغ والعقل في العبادات

[۲]

إن بنى على عدم مشروعيه عبادات الصبي فلا كلام في أن متعلق الأمر بتغسيل الميت والصلاه عليه هو التغسيل والصلاه بنحو العباده فلا يجزى بتغسيل الصبي ولا بصلاته لعدم كون فعله عباده، وأما بناءً على مشروعيه عباداته فربما يشكل الحكم بإجزاء فعله لعدم إحراز وقوع الفعل منه على الوجه الصحيح، ولا بد

ص: ۴۹

فى الحكم بالإجزاء من إحراز صحة التفسيل الصادر عن الغير أو الصلاة الصادر عنه ولا يفيد فى إحرازها أصالة الصحة فى فعله؛ لأنّ دليل اعتبار أصالة الصحة فى فعل الغير هى السيره من العقلاء والمتشرعه، وجرىان سيرتهم على الحمل بالصحة فى فعل الصبى غير محرز لو لم يكن عدم جرىانها محرزاً. نعم، قد يدعى جرىان سيره المتشرعه الحمل على الصحة فى تطهير الصبى نفسه أو ثوبه من الخبث إذا أحرز أنه عالم بالغسل الصحيح والفاسد. وعلى أى تقدير، فلا يدخل المفروض فى المقام فى تطهير الصبى نفسه أو ثوبه من الخبث.

وعلى الجملة، لا يعتمد على فعل الصبى وقوله إلّامع العلم ولا أقلّ بالاطمينان بصدقه أو وقوعه صحيحاً؛ ولذا ذكر الماتن قدس سره نعم، إذا علمنا بوقوعها منه صحيحه جامعه للشرائط لا يبعد كفايتها.

وقد يقال حتى مع العلم بصحتها لا يحكم بإجزائه، فإنّ غايه مشروعيه عباده الصبى وقوعه منه مطلوباً. وأمّا كونه مجزياً بالإضافه إلى سائر المكلفين فلا دليل عليه فلا يقاس وقوع فعله بعد وقوعه عن مكلف غيره بأن يغسل الميت وليه أو شخص آخر بإذنه ثمّ أراد الصبى تغسيله، فإنّ كون التفسيل أو الصلاة على الميت واجباً كفاثياً معناه سقوط وجوبهما، فلا يبقى لتفسيل الصبى أو صلاته على الميت بعد حصولهما موضوع، فالمقدار الثابت هو أنّ تغسيله أو صلاته على الميت مشروع فى الميت مادام لم يغسل أو لم يصلّ عليه، وبعد صدورهما عن مكلف لا- موضوع لمشروعيه فعل الصبى، فلا- وجه لما يقال من أنه لو لم يكن تغسيل الصبى مجزياً لزم أن يكون تغسيله بعد تغسيل الميت أيضاً مشروعاً. نعم، يمكن الالتزام بالمشروعيه فى صلاته على الميت لجواز أن يصلّى على الميت تكراراً.

وبتعبير آخر، لم تشمل الخطابات المتوجهه لسائر الناس الصبي ليقال إن مقتضى مطلوبه صرف وجود الطبيعي من الجميع حتى الصبي مقتضاه سقوط التكليف عن الآخرين، بل الصبي المميّز مخاطب بخطاب خاص بأن يأتي بالعبادات، ولعلّ الحكمه في هذا الطلب تعوّده وتعلّمه فلا يلزم سقوط التكليف عن الآخرين في موارد طلب صرف وجود الطبيعي عن جميع البالغين، وعلى ذلك فما ذكره الماتن قدس سره من نفي البعد عن الكفايه كما عليه جماعه من الأصحاب لا يمكن المساعده عليه، بل يمكن دعوى عدم ثبوت مشروعيه تغسيل الصبي الميت كما تقدم في غسل مس الميت.





(مسألة ١) الزوج أولى بزوجته من جميع أقاربها حره كانت أو أمه دائمه أو منقطعه، وإن كان الأحوط فى المنقطعه الاستئذان من المرتبه اللاحقه أيضاً [١]

فصل فى مراتب الأولياء

### الزوج أولى بزوجته

[١]

ولعلّ هذا متسالم عليه عند أصحابنا ويدلّ على ذلك معتبره أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المرأه تموت من أحق أن يصلى عليها؟ قال:

الزوج، قلت: الزوج أحق من الأب والأخ والولد؟ قال: نعم (١). وفى روايته الأخرى نحوها بزياده: «ويغسلها» بعد قوله: نعم (٢). ولكن فى سندها على بن أبى حمزه وفى روايه إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: فى المرأه تموت ومعها أخوها وزوجها أيهما يصلى عليها؟ فقال: «أخوها أحق بالصلاه عليها» (٣). ونحوها روايه عبدالرحمن بن أبى عبد الله، عن أبى عبد الله عليه السلام (٤). ولكن المتعين طرحهما فى مقام المعارضه لموافقهما مذهب أهل الخلاف كما حكى عن الشيخ والعلامه (٥).

نعم، يبقى فى أولويه الزوج كلام فى جهتين:

الأولى: فى أحقيه الزوج إذا كانت الزوجيه منقطعه، حيث استشكل

ص: ٥٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ١١٥:٣، الباب ٢٤ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١١٥:٣، الباب ٢٤ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ١١٦:٣، الباب ٢٤ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ١١٦:٣، الباب ٢٤ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.
- ٥- (٥) التهذيب ٢٠٥:٣، ذيل الحديث ٣٣. والمنتهى ٣١٣:٧.

ثم بعد الزوج المالك أولى بعبدته أو أمته من كل أحد [١]

وإذا كان متعدداً اشتركوا في الولاية.

في الجواهر في ثبوت الحكم في المنقطعه خصوصاً إذا انقضت الأجل بعد موتها، بل قبل موتها لبيئتها منه بانقضاء الأجل (١) ، ولكن لا يخفى ما فيه، فإن الزوجية علقه بين الأحياء، سواء كانت دائمة أو منقطعه فتنتهي بالموت، وما قيل من أن المنقطعه تشبه العين المستأجره كالدابة إذا ماتت لا تفيد شيئاً في المقام لإطلاق الزوج والمرأة في معتبره أبي بصير المتقدمه (٢) ، وكذا في غيرها. نعم، ظاهرها كظاهر غيرها أن تكون المرأة زوجه عند وفاتها وإذا انقضت مدته النكاح قبل موتها فلا يدخل الفرض في إطلاق الأدلة لظهور العنوين في الفعلية في زمان موتها كظهور سائر العناوين في فعليتها ودعوى انصراف الروايات إلى الزوجه الدائمة لصدق الزوج والزوجه مع الانقطاع لاوجه لها.

الوجه الثاني: ما إذا كانت الزوجه أمه للغير فإنه قد يقال إن مولاها أحق بالأمه من زوجها؛ لأنها مملوكة والمالك أحق بملكه ولو بعد تلفه؛ ولذا لا يجوز التصرف في بقاياها بلا طيب نفسه وإن سقطت عن المالك اليد وإعراضه عنها ولكن هذه الدعوى أيضاً لا تفيد شيئاً في مقابل الإطلاق المزبور، ودعوى انصرافها عن الأمه وزوجها أيضاً كما ترى.

## المالك أولى بعبدته

[١]

قد يستدل على كون المولى أولى الناس بعبدته وأمته بأنهما مملوكان له

ص: ٥٤

(١-١) الجواهر ٤: ٧٨.

(٢-٢) في الصفحة السابقه.

ثم بعد المالك طبقات الأرحام بترتيب الإرث [١]

فالتبقة الأولى وهم الأبوان والأولاد مقدّمون على الثانيه وهم الأخوه والأجداد والثانيه مقدّمون على الثالثه.

وهم الأعمام والأخوال ثم بعد الأرحام المولى المعتقد ثم ضامن الجريه.

ومقتضى قاعده السلطنه على الملك أولويه المالك، ولكن كونهما ملكاً له بعد موتهما غير ظاهر والاستصحاب لكون الشبهه حكميه معارض بمثله أو غير جار من أصله، وكونه أولى الناس عرفاً مع ولده أو أبيه أو غيرهما غير ظاهر أيضاً.

### ولايه الأرحام بترتيب الإرث

[١]

بعد البناء على أولويه الولي بالميت ولزوم رعايه حقه كما هو المشهور ويدلّ عليه معتبره السكوني المتقدّمه، عن جعفر، عن أبيه، عن آباءه: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحق بالصلاه عليها إن قدّمه ولي الميت وإلّا فهو غاصب» (١) ويؤيده مثل مرسله ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يصلّى على الجنازه أولى الناس بها» (٢).

يقع الكلام في المراد من «ولّى الميت» و«أولّى الناس» به حيث يحتمل في بادى النظر من يكون أولى الناس به من جهه تجهيزه شرعاً أو من يكون أولى الناس بحسب طبقات الإرث أو يكون أولى الناس إلى الميت من قرابته بحسب العرف.

أمّا الاحتمال الأوّل فلا مورد له أصلاً حيث يكون مثل قوله عليه السلام: يصلّى على الميت أولى الناس به، أو يغسل الميت أولى الناس به، من اللغو الظاهر. أضف إلى ذلك أنّ ظاهرهما تعيين من يتصدى لأمر تغسيله والصلاه عليه مع تعدّد من يريد

ص: ٥٥

١- ١) وسائل الشيعه ١١٤: ٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤.

٢- ٢) وسائل الشيعه ١١٤: ٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

التصدى له أو يمكن أن يريد التصدى ولو كان المراد أولى الناس بتجهيزه شرعاً كان من قبيل أخذ الحكم موضوعاً لنفسه.

وأما إرادة أولى الناس بالميت من حيث طبقات الإرث كما يدعى أنه المتبادر من إطلاق «أولى الناس»، حيث ما يقع عنواناً للموقوف عليهم أو للوصيه بالمال وإن كانت غير بعيدة في نفسها إلا أنها لا تناسب مِمَّا ذكروا في المقام من تقديم الذكور على الإناث والبالغين على غيرهم، وتقديم المتقرب بالأبوين على المتقرب بالأب أو بالأُم خاصة وتقديم الأب على الأم، إلا أن يقال بجريان السيره القطعيه أنه إذا اجتمع الذكور والإناث في طبقه واحده أو البالغون مع غيرهم يكون التصدى لأمر تجهيز الميت وتديره هم الذكور والبالغون، كما أنه إذا اجتمع أب الميت مع أولاده يكون أمر التجهيز وتديره بيد أب الميت لا الأولاد، وأما كون المتقرب إلى الميت بالأبوين أولى من المتقرب إليه بالأب خاصة ومن المتقرب بالأُم إليه خاصة، والمتقرب بالأب إليه أولى من المتقرب إليه بالأُم خاصة فهو مستفاد من صحيحه بريد الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام حيث ورد فيها: أخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك، وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأُمك (1). ولا ينافي ذلك رفع اليد عن إطلاقها بالإضافة إلى إرث الأخ أو الأخت من الأم إذا اجتمع أحدهما أو كلاهما مع الأخ أو الأخت للأبوين أو مع الأخ والأخت للأب خاصة على ما هو المقرر في باب الإرث.

ص: ٥٦

---

١- ١) وسائل الشيعه ٢٦:٦٣ - ٦٤، الباب الأوّل من أبواب موجبات الإرث، الحديث ٢. وفيه يزيد الكناسي.

نعم، يبقى التأمّل فيما ذكره الماتن قدس سره وغيره من تقديم جدّ الميت على الأُخوه وإن لا يبعد جريان السيره أيضاً على تقديمه ورعايه نظره، وممّا ذكر يظهر أنّ ليس المراد من ولى الميت فى المقام خصوص الولد الأكبر وكونه هو المراد من أولى الناس وأفضل أهل بنيه وأكبر وليه، وولّيه لا- يستلزم إرادته من وليه وأولى الناس فى المقام، بل فرض الولين للميت فى بعض روايات قضاء الصوم عن الميت يدلّ على أنّ المراد من الولي حيث ما يطلق ليس خصوص الولد الأكبر أو أكثر نصيباً من التركة إرثاً. كما ظهر أنّ تقديم الذكور على الإناث ليس لما ورد فى الروايات الواردة فى قضاء الصوم، بل للسيره القطعيه المشار إليها. نعم، لو انحصر الوارث فى طبقه فى الإناث فقد يدعى جريان السيره على الرجوع إلى الذكور من طبقه التاليه.

وقد تخلّص ممّا ذكر أنّ المراد من أولى الناس وولّى الميت طبقات الإرث مع ملاحظه السيره الجاربه عرفاً فيمن يعدّ أولى بالميت.

### ولاية الحاكم و عدول المؤمنين

[١]

لم يظهر وجه لكون عدول المؤمنين أولى بالميت فى تغسيله والصلاه عليه، بل يجرى ذلك فى الحاكم الشرعى أيضاً بعد عدم صدق ولى الميت أو أولى الناس به فى مقابل إطلاق ما دلّ على وجوب تجهيز الميت الذى مقتضاه كونه واجباً كفاً، بل لو وصلت النوبه بالأصل العملى فالأصل عدم اشتراط تجهيزه بإذن الحاكم أو عدول المؤمنين. نعم، إذا توقف التجهيز فى مورد التصرف فى تركه الميت فالاستيذان من الحاكم ومع عدمه تصدى عدول المؤمنين لجواز ذلك التصرف لا لاعتباره فى صحه تجهيزه.

(مسأله ٢) فى كل طبقة الذكور مقدمون على الإناث والبالغون على غيرهم ومن مت إلى ميت بالأب والأم [١]

أولى ممن مت بأحدهما ومن انتسب إليه بالأب أولى ممن انتسب إليه بالأم، وفى الطبقة الأولى الأب مقدم على الأم [٢]

والأولاد وهم مقدمون على أولادهم، وفى الطبقة الثانية الجد مقدم على الأخوة، وهم مقدمون على أولادهم وفى الطبقة الثالثة العم مقدم على الخال وهما على أولادهما.

(مسأله ٣) إذا لم يكن فى طبقة ذكور فالولاية للإناث، وكذا إذا لم يكونوا بالغين أو كانوا غائبين [٣]

لكن الأحوط الاستئذان من الحاكم أيضاً فى صورته كون الذكور غير بالغين أو غائبين.

### الذكور مقدمون على الإناث

[١]

ويستدل على ذلك بصحيحه بريد الكناسى (١) كما تقدم، بل يمكن استفادته تقديم العم على الخال منها لظهورها فى أن تقدم الأخ من الأب على الأخ من الأم لانتسابه إلى الميت بالأب بمناسبه الحكم والموضوع.

[٢]

لجريان السيره المشار إليها فيما تقدم.

[٣]

قد يقال إذا اجتمع الإناث مع غير البالغين أو غائبين أو انحصر الوارث فى طبقه على الصغار أو الغائبين يستأذن من ولي الصغار إن كان، وإلما فمن الحاكم كما هو الحال فى صورته كونهم غائبين، حيث إنه المتولى على الصغير أو الغائب، ولكن لا يخفى كما أن الحاكم لا ولاية له على الميت مع فرض طبقات الإرث كذلك لا دليل على ولاية الصبي والغائب الذى لا يمكن حضوره تجهيز الميت بالميت، فإن غاية ما يستفاد من الروايات المتقدمه ومن السيره المتشرعه تقديم أولى الناس إلى الميت

ص: ٥٨

(مسأله ٤) إذا كان للميت أم وأولاد ذكور فالأم [١]

أولى لكن الأحوط الاستئذان من الأولاد أيضاً.

(مسأله ٥) إذا لم يكن في بعض المراتب إلّا الصبي أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع بين إذن الحاكم والمرتب المتأخره لكن انتقال الولاية إلى المرتبه المتأخره لا يخلو عن قوه وإذا كان للصبي وليّ فالأحوط الاستئذان منه أيضاً.

(مسأله ٦) إذا كان أهل مرتبه واحده متعدّين يشتركون في الولاية فلا بد من إذن الجميع ويحتمل تقدّم الأسن [٢]

في أمر تجهيزه ممّن يمكن له الحضور في تجهيزه وتدير أمره، والصبي والغائب الذي لا يمكنه الحضور بنفسه أو من يعينه لأمر التجهيز خارج عن الروايات ومورد السيره، فالولاية في تجهيز الميت نظير ولاية الأب والجد في نكاح الباكه فمع عدم إمكان الاستئذان منه لغيبته أو لجنونه فلا ولاية له، وعلى ذلك فمع صغر الذكور في طبقه أو مع غيبتهم فالولاية للإناث وإن كان الأحوط الاستئذان من ذكور طبقه اللاحقه ومع انحصارها بالصغار أو الغائب يكون أولى الناس بالميت طبقه المتأخره، وبهذا يظهر الحال في المسأله الخامسه.

## الأم مقدمه على الذكور

[١]

لم يظهر وجه لتقديم الأم وإن ذكر أنّ ذلك وارد في روايه بريد الكناسي ولكن ما بأيدينا من صحيحته غير مشتمل لذلك، بل مقتضى السيره المشار إليها من تقديم الذكور على الإناث كون الولاية للأولاد وإن يجب عليهم تحصيل رضا أم الميت حذراً من العقوق.

[٢]

تقديم الأسن فيما إذا اختلفوا في تدبير التجهيز، وكذا الاكتفاء به مع احتمال رضا الآخرين بالتصدي للاستئذان أو التجهيز مورد للسيره المشار إليها كما لا يخفى.

(مسأله ٧) إذا أوصى الميت فى تجهيزه إلى غير الولى ذكر بعضهم عدم نفوذها إلبإجازة الولى [١]

لكن الأقوى صحتها ووجوب العمل بها [٢]

والأحوط إذنهما معاً، ولا يجب قبول الوصيه على ذلك الغير وإن كان أحوط.

### إذن الولى معتبر لو أوصى الميت إلى غيره

[١]

ذكر بعض الأصحاب عدم صحه الإيصاء المزبور وعدم نفوذه إلبإجازة ولّى الميت لأن الإيصاء إلى غير الولى من الحيف فى الوصيه. وبتعبير آخر، الوصيه المزبوره إيكال عمل هو حق لولّى الميت إلى غيره فلا ينفذ فيه الإيصاء إلبإرفع الولى يده عن حقه بإجازته إيصاء الميت. ولكن لا- يبعد أن يقال إنه لا- يحتاج عمل الوصى إلى إجازة الولى حيث إن الورثه على النحو المتقدم أقرب الناس وأولاهم بالميت بالإضافه إلى سائر الناس ولا- يكونوا أقرب إلى الميت بالإضافه إلى نفس الميت كأولويه النبى صلى الله عليه وآله بالإضافه إلى ولايه أنفس الناس، كما هو مفاد قوله سبحانه:

«النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ» (١).

وعلى الجملة، وصى الميت أقرب إلى الميت بالإضافه إلى نفس الميت، حيث إنه بتعيينه، وإن شئت قلت وجود الوصى بالإضافه إلى تجهيز الميت والإيصاء إليه خارج عن مدلول الأخبار المتقدمه أو إن الوصى يدخل بالوصيه إليه فى عنوان أولى الناس بالميت ويصدق عليه أنه وليه ولو بحسب اختيار الميت.

[٢]

بمعنى أنه لا يبالى بمزاحمه الورثه وعدم إذنههم ورضاهم، ولكن لا يجب عليه قبول الوصيه حيث لا دليل على قبولها إلبإذا كانت الوصيه بالإضافه إلى

ص: ٦٠



(مسأله ٨) إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام [١]

وكذا إذا تبدل الولي بأن صار غير البالغ بالغاً أو الغائب حاضراً أو جنّ الولي أو مات فانتقلت الولاية إلى غيره.

(مسأله ٩) إذا حضر الغائب أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاة مثلاً ليس له الإلزام بالإعادة. [٢]

(مسأله ١٠) إذا ادعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله أو وصياً فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله ما لم يعارضه غيره، وإلا احتاج إلى البينه ومع عدمها لا بد من الاحتياط. [٣]

تركته بأداء ديونه وما يتعلّق بثلثه بالإضافة إلى صرفه وإيصاله إلى مواردها، وأما الوصيه بمجرد الفعل كالحضور إلى تعزيتة أو المباشرة في دفنه والصلاه عليه ونحو ذلك، فلو لم يكن ما ورد في قبول الوصايه مع عدم ردّها حال حياه الموصى منصرفه عنها، فلا أقل من عدم إطلاقها فيرجع إلى أصاله البراءه في عدم وجوب قبولها.

### إذا رجع الولي عن إذنه

[١]

حيث لا يكون العمل بعد رجوع الولي عن إذنه من التمسيل أو الصلاه بأمر الولي أو تقديمه، بل تعد مزاحمه للولي، وكذا إذا تبدل الولي وصار غير الأمر ولياً قبل تمام العمل.

[٢]

وذلك لوقوع العمل حينه صحيحاً لعدم اشتراط وقوعه بإذن الولي عند وقوعه، وكذا لو كان الولي عند وقوعه إلى تمامه غيره.

[٣]

كأنه للسيره الجاريه على سماع الدعوى بلا معارض، وقد ثبت ذلك

ص: ٦١

(مسأله ۱۱) إذا أكره الولى أو غيره شخصاً على التمسيل أو الصلاة على الميت فالظاهر صحة العمل إذا حصل منه قصد القربه [۱] لأنه أيضاً مكلف كالمكره.

فى دعوى المال الذى لا يد لأحد عليه، كما هو مورد النص، وأما فى غيره ولو مع عدم الوثوق بصدقه وعدم كون الميت بيده فخارج عن مورد النص، والسيره غير محرزه بالإضافة إلى الاستئذان منه. نعم، إذا كانت الجنازه بيده أو يد جماعه فادعى هو ولايته على الميت أو كونه مأذوناً من وليه أو وصياً ولم يعارضه من هو يشترك معه فى اليد على الجنازه فلا يبعد الاعتبار، فلا يجوز للغير القيام بتجهيز الميت بلا الاستئذان منه، ومع معارضه المشترين فى اليد وتشاقهم بحيث انجر إلى فوات التجهيز يسقط اعتبار الاستئذان، وإلا فمع العلم أو الوثوق بأن أحدهما أو كلاهما ولى الميت يستأذن منهما وإلا فلا موجب للاحتياط كما لا يخفى.

### إذا أكره الولى شخصاً على التمسيل

[۱]

إذا كان المكره - بالكسر - هو الولى وأتى المكره بالعمل بقصد التقرب يحكم بصحته؛ وذلك فإنَّ صحة العمل عباده يتوقف على الأمر بها أو المطلوبه للشارع بالملا-ك الموجود فيه والإتيان على نحو التقرب إلى الله، فإذا أكرهه على تمسيل الميت أو الصلاة عليه وصار إكراهه داعياً له إلى امتثال أمر الشارع بتجهيز الميت كما هو فرض حصول قصد التقرب يتم ما هو المعبر فى صحة العباده؛ لأنَّ تجهيز الميت مطلوب من المكره كالمكره، والمفروض صدوره عنه بداعويه أمر الشارع.

وبتعبير آخر، الإكراه لا يتعلّق إلّا بذات العمل لا بقصد التقرب فى الإتيان، وإذا فرض صدور ذات العمل بداعويه الحذر عن مخالفه المكره بالكسر يحكم ببطلان

ص: ۶۲

(مسأله ۱۲) حاصل ترتیب الأولیاء أن الزوج مقدّم على غيره ثم المالك ثم الأب ثم الأم ثم الذكور من الأولاد البالغين ثم الإناث البالغات ثم أولاد الأولاد ثم الجد ثم الجدّه ثم الأخ ثم الأخت ثم أولادهما ثم الأعمام ثم الأخوال ثم أولادهما ثم المولى المعتق ثم ضامن الجريه ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين. [۱]

العمل لا لحديث رفع الإكراه فإنه لا يشمل موارد كون الرفع خلاف الامتتان، بل الحكم بالبطلان لفقد قصد التقرب. وأما إذا دعا إكراهه إلى أن يدعو أمر الشارع المكروه بالفتح إلى تجهيزه فإكراه المكروه ليس داعياً إلى نفس العبادة، بل يوجد الإكراه الداعويه فى أمر الشارع بالعباده فيتمّ ما هو المعتبر فى صحه العباده، فداعويه الأمر طوليه وكون شىء غير مربوط للشارع داعياً إلى داعويه أمره بالعباده فلا بأس به، كمن لا يأخذ النوم فى ليله وصار ذلك موجباً لأن يصلى صلاه الليل فى تلك الليله، فإنّ داعويه عدم أخذ نومه إلى داعويه أمر الشارع بصلاه الليل لا يضرّ بصحتها.

نعم، إذا كان المكروه بالكسر غير الولى فإن استأذن الولى وصلّى بقصد التقرب كان كما تقدّم. وأما إذا لم يأذن الولى فربّما يقال إنّ تجهيزه ولو مع قصد تقربه محكوم بالبطلان لفقده شرط صحته وهو إذن الولى، ولكن لا يبعد الحكم بالصحه؛ لأنّ المانع عن صحه التجهيز مزاحمه الولى وعدم رعايه حقه، والمزاحم فى الفرض هو المكروه بالكسر لا المكروه الذى يأتى بالعمل، فتدبر.

[۱]

قد تقدّم ما فيه وفى تقديم الجدّه على الأخ.

ص: ۶۳



يجب كفايه تغسيل كل مسلم [١]

سواء كان اثني عشرياً أو غيره.

فصل فى تغسيل الميت

وجوب تغسيل كل مسلم

[١]

المشهور وجوب تغسيل كل ميت سواء كان اثني عشرياً أم غيره من المخالفين أو من غيرهم، ويدل على ذلك الإطلاق فى موثقه سماعه حيث ورد فيها:

«وغسل الميت واجب» (١) فإن الميت يعمّ اثني عشرى وغيره. ودعوى أن مفادها أصل مشروعيه غسل الميت ولا نظر إلى وجوبه فى كل ميت قد تقدّم دفعها، خصوصاً بملاحظه التقييد فيما ورد قبله من قوله عليه السلام: «وغسل الاستحاضه واجب إذا احتشت بالكرسف فجاز الدم الكرسف» (٢) وفى مضمرة أبى خالد قال: «اغسل كل الموتى، الغريق وأكيل السبع وكلّ شىء إلّما قتل بين الصفين» (٣) ودعوى أن عمومها بالإضافه إلى أسباب الموت لا بلحاظ أفراد الميت بحسب اختلاف عقائدهم لا يمكن المساعده عليها؛ فإن العموم بحسب الأسباب لا يمنع عن التمسك بإطلاق الأفراد من حيث الأحوال. ويمكن أيضاً الاستدلال بما ورد فى موثقه طلحه بن زيد، عن أبى عبدالله عليه السلام عن أبيه قال: «صلّ على من مات من أهل القبله وحسابه على الله» (٤) بناءً على ما تقدّم من عدم وجوب الصلاه على ميت

ص: ٦٥

١-١) وسائل الشيعة ١٧٣: ٢ - ١٧٤، الباب الأوّل من أبواب الجنابه، الحديث ٣.

٢-٢) المصدر السابق.

٣-٣) وسائل الشيعة ٤٩٠: ٢، الباب ٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

٤-٤) وسائل الشيعة ١٣٣: ٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

لكن يجب أن يكون بطريق مذهب الاثنى عشرى [١]

لا يجب فيه سائر التجهيز.

وقد يستدلّ على وجوب تجهيز الميت المخالف بالسيره القطعيه العمليه من الشيعه حيث كانوا قليلين فى زمان الأئمه عليهم السلام والغلبه كانت مع المخالفين حتّى فى أقرباء ومعاشرى الشيعه، وكانوا يجهزون موتاهم بمرأى ومنظر من الأئمه عليهم السلام وهم سلام الله عليهم لا- يمنعونهم عن عملهم، ولكن يمكن الجواب عن ذلك بأن سكوتهم عليهم السلام لكون تجهيز موتاهم مراعاة للتقيه؛ ولذا ورد الأمر بالصلاه على موتاهم على ما يأتى والعمده فى المقام ما ذكرنا.

[١]

إذا غسل ميت غير اثنى عشرى فيجب أن يكون بطريق مذهب الاثنى عشرى، فإنّ قوله عليه السلام: «غسل الميت واجب» هو الغسل المعهود كما هو الحال فى الأمر بسائر الأغسال، ولكن قد يقال مقتضى قاعده الإلزام جواز التغسيل أو وجوبه على ما هو مقتضى مذهب الميت لقاعده الإلزام، ولكن لا يخفى أنّ قاعده الإلزام على تقدير عمومها بالاضافه إلى الأحياء حيث إن الميت غير قابل للإلزام عليه.

نعم، فى المقام أمران لا ينبغى التأمل فيهما وهما:

الأول: أنّه إذا غسل المخالفون موتاهم على غير طريقه الاثنى عشرى لا يجب على الاثنى عشرى تغسيل الميت منه ثانياً، خصوصاً بعد دفنه كما هو مقتضى السيره القطعيه التى كانت جاريه حتّى عند الشيعه من زمان الأئمه عليهم السلام.

والأمر الثانى: أنّ الشيعى إذا غسل ميتهم برعايه مذهبهم تقيه لا يعاد على ميتهم الغسل بعد زوال التقيه، ولا يبعد الجزم بهذا الأمر الثانى أيضاً، والله العالم.

ص: ٦٦

وتكفينه ودفنه بجميع أقسامه من الكتابي.

## لا يجوز تغسيل الكافر

[١]

□  
بلا- خلاف فإنّ التجهيز احترام وحفظ لكرامته والكافر ليس أهلاً للاحترام والكرامه، وفي موثقه عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن النصراني يكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت؟ قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامه ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وإن كان أباه» (١) وإذا كان الأمر في النصراني الذي من الكافر الكتابي كذلك ففي غيره من اليهود والمجوسى كذلك وأولى منه المشرك، وبما أنّ الغالب في بلاد المسلمين هو الكافر الذمي فأمره عليه السلام بترك تغسيله ودفنه والصلاه عليه يدلّ على أنّ الحكم كذلك بالأولويه في الحربى، والناصبى أشدّ خبثاً من الكافر ونجاسه من الكلب كما تقدّم في بحث نجاسه الكافر.

ويدخل في الناصبى الخارجى إذا كان خروجه على الإمام عليه السلام للعداوه وإن لم يكن خروجه للعداوه بل لأمر آخر فالأمر كذلك لا- يجب تجهيزه كما يشهد بذلك سيره أصحاب على عليه السلام مع مقتولى جيش معاويه لعنه الله عليه وعليهم، ومقتولى جيش الجمل زيد فى عذابهم، بل لا يبعد دعوى السيره فى قتلى البغاه على طائفه المسلمين والمؤمنين، حيث يمكن دعوى سيره المتشرعه على المعامله مع قتلى البغاه معاملة الخارج عن الدين فى عدم الحرمة لهم وعدم استحقاقهم التجهيز اللازم لميت المسلم لحرمة وكرامته. وفى المروى فى الاحتجاج عن صالح بن كيسان أنّ معاويه قال للحسين: هل بلغك ما صنعنا بحجر بن عدى وأصحابه وأشياعه وشيعه أبيك؟ فقال عليه السلام: وما صنعت بهم؟ قال: قتلناهم وكفناهم وصلينا عليهم، فضحك الحسين عليه السلام فقال: خصمك القوم يا معاويه لكنّا لو قتلنا شيعتك ما كفناهم

ص: ٦٧

والمشرك والحربي والغالي والناصبي والخارجي والمرتد الفطري والملى إذا مات بلا توبه [١]

وأطفال المسلمين بحكمهم [٢]

وأطفال الكفار بحكمهم.

ولا صلينا عليهم ولا قبرناهم. (١)

[١]

لدخول المرتد الملى فى الكافر مع عدم توبته فلا يشرع تجهيز الكافر وكذلك المرتد الفطرى، وأما إذا تاب المرتد الملى ورجع إلى الإسلام فيجب تجهيزه ولا يبعد أن يكون المرتد الفطرى أيضاً كذلك إذا لم تقبل لعدم بسط يد الحاكم ونحوه، وما تقدم من عدم التوبه له ذكرنا أن المراد عدم الحد عنه بتوبته وعدم رجوع امرأته إلى حبالته وعدم رجوع أمواله التى كانت له عند ارتداده إلى ملكه، بل ذكرنا عدم صحه نكاح امرأته بعد إسلامه حيث اعتبر المرتد بالإضافه إليها ميتاً ولذا تعتد منه عدّه الوفاه.

### حكم الأطفال

[٢]

بلا خلاف ظاهر ويشهد على ذلك ما ورد فى تغسيل الصبى والصبية (٢)، بل السقط إذا تم له أربعة أشهر (٣) أو كان مستوى الخلقه (٤)، ويشهد أيضاً معتبره حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم فى دار الحرب فظهر عليه المسلمون بعد ذلك؟ قال: إسلامه إسلام لنفسه ولولده الصغار وهم أحرار وولده ومتاعه ورقيقه له فأما الولد الكبار فهم فىء للمسلمين إلّا أن يكونوا

ص: ٦٨

- ١- (١) الاحتجاج: ٢٩٦، وعنه فى وسائل الشيعة ٥١٥: ٢، الباب ١٨ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥٢٦: ٢، الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ١ و ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥٠٢: ٢، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٥٠١: ٢، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.



و ولد الزنا من المسلم بحكمه [١]

ومن الكافر بحكمه.

أسلموا قبل ذلك» (١) الحديث، وظاهرها أيضاً كون أطفال الكفار محكومين بالكفر، أضف إلى ذلك أنّ المعامله مع أطفال المسلمين معاملة المسلم ومع أطفال الكفار معاملة الكافر مورد للسيره القطعيه من المشرعه على ما ذكرنا ذلك في بحث نجاسه الكافر.

[١]

لأنّ ولد الزنا ولد للزاني والزانيه حقيقه؛ ولذا يترتب عليه جميع الأحكام المترتبه على القرابه بالأبوه والأمومه والولديه، فلا يجوز للزاني نكاح الولد إذا كان أنثى، ولا يجوز لابن الزاني التزويج من أخته من الزنا. نعم لا توارث بالزنا وهذا استثناء عن الأحكام المترتبه على القرابه النسبيه. وقد يناقش في ترتب بعض الأحكام بدعوى انصراف دليله إلى ما كانت القرابه بغير الزنا كثبوت حق الحضانه للأمّ الزانيه بالإضافة إلى ولدها من الزنا وهذا أمر آخر.

ومما ذكر يظهر الحال في ولد الزنا من الكافر مع أنّه لا يحتمل أن يكون ولد الزنا من الكافر أحسن حالاً من ولده بنكاحهم بأن يدخل ولد الزنا من الكفار في حكم أطفال المسلمين. وما في الجواهر (٢) من نفى البعد عن تغسيه للعموم، وحديث:

«كلّ مولود يولد على الفطره» (٣) لا يمكن المساعده عليه؛ للسيره في أطفال الكفار مع ما يأتي في التمسك بحديث كلّ مولود يولد على الفطره.

ص: ٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ١١٦:١٥، الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث الأول.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٤٣:٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٢٥:١٥، الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، الحديث ٣.

والمجنون إن وصف الإسلام بعد بلوغه مسلم [١]

وإن وصف الكفر كافر وإن اتصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل في لحوقه بأبيه أو أمه.

والطفل الأسير تابع لآسره إذا لم يكن معه أبوه أو أمه بل أو جدّه أو جدته [٢]

## حكم المجنون

[١]

المراد اعترافه بالإسلام بعد بلوغه وقبل صيرورته مجنوناً، فإنه بعد جنونه يحكم بإسلامه كما أنه بعد بلوغه وقبل جنونه اعترف بكفره ثم صار مجنوناً يحكم بكفره، ولكن لا يبعد الحكم بإسلام المجنون إذا كان في صغره محكوماً بالإسلام ثم بلغ عاقلاً ولم يصف الكفر ثم صار مجنوناً، فإن عدم توصيفه الكفر حال عقله وبلوغه ثم صيرورته مجنوناً مورد للسيرة المشار إليها فتوصيف الإسلام معتبر بالإضافة إلى من كان محكوماً بالكفر في صباوته، وأيضاً لا يعتبر أن يكون توصيفه الإسلام بعد بلوغه، بل إذا وصفه في صباوته حال تمييزه ثم صار مجنوناً عند بلوغه فهو مسلم، كما أن ولد المسلم إذا وصف الكفر حال تمييزه ثم صار مجنوناً يحكم بكفره كما هو مقتضى بعض ما ورد في المرتد كموثقه أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام على المروى في الفقيه، في الصبي إذا شب فاختر النصرانية و أحد أبويه نصراني أو جميعاً مسلمين، قال: «لا يترك ولكن يضرب على الإسلام» (١) بناءً على أن المراد ب(إذا شب) تمييزه بقريته الحكم. وفي معتبره عبيد بن زرار، عن أبي عبد الله عليه السلام في الصبي يختار الشرك وهو بين أبويه قال: «لا يترك وذاك إذا كان أحد أبويه نصرانياً» (٢).

## الطفل الأسير

[١]

قد يقال إن الوجه في الحكم بكفر أولاد الكفار للتبعيه لأبائهم أو أمهاتهم

ص: ٧٠

١- ١) من لا يحضره الفقيه ٣: ١٥٢، الحديث ٣٥٥٤.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣٢٦: ٢٨، الباب ٢ من أبواب حد المرتد، الحديث الأول.

وكذا لقيط دار الكفر إن كان فيها مسلم يحتمل تولده منه.

وأجدادهم وجدّاتهم، وإذا خرج الطفل عن تبعيتهم كما إذا وقع الطفل في أسر المسلم لا يحكم بكفره إذا لم يكن معه في الأسر أبوه أو أمّه أو جدّه أو جدّته.

وبتعبير آخر، الدليل علىّ تبعيه ولد الكافر إلىّ الكافر قاصر عن الشمول لما إذا خرج الطفل عن تبعيته ووضع بيد المسلم، وفيه أنّه لا يفرق في تبعيه الأطفال لآبائهم وأمّهاتهم بين أطفال المسلمين والكفار بحسب السيره، فإنّه كما إذا وقع طفل من المسلمين بيد الكفار لا يخرج الطفل عن كونه محكوماً بالإسلام، وكذلك الحال فيما إذا وقع طفل من الكفار بيد المسلم وما قام عليه الدليل من تبعيه الطفل لأشرف أبويه لا يقتضى تبعيته لأشرف ذى اليمين، وما ورد من الإسلام يعلو ولا يعلى عليه (١) ، ناظر إلىّ علوّ الإسلام على الكفر في الحجج والبراهين لا- في تبعيه الأولاد والأطفال، وإلّا لزم الحكم بإسلام الطفل من الكفار إذا اتخذوا المسلمه مرضعه له وأوكلوا إليها حضانتها.

نعم، لا بأس بالالتزام بطهاره الطفل إذا أسره المسلم من غير أن يكون معه أحد أبويه وأجداده؛ لأنّ الدليل علىّ نجاسه الكافر في أصله قاصر فإنّ عمده الدليل عليه الإجماع والتسالم، والإجماع والتسالم بالإضافة إلىّ ما وقع في الأسر من أطفالهم غير ثابت لو لم نقل بثبوت خلافه.

### في لقيط دار الاسلام

[١]

أمّا بالإضافة إلىّ لقيط دار الإسلام أو دار الكفر مع احتمال تولده من مسلم،

ص: ٧١

والمراد من اللقيط الطفل الذى يوجد بلا- كافل حياً أو ميتاً، فقد ذكروا أنه ملحق بالمسلم فيجب تجهيزه إذا مات أو وجد ميتاً، ويمكن أن يستظهر من لحوقه بالمسلم ما ورد فى أن اللقيط لا يباع ولا يوهب (١)، ولكن فى الاستظهار ما لا يخفى، وكذا الإستظهار بما ورد من أن كل مولود يولد على الفطره (٢) يعنى الإسلام؛ وذلك فإن المراد بالفطره فى الآيه المباركه: «فَطَرَتَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» (٣) فطره التوحيد، كما ورد ذلك فى غير واحد من الروايات. ومن الظاهر أن التوحيد والاعتقاد بالخالق فطرى للإنسان العاقل، فإن الإنسان فى أصله إما مخلوق من خالق أو هو خالق نفسه، وشيء من الأمرين غير ممكن كما يفصح عن ذلك قوله سبحانه: «أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ». (٤)

نعم، ورد فى بعض الروايات تفسير الفطره بالإسلام ولكن المراد بالإسلام تسلّم التوحيد والإذعان به، كما يدلّ على ذلك بعض ما فى تلك الروايات كصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبيه عبدالله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ: «فَطَرَتَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» ما تلك الفطره؟ قال: هى الإسلام فطرهم الله حين أخذ ميثاقهم على التوحيد، قال: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ» (٥) وفيه المؤمن والكافر. (٦) وما هو معلوم من الخارج من أنّ الاعتقاد بنبوه نبينا ليس أمراً فطرياً يتوجه إليه الشخص

ص: ٧٢

١- (١) وسائل الشيعة ٤٦٨: ٢٥، الباب ٢٢ من أبواب كتاب اللقطه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٢٥: ١٥، الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، الحديث ٣.

٣- (٣) سورة الروم: الآيه ٣٠.

٤- (٤) سورة الطور: الآيه ٣٥.

٥- (٥) سورة الأعراف: الآيه ١٧٢.

٦- (٦) الكافي ١٢: ٢، الحديث ٢.

ولا فرق في وجوب تغسيل المسلم بين الصغير والكبير [١]

حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر ويجب تكفينه ودفنه على المتعارف لكن لا يجب الصلاة عليه بل لا يستحب أيضاً.

□

بمجرد التنبه، بل يحتاج إلى النظر إلى الشواهد والمعجزات، وأقواهم كتاب الله المجيد بين أيدي الناس، ومن أن نبوه نبينا أمر انتهى إليها أمر النبوه والرسالة، فالإنسان الموجود في الشرائع السابقة لم يكن بحيث يلتفت إلى رساله نبي آخر الزمان بأدنى التفات كالتوحيد، بل المقطوع به خلاف ذلك.

نعم، ورد في خبر الطبرسي في جوامع الجامع في معنى الآية قوله عليه السلام: «كل مولود يولد على الفطرة حتى ليكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه» ولكنه لضعفه لا- يمكن الاعتماد عليه مع أنه قابل للحمل على ما تقدم، حيث إن اليهودى والنصرانى أيضاً داخل فى المشرك حقيقه. وقد يقال فى وجه وجوب تغسيل اللقيط أن الموضوع لوجوبه هو ميت ينفى عنه عنوان الكافر واللقيط الميت ميت، ومقتضى الأصل عدم كفره حيث إن الكفر عدم خاص لا مطلق عدم الإسلام ولا يعارض باستصحاب عدم إسلامه؛ لأن الإسلام لم يؤخذ فى موضوع وجوب التغسيل، ولا- فرق فى جريان الأصل بين لقيط دارالإسلام أو دار الكفر إذا احتمل تولده من مسلم فيها، كما لا- فرق بين الميت الذى هو طفل أو كبير، ولكن لازم ذلك التفصيل بين تغسيه والصلاه عليه، حيث إن الموضوع لوجوب الصلاه الميت الذى من أهل القبلة.

وكيف كان فما ذكر جماعه فى المقام لا يخلو عن الإشكال.

### الصغير والكبير سواء فى وجوب التغسيل

[١]

عدم الفرق فى وجوب التغسيل بين الصغير والكبير متسالم عليه بين

الأصحاب، والمنسوب (١) إليهم عدم الخلاف في تغسيل السقط إذا تم له أربعة أشهر، ويستدل على ذلك بروايات منها موثقه سماعه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

سألته عن السقط إذا استوت خلقتة يجب عليه الغسل واللحد والكفن؟ قال: «نعم كل ذلك يجب إذا استوى» (٢) وفي مرسله أحمد بن محمد، عن ذكره، قال: إذا تم السقط أربعة أشهر غسل، وقال: إذا تم له ستة أشهر فهو تام؛ وذلك أن الحسين بن علي عليهما السلام ولد وهو ابن ستة أشهر (٣). ورواه زراره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل. (٤) وفي الفقه الرضوي: إذا أسقطت المرأة وكان السقط تاماً غسل وحنط وكفن ودفن، وإن لم يكن تاماً فلا يغسل ويدفن بدمه، وحدّ إتمامه إذا أتى عليه أربعة أشهر. (٥) وذكر في المدارك أن الحكم في موثقه سماعه معلق على استواء خلقه السقط لا على مضي أربعة أشهر فالمعتبر استواؤها لا مضي أربعة أشهر إلا أن يدعى التلازم بين مضيها واستواء خلقته وإثباته مشكل. (٦)

وذكر في الحدائق (٧) لا إشكال في إثبات التلازم لدلالة الروايات عليه كموثقه حسن بن الجهم، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام المروي في الكافي في باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه من كتاب العقيقة، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام

ص: ٧٤

١-١) نسبة النجفي في جواهر الكلام ٤: ١٨٥.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥٠١: ٢ - ٥٠٢، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعة ٥٠٢: ٢، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٤-٤) وسائل الشيعة ٥٠٢: ٢، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

٥-٥) فقه الرضا عليه السلام: ١٧٥.

٦-٦) مدارك الأحكام ٢: ٧٦.

٧-٧) الحدائق الناضرة ٣: ٤٠٨.

يقول: قال أبو جعفر عليه السلام: إنَّ النطفه تكون في الرحم أربعين يوماً ثمَّ تصير علقه أربعين يوماً ثمَّ تصير مضغه أربعين يوماً فإذا كمل أربعة أشهر بعث الله ملكين خلائق فيقولان: يا ربَّ ما تخلق ذكراً أو أنثى؟ فيؤمران. الحديث (١)، وصحيحه زراره بن أعين، قال: سمعت أبا جعفر يقول: إذا وقعت النطفه في الرحم استقرَّت فيها أربعين يوماً وتكون علقه أربعين يوماً وتكون مضغه أربعين يوماً ثمَّ يبعث الله ملكين خلائق فيقال لهما: اخلقا كما يريد الله ذكراً أو أنثى (٢). الحديث.

أقول: مقتضاهما كون استواء الخلقه بعد تمام أربعة أشهر لا عند تمامها كما لا يخفى فالأظهر في وجوب تغسيل السقط ملاحظه استواء خلقته.

وعلى الجملة، ظاهر موثقه حسن بن الجهم وصحيحه زراره بدء استواء الخلقه عند تمام أربعة أشهر لا تحقق استوائها في أربعة أشهر، وظاهر الآيه المباركه (٣) أيضاً تبدل المضغه بالعظام ثمَّ كساها باللحم، اللهمَّ إلَّا أن يراد باستواء الخلقه فعلية الأجزاء الرئيسيه في الجنين.

وعلى كلِّ إذا وجب تغسيل السقط يجب تكفينه ثمَّ دفنه كما هو ظاهر موثقه سماعه، حيث إنَّ ظاهر الكفن ما هو المعهود في تكفين الموتى، وظاهر المحقق في الشرائع أنه يغسِّل ويلف في خرقة ويدفن. (٤) وكذا المحكى عن العلامة. (٥) ولكن كما ذكرنا أنَّ ذلك خلاف ظاهر ما ورد في الموثقه.

ص: ٧٥

١-١ (١) الكافي ١٣:٦، الحديث ٣.

٢-٢ (٢) الكافي ١٦:٦، الحديث ٧.

٣-٣ (٣) سوره المؤمنون: الآيه ١٤.

٤-٤ (٤) شرائع الاسلام ٣٠:١.

٥-٥ (٥) حكاة في جواهر الكلام ١٩٠:٤، وانظر تحرير الأحكام ١١٨:١.

وإذا كان للسقط أقل من أربعة أشهر لا يجب غسله بل يلف في خرقة ويدفن [١]

وأما الصلاة فإنما يجب إذا بلغ الطفل سنّه سنين فلا يجب قبله ذلك، بل في مشروعيتها كلام كما يأتي. وربّما يقال إنّ ما ورد في الموثقة ينافيه ما رواه الكليني قدس سره بسنده عن محمد بن الفضيل، قال كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن السقط كيف يصنع به؟ قال: يدفن بدمه في موضعه. (١) ولكن لا يخفى دلالتها مع الغمض عن سندها على حكم السقط بعد استوائه بالإطلاق فيرفع اليد عنه بالموثقة الداله على تغسيل السقط وتكفينه ودفنه إذا استوت خلقته.

### حكم السقط

[١]

عبر في بعض كلام الأصحاب أنّ السقط قبل أن تلجه الروح يلف في خرقة ويدفن. ولكن عن المشهور أنّ السقط قبل تمام أربعة أشهر يلف في خرقة ويدفن.

وظاهر الموثقة أنّ المعيار في وجوب تغسيل السقط وتكفينه ودفنه استواء خلقته كما تقدّم، ولا يعد صدق الميت على السقط إذا كان بعد ولوج الروح، بخلاف ما إذا كان قبله فإنّه لا يدخل في عنوان الميت، ويقع الكلام في وجوب لفّه في خرقة ثمّ دفنه. وما تقدّم من الروايات لا يصلح لإثبات وجوب دفنه فضلاً عن وجوب لفّه في خرقة.

نعم، ورد وجوب دفنه في الفقه الرضوي. (٢) وما رواه الكليني بسنده عن محمد بن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام وقد ذكرنا كراراً أنّ الفقه الرضوي لم يثبت كونه

ص: ٧٤

١- (١) الكافي ٢٠٨: ٣، الحديث ٦.

٢- (٢) فقه الرضا عليه السلام: ١٧٥.



روايه. وروايه محمد بن الفضيل في سندها سهل بن زياد، ودعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور لا يخلو عن التأمل والمنع، حيث إن المشهور بل ادعى الإجماع على لّفه في خرقه مع أنه غير وارد فيها ويحتمل أن يكون فتوى المشهور من باب الاحتياط في العمل، والله العالم.

ص: ٧٧



يجب في الغسل نيه القربه على نحو ما مرّ في الوضوء، والأقوى كفايه نيه واحده للأغسال الثلاثة [١]

وإن كان الأحوط تجديدها عند كلّ غسل.

فصل فيما يتعلّق بالنيه في تغسيل الميت

### وجوب نيه القربه في الغسل

[١]

أما كون تغسيل الميت من العبادات فهو من المتسالم عليه بل كونه كسائر الأغسال في كونه عباده من المرتكزات التي تلقاها كلّ جيل عن سابقه، وقد ورد في بعض الروايات كما يأتي أنّ غسل الميت كغسل الجنابه (١). والمراد أنّه كغسل الجنابه في الإتيان والامتنال، بلا فرق بين القول بأنّ قصد التقرب يؤخذ في متعلّق الأمر أو يقال إنّ يعتبر في الامتنال لحصول الغرض.

ثمّ إنّ في المقام كلام وهو أنّ الأغسال الثلاثة متعلّق لأمر واحد يكون امتثال ذلك الأمر الواحد بالإتيان بجميعها أو أنّ كلّ غسل منها مأمور به مستقلاً وأنّ إطلاق غسل الميت على الثلاثة كإطلاق صوم شهر رمضان على صيام أيّامها فلا ينافي كون صوم كلّ يوم واجباً مستقلاً، تظهر ثمره الخلاف فيما إذا لم يمكن تغسيل الميت إلّا بعض الأغسال فينتقل الأمر إلى التيمّم عن غير الممكن على الأول، وتكون الوظيفة هو التيمّم فقط بدلاً عن التمسيل على الثاني، ويقال أيضاً في الثمره إنّ يعتبر في كلّ غسل قصد امتثال الأمر به، بخلاف الثاني فإنّه يؤتى بالجميع بقصد امتثال أمر واحد بها.

ص: ٧٩

ولو اشترك اثنان يجب على كل منهما النية، ولو كان أحدهما معيناً والآخر مغسباً وجب على المغسل النية، وإن كان الأحوط نية المعين أيضاً، ولا يلزم اتحاد المغسّل فيجوز توزيع الثلاثة على ثلاثة، بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب ويجب حينئذ النية على كل منهم. [١]

وربّما يستظهر من قول الماتن: «والأقوى كفايه نية واحده» أنّ الأغسال عند الماتن بمجموعها متعلّق لأمر واحد، ولكن في الاستظهار مالا يخفى؛ فإنّه قدس سره أيضاً ذكر في صوم شهر رمضان قوه الاجتراء بنيه واحده لصيام شهر رمضان مع أنّ صيام كلّ يوم واجب مستقل عنده، وأيضاً ذكر قدس سره في المسأله السابعه من كيفية تغسيل الميت إذا لم يكن إلاماء بقدر بعض الأغسال يتيمّم عما لم يجد الماء ويغسل بالغسل الذي تمكّن منه، والصحيح أنّ نظره قدس سره في حكمه بالاجتراء أنّه لا يعتبر في قصد التقربّ المعبر في صحه العباده قصد كون الأمر به ضمناً أو استقلالياً، بل المعبر وقوعه امتثالاً لأمر الشارع ولا يلزم في صحّتها أيضاً الخطور كما صرّح به في قصد التقربّ المعبر في الوضوء والغسل.

### لو اشترك اثنان في الغسل

[١]

أمّا جواز الاشتراك في تغسيل الميت فإنّه مقتضى وجوب الفعل بنحو الواجب الكفائي مع عدم اشتراط صدوره بتمامه عن مكلف واحد كما هو الحال في الصلاه على الميت، حيث إنّ الظاهر ما ورد في الصلاه عليه أنّ المصلي عليه يكبر خمس تكبيرات، وهذا بخلاف ما ورد في تغسيل الميت فإنّ ظاهره أنّ الميت يغسل بثلاثة أغسال سواء كان مغسّله واحداً أو متعدداً، وإذا تعدّد المغسل فاللازم على كلّ واحد قصد التقربّ في تغسيه؛ لأنّ الصادر عن كلّ من المتعدّد عمل عبادى أو

بعض العمل العبادى، وأما قصد التقرب عن المعين فلا وجه له لعدم صدور التمسيل عن المعين وفعله خارج عن التمسيل، والمعتبر فيه قصد التقرب هو التمسيل لا الإعانه عليه.

نعم، إذا أراد المعين نيل الثواب على إعانتة فعليه قصد الإعانه على التمسيل لله سبحانه، حيث إنه لا ينال الثواب على عمل حتى إذا كان توصلياً إلى بقصد التقرب.



يجب المماثله بين الغاسل والميت فى الذكوريه والأنوثيه فلا يجوز تغسيل الرجل للمرأة ولا العكس [١]

فصل فى وجوب المماثله بين الغاسل والميت

### شرطيه المماثله فى الغسل

[١]

نفى الخلاف بين الأصحاب (١) فى اشتراط المماثله فى الذكوره والأنوثه بين الغاسل والمغسول، بل عن جماعه كالشيخ والعلامه والشهيد دعوى الإجماع عليه. (٢)

ويستدلّ على ذلك بروايات منها صحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

سأله عن المرأة تموت فى السفر وليس معها ذو محرم ولا نساء؟ قال: تدفن كما هى بثيابها. وعن الرجل يموت وليس معه إلا النساء ليس معهن رجال؟ قال: يدفن كما هو بثيابه. (٣) وصحيحه ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت فى السفر مع النساء ليس معهن رجل كيف يصنعن به؟ قال: «يلفنه لُفّاً فى ثيابه ويدفنه ولا يغسلنه» (٤) وصحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: سألته عن امرأة ماتت مع رجال؟ قال: تلفّ وتدفن ولا تغسّل» (٥) الصحيحه بحسب ما فى الوسائل مضمرة.

□  
وصحيحه أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال فى الرجل يموت فى

ص: ٨٣

١- (١) نفاه البحرانى فى الحقائق الناضره ٣:٣٩٢.

٢- (٢) الخلاف ٦٩٨:١، المسأله ٤٨٥، التذكره ٣٦١:١، المسأله ١٣١، الذكرى ٣٠٣:١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥٢٠:٢، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٥٢١:٢، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٥٢١:٢، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

ولو كان من فوق اللباس ولم يلزم لمس أو نظر[١]

إلّفى موارد:

السفر فى أرض ليس معه إلّا النساء، قال: يدفن ولا يغسّل، والمرأه تكون مع الرجال بتلك المنزله تدفن ولا تغسل إلّا أن يكون زوجها معها (١). وبهذه ونحوها يرفع اليد عن إطلاق ما تقدّم ويحمل دفن المرأه بلا تغسيلها على ما لم يكن معها زوجها.

وقد ورد فى بعض الروايات جواز تغسيل غير المماثل عند عدم وجدان المماثل كصحيحه عبدالله بن سنان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: المرأه إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأه تغسّلها غسّلها بعض الرجال من وراء الثوب ويستحب أن يلفّ على يديه خرقة (٢). ولكن لا بد من أن يكون المراد بـ «بعض الرجال» المحرم لها لدلاله موثقه سماعه أنها تدفن بلا تغسيل مع عدم المحرم لها حيث روى سماعه، وقال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل مات وليس عنده إلّا نساء؟ قال: تغسله امرأه ذات محرم منه وتصب النساء عليها الماء ولا تخلع ثوبه، وإن كانت امرأه ماتت مع رجال ليس معها امرأه ولا محرم لها فلتدفن كما هي فى ثيابها، وإن كان معها ذو محرم لها غسّلها من فوق ثيابها (٣). فان مقتضاها تعيين تغسيل المحرم لها مع وجودها كما أنّ بالتقييد بفقد المحرم للرجل الميت فيها وفى غيرها يرفع اليد عن الإطلاق فى الصحاح المتقدمه الداله بإطلاقها على دفن الميت مع فقد المماثل فى ثيابه بلا غسل، وتأتى بقيه الكلام فى ذلك فى المسأله الرابعه.

[١]

هذا مقتضى الإطلاق فى الأمر بدفنه فى ثيابه بلا غسل والمتحصل أنّ أصل عدم جواز تغسيل غير المماثل كان مفروغاً عنه فى زمان صدور الروايات؛ ولذا وقع السؤال عن موارد فقد المماثل.

ص: ٨٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٥٢١:٢، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.
- ١- (٢) وسائل الشيعه ٥٢٥:٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.
- ١- (٣) وسائل الشيعه ٥١٩:٢، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.



أحدها:الطفل الذي لايزيد سنّه عن ثلاث سنين[١]

فيجوز لكل منهما تغسيل مخالفه ولو مع التجردّ ومع وجود المماثل، وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل.

### استثناء الطفل عن المماثله

[١]

لاينبغي التأمل في أنّ الروايات المتقدمه الداله على المماثله بين الغاسل والميت الوارد فيها عدم جواز غسل الرجل المرأه وغسل المرأه الرجل الميت، وليس فيها مايعمّ غسل الرجل الصبيه أو غسل المرأه الصبى،ولا- يبعد أن يلحق الصبى المميز والصبيه المميّزه بالرجل والمرأه؛ لأنّ المنساق من الروايات أنّ ملاك اعتبار المماثله ولو بنحو الحكمه رعايه لعدم نظر الرجل وعدم لمسه جسد المرأه وكذا العكس،وهذا الملاك يجرى في تغسيل الرجل الصبيه المميّزه أو المرأه الصبى المميّز ويقع الكلام في المقام في تغسيل المرأه الصبى غير المميّز،فقد ذكروا جواز تغسيل المرأه الصبى الذي لايزيد سنه عن ثلاث سنين،و كذا جواز غسل الرجل الصبيه التي لا يزيد سنها عن ثلاث سنين.

□  
أمّا في الصبى فقدورد هذا التحديد في روايه أبى النمير مولى الحارث بن المغيره النضرى،قال:قلت لأبى عبدالله عليه السلام حدثنى عن الصبى إلى كم تغسّله النساء؟ قال:«إلى ثلاث سنين»(١) وأبو النمير وإن لم يثبت له توثيق إلّا أنّه ادعى انجبار ضعف السند بعمل الأصحاب، كما أنّهم ذكروا إذا لم يجر للنساء تغسيل الصبى بعد ثلاث سنين لم يجر للرجل تغسيل الصبيه بعد ثلاث سنين لعدم احتمال الفرق بل للاولويه،ولكن روى عمار الساباطى،عن أبى عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن الصبى تغسله امرأه؟ فقال:إنّما يغسّل الصبيان النساء،وعن الصبيه تموت ولا تصاب امرأه تغسلها؟

ص: ٨٥

قال: «يغسلها رجل أولى الناس بها» (١). ومقتضى صدرها جواز تغسيل المرأة الصبي وإن كان عمره أكثر من ثلاث سنين، كما أن مقتضى ذيلها على ما استظهر عدم جواز تغسيل الرجل الأجنبي الصبي مع وجود المحرم، ويقال إنه يرفع اليد عن إطلاق صدرها بما ورد في روايه أبي النمير من تحديد الجواز إلى ثلاث سنين.

و ربما يقال بأن الصبي تلتحق بالمرأه مطلقاً كما عن المحقق في المعتمد (٢).

أقول: أمّا الصبي فلا ينبغي التأمل في جواز تغسيه المرأه قبل تمام ثلاث سنوات؛ لما عرفت من أن الجواز مقتضى الإطلاق فيما دلّ على وجوب تغسيل الميت، بل يمكن القول بالجواز حتّى بعد ثلاث سنوات إلى حد تمييز الصبي؛ للإطلاق المزبور وصدر الموثقه، و روايه أبو نمير لضعفها لا يمكن الاعتماد عليها، وعمل المشهور بالتحديد المزبور لعلّه من الاحتياط، وكذا في الصبي ما لم تبلغ حدّ التمييز.

وأما ما ورد في ذيل موثقه عمار الساباطي فلا يمكن المساعدة على الاستظهار المزبور؛ لأنّ أولى الناس بالميت لا يدلّ على كون الرجل محرماً؛ لأنّ أولى الناس قد يكون من القرابه التي لا محرّميه معها؛ ولهذا يتبادر إلى الذهن أنّ الأمر بتغسيل أولى الناس لعدم الايعاب في تغسيه بخلاف سائر الرجال، ويؤيّد ذلك قوله عليه السلام في صدرها فأنّه يدلّ على أنّه لا مورد للايعاب في تغسيل المرأه الصبي أنّما تغسل الصبيان النساء، ولكن من المحتمل جداً أن يكون المراد بأولى الناس المحارم كما في بعض الروايات الواردة في فقد المماثل.

ص: ٨٦

١- ١) وسائل الشيعة ٥٢٧: ٢، الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٢- ٢) المعتمد ٣٢٤: ١.

الثانى: الزوج والزوجه فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر ولو مع وجود المماثل [١]

ومع التجرد وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل، وكونه من وراء الثياب، ويجوز لكل منهما النظر إلى عوره الآخر وإن كان يكره، ولا فرق في الزوجه بين الحره والأمه والدائمه والمنقطعه.

قال فى المعتبر: يجوز للمرأة تغسيل ابن الثلاث اختياراً واضطراً بخلاف الصبيه فإنه لا يجوز للرجل تغسيلها؛ لأنّ الشارع أذن فى اطلاع النساء على الصبى لافتقاره إيهن فى التريه بخلاف الصبيه والأصل حرمه النظر. (١)

ولا يخفى أنه لا يحرم النظر إلى الصبيه غير المميزه من غير عورتها، ولو كان النظر محرماً فالحرمة بالإضافه إلى النظر إلى عورتها ولعلّ مراده: «والأصل حرمه النظر» بالإضافه إلى عورتها مع أنّ تغسيل الرجل الصبيه لا يلزم النظر إلى عورتها كما لا يخفى.

### الزوج والزوجه يغسل أحدهما الآخر

[١]

يقع الكلام فى المقام فى جهتين، الأولى: جواز تغسيل كلّ من الزوج والزوجه الآخر ولو مع وجدان المماثل. والثانيه: جواز تغسيل أحدهما الآخر مع التجرد وعدم اعتبار كون الغسل من وراء الثوب.

والمعروف بين الأصحاب فى الجهه الأولى الجواز وعن الشيخ قدس سره فى التهذيبين (٢) وابن زهره فى الغنيه (٣) والحلبى (٤) اختصاص الجواز بصوره فقد المماثل، ويشهد لما عليه المشهور صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألته عن الرجل

ص: ٨٧

١- (١) المعتبر ٣٢٣: ١ و ٣٢٤.

٢- (٢) التهذيب ١: ٤٤٠، ذيل الحديث ٦٥، والاستبصار ١: ١٩٩، ذيل الحديث ١٣.

٣- (٣) غنيه النزوع: ١٠٢.

٤- (٤) الكافى فى الفقه: ٢٣٧.

يغسل امرأته؟ قال: «نعم من وراء الثوب» (١) وصحيحته الأخرى، قال: سألته عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: «نعم، إنما يمنعها أهلها تعصباً» (٢). وموثقه سماعه قال:

□  
سألته عن المرأة إذا ماتت؟ قال: «يدخل زوجها يده تحت قميصها إلى المرافق» (٣) وصحيحه عبدالله بن سنان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلح له أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها؟ وعن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت؟ فقال: «لا بأس بذلك إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهيه أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه منها» (٤) وصحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم، من وراء الثوب لا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها، والمرأة تغسل زوجها لأنه إذا مات كانت في عده منه» (٥) ومقتضى الإطلاق في هذه الصحيحه عدم الفرق في جواز تغسيل كل من الزوج وزوجته والزوجه وزوجها بين فقد المماثل وعدمه.

□  
والتقييد بفقد المماثل في صحيحه عبدالله بن سنان في كلام السائل فلا يوجب التقييد في هذه الصحيحه وغيرها، كما أن التقييد بفقده مأخوذ في السؤال في صحيحه أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء؟ قال: يدفن ولا يغسل والمرأة تكون مع الرجال

ص: ٨٨

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ٥٢٩:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
  - ٢-٢) وسائل الشيعه ٥٢٩:٢، الباب ٢٤ من ابواب غسل الميت، الحديث ٤.
  - ٣-٣) وسائل الشيعه ٥٣٠:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.
  - ٤-٤) وسائل الشيعه ٥٢٨:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.
  - ٥-٥) وسائل الشيعه ٥٣٢:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١١.

بتلك المنزلة: تدفن ولا تغسل إلا أن يكون زوجها معها، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع ويسكب الماء عليها سكباً ولا ينظر إلى عورتها، وتغسله امرأته إذا مات، والمرأة إذا ماتت ليست بمنزلة الرجل المرأة أسوأ منظرًا إذا ماتت (١). بل لو كان التقييد بفقد المماثل واردًا في الجواب خاصة فيمكن أن يدعى أن التقييد المزبور أمر غالبى حيث لا يقدم الزوج على تغسيل زوجته وكذا العكس إلامع فقد المماثل، أضف إلى ذلك ضعف السند فى أخبار مثل هذا التقييد كخبر أبى بصير، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يغسل الزوج امرأته فى السفر والمرأة زوجها إذا لم يكن معهم رجل» (٢) فإن ذكر السفر لاتفاق فقد المماثل فيه.

وعلى الجملة، فدلالة الأخبار على جواز تغسيل كل من الزوج وزوجته والزوجه زوجها حتى مع وجدان المماثل تامه، ولكن فى صحيحه زواره، عن أبى عبدالله عليه السلام فى الرجل يموت وليس معه إلا النساء، قال: «تغسله امرأته لأنها منه فى عدّه وإذا ماتت لم يغسلها لأنه ليس منها فى عدّه» (٣) وظاهرها عدم جواز تغسيل الزوج وزوجته ولكن لا بد من رفع اليد عنها؛ لأنها موافقه لأشهر مذاهب العامه فلا تصلح للمنع عن الأخذ بما تقدم.

أمّا الكلام فى الجبهه الثانيه يقع الكلام تاره فى تغسيل الرجل امرأته، وأخرى فى تغسيل المرأة زوجها، والمنسوب إلى الأكثر والأشهر جواز تغسيل كل منهما الآخر مجرداً وإن كان التغسيل من وراء الثوب أفضل وأحوط، وظاهر صاحب

ص: ٨٩

- 
- ١- (١) وسائل الشيعه ٥٣٢: ٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٢.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٥٣٣: ٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٤.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٥٣٣: ٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٣.

الحدائق (١) تبعاً للشيخ فى الاستبصار التفصیل بین تغسیل الرجل زوجته فیجب أن یكون من وراء الثوب، بخلاف تغسیل المرأه زوجها فإنّ تغسیلها زوجها من وراء الثوب أفضل، ولكن الأظهر جواز تغسیل كلّ منهما الآخر مجرداً، والتغسیل من وراء الثوب غیر واجب تكلیفاً ولا شرطاً فى صحه التغسیل، والوجه فى ذلك شهادة صحیحه منصور، قال: سألت أبا عبد الله علیه السلام عن الرجل یرج فى السفر ومعه امرأته یغسلها؟ قال: «نعم، وأمّه وأخته ونحو هذا یلقى على عورتها خرقة» (٢) فإنّ الأمر بإلقاء الخرقة على عورتها كالصریحه فى جواز تغسیل الرجل زوجته مجردة؛ إذ لو كانت للغسل من وراء الثوب شرطیه أو وجوب تكلیفاً لما كان للأمر بإلقاء الخرقة على عورتها وجه بعد كونها مستوره بالثوب مضافاً إلى أنّ وجوب وضع الخرقة بالإضافة إلى تغسیل الأم والأخت، وأمّا بالإضافة إلى تغسیل الزوجه فإن عمه الأمر بإلقائها على عورتها استحبابی كما هو مقتضى التجویز للرجل أن ینظر إلى عوره امرأته المیتة، وهذه الصحیحه تكون قرینه على حمل ماورد فى الأمر بتغسیل الزوج زوجته من وراء الثوب والدرع أى القمیص على الاستحباب، كصحیحه الحلبي، عن أبی عبد الله علیه السلام قال: سئل عن الرجل یغسل امرأته؟ قال: «نعم، من وراء الثوب» (٣) وفى صحیحه الكناني، عن أبی عبد الله علیه السلام قال: فى الرجل یموت فى السفر فى أرض لیس معه إلّا النساء؟ قال: «یدفن ولا یغسل والمرأه تكون مع الرجل بتلك المنزله تدفن ولا تغسل إلّا أن یكون زوجها معها فإن كان زوجها معها غسّلها من فوق الدرع

ص: ٩٠

١-١) الحدائق الناضره ٣:٣٨٤.

٢-٢) وسائل الشیعه ٥١٦:٢، الباب ٢٠ من أبواب غسل المیت، الحدیث الأول.

٣-٣) وسائل الشیعه ٥٢٩:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل المیت، الحدیث ٢.

ويسكب الماء عليها سكباً ولا ينظر إلى عورتها» (١) وصحيحه محمد بن مسلم، قال:

سألته عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: «نعم، من وراء الثوب» (٢) إلى غير ذلك مما يأتي أنّ الأمر به لكرهه نظر الزوج إلى عوره المرأة أو للممانعة عن نظر الأجنبي إليها.

وأما بالإضافة إلى تغسيل الزوجه زوجها فمقتضى ما ورد في صحيحه أبي الصباح الكناني عدم لزوم كون التغسيل من وراء الثوب، حيث بعد ما ذكر الإمام عليه السلام أنّه إن كان مع المرأة الميتة زوجها غسلها زوجها من فوق الدرع، قال:

«وتغسله امرأته إذا مات» (٣) ولم يقيد التغسيل من وراء الدرع كما قيده به في فرض تغسيل الرجل امرأته. ويدلّ أيضاً على جواز تغسيل الزوجه زوجها مجرداً ما دلّ على غير واحد من الروايات من جواز نظر الزوجه لزوجها ولم يرد في تغسيل الزوجه زوجها من وراء الثوب إلّا في معتبره عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلّا النساء هل تغسله النساء؟ فقال: «تغسله امرأته أو ذات محرمه وتصبّ عليه النساء الماء صباً من فوق الثياب» (٤) ولكن ظاهرها أنّ الأمر بصب النساء الماء من فوق الثياب للممانعة عن نظرهن إلى جسده كما لا يخفى.

وعلى الجملة، مثل ذلك لا يمنع عن الأخذ بالإطلاق من حيث فقد المماثل وعدمه و من حيث التجرد وعدمه من مثل صحيحه الحلبي قال: سئل عن الرجل

ص: ٩١

- 
- ١-١) وسائل الشيعة ٥٣٢:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٢.
  - ٢-٢) وسائل الشيعة ٥٢٩:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
  - ٣-٣) وسائل الشيعة ٥٣٢:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٢.
  - ٤-٤) وسائل الشيعة ٥١٧:٢، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

يغسل امرأته؟ قال: «نعم، من وراء الثوب ولا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها والمرأه تغسل زوجها؛ لأنه إذا مات كانت في عده منه وإذا ماتت هي فقد انقضت عدتها» (١). فإنَّ قوله عليه السلام: «والمرأه تغسل زوجها» الخ مقتضاه إطلاقه ما ذكر كما يرفع اليد عن إطلاق النهي عن نظر الرجل إلى شعر امرأته وغيره بالترخيص والتجويز الوارد في صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه للإطلاق في الروايات المتقدمه، فإنَّ قوله عليه السلام «يغسل الرجل امرأته» كما يشمل امرأته الحره والدائمه كذلك يشمل زوجته الأمه والمنقطعه.

ودعوى انصراف مثله إلى الحره والدائمه بلاوجه بل يشمل المطلقه الرجعيه فإنَّها مادامت في العده زوجته وكذلك يشمل قوله عليه السلام: «والمرأه تغسل زوجها» ما إذا مات زوجها وهي في عده الطلاق الرجعي، حيث إنَّ الميت في عدتها زوجها ولا ينافي ما ذكر من بقاء زوجيتهما زمان العده إنشاء الزوج الفرقة بينهما، حيث إنَّ إنشاءها وإن كان حصل إلَّا أنَّ الشارع اعتبر الفرقة بعد انقضاء العده، نظير ما ينشئ المتبايعين في بيع السلم والصرف الملكي مطلقه، ولكن الشارع يعتبرها بعد قبض الثمن أو حصول التقابض، وقد ورد في غير واحد من الروايات أنها إذا رأت الدم من الحيضه الثالثه فقد بانت من زوجها. (٢) وعلى ذلك فإن مات زوجها قبل تمام عده الطلاق ولو بأن يكون عليها عده الوفاه ويجوز لها تغسيل زوجها وجواز نظرها إليه إلى غير ذلك ممَّا تقدم.

ص: ٩٢

١- ١) وسائل الشيعه ٥٣٢:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١١.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٢٠٥:٢٢، الباب ١٥ من أبواب العدد، الحديث ٧.



بل والمطلقة الرجعية، وإن كان الأحوط ترك تغسيل المطلقة مع وجود المماثل، خصوصاً إذا كان بعد انقضاء العده [١]

وخصوصاً إذا تزوجت بغيره إن فرض بقاء الميت بلا تغسيل إلى ذلك الوقت.

## المطلقة الرجعية بحكم الزوج

[١]

المراد تغسيل الزوجه المطلقة زوجها بعد انقضاء عده الوفاه خصوصاً إذا كانت مزوجه فإن المنسوب إلى المشهور جواز تغسيلها زوجها وإن كانت مزوجه، حيث إنّ مادلاً على أنّ امرأه الرجل عند موته لها تغسيله مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين تغسيلها في زمان عده الوفاه أو بعده كانت مزوجه أم لا، ويمكن بقاء زوجها بلا تغسيل في المده المزبوره لضياع جثمانه وبقائه تحت الثلوج وغيره.

ولكن استشكل في ذلك بعض بصيرورتها بعد انقضاء عده الوفاه أجنبيه خصوصاً إذا تزوجت بغيره، وما ورد في تغسيل المرأه زوجها منصرف عن هذا الفرض فإنّ ظاهر تغسيلها بعد موت زوجها بفصل متعارف، وللتعليل الوارد في بعض الأخبار المتقدمه بأنّ للزوجه تغسيل زوجها لأنها في عده من موت زوجها (١)، ولكن لا يخفى أنّه لو تمّ هذا لما اختص الحكم بتغسيل المطلقة الرجعية زوجها بعد انقضاء عده الوفاه، بل يجري في الزوجه غير المطلقة أيضاً إذا أرادت تغسيل زوجها بعد انقضاء عده الوفاه خصوصاً إذا تزوجت، ولكن شيء من الامور غير تام، حيث إنّ مع موت أحد الزوجين تنقضى الزوجيه فإنّها علاقه بين الأحياء، ولكن قد دلّ الدليل على بقاء بعض آثارها من جواز النظر واللمس ونحوهما، كما أنّه قام الدليل على أنّ الرجل إذا مات فزوجته عند موته لها تغسيله.

وعلى الجملة فصيرورتها أجنبيه تكون بالموت؛ ولذا يجوز للرجل التزويج

ص: ٩٣

(١-١) وسائل الشيعه ٥٣٣:٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٣.

وأما المطلقة بائناً فلا إشكال في عدم الجواز فيها [١]

الثالث: المحارم بنسب أو رضاع [٢]

لكن الأحوط بل الأقوى اعتبار فقد المماثل وكونه من وراء الثياب.

بأخت زوجته بمجرد موت الزوجه ودعوى الانصراف بلاوجه، فإن مجرد ندره وقوع فرض لا يوجب انصراف المطلق عنه، وأما التعليل فقد تقدم أنه راجع إلى المنع عن نظر الزوج إلى جسد امرأته بخلاف المرأه فإنه لا يمنع عن نظرها إلى جسد زوجها ولا يطلب منها غسل زوجها من وراء الثوب كطلبه من الرجل عند تغسيله زوجته، وإلا لا يكون جواز التغسيل دائراً مدار العده فإن الرجل يجوز تغسيله امرأته مع عدم العده في البين.

[١]

لزوال زوجيتها بمجرد وقوع الطلاق؛ ولذا لا عده لها من موت زوجها بعد الطلاق ولا يدخل غسل الرجل هذه المطلقة من تغسيل الرجل امرأته ولا تغسيلها الرجل من تغسيل المرأه زوجها.

### يجوز تغسيل المحارم

[٢]

يقع الكلام في جهتين:

الأولى: أن جواز تغسيل المحارم الميت ينحصر بصوره فقد المماثل وعدم الزوج أو الزوجه أو أنه يجوز تغسيلهم ولو مع وجود المماثل أو الزوجه أو الزوج.

الثانية: هل يتعين كون تغسيل المحارم من وراء الثوب أو يجوز تغسيلهم ولو مع تجرد الميت.

أما الجبهه الأولى فالمشهور على اعتبار فقد المماثل وعن ابن ادریس (١) والعلامه في المنتهى (٢) عدم اعتباره.

ص: ٩٤

١-١) السرائر ١٦٨:١.

٢-٢) المنتهى ٢٠٤:٧.

أقول:الكلام فى الجهه الأولى فى فرضين،أحدهما:اعتبار فقد المماثل، والثانى:اعتبار فقد الزوج أو الزوجه بعد أن جواز تغسيل المحارم الميت فى الجملة ممّا لا كلام ولاخلاف فيه،ويشهد له الروايات الآتية والمذكور فى ظاهر كلمات الأصحاب اعتبار فقد المماثل،ولكن يظهر من استدلالهم على اعتبار فقدّه أنّه يعتبر فقد الزوج أو الزوجه أيضاً،والروايات الواردة فى تغسيل المحارم قاصده فى نفسها عن الشمول لصوره وجود المماثل،بل ظاهرها فرض فقد المماثل كمعتبره عبدالرحمن بن أبى عبدالله،قال:سألت أبأ عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلّا النساء هل تغسله النساء؟ قال:«تغسله امرأته أو ذات محرمه وتصب عليه النساء الماء صبّاً من فوق الثياب» (١).

□  
وموثقه سماعه،قال:سألت أبأ عبدالله عليه السلام عن رجل مات وليس عنده إلّا نساء؟ قال:«تغسله امرأه ذات محرم منه وتصب النساء عليه الماء ولا تخلع ثوبه» (٢) الحديث،وصحيحه الحلبي،عن أبى عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلّا النساء؟ قال:«تغسله امرأته أو ذات قرابه إن كانت له ويصب النساء عليه الماء صبّاً» الحديث. (٣) وموثقه عمار بن موسى،عن أبى عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن الرجل المسلم يموت فى السفر وليس معه رجل مسلم ومعه رجال نصارى ومعه عمته وخالته مسلمتان كيف يصنع فى غسله؟ قال:تغسله عمته وخالته فى

ص: ٩٥

- 
- ١- ١) وسائل الشيعة ٥١٧:٢،الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت،الحديث ٤.
  - ١- ٢) وسائل الشيعة ٥١٩:٢،الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت،الحديث ٩.
  - ١- ٣) وسائل الشيعة ٥١٧:٢،الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت،الحديث ٣.

قميصه ولا تقربه النصرارى، وعن المرأة تموت في السفر وليس معها امرأه مسلمه ...

ومعهم نساء نصرارى وعمها وخالها معها مسلمون؟ قال: يغسلونها ولا تقربنها النصرانية. الحديث. (١) وصحيحه منصور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته يغسلها؟ قال: «نعم، و أمه وأخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقه» (٢) فإن ظاهر هذه الصحيحه بقريته ذكر السفر فرض صوره فقد المماثل، حيث إن السفر مورد عدم وجدان المماثل ولو لعدم إقدامه على التمسيل كما لا يخفى.

وعلى الجملة، مقتضى هذه الروايات جواز تمسيل المحرم الميت في فرض عدم وجدان المماثل ويرفع اليد بها عن إطلاق بعض الروايات الظاهر بإطلاقها سقوط وجوب التمسيل مع عدم وجدان المماثل، ونحملها على صورته فقد المماثل، كالصحيح المروى في الفقيه، عن عبد الله بن أبي يعفور أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت في السفر مع النساء ليس معهن رجل كيف يصنعن به؟ قال: «يلفننه لفاً في ثيابه ويدفنه ولا يغسلنه» (٣) و مضمرة عبدالرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام سألته عن امرأه ماتت مع رجال؟ قال: «تلف وتدفن ولا تغسل» (٤) وصحيحه أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء، قال: «يدفن ولا يغسل» الحديث (٥) فإنه يرفع اليد عن إطلاق الأمر بالدفن بلا تمسيل في صورته وجود المحرم كما رفعنا اليد عن

ص: ٩٦

١-١) وسائل الشيعة ٥١٧:٢، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥١٦:٢، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٣-٣) من لا يحضره الفقيه ١٥٤:١، الحديث ٤٢٧.

٤-٤) وسائل الشيعة ٥٢١:٢، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٥-٥) وسائل الشيعة ٥٢١:٢، الباب ٢١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

إطلاقها في صورته وجود الزوج أو الزوجه.

ثم إنَّ الوارد في معتبره عبدالرحمن بن أبي عبدالله وموثقه سماعه تغسيل ذات المحرم وفي صحيحه الحلبي تغسيل ذات قرابه الميت ولكن نسبه بينهما ولو قيل بأنَّها العموم من وجه إلَّا أنَّه يؤخذ بقريته مناسبة الحكم والموضوع في المقام بماورد في المعتبره وموثقه سماعه، وعليه فما هو ظاهر الماتن من تقييد المحارم بنسب أو رضاع لا- وجه له فإنَّ ذات المحرم يعم ذات المحرم بالمصاهره كأم الزوجه، وهذا بالإضافة إلى فرض اعتبار فقد المماثل في تغسيل المحارم، وهل يعتبر في جواز تغسيلهم عدم الزوج أو الزوجه أيضاً، فقد يستظهر من صحيحه منصور وصحيحه الحلبي ومعتبره عبدالرحمن وغيرها عدم اعتبار فقد الزوج أو الزوجه كما يظهر ذلك أيضاً من كلمات أكثر الأصحاب حيث اقتصروا في الحكم بوجود تغسيل المحرم كعباره الماتن على فقد المماثل.

ولكن الأصحَّ اعتبار فقد الزوج أو الزوجه أيضاً حيث يتعين رفع اليد عن الإطلاق المشار إليه المستفاد منه عدم الترتيب بالتقييد بالترتيب الوارد في صحيحه عبدالله بن سنان أو موثقه، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، وإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به وتلف على يديها خرقة» (١) فإنَّ المراد بأولاهن ذات المحرم على ما ذكرنا من مقتضى الجمع بين الموارد في بعض الروايات من ذات المحرم، والوارد في بعضها الآخر ذات القرابه، بل ويستظهر اعتبار فقد المماثل أيضاً منها فإنَّ تغسيل الزوج أو الزوجه في مرتبه تغسيل المماثل على ما تقدم، بل لو كان تغسيل الزوج أو الزوجه متأخراً عن تغسيل

ص: ٩٧

(١-١) وسائل الشيعه ٥١٨:٢، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

الرابع: المولى والأمة فيجوز للمولى غسل أمته إذا لم تكن مزوّجه ولا فى عده الغير ولا مبغضه ولا مكاتبه [١]

المماثل يكون اعتبار فقد المماثل فى غسل المحارم أظهر.

□

لا يقال: قدورد فى صحيحه منصور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج فى السفر ومعه امرأته أينسلسها؟ قال: «نعم، وأمة وأخته ونحو هذا يلقى على عورتها خرقة» (١) ومقتضاها جواز غسل الرجل أمة وأخته ونحوهما ولو مع وجدان المماثل.

فإنه يقال: فرض السائل السفر قرينه على أن المراد صوره فقد المماثل فإن السفر هو المورد الغالب فى فقدان المماثل، والمراد من فقدانه ليس مجرد عدم المماثل، بل إذا فرض عدم إقدام المماثل على غسل الميت فهو يدخل فى فقد، وهذا يتفق فى السفر نوعاً، وبهذه الصحيحه يظهر الحكم فى:

الجهة الثانية: وهو جواز غسل المحرم الميت مجرداً، ووجه الظهور أنه لو كان غسله من وراء الثوب لما كان وجه لإلقاء الخرقة على العورة؛ فإنها مستورة بالثوب فالأمر بإلقائها عليها ترخيص فى غسل الميت مجرداً فيرفع اليد بذلك عن ظهور الأمر فى سائر الأخبار الآمرة بالغسل من وراء الثوب حيث يحمل الأمر بذلك إما على الاستحباب أو التحفظ على الميت من وقوع النظر إلى عورته، وإن كان الأظهر هو الالتزام بالاستحباب كما يلتزم باستحباب اللف على يديها بالخرقة نفساً أو للاحتياط من عدم إصابه اليد غسله عوره الميت، والله سبحانه هو العالم.

### يجوز للمولى غسل أمته

[١]

يقع الكلام فى المقام فى جهتين: إحداهما: جواز غسل المولى أمته حتى

ص: ٩٨

---

١- (١) وسائل الشيعه ٥١٦: ٢، الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

وإن جوّزه بعضهم بشرط إذن الورثة فالأحوط تركه، بل الأحوط الترك في تغسيل المولى أمته أيضاً.

مع وجدان المماثل. والثانية: في جواز تغسيل الأمه مولاها كذلك. أمّا الوجه الأولي:

فإن لم يرد فيها نصّ إلّا أنّ القيود التي اعتبروها في جواز تغسيل المولى من عدم كونها مزوجه أو معتدّه يعطى أنّ وجه الجواز ليس لجواز نظر المولى إلى جسد الأمه فإنّه يجوز للمولى النظر إلى غير العوره من سائر بدن أمته المزوجه أو المعتدّه، بل وجه الجواز أنّ الأمه التي لم تكن مزوجه للغير ولا- معتدّه ولا- مبعوضه ولا- مكاتبه ملحق بالزوجه وإن لم يعمّها عنوان الزوجه إلّا أنّه المتفاهم عرفاً ممّا ورد في تغسيل الزوج زوجته أنّ الموجب لإلغاء اشتراط المماثل بين الغاسل والميت لعدم كون الزوجه عوره بالإضافة إلى زوجها؛ لأنّه كان له الاستمتاع بها والتمتع بوضعها هذا بعينه يجرى على الأمه المزبوره بالإضافة إلى مولاها، ومقتضى ذلك رفع اليد عن إطلاق مادّل على اعتبار المماثل بين الغاسل والميت في غسل المولى أيضاً بمادل على جواز غسل الزوج زوجته بملا-حظه ما يستفاد منه عرفاً من مناسبه الحكم والموضوع، ولكن مع ذلك لا-يكون رفع اليد عن الإطلاق خالياً عن الاشكال؛ فإنّ غايه الأمر كون ما ذكر حكمه في إلغاء اعتبار المماثل، وأمّا كونه موضوعاً لعدم اعتبارها فلا وثوق له حتّى بحسب المتفاهم العرفي. ودعوى أنّ المولى أولى الناس بالأمه فيكون هو ولي تجهيزها فقد تقدم مافيه مع أنّ أولويّه شخص إلى الميت لا يقتضى جواز مباشره تغسيله مع عدم المماثل كما هو ظاهر، كما ظهر مما تقدم أنّ دعوى الإجماع في المسأله لكونه مدركياً لا يمكن الاعتماد عليها.

### في تغسيل الأمه مولاها إشكال

[١]

وهذه هي الوجه الثاني، وفي جواز تغسيل الأمه المفروضه مولاها وعدمه

أقوال ثالثها التفصيل بين كونها أم الولد فيجوز لها وفي غيرها لايجوز، والعمده في وجه الجواز مطلقاً إلحاق الأمه بالزوجه للوجه المتقدم الذى ذكرنا أنه لا يخلو عن المناقشه، مع أن الأمه إذا ماتت فمولاها لكونها مملوكه له سابقاً أولى بها، وهذا لايجرى بالإضافة إلى الأمه إذا مات مولاها فإنها مملوكه لورثه المولى.

وعلى الجملة، الوجه السابق يوجب أن لا يعتبر المماثله بين الغاسل والميت إذا كان الميت مولى الأمه المفروضه، وأما أن الأمه فلايجوز لها التصرف فضلاً عن المزاحمه لورثه المولى في تجهيزه؛ لأنها مملوكه لهم؛ ولذا ذكر جماعه يجوز للأمه تغسيل مولاها مع إذن الورثه، ولا يخفى أنه لو تم الوجه السابق في تغسيل المولى أمته لجاز للأمه أيضاً تغسيل مولاها إذا كان تغسيلها بإذن مالکها يعنى الورثه.

وأما التفصيل بين أم الولد وغيرها فهو مستند إلى معتبره إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه أن على بن الحسين عليهم السلام أوصى أن تغسله أم ولد له إذا مات فغسلته (١). ودعوى المناقشه فى سند الروايه لايمكن المساعده عليه بعد كون الحسن بن موسى الخشاب ممدوحاً وغيث بن كلوب ممن وثقهم الشيخ فى العده وإن كان عامياً (٢). نعم، ذكر صاحب الحدائق (٣) والوسائل (٤) أن هذه الروايه لايمكن الأخذ بظاهرها فتحمل على الوصيه بالإعانه فى تغسيه عليه السلام لورود أحداث كثيره أن الإمام لا يغسله إلا الإمام عليه السلام.

ص: ١٠٠

١- (١) وسائل الشيعة ٥٣٤:٢، الباب ٢٥ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٢- (٢) العده ١٤٩:١.

٣- (٣) الحدائق الناضره ٣٩١:٣ - ٣٩٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٥٣٥:٢، الباب ٢٥ من أبواب غسل الميت، ذيل الحديث الأول.



(مسأله ١) الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها يزيد من ثلاث سنين فلا إشكال فيها [١]

وإذا فإن كان لها محرم أو أمه بناءً على جواز تغسيل الأمه مولاها فكذلك وإذا فالأحوط تغسيل كل من الرجل والمرأه إياها من وراء الثياب.

أقول: قد جعل الكليني (١) باباً في كتاب الحجّه وعنوانه بعدم غسل الإمام إلا الإمام ونقل في الوسائل أيضاً ماورد من أنّ فاطمه عليها السلام صدّيقه والصدّيق لا يغسله إلا الصدّيق (٢). وقد ورد في الفقه الرضوى: أنّ على بن الحسين لما مات قال الباقر عليه السلام:

لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك في حياتك فما أنا بالذى أنظر إليها بعد موتك، فأدخل يده وغسل جسده ثم دعا أم ولد له فأدخلت يدها فغسلت عورته. (٣)

### في الخنثى المشكل

[١]

لما تقدم من جواز تغسيل كل من المرأه والرجل الصبى أو الصبيه التي لا يتجاوز عمرها ثلاث سنوات، وإن كان عمر الخنثى يزيد من ذلك فذكر الماتن يغسلها محرم لها أو أمه لها بناءً على جواز تغسيل الأمه مولاها، فإن الميت إن كان رجلاً فالمغسل أمته، وإن كان أنثى فالمغسل مماثلها، وكذلك الحال إذا كان لها محرم فإن المحرم إما أنه مماثل للميت أو محرمه، ولكن ما ذكره إنما يتم بناءً على أنّ تغسيل المحارم في مرتبه تغسيل المماثل، وأما بناءً على اعتبار فقد المماثل لايجزى في الفرض تغسيل المحرم، بل يتعين الجمع بين تغسيل الرجل والمرأه لإحراز تغسيل المماثل بلافرق بين المحرم وغيره، غايه الأمر إذا كان محرماً يكفي

ص: ١٠١

١-١) الكافي ٣٨٤: ١.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥٣٠: ٢، الباب ٢٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

٣-٣) فقه الرضا عليه السلام: ١٨٨.

فى تغسله وضع الخرقه على عورتها وفى غيره يلزم التفسيل من وراء الثياب تحفظاً عليها عن النظر إليها.

وعلى الجملة، لا يدخل الفرض فى فقد المماثل حتى تصل النوبه إلى تغسيل المحارم إلا إذا بنى على أنّ الخشى المشكل طبيعه ثالثه وكونها طبيعه ثالثه لا يمكن الالتزام به؛ لأن احتمالها مدفوع بقوله سبحانه: «إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى» (١) وقوله:

«يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَإِنِثَاءً وَإِنِثَاءً لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ» (٢) الآية. وما ذكرنا من أنه يتعين أن يغسلها كل من الرجل والأنثى مبنى على أحد أمرين:

الأول: الالتزام بأن وجوب تغسيل الميت واجب كفائى على كل مكلف ولا يختص وجوبه على المماثل، غاية الأمر الواجب على كل مكلف تغسيل الميت بالمباشره أو التسبيب فلا ينافى اشتراط المماثله فى صحه التفسيل، ويمكن أن يستظهر ذلك من معتبره زيد بن على، عن آباءه، عن على عليه السلام حيث ورد فيها قوله عليه السلام:

«أوما وجدت من امرأه من أهل الكتاب تغسلها» (٣) فإن ظاهرها أنّ تغسيل الميت ولو بالتسبيب وظيفه غير المماثل أيضاً. أضف إلى ذلك دعوى الإطلاق فيما دل على وجوب غسل الميت وإن لا تخلو عن المناقشه.

الأمر الثانى: دعوى العلم الإجمالى فى حق كل مكلف بالإضافة إلى الخشى المشكل، حيث إنّ كلاً من الرجل والمرأه يعلم إجمالاً إما أنه يجب عليه تغسيل الخشى أو حرمة النظر إلى جسدها ولمسها، ومقتضى هذا العلم الإجمالى موافقه

ص: ١٠٢

١-١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

٢-٢) سورة الشورى: الآية ٤٩.

٣-٣) وسائل الشيعه ٥١٦: ٢، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

وإن كان لا يبعد الرجوع إلى القرعه [١]

(مسألة ٢) إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهاً بين الذكر والأنثى فيغسله كلٌّ من الرجل والمرأة من وراء الثياب [٢]

القطعيه بالجمع بين ترك النظر إلى جسدها وبين تغسيلها الموجه لرعايه الوظيفتين بتغسيلها من وراء الثوب، ولكن هذا العلم الإجمالي بالإضافة إلى غير المحرم، وأمّا بالإضافة إلى محارمها فلا حرمه في نظرهم إلى جسدها أو لمس جسدها بل يجرى الاستصحاب في عدم كون الخنثى امرأة بالإضافة إلى النساء المحارم وعدم كونها رجلاً بالإضافة إلى الرجال المحارم.

نعم، إذا لم يوجد للخنثى إمام محرم لها يجب عليه تغسيلها؛ لأنّ المحرم إمّا مماثل لها أو أنّه يجب عليه تغسيلها لفقد المماثل لها كما يخفى.

[١]

وأمّا الرجوع إلى القرعه المنفى عنه البعد في كلام الماتن قدس سره فالظاهر عدم وجه له؛ لعدم اعتبار القرعه في الشبهات الحكمية ولا الموضوعية المعلومه حكمها ظاهراً، وما ورد في بعض الروايات الواردة في ميراث من ليس له ما للرجال ولا ما للنساء لا يمكن التعدي منها إلى المقام؛ لاحتمال الاختصاص.

نعم، لا يبعد الرجوع إليها إذا حضرها المحرم من الرجال والنساء؛ لما تقدم من أنّ مقتضى الأصل العملي عدم وجوب التغسيل على كلّ منهما مع إمكان دعوى العلم بأنّ الميت في الفرض لا يجوز ترك تغسيله أصلاً بأن يدفن بلا غسل.

[٢]

ما ذكرنا في المسألة السابقة يجرى في المقام، بل هذا الفرض قد يكون مورد الابتلاء، وعليه فإن لم يوجد مع الميت أو العضو منه إمام محرم فيغسله؛ لأنّه إمّا مماثل للميت أو أنّه محرم فيغسله مع فقد المماثل، وأمّا إذا كان معه الرجل أو المرأة فعلى كلّ منهما تغسيله؛ لما تقدم من أنّه مقتضى العلم الإجمالي السابق.

ص: ١٠٣

( مسأله ٣ ) إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب أمر المسلم المرأة الكتابيه أو المسلمه الرجل الكتابي أن يغتسل أولاً ويغسل الميت بعده [١]

والأمر ينوي النيه وإن أمكن أن لا يمست الماء وبدن الميت تعين كما أنه لو أمكن التغسيل في الكثر والجاري تعين.

### لو انحصر المماثل في الكافر أو الكافره

[١]

المنسوب إلى الشهره في كلام جماعه (١) أن مع تعذر المماثل والمحرم المسلمين للميت يجوز أن يغسله الكافر الكتابي، وكذا إذا لم تكن المرأة المسلمه والمحرم المسلم تغسل المرأة المسلمه الكافره الكتابيه، ويكون ذلك بعد اغتسال الكافر والكافره، ويستدل على ذلك بموثقه عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام حيث ورد فيها: قلت: فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأه مسلمه من ذوى قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينه وبينهن قرابه؟ قال:

يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر. وعن المرأة المسلمه تموت وليس معها امرأه مسلمه ولا رجل مسلم من ذوى قرابته ومعها نصرانيه ورجال مسلمون وليس بينها وبينهم قرابه؟ قال: تغتسل النصرانيه ثم تغسلها (٢). وفي معتبره زيد بن على، عن آبائه، عن على عليه السلام قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله نفر وقالوا: إن امرأه توفيت معنا وليس معها ذومحرم؟ فقال: كيف صنعتهم؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صباً، فقال: أو ما وجدتم امرأه من أهل الكتاب تغسلها؟ قالوا: لا قال: أفلا يمتموها (٣).

ص: ١٠٤

١- ١) كالمحقق الثاني في جامع المقاصد ١: ٣٦١، والروضه البهيه في شرح اللمعه دمشقيه ١: ٤٠٩.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٥١٥: ٢، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٥١٦: ٢، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

وقد ذكر المحقق في المعتمد بعد نقلهما: وعندى فى هذا توقف والأقرب دفنها من غير غسل لأن غسل الميت يحتاج إلى التيه والكافر لا تصح منه تيه القربه وأن الحديث الأول سنده كله فطحيه، والحديث الثانى رجالهم زيديّه وحديثهم مطرح بين الأصحاب (١). وقد يضاف إلى هذا الاستدلال بأنه مع نجاسه الكافر كيف يحصل الطهاره للميت؟ ولكن شىء مما ذكر لا يمنع عن العمل بالحديثين، فإنّ سندهما معتبر خصوصاً بملاحظه عمل المشهور بهما وقد ذهب المحقق أنّ ضعف الخبر لا يمنع عن العمل به مع عمل الأصحاب به.

وأما النيه فيمكن حصولها من الكتابى إذا احتمل أنّ التمسيل المزبور حقّ ولو بالإضافه إلى المسلمين، بل مطلقاً إذا قلنا بأنّ التمسيل فعل تسيبى من المسلم فيكفى فيه نيه المسلم الأمر ونجاسه الكتابى عرضيه، بل على تقدير كونها ذاتيه فيمكن الالتزام بأنّ تنجس الماء بمباشره المغسل الكافر لا يمنع عن تحقق التمسيل، ولعلّ هذا الوجه دعا الماتن إلى قوله: إن أمكن أن لا يمسّ الماء وبدن الميت تعين، كما أنّه لو أمكن الغسل فى الكرّ أو الجارى تعين.

أقول: ظاهر قوله عليه السلام يغتسل النصارى ثمّ يغتسلونه تطهير بدنهم من النجاسه العرضيه، والموثقه والمعتبره يمكن أن تكونا من الأخبار الداله على طهاره الكتابى والكتاييه ذاتاً، وعليه لا يعتبر فى تمسيل الكتابى أو الكتاييه الميت أن لا يمسّ الماء أو بدن الميت بأن يلبسا ما يمنع عن مباشره الماء أو بدن الميت ببشرتهما أو يغسلان الميت فى الماء الجارى أو الكرّ.

ص: ١٠٥

وأما بناءً على نجاستهما الذاتيه كما عليه المشهور فيمكن أن يلتزم بعد ولو وجد المماثل بعد ذلك أعاد[١]

وإذا انحصر في المخالف فكذلك لكن -----

غسلهما أعضاءهما أن لا يباشر الماء وبدن الميت ببشرتهما مع الإمكان، فإنَّ المقدار المغتفر من نجاسه الماء الذي يغسلون به الميت صورته الاضطرار فإنه ورد في الموثقه ما يشير إلى رعايه الاضطرار من قوله عليه السلام: «فقد اضطرَّ». (١)

وعلى الجملة، ليس في البين إشكال يمنع الأخذ بمدلول الموثقه، وكذا ماورد في المعتبره. نعم، بما أنَّ الكافر لا- داعى له إلى تغسيل الميت فهذا يعدّ قرينه مع قوله عليه السلام في المعتبره: «أما وجدتم امراه من أهل الكتاب» (٢) على أنَّ تغسيل النصراني يكون بتدبير المسلم غير المماثل بالأمر به بغسل أعضائه أولاً ثمَّ تغسيه الميت بالنحو الذي يعلمه.

### لو وجد المماثل بعد الغسل

[١]

حتى لو كان وجدان المماثل بعد دفنه بزمان لو علم وجدان المماثل في هذا الزمان يؤخر تجهيزه إلى مجيئه عادة فإنَّ الأمر بتغسيل الكتابي لمكان الاضطرار ومع وجدان المماثل ينكشف عدم الاضطرار إلى تغسيه فيكون الغسل محكوماً بالبطلان من الأول، ويجيء هذا في تغسيل المحارم أيضاً بناءً على أنَّ تغسيل المحرم مع عدم وجدان المماثل لا في مرتبه المماثل، ولكن ذكر بعض الأصحاب (٣) أنه و إن يجب على المماثل إعادة التغسيل إلماً أنه لا- يجب على من مس الميت بعد تغسيل الكتابي أو المحرم غسل مس الميت، بل لو لاقى بدن الميت برطوبه

ص: ١٠٦

١-١) وسائل الشيعه ٥١٥:٢، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٥١٦:٢، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٣-٣) السيد الخوئي في التنقيح ٣٦٧:٨، المسأله ٣.

لا يحتاج إلى اغتساله قبل التمسيل [١]

وهو مقدم على الكتابى على تقدير وجوده.

فلا تتنجس يده بدعوى أن المستفاد من الأدله أن تمسيل الكتابى أو المحارم فرد من الطبعى أى من تمسيل المي، غايه الأمر أنه فرد طولى يشتمل لمرتبه من الملاك وان لا يجرى عن الفرد الآخر أى تمسيل المماثل مع التمك من، وما دل على عدم البأس بمس المي بعد غسله لا من حيث الحدث ولا من حيث الخبث يعم الطبعى بكلا فرديه.

أقول: إن صح ذلك لزم الالتزام بأن تمسيل المحرم المي حتى مع وجود المماثل عند تمسيله أو تمسيل الكتابى المي المسلم حتى مع وجود المماثل المسلم عند تمسيله يوجب أن لا يوجب غسل المس ولا تنجس اليد بملاقاه المي بعد غسلهما، ولا أظن الالتزام بذلك، ودعوى أن القصد إلى الغسل لا يتحقق فى الفرض لا يمكن المساعده عليها؛ لأنه يفرض حصوله للجهل باشرط المماثلة بين الغاسل والمي أو باشرط كون الغاسل مسلماً.

ويمكن تقريب عدم أجزاء غسل غير المماثل يعنى الكتابى فى الفرض مع عدم وجوب الغسل على من مسه بوجه آخر وهو أن الواجب الكفائى إذا كان له فردان فرد اضطرارى وفرد اختيارى فالإتيان بالفرد الاضطرارى ممن لا يتمكن من الاختيارى وإن يوجب ترتب الأثر المترتب على الإتيان به إلما أنه إذا تمكن شخص بعد ذلك بالفرد الاختيارى فلا يترتب على الإتيان بالاضطرارى الإجزاء بالإضافه إليه، بل لابد له من الإتيان بالاختيارى.

وعلى الجملة، بما أنه مع وجدان المماثل بعد تمسيل المي ينكشف عدم الاضطرار إلى تمسيل الكتابى أو المحرم فعليه إعاده الغسل.

[١]

لما تقدم من ظاهر الأمر باغتسال الكتابى بمناسبه الحكم والموضوع

ص: ١٠٧

(مسألة ٤) إذا لم يكن مماثل حتى الكتابي والكتابه سقط الغسل لكن الأحوط تغسيل غير المماثل من غير لمس ونظر من وراء الثياب ثم تنشيف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته. [١]

تطهيره من النجاسه العرضيه التي هو معرض لها غالباً وتقديمه على الكتابي بالأولويه، بل يمكن استظهار ذلك من فرض فقد المسلم والمسلمه في الموثقه الظاهره في أنّ المرتكز عندهم تغسيل المسلم أو المسلمه ولو لم يكونا بمؤمنين.

### إذا لم يكن مماثل

[١]

قد تقدم أنّ الميت إذا لم يوجد له مماثل ولا محرم يدفن بلا تغسيل، ولكن في البين بعض الروايات التي يظهر منها جواز تغسيل الأجنبي غير المماثل كمعتبره زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن امرأته ولا ذو محرم من نسائه قال: يوزرنه إلى الركبتين ويصبين عليه الماء صباً ولا ينظرن إلى عورته ولا يلمسنه بأيديهنّ ويطهرنه (١). والظاهر أنّ السند معتبر فإنّ الحسين بن علوان و إن كان عامياً على المعروف، وإن قيل إنه كان مستوراً و غير مخالف إلّا أنّه ممدوح، وظهور الروايه في وجوب تغسيل الأجنبي غير المماثل بالإطلاق وعدم ورود الترخيص في الترك فيرفع عنه بصراحه ما تقدم من جواز ترك تغسيله ودفنه بدونه، وتكون نتيجة ذلك مشروعيه تغسيل الأجنبي من غير نظر ولمس كما إذا كان من وراء الثوب، ولعلّه يشير إلى ذلك صحيحه داود بن فرقد، قال:

مضى صاحب لنا يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تموت مع رجال ليس فيهم ذو محرم

ص: ١٠٨



هل يغسلونها وعليها ثيابها؟ فقال: «إذا يدخل ذلك عليهم ولكن يغسلون كفيها» (١) فإنّ ظاهرها ترك تغسيلها لأجل المهانه في تغسيل الأجنبي غير المماثل لا أنّه غير مشروع أصلاً، والعهد في مشروعيه تغسيل الأجنبي غير المماثل مذكور، ولكن يبدو في النظر أنّ تغسيل الأجنبي غير المماثل إذا كان أمراً مشروعاً لم يكن وجه لما ورد في موثقه عمار ومعتبره زيد المتقدمين الدالّتين على تعيّن تغسيل الميت أو الميتة النصراني والنصرانيه مع فرض وجود الأجنبي المسلم غير المماثل في موردهما إلّا أن يلتزم بتقديم تغسيل المماثل الكتابي على تغسيل المسلم الأجنبي غير المماثل.

وأما سائر ما استدللّ به على مشروعيه تغسيل الأجنبي كروايه أبي حمزه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يغسل الرجل المرأة إلّا أن لا توجد امرأة» (٢). فدلالته على جواز تغسيل الأجنبي بالإطلاق فيرفع اليد عنه بما تقدم من أنّه لو لم يكن الرجل ذا محرّم يدفن الميت في ثيابه لا تغسيل. أضف إلى ذلك ضعف السند فإنّ في سننها محمد بن سنان، ومثلها موثقه عبدالله بن سنان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول:

«المرأة إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأة تغسلها غسلها بعض الرجال من وراء الثوب ويستحب أن يلف على يده خرقه» (٣) فإنّ ذكر الاستحباب لو لم يعد قرينه على أنّ المراد من بعض الرجال المحرم فغايتها الإطلاق اللازم رفع اليد عنه بما تقدم من أنّه مع عدم المحرم يدفن الميت بلا تغسيل، ونظيرهما روايه جابر، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات و معه نسوه ليس معهن رجل، قال: يصيب عليه الماء

ص: ١٠٩

- 
- ١- (١) وسائل الشيعة ٥٢٣: ٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥٢٥: ٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٥٢٥: ٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

(مسأله ٥) يشترط في المغسّل أن يكون مسلماً [١]

بالغاً عاقلاً اثني عشرياً فلا يجزى تغسيل الصبي وإن كان مميّزاً وقلنا بصلحه عباداته على الأحوط، وإن كان -----

خلف الثوب ويلفنه في أكفانه من تحت الستر ويصلين عليه صفاً ويدخلنه في قبره، والمرأه تموت مع الرجال ليس معهم امرأه قال: يصبّون الماء من خلف الثوب ويلقونها في أكفانها ويصلون ويدفنون (١). فإنها مع ضعف سندها بعمر بن شمر تقيد على المحرم لما تقدم.

□  
ثم إنه قد ورد في بعض الروايات الأمر بغسل موضع الوضوء مع فقد المماثل والمحرم كروايه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه ماتت في سفر ليس معها نساء ولا ذومحرم؟ فقال: «يغسل منها موضع الوضوء ويصلى عليها وتدفن» (٢). وقد تقدم في صحيحه داود بن فرقد الأمر بغسل الكفين، (٣) وفي بعض الروايات الأمر بغسل بطن الكفين أولاً ثم غسل الوجه ثم ظاهر اليدين (٤). وورد في معتبره زيد بن علي الأمر بالتيّم (٥) ولكن شيء من ذلك مما لم يعهد الالتزام به عند أصحابنا.

### يشترط في الغاسل الإسلام والبلوغ والعقل

[١]

اما اشتراط الإسلام فلبطلان عمل الكافر وتغسيه كما يدل على ذلك موثقه عمار المتقدمه حيث علل عليه السلام جواز تغسيل الكتابي أو الكتاييه المماثلين للميت

ص: ١١٠

- ١-١) وسائل الشيعة ٥٢٤:٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٥٢٥:٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٥٢٣:٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٥٢٢:٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.
- ٥-٥) وسائل الشيعة ٥١٦:٢، الباب ١٩ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

لا يبعد كفايته مع العلم بإتيانه على الوجه الصحيح ولا تغسيل الكافر إلّا إذا كان كتابياً في الصورة المتقدمه، ويشترط أن يكون عارفاً بمسائل الغسل كما أنه يشترط المماثله إلّا في الصور المتقدمه.

بالاضطرار بفقد المسلم المماثل وذى المحرم، فيعلم منه بطلان تغسيله مع الاختيار، بل يمكن الاستدلال على ذلك بقوله سبحانه: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» (١) وكذا يشترط في الغاسل كونه إمامياً اثني عشرياً فلا يصح التغسيل الصادر عن المخالف حتى ما لو فرض تحقق قصد التقرب منه، وكون تغسيله على النحو المعبر عندنا للروايات الظاهره في بطلان العمل مع فقد الولايه.

نعم، إذا غسل المخالف مثله ولو على طريقتهم لم يجب علينا إعادته تغسيله على النحو المعبر عندنا لا لقاعده الإلزام، كما تقدم سابقاً، بل للسيره القطعيه من زمان المعصومين عليهم السلام على أنّ المؤمنين لم يكونوا يعيدون الغسل على موتى المخالفين، واشتراط العقل ظاهر لعدم تكليف على المجنون فلا يدخل تغسيله في المأمور به حتى يلتزم بسقوط التكليف عن الآخرين بحصول صرف وجود التغسيل.

وأما اشتراط البلوغ فظاهر الماتن أنه بناءً على مشروعيه عباداته أن الحكم بعدم الإجزاء لاحتمال الخلل في عمله لعدم اعتبار أصاله الصحه في عمله، حيث إنّ عمده الدليل على اعتبارها السيره المتشرعه، بل من العقلاء وثبوتها في حقّ الصبي ولو كان مميزاً غير محرز.

نعم، إذا أحرز عدم الخلل فيه فلا يبعد الاكتفاء به، ولكن لا يخفى أنّ هذا يصحّ إذا بنى على شمول إطلاق الأمر بالتجهيز كفايه الصبي المميز أيضاً. وأما إذا بنى على

ص: ١١١

مشروعيه صلاته وصومه وحجه بالمعنى المتقدم من استفادته من خطاب آخر فكون عمله مسقطاً غير ظاهر، بل مقتضى الإطلاق فيما دلّ على وجوب تغسيل الميت والصلاه عليه ثبوت التكليف على البالغين بلافرق بين أن يأتى الصبى به أم لا، كما لا يخفى.

ص: ١١٢

قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم، لكن يستثنى من ذلك طائفتان، إحداهما: الشهيد المقتول فى المعركة [١] عند الجهاد مع الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص، ويلحق به كل من قتل فى حفظ بيضه الإسلام فى حال الغيبه.

فصل فى سقوط غسل الميت

### سقوط الغسل عن الشهيد

[١]

أصل سقوط التغسيل عن الشهيد متسالم عليه بين الاصحاب بل نقلوا سقوطه عنه عن مخالفينا أيضاً إلسعيد بن المسيب والحسن فأتهما أوجبا غسله؛ (١) لأن الميت لا يموت حتى يجنب. (٢) وقال المحقق فى المعبر بعد نقل ذلك عنهما:

ولا عبره بكلامهما. (٣) وذكر نحو ذلك العلامة فى المنتهى. (٤) ويدل عليه صحيحه أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول الذى يقتل فى سبيل الله يدفن فى ثيابه ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد، فإنه يغسل ويكفن ويحنط، إن رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزه فى ثيابه ولم يغسله ولكنه صلى عليه (٥) وفى صحيحته أو حسنته قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذى يقتل فى سبيل الله يغسل ويكفن ويحنط؟ قال: يدفن كما هو فى ثيابه إلا أن يكون به رمق ثم مات فإنه يغسل

ص: ١١٣

١-١) تذكره الفقهاء ١:٣٧١.

٢-٢) المغنى ٢:٣٢٨.

٣-٣) المعبر ١:٣٠٩.

٤-٤) منتهى المطلب ٧:١٧٩ و ١٨١.

٥-٥) وسائل الشيعة ٥١٠:٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

ويكفن ويحفظ ويصلى عليه، إن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على حمزه وكفنه لأنه كان قد جرد. (١) وصحيحه إسماعيل بن جابر و زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له:

□  
كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: نعم، في ثيابه بدمائه ولا يحنط ولا يغسل ويدفن كما هو، ثم قال: دفن رسول الله صلى الله عليه وآله عمه حمزه في ثيابه بدمائه التي أصيب فيها وردأه النبي صلى الله عليه وآله برداء فقصر عن رجله فدعا له بأذخر فطرحه عليه وصلى عليه سبعين صلاة وكبر عليه سبعين تكبيره. (٢) وفي الموثق عن أبي مريم الأنصاري، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «الشهيد إذا كان به رمق غسل وكفن وحنط وصلى عليه، وإن لم يكن به رمق كفن في أثوابه» (٣).

ويقع الكلام في المقام في جهات:

الأولى: أن ظاهر كثير من الأصحاب أن المقتول في المعركة يسقط فيه وجوب التغسيل، بلافرق بين أن تزهر روحه قبل أن يدركه المسلمون أو بعده، ولكن عن جماعه أن الموت في المعركة بمجرد سقوط الغسل إذا أدركه المسلمون وهو حي، بل إذا مات خارج المعركة قبل أن يدركه المسلمون يسقط عنه الغسل، فالملاك في السقوط زهوق روحه قبل أن يدركه المسلمون وذكر في الحدائق أن الجمع بين ما في كلام المشهور من اعتبار الموت في المعركة أدركه المسلمون أم لا - وبين ما يظهر من الروايات من اعتبار موته قبل أن يدركه المسلمون لا يخلو عن إشكال (٤). وظاهر كلام الماتن أن الموت قبل إخراجه من المعركة يوجب سقوط

ص: ١١٤

- 
- ١-١) وسائل الشيعة ٥٠٩:٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.
  - ٢-٢) وسائل الشيعة ٥٠٩:٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.
  - ٣-٣) وسائل الشيعة ٥٠٦:٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.
  - ٤-٤) الحدائق الناضرة ٤١٦:٣.

الغسل، وأمّا إذا أخرجوه منها فإن كانت الحرب قائمه وزهق روحه بلا فصل من إخراجها منها فلا يغسل ولا يكفن كالمقتول في المعركة، وإن مات بعد انقضاء الحرب فيغسل ويكفن ومقتضى اعتبار القيد أنه إذا أخرجوه عن المعركة والحرب قائمه ولكن زهق روحه مع الفصل بين إخراجها وزهوق روحه يجب أيضاً تغسيله وتكفينه.

□  
ومنشأ الخلاف أنه قد ورد في صحيحه أبان بن تغلب المتقدمه: «الذى يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلّا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد فإنه يغسل» (١) وقيل إنّ المراد بإدراكه المسلمون هو الوصول إليه وهو واقع على الأرض وهو حيّ، وليس المراد وصول جميع المسلمين أو جميع المقاتلين، فإنّ الالتزام به غير محتمل والألف واللام فيه ليس للاستغراق، بل للجنس كما في قوله عز من قائل: «الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ» (٢) وقوله: «فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ» (٣) فيصدق على القليل والكثير.

وعلى الجملة، مقتضى الاستثناء في الصحيحه أنه إذا أدرك ولو واحد من المسلمين المقاتل الواقع على الأرض وهو حيّ ثم مات يجب تغسيله، سواء كانت الحرب قائمه أو منقضيه، وسواء كان ذلك في المعركة أو خارجها، وحمل إدراك المسلمين على انقضاء الحرب وتفقد المسلمين قتلاهم أو على إخراجها عن المعركة وهو حيّ كلاهما خلاف الظاهر يحتاج الحمل عليه إلى قيام قرينه، وليس في البين

ص: ١١٥

١-١) تقدمت قبل صفحتين.

٢-٢) سورة التوبه: الآيه ٦٠.

٣-٣) سورة الأنفال: الآيه ٤١.

قرينه. نعم، ربما يتمسك في إثبات القرينه بأنّ علياً عليه السلام لم يغسل عمار بن ياسر ...

مع حضور المسلمين عنده قبل زهوق روحه الطاهره حيث استسقى اللبن فسقى اللبن الذي كان آخر شرابه، ولكن لا يخفى ما فيه فإنّ عمار بن ياسر لم يغسل لم يرد في روايات مستفيضه ولا موثقه بل يروى ذلك عن مسعده بن صدقه عن عمار ومسعده بن صدقه عامي بترى لم يرد به توثيق، ولم يثبت أيضاً أنّ المسلمين أدركوا عماراً وبه رمق بطريق معتبر أو غير معتبر، بل ما نقل في ترجمته أنّه دعا باللبن قبل خروجه إلى المعركه وشربه وكان آخر شرابه من الدنيا كما قال له النبي صلى الله عليه وآله آخر شرابك ضياح من لبن. (١)

أقول: لا زم ذلك أنّه إذا وجد المقاتل بعد انقضاء الحرب بمدّه، وعلم أنّه قد بقي بعد وقوعه على أرض حياً زماناً ثمّ مات مع الفصل الطويل بين انقضاء الحرب وزهوق روحه التزام بسقوط التمسك عنه حيث أدركه المسلمون وقد زهقت روحه، ولا أظنّ التزام القائمين بموضوعيه الإدراك وبه رمق في سقوط التمسك بذلك، ولا يمكن أن يحتمل أحد أنّه كان يجب تغسيل بعض شهداء كربلاء من أصحاب الحسين عليه السلام وأنصاره حيث أدرك بعض أصحابه البعض الآخر بعد وقوعه على الأرض وبه رمق، وإدراكه عليه السلام بنفسه بعضهم.

وعلى الجملة، سقوط الغسل عن المقتول في المعركه بقيام الحرب وإن رآه بعض المسلمين أو حضر عنده في آخر حياته أمر مقطوع به.

نعم، بعد وضع الحرب أوزارها إذا أدركه المسلمون وبه رمق فلا يبعد أن يقال إنّ مقتضى صحيحه أبان بن تغلب وجوب تغسيه، وكذا ما إذا أدركه المسلمون بعد وقوعه على الأرض في المعركه وأخرجوه منها حياً فمات خارج المعركه ولو

ص: ١١٦



بلا فصل حتى مع قيام الحرب.

نعم، إذا كان الإخراج مع قيام الحرب وكان عند إخراجه في حال الاحتضار بحيث مات قبل أن يصلوا إلى خارج المعركة فيمكن أن يقال بانصراف الاستثناء الوارد في الصحيحه عن هذه الصورة، بل في الصدق العرفي يصدق عليه أنه مقتول في المعركة كما لا يخفى.

وعلى الجملة، ما ورد في صحيحه أبان بن تغلب من قوله عليه السلام: «إلا أن يدركه المسلمون» (١) ناظر إلى الإدراك المتعارف في الحروب من الفحص عن القتلى بعد انقضاء الحرب أو إخراج الواقع في المعركة على الأرض مع حياته في أثناء الحرب، وما يظهر من عبارته الماتن من عدم وجوب التمسح إذا وصل إلى خارج المعركة ثم مات بلا فصل ويسقط عنه وجوب التمسح أيضاً لا يمكن المساعدة عليه، والله العالم.

الجهة الثانية: أنّ الشهيد الساقط فيه التمسح والتكفين لا يختص بمن قتل في الجهاد الابتدائي مع الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص، بل يعم ما إذا قتل في الدفاع عن بلاد المسلمين حفظاً لبيضة الإسلام ومجتمعهم كما إذا هاجم الكفار بلاد المسلمين أو بعض بلادهم وقتل الشخص في القتال معهم، بل يعم أيضاً ما إذا تسلط الكفار أو من يسمّى مسلماً فاسقاً من أعوان الكفار على بعض بلاد المسلمين، وجمع مرتزقته وأجبر المسلمين في ذلك البلد على مهاجمة بلد آخر من المسلمين لكسر شوكتهم وإذلالهم فيه، كما قد يتفق ذلك في عصرنا فإنّ المقتول في هذا الدفاع أيضاً شهيد يسقط فيه التمسح والتكفين كلّ ذلك لصحيحه أبان بن تغلب المتقدمه، حيث ورد

ص: ١١٧

١- (١) وسائل الشيعة ٥١٠: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

فيها قوله: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الذى يقتل في سبيل الله يدفن بثيابه» (١) الحديث، فإنَّ المقتول في المعركة المفروضه مقتول في سبيل الله حيث إنَّه دفاع عن تسلط الكفار ومرتزقته على بلاد المسلمين وكسر شوكتهم.

□  
نعم، المقتول في سبيل الله وإن يعم القتل في غير القتال إلَّا أنَّ ذيل الصحيحه قرينه على اختصاص الحكم بالقتال مع العدو، كما أنَّ ما ورد في أنَّ المقتول في الدفاع عن نفسه وأهله وماله بمنزله الشهيد ظاهره أنَّه بمنزله الشهيد في الأجر ومشروعيه فعله لاسقوط وجوب التجهيز عنه، كما تعرضنا لذلك في بحث الدفاع من كتاب الحدود، ويؤيد ما ذكرنا ما وقع من الحروب في زمان خلافه على عليه السلام ومعركه كربلاء بناءً على ماتقدم في بحث نجاسه الكفار من أنَّ الخروج على الإمام من غير عداوه ونصب - كما كان من بعض عسكر معاويه أو يزيد لعنه الله عليهما وعلى أعوانهما والتابعين لهما - بنفسه لا يوجب الكفر، ولكن مع ذلك لا يجب تجهيز قتلاهم، بل لا يجوز لسقوط حرمتهم بالخروج على المسلمين المدافعين عن حوزة الإسلام وبيضتهم، والتجهيز شرع لكرامه الميت المسلم وحرمة كما أنَّ من يقتل في قتالهم من المسلمين المدافعين لا يغسل ولا يكفن لدخوله في المقتول في سبيل الله بل يصلَّى عليه ويدفن في ثيابه فإنَّه مقتول في سبيل الله.

وعلى الجملة، لو لم يحرز شمول الشهيد للمقتول في مثل هذه المعركة التي فرضنا بدعوى إجمال مفهومه فلا ينبغي التأمل في شمول المقتول في سبيل الله وصدقه عليه الوارد في صحيحه أبان بن تغلب وحسنه، ويؤيده أيضاً الاستثناء الوارد في مضمرة أبي خالد وإن قيل إنَّ الوارد فيه فتوى نفس أبي خالد حيث ورد

ص: ١١٨

---

١-١) وسائل الشيعة ٥١٠:٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

والمقتول بالحديد أو غيره عمدًا أو خطأ رجلاً كان أو امرأه أو صبياً أو مجنوناً.

فيها قال: «اغسل كلّ الموتى: الغريق وأكيل السبع وكلّ شيء إلّما قتل بين الصّفين». (١)

[١]

وهذه الجهة الثالثة وبيان ذلك أنّه لا فرق في المقتول بالإضافة إلى سقوط التّغسيل عنه بين كونه حرّاً أو عبداً قتل بالحديد أو بسائر الآلات القاتله، سواء قتل الشخص عمدًا أو خطأ كما إذا رمى العدو إلى غير المقتول ليقتله فلم يصبه وأصاب المقتول، كلّ ذلك لإطلاق قوله عليه السلام: «الذى يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل» (٢) وكذا الحال في عدم الفرق بين كون المقتول رجلاً أو امرأه صبياً أو مجنوناً فإنّ الجهاد وإن لم يجب على الصّبي والمجنون، وكذا على المرأة إذا كان الجهاد ابتدائياً إلّا أنّ عدم وجوبه عليهم لا ينافي سقوط التّغسيل عنهم، وقد يستظهر من صحيحه أبان أنّ سقوط التّغسيل يختصّ بمن قتل في سبيل الله، فسقوط التّغسيل عن المرأة والصّبي والمجنون فيما إذا كانوا يقاتلون أو يعينون المقاتلين في قتالهم أو يستعين المقاتلون بهم في قتالهم، ولكن ظاهرها المقتول في قتال يكون ذلك القتال في سبيل الله وإن كان المقتول ممّن لا يقاتل كما إذا أصاب سهم العدو صبياً كان في المعركة، ويؤيد ذلك ماورد من قتل بعض الصّبيان في واقعتى بدر وأحد وواقعه كربلاء.

نعم، إذا شك في مورد في شمول الصحيحه ونحوها للمقتول المزبور كالمقتول من الحملات الجويه المتعارفه في عصرنا الحاضر حيث تصيب القنابل بعض البيوت

ص: ١١٩

١-١) وسائل الشيعه ٥٠٦: ٢ - ٥٠٧، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعه ٥١٠: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

فلا يجب تغسيلهم.

وتقتل أهلها يؤخذ بمادلّ على وجوب تجهيز كلّ مسلم؛ لإطلاق مادلّ على وجوب تغسيل الميت على ماتقدم، ونظير ذلك ما إذا تخيل المسلم المقاتل أنّ ما يريد قتله من العدو ثمّ بان بعد قتله أنّه صاحبه أو رمى إلى العدو فأصاب مسلماً مقاتلاً فقتله إلا أنّ يدعى أنّه يصدق على المقتول في هذا الفرض أنّه قتل في الجهاد الذي في سبيل الله، ولكنّه لا يخلو عن تأمّل؛ لأنّ دعوى انصراف الصحيحه ونحوها عن الفرض غير بعيدة.

[١]

هذا راجع إلى اعتبار كون أصل الجهاد والدفاع واجباً على المسلمين وكأنّه إذا كان الجهاد والدفاع غير واجب لم يشرع القتال ولا يسقط عن المقتول في ذلك القتال التغسيل، وقد يقال أنّه يكفي في مشروعيه القتال كونه راجحاً وإن لم يصل إلى حد الوجوب فيعم المقتول فيه مادلّ على أنّ المقتول في سبيل الله يدفن في ثيابه بلا تغسيل، ويشكل على ذلك بأنّ الجهاد أو الدفاع إذا كان مشروعاً يجب وإذا لم يجب فلا يكون مشروعاً و راجحاً؛ لما دلّ على حرمة إلقاء النفس في التهلكة، ولكن لا يخفى أنّه ربما يكون القتال مع الكفار ونحوهم مشروعاً، كما إذا هاجم جمع من الكفار القاطنين في الجانب الآخر من بلاد المسلمين بلد المسلمين لنهب أموال المسلمين ورجوعهم إلى بلادهم ويكون دفاع المسلمين عن أموالهم، فإنّ هذا الدفاع مع خوف الهلاك في القتال غير واجب، ولكنّه مشروع بفحوى ماورد في جواز قتال الشخص في الدفاع عن ماله والمقتول في هذه المعركة مقتول في سبيل الله، ويمكن فرض المشروعيه في الجهاد الابتدائي أيضاً والتفصيل موكول إلى كتاب الجهاد.

بل يدفنون كذلك بثيابهم إلّا إذا كانوا عراه فيكفنون [١]

ويدفنون ويشترط فيه أن يكون خروج روحه قبل إخراجه من المعركة أو بعد إخراجه مع بقاء الحرب وخروج روحه بعد الإخراج بلا فصل، وأما إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيله وتكفينه.

الثانية: من وجب قتله برجم أو قصاص فإنّ الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص أو العام يأمره [٢]

أن يغتسل غسل الميت.

[١]

لما ورد الأمر بتكفين كل ميت، غايه الأمر ما دلّ على دفن الميت في ثيابه ظاهره فرض الشهيد الذي له ثياب، وإذا لم يكن له ثياب فاللزام تكفينه كسائر الموتى، وقد يستدل على ذلك بما ورد في ذيل حسنه أبان بن تغلب: «لأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله صلى على حمزه وكفّنه لأنّه كان قد جرّد» (١) ولكن الوارد في صحيحه إسماعيل بن جابر وزراره: دفن رسول الله صلى الله عليه وآله عمّه حمزه في ثيابه بدمائه التي أصيب فيها وردّاه النبي صلى الله عليه وآله برداء فقصر عن رجله فدعا له بأذخر فطرحة عليه» (٢) وربّما يجمع بينهما أنّه إذا لم يغطّه ثيابه كما إذا جرّد بعض ثوبه يغطّي بثوب يستر جميع بدنه، ولكنه كما ترى كما أنّ احتمال سقوط التكفين عن الشهيد مطلق، كان له ثياب أم لم تكن، وأنّ الأمر بدفنه في ثيابه تكليف آخر لا أنّ ثيابه كفنه، ويترتب على ذلك عدم وجوب تكفينه إذا كانوا عراه لا يمكن المساعدة عليه؛ حيث إنّ المتفاهم العرفي من الأمر بدفنه في ثيابه أنّ كفنه ثيابه التي استشهد فيها.

### سقوط الغسل عن وجب قتله برجم أو قصاص

[٢]

سقوط التغسيل عن المقتول برجم أو قصاص أو عن المقتول حداً أو

ص: ١٢١

١- (١) وسائل الشيعة ٥٠٩: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥٠٩: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.

قصاصاً مذكور في كلمات كثير من الأصحاب، وادعى عليه الاجماع (١) أو نفى الخلاف في كلمات بعضهم (٢)، ولم يحك في ذلك خلاف، ويستدل على ذلك بروايه مسمع بن كردين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المرجوم والمرجومه يغسلان ويحنطان ويلبسان الكفن قبل ذلك، ثم يرجمان ويصلى عليهما، والمقتص منه بمنزله ذلك يغسل ويحنط ويلبس الكفن (ثم يقاد) ويصلى عليه» (٣) ورواه الصدوق مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام (٤)، وهذه الرواية وإن رواها كل من الكليني والشيخ (٥) إلا أن في السند على النقلين ضعف، ويقال إن ضعفها ينجر بعمل الأصحاب من غير نكير.

وربما يقال إن المستند لهذا الحكم ليس الرواية المزبوره، بل القتل بالقصاص كان محلّ الابتلاء من زمان النبي صلى الله عليه وآله ولو كان التغسيل بعد القتل بالقصاص عن النفس أمراً ثابتاً لكان ذلك من الواضحات مع أن خلافه من المتسالم عليه، وهذا النحو من التسالم في الموارد التي كثر الابتلاء بها بنفسه دليل على حكم تلك الموارد، منها ما ذكر هذا القائل من عدم وجوب الإقامه في الصلاة، حيث إن الصلاة لكثرة الابتلاء وتكرارها يومياً خمس مرات لو كانت الإقامه لها واجبه لكان وجوبها من الواضحات، مع أن وجوبها غير معروف، ويدل ذلك على استحبابها وعدم وجوبها مع ورود

ص: ١٢٢

١-١) الخلاف ١:٧١٣، المسأله ٥٢١.

٢-٢) المعبر ١:٣٤٧، الذكرى ١:٣٢٩.

٣-٣) وسائل الشيعه ٥١٣:٢، الباب ١٧ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٤-٤) من لا يحضره الفقيه ١:١٥٧، الحديث ٤٤٠.

٥-٥) الكافي ٣:٢١٤، الحديث الأول، التهذيب ١:٣٣٤، الحديث ١٤٦.

أقول: غاية ما يمكن إثباته بذلك هى عدم وجوب تغسيل المقتول قصاصاً أو رجماً بعد قتله، حيث لم ينقل فى مورد أنّ المقتول رجماً أو قصاصاً غسل بعد قتله، بل يمكن الاستدلال على عدم تغسيل المرجوم بعد موته بالرجم بصحيحه أبى بصير المرويه فى تفسير على بن إبراهيم من أنّ علياً عليه السلام بعد قتل الزانى بالرجم:

أمر فحفر له وصلّى عليه ودفنه، فقيل: يا أمير المؤمنين ألا تغسّله؟ فقال: قد اغتسل بما هو طاهر إلى يوم القيمة لقد صبر على أمر عظيم. (١) فإنّ ظاهرها أنّه لا يغسّل المرجوم بعد موته بالرجم، بل ولا قبله واحتمال أن يكون المراد من الاغتسال اغتساله قبل رجمه ينافيه التعليل بالصبر على أمر عظيم بعد ملاحظه صدر الروايه، ولكن يظهر من معتبره أبى مريم، عن أبى جعفر عليه السلام أنّ تغسيله بعد قتله بالرجم مشروع، حيث ورد فيها قالوا له يعنى لأمر المؤمنين عليه السلام: فكيف نصنع بها؟ قال:

ادفعوها إلى أوليائها ومروهم أن يصنعوا بها كما يصنعون بموتاهم (٢). فإنّ ظاهر قوله عليه السلام: «مروهم أن يصنعوا» الخ تجهيزها بالتغسيل والتكفين والصّلاه عليها ثمّ دفنها.

نعم، لا بد من حمل التغسيل المستفاد على مجزّد المشروعيه لظهور الصحيحه فى سقوطه عن المرجوم، والحاصل وجوبه التغسيل قبل القتل المستند فيه الروايه المزبوره فى كلماتهم، مع دعوى نفى الخلاف أو الإجماع على الحكم كسائر الموارد التى يذكر بعض الأصحاب فيها نفى الخلاف فيه أو عدم العلم بخلاف من

١-١) تفسير القمى ١:٩٦ - ٩٧، وعنه فى وسائل الشيعة ٢٨:٩٩ - ١٠٠، الباب ١٤ من أبواب حد الزنا، الحديث ٤.

٢-٢) وسائل الشيعة ١٠٧:٢٨، الباب ١٦ من أبواب حد الزنا، الحديث ٥.

الأصحاب، ولعلمهم عملوا بها لكون ذلك موافقاً للاحتياط وإن ورد في صحيحه أبي بصير (١) ما يظهر منه عدم وجوبه؛ ولذا استشكل بعضهم في التعدي إلى المقتول بغير الرجم والقصاص مع دعوى نفي الخلاف فيه بأن الحكم يعني التغسيل قبل القتل على خلاف الأصل فيقتصر في خلافه بمورد النص، وظاهر الماتن أيضاً الاقتصار عليه.

وعلى الجملة، بناء على العمل بالرواية أو ما دلّ للتسالم على الحكم يقتصر على القدر مورد دلالتها أو التسالم عليه وهو من وجب قتله بالرجم أو بالقصاص ويؤخذ في غيرهما بإطلاق ما دلّ على وجوب تغسيل الميت كما تقدم بيان ذلك في الشهيد.

وكيف كان فيقع الكلام في جهات أشار إليها الماتن:

منها ما ذكره من أنّ الامام عليه السلام أو نائبه الخاص أو العام يأمره بالاغتسال قبل قتله، فإنّ المذكور وإن يحتمل وجوها بأن كان أمره عليه السلام أو نائبه العام والخاص لإبلاغ وظيفه المقتول قبل قتله فيختصّ الأمر بصوره جهله بالوظيفه أو تركه إيّاه، ولكن ما ذكر قدس سره في ذيل عبارته من أنّ نية الغسل تكون من الأمر يدفع هذا الوجه، وبأن كان الأمر لكون التّغسيل وظيفه سائر المكلفين فأمره عليه السلام أو نائبه مصحح لاستناد الاغتسال الصادر عن المحكوم عليه بالرجم أو القصاص منه إلى الأمر؛ ولذا ينوى الأمر تغسيله بنحو التسبب، ولكن لو تمّ هذا الوجه لما انحصر الأمر على أمر الإمام عليه السلام أو نائبه، بل يتحقق التّغسيل بالتسبب بأمر سائر الناس أيضاً اللهم إلّا أن يقال مادّل على وجوب التّغسيل على نحو الواجب الكفائي لا يعمّ هذا التّغسيل المستفاد من

ص: ١٢٤



روايه مسمع بن كردين التي ورد فيها: يغسلان ويحنطان ويلبسان الكفن، بصيغه التفعيل، وبما أنّ المتوجه إليه هذا الخطاب غير وارد في الروايه فيكون المتيقن منه هو الإمام أو نائبه الخاص أو العام، ولكن ينافي ذلك أيضاً ما ذكر في آخر كلامه: كما أنه لو اغتسل من غير أمر الإمام عليه السلام أو نائبه كفى.

أضف إلى ذلك أنّ الوارد فيما نقله الشيخ عن الكافي: المرجوم والمرجومه يغتسلان ويحنطان ويلبسان الكفن قبل ذلك ثمّ يرجمان ويصلى عليهما والمقتص منه بمنزله ذلك يغتسل ويحنط ويلبس الكفن (١). وظاهر هذا النقل عدم اعتبار التمسيل والتحنيط والتكفين ولو بنحو التسبب، بل الغسل وغيره وظيفه نفس المرجوم والمرجومه والمقتص منه قبل القتل، وبذلك يظهر عدم تماميه الوجه الثالث وهو كون أمر الامام عليه السلام أو نائبه لاشتراط الغسل ونحوه في صحه غسله، فإنّه مع تعارض النقلين تصل النوبه إلى أصاله البراءه عن اشتراط غسله بأمر الإمام أو نائبه أو عدم اعتبار غسله بنحو التسبب، وبما أنّ الغسل من العبادات يتعين على المباشر قصدّه، وكان الماتن استظهر من الروايه على أنّ الواجب على الإمام أو نائبه تغسيله بنحو التسبب إذا لم يغتسل قبل ذلك المرجوم والمرجومه والمقتص منه بنفسه، والله سبحانه هو العالم.

[١]

ما ذكره مبنى على الاحتياط لعدم ثبوت نسخه «يغسلان» الظاهر في تغسيله غسل الميت ولو بنحو التسبب المتقدم واحتمال كون الوارد في الروايه «يغتسلان» الظاهر في اغتساله بغسل الأحياء كما هو على روايه الشيخ، ولا يقاس «يغتسلان» بما ورد: «يتحنطان ويلبسان الكفن» حيث إنّ التحنيط والتكفين لا مورد

ص: ١٢٥

ثم يكفن كتكفين الميت إلا أنه يلبس وصلتين منه، وهما المثزر والثوب قبل القتل واللفافه بعده [١]

ويحفظ قبل القتل كحنوط الميت ثم يقتل فيصلى عليه ويدفن بلا تغسيل، ولا يلزم غسل الدم من كفه [٢]

ولو أحدث قبل القتل لا يلزم إعادته الغسل [٣]

ويلزم أن يكون موته بذلك السبب.

لهما في الأحياء فيكونان ظاهرين بما للموتى بخلاف الاغتسال كما ذكرنا.

ودعوى أن الغسل المزبور غسل الاموات قد أمر به الشخص قبل موته كتحنطه ولبسه الكفن غايتها الظن بذلك، وأما ظهور الروايه فيه فلم يحرز لما تقدم من اختلاف النسخه والعلم الإجمالى لا أثر له لانحلاله؛ لأن اشتراط الاغتسال بإلقاء شىء من الصدر فيه كأمر الإمام به كوجوب غسلين آخر مشكوك يدفعها أصاله البراهه كما أن مقتضاه عدم وجوب تغسيله.

[١]

ما ذكر مبنى على ما يقتضيه ماورد في اللفافه المعتبره في الكفن من أنه يوضع جميع الجسد فيها ويلف، والمرجوم والمقتص منه بعد التغسيل والتكفين يحتاج إلى المشى ولو بقدم وقدمين عاده، وكشف موضع القتل فى القصاص من الرأس والرقبه بل فى الرجم أيضاً كما لا يخفى، ويؤيد ما ذكر ماورد فى من فر من الحفيره (١)، وإلا فلم يرد هذا النحو من التفصيل فى الروايه.

[٢]

لأن نجاسه الكفن بالدم لازم لقتله بلا فرق بين رجمه وقتله بالسيف قصاصاً، ولو كان هذا التنجس موجباً لغسل الكفن أو تبديله لتعرض لذلك فى الروايه أو فى روايه أخرى، ولا يكفى فى ذلك مجرد ماورد فى تنجس كفن الميت مطلقاً كما لا يخفى.

[٣]

فإنه مقتضى الإطلاق فى روايه مسمع بلا فرق بين كون حدثه أصغر أو أكبر،

ص: ١٢٦

فلومات أو قتل بسبب آخر يلزم تغسيله [١]

ونيه الغسل من الأمر ولو نوى هو أيضاً صح.

كما أنه لو اغتسل من غير أمر الإمام عليه السلام أو نائبه كفى وإن كان الأحوط إعادته [ ٢ ]

بل لما تقدم من عدم انتقاض غسل بحدوث موجب غسل آخر فضلاً عن انتفاضه بالحدث الأصغر.

نعم، مادام حياً يجوز له الوضوء بعد الحدث الأصغر، بل الاغتسال من الحدث الأكبر فإن وجوب الوضوء أو الأغسال يكون شرطياً للصلاة ونحوها ممّا هو مشروط بالطهاره، وإذا لم يجب عليه شيء منها فلا يكون مجال للزوم تحصيل الطهاره إلّا أنّ تحصيلها في نفسه مستحب نفسي.

[١]

بلا- تأمّل فيما إذا مات خوفاً أو قتله شخص عدواناً فإنه في الفرض لا يكون مرجوماً ولا مرجومه ولا المقتص منه ليدخل في مدلول الخبر أو مورد التسالم، وأمّا إذا اغتسل للرجم وقتل قصاصاً فلزوم الإعادة مبنى على انصراف الروايه إلى صورته تحقق الرجم الذي اغتسل له، أو القصاص الذي اغتسل له، ولخروج ذلك أيضاً عن مورد التسالم، ولكن إذا اغتسل لقصاص فعفى صاحبه ولكن قتل لقصاص آخر فلا يبعد القول بالإجزاء؛ لأنّ الاغتسال لقصاص ولي خاص غير معتبر، ولا مجال لدعوى كون تعيين قصاص ولي منوعاً للاغتسال للقصاص كما لا يخفى، ومع ذلك طريق الاحتياط ظاهر.

[٢]

والوجه في ذلك بناء على نسخه أن: «المرجوم والمرجومه يغتسلان» ظاهر، وأمّا بناء على نسخه «يغسلان» فلا أنّ ظاهرها التغسيل فيما إذا لم يغتسل هو، والمناقشه في الظهور وإن كان ضعيفاً والمرجع بعد تعارض النسختين إلى أصاله البراءه عن اشتراط اغتساله بالأمر إلّا أنّ ذلك لا يمنع عن حسن الاحتياط كما هو ظاهر.

ص: ١٢٧

(مسأله ٦) سقوط الغسل عن الشهيد والمقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه [١]

وأما الكفن فإن كان الشهيد عارياً وجب تكفينه [٢]

وإن كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهاده ولا يجوز نزع ثيابه وتكفينه.

### سقوط الغسل عزيمه لارخصه

[١]

أما بالإضافة إلى الشهيد فلا ينبغي التأمل فيه؛ لأن ظاهر صحيحه إسماعيل بن جابر (١) و غيرها أن يتعين دفن الشهيد بثيابه ودمائه ودفنها فيها بدمائه يقتضى عدم جواز تغسيله، فإن تغسيله يلزم إزاله دمائه، أضف إلى ذلك ما ذكره عليه السلام: «ولا يحتنط ولا يغسل» (٢) حيث ذكرنا أن النهى عن عباده ظاهره نفى مشروعيتها، ودعوى أن النهى فى المقام وارد فى مقام توهم الوجوب فلا يدل على نفى أصل المشروعيه، يدفعها ظاهر الأمر بدفنه فى ثيابه ودمائه تعين الدفن كذلك الملازم لنفى المشروعيه، مع أن مشروعيه تغسيل الموتى كانت بوجوبه، ومع انتفاء الوجوب لا مثبت لاستحبابه. وأما بالإضافة إلى المرجوم والمرجومه، بل المقتص منه فيمكن أن يقال بمشروعيه تغسيله إذا لم يغتسل قبل الرجم والقصاص، وغايه ما ثبت بالتسالم أو صحيحه أبى بصير سقوطه مطلقاً أو إذا اغتسل قبل ذلك، كما ذكرنا ذلك عند التعرض لمعتبره أبى مريم، والله العالم.

### فى كفن الشهيد

[٢]

لماتقدم من أن الظاهر من الأمر بدفنه فى ثيابه أن ثيابه كفته ومعها لا يجب التكفين بما هو لازم فى سائر الموتى، بل لا يبعد أن يقال إذا جرد الشهيد ولكن كانت

ص: ١٢٨

١- (١) وسائل الشيعه ٥٠٩: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.

٢- (٢) المصدر السابق.

ويستثنى من عدم جواز نزع ما عليه أشياء يجوز نزعها كالخف والنعل والحزام إذا كان من الجلد [١]

وأسلحه الحرب، واستثنى بعضهم الفرو ولا يخلو عن إشكال خصوصاً إذا أصابه دم، واستثنى بعضهم مطلق الجلود وبعضهم استثنى الخاتم وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «ينزع من الشهيد الفرو والخف والقلنسوه والعمامة والحزام والسرراويل» والمشهور لم يعملوا بتمام الخبر، والمسألة محل إشكال، والأحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات.

ثيابه التي استشهد فيها موجوده يدفن أيضاً في تلك الثياب أخذاً بمادلاً على أنه يدفن بدماثة في ثيابه، وذكر الماتن وغيره نفى البعد عن تكفينه فوق ثيابه فإن أراد بذلك مجرد إباحه الفعل؛ لأنّ التكفين عمل غير عبادى فنفى وجوبه لا يوجب تحريم ذات الفعل فهو أمر صحيح، ولكن لا بد من أن يكون مع إذن الورثة إذا كان الكفن من تركته ولم يرد النهى عن تكفينه فى شىء من الروايات المعتبره ليقال إنّ ظاهر النهى تحريم الفعل.

نعم، لا- يجوز التكفين بقصد وجوبه أو استحبابه فإنّ القصد كذلك تشريع. نعم، إذا كفن الشهيد بالقطعات التي يستحب فى تكفين الموتى زائده على الكفن الواجب فلا بأس بها أخذاً بإطلاق أدلتها، فإنّ ظاهر ما تقدّم بدليه ثياب الشهيد عن القطعات الثلاث الواجبه فى تكفين الموتى، وظاهر عبارته الماتن تكفينه فوق لباسه بالقطعات الثلاث كما لا يخفى.

[١]

قد تقدّم أنّ الوارد فى الروايات أنّ الشهيد يدفن فى ثيابه، وظاهر الماتن أنّ بعض الأشياء يجوز نزعها كالخف والنعل والحزام إذا كان من الجلد وأسلحه الحرب، واستشكل فى جواز نزع الفرو خصوصاً إذا أصابه الدم، وحكى (١) عن بعض

ص: ١٢٩

(١-١) حكاة العلامة فى المختلف ١:٤٠٢، عن الشيخ فى الخلاف ١:٧١٠، المسألة ٥١٤، وعن ابن الجنيد.

الأصحاب جواز نزع مطلق الجلود، وعن بعضهم الخاتم ولكن لا- يخفى أنّ الخاتم ليس من الثياب، وكذلك الخف والنعل والحزام، سواء كان من الجلد أو غيره، وكذا أسلحه الحرب.

وبتعبير آخر، الملبوس أعم من الثياب والوارد في الأخبار دفن الشهيد في ثيابه لا في ملبوساته.

نعم، ورد في معتبره زيد بن علي، عن آبائه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوه والعمامة والمنطقه والسراويل إلا أن يكون أصابه دم فإن أصابه دم ترك ولا يترك عليه شيء معقود إلاّ حلّ (١). ولا يبعد دعوى ظهورها في تعيين نزع ماورد فيها لا جواز نزعها. ودعوى أنّ الأمر بالنزع وارد في مقام توهم الحظر فلا يستفاد منه إلاّ جواز النزع كما ترى.

وذكر الماتن أنّ المشهور لم يعملوا بتمام الخبر. ولعلّ المراد عدم العمل في نزع العمامه والسراويل، حيث يمكن دعوى شمول الثياب الواردة في الروايات (٢) لهما، والروايه بحسب السند معتبره ونسبتها مع ما تقدّم نسبه المقيد بالإضافة إلى المطلق، وقوله عليه السلام: «وإن أصابه الدم ترك» يحتمل رجوعه إلى السراويل كما يحتمل رجوعه إلى جميع ما ذكر وإن كان بعيداً، والمنسوب (٣) إلى المشهور نزع الفرو والخف والقلنسوه وإن أصابها الدم، وعدم نزع العمامه والسراويل، واستفاده ذلك

ص: ١٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ٥١٠: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥٠٦: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الأحاديث ١ و ٤ و ٥ و ٧ و....

٣- (٣) نسبه في الجواهر ٦٤٦: ٤.

بالجمع العرفى غير ممكن، والأولى أن يقال بجواز النزع حيث إنَّ الأمر بـدفن الشهيد (مسألة ٧) إذا كان ثياب الشهيد للغير ولم يرضَ بإبقائها تنزع [١]

وكذا إذا كانت للميت لكن كانت مرهونه عند الغير ولم يرضَ بإبقائها عليه.

بشابهه بدمائه لا- يعمّ غير ثيابه. وأمّا ما كان من قبيل الثوب كالسراويل والعمامة فلا يجوز نزعها لكون الرواية معرض عنها عند المشهور كما أشرنا. وفي شمول الثوب للفرو بل مطلق ما يكون من الجلود تأمل؛ فإنَّ ظاهر الثياب المنسوج على ما قيل ولا أقل من الشك في شمول الثياب لها فيحكم بجواز النزع لأصاله البراءة عن وجوب دفنه فيها كما لا يخفى.

لا يقال: إن أصاب دم الشهيد لغير ثيابها من الخف والنعل وغيرهما يجب دفنها أخذاً بظاهر قوله عليه السلام: في ثيابه بدمائه. (١) فإنّه يقال: ظاهره أيضاً مع دمائه على ثيابه لا أنّه يجب دفن دمائه ولو لم يكن على ثيابه كدمه الذى أريق منه على الأرض.

### إذا كانت ثياب الشهيد للغير

[١]

يقال في وجه ذلك إنَّ الأمر بـدفن الشهيد في ثيابه إنّما يشمل الثياب التي تصلح للتكفين بها في نفسها، وأمّا ما لا تصلح لكونها للغير أو متعلقاً لحق الغير فلا يعمّ الأمر بـدفنه فيها، فإن كان عليه بعد نزعها ما يصلح للتكفين فيه فهو، وإلّا فمن الشهيد العارى يجب تكفينه على ما سبق. ولكن يمكن أن يدعى أنّ الأمر بـدفنه في ثيابه يعمّ مالك الثياب ومن له حق في تلك الثياب فإن كانت الثياب بالعاريه فشهادته فيها تلف لمال العاريه وإن كان مشروطاً عليه ضمانها يكون بدلها ديناً على الشهيد، ومنه يظهر الحال ما إذا كانت مرهونه فإنَّ شهادته فيها من تلف العين المرهونه، والله سبحانه هو العالم.

ص: ١٣١

(مسأله ٨) إذا وجد في المعركة ميت لم يعلم أنه قتل شهيداً أم لا فالأحوط تغسيله وتكفينه خصوصاً إذا لم يكن فيه جراحه وإن لا يبعد إجراء حكم الشهيد عليه [١]

## من لا يعلم شهادته

[١]

كأن كون شخص ميتاً في المعركة أماره على كونه مقتولاً في القتال حتى إذا لم يكن به جراحه، ولكن في هذا الإطلاق الذي عن الشيخ والفاضلين تأمّل ظاهر ولا- يبعد اختصاص الحكم بصوره وجود أثر القتل فيه، بل يمكن التأمل فيه أيضاً إذا لم يحصل الاطمينان بكونه مقتولاً- في القتال. وما ذكر الماتن قدس سره من أنّ الأحوط تغسيله وتكفينه ولو كان استحبائياً عنده ولكنه يختص بما إذا لم يكن على جسمه جراحه ودم، حيث إنّه يمكن تغسيله لاحتمال عدم كونه شهيداً لأنّ حرمة تغسيل الشهيد تشريعيه لا- حرمة ذاتيه، ومع احتمال عدم كونه شهيداً وتغسيله لرعايه هذا الاحتمال لا يكون تشريع ثمّ يلبس ثيابه التي كانت عليها ويكفن فوقها لعدم احتمال كونه شهيداً ويدفن، ولا يكون في الفرض دوران الأمر بين المحذورين.

نعم، إذا كان على جسمه وبدنه جراحه ودم يكون تغسيله ولو لاحتمال عدم كونه شهيداً مردّداً بين الحرمة والوجوب؛ لأنّ غسل الدم عن الشهيد غير جائز، ولكنّ الظاهر مع دوران أمره بين المحذورين لزوم تغسيله وتكفينه كسائر الموتى أخذاً بأصاله عدم كونه مقتولاً- في القتال في سبيل الله، وهذا ليس من الاستصحاب في العدم الأزلي أي السالبة بانتفاء الموضوع، بل بنحو السالبة المحصّله كاستصحاب عدم التذكيه في الحيوان، فلاحظ وتدبّر.

ص: ١٣٢



(مسألة ٩) من أطلق عليه الشهيد في الأخبار من المطعون والمبطون والغريق والمهدوم عليه ومن مات عند الطلق والمدافع عن أهله وماله لا يجرى عليه حكم الشهيد [١]

إذ المراد التنزيل في الثواب.

### من أطلق عليه الشهيد في الأخبار

[١]

بلا- خلاف معروف أو منقول ويدل على كون التنزيل للفضل وعلو المقام لا بالإضافة إلى ترتب الأحكام الشرعية، ويدل على ذلك وجوه:

الأول: أن بعض من ورد تنزيهه منزله الشهيد ورد فيه النص أنه يغسّل كما في الغريق (١) وورد في بعض الروايات المعتبرة أن الميت على ولايتهم سلام الله عليهم شهيد. (٢)

الثاني: جريان سيره المتشرعه على تجهيز من مات بالطاعون والغرق والمهدوم عليه إلى غير ذلك، ولو كان التغميل ساقطاً عن هؤلاء لاشتهر وصار كسقوطه عن المقتول في المعركة معروفاً مع أن خلافه من المتسالم عليه.

□  
والثالث: أن الساقط عنه التغميل والتكفين ليس مطلق الشهيد، بل كما تقدّم هو المقتول في القتال في سبيل الله الذي لم يدرك وبه رمق على منوال ماتقدم وهذا قسم من الشهيد، ولم يرد في الروايات الواردة في التنزيل أن من ذكر فيها منزله هذا القسم بل المنزل عليه لهؤلاء مطلق الشهيد، وليس لمطلقه حكم خاص، بل الوارد فيه الثواب وفضل المقام، كما لا يخفى. □

ص: ١٣٣

١- ١) مستدرک الوسائل ١٤٣: ٢.

٢- ٢) الكافي ١٢٨: ٨، الحديث ١٢٠.

(مسأله ١٠) إذا اشتبه المسلم بالكافر فإن كان مع العلم الإجمالى بوجود مسلم فى البين وجب الاحتياط بالتغسيل والتكفين [١]

وغيرهما للجميع وإن لم يعلم ذلك لا- يجب شىء من ذلك وفى روايه يميز بين المسلم والكافر بصغر الآله وكبرها ولا بأس بالعمل بها فى غير صوره العلم الإجمالى، والأحوط إجراء أحكام المسلم مطلقاً بعنوان الاحتمال وبرجاء كونه مسلماً.

### إذا اشتبه المسلم بالكافر

[١]

الوجه فى هذا الاحتياط ظاهر؛ لأنَّ حرمة تغسيل الكافر وتكفينه تشريعيه وتغسيله لاحتمال كونه المغسول مسلماً لا- يكون تشريعاً، وعليه فمقتضى العلم الاجمالى بكون المسلم فى البين ويجب تغسيله وتكفينه هو الجمع بين الأطراف فى التغسيل والتكفين، وذكر الماتن قدس سره ومع عدم كون الإجمالى بوجود مسلم فى الموتى لا يجب التغسيل والتكفين أصلاً وكأنه للشك فى التكليف بالتغسيل والتكفين فى الفرض فيكون المرجع أصاله البراءه عن وجوبهما.

ولكن قد يقال كما تقدم أنَّ مقتضى ماورد فى وجوب تغسيل الميت أنَّ الموضوع لوجوبه كوجوب التكفين هوالميت، غايه الأمر قد قيد الميت بعدم كونه كافر للنهى الوارد عن تغسيل الكافر ودفنه والصلاه عليه، فالميت المشكوك ميت بالوجدان، ومقتضى الاستصحاب عدم كونه كافراً ولو بنحو الاستصحاب فى العدم الأزلى فيثبت الموضوع لوجوب التغسيل والتكفين والصلاه عليه ودفنه، ولا يعارض باستصحاب عدم إسلامه فإنه لا مورد لجريان الاستصحاب فيه فى المقام؛ لأنَّ الإسلام لم يؤخذ فى الموضوع لوجوب التجهيز، وإثبات كفر الميت بالاستصحاب فى عدم إسلامه من الأصل المثبت؛ لأنَّ الكفر ليس مجرد عدم الإسلام، بل هو اتصاف الشخص بعدم الإسلام كما هو مفاد القضييه النعتيه أى المعدوله، كما لا يخفى.

ص: ١٣٤

(مسألة ١١) مسّ الشهيد والمقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفية السابقة لا يوجب الغسل [١]

□  
ولكن ذكرنا سابقاً أنّ وجوب الصلاة على الميت قد قيد الميت بكونه مسلماً، وفي موثقه طلحه بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه، قال: «صلّ على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله» (١). فإنّ ظاهرها أنّ الواجب عليه الصلاة على الميت المسلم ولو كان في غيره إطلاق يقيد الميت فيه بكونه مسلماً، وربّما يقال بأنّه يميّز بين إسلام الميت وكفره عند الاشتباه بصغر الذكر وكبره، فإن كان صغيراً يلحق به أحكام الميت المسلم، ويستدل على ذلك بروايه حماد بن عيسى أو حماد بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم بدر: لا تواروا إلّامن كان كميثاً - يعنى من كان ذكره صغيراً - وقال: لا يكون ذلك إلّافى كرام الناس (٢). ولكن الرواية مع احتمال كون الراوى حماد بن يحيى ولم يثبت له توثيق لادلاله لها على الحكم بإسلام كميث الذكر، ولعلّه صلوات الله عليه وعلى آله أمر من الكفار بدفن كميث الذكر حيث إنّ صغره يكون فى كرام الناس وشرفائهم، وإلّا فمن الظاهر أنّ كبر الآله لا تكون أماره على الكفر ففى الصدر الأوّل كان إسلام الناس من الكفر غير شخصين ولا يحتمل أنّ ذكر كلّ من دخل فى الإسلام تغيّر من الكبر إلى الصغر.

### فى مسّ الشهيد

[١]

لم يتضح وجه لعدم ذكر المقتول حداً أى المرجوم والمرجومه والاختصار على ذكر مسّ الشهيد والمقتول قصاصاً إذا قتل بعد العمل بالكيفية السابقة، وقد ذكر

ص: ١٣٥

- 
- ١- ١) وسائل الشيعة ١٣٣: ٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٢.  
٢- ٢) وسائل الشيعة ١٤٧: ١٥، الباب ٦٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث الأوّل.

إن لم يكن فيها عظم لا يجب -----

في بحث غسل مس الميت أن المقتول قصاصاً أو حداً إذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب مسه الاغتسال، وهذا الحكم لا بأس به إذا قلنا إن الغسل اللازم على المقتول رجماً أو قصاصاً قبل قتله هو غسل الميت، كما تقدم في بحث غسل مس الميت، كما هو مقتضى نسخه: «المرجوم والمرجومه يغسلان» (۱). وأما بناء على كونه غسل التهيؤ على ما تقدم فعدم كون مسه بعد قتله وبرده موجباً لغسل الميت محل تأمل، بل منع كما ذكرنا ذلك في مس الشهيد بعد موته وبروده جسده، وقد ذكرنا مس الميت الكافر يوجب الغسل ولا يجب بل لا يجوز تغسيله، غايه الأمر أن عدم الوجوب لخسته ودناءته وفي الشهيد لرفعته.

### في القطعه المبانة من الميت

[۱]

الذي تقتضيه القاعده الأوليه أن المبان عن الميت إن صدق عليه عنوان الميت وإن يوصف بأنه ميت فقد بعض أعضائه يترتب عليه جميع أحكام الميت من تغسيله إذا أمكن وتكفينه والصلاه عليه ودفنه، وأما إذا لم يصدق عليه عنوان الميت بأن يقال إنه عضو من الميت فحسب أو بعض أعضائه فلا يترتب عليه وجوب التجهيز، والمدار في صدق الميت على أجزاء الجسد وجود معظمها، كان من المعظم صدره أم لا، فإن الرأس كما أن نقصه لا يمنع من صدق الميت على الباقي فيقال الملقى على الأرض ميت ليس معه رأسه، كذلك يقال الملقى ميت قطع عنه صدره أو ناقص عنه صدره.

وعلى الجملة، مع وجود المعظم يترتب عليه الأمر بالتجهيز وفي غيره

ص: ۱۳۶

غسلها ولا غيره، بل تلف في خرقه وتدفن، وإن كان فيها عظم وكان غير الصدر تغسل وتلف في خرقه وتدفن، وإن كان الأحوط تكفينها بقدر ما بقي من محل القطعات الثلاث، وكذا إذا كان عظماً مجرداً، وأما إذا كانت مشتملة على الصدر، وكذا الصدر وحده فتغسل وتكفن ويصلى عليها وتدفن، وكذا بعض الصدر إذا كان مشتملاً على القلب.

لا- يترتب، بل غايته أنه يجب دفن الجزء المبان لما علم احترام بدن الميت المسلم وحرمة أعضائه أيضاً ولو كان العضو الموجود واحداً.

وأما الروايات فمنها ما يدل على تجهيز الميت الناقص عنه لحمه كصحيحه على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن» (١) ونحوها صحيحه خالد بن ماد القلانسي، عن أبي جعفر عليه السلام بناء على ثبوت أن الواقع في السند النضر بن سويد لا النضير بن شعيب (٢) وصحيحه الفضل بن عثمان الأعور، والصحيح فضيل بن عثمان الأعور، عن الصادق، عن أبيه عليه السلام في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيله ووسطه وصدرة ويدها في قبيله والباقي منه في قبيله؟ قال: «ديته على من وجد في قبيلته صدره ويدها والصلاه عليه» (٣) وهذه بحسب السند صحيحه؛ لأن طريق الصدوق قدس سره إليه صحيح كما في مشيخه الفقيه وقد وصف فضيل بن عثمان فيها بالأعور (٤) المراد الكوفي، وبتعبير بعض الأصحاب

ص: ١٣٧

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ١٣٤:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.
  - ٢- ٢) وسائل الشيعه ١٣٦:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.
  - ٣- ٣) وسائل الشيعه ١٣٥:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤، عن من لا يحضره الفقيه ١:١٦٧، الحديث ٤٨٤.
  - ٤- ٤) من لا يحضره الفقيه ٤:٤٣٦، المشيخه.

بل وكذا عظم الصدر وإن لم يكن معه لحم، وفي الكفن يجوز الاقتصار على -----

عنها بالرواية (١) لعلّه لأجل وقوع محمد بن عيسى بن عبيد في السند، وقد تعرّضنا لمحمد بن عيسى بن عبيد، وذكرنا أنّ النجاشي (٢) وثقه، وما يستظهر من استثنائه من رجال نوادر الحكمة (٣) قد أجبنا عنه، وقلنا إنّ ظاهر كلامهم عدم جواز الاعتماد على رواياته عن يونس بن عبد الرحمن، وما يروى بإسناد منقطع، والمروى عنه في هذا الحديث لمحمد بن عيسى صفوان بن يحيى ودلالاتها على الصلاه على صدره ووسطه ويداها غايتها وجوب تغسيل القطعه المزبوره وتكفينها أيضاً، وهذا لا ينافي القاعده لأنّ يصدق على القطعه الوسطانيه أنّه جسد الميت مقطوع عنه رأسه ورجلاه.

ومثلها الروايه التي رواها الشيخ (٤) باسناده عنه وفي سندها محمد بن سنان، عن أبي الجراح، ولكن الصحيح محمد بن سنان عن أبي الخزرج طلحه بن زيد وأبو الخزرج كنيّه لطلحه بن زيد بقريته غيرها. وأوضح دلالة على ما ذكر من المضمون الموافق للاطلاقات موثقه طلحه بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يصلّي على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس منفرداً فإذا كان البدن فصلّ عليه، وإن كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل» (٥) ولكن الأوضحيه مبنيّه على أنّ الأمر بالصلاه على البدن

ص: ١٣٨

١-١) منهم السيد الخوئي في التنقيح ٨:٤٠٤.

٢-٢) رجال النجاشي: ٣٣٣، الرقم ٨٩٦.

٣-٣) الفهرست: ٢١٦، الرقم ٦١١.

٤-٤) التهذيب ٣:٣٢٩، الحديث ٥٦.

٥-٥) وسائل الشيعه ٣:١٣٦، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٧.

الناقص يلزم الأمر بتغسيله وتكفينه.

الثوب واللفافه إلّا إذا كان بعض محل المتزر أيضاً موجوداً، والأحوط القطعات الثلاثة مطلقاً ويجب حنوطها أيضاً.

وما في موثقه إسحاق بن عمار، عن الصادق، عن أبيه عليه السلام أنّ علياً عليه السلام وجد قطعاً من ميت فجمعت ثمّ صلّى عليها ثمّ دفنت (١). حكاية قضيه لا تدلّ على الوجوب، بل لعل القطع كان معظم جسدها، ولكن في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا قتل قتيل فلم يوجد إلّا اللحم بلا عظم لم يصلّ عليه، وإن وجد عظم بلا لحم فصلّ عليه (٢). فإن كان المراد من عظم بلا لحم عظام الميت كما في أكيل السبع فتوافق ما تقدم في صحيحه على بن جعفر، وإن كان المراد ولو عظم عضو واحد بلا لحم فوجوب الصلاه عليه ممّا لم يلتزم به أحد من أصحابنا فكيف يلتزم بوجوب تغسيله وتكفينه مع أنّها منافيه لما تقدّم في موثقه طلحه بن زيد أنّه:

«لا يصلّى على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس منفرداً» وبهذا يظهر الحال فيما ورد في عده من الروايات التي لا يخلو سندها عن الضعف.

□  
وتدلّ على وجوب الصلاه على العضو التام من الميت كمرسله البرقي عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا وجد الرجل قتيلًا فإن وجد له عضو تام صلّى عليه ودفن، وإن لم يوجد له عضو تام لم يصلّ عليه ودفن (٣). مع احتمال أن يكون المراد من العضو التام وسطه الذي يصدق عليه بدنه. ويؤيد ذلك أنّ الصدوق رواها مرسله وزاد فيها: «وإن لم يوجد منه إلّا الرأس لم يصلّ عليه» (٤) كما

ص: ١٣٩

١-١) وسائل الشيعه ١٣٥:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعه ١٣٦:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٨.

٣-٣) وسائل الشيعه ١٣٧:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٩.

٤-٤) من لا يحضره الفقيه ١٦٧:١، الحديث ٤٨٥.

يمكن أن يكون المراد وسطه في المضمرة التي رواها المحقق في المعتبر من كتاب الجامع لأحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابه رفعه، قال: المقتول إذا قطع أعضائه يصلّى على العضو الذي فيه القلب (١). نعم، لا يتحمل هذا الاحتمال فيما رواه في المعتبر أيضاً عن ابن المغيرة، قال: بلغني عن أبي جعفر عليه السلام أنه يصلّى على كلّ عضو رجلاً كان أو يداً أو الرأس جزءاً فمأزاد، فإذا نقص عن رأس أو يد أو رجل لم يصلّ عليه (٢). وظاهر هذه أنه يصلّى على الجزء التام ولا يصلّى على الجزء الناقص، ومع المعارضه بموثقه طلحه بن زيد المتقدمه (٣)، وضعف سندها حيث لم يذكر عبدالله بن المغيرة الواسطه بينه وبين أبي جعفر لا تصلح للاعتماد عليها، وإن ذكر بعض الأصحاب استحباب الصلاة على العضو التام جمعاً بينها وبين موثقه طلحهم زيد.

والمتحصل أنه لا يمكن إثبات غير ما ذكرناه من مقتضى القاعده الأوليه من الروايات الوارده في المقام وإن كان ما ذكر في المتن أحوط.

ثم إنّه إذا صدق على الموجود خارجاً الميت أو جسد الميت وإن كان بعض أعضائه ناقصاً فلا تأمل في وجوب تغسيله وتكفينه والصلاه عليه، فإنّه مضافاً إلى أنّه مقتضى الإطلاقات في تجهيز الميت يدلّ عليه صحيحه على بن جعفر المتقدمه (٤) عن أخيه عليه السلام. وأمّا ما لا يصدق عليه جسد الميت كاليد والرجل بل مجزّد الصدر فإن قلنا بوجوب الصلاة عليه فلا يمكن إثبات وجوب تغسيله وتكفينه

ص: ١٤٠

١-١) المعتبر ٣١٧:١.

٢-٢) المعتبر ٣١٨:١.

٣-٣) تقدمت قبل صفحتين.

٤-٤) تقدمت في الصفحه ١٣٣.



(مسأله ۱۳) إذا بقي جميع عظام الميت بلا لحم وجب إجراء جميع الأعمال [۱]

(مسأله ۱۴) إذا كانت القطعه مشتبّه بين الذكر والأنثى الأحوط أن يغسلها كلّ من الرجل والمرأه [۲]

وتحنيطه لعدم الملازمه بين الصلاه على عضو الميت وبين تغسيله وتكفينه، والتمسك في ذلك بالاستصحاب كما ترى، فإنّه من الاستصحاب التعليق حيث إنّه لو كان العضو المزبور مع ميت لكونه جزءاً مما يصدق عليه الميت ومع انفراده لا بقاء للموضوع، أضف إلى ذلك عدم جريان الاستصحاب في الشبهه الحكميه، وهذا في المقطوع من الميت، وأما الجزء المقطوع من الحيّ فلاموجب فيه حتّى للصلاه عليه فضلاً عن التغسيل والتكفين.

### إذا كان الباقي جميع عظام الميت

[۱]

كما تقدم ورود ذلك في صحيحه على بن جعفر.

[۲]

تقدم ذلك في تغسيل الخنثى المشكل.

ص: ۱۴۱



يجب تغسيه ثلاثه أغسال [١]

الأول: بماء الصدر، الثانى: بماء الكافور، الثالث: بالماء القراح. و يجب على هذا الترتيب، ولو خولف أُعيد على وجه يحصل الترتيب.

فصل فى كيفية غسل الميت

### الواجب ثلاثه أغسال

[١]

ذكر قدس سره فى تغسيل الميت أموراً: الأول تغسيه بثلاثه أغسال، الثانى: اعتبار الخليطين فى الغسل الأول والثانى، والثالث: اعتبار الترتيب بين الأغسال بأن يغسل أولاً- بماء الصدر وثانياً بالكافور وثالثاً بالقراح، ولو خالف ذلك أعاد بما يحصل معه الترتيب، الرابع: أنه يجب فى كل غسل غسل الرأس والرقبه أولاً ثم يمين الميت ثانياً ثم يساره ثالثاً.

أما اعتبار التعدد فى الأغسال وأنه لايجزى الغسل الواحد فهو المعروف، بل المتسالم عليه بين الأصحاب قديماً وحديثاً، ولم ينسب الخلاف إلّا إلى سلار حيث إن المحكى (١) عنه كفايه غسل واحد، ولعلّه استند فى ذلك إلى صحيحه زراره، قال:

قلت لأبى جعفر عليه السلام ميت مات وهو جنب كيف يغسل، ومايجزىه من الماء؟ قال:

«يغسل غسلًا واحداً يجزى ذلك للجنبه ولغسل الميت» (٢) فإنّه إذا كان الغسل الواحد مجزياً مع جنبته يكون الغسل الواحد كافياً مع عدم جنبته ونحوها

ص: ١٤٣

١- (١) حكاه عنه المحقق فى المعتبر ٢٦٥: ١، وانظر المراسم: ٤٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥٣٩: ٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

غيرها (١). ممّا يدل على كفايه الغسل الواحد للمرأة التي ماتت في نفاسها أو حيضها.

□

وفي صحيحه عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا مات الميت وهو جنب غسّل غسلًا واحدًا ثم اغتسل بعد ذلك» (٢) فإنّ ظاهرها اغتسال مغسّل الميت بعد تغسيل الميت الجنب بمزّه واحده.

أقول: أمّا صحيحه عيص بن القاسم فالنقل مختلف ينافى بعضه بعضاً كما يأتي التعرّض لها، وأمّا صحيحه زراره فمدلولها عدم الحاجة إلى تغسيل الميت من جنبته بغسل آخر غير تغسيله بغسل الميت لا أنّ غسل الميت في نفسه لا تعدّد فيه، كما يدلّ على ذلك تعليقه عليه السلام أجزاء الغسل الواحد بقوله: «لأنّهما حرمتان اجتمعتا في حرمه واحده» (٣) ولو أغمض عن ذلك فلا بدّ من حملها على ذلك أي أنّ الميت الجنب يغسّل بالماء القراح مزّه واحده، ويجزى هذا عن جنبته أيضاً بقرينه ما دلّ على وجوب تغسيل الميت أوّلاً بماء السدر ثمّ بالكافور ثمّ بالقراح كما يأتي.

وبهذا يظهر الحال لو كان المستند فيما ذهب إليه من كفايه غسل واحد في تغسيل الموتى ما ورد في معتبره محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «غسل الميت مثل غسل الجنب» (٤) حيث إنّ المماثلة بقرينه ماورد في وجوب تعدّد الغسل في تغسيل الميت يحمل على المماثلة في الكيفية من غسل رأس الميت ورقبته قبل تغسيل سائر جسده لا المماثلة في الكمّ.

ص: ١٤٤

١-١) وسائل الشيعة ٥٣٩:٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥٤٠:٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

٣-٣) وسائل الشيعة ٥٣٩:٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٤-٤) وسائل الشيعة ٤٨٦:٢، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

أمّا اعتبار الأمر الثانى يعنى اعتبار الخليطين وعدم أجزاء الغسله الأولى والثانيه بالماء القراح فهو المشهور بين الأصحاب بل لم يحكّ الخلاف إلّا عن ابنى حمزه وسعيد (١)، حيث ذهبا إلى عدم اعتبار الخليطين، والروايات الوارده فى كيفية التّغسيل ظاهره فى اعتبار السدر فى الماء الذى يغسل الميت أولاً، واعتبار الكافور فى تغسيله ثانيه، ولا موجب لرفع اليد عن ظهورها، كصحيحه عبدالله بن مسكان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن غسل الميت؟ فقال اغسله بماء وسدر ثم اغسله على اثر ذلك غسلة أخرى بماء وكافور وذريره إن كانت، واغسله الثالثه بماء قراح، قلت: ثلاث غسلات لجسده كلّ قال: نعم. الحديث (٢) ونحوها غيرها ممّا يأتى نقلها.

□  
نعم، فى بعض الأخبار كصحيحه الفضل بن عبدالملك، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الميت؟ فقال: أقعده واغمر بطنه غمراً رقيقاً ثم طهره من غمر البطن ثم تضجعه ثم تغسله تبدأ بميامنه وتغسله بالماء والحرص - يعنى الاشنان - ثم بماء وكافور ثم تغسله بماء القراح (٣). ما يكون ظاهره أجزاء الحرص عن السدر، ولكنها غير صالحه للأخذ بها لمافيه من قرينه رعايه التقية بها، مع إمكان أن تحمل الغسل بالحرص قبل أن يغسل بالسدر بقرينه ماورد فى صحيحه يعقوب بن يقطين، قال:

سألت العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت أفيه وضوء أم لا؟ قال: غسل الميت تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرص ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرّات (٤).

وعلى الجملة، يحمل الأمر بغسله بالحرص قبل أن يغسل بالسدر على الاستحباب،

ص: ١٤٥

- ١-١) حكاها عنهما النجفى فى جواهر الكلام ٢٠٨:٤، وانظر الوسيله: ٦٤، والجامع للشرائع: ٥١.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٢:٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٢:٤٨٣، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

ونظير ذلك ماورد في موثقه عمار بن موسى من قوله عليه السلام بعد الأمر بالغسل في المره الأولى بالسدر: «وإن غسلت رأسه ولحيته بالخطمي فلا بأس» (١). فإن نفى البأس ليس بمعنى أجزاء الغسل بالخطمي عن الغسل بالسدر، بل ظاهره أن غسل الرأس واللحية بالخطمي لا يضّر بغسل الميت، والقرينه على ذلك تخصيص نفى البأس بغسل الرأس واللحية لا أن جميع البدن يغسل بدل السدر بالخطمي وإلا لما كان لتخصيص ذلك بالوجه والرأس وجه.

وأما الأمر الثالث فهو اعتبار الترتيب بين ثلاثه أغسال بأن يغسل أولاً بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بالماء القراح فهو ظاهر الروايات الواردة في المقام العاطفه التغميل بماء الكافور على التغميل بماء السدر ب (ثم) العاطفه الظاهره في الترتيب، بل في بعضها ما هو كالصريح في إرادته الترتيب كقوله عليه السلام في صحيحه عبدالله بن مسكان: ثم اغسله على أثر ذلك غسله أخرى بماء وكافور وذريره إن كانت واغسله الثالثه بماء قراح. (٢) وفي صحيحه الحلبي: فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مره أخرى بماء وكافور (٣). إلى غير ذلك، وليس في الروايات ما يدل على خلاف ذلك.

نعم، في بعض الروايات كروايه الحلبي إطلاق يقتضى عدم اعتبار الترتيب، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يغسل الميت ثلاث غسلات مره بالسدر، ومره بالماء يطرح فيه الكافور، ومره أخرى بالماء القراح» (٤) و من الظاهر أن ذكر شيء أولاً ثم عطف الآخر عليه بالواو لا يقتضى الترتيب، ولكن غايه ذلك الإطلاق فيرفع اليد عنه بمادلاً

ص: ١٤٦

- ١- (١) وسائل الشيعة ٢: ٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٢: ٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٢: ٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٢: ٤٨١، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

وكيفيه كلّ من الأغسال المذكوره كما ذكر في الجنابه فيجب أولاً غسل الرأس والرقبه، وبعده الطرف الأيمن وبعده الأيسر [١]  
والعوره تنصف أو تغسل مع كلّ من الطرفين وكذا السرّه.

على اعتبار الترتيب.

## اعتبار الترتيب

[١]

اعتبار الترتيب المزبور في كلّ غسل بأن يغسل رأسه ورقبته أولاً ثمّ طرفه الأيمن ثمّ الأيسر هو المعروف بين الأصحاب، بل يذكر أنّ اعتباره متسالم عليه بينهم، ويبدلّ عليه ماورد في موثقه عمار بن موسى: ثمّ تبدأ فتغسل رأسه ولحيته بسدر حتّى تنقيه، ثمّ تبدأ بشقّه الأيمن ثمّ بشقّه الأيسر. (١) وفي صحيحه الحلبي: ثمّ تبدأ بكفيه ورأسه ثلاث مرات بالسدر ثمّ سائر جسده وأبدأ بشقّه الأيمن (٢). ولكن ورد في معتبره يونس عنهم عليهم السلام: ثمّ اغسل رأسه بالرغوه وبالغ في ذلك واجتهد أن لا يدخل الماء منخريه ومسامعه، ثمّ أضجعه على جانبه الأيسر وصب الماء من نصف رأسه إلى قدميه ثلاث مرات وادلك بدنه دلکاً رقيقاً وكذلك ظهره وبطنه، ثمّ أضجعه على جانبه الأيمن وافعل به مثل ذلك (٣).

وربّما قيل إنّ ظاهرها أنّه يغسل الرأس أيضاً مع البدن بنصفين نصفه مع غسل يمين الميت ونصفه الآخر مع غسل يساره، ولكن لا يخفى أنّ الصّب من الرأس بعد غسل الرأس وعند غسل يمين الميت إمّا لاستحبابه أو أنّ المراد نصف الرأس عرضاً لإحراز غسل تمام طرف يمينه عند غسل اليمين، والشاهد لذلك أنّ غسل الرأس

ص: ١٤٧

- ١-١) وسائل الشيعه ٢:٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.
- ٢-٢) وسائل الشيعه ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
- ٣-٣) وسائل الشيعه ٢:٤٨٠، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

ولا يكفي الارتماس على الأحوط في الأغسال الثلاثة مع التمكن من الترتيب [١]

بالرغوه لا يمكن إلباستعمال الماء قوله عليه السلام: ثم اغسل رأسه بالرغوه وبالغ في ذلك واجتهد حتى لا يدخل الماء منخريه ومسامعه. وقوله عليه السلام بعد ذلك في الغسل بالماء والكافور: ثم اغسل رأسه ثم أضجعه على جانب الأيسر، واغسل جنبه الأيمن (١).

الخ وقوله في التمسيل بالماء القراح واغسله بماء قراح كما غسلته في المرتين الأولتين. فإن قوله هذا صريح فإن الغسل في المره الأولى كان كالغسل في المره الثانيه التي ذكر عليه السلام أنه يغسل في المره الثانيه الرأس أولاً. ثم يمينه ثم يساره فلا مورد للمناقشه في اعتبار الترتيب في كل من الأغسال الثلاثة بأن يغسل رأس الميت ورقبته أولاً ثم يمينه ثم يساره.

### لا يكفي الارتماس مع التمكن من الترتيب

[١]

الكلام في أن الغسل في كل من الأغسال الثلاثة كغسل الجنابه يسقط الترتيب إذا غسل الميت في كل منها أو في بعضها ارتماساً، بأن يكفي في تمسيل الميت بعد إزاله عين النجاسه عن جسده أو غسله منها أن يغمس جسده كله في ماء كثير ألقى فيه السدر دفعه واحده، ثم في ماء كر آخر ألقى فيه الكافور كذلك، ثم في كر من ماء قراح ثالثه حيث ذكر جمع من المتأخرين كفايه ذلك كما هو الحال في غسل الجنابه منهم العلامه (٢) وولده (٣) والشهيدين (٤) والمحقق الثاني (٥) أو أنه

ص: ١٤٨

١-١) وسائل الشيعه ٢:٤٨٠ - ٤٨١، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٢-٢) قواعد الأحكام ١:٢٢٥.

٣-٣) إيضاح الفوائد ١:٦٠.

٤-٤) الذكري ١:٣٤٥، وروض الجنان ١:٢٤٨.

٥-٥) جامع المقاصد ١:٣٧٧ - ٣٧٨.



يتعين في كل من الأغسال الثلاثة رعايه الترتيب في غسل أعضاء الميت وأنه لايجزى رسمه في الماء بالنحو المزبور، ويستدل على الإجزاء بماورد في روايه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «غسل الميت مثل غسل الجنب، وإن كان كثير الشعر فرد عليه الماء ثلاث مرات» (١) ودعوى أنها ناظره إلى المماثله من حيث عدم مشروعيه الوضوء مع غسل الميت كغسل الجنابه أو عدم الحاجه إليه معه أو عدم إجزاء غسل الشعر كما في الوضوء عن غسل البشره وموضع الشعر لايمكن المساعده بشيء من ذلك، فإن ظاهر المماثله في نفس التغسيل لا في حكمه، وقوله: «وإن كان كثير الشعر فرد عليه الماء ثلاثاً» لم يذكر تفريراً على التنزيل حتى يحمل على لزوم غسل البشره وعدم إجزاء غسل الشعر، مع أن التفرير أيضاً لايدل على الاختصاص.

وعلى الجملة، ماتقدم من الروايات وإن كانت ظاهره في اعتبار الترتيب في غسل أعضاء الميت في كل غسل، وبعضها يعم ما إذا كان غسل أعضائه بنحو الرسم في الماء إلا أن إطلاق التنزيل حاكم عليها.

نعم، قد يقال إن ما ورد غسل الجنابه ظاهرها اعتبار الترتيب في غسل الجنابه أيضاً كما تقدم، غايه الأمر قد ورد في غسل الجنابه أن ارتماس الجنب دفعه واحده في الماء يجزى عن غسل الجنابه وهو حكم يترتب على غسل الجنابه، وليس فيه دلالة على أن لغسل الجنابه فردين حتى يكون تنزيل غسل الميت منزلته أن يثبت الفردان لغسل الميت أيضاً، فالارتماس دفعه يجزى عن غسل الجنابه لا أنه غسل

ص: ١٤٩

---

(١-١) وسائل الشيعه ٢: ٤٨٦، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

نعم، يجوز في كلِّ غسل رمس كلِّ من الأعضاء الثلاثة مع مراعاة الترتيب [١]

في الماء الكثير.

الجنابه، وغسل الميت منزل منزله نفس غسل الجنابه لا أنه منزل منزله المجزى عن غسل الجنابه، ولكن لا يخفى ظاهر قوله عليه السلام في بعض الروايات الواردة في كيفية غسل الجنابه: «ولو أن رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزاءه ذلك» (١) إن هذا فرد من غسل الجنابه لا أنه ليس فرداً منه ولكنه يجزى عنه، وإلا لزم أن يلتزم هذا القائل بعدم إجزاء الارتماس في غسل الحيض والنفاس والاستحاضه وغيرها ممّا تقدم كفايه الغسل الترتيبي والارتماسي فيها، مع أنه قد ورد في غسل الحيض ونحوه أنه كغسل الجنابه.

وعلى الجملة، الارتماس غسل لجميع البدن مرّه واحده ويرتفع به الجنابه، ولا معنى لغسل الجنابه إلّا غسل ترتفع به الجنابه.

ثم إن ظاهر الماتن قدس سره أنه إذا لم يتمكن من غسل أعضاء الميت ترتيباً فلا بأس بغسله ارتماساً، ولعلّ نظره قدس سره إلى أن ما ورد في اعتبار الترتيب في غسل أعضاء الميت ناظر إلى صورته التمكن من رعايته، وفي غيره يؤخذ بإطلاق مادّل على أن الميت يغسل بثلاثه أغسال أو بثلاث غسلات.

[١]

فإن صب الماء على الرأس والمنكبين وإن ورد في بعض الروايات كموثقه عمار (٢) ومعتبره يونس (٣) إلّا أن الصب لا خصوصيه له كما هو الحال في الاغتسال من الجنابه أيضاً، ومقتضى الإطلاق في صحيحه الحلبي جواز غسل الرأس وكلّ من

ص: ١٥٠

١-١) وسائل الشيعه ٢:٢٣٠، الباب ٢٦ من أبواب غسل الجنابه، الحديث ٥.

٢-٢) وسائل الشيعه ٢:٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

٣-٣) وسائل الشيعه ٢:٤٨٠، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

(مسأله ١) الأحوط إزاله النجاسه عن جميع جسده قبل الشروع فى الغسل [١]

وإن كان الأقوى <sup>□</sup> كفايه إزالتها عن كل عضو قبل الشروع فيه.

□  
الأيمن والأيسر بنحو الرمس فى الماء حيث ذكر سلام الله عليه فيها: «ثم تبدأ بكفّيه ورأسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده وابدأ بشقه الأيمن» (١) فلاستشكال فى تغسيله بنحو الرمس على الترتيب بلا وجه.

### فى إزاله النجاسه عن جسد الميت

[١]

أما إزاله عين الخبث عن جسد الميت فلاخلاف فيه ويقتضيه مثل ما فى صحيحه الفضل بن عبدالمملك من قوله عليه السلام: «ثم اغمز بطنه غمزاً رقيقاً ثم طهره من غمز البطن» (٢) وفى معتبره يونس: «وامسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شىء فأنقه» (٣) وفيها أيضاً: «ثم اغسل فرجه ونقه» ونحوهما ماورد فى تغسيل من قتل فى معصيه الله من غسل دمه أولاً. (٤)

وظاهر ذلك وإن كان إزاله عين الخبث قبل البدء بالتغسيل، إلّا أنّ البدء بإزالتها لئلا يتنجس الماء بعين النجاسه فى أثناء الغسل، أو كون الماء مستعملاً فى إزاله عين الخبث لوقوع الاغتسال بالماء القليل كما هو ظاهر المعتبره، فلا يكون البدء شرطاً زائداً عما يعتبر فى عدم كون الماء الذى يغتسل به الميت مستعملاً فى إزاله عين

ص: ١٥١

١-١) وسائل الشيعه ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعه ٢:٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

٣-٣) وسائل الشيعه ٢:٤٨٠ - ٤٨١، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٤-٤) وسائل الشيعه ٢:٥١١، الباب ١٥ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

(مسأله ۲) يعتبر في كل من الصدر والكافور أن لا يكون في طرف الكثرة بمقدار يوجب إضافته وخروجه عن الإطلاق [۱]

وفي طرف القله يعتبر أن يكون -----

الخبث ولو فرض إزالتها من كل عضو قبل غسله كفى، بل لا يبعد كفايه الغسل الواحد إذا كان نجاسه العضو بحيث لا يكون فيه عين النجاسه ويكفي في طهارته غسله مره كما تقدم في غسل أعضاء الوضوء أو أعضاء الاغتسال.

وأما ماورد في بعض الروايات من غسل يدي الميت أولاً فهو محمول على الاستحباب، كما هو مقتضى إطلاق الأمر به وعدم تقييده بصوره كونهما قذرين.

### مقدار الصدر والكافور

[۱]

على المشهور بين أصحابنا خلافاً لمن زعم أن غسل الميت هو غسله بالماء القراح أى الغسل الثالث، وأما غسله بالصدر أولاً ثم بالكافور ثانياً مقدمه لهذا الغسل، ولا بأس بكون الغسل فيها بالمضاف.

□  
ولكن الوارد في صحيحه عبدالله بن مسكان: «اغسله بماء وسدر ثم اغسله على أثر ذلك بماء وكافور وذريه إن كانت». (۱)  
وفي صحيحه سليمان بن خالد: كيف يغسل الميت؟ قال: «بماء وسدر واغسل جسده كله واغسله أخرى بماء وكافور» (۲) وفي صحيحه يعقوب بن يقطين: «ويجعل في الماء شىء من الصدر وشىء من الكافور» وفيها أيضاً: «يفاض عليه الماء ثلاث مرات» (۳) وظاهر كل ذلك اعتبار عدم الإضافة في الأغسال الثلاثة، وبهذا يرفع اليد عن إطلاق قوله عليه السلام في مثل موثقه عمار:

ص: ۱۵۲

۱- (۱) وسائل الشيعه ۲: ۴۷۹، الباب ۲ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

۲- (۲) وسائل الشيعه ۲: ۴۸۳، الباب ۲ من أبواب غسل الميت، الحديث ۶.

۳- (۳) وسائل الشيعه ۲: ۴۸۳، الباب ۲ من أبواب غسل الميت، الحديث ۷.

بمقدار يصدق أنه مخلوط بالسدر أو الكافور، وفي الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منهما [١]

وقدر بعضهم السدر برطل، والكافور بنصف مثقال تقريباً، ولكن المناط ما ذكرنا.

«فتغسل الرأس واللحية بسدر» (١) الشامل بإطلاقه ما إذا خرج الماء بخليطه إلى الإضافة.

ودعوى أنّ غسل الميت هو التّغسيل بالماء القراح والغسل الأوّل والثاني مقدمه له ينافية مادّ على أنّ الميت يغسل بثلاثه أغسال، وأنّه يفاض عليه الماء ثلاث مرّات، وأنّه يغسل بماء وسدر ثمّ بماء وكافور ويجعل في الماء شيء من السدر وشيء من كافور الظاهر في القليل بحيث يصدق أنّه غسل بماء وسدر، والمحكى عن المفيد (٢) أنّه حدّد السدر برطل والكافور بنصف مثقال، وكون الكافور بنصف مثقال محكى عن الهدايه والفقيه (٣)، والظاهر لم يظهر لشيء منهما دليل، وفي موثقه عمار: ويجعل في الجره من الكافور نصف حبه (٤)، وفي معتبره يونس:

«حبات» (٥) ولكن الحبه تختلف قد تكون كبيره وقيل تكون صغيره، والمقدار الثابت هو صدق الغسل بماء وسدر وماء وكافور وماء فيه شيء من السدر وماء فيه شيء من الكافور، والله العالم.

[١]

لظاهر قوله عليه السلام في صحيحه ابن مسكان: «واغسله الثالثه بماء قراح» (٦) فإنّ

ص: ١٥٣

١- (١) وسائل الشيعه ٢:٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

٢- (٢) حكاه في الجواهر ٤:٢١٣ و ٢٢٠، وانظر المقنعه: ٧٤.

٣- (٣) حكاه في مفتاح الكرامه ٣:٥٠٣، وانظر الهدايه: ١١٠ - ١١١، والفقيه ١:١٤٨ - ١٤٩، ذيل الحديث ٤١٥.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٢:٤٨٤ - ٤٨٥، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٢:٤٨٠ - ٤٨١، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

(مسأله ۳) لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده [۱]

وإن كان مستحباً، والأولى أن يكون قبله.

التقييد بالماء القراح ظاهر اعتبار عدم الخليط فيه لا عدم اعتبار الخليط.

وبتعبير آخر، كما أن الخليط معتبر في الغسلة الأولى والغسلة الثانية كذلك يعتبر عدم الخليط في الثالثة، كما أن ظاهر كون الماء قراحاً بالإضافة إلى الصدر والكافور لا- كونه ماء بحتاً من جميع الخليط المتعارف كالخليط بشيء قليل من الطين كما هو المتعارف في المياه المنزوحه من البئر، بل وغير البئر خصوصاً بملاحظه ذلك الزمان، ومثلها غيرها كصحيحه الحلبي حيث ورد فيها: «ثم اغسله بماء بحت» (۱) إلى غير ذلك وأما ماورد من إلقاء سبع ورقات (۲) من الصدر فمع ضعف سنده إلقاء الورق لا يعدّ خليطاً.

### الوضوء و غسل الميت

[۱]

على المشهور بين أصحابنا قديماً وحديثاً والمحكى عن أبي الصلاح وجوبه والمنقول عن المفيد رحمه الله أنه ذكر الوضوء في صفه غسل الميت، وكذا ابن البراج (۳). وقال الشيخ في النهاية: وقد رويت أحاديث أنه ينبغي أن يوضأ الميت قبل غسله فمن عمل بها كان أحوط. (۴) ولعل المراد بالاحاديث بصحيحه حريز عن

ص: ۱۵۴

۱- ۱) وسائل الشيعة ۴۷۹: ۲ - ۴۸۰، الباب ۲ من أبواب غسل الميت، الحديث ۲.

۲- ۲) وسائل الشيعة ۴۸۴: ۲، الباب ۲ من أبواب غسل الميت، الحديث ۸.

۳- ۳) نقله عنهما في الحقائق ۴۴۴: ۳، وانظر المقنعه: ۷۶، والمهذب ۵۸: ۱.

۴- ۴) النهاية: ۳۵.

أبى عبدالله عليه السلام قال الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة وذكر الحديث (١) ...

□  
ورواه الشيخ باسناده عن سعد بن عبدالله، عن أبى جعفر - يعنى أحمد بن محمد بن عيسى - عن على بن حديد، وعبدالرحمن بن أبى نجران، والحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز (٢). وما فى الوسائل على بن حديد عن عبدالرحمن بن أبى نجران والحسين بن سعيد كما فى نسخه التهذيب. أيضاً الظاهر أنه غير صحيح؛ لعدم وجدان روايه لعلى بن حديد عن عبدالرحمن بن أبى نجران ولا عن الحسين بن سعيد.

□ □  
و روايه عبدالله بن عبيد: قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الميت؟ قال:

□  
تطرح عليه خرقة ثم تغسل فرجه ويوضأ وضوء الصلاة (٣) وروايه أبى خيثمه، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: إن أبى أمرنى أن أغسله إذا توفى، وقال: اكتب يا بنى، ثم قال:

إنهم يأمرونك بخلاف ما تصنع فقل لهم: هذا كتاب أبى ولست أعد وقوله، ثم قال:

تبدأ فتغسل يديه ثم توضع عليه وضوء الصلاة ثم تأخذ ماء وسدراً الحديث (٤). وظاهرها وإن كان وضوء الصلاة للميت بعد تطهيره من عين الخبث أو غسل مرفقه إلا أنه لا بد من رفع اليد عن ظهورها للأخبار الواردة فى كيفية تغسيل الميت الظاهره بعضها بما يقرب من الصراحه فى عدم وجوب الوضوء، وفى صحيحه يعقوب بن يقطين، قال:

سألت العبد الصالح عن غسل الميت أفيه وضوء الصلاة أم لا؟ فقال: «غسل الميت تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرص ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ثم يفاض عليه الماء

ص: ١٥٥

١-١) وسائل الشيعة ٢: ٤٩١ - ٤٩٢، الباب ٦ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٢-٢) التهذيب ١: ٣٠٢، الحديث ٤٧.

٣-٣) وسائل الشيعة ٢: ٤٩٢، الباب ٦ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٤-٤) وسائل الشيعة ٢: ٤٩٢، الباب ٦ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

ثلاث مرات» (١). فإنّ في العدول عن الجواب للسؤال إلى بيان كيفية تغسيل الميت (مسأله ٤) ليس لماء غسل الميت حدّ [١]

بل المناط كونه بمقدار يفي بالواجبات أو مع المستحبات، نعم في بعض الأخبار أنّ النبي صلى الله عليه وآله أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام أن يغسله بستّ قرب، والتأسي به صلى الله عليه وآله حسن مستحسن.

من بدوه إلى ختمه دلالة على نفي وجوب الوضوء قربه إلى الصراحة.

أضف إلى ذلك أنّه لو كان وجوب الوضوء في غسل الميت معتبراً لكان اعتباره من الواضحات كتعدد الأغسال في تغسيه، وقد تقدم كفايه كلّ غسل عن الوضوء وأنّ أيّ وضوء أنقى من الغسل (٢). فيحمل تلك الروايات على استحباب الوضوء، ويدل عليه أيضاً ما تقدم من مشروعيه الوضوء مع كلّ غسل غير غسل الجنابه (٣)، وإن كان الأحوط الأولى تقديم الوضوء على تغسيل الميت أخذاً بظاهر الأمر به قبل تغسيه. اللهم إلّا أن يقال بانصرافها عن غسل الميت وظهورها في غسل الأحياء.

### مقدار ماء غسل الميت

[١]

بلاخلاف معروف أو منقول و يدلّ عليه إطلاق الأخبار الواردة في كيفية تغسيل الميت، بل في صحيحه محمد بن الحسن الصفار أنّه كتب إلى أبي محمد العسكري عليه السلام: كم حدّ الماء الذي يغسل به الميت، كما رووا أنّ الجنب يغسل بسته أرطال من الماء والحائض بتسعه، فهل للميت حدّ من الماء الذي يغسل به؟ فوَّع عليه السلام: «حدّ غسل الميت يغسل حتّى يطهر إن شاء الله تعالى». (٤).

ص: ١٥٦

١-١) وسائل الشيعة ٢: ٤٨٣، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

٢-٢) وسائل الشيعة ٢: ٢٤٧، الباب ٣٤ من أبواب الجنابه، الحديث ٤.

٣-٣) وسائل الشيعة ٢: ٢٤٨، الباب ٣٥ من أبواب الجنابه.

٤-٤) وسائل الشيعة ٢: ٥٣٦، الباب ٢٧ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.



وذكر الصدوق قدس سره في الفقيه في ذيل الروايه: وهذا التوقيع في جملة توقيعاته (مسأله ٥) إذا تعذر أحد الخليطين سقط  
اعتباره واكتفى بالماء القراح بدله ويأتي بالآخرين [١]

وإن تعذر كلاهما سقطا وغسل بالقراح ثلاثه أغسال.

عندى بخطه عليه السلام في صحيفه (١). ولكن في معتبره حفص بن البختری، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله لعلي: يا علي إذا أتت فاعسلني بسبع قرب من بئر غرس» (٢) ولكن وصيته صلى الله عليه وآله لا تدل على  
تعين التمسيل به وأنه حده الواجب رعايته، بل يمكن دعوى أنه لا يدل على أن سبع قرب حده الاستجابي؛ لأن لرسول صلى الله  
عليه وآله احتمال خصوصيته خصوصاً بملاحظه أن المنفى في صحيفه محمد بن الحسن الصفار نفى الحد الاستجابي، حيث إن  
الوارد في تحديد الماء في غسل الجنابه والحيض غايته أنه حد استجابي فيهما.

نعم، ظاهر روايه فضيل بن سكره عدم اختصاص ذلك برسول الله صلى الله عليه وآله حيث روى قلت لأبي عبدالله عليه  
السلام: جعلت فداك هل للماء الذي يغسل به الميت حد محدود؟ قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي: إذا أتت فاستق  
لى ست قرب من ماء بئر غرس فاعسلني وكفني وحطني. الحديث (٣)، ولكنها ضعيفه من حيث السند، حيث لم يثبت لفضيل بن  
سكره توثيق.

## إذا تعذر أحد الخليطين

[١]

المحتملات بل الأقوال في المسأله أربعه:

الأول: أن يسقط اعتبار الخليط المتعذر فيكتفى بالماء الذي لاخليط فيه بأن

ص: ١٥٧

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٤٢، ذيل الحديث ٣٩٣.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٥: ٥٣٦، الباب ٢٨ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٥: ٥٣٧، الباب ٢٨ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

يغسل الميت بثلاثة أغسال، وهذا هو الذي اختار الماتن والمنسوب (١) إلى الأكثر.

والثاني: أن يكتفى بغسل واحد بالماء لسقوط وجوب الغسلين أى الأوّل والثاني بالتعدّد ولو بفقد الخليطين، وهذا القول منقول عن المحقق فى المعتر والسيد السند فى المدارك (٢) وتوقف العلامة فى المنتهى والمختلف (٣).

والقول الثالث: هو انتقال الوظيفة إلى التيمم بدلاً عن التمسيل بماء الصدر، و تيمم آخر بدلاً عن التمسيل بماء الكافور.

والقول الرابع: هو سقوط التمسيل الثالث أيضاً بالماء بل يتيمم الميت تيمماً واحداً ويكفن ويصلّى عليه ويدفن كما هو ظاهر الحدائق (٤).

ويستدل على القول الأوّل بوجوه: الأوّل أنّ تمسيل الميت بثلاثة أغسال واجب على ما هو ظاهر قوله عليه السلام فى صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت كيف يغسل؟ قال: بماء و سدر واغسل جسده كلّه، واغسله أخرى بماء و كافور، ثم اغسله أخرى بماء، قلت: ثلاث مرّات؟ قال: نعم (٥).

ونحوها صحيحه عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام حيث ورد فيها: قلت ثلاث غسلات لجسده كلّه؟ قال: «نعم» (٦) و فى صحيحه الحلبي: «إذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته فى ثوب» (٧). بل قوله عليه السلام فى معتبره محمد بن مسلم أنّ: «غسل

ص: ١٥٨

١- ١) نسبة الشيخ الانصارى فى كتاب الطهارة ٢:٢٩١ (القديمه).

٢- ٢) نقله عنهم السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٣:٥٠٦، وانظر المعتبير ١:٢٦٦، والمدارك ٢:٨٤.

٣- ٣) منتهى المطلب ٧:١٥٨، المختلف ١:٣٨٦ - ٣٨٧.

٤- ٤) الحدائق ٣:٤٥٧ - ٤٥٨.

٥- ٥) وسائل الشيعة ٢:٤٨٣، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

٦- ٦) وسائل الشيعة ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٧- ٧) وسائل الشيعة ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

الميت مثل غسل الجنب» (١) ظاهره أنّ كلّ غسل من الأغسال الثلاثة نزل منزله غسل الجنابه فيكون كلّ واحد غسلًا في وجوبه وكيفيته، وعليه فيجب الغسلان الأوّل والثاني بالماء مع تعذر الخليطين؛ لأنّ الغسل به هو الميسور منها، كما يجب الغسل الثالث بالماء بظاهر ماتقدم من كون الواجب هو ثلاثة أغسال، بل لو فرض أنّ الأغسال الثلاثة اعتبر واجباً واحداً و غسلًا واحداً مع أنّه خلاف ظاهر ماتقدم خصوصاً معتبره محمد بن مسلم يكون ثلاثة أغسال بلا خليط في الغسلين الأوّل والثاني ميسوراً من الغسل الواجب.

ولكن لا يخفى أنّه سواء قلنا بأن كلّ غسل بانفراده اعتبر غسلًا أو اعتبر المجموع غسلًا فقاعده الميسور لعدم تماميتها لا يمكن الاعتماد عليها؛ لضعف روايته، وعمل المشهور في المقام على تقديره لا يفيد؛ لأنّ العمل لو كان جابراً لضعف الروايه كانت معتبره في كلّ مورد يدخل في مدلولها، وإذا لم يكن كذلك فلا أثر لعمل المشهور بها في مورد، وكذا الالتزام بوجوب تغسيل الميت في الفرض بدعوى أنّه مقتضى الاستصحاب فإنه إذا طرأ تعذر الخليطين قبل تغسيل الميت مع إمكان تغسيه قبل طريان التعذر يصحّ أن يقال إنّ كان يجب تغسيه بثلاثة أغسال والآن كما كان، ولكن لا يخفى أنّ الواجب سابقاً تغسيه بماء الصدر والكافور وبالماء القراح وهذا الوجوب في كلّ من الغسلين الأولين غير باقٍ قطعاً، والشك في حدوث وجوب الغسل بالماء بلا خليط، هذا مع عدم اعتبار الاستصحاب في الشبهه الحكميه وعدم جريانه ومع فرض التعذر من الأوّل إلّا بنحو التعليق في الموضوع كما

ص: ١٥٩

---

١- (١) وسائل الشيعه ٢: ٤٨٦، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

و مقتضى قوله صلى الله عليه وآله: إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم (١). مقتضاه بقاء وجوب التمسيل بالماء القراح، حيث إنّه المستطاع منه من الأغسال الواجبه لا وجوب الغسلين الأولين به أيضاً، حيث إنّ ظاهره وجوب الفرد المستطاع من الواجب لا الجزء المستطاع منه، والفرد المستطاع منه هو الغسل بالماء الذى كان واجباً فى المره الثالثه.

وعلى الجملة، الفرد المستطاع من الغسل بماء السدر غير موجود فى الفرض، وكذا فيما إذا تعذر الغسل بماء الكافور، بل المستطاع هو الغسل بالماء القراح.

نعم، استدلال فى الجواهر على وجوب ثلاثه أغسال بماء قراح مع تعذر الخليطين أو الغسل بماء قراح مرتين مع تعذر أحد الخليطين بماورد من أنّ المحرم إذا مات يفعل به ما يفعل بالمحلّ إلّا أنّه لا يقرب كافوراً ولا غيره من الطيب (٢)، حيث استظهر منه عدم سقوط الغسل الثانى بسقوط اعتبار الخليط بالكافور، وبما أنّ التعذر العقلى كالتعذر الشرعى فلا يسقط أيضاً بتعذر الكافور عقلاً (٣). ولا يحتمل الفرق بين تعذر الكافور وتعذر السدر كما لا يخفى. وأورد على هذا الاستدلال كما عن الشيخ قدس سره (٤) بأنّ الثابت هو أنّ التعذر الشرعى كالتعذر العقلى؛ لأنّ التعذر العقلى كالشرعى وعليه فالحكم وارد فى مورد تعذر الخليط شرعاً حيث يحرم على المحرم استعمال الطيب، وقد حكم الشرع بأنه لا يقرب إليه بعد موته أيضاً، بل يغسل بلا

ص: ١٦٠

١-١) عوالى اللآلى ٤:٥٨، الحديث ٢٠٦. وفيه: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم.

٢-٢) وسائل الشيعه ٥:٥٠٣، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت.

٣-٣) جواهر الكلام ٤:٢٣٧.

٤-٤) كتاب الطهاره ٢:٢٩١ (القديمه).

خليط ولا يمكن التعدي عن ذلك إلى فرض تعذر الخليط عقلاً إذا لم يكن يحرم على الحي استعمال الطيب كما هو المفروض.

أقول: المتفاهم العرفي ماورد من أنّ المحرم إذا مات لا يقرب إليه الطيب الظاهر في غسله بالماء في الغسله الثانيه كالمّرّه الثالثه هو أنّه كلما تعذّر الخليط لحرّمته أو غيرها يتعيّن التّغسيل بالماء بلا خليط.

وبتعبير آخر، ماورد في المحرم إذا مات وإن كان من قبيل التخصيص فيما دلّ على اعتبار الخليط في الغسله الثانيه إلّا أنّ مناسبه الحكم والموضوع مقتضاه أنّ الموجب لسقوط اشتراط الخلط بالكافور وتعذّره شرعاً حيث لا يقرب إلى الميت المحرم طيب، ولا يحتمل الفرق بين التعذر الشرعي والعقلي، ولا- بين تعذّر خليط الكافور وخليط الصدر فيختص اشتراط الخليط بصوره عدم تعذّرها شرعاً أو عقلاً.

ومما ذكرنا يظهر أنّه لا يمكن الالتزام بوجود غسل واحد مع تعذّر الخليطين بدعوى أنّ تشريع الغسل بالصدر لإزاله الوسخ عن جسد الميت، ومشروعيه تغسيله بالكافور لتبعيد الحشرات أو الهوام من جسد الميت، وهذا الغرض لا يترتب على التّغسيل بالماء فقط فيكون الواجب تغسيله بالماء مره واحده كما ذكر ذلك المحقق في المعتبر (1)، والوجه في عدم صحه الالتزام أنّ ما ذكر غايته حكمه التشريع والحكم لا يدور مدار حكمته.

وقد يلتزم بأنّه يتعين التيمم بدلاً عن الغسل بماء الصدر، وتيمّم آخر بدلاً عن الغسل بماء الكافور ثمّ يغسل بالماء بعدهما فإنّه لم يجب في الفرض الغسل بماء الصدر والغسل بماء الكافور؛ لتعذرهما فتصل النوبه إلى التيمم بدلاً عنهما، وفيه إذا

ص: ١٦١

بنى على سقوط اعتبار الخليط كما استظهرنا ذلك مما ورد في تجهيز الميت المحرم فلا تصل النوبه إلى التيمم، مع أنّ ما ورد في التيمم هو أنّ التراب بدل اضطرارى للماء لا بدل عن الماء الخاص أى ماء الصدر وماء الكافور، والمفروض أنّ المبدل فى الفرض غير متعذر وإنما التعذر فى الخليط الذى لم يثبت بدليه التراب عنه.

ويأتى فى المسأله الآتیه أنّ دفن الميت بتيمّم ينحصر فى صورته عدم إمكان تغسيله بالماء أصلاً كما هو مقتضى الروايه الوارده فيها، وإلّا فالأدله العامه الوارده فى التيمم مقتضاها بدليه التراب عن نفس الماء مع عدم إمكان استعماله لخوف الضرر أو فقده، وشيء منها لا يعم صورته وجود الماء وفقد الخليطين فراجع؛ ولذا لو لم يتم ما ذكرنا سابقاً من سقوط اعتبار الخليط مع تعذره لكان المتعين مع تعذر الخليطين الاكتفاء بتغسيله بماء قراح مرّه يعنى الغسله الثالثه لسقوط الأولين بالتعذر، ولا دليل على بدليه التيمم عنهما مع وجود الماء و عدم إمكان استعماله فيهما لفقد الخليطين.

[١]

إذا كان الغسل الأول بدلاً عن الغسل بماء الصدر والثاني بدلاً عن الغسل بماء الكافور فلا بدّ من قصدهما رعايه للترتيب المعترف فى البدل القائم مقام مبدله، ولكن لا يخفى أنّ كون الغسل بماء الصدر أو بماء الكافور أو بالماء القراح لا يحتاج امتياز أحدها عن الآخرين إلى القصد فإنّ الغسل وإن كان أمراً قصدياً إلّا أنّ كونه بماء الصدر أو الكافور أو بالقراح غير قصدى، وإذا سقط اعتبار الخليط لفقده يتعين ثلاثه أغسال بالماء القراح والأوليه والثانويه والثالثيه أيضاً لا يكون بالقصد، فالغسل الأول يقوم مقام الغسل بماء الصدر حيث كان هو الواجب الأول فى صورته التمكن، والثاني يقوم مقام الغسل بماء الكافور عند التمكن، والثالث مقام القراح، فالترتيب فى

(مسأله ٦) إذا تعذر الماء يتيمم ثلاث تيمّمات بدلاً عن الأُغسال على الترتيب [١]

المبدل لم يكن أمراً قصدياً حتّى يقصد في البدل الذى عين ذات المبدل الساقط فى التعذر اعتبار خليطه.

وعلى الجملة، إذا كان العنوان اللازم قصده فى البدل عين العنوان اللازم قصده فى المبدل تكون البدليه قهريه غير محتاجه إلى قصدها مثلاً الصلاه جلوساً عن العاجز عن القيام بدل عن الصلاه قياماً فلا يعتبر فى صلاه العاجز أن يقصد البدليه، بل صلاته جلوساً بعنوان الصلاه كافيّه.

### إذا تعذّر الماء

[١]

يقع الكلام فى مقامين: أحدهما: أنّه إذا تعذّر تغسيل الميت لتعذر الماء أو عدم جواز استعماله لتناثر جسد الميت باستعماله هل تنتقل الوظيفه إلى التيمم مع إمكانه أم لا؟ الثانى: إذا انتقلت الوظيفه إلى التيمم فهل يكفى تيمّم واحد أو يجب بدل كلّ غسل تيمّم؟ ففى النتيجة يّم الميت بثلاثه تيمّمات بدلاً عن الأُغسال على الترتيب.

أمّا المقام الأوّل فالمشهور بين أصحابنا بل المتسالم عليه بينهم انتقال الوظيفه إلى التيمم، ويستدل عليه بعد الإجماع بروايه زيد بن على، عن آباءه، عن على عليه السلام أنّ قوما أتوا رسول الله صلى الله عليه و آله فقالوا: يا رسول الله مات صاحب لنا وهو مجدور فإن غسلناه انسلخ؟ فقال: يّمموه (١). ودلالتها على انتقال الوظيفه إلى التيمّم وإن كانت تامه إلّا أنّ سندها ضعيف فإن فيها بعض المجاهيل، والعمده فى الاستدلال التمسك

ص: ١٦٣

(١-١) وسائل الشيعه ٥١٣:٢، الباب ١٦ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

بالمطلقات الداله على أنّ التيمم أو التراب أحد الطهورين (١). وفي موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته؟ قال:

«يتيمّم بالصعيد ويستبقى الماء فإنّ الله عزّ وجلّ جعلهما طهوراً: الماء والصعيد» (٢) وصحيحه محمد بن حمران وجميل بن دراج أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قوم أصابته جنابه في السفر وليس معه من الماء ما يكفي للغسل أتوضأ بعضهم ويصلى بهم؟ فقال: «لا» ولكن يتيمّم الجنب ويصلى بهم فإنّ الله عزّ وجلّ جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً» (٣) و صحيحه عبدالرحمن بن أبي نجران (٤).

ولكن نوقش في كلّ من المطلقات والصحيحه.

أمّا في الأولى فبوجهين: أحدهما: أنّ التراب إنّما يكفي عند عدم التمكن من استعمال الماء، فكفايه التيمم عن الماء لا عن الماء والسدر أو الماء والكافور، والواجب في الميت التغسيل بماء السدر و ماء الكافور ثمّ بالماء القراح.

والثاني: أنّ الأدله الوارده في التيمم داله على أنّه يرفع الحدث عن المحدث، وأمّا رفعه الخبث فليس في شيء ممّا ورد فيه دلالة على ذلك، وغسل الميت يرفع الخبث حيث إنّه يطهر الميت بعده، بل لم يثبت كون الموت في نفسه حدثاً ليقوم التيمم مقام تغسيل الميت.

ولكن يمكن الجواب عن المناقشتين أمّا عن الأولى فغايتها أن تيمم الميت

ص: ١٦٤

- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٧٠، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٥.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٨٨، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، الحديث ٣.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٣:٣٨٦، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٣:٣٧٥، الباب ١٨ من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.



بثلاثه تيمّمات لا يستفاد من روايات بدليه التراب أو التيمم، وأما إثبات لزوم تيمّمه بدلاً عن غسله الثالث فيثبت بها؛ لأنّ التراب والتيمم فيه بدل عن نفس الماء أضيف إلى ذلك أنّ الماء في غسل الميت بماء السدر و ماء الكافور مطلق، و بما أنّ غسله بالماء من غير خليط بدل عن غسله بالماء مع الخليطين على ما تقدم يكون مقتضى تنزيله التراب منزله نفس الماء الانتقال إلى التيمم في الفرض؛ لعدم التمكن من تغسيله لا- مع الخليطين ولا- من دونهما، ولا مجال للمناقشه في كون الموت حدثاً كما يشهد بذلك الروايات الواردة في تعليل تغسيل الميت بخروج النطفه منه عند الموت؛ (١) ولذا يغسل كغسل الجنابه.

وعلى الجملة، التمسك بمادّل على بدليه التراب عن الماء و أنّه أحد الطهورين مقتضاه تيميم الميت إذا لم يمكن تغسيله، غايه الأمر يمكن أن يدعى طهاره الميت من الخبث من الأثر المترتب على الغسل دون التيمم، وكما أنّ الميت الذي يمم قدنوقش في عدم إيجاب مسّه الغسل على الماس على ما تقدّم؛ لترتب عدم إيجابه على تغسيله كذلك يمكن المناقشه في عدم رفع خبثه بالتيمم.

وأما المناقشه في صحيحه عبدالرحمن بن أبي نجران فمن وجهين أيضاً:

أحدهما: أنّها مرسله فإنّ الشيخ رواها عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن رجل، عن أبي الحسن عليه السلام (٢) وأنّ الوارد فيها ويدفن الميت من غير أن يذكر فيها بتيمّم.

ص: ١٦٥

---

١- ١) وسائل الشيعة ٢: ٤٨٧، الباب ٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢ - ٥، و ٧ و ٨.

٢- ٢) التهذيب ١: ١٠٩، الحديث ١٧.

والثاني: أنه لا يمكن الأخذ بظاهر التعليل فيها حيث ورد فيها «يغتسل الجنب ويدفن الميت ويتيمّم الذي هو على غير وضوء، لأنّ غسل الجنابه فريضة وغسل الميت سنه والتيمّم للآخر جائز» (١) ومقتضى التعليل عدم تعين صرف الماء في غسل الجنابه؛ لأنّ الوضوء أيضاً فريضة.

ولكن الوجه الثاني من المناقشه ضعيف؛ وذلك فإنّ التعليل راجع إلى دوران الأمر بين غسلين أحدهما فرض أى ثابت بدلاله كتاب الله المجيد، والثاني بدلاله السنه، وأنّ الثابت بالكتاب يقدّم على الغسل الثابت بالسنه، وليس تعليلاً على تقديم غسل الجنابه على الوضوء.

ويمكن الجواب عن المناقشه الأولى بأنّ الصدوق رواها عن عبدالرحمن بن أبي نجران، وأنه سأل أبا الحسن موسى عليه السلام (٢) ويمكن أن يروى شخص حديثاً عن الإمام بواسطه ثمّ يسئل عنه عليه السلام ويرويه عنه بلا واسطه، ومثل ذلك غير عزيز في الروايات. و أمّا كلمه (بتيمّم) فهي وارده في روايه الفقيه، وإن قال بعض بعدم وجودها في بعض نسخ الفقيه أيضاً، ولكن يتبادر إلى الذهن أنّ الكلمه كانت موجوده في الحديث وإلّا يكون قوله عليه السلام: «ويدفن الميت» كاللغو حيث إنّ السائل كان عالماً بدفن الميت بلا غسل أو معه.

و بتعبير آخر، كان المناسب أن يقول عليه السلام يغتسل الجنب؛ لأنّ غسل الجنابه فريضة وغسل الميت سنه.

و كيف ما كان، العمده في لزوم التيمّم بدلاً عن غسله ماتقدم من بدليه التراب

ص: ١٦٦

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٣٧٥، الباب ١٨ من أبواب التيمّم، الحديث الأوّل.

٢-٢) من لا يحضره الفقيه ١٠٨: ١، الحديث ٢٢٣.

والأحوط تيمم آخر بقصد بدليه المجموع، وإن نوى في التيمم الثالث ما في الذمه من بدليه الجميع أو خصوص الماء القراح كفى في الاحتياط [١]

أو التيمم عن الماء أو عن الغسل.

وأما المقام الثاني فقد أشرنا أن المستفاد من صحيحه يعقوب بن يقطين (١) أن الواجب في غسل الميت تغسيله ثلاث مرّات كلّ واحد منها كغسل الجنابه، وكذا ماورد في صحيحه عبدالله بن مسكان (٢) وصحيحه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٣).

وعليه فاللازم مع تعدّد تغسيله التيمم فإنّه بدل عن كلّ غسل، فاحتمال أجزاء تيمم واحد من مجموع الاغسال وكون الأغسال مجموعها من الواجب الارتباطى خلاف الظاهر فراجع.

ودعوى أن الأثر مترتب على مجموع الأغسال فيكون مجموعها شيئاً واحداً فيتيمم بدلاً عن المجموع لا يمكن مساعدته عليها؛ فإنه لو سلم كون الأثر واحداً فهذا الأثر الواحد نظير ما تقدّم في المستحاضه المتوسطه من وجوب الغسل والوضوء لصلاه غداتها، وعدم تمكّنها لا- من الاغتسال ولا- من الوضوء لا- يوجب أجزاء تيمم واحد؛ لأنّ التيمم بدل من كلّ من الغسل والوضوء، وفي المسأله أيضاً التيمم بدل من كلّ غسل من الأغسال الثلاثه.

[١]

لا ينحصر طريق الاحتياط على قصدهما عليه في التيمم الثالث، بل يكفي في الاحتياط لو قصد ذلك في التيمم الأوّل أو الثاني أيضاً مع الإتيان بتيممين آخرين أو بتيمم ثالث لاحتمال وجوب ثلاث تيمّات بدلاً عن كلّ من الأغسال الثلاثه على ما تقدم.

ص: ١٦٧

١- (١) وسائل الشيعه ٢:٤٨٣، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢:٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

(مسأله ٧) إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد، فإن لم يكن عنده الخيطان أو كان كلاهما أو الصدر فقط صرف ذلك الماء في الغسل الأول [١]

ويأتى بالتيّم بدلاً عن كلّ من الآخريّن على الترتيب ويحتمل التخيير في الصورتين الأولىين في صرفه في كلّ من الثلاثه في الأولى، وفي كلّ من الأول والثاني في الثانيه.

### إذا كان عنده ماء لغسل واحد

[١]

ذكر قدس سره أنه إذا لم يكن عند المكلف إلا بمقدار ماء يكفي لغسل واحد ففيه صور: الأولى: ما إذا لم يكن عنده من الخيطان. الثانيه: ما إذا كان عنده كلاهما الثالثه:

ما إذا كان عنده الصدر فقط وذكر أنّ المتعين في هذه الصور الثلاث صرف الماء في الغسل الأول فإن كان عنده الخيطان أو الصدر فقط يغسل الميت بماء الصدر، ومع عدمهما نوى تغسيه بدلاً عن الغسل بالصدر ويّم الميت بدلاً عن الغسل بماء الكافور ثانياً وبدلاً عن الغسل بالماء القراح ثالثاً.

ثمّ احتمل قدس سره مع عدم الخيطين تخيير المكلف في صرف الماء في كلّ من الأغسال الثلاثه والتيّم بدلاً عن الغسلين، بخلاف ما إذا كان الصدر فقط فإنه يتعين صرفه في تغسيه بماء الصدر.

و أمّا إذا وجد الخيطان يتخير في صرفه في تغسيه بماء الصدر أو تغسيه بماء الكافور.

أقول: إذا كان عنده الخيطان أو الصدر فقط يتعين صرف الماء في التغسيل بماء الصدر فإنّ المفروض أنّ كلّ واحد من الأغسال الثلاثه واجب بانفراده على ما تقدم، ومع التمكّن منه يتعين الإتيان به حتّى ما إذا كان عنده الكافور أيضاً، فإنّ التغسيل بماء الكافور من شرطه وقوعه بعد التغسيل بماء الصدر إذا كان التغسيل بماء الصدر

وإن كان عنده الكافور فقط فيحتمل أن يكون الحكم كذلك [١]

ويحتمل أن يجب صرف ذلك الماء في الغسل الثانى مع الكافور، ويأتى بالتيّم بدل الأوّل والثالث فيتمّه أولاً ثمّ يغسله بماء الكافور ثمّ يتمّه بدل القراح.

ممكناً، وليس المقام مع وجود الخليطين من باب التراحم وتقديم التّغسيل بماء السدر لكون ظرف امتثاله أسبق، بل مع وجوب التّغسيل بماء السدر يحكم ببطلان غسله بماء الكافور لانتفاء شرط الغسل بماء الكافور على ما ذكرنا فى بحث التراحم.

و أمّا إذا تعذّر الخليطان فالظاهر تعيين التيمم بدلاً عن كلّ من تغسيله بماء السدر وتغسيه بالكافور ثمّ التّغسيل بالماء القراح؛ وذلك لتمكّن المكلف من المبدل الاختيارى يعنى الغسل الثالث بعد عدم تمكنه من المبدل الاختيارى فى الغسلين بماء السدر والكافور فيتمّم بدلاً عنهما ويغسل بعد ذلك الغسل بالماء القراح، وإن كان الأحوط أن يقصد بالغسل بعد التيممين ما فى الذمه ويعيد بعده التيممين لاحتمال كون الغسل المزبور بدلاً عن الغسل بماء السدر لانتقال الوظيفة إلى بدله الناشئ من تعذر السدر، ولا يخفى أنّه لو قيل بأنّ الأغسال الثلاثة من الواجب الارتباطى لكان الحكم أيضاً كما ذكر فى التفصيل فإنّ مقتضى الإبقاء على شرطيه الترتيب بين الأغسال الذى هى أجزاء الواجب هو صرف الماء فى الغسل بماء السدر مع وجود الخليطين أو السدر فقط، وصرّفه مع فقدهما فى الغسل الثالث أى الجزء الأخير مع التيمم لكل من ماء السدر وماء الكافور، حيث إنّ اشتراط الترتيب محفوظ فى كلّ من البديل والمبدل كما هو مقتضى البدليه أى ظاهرها، ولكن بما أنّ الغسل بالماء بدلاً عن الغسل بماء السدر محتمل لانتقال الوظيفة إلى بدله الناشئ من تعذّر السدر يجرى فيه الاحتياط المتقدم.

[١]

وهذه هى الصورة الرابعه أى ما إذا وجد الكافور فقط فقد احتتمل قدس سره جواز

ص: ١٦٩

(مسألة ٨) إذا كان الميت مجروحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك ممّا يخاف معه تناثر جلده ييمّم كما في صورته فقد الماء ثلاث تيمّمات [١]

(مسألة ٩) إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني [٢]

إلّا أن يكون موته بعد طواف الحج أو العمره.

صرف الماء في الغسل الأوّل بدلاً عن الغسل بماء الصدر وأن يصرفه في الغسل بماء الكافور بعد أن ييمّم عن الغسل بماء الصدر، وبعد التّغسيل بماء الكافور ييمّمه أيضاً بدلاً عن الغسل بالماء القراح، ومنشأ ذلك احتمال انتقال الوظيفة في الفرض إلى بدل التّغسيل بماء الصدر الناشئ من تعذّر الخليط يعني الصدر أو أن يجب التّغسيل بماء الكافور للتمكن منه، ولكن لا يخفى أنّ التمكن من تغسيله بماء الكافور موقوف على عدم انتقال الوظيفة إلى بدل التّغسيل بماء الصدر الناشئ من فقد الصدر.

[١]

ويجرى في الفرض الاحتياط المستحب المتقدم وهو أن يقصد بالتيمم الثالث أو بأحد الأولين الإتيان بما على العهد.

### إذا كان الميت محرماً

[٢]

بلا- خلاف ظاهر ويدلّ عليه مثل موثقه سماعه، قال: سألته عن المحرم يموت؟ فقال «يغتسل ويكفن بالثياب كلّها ويغطّى وجهه ويصنع به كما يصنع بالمحلّ غير أنه لا يمسّ الطيب» (١) وموثقه أبي مريم، عن أبي عبد الله عليه السلام خرج الحسين بن عليّ و عبد الله و عبيد الله ابنا العباس و عبد الله بن جعفر و معهم ابن للحسن يقال له عبد الرحمن فمات بالأبواء وهو محرم فغسلوه و كفنوه ولم يحنطوه و خمروا وجهه و رأسه و دفنوه (٢). وفي صحيحه عبد الله بن سنان، عن المحرم يموت كيف يصنع

ص: ١٧٠

١- (١) وسائل الشيعة ٥٠٣: ٢، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٥٠٤: ٢، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥.

وكذا لا يحنط بالكافور بل لا يقرب إليه طيب آخر [١]

□  
به؟ فحدثني أنّ عبدالرحمن بن الحسن بن علي مات بالأبواء مع الحسين بن علي وهو محرم ومع الحسين عبدالله بن العباس وعبدالله بن جعفر فصنع به كما صنع بالميت وغطى وجهه ولم يمسّه طيباً، قال: وذلك في كتاب علي عليه السلام (١). والاستشهاد بكتاب علي عليه السلام في هذه الصحيحه والنهي عن مسّه الطيب ظاهره لزوم ذلك، كما أنّ مقتضى إطلاق السؤال والجواب في موثقه سماعه وكذا في الصحيحه عدم الفرق بين إحرام العمره وإحرام الحج، هذا بالإضافة إلى أصل الحكم، وأمّا تخصيص ذلك بما إذا كان موته بعد طواف الحج أو العمره فلما يقال من حرمة الطيب على المحرم هو الموجب لهذا الحكم إذا مات في حال إحرامه، وكان الشارع نزل الميت بعد إحرامه منزله الحي، وكما أنّه يحلّ للحي استعمال الطيب بعد طوافه كذلك الميت فيما إذا مات بعد طوافه للحج أو العمره، ولكن تحلّل المحرم من الطيب بعد طوافه محلّ تأمل، بل اللازم في تحلله منه إكمال طوافه وصلاه طوافه وسعيه إذا كان حجه تمتعاً، وأيضاً جواز استعمال الطيب على المحرم بالعمره قبل إحلاله بالتقصير مشكل؛ لاختصاص الروايات وظهورها في التحلّل من إحرام الحج لا مطلقاً.

نعم، المتفاهم العرفي من روايات الباب أنّ المنع عن استعمال الكافور لموته في إحرامه أو لمنعه عليه عن استعماله قبل موته، وإذا أجاز له استعماله لتمام عمرته أو تمام طوافه وسعيه فلا يدخل في المنع الوارد فيها.

[١]

وذلك لوجهين:

الأول: أنّه إذا لم يجز مسّ الميت لموته في إحرامه بالكافور مع أنّ الكافور من

ص: ١٧١

١- (١) وسائل الشيعه ٥٠٤: ٢ الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

الطيب الذى حرّمته على المحرم محلّ كلام، بل هو على الأظهر من الطيب المكروه (مسألة ١٠) إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن يجب الإعادة، وكذا بعد الدفن إذا اتفق خروجه بعده على الأحوط. [١]

على المحرم يكون الحكم فى الطيب الحرام أولى.

والثانى: إطلاق بعض الروايات حيث نهى أن يمسّ الميت الذى مات فى إحرامه الطيب.

### إذا ارتفع العذر عن الغسل

[١]

لأنّ مع ارتفاع العذر قبل الدفن يستكشف عدم كون التيمم أو الغسل بالماء من غير خليط مأموراً به كما هو الحال فى سائر موارد الإتيان بالمأمور به الاضطرارى باستصحاب بقاء الاضطرار والاعتقاد ببقائه.

وعلى الجملة، الواجب على المكلفين تغسيل الميت بثلاثه أغسال قبل أن يصلّى عليه والدفن، وهذا التغسيل لم يقيد بزمان بالساعات أو الأيام.

نعم يستجب التعجيل مع جواز التأخير إلى أن يعدّ التأخير وهنا للميت أو موجباً لفساد جسده، وإذا لم يمكن التعجيل لانتظار الماء أو الخليط ونحو ذلك تكون الغايه حصول الوهن أو فساد جسده، وإذا غسل من غير خليط أو تيمّم باعتقاد عدم الخليط أو الماء ثم ارتفع العذر قبل الدفن يعلم بطلان الغسل بالماء من غير خليط أو بطلان التيمم، وأما إذا دفن واتفق خروجه بعد الدفن، فإن كان الدفن مع الانتظار إلى زمان التأخير فلا تجب الإعادة؛ لأنّ غسله السابق أو تيمّمه كان صحيحاً كما هو الحال إذا اتفق خروج من كان تجهيزه بالغسل الاختيارى، وأمّا إذا كان اتفاق خروجه من غير انتظار الغايه المزبوره فيكشف ارتفاع العذر عن بطلان الغسل أو

ص: ١٧٢



(مسأله ۱۱) يجب أن يكون التيمم بيد الحى لا بيد الميت [۱]

وإن كان الأحوط تيمم آخر بيد الميت إن أمكن، والأقوى كفايه ضربه واحده للوجه واليدين وإن كان الأحوط التعدد.

التيمم، بل يمكن أن يقال فى الفرض بأنه مع ارتفاع العذر يجب إعادته الغسل حتى إذا كان موجبا لنبشه، فإن إعادته غسله ولو بنش قبره من رعايه احترامه مع أنه لا دليل لفظى لحرمة النش ليؤخذ بإطلاقه فى الفرض.

### كيفية تيمم الميت

[۱]

لا يخفى الفرق بين غسل الميت وتيممه، فإن الغسل عبارة عن وصول الماء وجريانه على جسد الميت على النحو المتقدم، فإجراء الماء على جسده وإن كان من فعل الأحياء إلا أن الغسل يقوم ببدن الميت قيد المغسل فى إجراء الماء، ومسح جسده وذلكه بيد الحى تعدد من آله غسل الميت من غير أن يدخل فى قوام الغسل ببدنه، وهذا بخلاف التيمم فإن إيجاد التيمم وإن كان كإيجاد الغسل من تكليف الأحياء إلا أن التيمم ليس وصول العلوق على جبين الميت ويديه ليكون ضرب الحى يديه على الأرض ومسح جبين الميت ويديه بيديه كافيًا فى وصول العلوق إلى جبين الميت ويديه، بل ضرب اليدين على الأرض ومسح الجبين واليدين باليد الضاربه داخل فى حقيقه التيمم، وقوامه كما هو ظاهر ماورد فى بيان كيفية التيمم، وعليه فلا بد من أن يقوم الضرب على الأرض والمسح على الجبين واليدين بيد الميت حتى يقوم التيمم ببدنه.

نعم، قد يدعى أن الظاهر الأولى وإن كان مقتضاه ما ذكر من ضرب الحى يدي الميت على الأرض والمسح بيدي الميت إلا أن عدم إمكان ذلك غالباً ليس يدي

ص: ۱۷۳

(مسأله ١٢) الميت المغسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما أو المتيمم لفقد الماء أو نحوه من الأعدار لا يجب الغسل بمسّه [١]  
وإن كان أحوط.

الميت وعدم انعطافهما قرينه على أنّ المراد من إيجاد التيمم على الميت ضرب الحى يديه على الأرض و مسح جبين الميت و يديه بهما.

أقول: نعم كون المراد من إيجاد التيمم ذلك مع عدم إمكان الضرب بيدي الميت والمسح بهما صحيح، وأما رفع اليد عن الظهور الأولى في صورته إمكانه أيضاً بلا- موجب، وعليه ذلك فلو لم يكن الضرب بيدي الميت في صورته إمكانه أظهر فلا أقل من الاحتياط في هذه الصورة بالجمع بين النحوين، والله العالم.

### لا يجب غسل المس بمس الميت المتيمم

[١]

الأظهر التفصيل بين تغسيل الميت بالماء القراح لفقد الخليطين وبين تيممه لفقد الماء أو نحوه من الأعدار، ففي الأوّل لا يوجب مسّه الغسل على المس لإطلاق قوله عليه السلام: ولا بأس بمسّه بعد غسله. (١) فإنّ غسل الميت الذى لا يوجد خليط عند غسله هو تغسيله بالماء، بخلاف ما إذا كان الميت متيمماً لفقد الماء ونحوه فإنّه يصدق على مسّه بعد التيمم أنّ مسّه ليس بعد غسله كما تقدم سابقاً، وعليه فيجب على مسّه غسل مسّ الميت.

ص: ١٧٤

(١-١) وسائل الشيعة ٢٩٣:٣، الباب الأوّل من أبواب غسل المس، الحديث ١٥.

## فصل فى شرائط الغسل

### اشاره

وهى أمور:

الأول: نيه القربه على ما مرّ فى باب الوضوء [١]

الثانى: طهاره الماء [٢]

الثالث: إزاله النجاسه عن كلّ عضو قبل الشروع فى غسله [٣]

بل الأحوط إزالتها عن جميع الأعضاء قبل الشروع فى أصل الغسل. كما مرّ سابقاً.

فصل فى شرائط الغسل

### نيه القربه

[١]

فإنّ المرتكز فى أذهان المتشرعه أنّ غسل الميت المأمور به مثل سائر الأغسال المشروعه من قسم العبادات فيعتبر فى وقوعه صحيحاً قصد التقرب مثل غيره من الأغسال الواجبه والمستحبه.

[٢]

لما تقدم فى بحث المياه أنّ الماء المتنجس لا يرفع خبثاً ولا حدثاً.

### إزاله النجاسه

[٣]

إزاله عين النجاسه قبل الشروع فى كلّ عضو عن ذلك العضو مما لا ينبغى التأمل فيه، ويستفاد ذلك من الأمر بغسل ما خرج عن الميت بغمز بطنه قبل تغسيله بماء السدر (١)، ومقتضى ذلك و إن كان إزالتها عن جميع جسده قبل الشروع فى تغسيله، إلّا أنّ مناسبه الحكم والموضوع قرينه على أن لا يكون على عضو عين

---

١-١) وسائل الشيعة ٢:٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

الرابع: إزاله الحواجب والموانع عن وصول الماء إلى البشره [١]

وتخليل الشعر والفحص عن المانع إذا شك في وجوده.

الخامس: إباحه الماء وظرفه [٢]

ومصبّه ومجرى غسالته ومحلّ الغسل والسده والفضاء الذى فيه جسد الميت وإباحه الصدر والكافور وإذا جهل بغصبيه أحد المذكورات أو نسيها وعلم بعد الغسل لا تجب إعادته. بخلاف الشروط السابقه فإنّ فقدها يوجب الإعادة وإن لم يكن عن علم وعمد.

النجاسه الخارجيه عند غسله ذلك العضو بماء الصدر، ولا- يبعد اعتبار هذه الإزاله والغسل ما إذا كان عضوه متنجساً بإصابه البول، وأمّا إذا كان متنجساً بما يكفى فى الطهاره عنه الغسل مره فلا يبعد كفايه غسله بماء الصدر لكلا الغسلين على ما مرّ فى غسل الجنابه، بل الوضوء إذا لم يكن على العضو عين النجاسه.

[١]

حيث إنّ المأمور به غسل الجسد، ومع المانع لا يتحقق غسله فإنّ الغسل يكون بجريان الماء على البشره ومن هنا لو احتمل المانع فى العضو يجب إحراز غسل البشره والاستصحاب فى عدم المانع لا يثبت غسلها.

[٢]

وقد تقدّم فى باب الوضوء والغسل حكم ما إذا كان ظرف الماء ومصبه ونحوهما مغصوباً؛ وأنّ المورد من باب اجتماع الأمر والنهى ومع التركيب الاتحادى كما إذا كان الماء مغصوباً لا يمكن الصحه؛ لعدم إمكان الترخيص فى تطبيق المأمور به على المأتى به، بخلاف موارد التركيب الانضمامى فإنّ المأتى به قابل للترخيص فيه، وما ذكرنا يجرى فى المقام وفى حكم غضب الماء إذا كان فى المقام الصدر والكافور مغصوباً حيث يحكم ببطلان الغسل.

نعم، مع سقوط النهى عن استعمال الماء سقوطاً واقعياً - كما فى فرض الغفله

ص: ١٧٤

(مسأله ١) يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب ولو كان المغسّل مماتلاً [١]

بل قيل إنّه أفضل ولكن الظاهر كما قيل إنّ الأفضل التجرد في غير العوره مع المماتله.

عن كون الماء ملك الغير ولو للنسيان من غير الناسى - يحكم بصحة المأتى به حيث لا مانع من شمول الترخيص في التطبيق للمأتى به مع فرض سقوط النهى سقوطاً واقعياً، وأما النسيان من الغاصب فلا يفيد في الحكم بالصحة، حيث إنّ العمل الصادر عنه مبعوض بالنهى السابق الساقط بسوء اختياره ولا يعمه حديث رفع النسيان. (١)

نعم، في المقام أمر وهو أنّه إذا انحصر تغسيل الميت على التصرف في ذلك الماء أو الصدر والكافور أو ما ذكر من التصرف في الظرف ونحوه وامتنع المالك عن الإذن وكان مكلفاً بتغسيل الميت كسائر المكلفين فيجوز للسائرين التصرف فيها بالاستئذان من الحاكم الشرعى أو وكيله، حيث إنّ امتناع المالك يحسب إسقاطاً لحرمة ماله ووصول النوبه إلى ولايه الحاكم عليه نظير الاستئذان منه في الإنفاق على عياله الواجب عليه إنفاقهم مع امتناعه.

### تغسيه من وراء الثياب

[١]

يستحب أن يغسّل الميت من وراء الثوب إذا كان المغسّل غير مماتل حتّى في تغسيل الزوج زوجته، ويدلّ على ذلك بعض الروايات المعتبره التي تقدم نقلها في تغسيل الزوج زوجته (٢)، وفي تغسيل المحارم الميت مع فقد المماتل (٣)، وإنّما

ص: ١٧٧

١-١) وسائل الشيعة ٣٧٣:٤، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ٨.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥٢٨:٢، الباب ٢٤، من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٣-٣) وسائل الشيعة ٥٢٤:٢، الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٥ و ٩.

الكلام في تغسيل الميت إذا كان مغسّله مماثلاً حيث قيل إنَّ تغسيله أيضاً الميت من وراء الثوب أفضل (١)، وقيل إنَّ التغسيل مجرداً أفضل (٢).

وعلى الجملة، الجواز مجرداً أو من وراء الثوب متفق عليه بين أصحابنا، والكلام في المستحب منهما والمستند لاستحباب التغسيل مجرداً معتبره يونس، عنهم عليهم السلام، قال: إذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل مستقبل القبلة، فإن كان عليه قميص فأخرج يده من القميص واجمع قميصه على عورته وارفعه من رجليه إلى فوق الركبة، وإن لم يكن عليه قميص فألقِ على عورته خرقه واعمد إلى الصدر، الحديث (٣). فإنَّ ظاهر الأمر بنزع القميص استحباب تغسيله مجرداً ولا مجال للمناقشه فيها سنداً، فإنَّ ظاهر رجاله مشايخ إبراهيم بن هاشم، ولا يحتمل أن يكون مشايخه كلهم ضعفاء كما يظهر ذلك لمن لاحظ مشايخ إبراهيم بن هاشم في رواياته، وفي مقابل ذلك صحيحه يعقوب بن يقطين، قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت أفيه وضوء الصلاة أم لا؟ قال: غسل الميت تبدأ بمرافقه - إلى أن قال - ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرّات ولا يُغسلن إلّا في قميص يدخل رجل يده ويصب عليه من فوقه (٤). الحديث وظاهرها استحباب تغسيله من فوق القميص أي بصبّ الماء على الميت من فوق القميص، وربما يجمع بين الروایتين بحمل المعبره على ما إذا لم يمكن تغسيله من فوق القميص، بأن يكون على جسد الميت وساخه لطول

ص: ١٧٨

١-١) مدارك الأحكام ٢:٨٨.

٢-٢) المعتمر ١:٢٧٠ - ٢٧١.

٣-٣) وسائل الشيعه ٢:٤٨٠، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٤-٤) وسائل الشيعه ٢:٤٨٣، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

(مسألة ٢) يجزى غسل الميت عن الجنابه والحيض بمعنى أنه لومات جنباً وحائضاً لا يحتاج إلى غسلهما [١]

بل يجب غسل الميت فقط، بل ولا رجحان في ذلك، وإن حكى عن العلامة رجحانه.

مرضه أو غيره ممّا يحتاج إحراز وصول الماء إلى جميع بشرته معه إلى النظر إلى جسده الذي لا يمكن عرفاً إلا بنزع قميصه، وتحمل الصحيحه على صورته التمكن من تغسيله بلا نزع قميصه.

□  
وبتعبير آخر، صحّحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت كيف يغسل؟ قال: بماء وسدر - إلى أن قال - وإن استطعت أن يكون عليه قميص فيغسل من تحت القميص (١). بمنطوقها داله على كون التغسيل من تحت القميص مع التمكن منه أولى، وبمفهومها داله على أنّ مع عدم التمكن من تغسيله من فوق القميص يغسل مجرداً، فتكون نتيجة الجمع بين الروايتين استحباب تغسيل الميت في قميصه مع التمكن منه ويستفاد من الصحيحتين طهاره قميصه بتمام غسل الميت من غير حاجه إلى عصره.

### يجزى غسل الميت عن غسل الجنابه وغيره

[١]

لا- ينبغي التأمل في أنّ الاغتسال من الجنابه والحيض والنفاس وغير ذلك تكليف على الحيّ، وبما أنّ وجوبها شرطى يجب للصلاه وغيرها ممّا هو مشروط بالطهاره فلا يجب على المكلف إذا مات لانقطاع التكليف عنه و تغسيله بعد موته بغسل الأموات على ما تقدم تكليف على السائرين، ومادّلّ عليه الروايات هو تغسيل الميت بالأغسال الثلاثه بلا فرق بين كونه عند موته جنباً أو حائضاً أم لا، ويبدّل على

ص: ١٧٩

(١-١) وسائل الشيعه ٢: ٤٨٣، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.



ذلك أيضاً موثقه عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المرأة إذا ماتت في نفاسها كيف تغسل؟ قال: مثل غسل الطاهر، وكذلك الحائض، وكذلك الجنب إنما يغسل غسلًا واحدًا (١). وصحيحه أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام في الجنب إذا مات، قال: «ليس عليه إلّا غسله واحده» (٢).

وعلى الجملة، كفايه تغسيل الميت بالأغسال الثلاثة المتقدمه حتى فيما كان عند موته جنباً أو حائضاً ممياً لا كلام فيه نصاً وفتوى، وإنما الكلام في مشروعيه تغسيه قبل تغسيه غسل الأموات بغسل الجنابه أو الحيض ونحوهما، فإنه ربما يقال بأن المشروعيه مستفاده من بعض الروايات كصحيحه زراره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ميت مات وهو جنب كيف يغسل وما يجزيه من الماء؟ قال: يغسل غسلًا واحدًا يجزي ذلك للجنبه ولغسل الميت لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمه واحده (٣). فإنه ربما يدعى أن مقتضى التعليل والتعبير بالإجزاء جواز أن يغسل بغسل الجنابه أولاً كما يدل على ذلك روايه عيص، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

الرجل يموت وهو جنب؟ قال: «يغسل من الجنابه ثم يغسل بعد غسل الميت» (٤).

ولكن التعبير بالإجزاء في الصحيحه لا تدل على مشروعيه تغسيه للجنبه وإنما يعم بعد أن غسّل بغسل الميت أيضاً، والروايه المزبوره ضعيفه سنداً وقد روى الشيخ بعد نقلها وقبل نقلها روايتين لعيص بن القاسم الأولى منها صحيحه، قال: سألت

ص: ١٨٠

١-١) وسائل الشيعة ٥٤٠:٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥٤٠:٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

٣-٣) وسائل الشيعة ٥٣٩:٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٤-٤) وسائل الشيعة ٥٤١:٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات و هو جنب؟ قال: «يغسل غسله واحده بماء ثم يغسل بعد ذلك» (١). والثانيه فيها إرسال حيث قال عبد الله بن المغيرة أخبرني بعض أصحابنا، عن عيص، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: «إذا مات الميت فخذ في جهازه و عجله، وإذا مات الميت وهو جنب غسل واحداً ثم يغسل بعد ذلك» (٢). وقال بعد نقلها: ولا تنافي بين هذه الأخبار وبين ما قدمناه أولاً؛ لأن هذه الروايات الأصل فيها كلها عيص بن القاسم وهو واحد ولا يجوز أن تعارض بواحد جماعه كثيره لما بيناه في غير موضع - إلى أن قال - يمكن أن يكون الوجه في هذه الأخبار أن الأمر بالغسل بعد غسل الميت غسل الجنابه إنما توجه إلى غاسله فكأنه قيل له ينبغي أن تغسل الميت غسل الجنابه ثم تغسل أنت فيكون تغيير تغسل بيغسل غلطاً من الراوي أو النساخ كما ذكر هذا الراوي بعينه عن أبي عبد الله عليه السلام إذا مات الميت وهو جنب غسل واحداً ثم اغتسل بعد ذلك (٣). أي اغتسل الغاسل غسل مس الميت. ولا يخفى أن في كلامه قدس سره دلالة على أن نقله عن كتاب إبراهيم بن هاشم أيضاً كان «ثم يغسل بعد ذلك» فما في نسخه الوسائل التي عندي:

«ثم يغتسل بعد ذلك» (٤) غير صحيح.

نعم، مارواه عن كتاب علي بن الحسين كان فيه: «ثم اغتسل بعد ذلك» (٥).

وكيف كان بما أن الظاهر كون الواصل والمروى إلى كل من صفوان بن يحيى

ص: ١٨١

١-١) التهذيب ١: ٤٣٣، الحديث ٣١.

٢-٢) التهذيب ١: ٤٣٣، الحديث ٣٣.

٣-٣) التهذيب ١: ٤٣٣ - ٤٣٤، ذيل الحديث السابق، والحديث ٣٤.

٤-٤) وسائل الشيعة ٥٤١: ٢، الباب ٣١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

٥-٥) التهذيب ١: ٤٣٣ - ٤٣٤، الحديث ٣٤.

(مسألة ٣) لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده [١]

و إن كان أحوط.

(مسألة ٤) النظر إلى عوره الميت حرام [٢]

لكن لا يوجب بطلان الغسل إذا كان في حاله.

□ □  
وعبدالله بن مغيرة روايه واحده عن العيص عن أبي عبدالله عليه السلام وأنّ الواصل لو كان «ثم اغتسل بعد ذلك» كان ظاهره اغتسال المغسل من مسّه الميت فلا يمكن الاستدلال بها على مشروعيه غسل الجنابه للميت، سواء كان بعد تغسيه بغسل الميت أو قبله.

□ □  
وقد أورد على روايته الأولى قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يموت وهو جنب؟ قال: «يغسل من الجنابه ثم يغسل بعد غسل الميت» (١) بأنّ ظاهرها لزوم ثلاثه أغسال؛ غسل قبل غسل الميت، وغسل الميت، وغسل بعد غسل الميت، ولكن لا يخفى أنّ كلمه (بعد) ظرف غير مضاف، وغسل الميت بيان للغسل المستفاد من قوله: «ثم يغسل».

[١]

فإنّ الإطلاق في الأمر بالتغسيل مقتضاه عدم اشتراطه بما كان التغسيل بعد برده، بل مقتضى أصاله البراءه عن الاشتراط أيضاً عدم الاعتبار، ودعوى أنّ الميت مادام حاراً ملحق بالحى حيث إنّ الحراره من توابع الحياه كما ترى؛ ولذا تنتقل تركته إلى الوارث بمجرد الموت، ولو مات أحد ورثته قبل أن يبرد فلا ينبغي التأمل في انتقال التركة إليه بحصته منها، وتقدم في بحث النجاسات أيضاً أنّ خروج الروح عن جسد الإنسان كالحيوان موجب لنجاسته وإنّما لا يكون مسّه بحراره موجبا للغسل على ما سّنه.

### النظر إلى عوره الميت

[٢]

فإنّه لا يبعد أن يعمّه ما دلّ على حرمة النظر إلى عوره المؤمن ويقتضيه

ص: ١٨٢

(مسأله ٥) إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نبشه لتغسيله [١]

أو تيمّمه، وكذا إذا ترك بعض الأغسال ولو سهواً أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها، وكذا إذا دفن بلا تكفين أو مع الكفن الغصبي، وأما إذا لم يصلّ عليه أو تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لأجلها بل يصلّي على قبره.

أيضاً الأمر بوضع الخرقه على عورته أو جمع قميصه عليها عند إخراجه من طرف رجليه، ومناسبه الحكم والموضوع مقتضاه أنّ الوضع والجمع للمانعه من النظر إلى عورته لا اشتراط تغسيله بهما ولو لم يوضع الخرقه أو نظر إلى عورته عند تغسيله فلا يوجب ذلك بطلان الغسل فإنّ الأمر بالوضع أو حرمة النظر لا يوجب النهي عن التغسيل نظير النظر إلى الأجنبية حال الصلاة.

### يجب النباش إذا لم يغسل

[١]

والوجه في ذلك أنّ الدفن المزبور لم يكن بمتعلّق الأمر فإنّ الدفن المأمور به هو الدفن بعد تغسيله وتكفينه، ومقتضى الأمر بتغسيله أو تيمّمه نبشه لتغسيله أو تيمّمه، وما دلّ على عدم جواز نبش القبر هو التسالم على حرمة، والتسالم عليه فرض دفنه صحيحاً، بل يمكن استفادة حرمة نبشه من أمره بدفنه ومع عدم كون الدفن المزبور متعلّق الأمر لا يستفاد حرمة إلّا بعد دفنه الصحيح.

نعم، لو كان ذلك بعد فساد جسده فلا يجوز نبشه لسقوط الأمر بتغسيله وتكفينه كما أنّه لو دفن بتيمّم واتفق وجود الماء يكشف ذلك عن بطلان دفنه ببطلان تيمّمه فيجب نبشه لتغسيله. وأما إذا لم يصلّ عليه أو تبين بطلانها يصلّي على قبره لمشروعيه الصلاة على القبر مع فوت الصلاة على الميت كما هو ظاهر بعض الروايات على ما يأتي.

ص: ١٨٣

(مسأله ٦) لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت [١]

بل لو كان داعيه على التّغسيل أخذ الأجره على وجه ينافى قصد القربه بطل الغسل أيضاً، نعم، لو كان داعيه هو القربه وكان الداعى على الغسل بقصد القربه أخذ الأجره صحّ الغسل لكن مع ذلك أخذ الأجره حرام إلّا إذا كان فى قبال المقدمات الغير الواجبه فإنّه لا بأس به حينئذٍ.

## أخذ الأجره على التّغسيل

[١]

ظاهر كلامه قدس سره فى المقام أمرين:

الأول: أنّ أخذ الأجره على تغسيل الميت قد لا ينافى قصد التقرب المعتبر فيه بأن يكون أخذها وتملكها داعياً له إلى امتثال الأمر بالتغسيل بنحو الواجب الكفائى، نظير ما ذكر فى أخذ الأجره على قضاء الصلاه والصيام عن الميت، حيث إنّ الداعى إلى داعويه الأمر للمكلف إلى الفعل إمّا غرض دنيوى من التخلص عن الفقر كمن يأتى بصلاه الليل لثلاثا يتلى بالفقر أو يأتى بطواف النساء بعد الحج أو العمره المفرده لإباحه زوجته عليه أو أمر أخروى كمن يمتثل الأمر بالفرائض لثلاثا يتلى بعذاب الدار الآخره، وفى هذا الفرض يحكم بصحه غسل الميت.

وقد ينافى قصد التقرب بأن لا يتوسط داعويه أمر الشارع فى تغسيه بوجه، بل يغسل الميت بحضور أوليائه لأخذ المال وجعله وسيله لاستنقاذ المال من يد ولّى الميت وفى هذا الفرض يحكم بفساد الغسل.

الأمر الثانى: أنّه لا يجوز أخذ الأجره على التّغسيل حتّى فى فرض الحكم بصحه الغسل بمعنى أنّ الأجره لا تصير ملكاً للمغسّل حتّى فى هذا الفرض.

نعم، إذا كان أخذها فى مقابل المقدمات غير الواجبه كوضع الميت فى مكان معين أو إنزاله إلى سرداب للتغسيل فيه فلا بأس.

أقول: يظهر من قوله قدس سره في آخر كلامه في مقابل المقدمات غير الواجبه أنّ المانع عن أخذ الأجره ليس عباديّه التّغسيل وإلّا جاز أخذها في مقابل المقدمات الواجبه كتطهير جسده من التلوث بالنجاسه، بل المانع عن أخذها وجوب العمل على المغسّل حتّى ما لو كان الواجب عليه أمراً توصّلياً؛ ولذا قد يورد على الماتن أنّه لم يدلّ دليل على حرمة أخذ الأجره على الواجبات خصوصاً إذا كان الواجب توصّلياً وواجباً على نحو الوجوب الكفائي.

وقد يوجّه عدم جواز أخذ الأجره بأن وجوب نفس العمل على المكلف يقتضى كون ذلك العمل ملكاً لله سبحانه فأداء الفعل إيصال للعمل إلى مالكة وأداء لما عليه إلى الله سبحانه، فيكون تملك ذلك العمل للغير من تملك ملك الغير و أخذ الأجره عليه من أكلها بالباطل، ولكن هذا كما ترى فإنّ إيجاب الشارع نفس العمل لا يقتضى دخوله في ملكه سبحانه ليترتب عليه ما ذكر.

وقد يوجه بأنّ التجهيز الواجب حقّ للميت على الأحياء ولا يجوز في إيصال الحق إلى ذى الحق أخذ المال بإزاء حقّه، ولكن لم يظهر لى ما هو المدرك لدعوى كون التجهيز حق للميت على الأحياء، بل المستفاد من الروايات كونه حقاً لولى الميت.

نعم، يمكن أن يقال إنّ ظاهر الروايات كون تجهيز الميت كتعليم الأحكام والقضاء بين الناس في كون المطلوب الإتيان به مجاناً وإلّا فشىء من كون العمل عباده أو كونه واجباً لا- يمنع عن أخذ الأجره عليه إذا كان الفعل ممّا يترتب عليه غرض الآخرين ولأجله يبذلون المال لتحقيق ذلك العمل من الغير ككونه واجباً كفائياً يسقط مع تحقق الفعل من واحد سقوط التكليف عن الآخرين، والوجه في عدم

(مسأله ٧) إذا كان السدر أو الكافور قليلاً جداً بأن لم يكن بقدر الكفايه فالأحوط خلط المقدار الميسور [١]

وعدم سقوطه بالمعسور.

(مسأله ٨) إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو في أثنائه بخروج نجاسه أو نجاسه خارجه لا يجب معه إعادة الغسل [٢]

بل وكذا لو خرج منه بول أو منى وإن -----

مانعيه أخذ الأجره أنّ العامل إذا أتى بالعمل أداء لما عليه من ملك الغير حذراً من الابتلاء بحقوق الناس يوم القيمة يكون الإتيان به بهذا الداعي من قصد التقرب لا مانعاً عن تحقّقه، كما أنّه إذا تعلق به غرض الآخريين لا يكون التصدي له كما ذكر من أكل الأجره عليه بالباطل، والله سبحانه هو العالم.

### إذا كان السدر أو الكافور قليلاً

[١]

إذا كان السدر قليلاً جداً بحيث استهلك في الماء بحيث لا يصدق أنّه ماء السدر أو لم يظهر أثر الكافور في الماء تكون الوظيفة على ما تقدم في صورته فقد الخليطين تغسيل الميت ثلاثه أغسال: أولها بدلاً عن تغسيله بماء السدر، وثانيها بدلاً عن ماء الكافور، خلافاً لمن ذكر بانتقال الوظيفة إلى التيمم بدلاً عنهما، وعلى الأول فاللقاء القليل من السدر يستهلك في الماء ولا يصدق عليه ماء السدر مبني على تماميه قاعده الميسور، وقد تقدّم عدم تماميتها فاللقاء ذلك المقدار يكون احتياطاً استحبابياً لا وجوباً كما هو ظاهر الماتن، وأما بناءً على الانتقال بالتيمم لا يكون الاكتفاء ولو مع الإلقاء احتياطاً، بل الاحتياط الجمع بين الغسل بالإلقاء والتيمم بدلاً عن الغسل بماء السدر أو الكافور كما لا يخفى.

### إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل

[٢]

يقع الكلام في جهتين:

ص: ١٨٦

كان الأحوط في صورته كونهما في الأثناء إعادته خصوصاً إذا كان في أثناء الغسل بالقراح، نعم يجب إزالته تلك النجاسة عن جسده، ولو كان بعد وضعه في القبر إذا أمكن بلا مشقه ولاهتك.

الأولى: عدم بطلان غسل الميت بإصابته نجاسة خارجيه بدن الميت من الخارج أو بخروج نجاسه من بدنه.

الثانية: وجوب إزالتها عن جسده وكفنه إذا أصابته.

أمّا الوجه الأولي فلا ينبغي التأمل في عدم بطلانه بإصابته نجاسة خارجيه فإنّ إصابته لا توجب بطلان الغسل المشروع في سائر موجباته فضلاً عن غسل الميت وكذا بإصابته نجاسة خارجيه من بدن الميت إذا لم تكن تُعدّ من الحدث في خروجها من الحيّ كخروج الدم وما يتوهم انتقاض الغسل بخروجه هو ما يعدّ خروج النجاسة حدثاً من الحيّ كخروج البول والمني والغائط، ولكن مقتضى أصله البراءة عدم تقييد غسل الميت بعدم خروج تلك النجاسة أيضاً، بل يدلّ على عدم الاشتراط إطلاق مادّ على وجوب تغسيل الموتى بثلاثه أغسال (١) فإنّ الأغسال فيه لم يقيّد بخروج شيء منها عند الغسل أو بعده، بل يدلّ على عدم الاعتبار خصوص بعض الروايات كموثقه روح بن عبد الرحيم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن بدا من الميت شيء بعد غسله فاعسل الذي بدا منه ولا تعد الغسل» (٢) فإنّ الشيء الخارج عن الميت بعد الغسل أو أثناءه هو الغائط أو الدم، وظاهرها عدم كون خروج ذلك ناقضاً حتّى ما إذا وقع أثناء الغسل.

ودعوى أنّ التقييد في الخروج بما بعد الغسل فيه دلالة على لزوم الإعادة إذا

ص: ١٨٧

١-١) وسائل الشيعة ٢: ٤٧٩، الباب ٢ من أبواب غسل الميت.

٢-٢) وسائل الشيعة ٢: ٥٤٢، الباب ٣٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.



خرج قبل تمام الغسل يدفعها أن التقيد به بلحاظ وجوب غسل الخارج، فإنه إذا كان الخروج قبله يغسل بغسل الميت عادة، وأظهر من ذلك ماورد في موثقه عمار حيث ورد فيها: «ثم تمرّ يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ما خرج، ويكون على يديك خرقة تنقى بها دبره، ثم ميل برأسه شيئاً فتنفضه حتى يخرج من منخره ماخرج ثم تغسله بجره من ماء القراح فذلك ثلاث جرار فإن زدت فلا بأس» (١) حيث إن صريحها خروج الغائط أو الدم بعد غسله بماء السدر والكافور لا يضّر ولا يوجب انتقاض الغسل بهما، كما يدلّ على أن خروجه بعد الغسل بماء السدر لا يوجب بطلان غسله بماء السدر ما في معتبره يونس: «فامسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء فأنقه» (٢). وبما أن خروج شيء يعم خروج البول والمني ولا أقل من عدم الفرق بين خروج البول والغائط يصحّ الحكم بعدم بطلان الغسل بخروج شيء منها أثناء الغسل أو بعده، كما أشرنا إلى أن ذلك مقتضى الإطلاقات أيضاً.

وأما الوجه الثاني فقد ظهر الحال فيها بالإضافة إلى إزالتها من البدن، وأما إزالتها من الكفن حتى بعد وضع الميت في القبر وقبل مواراته فيدل عليه الصحيح عن ابن أبي عمير، واحمد بن محمد، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فأصاب الكفن قرض منه» (٣) وحسنه عبد الله بن يحيى الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعد الغسل فأصاب العمامه أو الكفن قرضه بالمقراض» (٤).

ص: ١٨٨

- ١-١) وسائل الشيعة ٢:٤٨٤، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ١٠.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٢:٤٨٠، الباب ٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.
- ٣-٣) التهذيب ١:٤٥٠، الحديث ١٠٣.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٢:٥٤٣، الباب ٣٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

(مسأله ٩) اللوح أو السرير الذى يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثة [١]

نعم الأحوط غسله لميت آخر، وإن كان الأقوى طهارته بالتبع، وكذا الحال فى الخرقه الموضوعه عليه فإنها أيضاً تطهر بالتبع والأحوط غسلها.

والمتفاهم من الأمر بالقرض أن لا يبقى النجاسه على الكفن فيجرى غسلها بدل قرض الكفن.

نعم، بعد مواراته فالعلم بخروج النجاسه غير ضائر فإنه واقع لا محاله بالإضافة إلى عادى الناس.

### فى اللوح الذى يغسل عليه الميت

[١]

ظاهر كلماتهم أنّ اللوح أو السرير الذى يغسل عليه الميت يتنجس بإصابه ماء الصدر والكافور أو بغسل فرج الميت وغسل سائر النجاسه عن بدنه، ولكن يظهر ذلك بالتبعيه بعد تمام الغسل، وكذا الحال فى الخرقه الموضوعه على عوره الميت أو القميص الذى يغسل الميت فيه، والذى لا ينبغى التأمل فيه عدم اعتبار العصر فى تطهير الخرقه أو القميص المتنجس، وكذا الموضع من السرير واللوح الذى وضع عليه الميت؛ لعدم الإشاره إلى اعتبار شىء منها فى الأخبار الوارده فى كيفية الت غسل، بل فيها دلالة على بقاء الخرقه والقميص على بدنه إلى تمام الأغسال.

نعم، يمكن دعوى أنّ تنجس ذلك الموضع وطهارته بتغسيل الميت لجريان الماء عليه ولو مع جريانه على جسد الميت، وهذا المقدار يكفى فى طهارته، وأما إذا تنجس موضع من اللوح أو الصخره من غير أن يجرى عليه الماء عند تغسيل الميت، كما إذا طفر الماء المتنجس عليه أول مره من غير أن يغسل ولو مع تغسيل الميت فطهارته بالتبع لا تستفاد من الروايات لعدم كونها ناظره إلى بيان طهارته.

ص: ١٨٩



## فصل في آداب غسل الميت

وهي أمور:

الأول: أن يجعل على مكان عال من سرير أو دكّه أو غيرها، والأولى وضعه على ساجه، وهي السرير المتخذ من شجر مخصوص في الهند، وبعده مطلق السرير، وبعده المكان العالي مثل الدكه، وينبغي أن يكون مكان رأسه أعلى من مكان رجليه.

الثاني: أن يوضع مستقبل القبلة كحاله الاحتضار بل هو أحوط.

الثالث: أن ينزع قميصه من طرف رجليه، وإن استلزم فتقه بشرط الإذن من الوارث البالغ الرشيد، والأولى أن يجعل هذا ساتراً لعورته.

الرابع: أن يكون تحت الظلال من سقف أو خيمه، والأولى الأول.

الخامس: أن يحفر حفيره لغسالته.

السادس: أن يكون عارياً مستور العوره.

السابع: ستر عورته وإن كان الغاسل والحاضرون ممن يجوز لهم النظر إليها.

الثامن: تليين أصابعه برفق، بل وكذا جميع مفاصله إن لم يتعسر وإلا تركت بحالها.

التاسع: غسل يديه قبل التغميل إلى نصف الذراع في كل غسل ثلاث مرّات، والأولى أن يكون في الأول بماء السدر، وفي الثاني بماء الكافور، وفي الثالث بالقراح.

العاشر: غسل رأسه برغوه السدر أو الخطمي مع المحافظه على عدم دخوله في أذنه أو أنفه.

الحادى عشر: غسل فرجيه بالسدر أو الأشنان ثلاث مرات قبل التّغسيل، والأولى أن يلف الغاسل على يده اليسرى خرقه ويغسل فرجه.

الثانى عشر: مسح بطنه برفق فى الغسلين الأولين إلّا إذا كانت امرأه حاملاً مات ولدها فى بطنها.

الثالث عشر: أن يبدأ فى كل من الأغسال الثلاثة بالطرف الأيمن من رأسه.

الرابع عشر: أن يقف الغاسل إلى جانبه الأيمن.

الخامس عشر: غسل الغاسل يديه إلى المرفقين، بل إلى المنكبين ثلاث مرات فى كل من الأغسال الثلاثة.

السادس عشر: أن يمسح بدنه عند التّغسيل بيده لزياده الاستظهار إلّا أن يخاف سقوط شىء من أجزاء بدنه فيكتفى بصب الماء عليه.

السابع عشر: أن يكون ماء غسله ستّ قرب.

الثامن عشر: تنشيفه بعد الفراغ بثوب نظيف أو نحوه.

التاسع عشر: أن يوضأ قبل كل من الغسلين الأولين وضوء الصلاة، مضافاً إلى غسل يديه إلى نصف الذراع.

العشرون: أن يغسل كل عضو من الأعضاء الثلاثة فى كل غسل من الأغسال الثلاثة ثلاث مرات.

الحادى والعشرون: إن كان الغاسل يباشر تكفينه فليغسل رجله إلى الركبتين.

الثانى والعشرون: أن يكون الغاسل مشغولاً بذكر الله، والاستغفار عند التّغسيل، والأولى أن يقول مكرراً: «رب عفوك عفوك» أو يقول: «اللهم هذا بدن عبدك المؤمن، وقد أخرجت روحه من بدنه، وفرقت بينهما فعفوك عفوك» خصوصاً فى وقت تقلبيه.

الثالث والعشرون: أن لا يظهر عيباً فى بدنه إذا رآه.

## فصل فى مكروهات الغسل

الأول: إقعاده حال الغسل.

الثانى: جعل الغاسل إياه بين رجله.

الثالث: حلق رأسه أو عانته.

الرابع: نتف شعر إبطيه.

الخامس: قص شاربه.

السادس: قص أظفاره، بل الأحوط تركه وتركه الثلاثه قبله.

السابع: ترجيل شعره.

الثامن: تخليل ظفره.

التاسع: غسله بالماء الحار بالنار أو مطلقاً إلامع الاضطرار.

العاشر: التخطى عليه حين التغسيل.

الحادى عشر: إرسال غسالته إلى بيت الخلاء بل إلى البالوعه، بل يستحب أن يحفر لها بالخصوص حفيره كما مر.

الثانى عشر: مسح بطنه إذا كانت حاملاً.

(مسأله ١) إذا سقط من بدن الميت شىء من جلد أو شعر أو ظفر أو سن يجعل معه فى كفنه ويدفن [١]

بل يستفاد من بعض الأخبار استحباب حفظ السن الساقط ليدفن معه كالخبر الذى ورد أنّ سنّاً من أسنان الباقر عليه السلام سقط فأخذه وقال -----

فصل فى مكروهات الغسل

[١]

يقع الكلام فى جهتين:

ص: ١٩٣

أولاهما: تقدّمت: في بيان مكروهات الغسل وهي أنّه لا يجوز أخذ شيء من الميت كجلده ولحمه وأعضائه، وفي جواز الأخذ من شعره كحلق رأسه أو عانته أو شعر إبطيه وتقليم أظفاره كلاماً، فالمنسوب إلى المشهور الجواز مع الكراهة، وعن جماعه (١) من الأصحاب حرّمته أيضاً، وفي الموثق عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق أو يقلم ظفره؟ قال:

«لا يمَسُّ منه شيء اغسله وادفنه» (٢) وظاهرها عدم جواز الأخذ وأنّه يتعين غسل الميت ودفنه، وقيل بالكراهة لما في روايه طلحه بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«كره أن يقصّ من الميت ظفر أو يقص له شعر أو يحلق له عانته أو يغمز له مفصل» (٣) ولكن الروايه ضعيفه سنداً والكراهة بالمعنى اللغوي لا تنافي الحرمة، والنهي عن غمز المفصل المحمول على الكراهة الاصطلاحية لا تكون قرينه عليها في غيره.

والجبهه الثانيه: أنّه إذا فعل ذلك أو سقط من الميت شيء من الشعر والجلد والظفر والسن يجب دفنه معه بجعله في كفته، ويستدل على ذلك بمرسله ابن أبي عمير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يمَسُّ من الميت شعر ولا ظفر وإن سقط منه شيء فاجعله في كفته» (٤) ولكن الروايه مرسله وما قيل من أنّ مراسلات ابن أبي عمير معتبره قد تعرضنا لذلك في المباحث السابقه، وعليه فالحكم بالوجوب إذا لم يكن فيه عظم وجلد أو لحم و عظم مبنى على الاحتياط.

ص: ١٩٤

- ١-١) كالشيخ في الخلاف ١: ٦٩٤ - ٦٩٥، المسأله ٤٧٥ و ٤٧٨، وابن زهره في الغنيه: ١٠٢.
- ٢-٢) وسائل الشيعه ٥٠٠: ٢، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.
- ٣-٣) وسائل الشيعه ٥٠٠: ٢، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.
- ٤-٤) وسائل الشيعه ٥٠٠: ٢، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

الحمد لله ثم أعطاه للصادق عليه السلام وقال ادفنه معي في قبري.

(مسألة ٢) إذا كان الميت غير مختون لا يجوز أن يختن [١]

بعد موته.

(مسألة ٣) لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور ولا جعله في ماء غسله كما مرّ إلّا أن يكون موته بعد الطواف للحج أو العمرة [٢]

[١]

لأنّ الختنه أخذ شيء من بدن الميت وقد تقدم عدم جوازه، وإن التزم بالكراهه في أخذ الشعر والحلق وتقليم الأظفار، أضف إلى ذلك وجوب الغسل على موضعها.

[٢]

وقد تقدم أنّ المستثنى موته بعد طواف الحج وسعيه، وأمّا العمرة فلا دليل على الاستثناء فيها.

ص: ١٩٥





يجب تكفينه بالوجوب الكفائى رجلاً كان أو امرأه أو خنثى أو صغيراً [١]

بثلاث قطع [٢]

## فصل فى تكفين الميت

اشاره

وجوب التكفين

[١]

والمراد بالتكفين جعل الميت فى الكفن وجعله ثوباً له، ووجوبه متفق عليه بين الفريقين ولا- فرق بين ميت الرجل والمرأه للإطلاق، وخصوص ما ورد فى تكفين المرأه، والخنثى داخله إمّا فى الرجل أو المرأه، بل يعمه إطلاق الميت ولو على القول بأنّها طبيعته ثالثه، ولا- فرق بين الصغير والكبير للإطلاق المشار إليه، ولمثل موثقه سماعه، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن السقط إذا استوت خلقته يجب عليه الغسل واللحد والكفن؟ قال: «نعم، كلّ ذلك يجب عليه إذا استوى» (١)، وإذا كان الحال كذلك فى السقط الذى استوى خلقته فالأمر فى الصغير والصغيره ولو كانت طفلاً أو ضح.

يجب التكفين بثلاث قطع

[٢]

المشهور بين أصحابنا قديماً وحديثاً أنّ الكفن الواجب فى تكفين الميت ثلاثه أثواب، أحدها: المتر، والثانى: القميص، والثالث: الإنزار المعبر عنه باللفافه خلافاً لسيار حيث جعل الكفن الواجب ثوباً (٢) وهى اللفافه بجعل الجسد فيها،

ص: ١٩٧

١- ١) وسائل الشيعه ٥٠١: ٢، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٢- ٢) المراسم: ٤٧ - ٤٨.

والروايات الواردة في كون الكفن ثلاث قطع متعده منها موثقه سماعه، قال:

□

سألته عما يكفن به الميت؟ قال: ثلاثه أثواب إنّما كفن رسول الله في ثلاثه أثواب، ثوبين صحاريين وثوب حبره، والصحاريه تكون باليمامه، وكفن أبو جعفر في ثلاثه أثواب (١) وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر، قال: يكفن الرجل في ثلاثه أثواب والمرأه إذا كانت عظيمه في خمسه: درع ومنطق وخمار ولفافتين (٢). (الدرع هو القميص) إلى غير ذلك ممّا يأتي نقل بعضها.

ولعلّ المستند فيما حكى عن سلار صحيحه زواره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام العمامه للميت من الكفن هي؟ قال: لا إنّما الكفن المفروض ثلاثه أثواب أو ثوب تام لا أقل منه يوارى فيه جسده كلّه فما زاد فهو سنه إلى أن يبلغ خمسه فما زاد فمبتدع والعمامه سنه. الحديث (٣). فبدعوى أنّ عطف (ثوب تام) على (ثلاثه أثواب) لامتناع كون الواجب تخييرياً بين الأقل والأكثر وجوب الأقل واستحباب الأكثر، ولكن نسخه (أو) غير ثابتة وفي بعض نسخ التهذيب: «ثلاثه أثواب وثوب تام» (٤) بالعطف بالواو كما أنّ الكليني قدس سره رواها بالعطف بالواو (٥)، وعليه يكون ظاهر العطف

ص: ١٩٨

١-١) وسائل الشيعة ٧:٣، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٦.

٢-٢) وسائل الشيعة ٨:٣، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٩.

٣-٣) وسائل الشيعة ٦:٣، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث الأوّل.

٤-٤) التهذيب ٩:٣٠٩، الحديث ٨٥٤ (تحقيق الغفّارى).

٥-٥) الكافي ٣:١٤٤، الحديث ٥.

بالواو من كونه من قبيل عطف الخاصّ على العام، ولو لم يكن ظاهره ذلك كما في قوله سبحانه: «فَاكْبَهُهُ وَنَحَلُّهُ وَرُؤْمَانٌ» (١) فلا أقل من الاحتمال، ومعها يؤخذ بظاهر مثل ...

الموثقه وصحيحه محمد بن مسلم والاستثناء في نقل صاحب الوسائل عن الكافي بقوله إلا أنه قال قرينه على أنّ الموجود في الكافي العطف بالواو، وإلا لم يكن للاستثناء معنى.

وقد ذكرنا أنّ القطعات الثلاث عند المشهور هو المتزّر والقميص واللفافه المعبر عنها بالإزار في كلام جماعه (٢)، ولكن ذكر بعض الأصحاب أنّ القطعات الثلاث على ما ذكر لا يساعد عليها الروايات، بل الوارد فيها كون القطعات القميص وثوبين آخرين شاملين لجميع البدن أو ثلثه أثواب يكون كلّ منها شاملاً لجميعه واعتبار المتزّر كما ذكروا لم يرد في الروايات والقميص وإن لا يغطى جميع البدن إلا أنّ المتبادر من ثلثه أثواب الثوب المشتمل لجميع البدن فيرفع اليد عنه بالإضافة إلى القميص الذى يكون أفضل من الثوب الشامل لمرسله الصدوق، عن موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يموت أيكفّن في ثلثه أثواب بغير قميص؟ قال: «لا بأس بذلك، والقميص أحبّ إليّ» (٣) ورواه محمد بن سهل، عن أبيه، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التى يصلّى فيها الرجل ويصوم أيكفّن فيها؟ قال: أحبّ ذلك الكفن يعنى قميصاً، قلت: يدرج في ثلثه أثواب؟ قال: لا بأس به والقميص أحبّ إليّ (٤).

أقول: أمّا المرسله فلا يمكن الاعتماد عليها؛ لإرسالها من غير أن يكون في البين مجال لدعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور، مع أنّ دعوى ظهور ثلثه أثواب في ثوب شامل لجميع البدن بلا وجه.

ص: ١٩٩

١-١ (١) سورة الرحمن: الآية ٦٨.

٢-٢ (٢) كالعلاّمه فى المنتهى ٧: ٢٣٨، والفاضل الهنّدى فى كشف اللثام ٢: ٢٦٧، والبحرانى فى الحدائق الناضره ١١: ٤.

٣-٣ (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ١٥٣، الحديث ٤٢٢.

٤-٤ (٤) وسائل الشيعه ٧: ٣، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

نعم، لا- يبعد ظهور ذيل روايه محمد بن سهل، عن أبيه في ذلك حيث سأل الإمام عن درج الميت في ثلاثه أثواب، الظاهر في درج جميع بدن الميت خصوصاً بملا-حظه ما ورد فيها من كون «القميص أحب إليّ» (١) ولكنها أيضاً ضعيفه سنداً، بل يمكن دعوى صدق الدرّج من غير اشتغال البعض لجميع البدن وقوله: «القميص أحب إليّ» لا يمنع عن ذلك حيث يمكن درج ما يستر القميص في قطعه منها بغير صورته القميص كما لا يخفى.

والحاصل أنّ اعتبار القميص كما يأتي ظاهر الروايات المعتمره.

وقد يقال بأنّه لا ينبغي التأمل في أنّ المستفاد من الروايات المعتمره أنّ قطعات الكفن منترز وقميص ولفافه، أمّا المنترز فإنّه وإن لم يرو في الروايات المنترز ولكن ورد فيها الإزار، والمنترز والإزار بمعنى واحد كما يشهد بذلك ما ورد في الروايات الوارده في دخول الحمام (٢)، وما ورد في ثوبى الإحرام (٣). وقد تقدّم سابقاً أنّ ظاهر الإزار المنترز وإن سلم استعماله في اللفافه في بعض الموارد، ولكن المراد منه في المقام بمعنى المنترز بقربنه موثقه عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام حيث أمر عليه السلام ببسط الإزار بعد بسط اللفافه (٤). والحبره في معتمره يونس (٥)، و صحيفه عبدالله بن سنان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام كيف أصنع بالكفن؟ قال: تؤخذ خرقة ويشدّ بها على مقعدته ورجليه، قلت: فالإزار؟ قال: لا إنّها لا تعدّ شيئاً وما يصنع من القطن أفضل

ص: ٢٠٠

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ٣:٧، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٥.
  - ١- ٢) وسائل الشيعه ٣:٣٣، الباب ٣ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٢ و ٥.
  - ١- ٣) وسائل الشيعه ١١:٢٢٣ - ٢٢٤، الباب ٢ من أبواب أقسام الحج، الحديث ١٥.
  - ١- ٤) وسائل الشيعه ٣:٣٣، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤.
  - ١- ٥) وسائل الشيعه ٣:٣٢، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

منها ثم يخرق القميص إذا غسل وينزع من رجليه، ثم الكفن قميص غير مزور ولا مكفوف. الحديث (١). فإنّ ظاهرها أنّ الراوى - يعنى عبدالله بن سنان - زعم أنّ الخرقه الملفوفه على مقعدته ورجليه إزار فسئل عليه السلام عن ذلك فأجاب عليه السلام أنّ الخرقه لا تعدّ من الإزار، كما أنّ القميص الذى ينزع عن جسد الميت عند تغسيله بخرقه وإخراجه من طرفى الرجلين لا يكون القميص الذى من أجزاء الكفن، ويشهد لكون المئزر من أجزاء الكفن صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «يكفن الرجل فى ثلاثه أثواب، والمرأه إذا كانت عظيمه فى خمسه درع ومنطق وخمار ولفافتين (٢)».

ويأتى أنّ اللفافه الثانيه تحمل على الاستجاب كالخمار والدرع القميص، والمنطق بالكسر هو المئزر فاللفافه والقميص والمنطق يعنى المئزر مشترك فى وجوبها على الرجال والنساء.

وعلى ما ذكرنا من التفصيل يحمل إطلاق ثلاثه أثواب الوارده فى بعض الروايات ولكن يظهر من بعض الروايات، عدم تعيين المئزر، وفى حسنه حمران بن أعين، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا غسلتم الميت منكم فأرفقوا به ولا تعصروه ولا تغمزوا له مفصلاً ولا تقربوا أذنيه شيئاً من الكافور ثم خذوا عمامته فانشروها مثنيه على رأسه، واطرح طرفيها من خلفه وأبرز جبهته، قلت: فالحنوط كيف أصنع به؟ قال: يوضع فى منخره وموضع سجوده ومفاصله، فقلت: فالكفن؟ فقال: يؤخذ خرقه فيشد بها سفله ويضمّ فخذه بها ليضمّ ما هناك وما يصنع من القطن أفضل ثم يكفن بقميص ولفافه ويرد يجمع فيه الكفن. (٣) ولو فرض عدم الجمع بينها وبين

ص: ٢٠١

١-١) وسائل الشيعه ٣:٨، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٨.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٨ - ٩، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٩.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

الأول: المتزّر ويجب أن يكون من السرّه إلى الركبه [١]

والأفضل من الصدر إلى القدم.

الثانيه: القميص ويجب أن يكون من المنكبين إلى نصف الساق والأفضل إلى القدم. [٢]

ما تقدم ممّا ظاهر اعتبار المتزّر فيؤخذ بمقتضى الإطلاق في ثلاثه أثواب بعد تقييد كون أحدها قميصاً.

وعلى الجملة، فما عن المشهور من تعيين القطعات الثلاث كما عليه ظاهر الماتن لا يخلو عن الإشكال وإن كان أحوط، وما ورد في معتبره يونس عنهم عليهم السلام من بسط الإزار على الحبره ثم بسط القميص أخيراً (١) وكذا في موثقه عمار من بسط الإزار بعد اللفافه طولاً (٢) لا يناسب ما تقدم من كون المراد بالإزار المتزّر، فإنّه يبسط على القميص لا على اللفافه طولاً وعرضاً.

[١]

بعد ما ذكر من اعتبار المتزّر فالمعهود من المتزّر ستره عاده ما بين السرّه والركبه، وما ورد في موثقه عمار (٣) يناسب استحباب الستر من الصدر إلى تمام الرجلين كما أشرنا إليه، ولعل مراد الماتن من الصدر إلى القدم ذلك وإن كان ظاهره خروج القدمين.

[٢]

لم يرد في شيء من الروايات تحديد القميص طولاً إلا أنّه قد ورد في بعضها كصحيحه عبدالله بن سنان من كونه غير مزور ولا مكفوف بعد الأمر بخرق

ص: ٢٠٢

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٢، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٣، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٣، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

قميصه الذى كان عليه عند موته و نزعها من رجله (١)، وظاهرها كون قميص الكفن الثالثه:الإزار [١]

ويجب أن يغطى تمام البدن، والأحوط أن يكون فى الطول بحيث يمكن أن يشد طرفاه، وفى العرض بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر.

والأحوط أن لا يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار من الورثه، وإن أوصى به أن يحسب من الثلث. [٢]

وإن لم يتمكن من ثلاث قطعات يكتفى بالمقدور [٣]

كالقميص الذى كان عليه من حيث الطول، والقميص المتعارف يكون إما إلى نصف الساق أو إلى القدمين.

[١]

المراد من الإزار هى اللفافه التى يلف على جسد الميت كله والتى عبر عنها بثوب تام يوارى فيه جسده كله والمتعارف فى موارد جسده فيها أن تكون عريضه بحيث يشد طرفاها طولاً، وفى العرض أن يوضع أحد طرفيها على الآخر، ولكن لا يتعين ذلك والمقدار الواجب موارد جسده كله فيها، سواء كان بالنحو المزبور أو بغيرها.

[٢]

بما أن المقدار الواجب من الكفن يخرج من أصل التركة بل يقدم على الديون فالزائد عن ذلك المقدار يحتاج إلى إذن الورثه ولو كان فيهم صغار ولا يحسب الزائد من حصتهم منها وإن أوصى الميت بغير المقدار الزائد يحسب الزائد من ثلثه.

□ ودعوى أن المقدار البسيط الزائد على المقدار الواجب تحسب من التركة أيضاً فإن الخارج منها الكفن المتعارف غير بعيد، والله العالم.

**إذا لم يتمكن من القطعات الثلاثه**

[٣]

قد تقدم أن الواجب فى التكفين تكفين الميت بثلاث قطعات، وإذا لم يتمكن من ثلاث قطعات من جميعها يكتفى بالمقدور منها، مثلاً إذا تمكن من المتر

ص: ٢٠٣



والقميص ولم يتمكن من الإزار يعنى اللفافة يسقط اعتبار اللفافة، وكذا إذا لم يتمكن من المئزر أو القميص، والمستند فى ذلك على ما قيل أمور:

الأول: الاستصحاب فإنه إذا كان التمكن من جميع القطعات كان التكفين بالتمكن منها فعلاً واجباً ونشك فى بقاء الوجوب على التمكن منه فعلاً. فى فرض عدم التمكن من الباقي فيستصحب وأورد على ذلك بأن الاستصحاب التعليق لا اعتبار به مع أن الثابت على فرض التمكن من جميع القطعات وجوب المتمكن منها فعلاً - ضمناً لا - نفسياً ولا يحتمل بقاء الوجوب الضمنى ليستصحب.

الثانى: قاعده الميسور ويورد عليه بأنه لا اعتبار لها على ما تقدّم بيان ذلك.

الثالث: أن وجوب تكفين الميت بكل من القطعات الثلاث وجوب مستقل كما هو الحال فى تغسيه بثلاثة أغسال على ما مرّ، ومع سقوط وجوب التكفين فى بعضها لا يسقط وجوبه بالبعض الآخر. كما هو الحال فى الواجبات الانحلاليه.

ويدلّ على كون كلّ منها واجباً مستقلاً ماورد فى حسنه حمران من الأمر بتكفين الميت بقميص ولفافه وبرد مع توصيف البرد بأن يجمع فيه الكفن (١).

والتعليل الوارد فيما رواه فى العلل عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام فى الحكمه التى لأجلها أمر بتكفين الموتى (٢).

ص: ٢٠٤

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٤، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

٢-٢) علل الشرائع ١:٢٦٨، الباب ١٨٢.

وإن دار الأمر بين واحده من الثلاث تجعل إزاراً [١]

وإن لم يمكن فتوباً وإن لم يمكن إلّامقدار ستر العوره تعين، وإن دار الأمر بين القبل والدبر يقدم الأوّل [٢]

(مسأله ١) لا يعتبر في التكفين قصد القربه [٣]

وإن كان أحوط.

### إذا دار الأمر بين واحده من الثلاث

[١]

فإنه بعد البناء على وجوب التكفين بكل من القطعات مستقلاً يكون المقام من تزامم الواجبات ولاحتمال الأهميه في اللفاه المراد بالإزار يتعين؛ لأنه تكسو جميع البدن، ويقتضيه أيضاً ما ورد في المروى في العلل من الحكمة الداعيه إلى الأمر بالتكفين من كون جسد الميت مستوراً، وممّا ذكرنا ظهر أنه لو دار الأمر بين التكفين باللفاه والتكفين بالمتزر والقميص معاً تتعين اللفاه أيضاً، وممّا ذكرنا يظهر الحال فيما إذا لم يتمكن من اللفاه ودار الأمر بين المتزر والقميص فإنه يتعين القميص لاحتقال الأهميه لكون الستر بها أكثر من الستر بالمتزر.

[٢]

مجرد ستر العوره لا يدخل في المتزر ووجوبه حينئذ إمّا لأنّ المستفاد من روايه العلل كون سترها هي الحكمة الداعيه إلى الأمر بالكفن في المتزر فإن لم يمكن الستر به يتعين الستر بما أمكن أو لأنّ المعلوم خارجاً ممّا ورد في تغسيل الميت من الأمر بستر عورته بالخرقه أنّ ستر عوره الميت واجبه منعاً لوقوع النظر إليها، وبما أنّ الدبر مستور بالألّيتين بمقدار ما يتعين في دوران الأمر بين ستر دبره أو قبله يستر القبل.

### لا يعتبر قصد القربه في التكفين

[٣]

يمكن الاستدلال على عدم اعتبار قصد التقرب في التكفين بالإطلاق بالجواب في مثل صحيحه عبدالله بن سنان الذي سأل أبا عبدالله عليه السلام كيف أصنع

(مسألة ٢) الأحوط في كل من القطعات أن يكون وحده ساتراً لما تحته [١]

فلا يكتفى بما يكون حاكياً له و إن حصل الستر بالمجموع، نعم لا يبعد كفايه ما يكون ساتراً من جهه طليه بالنشاء ونحوه لابنفسه و إن كان الأحوط كونه كذلك بنفسه.

بالكفن؟ (١) حيث لم يقيد الإمام عليه السلام اعتبار جعل الميت في قميص وغيره بنحو العباده لله، ولا يقاس الإطلاق في التكفين بماورد في كيفية تغسيل الميت؛ لما ذكرنا من كون الغسل للميت كاغتسال الأحياء في كونه مثلها من العباده مستفاد مما ورد في كون غسل الميت كغسل الجنابه وأن المرتكز في أذهان المتشرعه كل الأغسال المشروعه كالوضوء من قسم العباده، وهذا بخلاف التكفين فإنه من قبيل لبس الثوب ولا يزيد على اللبس في ثوبى الإحرام والصلاه.

ولو أغمض عن الإطلاق المزبور فعدم اعتبار قصد التقرب مقتضى أصله البراءه عن الاشتراط على ما ذكرنا في بحث التعبدى والتوصلى.

### فى كون كل قطعه ساتره لوحدها

[١]

لا ينبغي التأمل فى لزوم الستر بالمجموع لماورد فى صحيحه زراره على روايه الشيخ (٢)، وصحيحه زراره ومحمد بن مسلم على روايه الكافى من كون الثوب التام بحيث يوارى فيه جسد الميت أو ثلاثه ثياب بحيث يوارى فى الكفن بها جسد الميت. (٣) والمواراه عباره أخرى عن ستر جسده، ولا يحتمل الفرق بين الثوب الذى

ص: ٢٠٦

١-١) وسائل الشيعة ٨: ٣، الباب ٢ من أبواب التكفين، الحديث ٨.

٢-٢) انظر التهذيب ١: ٣٠٩، الحديث ٨٥٤، طبعه تحقيق الغفارى.

٣-٣) الكافى ٣: ١٤٤، الحديث ٥.

ولا بالمغصوب ولو في حال الاضطرار ولو كفن بالمغصوب وجب نزعُه بعد الدفن أيضاً.

يلف على تمام جسد الميت وما يلف به من سرته إلى ركبته والقميص، بل التكفين في الأثواب الثلاثة انحلالاً كما تقدم، وظاهر التكفين الإخفاء والمواراه كما يشهد بذلك استعمالاته، فيعتبر الإخفاء والستر في كل منها.

نعم، يكفي أن يكون الستر والإخفاء بدخاله ما يعد من توابع الثوب بحيث يكون عرضاً له كالنشاء كما هو في الثوب الساتر المعتبر في الصلاة أيضاً حيث يعد الثوب المطلى بالنشاء ثوباً ساتراً.

### لا يجوز التكفين بجلد الميتة

[١]

إذا كان جلد من الميتة النجسه فلاشترط ظاهر فإنه يجب إزاله النجاسه عن الكفن على ما تقدم فلا يجوز تكفين الميت بالميتة النجسه بالفحوى، أما المغصوب فإن التكفين بالمغصوب لا يكون تكفيناً ولو كان التكفين توصلياً، حيث إن مقتضى تقديم خطاب النهى على خطاب الأمر بتقييد الثانى بالأول مقتضاه خروج التكفين بالمغصوب عن متعلق الأمر، ولا يقاس ذلك بما تقدم في التغسيل بالماء المغصوب، حيث إن التكفين مشروط بالكفن للميت ولو بالبذل كما هو مقتضى ما ورد من خروجه من أصل التركة، ولا طريق إلى إحراز الملاك في الكفن المغصوب بل مقتضى الأمر برد الكفن إلى مالكة بل مقتضى الأمر بالتكفين مع وجود الكفن له وجوب نزعُه حتى بعد دفنه بالتكفين بالمغصوب.

(مسألة ٤) لا يجوز اختياراً التكفين بالنجس [١]

حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها في الصلاة على الأحوط.

### لا يجوز اختيار التكفين بالنجس

[١]

لما تقدّم من أنّ الكفن إذا تنجّس قبل الدفن يجب قرض مقدار النجس أو غسله كما هو مقتضى روح بن عبدالرحيم (١) وحسنه الكاهلي (٢)، وإذا لزم ذلك بعد تكفينه فلا- يحتمل جواز تكفينه في المتنجس من الأوّل حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها في الصلاة كما هو مقتضى إطلاق الروايتين، فإنه يشمل ما إذا أصاب إحدى قطعات الكفن دم أو قيح من جرح الميت أو قرحه فيجب تطهيره أو قرضه، بل لا يبعد شمولهما ما إذا كان ما أصابه من قطعات المستحبه كالعمامة حيث ورد في حسنه الكاهلي إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعد ما يغسل فأصاب العمامة أو الكفن قرض منه (٣)، فلا فرق في المقام بين ما كان العفو في الصلاة من جهة خصوص النجاسة كالدم والقيح المتنجس أو من جهة الثوب لكونه ممّا لا تتم الصلاة فيه.

وعلى الجملة، إذا لم يحرز تعميم الميت بعمامة أصابه الدم أو القيح فلا- يجوز تعميمه بما إذا أصابه البول أو غيره من النجاسات، ولعلّ نظر الماتن قدس سره في التعبير عن الحكم بالاحتياط إلى ما ورد في استحباب التكفين في ثوب كان يصلح فيه، فإنه يعمّ ما إذا كانت فيه نجاسة معفو عنها في الصلاة، ولكن قد ورد فيه «النظيف» (٤) أيضاً في ذلك الثوب في بعض رواياته.

ص: ٢٠٨

١-١) وسائل الشيعة ٥٤٢:٢، الباب ٣٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥٤٣:٢، الباب ٣٢ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

٣-٣) المصدر السابق.

٤-٤) وسائل الشيعة ١٥:٣، الباب ٤ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

## لا يجوز التكفين بالحرير الخالص

[١]

قد ذكر عدم الخلاف في أنه لا يجوز التكفين بالحرير المحض، ويستدل عليه بوجوه منها الاستصحاب حيث كان يحرم عليه لبس الحرير في حياته، ويحرم أن يلبس به لكونه تسيباً وبعد موته كذلك، وأورد عليه بأنه لا- يجرى في حق النساء ولا مورد له في الرجال أيضاً؛ لأن حرمة التسيب من جهة أنه كان يحرم عليه لبسه وبعد موته انقطع عنه التكليف.

وبتعبير آخر، حرمة التسيب تتفرع على حرمة الفعل مباشرة، ومع انقطاع حرمة الفعل مباشرة بالموت لا مجال لحرمة التسيب، ولكن لا- يخفى أن هذه التبعية في مقام الإثبات واستفاده حرمة الفعل بالتسيب من حرمة الفعل مباشرة، وأما حرمة لبس الآخر بالحرير ثبوتاً فيحتمل بقاؤها إلى ما بعد موته أيضاً فالاستصحاب من هذه الجهة لا بأس به، ولكن لا مجال له في المقام حتى بناء على جريان الاستصحاب في الشبهه الحكميه، حيث إن مقتضى الإطلاق في الأمر بتكفين الميت بثلاثه أثواب يعم تكفينه بالحرير، ومعه لا تصل النوبه إلى الاستصحاب، ويستدل أيضاً بماورد في أن الميت بمنزله المحرم، ولكن لا يخفى أن التنزيل بالإضافه إلى مس الميت بالطيب إلّا الكافور كما يأتي الكلام في ذلك؛ ولذا لا يحرم في الميت سائر محرمات الإحرام لتغطيه رأسه ونحوها، وذكر في الحدائق أنه يشير إلى عدم الجواز ما ورد في المنع عن التكفين بكسوه الكعبه فإنه لولا عدم جواز التكفين بالحرير المحض لكان التكفين بكسوتها مستحباً للتبرك (١).

أقول: فيه أن كونها حريراً محضاً دائماً غير معلوم فلعل وجه النهي لتعظيم

ص: ٢٠٩

الكعبه أو لكونها أسود مع ما فى أسنادها من الضعف، وعمده ما يستدلّ به على الحكم فى المقام ما رواه الحسن بن راشد، قال: سألته عن ثياب تعمل بالبصره على عمل العصب (القصب) اليمانى من قرّ وقطن هل يصلح أن يكفن فيها الموتى؟ قال:

«إذا كان القطن أكثر من القزّ فلا بأس» (1) ولكن قد يناقش فيها بأنّ الحرير الممزوج يجوز تكفين الموتى به ولو كان خليطه يعنى القطن أقل من حريره فضلاً عن المساوى، ولكن يمكن الجواب عن ذلك بأنّ الجواز فى المساوى أو الخليط الأقل غير محرز، وإنما ذكر خلوص الحرير فى بعض الكلمات، فالروايه على تقدير اعتبارها يؤخذ بظاهرها؛ ولذا قيد الماتن فيما يأتى جواز التكفين بما إذا كان الخليط أكثر واحتاط فى غيره، وظاهر الروايه عدم جواز التكفين إلّا إذا كان القطن أكثر من حريره حيث فرض السائل كونه ممزوجاً، وعلّق الجواب بما إذا كان القطن أكثر من القزّ والثانى أنّ الروايه مضمرة ودعوى أنّ الحسن بن راشد هو أبو على البغدادى مولى آل مهلب لا الطفاوى الذى ضعفه بقرينه روايه محمد بن عيسى عنه وجلالته تمنع أن يسأل الحكم عن غير الإمام عليه السلام لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ كون الحسن بن راشد البغدادى ممّن لا يسأل الحكم عن غير الإمام وهو من أضراب محمد بن أبى عمير وزراره ومحمد بن مسلم غير ثابت وإن يؤيد كون المسؤول هو الهادى عليه السلام روايه الصدوق مرسله عنه عليه السلام وكيف كان فهذا الاشتراط لا يخلو عن الإشكال، ولكن رعايته احتياط خصوصاً مع دعوى الإجماع عليه على ما أشرنا إليها آنفاً.

ص: ٢١٠

---

١-١) وسائل الشيعه ٣:٤٥، الباب ٢٣ من أبواب التكفين، الحديث الأوّل.

وإن كان الميت طفلاً أو امرأه [١]

ولا بالمذهب [٢]

ولا بما لا يؤكل لحمه جلدًا كان أو شعراً أو وبراً والأحوط أن لا يكون من جلد المأكول.

[١]

كما يقتضى ذلك إطلاق مضمرة الحسن بن راشد (١) وليس فى مقابلها مادلاً على أنّ كل ما يجوز للإنسان لبسه حال حياته يجوز تكفينه فيه ليقع المعارضه بين الإطلاقين أو الإطلاق أو العموم فيحكم بمقتضى العموم أو يرجع بأصالة عدم الاشتراط بالاضافه إليهم.

**لا يجوز التكفين بالمذهب و ما لا يؤكل لحمه**

[٢]

□  
قد يستدل على عدم الجواز فى المذهب وفيما لا يؤكل لحمه بروايه محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا- تجمروا الأكفان ولا تمسحوا موتاكم بالطيب إلا الكافور فإن الميت بمنزله المحرم» (٢) ومقتضاها أن لا يجوز تكفين الميت بما لا- يحوز الإ-حرام فيه، والروايه وإن رواها الصدوق بسند آخر إلما أن فى السند قاسم بن يحيى فالروايه بسنديها ضعيفه، وعمل المشهور بها غير ظاهر حيث لم يلتزموا بحرمة ما يحرم على المحرم فى الميت حتى فى استعمال الطيب ومسّه بها، والالتزام بالكراهه فى الطيب والحرمة فى غيره مع ورودها فى مورد الطيب يشبه التخصيص المستهجن كما لا يخفى، مع أنه ورد فى أنّ المحرم إذا مات فهو كالمحل (٣) إلا بالاضافه إلى مسّه بالطيب وإذا كان الميت محرماً قبل موته

ص: ٢١١

١- (١) المتقدمه فى الصفحه السابقه.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ١٨، الباب ٦ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥٠٣: ٢، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت.



وأما من وبره وشعره فلا بأس وإن كان الأحوط فيهما أيضاً المنع [١]

كذلك يكون غير المحرم أولى بذلك، ولم يثبت أن ما لا يحوز الصلاة فيه لا يجوز التكفين به.

نعم، يمكن أن يقال بعدم جواز تكفينه في المذهب بالاستصحاب على التقريب المتقدم في عدم جواز التكفين بالحرير، ولكنه مبنى على جريانه في الشبهه الحكميه، بل وعدم جريانه بالإضافه إلى تكفين غير الرجل حتى بناء على جريانه فيها ظاهره.

### التكفين بوبر وشعر المأكول

[١]

أمّا بالإضافه إلى جلد المأكول مع تذكيتة لما ورد في الروايات من الأمر بتكفين الميت بثلاثه أثواب (١) وصدق الثوب على المصنوع من الجلد غير ظاهر لو لم نقل بظهوره في خصوص المنسوج، سواء كان المنسوج من القطن أو غيره من شعر الحيوان ووبره، ولكن قد يدعى اعتبار كونه من القطن لما حكى ذلك عن الاسكافي (٢)، ويستدل على ذلك بموثقه عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«الكفن يكون برداً فإن لم يكن برداً فاجعله كله قطناً، وإن لم تجد عمامه قطن فاجعل العمامه سابرياً» (٣).

ولكن ما ورد في استحباب التكفين في قميص يصلى فيه مقتضاه جواز التكفين، بل استحبابه حتى ما إذا لم يكن من قطن بل نفس الموثقه تدل على استحباب جعل بعض الكفن برداً مع أنه جعل مقابلاً لما يصنع من القطن، وقد روى الكليني قدس سره في باب مولد أبي عبدالله جعفر بن محمد عليهما السلام.

ص: ٢١٢

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٦، الباب ٢ من أبواب التكفين.

٢- (٢) حكاه المعتمر ١:٢٨٠، والمدارك ٢:٩٦.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣:٣٠، الباب ١٣ من أبواب التكفين، الحديث الأول.

عن سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «سمعتة يقول: أنا كفتت أبي في ثوبين شطويين كان يحرم فيهما وفي قميص من قمصه وفي عمامه كانت لعلى بن الحسين عليهما السلام وفي برد اشتريته بأربعين ديناراً» (١) وذكر الشيخ قدس سره أنّ الروايه تدل على جواز التكفين بغير القطن، ومن ثمه تحمل على ما إذا لم يوجد هناك قطن أو على أنه حكاية فعل عن الإمام عليه السلام ويجوز أن يكون مختصاً بهم عليهم السلام (٢) فلا يعمل بمضمون الروايه في غيره.

أورد في الوافي أنه لا دلالة في الخبر على تقديم غير القطن فالأخبار مملوه بذكر البرد في جملة الكفن وتقديمه على غيره فينبغي حمل افضليه القطن على غير الفوقاني وان كان الشطوي من غير القطن البته فنحن لا نعلم ذلك وهو أعلم بذلك (٣) ، وقال قدس سره إنّ شطاً قريه بمصر تنسب إليها الثياب الشطويه.

أقول: قد نقل أنّ الثياب الشطويه تنسج من الكتان كما في أقرب الموارد؛ ولذا يكون دلالتها على تقديم غير القطن على القطن أو لا أقل من عدم افضليه القطن من المنسوج من الكتان واحتمال الاختصاص بهم عليهم السلام غير محتمل، وما قيل من أنّ الروايه لضعف سندها لا يمكن الاعتماد عليها لا يمكن المساعدة عليه؛ لأنّ الكليني رواها عن سعد بن عبدالله عن أبي جعفر عن محمد بن عمر وسعيد الزيات عن يونس بن يعقوب وليس في السند المزبور سهل بن زياد.

ص: ٢١٣

١- (١) الكافي ١: ٤٧٥ - ٤٧٦، كتاب الحجّه، الحديث ٨.

٢- (٢) الاستبصار ١: ٢١١، ذيل الحديث ٣.

٣- (٣) الوافي ٢٤: ٣٧٥.

نعم، يمكن المناقشه فيها بأنه لم يثبت أن الشطويين يكونان من الكتان دائماً.

بل ما استفاد من الروايه استحباب البرد بضميمه ما دلّ على أن الكفن ثلاث قطعاً.

### في الاضطرار يجوز بجميع ما تقدم

[١]

كما صرّح بذلك جملة من الأصحاب ولا يبعد الجواز عند الاضطرار حيث إن عمده الدليل على اعتبار بعض ما ذكر التسالم ودعوى الإجماع، ومورد هما صورته الاختيار، وكذا إذا كان الوجه في الاعتبار الاحتياط كما في غير الجلد من الدبر والشعر من غير المأكول، والمذهب، فإن الاحتياط يتحقق إذا كان التكفين بغيرهما أمراً متمكناً منه، ومع عدم التمكن لا يكون الترك احتياطاً.

نعم، الوجه في طهاره الكفن ما تقدم من الروايات الواردة في تطهير كفن الميت أو قرضه ولكنها قابله لأن يراد منها الوجوب النفسى لا اشتراط التكفين بكون الكفن طاهراً، و من المعلوم أن الوجوب النفسى يسقط مع التعذر وعدم التمكن من التطهير.

وعلى الجملة، لا يظهر في الروايات في اشتراط التكفين بكون الكفن طاهراً ليقال مقتضى تعذر الشرط سقوط الأمر عن المشروط، وإنما النهى عن تكفين الميت بالحرير فهو إرشاد إلى عدم إجزائه عن التكفين الواجب في فرض التمكن من غيره كما هو ظاهر السؤال، حيث إن ظاهر السؤال فرض الأمر بالتكفين وجواز امتثاله بالتكفين بالحرير المخلوط، وإذا انحصر الثوب فيه فيؤخذ بإطلاق مادّ على أن الميت يكفن بثلاثة أثواب، وأما بالإضافة إلى الجلد فيشكل الأمر مع احتمال انصراف الثوب إلى المنسوج، وإذا دار الأمر بين الحرير وغير المأكول يقدم الحرير وإن كان لا يخلو عن إشكال في صورته الدوران بين الحرير وجلد غير المأكول، وإذا دار الأمر بين جلد غير المأكول وسائر أجزائه يقدم سائر الأجزاء.

(مسأله ۵) إذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول أو أحد المذكورات يقدم الجلد على الجميع [۱]

وإذا دار بين النجس والحرير أو بينه وبين أجزاء غير المأكول لا يبعد تقديم النجس [۲]

وإن كان لا يخلو عن إشكال وإذا دار بين الحرير وغير المأكول يقدم الحرير وإن كان لا يخلو عن إشكال في صورته الدوران بين الحرير و جلد غير المأكول، وإذا دار بين جلد غير المأكول وسائر أجزائه يقدم سائر الأجزاء.

[۱]

والوجه في ذلك هو جواز الصلاة فيه اختياراً وعدم قيام دليل على الاشتراط غير أنه يدعى انصراف الثوب الوارد في روايات الكفن إلى المنسوج وكون التكفين في المنسوج احتياطاً، ومع عدم المنسوج الاختياري لا يكون ترك التكفين فيه من الاحتياط.

[۲]

ولعل الوجه في ذلك احتمال أن تطهير الكفن واجب آخر بخلاف عدم كونه حريراً فإنه من شرط الكفن وإذا لم يمكن تطهيره يسقط التكليف بتطهيره، ولكن قد يقال مع احتمال اشتراط الكفن بطهارته كاشتراطه بعدم كونه حريراً كان المقام من دوران الأمر في التكليف بين المتباينين؛ لأنَّ اشتراط عدم الحرير مختص بصوره التمكن على الكفن الاختياري واشتراط الطهاره على تقديره مطلقه تعتبر في الاضطراري أيضاً، ومقتضى العلم الإجمالي الجمع بين التكفين بين المتنجس والحرير، ويجرى هذا البيان في دوران الأمر بين التكفين في المتنجس وبين التكفين في المذهب وفي غير المأكول وحتّى في الجلد من المأكول أيضاً.

وإذا دار الأمر بين التكفين في الحرير و غير المتنجس يتقدّم غير المتنجس؛ لأنَّ إطلاق ما دلّ على أنّ الحرير لا يصلح للكفن مقتضاه اختيار غيره وليس في ناحيه غيره إطلاق يعارض ذلك، بل تقدم أنّ مقتضى روايه الحسن بن راشد عدم صلاحه

الحرير للكفن مع التمكّن من الكفن في غيره وإذا دار الأمر في التكفين في غير الحرير وغير المتنجس يحكم بالتخيير كما إذا دار الأمر بين التكفين في المذهب أو في غير المأكول، فإنّ مع احتمال التخيير بينهما والتعيين في كلّ منهما يكون مقتضى أصاله البراءة عن التعيين هو التخيير، بل التخيير مقتضى الإطلاق في أدله التكفين في ثلاثة أثواب الشامل للتكفين في كلّ منهما.

وعلى الجملة، قد جعل الماتن لموارد الدوران صوراً أربع وأفتى في صورتين ولم يستشكل فيها:

إحداهما: ما إذا دار الأمر بين أن يكفن الميت في الجلد المذكى من المأكول وبين أن يكفن في غيره من المتنجس أو الحرير أو غير المأكول والمذهب، فأفتى في هذه الصورة بتقديم الجلد من المأكول.

والثانيه: ما إذا دار الأمر بين أن يكفن في الجلد المذكى من غير المأكول أو المنسوج من وبره وشعره وأفتى فيه بتقديم المنسوج.

واستشكل في صورتين إمّا مطلقاً أو في الجملة:

إحداهما: ما إذا دار الأمر بين أن يكفن الميت بالمتنجس أو بالحرير أو بين النجس و غير المأكول، ولكن استشكل في التقديم.

وثانيها: ما إذا دار الأمر بين أن يكفن بالحرير أو غير المأكول فإنّه قدّم الحرير، ولكن استشكل في التقديم إذا كان غير المأكول جلدًا.

والقائل المزبور جعل صور الدوران ثلاثاً:

إحداها: ما إذا دار الأمر في الكفن بين المتنجس و غيره من الأمور المتقدمه، وجعل فيها الوظيفه الجمع بين التكفين بالمتنجس وبين غيرها حيث إنّ مقتضى

احتمال شرطيه الطهاره فى الكفن يوجب تعين غيرها، فإنّ فى الكفن بتلك الأمور أيضاً يعتبر طهارتها واحتمال كون الطهاره فى الكفن واجب آخر غير التكليف بوجوب التكفين مقتضاه تعين التكفين فى المتنجس، حيث إنّ التكليف بطهاره الكفن يسقط فى التعذر والمفروض أنّ التكفين الاختيارى متمكن منه فى الفرض فلا تصل النوبه إلى غيره من الأمور المتقدمه، فإنّ جعلها كفنًا يختص بالاضطرار وعدم وجدان الاختيارى.

أقول: صدق التكفين فى صورته الجمع بالثانى من المتنجس أو غيره كالحريز لا يخلو عن التأمل.

وثانيتها: ما إذا دار أمر التكفين بين التكفين فى الحريز وغير المتنجس ويتعين فيها التكفين فى غير الحريز لأنه كما تقدم أنّ مع التمكّن من التكفين فى غير الحريز لا تصل النوبه إلى التكفين فى الحريز الذى حريزه أكثر من غيره أو مساوٍ لغيره فضلاً عن الحريز الخالص.

وبتعبير آخر، أنّ ما فى روايه الحسن بن راشد (1) ظاهره الإرشاد إلى عدم كون الحريز المزبور كفنًا فيتعين غيره عند الدوران.

وثالثتها: ما إذا دار أمر التكفين بين التكفين فى الجلد من المأكول والجلد من غير المأكول أو فى المنسوج من غير المأكول أو فى المذهب، فإنّ القدر المتيقن هو وجوب التكفين فى أحد الأمور المتقدمه وأما تعين التكليف فى التكفين بأحدها بالخصوص فاحتماله مدفوع بأصالة البراءة عن التعيين.

ولا يبعد أن يقال بتعين النجس إذا دار الأمر بينه وبين الحريز لما تقدم من المنع

ص: ٢١٧

---

(١-١) وسائل الشيعه ٣:٤٥، الباب ٢٣ من أبواب التكفين، الحديث الأوّل.

(مسأله ٦) يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص بشرط أن يكون الخليط أزيد من الابريسم على الأحوط [١]

(مسأله ٧) إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه [٢]

أو بالخروج من الميت -----

عن التكفين فى الحرير الظاهر فى عدم صلاحيته للكفن مع التمكن من غيره، وما ورد فى التطهير لا يستفاد منه أزيد من الحكم التكليفى مع التمكن من التطهير فيسقط التكليف به مع عدم التمكن منه أو ما هو صالح للكفن، وإذا دار الأمر بين الحرير وغير المأكول يقدم غير المأكول لأنّ الدليل على اعتبار عدم المأكول هو الإجماع مع كونه من الوبر والشعر، وأما إذا كان جلدًا فالظاهر التخيير بناء على عدم إحراز كون الجلد ثوبًا، وإلاّ يقدم أيضاً على الحرير أخذًا بالإطلاق فى الروايه المانع عن الكفن فى الحرير مع التمكن من غيره.

### جواز التكفين بالحرير غير الخالص

[١]

بل على الأظهر كما هو مقتضى تعليق الجواز فى روايه الحسن بن راشد (١) على ما إذا كان القطن أكثر من القز، و دعوى أنّ المراد من الأكثر عدم كون الخليط بحيث لا يرى الخليط ويعدّ الثوب الحرير الخالص كما يعتبر ذلك فى ثوب المصلى لايساعده ظاهرها، كما أنّ دعوى عدم عمل الأصحاب بالروايه لايمكن المساعده عليها على ما تقدم عند التعرض لنقلها.

### إذا تنجس الكفن

[٢]

قد تقدم الكلام فى عدم الفرق بين النجاسه الخارجه من بدن الميت أو

ص: ٢١٨

وجب إزالتها ولو بعد الوضع في القبر بغسل أو بقرض إذا لم يفسد الكفن وإذا لم يمكن وجب تبديله مع الإمكان.

(مسألة ٨) كفن الزوجه على زوجها ولو مع يسارها من غير فرق بين كونها كبيره أو صغيره [١]

أو مجنونه أو عاقله.

إصابه نجاسه خارجيه وأن الأمر بالقرض يستفاد منه خصوصاً بملاحظه موثقه عبدالرحيم لكون الكفن طاهراً، وإذا فرض أن القرض يفسد الكفن بانعدام ما يعتبر فيه كستر الجسد يتعين الغسل وإلا يتعين التبديل، حيث إن المستفاد من الروايات في القرض وغسل ما يخرج عن الميت بعد غسله وجوب تطهير الميت وكفنه من الخبث حتى إذا توقف ذلك على تبديل الكفن.

وعلى الجملة، فلو قيل بعدم كون الطهاره من شرط الكفن بحيث يسقط الأمر بالتكفين مع عدم إمكانها إلا أنه لا بد من تحصيلها مع الإمكان ولو بإمكان التبديل والمناقشه في وجوب التبديل أو نفيه بدعوى أن وجوب التطهير تكليف لا يمكن المساعده عليها.

### كفن الزوجه على زوجها

[١]

كفن الزوجه على الزوج بلا خلاف معروف أو منقول حتى مع يسارها ويشهد له موثقه السكوني، عن جعفر، عن أبيه قال: «على الزوج كفن امرأته إذا ماتت» (١) وفيما رواه الصدوق، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كفن المرأة على زوجها إذا ماتت» (٢) هذا على ما في

ص: ٢١٩

١- (١) وسائل الشيعه ٥٤:٣، الباب ٣٢ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١٩٣:٤، الباب ٥٤٤٠.



الوسائل (١) حيث جعل من ذيل مارواه الفقيه عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان، ولكن لا يبعد كونها مرسله مستقلة، ويؤيد ذلك ملاحظه الكافي والتهذيب (٢) حيث نقلا ماجعل في الوسائل صدرأ من غير أن يذكر الذيل.

وكيف كان فلا- ينبغي التأمل في الحكم بعد كون روايه السكوني موثقه وكون أصل الحكم ممّا لاخلاف فيه بحيث يعرف أو ينقل، ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين كون الزوجه كبيره أو صغيره كان لها يسار أم لا.

وما ورد في أنّ الكفن يخرج عن أصل التركه يرفع اليد عن إطلاقه بالإضافة إلى الزوجه؛ لأنّ الموضوع في الثاني أخصّ وإطلاق الأخصّ يقدم على المطلق، حيث إنّ أحد الخطابين إذا كان الموضوع فيه الأخصّ يحسب خطابه قرينه على التصرف في الخطاب الذى يكون الموضوع فيه الأعم، ودعوى أنّ ما دلّ على أنّ الكفن يخرج من أصل التركه الموضوع فيه الميت الذى له تركه بخلاف ما دلّ على أنّ كفن الزوجه على زوجها فإن لم يفرض فيه تركه للزوجه الميتة وتعم ما إذا كانت لها تركه أم لا لا يمكن المساعدة عليها، فإنّه على تقدير كون النسبه العموم من وجه أيضاً يقدم فى مورد اجتماعهما وهو يسار الزوجه خطاب كون كفنها على زوجته؛ وذلك لندرته فرض عدم تركه للزوجه أصلاً بحيث لا- يكفى لمقدار الكفن الواجب فيلزم من إبقاء الإطلاق فى خروج الكفن من التركه وحمل موثقه السكوني على صورته عدم تركه

ص: ٢٢٠

---

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٥٤، الباب ٣٢ من أبواب التكفين، الحديث الأوّل  
٢- (٢) الكافي ٧:٢٣، الحديث الأوّل، التهذيب ١:٤٣٧، الحديث ٥٢.

للزوجه الميته أصلاً حمل الإطلاق في الموثقه على فرض نادر.

حره أو أمه [١]

مدخوله أو غير مدخوله دائمه أو منقطعه مطيعه أو ناشزه، بل وكذا المطلقه الرجعيه دون البائنه، وكذا في الزوج [٢]

لا فرق بين الصغير والكبير والعاقل والمجنون فيعطى الولي من مال المولى عليه.

أضف إلى ذلك أنّ الحكم فيما دلّ على خروج الكفن من أصل المال للميت بعنوان أولى، وكونه على الزوج في الزوجه الميته بعنوان ثانوى.

[١]

كلّ ذلك للإطلاق في موثقه السكونى وما ورد في أنّ المملوكه لا تستحق الزكاه؛ لأنّها عيال لمولاها (١) يوجب كون كنفها على مولاها لا- على زوجها فإنّ العيلوله للمولى مالم تكن زوجه للغير وإلّا فهي عيال لزوجها الحرّ. أضف إلى ذلك أنّ وجوب الكفن على الزوج ليس داخلاً في عنوان النفقه الواجبه؛ ولذا لو كانت الزوجه نكاحها بعقد الانقطاع أو كانت ناشزه يكون كنفها على زوجها فلا وجه للإشكال في الناشزه والمتعه بدعوى أنّه ورد في المتعه أنه لانفقه لها على زوجها، وفي الناشزه أنّه يعتبر في وجوب النفقه كونها تحت اختيار زوجها، وإذا خرجت من بيتها فلا- نفقه لها حتّى ترجع (٢) ونحو ذلك، وكذا في المطلقه الرجعيه، حيث إنّها زوجه مالم تنقض عدتها كما هو ظاهر ماورد في الطلاق الرجعى فإنّ ظاهره كون انقضاء العده شرطاً في حصول الفرقه على تقديره تعبد وزوال الزوجيه، بخلاف البائنه فإنّها عند موتها ليست بزوجه ليكون كنفها على زوجها وعدم جواز التمتع بأخت الزوجه المتمتع بها ما دامت في العده.

[٢]

للإطلاق المشار إليه وربّما يقال بأنّ شمول رفع القلم عن الصبى والمجنون مقتضاه عدم كون كفن زوجتهما عليهما، وقيل بأنّ المقدار الثابت عن رفع القلم

ص: ٢٢١

١- (١) وسائل الشيعه ٩:٢٤٠، الباب ١٣ من أبواب المستحقين للزكاه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢١:٥١٧، الباب ٦ من أبواب النفقات.

(المسألة ٩) يشترط في كون كفن الزوجه على الزوج أمور:

أحدها: يساره [١]

بأن يكون له ما يفي به أو ببعضه زائداً عن مستثنيات الدين، وإلا فهو أو البعض الباقي في مالها.

عنهما هو التكليف وكون الكفن على الزوج من قبيل الوضع فيكون كسائر الأحكام الوضعية كالضمان والجنابه وغيرهما مما لا يرتفع عنهما.

أقول: لا- فرق في رفع القلم بين التكليف والوضع ولذا التزمنا بعدم تعلق الخمس بمال الصبي ولا- بمال المجنون، ومثل ضمان الاتلاف ووجوب الغسل على الصبي بعد بلوغه لا يكون دليلاً على عدم رفع قلم الوضع عنه؛ لثبوت الدليل على ضمانه حرمة مال الغير ووجوب الغسل بعد بلوغه؛ لأنّ مع الإدخال حال صادفه يكون الموضوع لاشتراط صلاته بالاعتسال موجوداً وكون كفن الزوجه على الزوج غايته أنّه من قبيل تعلق الخمس بالمال على المكلف ممّا يرتفع عن الصبي ولو كان وضعاً مع ما يأتي في كونه وضعاً.

[١]

قد ذكر ذلك في كلمات جمع من الأصحاب، وعن المدارك شموله للمعسر لإطلاق النصّ (١)، ولا- يخفى أنّ ما دلّ على أنّ كفن الزوجه على زوجها ظاهره ما إذا تمكّن الزوج على تحصيل الكفن ولو بالاستدانه، وما ورد في مستثنيات الدين يستفاد منه أنّ التمكّن الناشئ من بيع شيء من تلك المستثنيات لا يعدّ تمكناً من أداء الدين ويسراً بالإضافة إلى أدائه، وأمّا بالإضافة إلى تحصيل الكفن لزوجته الميتة فلا- دلالة له على حكم المقام، وعليه فإن كان بيع شيء منها في مفروض المقام حرجياً ولم يتمكن على تحصيل كفنها ولو بالاستدانه كان كفنها في مالها كلّاً أو بعضاً وليس الكفن على الزوج نظير ملكها نفقتها عليه ليكون الزوج مطالباً به بعد طريان

ص: ٢٢٢

الثالث: عدم محجوريه الزوج قبل موتها بسبب الفلوس [٢]

التمكن، ولا يسقط عن الذمه بمجرد عدم التمكن؛ لأنه ليس فى البين ما يدلّ على أنّ كفنها من نفقتها والكفن لا يحتاج إليه بعد دفن الميت ومضى الزمان عليه، بخلاف سائر الديون.

وعلى الجملة، ما دلّ على أنّ كفن الزوجه على زوجها ظاهره صورته تمكن الزوج من تحصيله، ومع عدم تمكنه منه ولو بالاستدانه يؤخذ بمادّل على أنّ أوّل ما يبدأ بالتركه إخراج كفن الميت (١)، ويحكم بكونه فى مالها ومع عدم المال لها وعدم متبرع بالكفن تدفن عاريه كما هو الحال فى سائر الموتى كما يأتى التعرض لذلك.

وعلى الجملة، تظهر فائده الضمان فيما إذا امتنع الزوج عن أدائها.

[١]

وذلك لظهور المعتبره فى حياه الزوج بعد موت زوجته ولو فرض موتها دفعه فلا- يكون كفن الزوجه إلّافى تركتها، بل يمكن دعوى أنّه يسقط التكليف بالكفن عن الزوج بموته قبل تجهيز زوجته الميتة بناء على أنّه لا يستفاد من المعتبره كون الكفن الذى على الزوج هو التكفين وإعطاء الكفن مقدمه للتكفين كما يأتى التعرض لذلك.

[٢]

والوجه فيما ذكره أنّ المحجور عليه يمنع عن التصرف فى أمواله، ولكن هذا مبنى على اعتبار اليسار فى المقام بالمعنى المعتبر فى أداء الدين بأن يكون له مال زائداً على مستثنيات الدين، ولكن تقدم أنّ المعتبر فى المقام تمكّنه من تهيئه كفن زوجته ولو بالاستدانه من غير لزوم حرج عليه، وعليه إذا تمكن من ذلك

ص: ٢٢٣

الرابع: أن لا يتعلق به حق الغير من رهن أو غيره.

الخامس: عدم تعيينها الكفن بالوصيه [١]

(مسألة ١٠) كفن المحلله على سيدها لا المحلل له [٢]

(مسألة ١١) إذا مات الزوج بعد الزوجه وكان ما يساوى كفن أحدهما قدّم عليها حتى لو كان وضع عليها فينزع منها إلا إذا كان بعد الدفن [٣]

فلا تكون محجوريته في أمواله قبل موتها بالتفليس أو تعلق حق الغير به من رهن أو غيره موجبا لسقوط وجوب الإعطاء عنه.

[١]

لا يخفى أن مجرد تعيينها الكفن لنفسها بالوصيه لا ينافى التكليف على الزوج بإعطاء الكفن.

نعم، العمل بالوصيه يوجب كونها بما أوصت يسقط التكليف بالإعطاء عن الزوج؛ لأن الميت الذى كفن لا أمر فى تكفينه ولا فى إعطاء الكفن له نظير ما إذا تبرع الغير بإعطاء كفنها ولعل مراد الماتن وجود الكفن الذى عينها فى وصيته.

[٢]

فإن المحلل له ليس بزوجه ليكون كفن الأمه المحلله عليه، وأما كون كفنها على مولاها فيأتى الكلام فيه عند تعرض الماتن قدس سره لكون كفن المملوك على سيدها.

### إذا مات الزوج بعد الزوجه

[٣]

إذا مات الزوج بعد موت زوجته ولم يكن له إلا ما يساوى كفن أحدهما قدم الزوج على الزوجه حتى لو كفت الزوجه بها ينزع عنها الكفن ويكفن زوجها به.

نعم، لو كان موته بعد دفنها لم ينزع عنها بنش قبرها والوجه فيما ذكره أن الكفن لا يخرج عن ملك الزوج بوضعه عليها، بل هو باق على ملك زوجها وإذا مات زوجها فمقتضى ما دلّ على إخراج الكفن من مال الميت لزوم تكفين الزوج فى

الكفن المزبور مع عدم كفن آخر كما هو المفروض، غايه الأمر إذا كان موته بعد دفنها لم يجز الإخراج لعدم التمكن من تكفينه في ماله لكونه مستلزماً لهتك الزوجه الميتة وحرمة نبش قبرها بعد دفنها الصحيح.

□  
ولكن قد يستشكل في ذلك بأن ما ورد في معتبره السكوني، وفي ذيل صحيحه عبد الله بن سنان كون كفن الزوجه ملكاً لها أو حقاً لها على الزوج فيصير الكفن المزبور ملكاً لها بوضعه عليها ويتعلق حقه به بموتها قبل موته، ولكن لا يخفى أنّ ملكيه الميت بعد موته شيئاً بملكه مستقلة أمر غير مانوس للأذهان؛ ولذا لا يستفاد من المعتبره بل وغيرها أنّ الكفن ملك للزوجه بعد موتها على زوجها؛ ولذا لو ذهب السيل بالزوجه بعد تكفينها وبقي كفنها لا يكون الكفن المزبور ملكاً لورثتها، ولا يحسب تكفين الزوجه بالكفن الذي يعطى زوجها من قبض المديون ماله على ذمه الغير فلا يرد على ذلك بملك الزوجه حال حياتها على الزوج نفقتها وكسوتها كما هو ظاهر قوله سبحانه: «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ» (١) بخلاف سكنها فإن ظاهر قوله سبحانه: «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ» (٢) لعدم دلالة على تملكها السكنى إلّامع دعوى دخولها في رزقهن.

□ نعم، دعوى الحق للزوجه الميتة في كفنها على الزوج غير بعيد إلّا أنّ ذلك لا يوجب تقديمها على زوجها في الفرض؛ لما يأتي من أنّ مادلاً على أنّ أول ما يبدأ بالتركة إخراج الكفن (٣)، مقتضاه حكومته على مادلاً على حق الغير خصوصاً إذا تعلّق الحق بالذمه لا بالعين.

ص: ٢٢٥

١-١ (١) سورة البقره: الآيه ٢٣٣.

٢-٢ (٢) سورة الطلاق: الآيه ٦.

٣-٣ (٣) وسائل الشيعه ١٨:٣٤٥، الباب ١٣ من أبواب الدين والقرض، الحديث ٢.

(مسألة ١٢) إذا تبرّع بكفنها متبرّع سقط [١]

عن الزوج.

(مسألة ١٣) كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه وإن كان ممن يجب نفقته عليه [٢]

بل في مال الميت وإن لم يكن له مال يدفن عارياً.

نعم، دعوى أن تعين الدين يحتاج إلى تراضى الطرفين ولو كان الكفن ديناً مملوكاً للزوجه لا يتعين بوضعه عليها أو أن مادلاً على أن كفن الزوجه على زوجها (١)، يحتمل أن يكون بسكون الفاء بأن يكون المراد من الكفن التكفين، كما هو مستعمل فيه في موارد متعددة لا يمكن المساعدة عليها، فإن تعين ما على الذمه لا يحتاج إلى التراضى، بل إلى قبض المستحق أو وليه ولي المستحق في الفرض نفس الزوج أو المأذون منه فإنه أولى بالميت من سائر الورثة وسكون الفاء في المقام غير محتمل لكون التكفين واجباً كفائياً لا يختص ذلك بالزوج.

نعم، هو أولى على ما تقدّم في تغسيل الزوجه ولو كان هذا مجرد تكليف لكان اللازم سقوط الكفن إذا مات زوجها بعد موتها قبل تجهيزها كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

[١]

لما تقدم في وصيتها بكفنها أن ظاهر الموثقه ما إذا لم تكن الزوجه مكفنه يكون كفنها على زوجها، وإذا كفت بما أوصى بها أو بما تبرّع به غير الزوج فلا موضوع لكفنها على زوجها.

### كفن غير الزوجه

[٢]

يقع الكلام في جهتين:

الأولى: بعد ما تقدم من أن الكفن يخرج من تركه الميت فهل إذا كان الميت ممن يجب نفقته على الغير يكون مقتضاه كون كفنه على ذلك الغير ككون كفن

ص: ٢٢٦

الزوجه على زوجها أو أنّ الكفن لا يدخل في النفقه وأنّ النفقه الواجبه على الغير على تقدير الوجوب هي النفقه حال الحياه دون الممات.

والثانيه: ما إذا لم يكن للميت الذي كانت نفقته على الغير تركه فهل يجب في الفرض كفته على من كانت نفقته عليه أم لا يجب فيحوز له دفنه عارياً؟ وقد ذكر الماتن قدس سره عدم وجوب الكفن على من تجب نفقته على الغير في كلا الفرضين والمحكى عن العلامة (١) وجوب الكفن على من عليه نفقته قبل موته فإنّ الكفن يدخل في النفقه أو أنّ وجوبه عليه مقتضى الاستصحاب في وجوب نفقته عليه كما عن المحقق الهمداني قدس سره (٢) ولكن قد أشرنا إلى أنّ الكفن لا يدخل في النفقه حال الحياه التي كانت على الغير، ومقتضى الإطلاق فيما دلّ على أنّ الكفن يخرج من التركة عدم الفرق بين كون الميت ممن تجب نفقته على الغير أم لا وقد خرجنا عن ذلك في الزوجه لما تقدم من أنّ كفتها على زوجها، ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين أن يكون للزوجه تركه أم لا، وأما إذا لم يكن للميت الذي تكون نفقته على الغير مال فقد يقال إنّ مادّ على أنّ الكفن يخرج من أصل التركة لا يعم الفرض لعدم تركه للميت، ومقتضى صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام الوارده في عدم جواز إعطاء الزكاه إلى الأبوين والولد والمملوك والمرأه أنه يجب على الشخص إعطاء المصارف اللازمه لهم إذا لم يكن لهم مال، قال عليه السلام «خمسه لا يعطون من الزكاه شيئاً: الأب والأم والولد والمملوك والمرأه وذلك أنّهم عياله لازمون له» (٣) فإن ظاهر

ص: ٢٢٧

١- ١) حكاه عنه السيد الخوئي في التنقيح ٩: ١٣١، وانظر التذكرة ٢: ١٥.

٢- ٢) مصباح الفقيه ٥: ٣٣٦.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٩: ٢٤٠، الباب ١٣ من أبواب المستحقين للزكاه، الحديث الأوّل.



(مسأله ١٤) لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة [١]

فلو أكلها السبع أو ذهب بها السيل وبقى الكفن رجع إليه ولو كان بعد دفنها.

قوله عليه السلام: «وذلك أنهم عياله لآزمون له» أنّ مصارفهم اللازمه لهم ولو مع عدم المال لهم على الرجل بلا فرق بين حال حياتهم أو مماتهم.

وفيه: أنها ليست وارده في مقام بيان وجوب نفقتهم اللازمه لهم حال حياتهم فضلاً عن الإطلاق بالإضافه إلى مماتهم؛ ولذا لو قتل الأب أو الأم أو غيرهما بشبه العمد أو جنى بجنايه كذلك ولم يكن لهم مال لا يجب على الرجل هذه النفقه اللازمه لهم فضلاً عن الكفن بعد الموت.

### لا يخرج الكفن عن ملك الزوج

[١]

قد تقدم أنّ ما على الزوج حقّها في إعطاء كفن امرأته بأن تكفّن فيه ولا يخرج الكفن بذلك عن ملك الزوج إلى ملك آخر، وعليه فلو ذهب بها السيل وبقى الكفن ولو كان ذلك بعد دفنها يكون الكفن باقياً في ملك زوجها، وما في عباره الماتن من قوله: رجع إليه، المراد ردّ الكفن على الزوج لا عوده إلى ملكه بعد خروجه عنه، بل لو قيل بأنّ المرأه تملك على زوجها كفنّها فالمملوك للزوجه الثوب بعنوان الكفن، وإذا خرج الثوب عن عنوان الكفن يرجع إلى ملك الزوج؛ ولذا لو وجد جسد الزوجه من الماء ثانياً يكون على الزوج تكفينها بكفن ولو كان غير الأوّل، سواء وجد الكفن الأوّل أم لا ولو كان ما على الزوج مشخصاً في الكفن الأوّل لم يكن عليه إعطاء كفن آخر أو تبديله، فتدبر.

ص: ٢٢٨

(مسأله ١٥) إذا كان الزوج معسراً كان كفنها في تركتها [١]

فلو أيسر بعد ذلك ليس للورثة مطالبه قيمته.

## إذا كان الزوج معسراً

[١]

فإنه مقتضى عموم مادّة على أنّ أوّل ما يبدأ بمال الميت الكفن (١) أو ثمن الكفن من جميع المال (٢) فإن مقتضى الإطلاق إخراج كفن الزوجه أيضاً من تركتها، غاية الأمر يرفع اليد عن هذا الإطلاق ما إذا كان لزوج المرأة يسار أو لم يكن إعطاء الكفن حرجياً عليه، فقبل تكفين المرأة لم يكن لزوجها إعطاء الكفن لعدم يساره أو كونه حرجاً عليه، وبعد تكفينها بمالها صارت المرأة مكفّنه فلا تملك زوجها كفنها على ذمه زوجها في زمان حتى يطالب ورثتها بمالها على زوجها، وهذا بناء على فرض الملك، وأمّا بناء على ما ذكرنا من أنّ ما على الزوج تهيئه كفنها فالأمر أوضح؛ لأنّه لم يكن على الزوج تكليف لا قبل تكفينها بمالها ولا بعدها كما لا يخفى.

وما قيل في وجه عدم المطالبه ولو بنى على ملك الزوجه الكفن على عهده زوجته من أنّه لا دليل على انتقال ما يصير للميت بعد موته إلى ورثته، والميراث موضوعه تركه الميت وأنّ إرث الديه ولو كانت ثابتة بالمصالحة على القصاص بالنصّ الدالّ على حكم تعدي لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ الثابت للزوجه على زوجها عنوان كفنها لا قيمتها وبعد ذهاب السيل بالجسد مثلاً لا يكون في الباقي عنوان الكفن ولا بعد تكفين الورثة الزوجه من مالها وصيرورتها مكفنه عنوان كفن على زوجها لينقل إلى ورثتها حتى يطالبون به.

ص: ٢٢٩

١- ١) وسائل الشيعه ١٨: ٣٤٥، الباب ١٣ من أبواب الدين والقرض، الحديث ٢.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٥٣ - ٥٤، الباب ٣١ من أبواب التكفين، الحديث الأوّل.

(مسأله ١٦) إذا كَفَنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مَرّه أخرى [١]

بل وكذا إذا كان بعد الدفن على الأحوط.

### إذا كَفَنها الزوج فسرق الكفن

[١]

يجب على الزوج كَفَنها إذا سرق كَفَنها قبل دفنها، بلا- فرق بين أن تكون السرقة قبل وضع الكفن عليها أو بعده؛ لأن ما على الزوج إعطاء الكفن لتكون مكفنه به، وإذا لم يحصل ذلك بالأول يجب إعطاؤه ثانيه، وأما إذا سرق الكفن بعد دفنها فإن لم تكن مقبوره بعد سرقة الكفن فلا ينبغي التأمل في وجوب إعطاء الكفن على الزوج فإنه نظير ماذهب السيل كَفَنها وبقي جسدها غير مقبوره حيث يجب تكفينها ودفنها، وإنما الكلام فيما إذا كانت مقبوره بعد سرقة كَفَنها فإن وجوب الكفن في الفرض غير ظاهر؛ ولذا تمسك بعضهم في وجوبه عليه بالاستصحاب، ولكن يرد عليه بأنه إن أُريد ما كان على الزوج سابقاً فلا مجال لاستصحابه فإن الزوج قد أعطى الكفن ودفنت بعد التكفين و سقط ما كان على الزوج و وجوب الإعطاء في الفرض تكليف آخر يشك في حدوثة هذا إذا أُريد الاستصحاب في الحكم بنحو التنجيز، وأما الاستصحاب التعليقي بأن يقال كان على زوجها كَفَنها ثانيه إن سرق بلا- قبرها و يحتمل كونه عليه بعد كونها مقبوره فقد ذكرنا أن الاستصحاب التعليقي لا مجال له خصوصاً إذا كانت بنحو التعليق على الموضوع، ولكن مع ذلك فالأحوط عليه كَفَنها في الفرض أيضاً ولا ينافي ذلك حرمة نبش قبر الميت فإنها إذا كان الدفن صحيحاً و كونها مقبوره بعد سلب كَفَنها ليس من الدفن الصحيح.

وبتعبير آخر، نبش قبرها وإخراجها لكونها هتكاً للميت والإخراج للتكفين في الفرض تعظيم وليس من الهتك أصلاً.

(مسأله ١٧) ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج على الأقوى [١]

وإن كان أحوط.

### ماعد الكفن من مؤنه تجهيز الزوجه ليس على الزوج

[١]

كان الوجه في اختصاص ما على الزوج بالكفن وروده في موثقه السكوني (١)، ومرسله الصدوق (٢) والمحتاج إلى صرف المال نوعاً بملاحظه ذلك الزمان وإن كان هو الكفن إلّا أن حمل الكفن فيهما على المثال والالتزام بأنّ المقدار اللازم لتجهيزها على الزوج يتوقف على وجود قرينه أو إطلاق في مقابلهما، ولا ينافي ذلك ما يأتي بأنّ المقدار اللازم من المال لتجهيز الميت يخرج من أصل تركته مقدماً على ديونه، مع أنّ الوارد في موثقه أخرى للسكوني (٣) ومعتبره زراره (٤) أنّ أوّل شيء يبدأ به المال الكفن وأن تركته يصرف على كفنه إذا دار الأمر بين الصرف عليه أو على دينه، والوجه في عدم المنافاه التسالم والسيره الجاريه من المتشرعه في أنّه يقدمون مؤنه تجهيزه بعد الموت بلا فرق بين كفنه الواجب و سائر ما يلزم في تجهيزه، ولكن لا يخفى أنّه لا فرق في السيره في الزوجه أيضاً بين كفنها وغيره من المؤنه اللازمه في تجهيزها وأنّ المتفاهم العرفي مّاورد من أنّ كفن المرأه على زوجها (٥) بقرينه ملاحظه ذلك الزمان من عدم توقف التجهيز نوعاً على صرف المال كون الكفن من باب المثال، وأمّا التفرقه بين ما إذا كان للزوجه مال فيكون مؤنه سائر تجهيزها في تركتها وبين ما لم تكن لها تركه فيكون على زوجها تمسكاً بصحيحه

ص: ٢٣١

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٥٤، الباب ٣٢ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤:١٩٣، الحديث ٥٤٤٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٩:٣٢٩، الباب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث الأوّل.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١٩:٣٢٨، الباب ٢٧ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث ٢.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٣:٥٤، الباب ٣٢ من أبواب التكفين، الحديث ٢.

وكذا سائر مؤن تجهيزه إلا إذا كانت مملوكه مزوجه فعلى زوجها كما مرّ، ولا فرق بين أقسام المملوك وفى المبعوض يبعوض وفى المشترك يشترك.

عبدالرحمن بن الحجاج المتقدمه (۱) فقد عرفت الحال فيه مع أنّ الزوجه لازمه لزوجها فى مصارفها حال حياتها حتى مع المال لها، اللهم إلا أن يقال مع وجود تركه للميت وحكم الشارع بإخراج كفنه منها أولاً لا يحتمل كون سائر مؤنه تجهيزها فى أموال سائر الناس بحسب ارتكاز المتشرعه وأنه عندهم يتبع المصارف اللازمه على الشخص بعد موته ماله، بخلاف الزوجه فإنه مع فرض التركة لها تكون مصارفها اللازمه فى تركتها، غايه الأمر دلّ الدليل على كون كفنها على زوجها فالمقدار اللازم من نفقتها اللازمه بعد موتها على زوجها هو الكفن.

### كفن المملوك على سيده

[۱]

بلا- خلاف يعرف بل الحكم من المتسالم عليه ولعلّ المنشأ لذلك كون مصارف المال والملك على مالكة، ولا يرفع اليد عن ذلك إلا بقيام دليل فى مورد أو موجب على خلاف هذه التبعيه، وبما أنّ العبد أو الأمه مملوك للمولى فيكون مصارفه ولو بعد موته عليه، وبهذا إذا كان المملوك مشتركاً يكون كفنه و مؤنه سائر تجهيزه على الشريكين وإذا كان العبد مبعوضاً يكون ذلك عليه و على مولاه بنسبه التبويض، وقد يستدل على ذلك مضافاً إلى التسالم أو مع قطع النظر عنه بصحيحه عبدالرحمن الحجاج المتقدمه (۲)، وقد ذكرنا الحال فيها وأنه لا يمكن التمسك بها لعدم كونها وارده فى مقام بيان لزوم النفقه ليمسك بإطلاقها.

ص: ۲۳۲

۱- ۱) تقدمت فى الصفحه: ۲۲۷.

۲- ۲) تقدمت فى الصفحه: ۲۲۷.

(مسأله ١٩) القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة في غير الزوجه والمملوك مقدماً على الديون والوصايا وكذا القدر الواجب من سائر المؤن من السدر والكافور وماء الغسل وقيمه الأرض، بل و ما يؤخذ من الدفن في الأرض المباحه، وأجره الحمّال والحفّار ونحوها [١]

في صوره الحاجه إلى المال، وأما الزائد عن القدر الواجب في جميع ذلك فموقوف على إجازة الكبار من الورثه في حصتهم إلّامع وصيه الميت بالزائد مع خروجه من الثلث أو وصيته بالثلث من دون تعيين المصروف كلاً أو بعضاً فيجوز صرفه في الزائد من القدر الواجب.

### القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة

[١]

من غير خلاف معروف أو منقول، ويشهد لذلك معتبره السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن ثم الدين ثم الوصيه ثم الميراث» (١) وفي معتبره زراره قال: سألته عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن كفنه؟ قال: «يجعل ماترك في ثمن كفنه» (٢) الحديث وقد تقدّم أنه لا يمكن التفكيك بحسب المتفاهم العرفي بين مقدار الكفن الواجب والمقدار الواجب من المال لسائر تجهيزه.

نعم، يقتصر في الصرف بتحصيل الأقل قيمه ومن جنس الرخيص إلّا إذا كان للميت مال و أوصى بالزائد أو بالأعلى أو كان الرخيص المزبور هتكاً للميت، وقد يستدل على إلحاق سائر مؤنه التجهيز بالكفن بموثقه الفضل بن يونس الكاتب الآتيه (٣) ، وبسيره المتشرعه حيث لا يفرقون بين الكفن و سائر التجهيز المتوقف على صرف المال.

ص: ٢٣٣

١- ١) وسائل الشيعة ١٩: ٣٢٩، الباب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث الأول.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١٩: ٣٢٨، الباب ٢٧ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث ٢.

٣- ٣) في الصفحة: ٢٣٠ - ٢٣١.

(مسأله ٢٠) الأحوط الاقتصار في الواجب على ما هو أقل قيمه [١]

فلو أرادوا ما هو أغلى قيمة يحتاج الزائد إلى إمضاء الكبار في حصتهم، وكذا في سائر المؤن، فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج إلى بذل مال أو يحتاج إلى قليل لا يجوز اختيار الأرض التي مصرفها أزيد إلا بماضائهم إلا أن يكون ما هو الأقل قيمة أو مصرفاً هتكاً لحرمة الميت، فحينئذ لا يبعد خروجه من أصل التركة، وكذا بالنسبة إلى مستحبات الكفن، فلو فرضنا أن الاقتصار على أقل الواجب هتك لحرمة الميت يؤخذ المستحبات أيضاً من أصل التركة.

وعلى الجملة، المقدار المخرج من أصل التركة الكفن الذي تقدم أنه ثلاث قطعات، وأما الزائد عليها فالصرف موقوف على إجازة كبار الورثة من حصتهم أو وصيه الميت بإخراج الزائد من ثلثه أو وصيه الميت بثلثه من غير أن يعين لتمام ثلثه مصرفاً وإن عينه لبعضه.

### الاقتصار في الواجب على الأقل قيمه

[١]

وتفصيل الكلام في المقام أن الماتن قدس سره فصل بعد البناء بأن ما يخرج عن أصل التركة يعم الكفن وسائر ما يحتاج إليه التجهيز الواجب من المال بين الزائد على القدر الواجب، وبنى على أنه لا يخرج من أصل التركة، بل لابد في الزائد من صرف الورثة الكبار من حصصهم أو كان للميت وصيه بالإضافة إلى ثلثه بحيث يمكن صرف الزائد منه وبين الرخيص والغالي في الكفن الواجب والقدر الواجب من سائر التجهيز، فذكر مع اختلاف أفراده بين الرخيص وغيره الأحوط الاكتفاء بالرخيص إلا إذا صرف الزيادة من حصص الكبار أو كان للميت وصيه بذلك أو بالثلث بنحو يخرج الزيادة منه.

أقول: قد تقدم الوجه في إلحاق سائر مؤن التجهيز الواجب بالكفن في إخراجها من أصل التركة، وقد أشرنا إلى إمكان استفادته ذلك من موثقه الفضل يونس الكاتب،

ص: ٢٣٤

قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام فقلت له: ماترى فى رجل من أصحابنا يموت ولم يترك ما يكفن به أشتري له كفته من الزكاه؟ قال: أعط عياله من الزكاه قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه، قلت: فإن لم يكن له ولد ولا أحد يقوم بأمره أجهزه أنا من الزكاه؟ قال: كان أبى يقول: حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً فوارِ بدنه وعورته وجهزه وكفته وحنطه واحتسب بذلك من الزكاه وشيخ جنازته (١). فإن ظاهرها أن تجهيز الميت الموقوف على صرف المال يكون فى تركه الميت إذا كانت له تركه أضف إلى ذلك السيره المشار إليها من عدم الفرق فى المصارف للتجهيز الواجب بين الكفن وغيره، وعليه فالزائد على التجهيز الواجب مما يستحق لا دليل على استثنائها من تركته فاللزام فى صرف الزائد رعايه وصيه الميت بحيث يحسب من ثلثه أو رضا كبار الورثه بصرفه من حصصهم.

### إذا تعلق حق الغير بالتركة

نعم، إذا كان الاقتصار على المقدار الواجب فى مورد هتكاً للميت فلا يبعد الالتزام بخروج الزائد المخرج عن عنوان الهتك أيضاً من أصل التركة، وأمّا فى الرخيص والغالى فى أفراد الكفن أو أفراد المقدار الواجب من غير الكفن فقد يقال: إن الأمر بالجامع واختلاف أفراده بحسب قيمه مقتضاه تخير ولّى الميت أو وصيه فى إخراج أى فرد شاء من الكفن أو القدر الواجب، ولا يتعين اختيار الفرد الرخيص؛ ولذلك اختار الماتن فى الفرض كون اختيار الرخيص أحوط إلّا إذا كان للميت وصيه ولو بالثلث بنحو تخرج الزيادة على قيمه الرخيص منه لا من التركة أو كان ذلك برضا

ص: ٢٣٥

---

١- (١) وسائل الشيعة ٥٥: ٣، الباب ٣٣ من أبواب التكفين، الحديث الأول.



(مسألة ٢١) إذا كان تركه الميت متعلقاً لحق الغير مثل حق الغرماء في الفلس وحق الرهانه وحق الجنايه ففي تقديمه أو تقديم الكفن اشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط [١]

كبار الورثه واحتسابها في حصصهم.

أقول:الظاهر ممّا دلّ على إخراج الكفن أو تجهيز الميت ما هو المتعارف والمناسب لشأنه كما هو الحال في نظائر المقام، فإن كان الغالي خارجاً عن شأن الميت فلا- يحسب كل قيمته على تركه الميت، وإن لم يكن خارجاً عن شأنه ومتعارفاً في أمثاله فلا مانع عن إخراجها عن تركته، بل يجري ذلك في الزائد على القدر الواجب أيضاً من الكفن فيجوز إخراج العمامه المتعارفه أو القطن المستعمل المتعارف في تكفين الموتى عن تركته، ويشهد لذلك السيره المشار إليها والإطلاق المقامى بالإضافة إلى القطن المستعمل، بل العمامه التي يؤخذ من بعض الثياب اللازمه في التكفين، والله سبحانه هو العالم.

[١]

و وجه الإشكال عند الماتن أنّ مادلاً على ثبوت حق الغرماء بمال الرجل قبل موته أو نفوذ الرهن ينافى إخراج الكفن منها، كما أنّ مادلاً على إخراج الكفن من تركه الميت وأنه أول ما يبتدأ بها عدم رعايه حق الغرماء وحق المرتهن، وكذلك الحال بالإضافة إلى مادلاً على أنّ جنايه العبد في رقبته وكونه مال المولى الميت وأنه يخرج منه الكفن ولكن لا يخفى أنّ مادلاً على أنّ كفن الميت أول ما يبتدأ بتركته (١) مقتضاه عدم ملاحظه دين الميت وعدم جواز رعايته بالإضافة إلى مقدار الكفن من تركته، وإذا كان الدين ملغى بالإضافة إلى مقدار الكفن فيكون ما يتبع الدين من الرهن وحق الغرماء منتهياً بانتهاه اعتبار الدين ورعايته.

ص: ٢٣٤

١-١) وسائل الشيعه ٣٤٥:١٨، الباب ١٣ من أبواب الدين والقرض، الحديث ٢.

(مسألة ٢٢) إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين؛ لأنَّ الواجب الكفائي هو التكفين لا إعطاء الكفن لكنه أحوط، وإذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاة فالأحوط صرفه فيه، والأولى بل الأحوط أن يعطى لورثته حتى يكفونه من مالهم إذا كان تكفين الغير لميتهم صعباً عليهم [١]

وعلى الجملة، يكون مادلاً على الكفن يبتدأ به تركه الميت شبه حاكم على ما دلَّ على حكم الفليس أو الرهن هذا بالإضافة إلى حق الغرماء فى الفليس والرهنه، وأما بالإضافة إلى تعلق حق الجنايه فمقتضى ما دلَّ على أنَّ العبد الجانى عمداً يدفع إلى أولياء المقتول فلهم أن يقتلوه أو يسترقوه كما فى العبد الجانى عمداً (١) أو أنَّ لهم استرقاقه إن لم يفديه مولاه كما فى جنايته خطأً (٢) كون العبد المتعلق به حق الجنايه ملكاً لمولاه، فإن كان للعبد أو الأمه المفروضه ماله يمكن بيعهما كذلك لتحصيل الكفن فهو، وإلا فلا تركه للميت ليتمكن إخراج الكفن منه حيث إنَّ جنايه المملوك فى رقبته.

### إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن

[١]

بلاخلاف ظاهر كما عن جماعه فإنَّ مقتضى الجمع بين مادلاً على الأمر بتكفين الموتى وما دلَّ على خروج الكفن من أصل التركة وأنَّه يبتدأ به المال هو أنَّ الواجب هو تكفين الموتى لا- إعطاء الكفن، وذكر بعضهم الإجماع على استحباب بذل الكفن، وفى روايه سعد بن طريف، عن أبى جعفر عليه السلام قال: «من كَفَّن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة» (٣) ويقال بظهورها أو بإشعارها إلى نفي الوجوب،

ص: ٢٣٧

١- ١) وسائل الشيعة ٢٩: ٩٩، الباب ٤١ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١ و ٢.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٢٩: ٢١١، الباب ٩ من أبواب ديات النفس، الحديث ١ و ٢.

٣- ٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٨، الباب ٢٦ من أبواب التكفين، الحديث الأول.

ولكن لا يخفى ما فيه فإنه مع الإغماض عن المناقشه فى سندها وإن كانت معتبره على الأصح؛ لأنّ عبارته النجاشى غير ظاهره فى تضعيفه (١)، وتضعيف ابن الغضائرى (٢) لا اعتبار به وقد ذكر الشيخ قدس سره أنّ له روايات صحيحه (٣)، قاصره على الدلاله فإنّ الوارد فيها الأجر على التكفين لا- إعطاء الكفن ليقال التعبير فيها يناسب الاستحباب مع أنّ بيان الأجر على من قام بعمل واجب كفايه لا ينافى وجوبه، وقد ورد مثل ذلك الثواب لمن قام بتغسيل الميت وأنّه يغسل الله ذنوبه كيوم ولدته أمّه (٤)، وفى موثقه الفضل يونس الكاتب، قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام فقلت له:

ما ترى فى رجل من أصحابنا يموت ولم يترك ما يكفن به أشتري له كفنه من الزكاه؟ فقال: أعط عياله من الزكاه قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه، قلت: فإن لم يكن له ولد ولا- أحد يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاه؟ قال: كان أبى يقول: حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً فوارِ بدنه و عورته و جهّزه و كفّنه و حنّطه و احتسب بذلك من الزكاه. (٥)

وربّما يستظهر منها وجوب إعطاء الكفن على الورثه أو مطلقاً، ولكن لادلاله لها على وجوبه على ورثه الميت فضلاً عن غيرهم وإنّما يستفاد منه المطلوبيه، والتعليل

ص: ٢٣٨

١- (١) حيث قال: يعرف و ينكر. رجال النجاشى: ١٧٨، الرقم ٤٦٨.

٢- (٢) نقله عنه الأردبيلي فى جامع الرواه ٣٥٥: ١.

٣- (٣) رجال الطوسى: ١١٥، الرقم ١١٤٧.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤٩٥: ٢، الباب ٧ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٥٥: ٣، الباب ٣٣ من أبواب التكفين، الحديث الأوّل.

الوارد فيها لا يقتضى الوجوب حيث إنّ إعطاء الثوب للحَيِّ غير واجب ليجب ذلك بعد موته.

(مسألة ٢٣) تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه رأسه و وجهه فليس حالهما حال الطيب فى حرمه تقريبه إلى الميت المحرم [١]

وعلى الجملة، ما عن المنتهى والذكري (١)، وغيرهما (٢) من وجوب إعطاء الزكاه للورثه لتجهيز ميتهم بالتكفين أو صرفها فيه لا يمكن المساعده عليه.

نعم، هذا أحوط كما أنّ إعطاءها للورثه احتياط فى الاحتياط، وإذا لم يكن فى البين زكاه فالأمر بتكفين الميت وإن يقتضى بإطلاقه إعطاء الكفن فى الفرض إلّا أنّه يمكن نفى وجوبه فيه بنفى الضرر كما هو الحال فى جميع موارد الإطلاق فى دليل التكليف المقتضى ثبوته فى فرض الضرر أيضاً إن لم يتم دعوى أنّ قولهم عليهم السلام أول ما يتبدأ بمال الميت الكفن (٣) ، إرشاد إلى عدم كون الكفن وغيره من مؤنه التجهيز على غير الميت.

### تكفين المحرم كغيره

[١]

على المشهور ويشهد لذلك مثل صحيحه عبدالرحمن بن أبى عبدالله، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به؟ قال: إنّ عبد الرحمن بن الحسن مات بالأبواء مع الحسين عليه السلام وهو محرم، ومع الحسين عليه السلام عبدالله بن العباس وعبدالله بن جعفر وصنع به كما يصنع بالميت وغطى وجهه ولم يمسه طيباً قال: وذلك كان فى كتاب على عليه السلام (٤).

ص: ٢٣٩

١- (١) المنتهى ٧: ٢٥٠، والذكري ١: ٣٨١.

٢- (٢) روض الجنان ١: ٢٩٨، وجامع المقاصد ١: ٤٠٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١٩: ٣٢٩، الباب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٢: ٥٠٣، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

وموثقه سماعه، قال: سألته عن المحرم يموت؟ فقال: «يغسل ويكفن بالثياب كلها ويغطي وجهه ويصنع به كما يصنع بالمحلّ غير أنّه لا يمسّ الطيب» (١) إلى غير ذلك ممّا لا مجال معها لما حكى عن السيد وإبن أبي عقيل وغيرهما من أنّه لا يغطي وجهه للنهي عن مسّه بالطيب المقتضى لبقائه محرماً ولما في الخبر: «من مات محرماً بعثه الله ملياً» (٢) ولكن لا يخفى أنّ النهي من مسّه بالطيب حكم الميت بعد إحرامه فلا يدلّ على أنّ الميت محرّم مع الروايات الكثيره المتقدمه بعضها مع أنّ عدم تغطيه الرأس حكم المحرم في دار الدنيا لا في الدار العقبي، والخبر الناهي عن تغطيه رأسه وتخميمه كالمحكي عن دعائم الإسلام والفقّه الرضوي لضعفه لا يمكن الاعتماد عليه، بل لم يعلم أنّ الثاني خير مع الوارد فيه معارض، فراجع.

ص: ٢٤٠

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ٥٠٣:٢، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
  - ٢-٢) وسائل الشيعه ٥٠٥:٢، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.

وهى أمور:

أحدها: العمامه للرجل، ويكفى فيها المسمى طولاً وعرضاً، والأولى أن تكون بمقدار يدار على رأسه، ويجعل طرفها تحت حنكه على صدره، الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن من الصدر.

الثانى: المقنعه للامراه بدل العمامه، ويكفى فيها أيضاً المسمى.

الثالث: لفافه لثديها يشدان بها إلى ظهرها.

الرابع: خرقة يعصب بها وسطه، رجلاً كان أو امراه.

الخامس: خرقة أخرى للفخذين تلف عليهما. والأولى أن يكون طولها ثلاثه أذرع ونصف، وعرضها شبراً أو أزيد، تشدّ من الحقوين، ثم تلف على فخذيه لفافاً شديداً على وجه لا يظهر منهما شىء إلى الركبتين، ثم يخرج رأسها من تحت رجله إلى جانب الأيمن.

السادس: لفافه أخرى فوق اللفافه الواجبه، والأولى كونها برداً يمانياً، بل يستحب لفافه ثالثه أيضاً خصوصاً فى الامراه.

السابع: أن يجعل شىء من القطن أو نحوه بين رجله بحيث يستر العورتين ويوضع عليه شىء من الحنوط وإن خيف خروج شىء من دبره يجعل فيه شىء من القطن، وكذا لو خيف خروج الدم من منخريه، وكذا بالنسبه إلى قبل الامراه وكذا ما أشبه ذلك.



## فصل في بقيه المستحبات

وهي أيضاً أمور:

الأول: إجماده الكفن، فإنّ الأموات يتباهون يوم القيامة بأكفانهم، ويحشرون بها، وقد كفن موسى بن جعفر عليهما السلام بكفن قيمته ألفا دينار، وكان تمام القرآن مكتوباً عليه.

الثاني: أن يكون من القطن.

الثالث: أن يكون أبيض، بل يكره المصبوغ ما عدا الحبره، ففي بعض الأخبار أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كفن في حبره حمراء.

الرابع: أن يكون من خالص المال وطهوره، لا من المشتبهات.

الخامس: أن يكون من الثوب الذي أحرم فيه أو صلى فيه.

السادس: أن يلقى عليه شيء من الكافور والذريه، وهي على ما قيل حبّ يشبه حبّ الحنطه له ريح طيب إذا دقّ، وتسمّى الآن قمحه، ولعلها كانت تسمى بالذريه سابقاً، ولا يبعد استحباب التبرك بتربه قبر الحسين عليه السلام ومسحه بالضريح المقدّس، أو بضرائح سائر الأئمه عليهم السلام بعد غسله بماء الفرات، أو بماء زمزم.

السابع: أن يجعل طرف الأيمن من اللفافه على أيسر الميت، والأيسر منها على أيمنه.

الثامن: أن يخاط الكفن بخيوطه إذا احتاج إلى الخياطه.

التاسع: أن يكون المباشر للتكفين على طهاره من الحدث وإن كان هو الغاسل له فيستحب أن يغسل يديه إلى المرفقين بل المنكبين ثلاث مرات، ويغسل رجليه إلى الركبتين، والأولى أن يغسل كلّ ما تنجس من بدنه، وأن يغتسل غسل المس قبل التكفين.



العاشر: أن يكتب على حاشيه جميع قطع الكفن من الواجب والمستحب حتى العمامه اسمه واسم أبيه بأن يكتب: فلان ابن فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً صلى الله عليه و آله رسول الله، وأنّ علياً والحسن والحسين وعلياً ومحمداً وجعفرأ وموسى وعلياً ومحمداً وعلياً والحسن والحجه القائم أولياء الله وأوصياء رسول الله وأئمتي وأنّ البعث والثواب والعقاب حقّ.

الحادى عشر: أن يكتب على كفنه تمام القرآن ودعاء الجوشن الصغير والكبير، ويستحب كتابه الأخير فى جام بكافور أو مسك ثم غسله ورشّه على الكفن، فعن أبى عبد الله الحسين صلوات الله عليه: أنّ أبى أوصانى بحفظ هذا الدعاء، وأن أكتبه على كفنه، وأن أعلمه أهل بيتى ويستحب أيضاً أن يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما أمير المؤمنين عليه السلام على كفن سلمان وهما: وفدتُ على الكريم بغير زادٍ

ويناسب أيضاً كتابه السند المعروف المسمى بسلسله الذهب وهو: حدثنا محمد بن موسى المتوكّل، قال: حدثنا على بن إبراهيم، عن أبيه، عن يوسف بن عقيل، عن إسحاق بن راهويه، قال: لما وافى أبو الحسن الرضا عليه السلام نيشابور وأراد أن يرتحل إلى المأمون اجتمع عليه أصحاب الحديث فقالوا: يا بن رسول الله صلى الله عليه و آله تدخل علينا ولا تحدّثنا بحديث فنستفيده منك؟ وقد كان قعد فى العماريه، فأطلع رأسه فقال عليه السلام: سمعت أبى موسى بن جعفر عليه السلام يقول: سمعت أبى جعفر بن محمد عليه السلام يقول: سمعت أبى محمّد بن على عليه السلام يقول: سمعت أبى على بن الحسين عليه السلام يقول: سمعت أبى الحسين بن على عليه السلام يقول: سمعت أبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: سمعت جبرئيل يقول: سمعت الله عزّ وجلّ يقول: لا إله إلا الله حصنى، فمن دخل حصنى

أمن من عذابي فلما مرت الراحله نادی: أمّا بشروطها، وأنا من شروطها. وإن كتب السند الآخر أيضاً فأحسن، وهو حدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا عبد الكريم بن محمد الحسيني، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الرازي، قال: حدثنا عبد الله بن يحيى الأهوازي، قال: حدثني أبو الحسن علي بن عمرو، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن جمهور، قال: حدثني علي بن بلال، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن موسى بن جعفر عليه السلام، عن جعفر بن محمد عليه السلام، عن محمد بن علي عليه السلام، عن علي بن الحسين عليه السلام، عن الحسين بن علي عليه السلام، عن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرئيل، عن ميكائيل، عن إسرائيل عليهم السلام عن اللوح والقلم قال:

يقول الله عزّ وجلّ: ولایه علی بن أبی طالب حصنی، فمن دخل حصنی أمن من نارى. وإذا كتب علی فصّ الخاتم العقیق الشهادتان وأسماء الأئمه والإقرار بإمامتهم كان حسناً، بل يحسن كتابه كل ما يرجى منه النفع من غير أن يقصد الورود. والأولى أن يكتب الأدعيه المذكوره بتربه قبر الحسين عليه السلام، أو يجعل فى المداد شىء منها، أو بتربه سائر الأئمه، ويجوز أن يكتب بالطين وبالماء، بل بالأصبع من غير مداد.

الثانى عشر: أن يهَيئ كفته قبل موته وكذا السدر والكافور، ففي الحديث من هَيأ كفته لم يكتب من الغافلين، وكلما نظر إليه كتبت له حسنه.

الثالث عشر: أن يجعل الميت حال التكفين مستقبلاً القبلة مثل حال الاحتضار أو بنحو حال الصلاة.

تممه: إذا لم تكتب الأدعيه المذكوره والقرآن على الكفن بل على وصله أخرى وجعلت على صدره أو فوق رأسه للأمن من التلويت كان أحسن.



## فصل في مكروهات الكفن

وهي أمور:

أحدها: قطعه بالحديد.

الثاني عمل الأكمام والزرور له إذا كان جديداً، ولو كفن في قميصه الملبوس له حال حياته قطع أزراره ولا بأس بأكمامه.

الثالث: بل الخيوط التي يخاط بها بريقه.

الرابع: تبخيره بدخان الأشياء الطيبة الريح، بل تطيبه ولو بغير البخور، نعم يستحب تطيبه بالكافور والذريه كما مر.

الخامس: كونه أسود.

السادس: أن يكتب عليه بالسواد.

السابع: كونه من الكتان ولو ممزوجاً.

الثامن: كونه ممزوجاً بالإبريسم، بل الأحوط تركه إلا أن يكون خليطه أكثر.

التاسع: المماكسه في شرائه.

العاشر: جعل عمامته بلا حنك.

الحادي عشر: كونه وسخاً غير نظيف.

الثاني عشر: كونه مخيطاً، بل يستحب كون كل قطعه منه وصله واحده بلا خياطه على ما ذكره بعض العلماء ولا بأس به.



وهو مسح الكافور على بدن الميت، يجب مسحه على المساجد السبعه [١]

وهى الجبهه واليدان والر كبتان وإبهاما الرجلين ويستحب إضافه طرف الأنف إليها أيضاً، بل هو الأحوط.

فصل فى الحنوط

### وجوب الحنوط وكيفيته ومواضعه

[١]

على المشهور بل لم ينسب الخلاف إلما إلى المراسم (١) والأردبيلي (٢)، وذكر فى مفتاح الكرامه أن نسبه الاستحباب إلى المراسم وهم، ولو لوحظ أول كلامه يظهر أنه قائل بالوجوب (٣) أيضاً، ولكن قد نوقش فى دلالة الروايات على وجوبه حيث إن بعضها وارده فى بيان مواضع الحنوط، كصحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه ومفاصله كلها ورأسه ولحيته وعلى صدره من الحنوط، وحنوط الرجل والمرأه سواء (٤). وبعضها وارده فى مقام حكم آخر بعد الفراغ عن أصل مشروعيته، كصحيحه أبان بن تغلب الوارده فى تجهيز الشهيد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذى يقتل فى سبيل الله أ يغسل ويكفن ويحنط؟ قال: «يدفن كما هو فى ثيابه إلّا أن

ص: ٢٤٩

١-١) حكاه عنه الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٢:٢٧٩ - ٢٨٠، وانظر المراسم: ٥٠.

٢-٢) مجمع الفائدة والبرهان ١:١٩٣.

٣-٣) مفتاح الكرامه ٤:٤٧.

٤-٤) وسائل الشيعة ٣:٣٢، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث الأول.

يكون به رمق ثم مات فإنه يغسل ويكفن ويحفظ ويصلى عليه» (١) فإنّ ظاهرها أنّ حكم غير الشهيد يجرى عليه إذا كان به رمق عند إدراكه قبل الموت ويسقط عنه إذا مات قبل ذلك، وأمّا كون الحكم في غير الشهيد إلزامي أو استحبابي فليست الرواية ناظرة إلى ذلك.

أقول: مع أنّ ما ذكر لا يخلو عن المناقشه فلا يجرى في معتبره يونس (٢) عنهم عليهم السلام حيث ورد الأمر فيها بتكفين الميت وتحنيطه، ونظيرها موثقه سماعه، عن أبي عبدالله عليه السلام حيث ورد فيها: ويجعل شيئاً من الكافور على مسامعه ومساجده وشيئاً على ظهر الكفن (الكفين) (٣). واشتمالهما على غير المساجد والأمر بوضع ذريره وكافور على ثوب الكفن غير ضائر؛ لأنّ حمل الأمر بفعل على الاستحباب لا ينافي، ولا تكون قرينه على حمله بالإضافه إلى الآخر على الاستحباب أيضاً، وبما أنّ عدم وجوب الحنوط لغير المساجد متسالم عليه بين الأصحاب والأخبار بالإضافه إليها مختلفه فلا ينافي استحبابها مع الأخذ بظهور الأمر في الوجوب بالإضافه إلى المساجد؛ لعدم ثبوت الترخيص في ترك مسحها بالكافور كما لا يخفى، وقد ورد في موثقه عبدالرحمن، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأل عن الحنوط فقال:

«اجعله في مساجده» (٤) وظاهرها عدم الحنوط في غير المساجد، ولكن يحمل عدمه في غير المساجد على عدم الوجوب في غيرها لو ورد الأمر بغيرها ممّا أشرنا

ص: ٢٥٠

- ١-١) وسائل الشيعة ٥: ٥٠٩، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٢، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٥، الباب ١٥ من أبواب التكفين، الحديث ٢.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٦، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث الأوّل.

والأحوط أن يكون المسح باليد بل بالراحة [١]

إلى اختلاف الروايات فيها.

نعم، ورد في الروايات الأمر بإرغام الأنف ولكن لا يدل الأمر به على أن الأنف من المساجد، ويحتمل كونه واجباً أو مستحباً مستقلاً.

نعم، قد عدّ الأنف في خبر دعائم الإسلام (١) من مواضع السجود ولكن الخبر لضعفه سنداً لا يصلح للاعتماد عليه، واحتمال أن يكون المراد بجعل الكافور في الأنف إدخاله داخل الأنف كما احتمله أو قال به المحقق الهمداني (٢) غير صحيح؛ لأن ما هو من المساجد طرف الأنف، وقد ذكر فيه جعل الكافور في مساجده وفسّر المساجد بالجبهة وأنفه ويديه وركبتيه ورجليه، ولعله قدس سره اعتمد على حسنه حرمان بن أعين الوارده في كيفية تغسيل الميت حيث ورد فيها قلت فالحنوط كيف أصنع به؟ قال: «يوضع في منخره وموضع سجوده ومفاصله» (٣) ويحتمل كون (في) بمعنى (على) مثل قوله تعالى: «وَأَصْبِغْ لِبَنَاتِكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» (٤)

[١]

وكأنّ الوجه في الاحتياط دعوى انصراف جهه الميت أو مفاصله بالكافور إلى مسحها باليد، بل بباطنها وقد عبر في بعض الروايات عن الحنوط بجعل الكافور في تلك المواضع وفي بعض الروايات الأمر بمسح آثار السجود ومفاصله بالكافور وفي معتبره يونس ورد الأمر بجعله على جبهته ومسحه على جميع مفاصله. (٥)

وقد يقال إن مقتضى الروايات الجمع بينهما بأن يكون الجعل مع مسحه، ويقال

ص: ٢٥١

١-١) دعائم الاسلام ٢٣٠:١.

٢-٢) مصباح الفقيه ٢٥٤:٥.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

٤-٤) سوره طه: الآيه ٧١.

٥-٥) وسائل الشيعه ٣:٣٢، الباب ١٤ من أبواب التكفين، الحديث ٣.



ولا يبعد استحباب مسح إبطيه [١]

ولبته ومغابنه ومفاصله وباطن قدميه وكفيه، بل كل موضع من بدنه فيه رائحه كريهه. ويشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمم فلا يجوز قبله، نعم يجوز قبل التكفين وبعده وفي أثناءه [٢]

والأولى أن يكون قبله.

أيضاً إنّه لا يبعد الاكتفاء بكلّ منهما، ولكن لا يخفى أنّ الجمع بمعنى العطف بأو موردها ما إذا قامت قرينه على عدم لزوم الفعلين معاً، وأمّا مع عدم قيامه كما في المقام فيرفع عن إطلاق كلّ منهما بالآخر، والمراد بالإطلاق عدم وجوب شيء آخر معه المعبر عنه بالإطلاق المقابل لو أو الجمع.

[١]

يمكن دخوله في المغابن الواردة في مرسله يونس المعتبره على روايه الشيخ (١) حيث إنّ المراد بالمغابن المواضع الوسخه، ويمكن أن يدخل في المفاصل الواردة فيها على روايه الكليني، (٢) وفي غيرها كماورد وضعه على اللبه في روايه الكاهلي والحسين بن مختار، عن أبي عبدالله عليه السلام كماورد فيها باطن القدمين (٣)، وأمّا ظاهر الكفين فقد ورد في موثقه سماعه، وكلّ موضع يكون فيه رائحه كريهه يدخل في المغابن.

### التحيط بعد التمسح أو التيمم

[٢]

المعتبر وقوعه بعد التمسح أو التيمم كما يشهد لذلك صحيحه زراره، عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام: «إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود» الحديث (٤). وأمّا جوازه أثناء التكفين، بل بعده فيستفاد من مثل معتبره

ص: ٢٥٢

١- (١) التهذيب ١: ٣٠٦، الحديث ٥٦.

٢- (٢) الكافي ٣: ١٤٣، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣: ٣٧، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٥.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣: ٣٧، الباب ١٦ من أبواب التكفين، الحديث ٦.

ويشترط في الكافور أن يكون طاهراً و مباحاً وجديداً [١]

فلا يجزى العتيق الذى زال ريحه،و أن يكون مسحوقاً.

(مسألة ١) لا فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير والكبير والأنثى والخنثى والذكر والحر والعبد،نعم لا يحوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف كما مرّ، ولا يلحق به التى فى العده ولا المعتكف وإن كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحياه.

(مسألة ٢) لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه فيجوز أن يباشره الصبى المميز أيضاً.

(مسألة ٣) يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمّى، والأفضل أن يكون ثلاثه عشر درهماً وثلاث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيه سبع مثاقيل وحمصتين إلا خمس الحمصه، والأقوى أن هذا المقدار لخصوص الحنوط لا له وللغسل وأقلّ الفضل مثقال شرعى؟ والأفضل منه أربعة دراهم، والأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيه.

يونس (١) المتقدمه،وأما الأولويه ففيها تأمل.

### يشترط فى الكافور الطهاره والإباحه

[١]

أمّا اشتراط الطهاره فهو لمايستفاد من وجوب تطهير الميت من النجاسه بعد غسله و وجوب تطهير الكفن ممّا أصابه حيث لا يحتمل أن يجوّز الشارع وضع الكافور المتنجس ومسح جسده به،وبما أن الكافور بعنوان الطيب فلا يجوز مسح الفاسد الزائل عنه الرائحه فإنّه لا يحسب طيباً،وأما اعتبار كونه مباحاً فهو ظاهر ممّا تقدم فى وجه إباحه ماء الغسل وغيره.

ص: ٢٥٣

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٢،الباب ١٤ من أبواب التكفين،الحديث ٣.

(مسألة ٤) إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط، ولا يقوم مقامه طيب آخر، نعم يجوز تطيبه بالذريره، لكنها ليست من الحنوط. وأما تطيبه بالمسك والعنبر والعود ونحوها ولو بمزجها بالكافور فمكروه، بل الأحوط تركه.

(مسألة ٥) يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه.

(مسألة ٦) إذا زاد الكافور يوضع على صدره.

(مسألة ٧) يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون.

(مسألة ٨) يكره وضع الكافور على النعش.

(مسألة ٩) يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه قبر الحسين عليه السلام لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام.

(مسألة ١٠) يكره إتباع النعش بالمجمره وكذا في حال الغسل.

(مسألة ١١) يبدأ في التحنيط [١]

بالجبهه وفي سائر المساجد مخير.

(مسألة ١٢) إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل أو يصرف في التحنيط يقدم الأول وإذا دار في الحنوط بين الجبهه وسائر المواضع تقدم الجبهه. [٢]

[١]

ذكر ذلك جماعه و ليس في الروايات إلَّا الوضع على المساجد أو مسحها، فراجعها.

[٢]

لأنَّ المورد من صغريات التراحم التي يقدّم فيها ما يكون ظرف امتثاله مقدماً على الآخر.

من المستحبات الأكيدة عند الشيعة وضعهما مع الميت صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، محسناً أو مسيئاً، كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر أو لا، ففي الخبر:

«أنَّ الجريده تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسيء (١)، وما دامت رطبه يرفع عن الميت عذاب القبر» (٢) وفي آخر: «أنَّ النبي صلى الله عليه وآله مرَّ على قبر يعذب صاحبه فطلب جريده فشَقَّها نصفين، فوضع أحدهما فوق رأسه، والآخر عند رجله، وقال:

يخفف عنه العذاب ما داما رطبين». (٣) وفي بعض الأخبار: «أنَّ آدم عليه السلام أوصى بوضع جريدتين في كفنه لأنَّه (٤) وكان هذا معمولاً بين الأنبياء، وترك في زمان الجاهلية فأحياه النبي صلى الله عليه وآله.

(مسألة ١) الأولى أن تكونا من النخل، وإن لم يتيسر فمن السدر، وإلَّا فمن الخلاف أو الرمان وإلَّا فكل عود رطب.

(مسألة ٢) الجريده اليابسه لا تكفى.

(مسألة ٣) الأولى أن تكون في الطول بمقدار ذراع وإن كان يجزى الأقل والأكثر، وفي الغلظ كلما كان أغلظ أحسن من حيث بطؤ يبسه.

(مسألة ٤) الأولى في كيفية وضعهما أن يوضع إحدهما في جانبه الأيمن من عند الترقوه إلى ما بلغت، ملصقه ببدنه، والأخرى في جانبه الأيسر من عند الترقوه

ص: ٢٥٥

١-١) وسائل الشيعة ٣:٢٤، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ١١.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٢٠، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ١ و ٢ و ٤ و ٧.

٣-٣) وسائل الشيعة ٣:٢٨، الباب ١١ من أبواب التكفين، الحديث ٤.

٤-٤) وسائل الشيعة ٣:٢٣، الباب ٧ من أبواب التكفين، الحديث ١٠.

فوق القميص تحت اللفافه إلى ما بلغت. وفي بعض الأخبار: «أن يوضع إحداهما تحت إبطه الأيمن والأخرى بين ركبتيه، بحيث يكون نصفها يصل إلى الساق، ونصفها إلى الفخذ» وفي بعض آخر «يوضع كلتاها في جنبه الأيمن» والظاهر تحقق الاستحباب بمطلق الوضع معه في قبره.

(مسألة ٥) لو تركت الجريده لسيان ونحوه جعلت فوق قبره.

(مسألة ٦) لو لم تكن إلّوااحده جعلت في جانبه الأيمن.

(مسألة ٧) الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت، واسم أبيه، وأنه يشهد أن لا إله إلّالله وأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه و آله، وأنّ الأئمه من بعده أوصياؤه عليهم السلام ويذكر أسماءهم واحداً بعد واحد.

ص: ٢٥٦

يستحب لأولياء الميت إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضرُوا جنازته والصلاه عليه، والاستغفار له، ويستحب للمؤمنين المبادرة إلى ذلك. وفى الخبر:

«أنه لو دعى إلى وليمه وإلى حضور جنازه قدّم حضورها؛ لأنه مذكّر للآخرة كما أنّ الوليمه مذكّره للدنيا (١). وليس للتشيع حدّ معيّن، والأولى أن يكون إلى الدفن، ودونه إلى الصلاه عليه، والأخبار فى فضله كثيره، وفى بعضها: «أول تحفه للمؤمن فى قبره غفرانه وغفران من شيّعه» (٢). وفى بعضها: «من شيّع مؤمناً لكل قدم يكتب له مئة ألف حسنه، ويمحى عنه مئة ألف سيئه ويرفع له مئة ألف درجه وإن صلى عليه يشيعه حين موته مئة ألف ملك يستغفرون له، إلى أن يبعث» (٣). وفى آخر: «من مشى مع جنازه حتى صلى عليها له قيراط من الأجر، وإن صبر إلى دفنه له قيراطان، والقيراط مقدار جبل أحد» (٤). وفى بعض الأخبار: «يؤجر بمقدار ما مشى معها» (٥). وأما آدابه فهى أمور:

أحدها: أن يقول إذا نظر إلى الجنازه: «إنا لله وإنا إليه راجعون، الله أكبر، هذا ما وعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً، الحمد لله الذى تعزز بالقدره وقهر العباد بالموت». وهذا لا يختص بالمشيّع، بل يستحب لكل من نظر إلى الجنازه، كما أنه يستحب له مطلقاً أن يقول: الحمد لله الذى لم

ص: ٢٥٧

- ١-١) وسائل الشيعة ٢: ٤٥١، الباب ٣٤ من أبواب الاحتضار، الحديث الأوّل.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ١٤٤، الباب ٢ من أبواب الدفن، الحديث ٧.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٣: ١٤٣، الباب ٢ من أبواب الدفن، الحديث ٦.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٣: ١٤٥، الباب ٣ من أبواب الدفن، الحديث ٣.
- ٥-٥) وسائل الشيعة ٣: ١٤٦، الباب ٣ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

يجعلنى من السواد المخترم.

الثانى: أن يقول حين حمل الجنازه بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات.

الثالث: أن يمشى، بل يكره الركوب إلالعذر، نعم لا يكره فى الرجوع.

الرابع: أن يحملوها على أكتافهم لا على الحيوان إلالعذر كبعد المسافه.

الخامس: أن يكون المشيع خاشعاً متفكراً متصوراً أنه هو المحمول ويسأل الرجوع إلى الدنيا فأجيب.

السادس: أن يمشى خلف الجنازه أو طرفيها، ولا يمشى قدامها. والأول أفضل من الثانى، والظاهر كراهه الثالث خصوصاً فى جنازه غير المؤمن.

السابع: أن يلقى عليها ثوب غير مزين.

الثامن: أن يكون حاملوها أربعه.

التاسع: تربيع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الأربعه، والأولى الابتداء بيمين الميت يضعه على عاتقه الأيمن، ثم مؤخرها الأيمن على عاتقه الأيمن، ثم مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر واضعاً له على العاتق الأيسر يدور عليها.

العاشر: أن يكون صاحب المصيبه حافياً واضعاً رداءه أو يغير زيّه على وجه آخر، بحيث يعلم أنه صاحب المصيبه.

ويكره أمور:

أحدها: الضحك واللعب واللهو.

الثانى: وضع الرداء من غير صاحب المصيبه.

الثالث: الكلام بغير الذكر والدعاء والاستغفار، حتى ورد المنع عن السلام على المشيع.

الرابع: تشييع النساء الجنازه وإن كانت للنساء.

الخامس: الإسراع فى المشى على وجه ينافى الرفق بالميت، سيما إذا كان بالعدو، بل ينبغى الوسط فى المشى.

السادس: ضرب اليد على الفخذ أو على الأخرى.

السابع: أن يقول المصاب أو غيره: ارفقوا به، أو: استغفروا له، أو: ترحموا عليه، وكذا قول: قفوا به.

الثامن: إتباعها بالنار ولو مجمره إلفى الليل، فلا يكره المصباح.

التاسع: القيام عند مرورها إن كان جالساً إلا إذا كان الميت كافراً، لئلا يعلو على المسلم.

العاشر: قيل: ينبغى أن يمنع الكافر والمنافق والفاسق من التشييع.

ص: ٢٥٩





تجب الصلاه على كل مسلم [١]

من غير فرق بين العادل والفاسق والشهيد وغيرهم، حتى المرتكب للكبائر، بل ولو قتل نفسه عمداً.

فصل فى الصلاه على الميت

وجوب الصلاه على كل مسلم

[١]

لا- خلاف بين أصحابنا فى وجوب الصلاه على الميت المؤمن المعتقد بإمامه الأئمه عليهم السلام بلا فرق بين كونه عادلاً أو فاسقاً حتى المرتكب للكبائر ومنه القاتل نفسه عمداً، ويأتى التعرض لهذه الخصوصيات، كما لا خلاف بينهم فى عدم مشروعيه الصلاه وغيرها من التجهيز بالإضافة إلى الكفار، ومنهم الفرق المحكوم عليها بالكفر كالخوارج والنواصب والغلاة والمرتد ولو بإنكاره ما ثبت من الدين بالضروره من غير شبهه بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار شىء من أصول الدين على ما مرّ فى بحث نجاسه الكافر، فإنّ الكافر ليس أهلاً للتجهيز والكرامه حتى إذا كان قريب المسلم وأباه، كما يشهد بذلك موثقه عمار بن موسى، عن أبى عبدالله عليه السلام (أنّه سئل عن النصرانى يكون فى السفر وهو مع المسلمين فيموت؟ قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامه ولا يدفنه ولا يقوم على قبره ولو كان أباه» (١)).

والكلام فى وجوب الصلاه على الميت غير المؤمن من فرق المسلمين وغير المحكوم عليهم بالكفر، فإنّ المشهور على وجوب الصلاه عليه، ولكن عن المفيد (٢).

ص: ٢٦١

١-١) وسائل الشيعة ٥١٤:٢، الباب ١٨ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٢-٢) المقنعه: ٢٢٧.

وأبى الصلاح (١) وابن إدريس (٢) وبعض المتأخرين عدم جواز الصلاة عليه إلامع الضروره من جهه التقيه، ذكر الشيخ قدس سره فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين كلام المفيد قدس سره: ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحق فى الولايه ولا يصلى عليه إلا أن تدعوه ضروره إلى ذلك من جهه التقيه فيغسله تغسيل أهل الخلاف، ولا يترك معه جريده وإذا صلى عليه لعنه فى صلاته ولم يدع له فيها.

وقال فى ذيله و وجهه أنّ المخالف لأهل الحق كافر فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار إلاما خرج بالدليل، وإذا كان غسل الكافر لا يجوز فيجب أن يكون غسل المخالف أيضاً غير جائز، وأما الصلاة عليه فيكون على حد ما كان يصلى النبى صلى الله عليه وآله والأئمه عليهم السلام على المنافقين وسنيين فيما بعد كيفية الصلاة على المخالفين، إن شاء الله تعالى. (٣)

وظاهر هذا الوجه أنه قدس سره يوافق شيخه المفيد فى عدم جواز تغسيل المخالف والصلاه عليه إلا للضروره من رعايه التقيه، ولكن هذا الظاهر لا يوافق ما هو المعروف من مذهبه وهو وجوب تغسيل المخالف والصلاه عليه كان فى البين ضروره أم لا، وقد ذكر من وافقهم من المتأخرين أنّ الروايات التى استدلت بها على وجوب الصلاة على المخالف لا تخلو عن الضعف فى السند أو الدلاله والواجب التمسك بمقتضى الأصل إلى أن يقوم على الوجوب دليل يعتد به.

أقول: يدل على وجوب الصلاة على المسلم من غير فرق بين المؤمن وغيره

ص: ٢٦٢

١- ١) الكافي فى الفقه: ١٥٧.

٢- ٢) السرائر ١: ٣٥٦.

٣- ٣) التهذيب ١: ٣٣٥، ذيل الحديث ١٤٩، وانظر المقنعه: ٨٥.

موثقه طلحه بن زيد، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام قال: «صَلِّ عَلَيَّ مِنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ وَحَسَابِهِ عَلَيَّ اللَّهُ» (١) والموثق عن محمد بن سعيد بن، عن غزوان، السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «صَلُّوا عَلَيَّ الْمَرْحُومِ مِنْ أُمَّتِي وَعَلَى الْقَاتِلِ نَفْسَهُ مِنْ أُمَّتِي لَا تَدْعُوا أَحَدًا مِنْ أُمَّتِي بِمَا صَلَّاهُ» (٢).

والمناقشه في ذلك بأنَّ محمّد بن سعيد بن غزوان غير معتبر لعدم ثبوت توثيق له، وروايه طلحه بن زيد وإن سلم أنّه موثق لقول الشيخ قدس سره بأنّ له كتاب معتمد (٣)، إلّا أنّ التوثيق مع كونه عامياً لا يفيد كما هو مذهب صاحب المدارك (٤)، وغيره لا يمكن المساعدة عليها؛ فإنّ فساد المذهب مع كون الراوى موثقاً لا تضر باعتبار روايته.

و دعوى أنّ مقتضى قوله سبحانه: «إِنَّ جَاءَكُمْ فَأَسِقُوا بَنَاتٍ فَتَبَيَّنُوا» (٥) عدم اعتبار خبر الفاسق وإن كان موثقاً ضعيفه، فإنّه إن قيل بشموله لخبر الفاسق في غير الموضوعات يكون تعليل لزوم التبيين بإصابه القوم بجهالة قرينه على اختصاصه بغير المتحرز عن الكذب مع قيام السيره القطعيه على اعتبار أخبار الثقات، وعدم صلاحية الإطلاق مع الإغماض عما ذكرنا لردعها.

ويدل على وجوبها أيضاً صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

قلت له: شارب الخمر والزاني والسارق يصلّي عليهم إذا ماتوا؟ فقال: «نعم». (٦)

ص: ٢٤٣

- 
- ١- ١) وسائل الشيعة ١٣٣: ٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٢.
  - ٢- ٢) وسائل الشيعة ١٣٣: ٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٣.
  - ٣- ٣) الفهرست: ١٤٩، الرقم ٣٧٢.
  - ٤- ٤) مدارك الأحكام ٤: ٥١.
  - ٥- ٥) الحجرات: الآيه ٦.
  - ٦- ٦) وسائل الشيعة ١٣٢: ٣ - ١٣٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأوّل.

فإن مقتضى إطلاق الجواب فيها وعدم تقييده بما إذا كانوا عارفين بعدم الفرق بين المؤمن وغيره في وجوب الصلاة على الميت، وما تقدّم في كلام الشيخ من أنّ مخالف الحق كافر (١) غير صحيح فإنّ الإسلام كما تقدّم في بحث نجاسة الكافر هو الاعتراف بالشهادتين وعدم إنكار ما ثبت بالضرورة من الدين مطلقاً أو فيما رجع إلى إنكار أصول الدين، وقد تقدّم في كلام المفيد رحمه الله أنّه لا يجوز تغسيل المخالف ولا الصلاة عليه (٢)، وعليه فالإشكال عليه بأنّه لو كان المخالف كافراً لما وجب تغسيله أيضاً والتفرقة بين الصلاة وغيرها من التجهيز غير ممكن لا مورد له.

ويستدل أيضاً على الوجوب بروايات أخرى كصحيحه على بن جعفر أنّه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسّل ويكفّن ويصلّى عليه ويدفن» (٣) وصحيحه خالد بن ماد القلانسي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسّل ويكفّن ويصلّى عليه ويدفن» (٤) فإنّ عدم التقييد في الجواب بما إذا كان مؤمناً وعدم الاستفصال في ذلك مقتضاه عدم الفرق بين المؤمن والمخالف، بل يعم الجواب الكافر أيضاً غاية الأمر يرفع اليد عن الإطلاق

ص: ٢٦٤

١- ١) التهذيب ٣: ٣٣٥، ذيل الحديث ١٤٩.

٢- ٢) المقنعه: ٨٥.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٣: ١٣٥، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

٤- ٤) وسائل الشيعه ٣: ١٣٦، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٥.

فيه بما دلّ على عدم مشروعيه تجهيز الكافر، ومن هذا القبيل بعض الروايات الداله على تجهيز الشهيد كموثقه أبي مريم الأنصارى، عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «الشهيد إذا ...

كان به رمق غسّل وكفّن وحطّط وصلّى عليه، وإن لم يكن به رمق كفّن في أثوابه» (١) وصحيحه أبان بن تغلب قال: سمعت أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الذى يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلّا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد ذلك فإنّه يغسل ويكفن ويحنط» (٢) الحديث، بدعوى أنّ مقتضى الإطلاق في جميع ذلك وعدم تقييد أكل السبع أو المقتول في سبيل الله بكونه مؤمناً عدم الفرق بين المؤمن وغيره.

### في وجوب تغسيل المخالف والصلاه عليه

أقول: يمكن المناقشه في الاستدلال بهذه الروايات ومثلها بأنّه لا- إطلاق فيها بحيث يكون مقتضاه وجوب تغسيل الميت المخالف، فإنّها وارده في بيان حكم آخر من أنّ زوال اللحم عن جسد الميت بأكل السبع ونحوه لا يوجب سقوط وجوب تغسيه وتجهيزه، فإن كان الواجب تغسيل ميت كلّ مسلم فزوال اللحم عن ميت مسلم لا يوجب سقوط وجوب تجهيزه وإن كان الواجب تغسيل ميت مؤمن فزوال لحمه لا- يوجب سقوط وجوب تغسيه، وكذا الأمر في المقتول في سبيل الله فإنّ الروايات الوارده فيه ناظره إلى كون القتل في المعركه قبل إدراك المسلمين لا يوجب تغسيه وتكفينه وتحنيطه، بخلاف ما إذا مات بعد إدراكهم إياه حياً ثم مات فإنّه يجهز كسائر المسلمين والمؤمنين، وكون وجوب التجهيز على المؤمن يختص بما إذا كان المدرك حياً أيضاً مؤمناً أو يعم ما إذا كان غير مؤمن فلا نظر في الروايات المشار

ص: ٢٦٥

١- (١) وسائل الشيعه ٥٠٦: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥١٠: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٩.

إليها إلى ذلك، نظير قوله سبحانه: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَا بِأَيْدِيكُمْ» (١) فَإِنَّ الْآيَةَ نَازِلَةٌ عَلَى كَلْبِ الْمُعَلِّمِ لَا يُوجِبُ حَرْمَهُ أَكْلَ لَحْمِ الْحَيَوَانَ، وَأَمَّا أَنْ أَى حَيَوَانَ يَحِلُّ أَكْلُ لَحْمِهِ أَوْ لَا يَحِلُّ أَكْلُ لَحْمِهِ فَهَذَا خَارِجٌ عَنِ مَدْلُولِهَا.

□  
وعلى الجملة، فالأظهر في وجوب تغسيل كل مسلم مؤمناً كان أو غيره ما تقدم، والله العالم.

ثم إنّه قد مرّ في باب تغسيل الميت أنّ الشهيد المقتول إذا لم يدركه المسلمون قبل موته لا يغسل ولا يكفن ولا يحنط بل يصلّي عليه في ثيابه ويدفن كما ورد ذلك في صحيحه أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد فإنه يغسل ويكفن ويحنط إن رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزه في ثيابه ولم يغسله ولكنه صلى عليه» ومن المعلوم أنّ حمزه عليه السلام لم يدركه المسلمون إلا بعد الجنازة عليه بعد موته، أضف إلى ذلك أنّ الصلاة على الشهيد مقتضى الإطلاق فيما دل على وجوب الصلاة على من هو من أهل القبلة، ولكن ورد في روايه عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنّ علياً عليه السلام لم يغسل عمار بن ياسر ولا هشام بن عتبة المرقال ودفنهما في ثيابهما ولم يصل عليهما (٢). ولكن الروايه مع تعدد أسنادها تنتهي إلى مسعده بن صدقه عن عمار، ولم يثبت لمسعده بن صدقه توثيق، ولعل المراد أنّه عليه السلام أو كل الصلاة عليهما إلى غيره كما قيل، ولكن يبعد هذا الاحتمال قوله: «لم يغسل عمار بن ياسر»

ص: ٢٦٦

١-١) سورة المائدة: الآية ٤.

٢-٢) وسائل الشيعه ٥٠٧: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

ولا هاشم بن عتبة المرقال» (١) ويحتمل أن يكون المراد ترك الصلاة عليهما بعد الدفن نظير ما في موثقه أنه: لا يصلى عليه وهو مدفون (٢). وما في غيرها: «لا يصلى على المدفون بعد ما يدفن» (٣). المحمول على تكرار الصلاة بعد الدفن، كما يحمل مثل صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن يصلى الرجل على الميت بعدما يدفن» (٤) على صورته عدم الصلاة عليه قبل الدفن بقرينه ما ورد الأمر فيه بالصلاة بعد الدفن إذا فاتته الصلاة عليه قبل الدفن، ويأتي بقيه الكلام في ذلك عند تعرض الماتن في مسأله إذا لم يصل على ميت حتى دفن.

ويمكن أيضاً القول بأن روايه عمّار وردت في مقام التقيه؛ لأنّ عدم صلاه على عليه السلام عليهما ممّا رواه العامه على ما قيل (٥).

بقيت أمور لا بأس بالتعرض لها في المقام:

منها أنه قد تقدّم أنّ الشهيد إذا جرد يكفن، وقد يقال إنه إذا كفن يحنط أيضاً فإنّ التحنيط تابع لوجوب التكفين، فإذا ثبت لزوم التحنيط أيضاً، وإذا سقط ووجب دفنه بثيابه سقط التحنيط أيضاً.

أقول: المستفاد ممّا ورد في الشهيد أنه لا يشرع فيه التغميس والتكفين والحنيط، وفي صحيحه إسماعيل بن جابر وزراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له:

كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: «نعم، في ثيابه بدمائه ولا يحنط ولا يغسل

ص: ٢٦٧

١-١) وسائل الشيعة ٥٠٧:٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٤.

٢-٢) وسائل الشيعة ١٠٦:٣، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٧.

٣-٣) وسائل الشيعة ١٠٦:٣، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٨.

٤-٤) وسائل الشيعة ١٠٤:٣، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

٥-٥) الاستبصار ٤٦٥:١، ذيل الحديث ٤.



ويدفن كما هو» (١) غايه الأمر بما أنّ الدفن في ثيابه ظاهره صورته عدم تجريده وأنّ ثيابه بدل الكفن كما مر، ورد في صحيحه أبان بن تغلب كفن رسول الله صلى الله عليه و آله حمزه لأنّه كان قد جرد (٢). يلتزم بالتكفين في صورته تجريده ويؤخذ بقوله: «ولا يحنط» الظاهر في عدم مشروعيه التحنيط كما يؤخذ بظاهر: «لا يغسل» حتى في صورته التجريد.

ومنها أنّه قد ورد في بعض الأخبار أنه لا يصلّي على الميت الأغلف إذا كان عدم ختانه بلا عذر وقد ورد في موثقه زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال:

«الأغلف لا يؤم القوم وإن كان أقرأهم لأنّه ضيّع من السنه أعظمها، ولا تقبل له شهاده ولا يصلّي عليه إلّا أن يكون ترك ذلك خوفاً على نفسه» (٣) وظاهرها وجوب الختان على الرجل ويحكم بفسقه مع تركه بلا عذر ولا يصلّي عليه، ولكن لم يظهر أنّ المراد بالصلاه عليه صلاه الميت ويحتمل أن يكون المراد الدعاء له ولو في حال حياته، ولم يفرض فيها الصلاه عليه بعد موته ليدعى ظهورها في صلاه الميت، ودعوى ضعف السند بحسين بن علوان وغيره لم يظهر لها وجه، فإنّ الحسين بن علوان ممدوح (٤)، بل يظهر وثاقته مما ذكر ابن عقده في أخيه (٥) وعمر بن خالد وثقه ابن فضال (٦)، والله العالم.

□  
ومنها ما ورد في شارب الخمر كروايه أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال:

ص: ٢٤٨

- ١- (١) وسائل الشيعة ٥٠٩: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٨.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥٠٩: ٢، الباب ١٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٧.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣٢٠: ٨، الباب ١٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.
- ٤- (٤) انظر رجال النجاشي: ٥٢، الرقم ١١٦، والهامش الآتي.
- ٥- (٥) حكاه عنه العلامه في رجاله: ٢١٦، وخلاصه الأقوال: ٣٣٨، الرقم ٦.
- ٦- (٦) نقله عنه الشيخ في اختيار معرفه الرجال ٤٩٨: ٢، الرقم ٤١٩.

ولا يجوز على الكافر بأقسامه [١]

حتى المرتد فطرياً أو ملياً مات بلا توبه.

رسول الله: «لا- أُصلى على غريق خمر» (١) وموثقه عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون مسلماً عارفاً إلا أنه يشرب المسكر هذا النبيذ؟ فقال: يا عمار إن مات فلا تصل عليه» (٢) ولكن شئ منها لا يصلح لرفع اليد عن صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: شارب الخمر والزاني والسارق يصلّى عليهم إذا ماتوا؟ فقال: «نعم» (٣) فإن الرواية الأولى ضعيفه سنداً مع أنه لا يناسب أن يصلّى النبي صلى الله عليه وآله بنفسه الصلاة على مدمن خمر، وكذا غيره (صلوات الله عليه) فنهى عمار عن الصلاة عليه لا يدل على ترك الصلاة عليه بتاتاً، فإنّ الغالب أنه لا تدع عشيره الميت تجهيزه، وبهذا يظهر الحال فيما دل على النهي عن حضور جنازته وتشيعه، والله العالم.

### عدم جواز الصلاة على الميت الكافر بأقسامه

[١]

بلا- خلاف معروف أو منقول لقوله سبحانه: «وَ لَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَ لَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ» (٤) فإنّ مقتضى قوله سبحانه: «إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ» عدم جواز الصلاة على الميت الكافر وعدم جواز الدعاء له، ولموثقه عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن النصراني يكون في السفر مع المسلمين فيموت؟ قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامه ولا يدفنه ولا يقوم على قبره

ص: ٢٤٩

١-١) وسائل الشيعة ٣١٠:٢٥، الباب ١١ من أبواب الاشربه المحرمه، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣١٢:٢٥، الباب ١٢ من أبواب الاشربه المحرمه، الحديث ٦.

٣-٣) وسائل الشيعة ١٣٢:٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاه الجنازه، الأول.

٤-٤) سورة التوبه: الآيه ٨٤.

ولا تجب على أطفال المسلمين [١]

إلا إذا بلغوا ست سنين.

وإن كان أباه» (١) وهذه وإن كانت وارده في النصراني إلا أنه يثبت الحكم في غيره؛ لأن غيره من المجوسى واليهودى والزندق والمشرك أشدّ كفرًا من النصراني.

والمرتد أيضاً داخل في الكافر بلا- فرق بين أن يكون ارتداده فطرياً أو ملياً، نعم إذا تاب المرتد ثم مات يجرى عليه التجهيز الواجب على المسلم، وهذا في المرتد الملى ظاهر وفي المرتد الفطرى لما ذكرنا فى بحث الحدود من أن عدم قبول توبته بمعنى عدم سقوط حد الارتداد عنه ولا تكون توبته مسقطه له لا أنه لا يكون مسلماً حقيقه بالتوبه، ولكن لا يمكن أن يكون مراد الماتن أيضاً ذلك فإن قوله: مات بلا توبه، لا يصلح وصفاً للمرتد، بل هو وصف لقوله: ملياً.

### فى الصبى يصلى عليه إذا مات فى ست سنين

[١]

المشهور أنه لا يجب الصلاة على أطفال المسلمين إذا ماتوا إلا إذا بلغ الطفل ست سنين بأن مات بعد إكمال الست من عمره، وفى مقابل ذلك ما حكى عن ابن الجنيد من أنه يجب الصلاة على الطفل إذا ولد حياً (٢) ثم مات بلا فرق بين إكمال ست سنين أو عدم إكماله، وهذا القول منسوب إلى العامه، وعن ابن أبى عقيل لا تجب الصلاة على الطفل إذا مات قبل بلوغه (٣)، بل تكون الصلاة عليه إذا مات قبل بلوغه مستحباً مع إكماله ست سنين وإلا لا يشرع الصلاة عليه، ويستدل على ما عليه المشهور بصحيحه زواره والحلبى جميعاً عن أبى عبدالله عليه السلام أنه سئل عن

ص: ٢٧٠:

١-١) وسائل الشيعة ٥١٤: ٢، الباب ١٨ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٢-٢) حكاه عنه العلامة فى المختلف ٢: ٢٩٩.

٣-٣) حكاه عنه العلامة فى المختلف ٢: ٢٩٩.

الصلاه على الصبي متى يصلى عليه؟ قال: إذا عقل الصلاه، قلت: متى تجب الصلاه عليه؟ فقال: إذا كان ابن ست سنين (١). فإنَّ ظاهر صدرها أنَّ صلاه الميت على الصبي فيما إذا مات بعد فهمه الصلاه وما فى ذيلها من وجوب الصلاه على الصبي إذا بلغ ست سنين، ووجوب الصوم إذا أطاقيه لا- بأس بالأخذ به فإنَّ الوجوب كما يأتى بيانه بمعناه اللغوى يعنى الثبوت والمشروعيه، ولكن لا يستفاد من الصحيحه تعين صلاه الميت على الصبي الميت ببلوغه ست سنين، فإنَّ النسبه بين فهمه الصلاه وبين بلوغه ست سنين العموم من وجه.

ولكن فى صحيحه زراره الأخرى، قال: مات ابن لأبى جعفر عليه السلام فأخبر بموته فأمر به فغسّل وكفّن ومشى معه وصلى عليه وطرحت خمره فقام عليها ثمّ قام على قبره حتّى فرغ منه ثمّ انصرف وانصرفت معه حتى أنى لأمشى معه فقال: (أما) أنّه لم يكن يصلى على مثل هذا وكان ابن ثلاث سنين، كان على عليه السلام يأمر به فيدفن ولا يصلى عليه، ولكن الناس صنعوا شيئاً فنحن نصنع مثله، قال: قلت: فمتى تجب عليه الصلاه؟ فقال: إذا عقل الصلاه وكان ابن ست سنين (٢). وظاهرها أنَّ الصلاه على ميت الصبي إذا فهم الصلاه وكان على ست سنين، ودعوى أنَّ الصحيحه ناظره إلى وجوب الصلاه على الصبي إذا عقل الصلاه وكان عمره ست سنين كما ورد ذلك فى ذيل الصحيحه المتقدمه وغير ناظره إلى صلاه الميت على ميت الصبي لا يمكن المساعده عليها، فإنَّ قوله عليه السلام: «لم يكن يصلى على مثل هذا» وسؤال زراره بعد ذلك «فمتى تجب عليه الصلاه» بالتفريع كالصريح فى أنَّ السؤال راجع إلى الصلاه على

ص: ٢٧١

١- ١) وسائل الشيعه ٣: ٩٥، الباب ١٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٩٥، الباب ١٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.

وعلى الجملة ظاهر الصحيحه اعتبار بلوغ الصبي عند موته ست سنين إما أنه تقييد لتفهيمه الصلاة أو أنه تفسير وتحديد له، وبما أن ظاهر ما ذكره عليه السلام في هذه الصحيحه هو أن الصلاة على ميت الصبي قبل ذلك لرعايه التقيه والمداراه مع المخالفين لئلا يتهموا الشيعة بحمل الروايات التي ورد الأمر فيها بالصلاه على الصبي الميت قبل بلوغه ست سنين على التقيه، كصحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام لكم يصلى على الصبي إذا بلغ من السنين والشهور؟ قال: «يصلى عليه على كل حال إلا أن يسقط لغير تمام» (١) فإن مثلها موافق لمذهب العامه، ولا ينافى هذا الحمل ما ورد في صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن الصبي أيصلى عليه إذا مات وهو ابن خمس سنين؟ فقال: «إذا عقل الصلاة صلى عليه» (٢) والوجه في عدم المنافاه أن قوله عليه السلام: «إذا عقل الصلاة» اشترط في الصبي الميت لا- في الميت في خمس سنين فيكون حاصله يصلى على الصبي الميت إذا عقل الصلاة لا- إذا مات وهو ابن خمس سنين، والمراد من «عقل الصلاة» بلوغه ست سنين بقريته صحيحه زواره المتقدمه، وأما ما عن ابن أبي عقيل من إن الصلاة على الصبي الميت مشروع إذا بلغ ست سنين، وأما إذا مات بعد بلوغه تجب فقد يقال إن ذلك مقتضى ما تقدم مع ملاحظه ما ورد في موثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن المولود ما لم يجز عليه القلم هل يصلى عليه؟ قال:

ص: ٢٧٢

١- (١) وسائل الشيعة ٩٧:٣، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٩٦:٣، الباب ١٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤.

لا إنّما الصلاة على الرجل والمرأه إذا جرى عليهما القلم (١).

وعن العلامة قدس سره (٢) أنّ المراد بالقلم فيها قلم مشروعيه الصلاة، ومشروعيتها عن الصبي مع تمييزه كما في ست سنين ثابتة، فعليه يكون مفادها متحداً مع الصحيحتين المتقدمتين فحمل هذه على وجوب صلاة الميت على الصبي إذا مات بعد بلوغه والصحيحتين على الاستحباب ببلوغه ست سنين كما عن ابن أبي عقيل (٣) بلا وجه وقد يورد على ما ذكره العلامة ظاهر الموثقه عدم مشروعيه صلاة الميت إلّا على الرجل والمرأه، وهذان العنوانان لا يصدقان على الصغير والصغيره، فيكون مفادها عدم مشروعيه صلاة الميت عليهما، وتعارض جميع الأخبار المتقدمه الداله على مشروعيه صلاة الميت على الطفل قبل البلوغ استحباباً أو وجوباً المعلوم صدور بعضها وكون مضمونها قول المعصوم فيرد علم الموثقه على أهلها.

ولكن لا يخفى أنّ المراد بالرجل والمرأه في الموثقه الذكر والأنثى لا البالغ والبالغه بقريته تقيدها بما إذا جرى عليهما القلم، وإذا حملنا القلم الوارد فيها على قلم المشروعيه بقريته الصحيحتين المتقدمتين يكون مفادها متحداً مع مفادهما، وحمل صلاة الميت فيها على الواجبه وفي الصحيحتين على المستحبه بلا وجه بعد كون السؤال فيها وفيهما بنحو واحد.

وأما ما ورد في روايه هشام: «إنّما يجب أن يصلّى على من وجبت عليه الصلاة

ص: ٢٧٣

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٩٧، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٥.

٢- (٢) انظر المختلف ٢:٣٠٠ - ٣٠١.

٣- (٣) حكاة العلامه في المختلف ٢:٢٩٩.

نعم، تستحب على من كان عمره أقل من ست سنين [١]

وإن كان مات حين تولده بشرط أن يتولد حياً وإن تولد ميتاً فلا تستحب أيضاً.

والحدود ولا يصلى على من لم تجب عليه الصلاة ولا الحدود» (١). فمضافاً إلى ضعف سندها فإنّ في سندها حسين الحرسوسى كما في الوسائل (٢) وفي نسخه منها الجرجوسى وفي التهذيب: الحسين المرجوس (٣)، وهذا الرجل مهمل، والوجوب فيها بمعنى الثبوت والمشروعية، كما أنّ المراد بالحدود الأعم من التامه والناقصه فتعمّ التعزيرات، فإنّ الصبى المميز يعزر فى بعض موجبات الحد، بل فى كلّها فلا تنافى الأخبار المتقدمه، بل تكون هى قرينه على حمل الوجوب والحدّ فيها على ما ذكرنا، والله العالم.

بقى فى المقام أمر وهو أنّه ذكر فى الحدائق صحيحه محمد بن مسلم وأنها تدلّ على ما عليه المشهور (٤) فإنّه روى عن أحدهما عليهما السلام فى الصبى متى يصلى عليه؟ (٥) قال: إذا عقل الصلاة، قلت: ومتى يعقل الصلاة وتجب عليه؟ قال: لست سنين (٦). ولكن الظاهر أنه ليس فى الروايه كلمه (عليه) بل السؤال فى الصبى متى يصلى؛ ولذا ذكرها فى الوسائل فى باب أمر الصبيان بالصلاه فى ست سنين.

[١]

ويستدلّ على ذلك بمثل صحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام لكم يصلى على الصبى إذا بلغ من السنين والشهور؟ قال: يصلى عليه

ص: ٢٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ١٠٠: ٣، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.

٢- (٢) الوسائل ٧٩١: ٢، الباب ١٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣ (طبعه المكتبه الاسلاميه).

٣- (٣) التهذيب ٣٣٢: ٣، الحديث ٦٥.

٤- (٤) الحدائق ٣٦٨: ١٠.

٥- (٥) كلمه (عليه) ليست فى الوسائل.

٦- (٦) وسائل الشيعه ١٨: ٤، الباب ٣ من أبواب إعداد الفرائض، الحديث ٢.

ويلحق بالمسلم في وجوب الصلاة عليه من وجد ميتاً في بلاد المسلمين [١]

وكذا لقيط دار الإسلام، بل دار الكفر إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه.

على كل حال إلا أن يسقط لغير تمام (١). ولكن قد تقدّم أنّها لا يمكن الحكم بالاستحباب بصحيحه زواره المتقدمه الظاهره أنّ مثلها لرعايه التقيه وعدم التشنيع للشيعة وأنّ المشروعيه والوجوب يكون بست سنين، والتعبير في الروايات عن بلوغ الطفل لست سنين بما إذا عقل الصلاة لعله للممانعه عن إلزام مثل هشام (٢) بالكافر الذي أسلم ومات قبل أن يصلّى، والله العالم.

### من وجد ميتاً في بلاد المسلمين

[١]

وهذا هو المشهور بين أصحابنا والعمده في ذلك سيره المشرعه على إسلام اللقيط والمشكوك الحال في بلاد المسلمين، ويمكن الاستدلال على ذلك بموثقه السكوني الوارده في السفره المطروحه في الطريق وفيها لحم كثير حيث حكم على عليه السلام بأنّه يقوّم ما فيها ويؤكل وإذا جاء طالبها يغرم له الثمن، فقيل يا أمير المؤمنين لا يدري سفره مسلم أو مجوسى؟ فقال: هم في سعه حتّى يعلموا. فإنّ الحكم بحلّيه اللحم الموجود فيها لأجل الحكم على صاحبها بأنّه مسلم لا لأصالة الحلّيه حيث إنّ مقتضى الاستصحاب في عدم تذكيه الحيوان المأخوذ لحمه حرمه أكله فصاحبها المردد بين كونه مسلماً أو مجوسياً في بلاد الإسلام كما هو ظاهرها أو المتيقن من مدلولها محكوم بالإسلام.

ص: ٢٧٥

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٩٧، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ١٠٠، الحديث ١٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.



وأما الاستدلال على ذلك بروايه «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (١). أو ما دل على أن كل مولود يولد على الفطرة (٢)، فشىء منهما لا يصلح للاستدلال على الإلحاق كما تقدّم فى باب وجوب تغسيل الميت.

وأما لقيط دار الكفر الذى فيها مسلم يمكن كون الميت أو اللقيط منه فلا أعرف وجهاً صحيحاً للإلحاق غير دعوى الإطلاق فى الموثقه أو دعوى أن الموضوع لوجوب التجهيز هو الميت، كما فى قوله عليه السلام فى تعداد الأغسال: «وغسل الميت واجب» كما فى موثقه سماعه (٣)، والعموم فى روايه أبى خالد الكاهلى: «اغسل كل الموتى» (٤) ووجوب التغسيل يلزم سائر التجهيز، وقد خرج عن العموم والإطلاق الميت الكافر، وإذا شك فى ميت أنه مسلم أو كافر فالاستصحاب فى عدم كونه كافراً محرز لموضوع وجوب التجهيز؛ لأنّ الكفر عبارته عن اتصاف الإنسان بعدم كونه مسلماً فالاستصحاب فى عدم إسلامه لا يثبت اتصافه بعدم الإسلام الذى مفاده مفاد القضية المعدوله، ولكن قد ذكرنا سابقاً أنّ مقتضى التقييد الوارد فى موثقه طلحه بن زيد: صلّ على من مات من أهل القبلة (٥). أنّ الموضوع لوجوب الصلاه ليس مطلق الميت، بل الميت المسلم، ومقتضى التلازم فى وجوب التجهيز عدم وجوب تغسيل غيره، والاستصحاب فى عدم كفر الميت لا يثبت أنه من أهل القبلة، فالمرجع أصاله البراءة عن وجوب تجهيز الميت المشكوك فى إسلامه وكفره إلّا أن تقوم أماره على

ص: ٢٧٦

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ١٤:٢٦، الباب الأوّل من أبواب موانع الإرث، الحديث ١١.
  - ٢-٢) الكافي ١٢:٢ - ١٣، الحديث ٤.
  - ٣-٣) وسائل الشيعه ١٧٣:٢ - ١٧٤، الباب الأوّل من أبواب الجنابه، الحديث ٣.
  - ٤-٤) وسائل الشيعه ٢:٤٩٠، الباب ٤ من أبواب غسل الميت، الحديث ٦.
  - ٥-٥) وسائل الشيعه ٣:١٣٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

(مسأله ١) يشترط في صحه الصلاه أن يكون المصلي مؤمناً [١]

وأن يكون مأذوناً من الولي على التفصيل الذي مرّ سابقاً [٢]

فلا تصح من غير إذنه جماعه كانت أو فرادى.

□  
إسلامه كوجدانه في بلاد المسلمين، والله سبحانه هو العالم.

### يشترط الايمان فى المصلى

[١]

لما ذكروا من أنّ الإيمان بالمعنى الأخص شرط لصحة العباده كسائر شروطها، وعليه فالمصلي إذا كان مخالفاً لم يسقط التكليف بها عن الآخرين، وقد تقدّم في الغسل أنّ الميت إذا كان مخالفاً وجهزه المخالفون لم يجب على المؤمن إعادته التجهيز للسيره المتحققه من زمان أصحاب الأئمه عليهم السلام وقد عقد في الوسائل في مقدمات العبادات باباً لبطلان عمل المخالف (١) ، ولكن استظهر بعض أنّ المستفاد منها خلو عمله من الأجر وأنّ قبول الأعمال في مقام إعطاء الأجر مشروط بالولايه، وهذا فيما إذا كان عمله واجداً لسائر شرائط العباده وإلا فلا ينبغي التأمل في بطلان عمله، نعم لو استبصر لم يجب تداركه إلا الزكاه كما ورد ذلك فيما لو استبصر في الروايات.

### يشترط الإذن من الولي

[٢]

المشهور بين الأصحاب كما تقدّم في تغسيل الميت أنّ وجوب تجهيزه ومنه الصلاه عليه واجب كفائى ابتداءً وإن ما ورد من أنّ الميت يغسله أولى الناس

ص: ٢٧٧

به (١)، أو يصلى على جنازه أولى الناس بها (٢)، فى بيان وجوب رعايه حقّ الولى بمعنى عدم جواز مزاحمته فى تجهيز الميت إذا باشره بنفسه أو بالتسيب أو بمعنى اشتراط تجهيز الغير بالاستئذان من الولى، كما أنّ هذا ظاهر عباره الماتن فيكون إذنه شرطاً وقيداً لنفس التجهيز الصادر عن الغير لا- أنّ وجوبه على الآخرين مشروط بحصول الإذن من الولى لينافى وجوبه الكفائى، خلافاً لصاحب الحدائق قدس سره حيث أنكر وجوبه الكفائى من الابتداء والتزم بوجوبه على ولى الميت (٣) فإن فقد الولى أو امتنع عن تجهيز الميت يجب على سائر الناس كفايه، وقد تقدّم فى بحث التغسيل أنّ مقتضى الإطلاق فيما دلّ على وجوب غسل الميت والصلاه عليه عدم اختصاص الوجوب بالولى، وما ورد فى أولويته لا- يستفاد منه إلا اعتبار إذنه فى نفس التجهيز بأحد النحويين، وظاهر موثقه السكونى تعلق حقّ الولى بالميت بحيث يكون تجهيز الغير بلا إذنه مبعوضاً فلا يصح، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحقّ بالصلاه عليها إن قدمه ولى الميت وإلا فهو غاصب» (٤) ووجه الظهور رجوع الضمير فى قوله: «فهو غاصب» إلى «سلطان من سلطان الله» لا إلى «ولى الميت» ليكون الولى غاصباً إن لم يقمّ السلطان كما قيل أخذاً بما ورد من الإطلاق فى موثقه طلحه بن زيد، عن أبى عبد الله عليه السلام إذا حضر الإمام الجنازه فهو أحقّ الناس بالصلاه عليها» (٥) والغصب لا يناسب كون المصلى سلطاناً من سلطان

ص: ٢٧٨

١-١) وسائل الشيعه ٥٣٥:٢، الباب ٢٦ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ١١٤:٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.

٣-٣) الحدائق الناضره ٣:٣٥٩.

٤-٤) وسائل الشيعه ١١٤:٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤.

٥-٥) وسائل الشيعه ١١٤:٣، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.

(مسألة ٢) الأقوى صحه صلاه الصبى المميز لكن فى إجزائها عن المكلفين البالغين إشكال [١]

□  
الله، ولكن لو أمكن الأخذ بظهور موثقه السكونى يكون موجبا لتقييد الإطلاق بما إذا قدمه الولي وإلا كان المتيقن هو عدم جواز المزاحمه، ولكن يحكم بصحه التجهيز وعن الشهيد قدس سره يختص اشتراط إذن الولي بما إذا كان الغير مصليا على الميت جماعه بأن يكون إماما فى الصلاه عليه، وأما إذا لم يكن إماما فلا يشترط إذن الولي (١)، وفيه أن الوارد فى المقام يصلّى على الميت أولى الناس به نظير ما ورد من أنه يغسله أولى الناس به ولا وجه لحمل ما ورد فى الصلاه على كون الولي إماما.

### صحه صلاه الصبى وعدم إجزائها عن البالغين

[١]

ووجه الإشكال أن ثبوت مشروعيه الصلاه على الميت عن الصبى مقتضاه مطلوبيتها عنه قبل أن يسقط التكليف عن الآخرين بصلاتهم أو صلاه واحد منهم على الميت، وأما أن الوجوب عن كل واحد من البالغين يسقط بصلاه الصبى عليه نظير صلاه واحد من البالغين فهذا لا يستفاد من مشروعيه صلاته، ومقتضى إطلاق وجوبها فى خطاب البالغين عدم سقوط الوجوب عنهم بفعل الصبى، ولو أغمض عن الإطلاق يكون مقتضى قاعده الاشتغال الجاربه فى حق البالغين لزوم الصلاه عليه وعدم الاكتفاء بصلاه الصبى، ولكن قد تقدّم سابقاً أنه لو قيل بمشروعيه الصلاه على الميت عن الصبى المميز تكون مشروعيتها عليه نظير المشروعيه والوجوب على السائرين من قيام صلاته بملاك الصلاه عن الآخرين لدخول الصبى المميز أيضاً فى مثل خطاب: صلّوا على من مات من أهل القبلة (٢)، غايه الأمر ثبت فى حقّ

ص: ٢٧٩

١-١) الذكرى ٤٢٢:١.

٢-٢) وسائل الشيعه ١٣٣:٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

الصبي الترخيص في الترك حتى فيما إذا ترك الآخرين الصلاة على الميت.

### الصلاة على الميت بعد التكفين

[۱]

ظاهر كلمات الأصحاب التسالم على اشتراط صلاة الميت بعد غسله وتكفينه وأنه لو تعذر تكفينه يجعل الميت في قبره وتستر عورته ويصلى عليه، وجعله في القبر يكون كوضعه على الأرض خارج القبر عند الصلاة عليه بعد التكفين، ويستدل على ذلك أى على الحكم الأول بأنّ النبي صلى الله عليه وآله هكذا فعل وكذا من بعده فيكون الإتيان بخلافه تشريعاً، وبما ورد في ميت يأكله السبع والطير فتبقى عظامه بغير لحم من أنه يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن (۱)، وكذا ما ورد في الشهيد من أنه إذا كان به رمق غسل وكفن وصلى عليه (۲)، فإنّ العطف بالواو وإن لا يقتضى الترتيب إلّا أنّ الإمام عليه السلام في جميع هذه الأخبار ذكر التكفين بعد الغسل والدفن بعد الصلاة والصلاة بعد التكفين من غير إشارة إلى جواز الصلاة قبل التكفين مع كونه في مقام البيان فيظهر من ذلك اعتبار الترتيب.

أقول: أمّا فعل النبي صلى الله عليه وآله لا يدلّ على الاشتراط بحيث لا يجوز الصلاة عليه أثناء التكفين في مثل ما إذا أمكن تكفين الميت، ولكن المئزر بعد تمام غسله كان موجوداً والمجىء بالقميص واللفافه يحتاج إلى وقت كنصف الساعه فالحكم بعدم جواز الصلاة عليه بعد تكفينه بالمئزر وقبل تكفينه بالقميص أو اللفافه فلا يستفاد من نقل الفعل المزبور، ولم يثبت عدم جواز الصلاة أثناء الكفن في مثل الفرض في

ص: ۲۸۰

۱- ۱) وسائل الشيعة ۱۳۶: ۳، الباب ۵ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ۵.

۲- ۲) وسائل الشيعة ۵۰۶: ۲، الباب ۱۴ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

وأما ما فى روايات ميت يأكله الطير والسبع والشهيد إذا كان به رمق فالعطف بالواو فى مقام البيان مقتضاه عدم اعتبار الترتيب، وإلا ذكر الصلاة بعد التكفين باللفظ الدال على الترتيب كلفظ (ثم)، والشاهد لما ذكرنا أن الوارد فى الروايات فى الشهيد الذى به رمق أنه يغسل ويكفن ويحنط ويصلى ويدفن، مع أنه لا- يعتبر الترتيب بين التكفين والحنيط، نعم جواز التحنيط قبل التكفين وفى أثنائه وبعده على ما تقدم فى بحث الحنوط وورد فى غيرها من الروايات، وقد يستدل على اعتبار الترتيب بما ورد فى الحكم الثانى كموثقه عمار بن موسى، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى قوم كانوا فى سفر لهم يمشون على ساحل البحر فإذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر وهم عراه وليس عليهم إلا إزار كيف يصلون عليه وهو عريان وليس معهم فضل ثوب يكفون به؟ قال: يحفر له ويوضع فى لحده ويوضع اللبن على عورته فتستر عورته باللبن والحجاره ثم يصلى عليه ثم يدفن قلت: فلا يصلى عليه إذا دفن؟ فقال: لا يصلى على الميت بعد ما يدفن، ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته (١).

وجه الاستدلال أنه لو لم يكن المعتبر فى الصلاة على الميت وقوعها بعد التكفين لم يكن وجه للسؤال عنه عليه السلام كيف يصنع.

أقول: وجه السؤال احتمال جواز الصلاة عليه بعد دفنه لكونه مكشوف العوره يقع نظرهم إلى عورته فأجاب الإمام عليه بما أجاب، والمستفاد منه أن كون عورته مستوره شرط فى صحه الصلاة عليه واعتبار وضعه فى القبر وستر عورته ثم الصلاة عليه لكون الوضع فيه تسهيل لهم والمشاهد لما ذكرنا إعادة السؤال بعد الجواب بقوله: فلا يصلى عليه إذا دفن فقال عليه السلام لا يصلى على الميت بعدما يدفن ولا يصلى

فلا تجزى قبلهما ولو في أثناء التكفين عمداً كان أو جهلاً أو سهواً [١]

نعم، لو تعذر الغسل والتميم أو التكفين أو كلاهما لا- تسقط الصلاة فإن كان مستور العوره فيصلّى عليه وإلا يوضع في القبر ويغطّى عورته بشيء من التراب أو غيره ويصلّى عليه، ووضعه في القبر على نحو وضعه خارجه للصلاة ثم بعد الصلاة يوضع على كفيّه الدفن.

عليه وهو عريان.

وعلى الجملة، فما ذكره من اعتبار الترتيب بأن تقع الصلاة على الميت بعد تمام تكفينه مبنى على الاحتياط أو رعايه التسالم على الحكم، وما ذكره بعض من أنّ الشك في المقام في مشروعيه الصلاة قبل الغسل أو الكفن والأصل عدمها لا يخفى ما فيه فإنّ الشك في المقام في اعتبار أمر زائد في المشروع نظير الشك في سائر الشرائط، نعم يعتبر أن تكون الصلاة على الميت بعد تغسيله حيث ذكر في بعض الروايات كون التحنيط والتكفين بعد تمام الغسل.

[١]

إذا ثبت اشتراط الصلاة على الميت بكونها بعد التكفين في ميت يجب تكفينه فيحكم بطلانها إذا صلّى عليه قبل الدفن كما هو مقتضى فقد سائر الشرائط أيضاً، كوضع الميت على غير القبلة عند الصلاة عليه عمداً أو جهلاً أو سهواً، ولا حكمه لحديث «لا تعاد» (١) في المقام فإنّ الاستثناء الوارد فيه قرينه جليه على كونها ناظره إلى الصلاة التي لها ركوع وسجود.

وبتعبير آخر، نفس لفظ الصلاة حيثما يطلق تنصرف إلى الصلاة التي أولها تكبير وآخرها تسليم، والصلاة على الميت ليست بتلك الصلاة.

وأما دعوى أنّ الصحه في صورته نسيان الاشتراط مقتضى حديث رفع

ص: ٢٨٢

---

١- (١) وسائل الشيعة ٣٧١: ١ - ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

(مسأله ۴) إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات [۱]

من الغسل والتكفين والصلاه والحاصل كلّ ما يتعذر يسقط، وكل ما يمكن يثبت، فلو وجد في الفلاه ميت ولم يمكن غسله ولا تكفينه ولا دفنه يصلّى عليه ويخلى وإن أمكن دفنه يدفن.

النسيان (۱) فلا يخفى ما فيها؛ لما ذكرنا من أنّ حديث الرفع حال النسيان يرفع التكليف عن المشروط ولا يثبت الأمر بفاقد الشرط، نعم لو كان التذکر بعد دفن الميت يصلّى على قبره ولا يجوز نبشه كما يأتي.

وأما ما ذكر الماتن قدس سره من وضعه في القبر مع عدم التمكن من التكفين وستر عورته بالتراب ونحوه ثمّ الصلاه عليه فقد تقدّم أنّ هذا وارد في موثقه عمار (۲)، وهى بنفسها دليل على وجوب الصلاه على الميت ودفنه إذا لم يمكن غسله وتكفينه وإن اشترط وقوع الصلاه بعد الغسل والتكفين إنّما هو في صورته التمكن منهما، ذكرنا أنّه لا يبعد جواز الصلاه عليه خارج القبر بعد ستر عورته كما ذكرنا، فإنه مقتضى قوله عليه السلام: ولا يصلّى عليه وهو عريان حتى تستر عورته (۳)، والله سبحانه هو العالم.

## لو تعذر الدفن

[۱]

ظاهر الخطابات أنّ كلاً من تغسيل الميت وتكفينه وتحنيطه والصلاه عليه ودفنه واجب مستقل لا أنّ مجموعها متعلّق لوجوب واحد، بأن يكون وجوب الكل ارتباطياً، غايه الأمر قد ثبت أنّه إذا كان السابق متعلّقاً للأمر للتمكن منه فلا يصح

ص: ۲۸۳

۱- (۱) وسائل الشيعه ۳۷۳: ۴، الباب ۱۲ من أبواب لباس المصلّى، الحديث ۸.

۲- (۲) المتقدمه فى الصفحه: ۲۸۱.

۳- (۳) فى صحيحه عمار المتقدمه فى الصفحه: ۲۸۱.



(مسأله ۵) يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون فرادى فى زمان واحد، وكذا يجوز تعدد الجماعة وينوى كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد [۱]

وإلا نوى بالبقية الاستحباب، ولكن لا يلزم قصد الوجوب والاستحباب، بل يكفى قصد القربه مطلقاً.

الإتيان بما بعده إلا بالإضافة إلى التكفين والتحنيط على ما مرّ من أنه لا ترتيب بينهما، وعلى ذلك فالصلاه على الميت واجبه من غير اشتراط دفنه بعدها، نعم إذا تمكّن من دفنه يجب دفنه بعدها وإلا صلى عليه ويخلى، وقد ورد فى موثقه عمّار المتقدمه (۱) أن الميت مع عدم التمكّن من تكفينه يصلى عليه مع ستر عورته ثم يدفن وأنه لا تجوز الصلاه عليه بعد دفنه وإنما الصلاه على الميت قبل دفنه.

### إذا صلى متعددون على الميت

[۱]

مجرد عدم فراغ الآخر من الصلاه على الميت لا يوجب شروع الغير بالصلاه عليه بقصد الوجوب فيما إذا أحرز أن الآخر يفرغ عن الصلاه عليه قبل فراغه، فإنه بناءً على استحباب الصلاه على الميت بعد الصلاه عليه يكون ما يشرع فيها مصداقاً للمستحب فعليه أن ينوى الندب إذا أراد قصد الوجه، نعم إذا لم يعلم فراغ الآخر قبله فله أن ينوى الوجوب أخذاً باستصحاب بقاء التكليف بالصلاه عليه إلى فراغه من الصلاه التى دخل فيها.

ودعوى أن التكليف الوجوبى لا يسقط قبل فراغ الآخر فيصح عنه الشروع بقصد الوجوب لا يمكن المساعدة عليها فإنّ المأتى به لا يتعلّق به الوجوب أو الاستحباب، بل هو مصداق إمّا للواجب أو المستحب ومع إحراز إتمام الغير قبل

ص: ۲۸۴

(مسأله ٦) قد مرّ سابقاً أنه إذا وجد بعض الميت فإن كان مشتملاً على الصدر أو كان الصدر وحده، بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلاة عليه [١]

وإلا فلا، نعم الأحوط الصلاة على -----

إتمامه يكون ما يأتي به مصداقاً للمستحب لا محاله فيتعين عليه الشروع فيه بقصد أنه مصداق للمستحب.

## إذا وجد بعض الميت

[١]

قد تقدّم في تغسيل الميت أنّ المبان عن جسد الميت إذا كان بعض أعضائه بحيث يصدق على الموجود أنّه جسد الميت ناقص عنه بعض أعضائه يجب تجهيزه بالتغسيل والتكفين والصلاة عليه ثمّ دفنه، ومن الظاهر أنّ الملاك في صدقه على الموجود كسائر موارد الكل وجدان معظم أجزائه، وفي غير ذلك لا يترتب عليه وجوب التجهيز بل يدفن لما علم ذلك ممّا ورد في حرمة الميت المسلم، ويدل على ما ذكرنا موثقه طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يصلّي على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس منفرداً فإذا كان البدن فصلّ عليه وإن كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل» (١) ويستفاد أيضاً أنّه يصلّي على الميت إذا فقد لحمه وبقى عظامه من مثل صحيحه على بن جعفر أنّه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال:

«يغسل ويكفن ويصلّي عليه ويدفن» (٢) أضف إلى ذلك صدق الميت عليه.

ص: ٢٨٥

١- ١) وسائل الشيعة ١٣٦: ٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٧.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١٣٤: ٣ - ١٣٥، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث الأوّل.

العضو التام من الميت وإن كان عظماً كاليد والرجل ونحوهما وإن كان الأقوى خلافه، وعلى هذا فإن وجد عضواً تاماً وصلّى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلاه عليه أيضاً إن كان غير الصدر أو بعضه مع القلب وإلا وجبت.

وأما ما ورد في صحيحه الفضيل (١) بن عثمان الأعور، عن الصادق، عن أبيه عليه السلام في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيله ووسطه ويداه في قبيله والباقي منه في قبيله؟ قال: «ديته على من وجد في قبيلته صدره ويداه والصلاه عليه» (٢) فظاهرها كون الصلاه على من وجد في قبيلته صدره ويداه، أو أنه يصلّى على صدره ويداه، سواء صدق عليه أنه جسد الميت أو لم يصدق، بل صدق أنه بعض بدن الميت.

ويستظهر منها أنّ الملاك في وجوب الصلاه صدر الميت فإنّ المفروض فيها وإن كان اليدين مع الصدر إلّا أنّ اليد لا مدخلية لها ولا يصلّى عليه، وهذا الاستظهار وإن لا يخلو عن تأمل إلّا أنه لا يخلو عن وجه، ويؤيده ما في مرسله الصدوق، قال:

«وسئل الصادق عليه السلام عن رجل قتل ووجدت أعضائه متفرقه كيف يصلّى عليه؟ قال:

«يصلّى على الذى فيه قلبه» وما رواه فى المعبر نقلاً عن كتاب الجامع للبرنطى عن بعض أصحابه رفعه، قال: «المقتول إذا قطع أعضاؤه يصلّى على العضو الذى فيه القلب» (٣).

وعلى الجملة، إذا صدق على الموجود بدن الميت أو أنه صدر الميت ويداه

ص: ٢٨٦

١- ١) فى الوسائل عن الفقيه: الفضل.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١٣٥: ٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنائز، الحديث ٤.

٣- ٣) المعبر ٣١٧: ١.

تجب الصلاة عليه مضافاً إلى سائر التجهيز، وأما في غير ذلك فالحكم مبني على (مسأله ٧) يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن [١]

(مسأله ٨) إذا تعدد الأولياء في مرتبه واحده وجب الاستئذان [٢]

الاحتياط فإن مقتضى موثقه طلحه بن زيد (١) أنه لا يصلّى على أعضاء الميت إذا وجدت منفردة، بل يصلّى على بدنه ويرفع اليد عن إطلاق النفي بالإضافه إلى ما وجد صدر الميت مطلقاً أو مع اليدين، ويؤخذ في غيره بمفهوم الشرطيه لموثقه طلحه بن زيد، وقد ورد في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا قتل قتيل فلم يوجد إال اللحم بلا عظم لم يصلّ عليه وإن وجد عظم بلا لحم فصلّ عليه» (٢) فلا بدّ من حمل الصلاة على عظم العضو المجرد أو ما كان مع اللحم على الاستحباب بقريته ما ورد في موثقه طلحه بن زيد من أنه لا يصلّى على عضو رجل أو يد أو رأس منفرداً.

### الصلاة قبل الدفن

[١]

ليس المراد اشتراط الصلاة على الميت بوقوع الدفن بعد الصلاة حتّى لا تكون الصلاة صحيحه إذا لم يدفن بعدها الميت، بل بمعنى أنه لا يجوز تأخير الصلاة على الميت إلى ما بعد دفنه، وقد ذكر عليه السلام في موثقه عمّار المتقدمه (٣) بعد السؤال فلا يصلّى عليه إذا دفن لا يصلّى على الميت بعدما يدفن ونحوها غيرها.

### إذا تعدد الأولياء

[١]

مقتضى ما ذكره قدس سره أنّ لكلّ من الأولياء في طبقه واحده حقّ الصلاة على

ص: ٢٨٧

١-١) المتقدمه في الصفحه: ٢٨٥.

٢-٢) وسائل الشيعه ١٣٦: ٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٨.

٣-٣) في الصفحه: ٢٨١.

من الجميع على الأحوط ويجوز لكل منهم الصلاة من غير الاستئذان من الآخرين بل يجوز أن يقتدى بكل واحد منهم مع فرض أهليتهم جماعه.

الميت ويكون إذن واحد لأحد بمنزله إسقاط حقه فعليه رعايه حق الآخرين فلا يجوز الصلاة عليه من دون الاستئذان منهم، وهذا بخلاف ما تصدى بعض الأولياء الصلاة عليه فإنه تصح صلاته من غير حاجه إلى الاستئذان من سائر الأولياء؛ لأن ظاهر ما ورد في أولويه أولياء الميت أنها بالإضافة إلى السائرين من الناس ولأولويه لبعضهم بالإضافة إلى البعض الآخر، وعليه فيجوز لسائر الناس الاقتداء بصلاه بعض الأولياء إذا كان أهلاً للإمامه من غير حاجه في جواز إقتدائهم إلى إذن الباقيين، بل ولا يضر حتى منعهم عن الاقتداء، وبهذا يفترق الاقتداء بصلاه الولي أو المأذون من قبيل الأولياء عن الصلاة على الميت منفرداً قبل أن يصلى عليه أحد، فإنه يحتاج إلى إذن الولي كما تقدم.

وقد يقال الحقّ المعتبر لأولياء الميت حقّ واحد للمجموع فلهم جميعاً القيام به مباشرة أو الإيكال إلى غيرهم، ويترتب على ذلك أنه لو أراد قيام واحد منهم إلى العمل فعليه الاستئذان من سائر الورثه، ولكن لا يخفى أن كل واحد من الورثه أولى الناس بالميت والأولويه كما تقدم بملاحظه إرث تركه الميت مع ملاحظه قيود قد تقدم الكلام فيها والأولويه في الإرث انحلاله بالإضافة إلى بعض سائر الأرحام كما هو مفاد قوله سبحانه: «**وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ**» (١) حيث إن كل واحد من طبقه أولى بالإضافة إلى أهل طبقه الأخرى، ويترتب على ذلك أن قيام البعض من

ص: ٢٨٨

الورثه بالتجهيز لا يحتاج إلى الاستئذان من غيره من الأولياء.

(مسألة ٩) إذا كان الوليُّ امرأةً يجوز لها المباشرة من غير فرق بين أن يكون الميت رجلاً أو امرأةً [١]

ويجوز لها الإذن للغير كالرجل من غير فرق.

(مسألة ١٠) إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين فالظاهر وجوب إذن الوليِّ له، والأحوط له الاستئذان من الوليِّ ولا يسقط اعتبار إذنه بسبب الوصيه وإن قلنا بنفوذها ووجوب العمل بها. [٢]

### إذا كان الوليُّ امرأةً

[١]

وذلك لعدم اشتراط المماثلة بين الميت والمصلى ويختص اعتبارها بتغسيل الميت كما هو مقتضى الإطلاق في الأمر بالصلاة على الموتى من أهل القبلة، ولا مجال لتوهم اختصاص وجوب الصلاة على الميت بالرجال؛ لما ورد في تجويز الصلاة عليه للمرأة، ومقتضى الإطلاق فيه جوازها عليها وإن كان الميت رجلاً كما في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قلت: المرأة تؤم النساء؟ قال: «لا، إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها» (١) الحديث، حيث إن الميت يعم الرجل والمرأة فإن كانت ولي الميت فلها الإذن للغير في الصلاة عليه، سواء كان الغير رجلاً أو امرأةً كما هو الحال إذا كان ولي الميت هو الرجل.

### إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين

[٢]

قد تقدّم في تغسيل الميت أنّ ما ورد في تغسيل الميت وأنّه يغسله أولى الناس به أنّ هذه الأولوية وثبوت الحقّ لأولياء الميت بالإضافة إلى الأحياء منهم

ص: ٢٨٩

لا بالإضافة حتى إلى نفس الميت فيكون للميت الحق في تجهيزه بالوصيه منه، فإن (مسأله ١١) يستحب إتيان الصلاه جماعه [١]

والأحوط، بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط الإمامه فيه من البلوغ والعقل والإيمان والعداله وكونه رجلاً -----

أوصى الميت أن يجهزه فلان أو أن يصلى عليه فلا يجوز للورثه ممانعته ومزاحمته إذا قام بتجهيزه، ولا يثبت لهم حق في تجهيزه أو الصلاه عليه مع قيامه بذلك، ولكن في عباره الماتن ما ظاهره اشتراط تجهيزه وصلاته عليه بإذن ولي الميت ويجب عليهم الإذن له في التجهيز أو في الصلاه عليه؛ لأن ذلك مقتضى الجمع بين وجوب العمل بوصيه الميت على الورثه وبين ما دلّ على أنّهم أولى الناس بالميت، وربّما يقال بأنّ في عبارته قدس سره تهافت حيث ذكر في الأول: فالظاهر وجوب الإذن له، وذكر ثانياً:

الأحوط على الشخص الذى أوصى الميت بتجهيزه أو الصلاه عليه الاستئذان من الورثه، وذكر ثالثاً: ولا يسقط اعتبار إذن الورثه بسبب الوصيه وإن قلنا بنفوذها ووجوب العمل بها، ولكن يمكن أن يراد من قوله: فالظاهر وجوب إذن الولي له، أنّ وجوبه عليه مقتضى وجوب العمل بالوصيه بالإضافة إليه بأن لا يمنع ذلك الشخص عن تجهيز الميت أو الصلاه عليه إذا قام هو بالعمل وأنّ الأحوط لذلك الشخص الاستئذان من الولي وان لا يسقط اعتبار إذنه فيكون عدم سقوط اعتبار الإذن من تتمه الأحوط، وكذا إذا يكون لا يسقط بصيغه المتعدى فيكون الأحوط له عدم إسقاط اعتبار إذن الولي في صلاته على الميت بسبب الوصيه.

### تستحب الصلاه على الميت جماعه

[١]

لا خلاف في مشروعيه الصلاه على الميت جماعه كمشروعيتها منفرده

ص: ٢٩٠

ويدلّ على مشروعيه الجماعه فيها السيره الجاريه على الصلاه على الميت من للرجال وأن لا يكون ولد زنا، بل الأحوط اجتماع شرائط الجماعه أيضاً من عدم الحائل وعدم علوّ مكان الإمام وعدم كونه جالساً مع قيام المأمومين وعدم البعد بين المأمومين والإمام وبعضهم من بعض.

الصدر الأول كما يفصح عن ذلك الروايات الوارده فيمن فاته بعض التكبيرات جماعه كصحيحه العيص بن القاسم، سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يدرك من الصلاه على الميت تكبيره، قال: «يتم ما بقى» (١) وفي صحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل التكبيره أو التكبيرتين من الصلاه على الميت فليقض ما بقى متابعا» (٢) وكذا ما ورد في كون المرأة إماماً في الصلاه على الميت وأنها تقوم وسط النساء فتكبر ويكبرن (٣) وما ورد في أنّ خير الصفوف في الصلاه المقدم وخير الصفوف في الجنائز المؤخر، كموثقه السكوني قال: قال النبي صلى الله عليه وآله:

□  
خير الصفوف في الصلاه المقدم، وفي الجنائز المؤخر، قيل: يا رسول الله ولم؟ قال:

صار ستره للنساء (٤). إلى غير ذلك وبما أنّ جواز الصلاه على الميت منفرد من المقطوع والمتسالم عليه، ويقتضيه ما ورد في كيفية الصلاه على الميت في بعض الأخبار وإطلاق الأمر بالصلاه على الموتى، وخصوص ما ورد في الصلاه على الميت منفرد كخبر اليسع بن عبدالله القمي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصل على جنازه وحده؟ قال: نعم (٥) الحديث وبما أنّ الصلاه جماعه تزيد على الصلاه

ص: ٢٩١

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ١٠٢: ٣، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.
  - ١- ٢) وسائل الشيعه ١٠٢: ٣، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.
  - ١- ٣) وسائل الشيعه ١١٧: ٣، الباب ٢٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.
  - ١- ٤) وسائل الشيعه ١٢١: ٣، الباب ٢٩ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.
  - ١- ٥) وسائل الشيعه ١٢٠: ٣، الباب ٢٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.



على الميت بالاجتماع تكون مشروعيتها بمعنى استحبابها كما هو الحال في الصلاة ...

جماعه في الصلوات المفروضة، وفي صحيحه أبي ولاد وعبدالله بن سنان جميعاً عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت بموته فيشهدون جنازته ويصلّون عليه ويستغفرون له فيكتب لهم الأجر» (١) الحديث، فإنّ ظاهر صلاتهم عليه ما هو المتعارف من الإتيان بالصلاة على الميت جماعه.

ثمّ إنّ يقع الكلام في الأمور المعتره في الإمام في الصلاة على الميت جماعه، وقد ذكر الماتن قدس سره أنّ اجتماع شرائط الإمامه فيه أحوط، بل أظهر فيكون بالغاً عاقلاً مؤمناً عادلاً وأن لا يكون ولد الزنا وأن يكون رجلاً عند اقتداء الرجال به، وكان ذلك لانصراف الإمام إلى الواجد لشروط الإمامه من الإمام الوارد في بعض الروايات المستفاد منها جواز الصلاة على الميت جماعه.

ولكن لا يخفى أنّ هذا مجرد دعوى فإنّ الصلاة على الميت ليست بصلاه ذات ركوع وسجود وقراءه وغيرها، وما ورد فيما يعتبر في الإمام فيها لا - يجرى في المقام، نعم ما ورد اعتباره في ناحيه الإمام من غير قيد كونه إماماً في تلك الصلوات يمكن دعوى اعتباره في ناحيه الإمام في صلاه الجنازه أيضاً، كالعقل وطهاره المولد كصحيحه أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: خمس لا يؤمن الناس على كلّ حال:

- وعدّ منهم - المجنون وولد الزنا (٢). وكذا لا - يجوز الاقتداء بغير المؤمن لا - لما ورد من النهي عن الصلاة خلفه إلتاقيه لانصراف الصلاة عن الصلاة عن الميت، بل لأنّه

ص: ٢٩٢

١- ١) وسائل الشيعه ٥٩: ٣، الباب الأوّل من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣٢١: ٨، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأوّل.

عمل المخالف ومنه صلاته على الميت محكوم بالبطلان، وكذا يمكن القول باعتبار البلوغ وإن قلنا بمشروعيه صلاة الصبي على الميت فإن جواز إمامته حتى في صلاة (مسألة ١٢) لا يتحمل الإمام في الصلاة على الميت شيئاً [١]

عن المأمومين.

(مسألة ١٣) يجوز في الجماعه أن يقصد الإمام وكل واحد من المأمومين الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم [٢]

الجنازه استفادته ممّا أُشير إليها من الروايات مشكل حيث إنه لا- إطلاق فيها من هذه الجهة، وكذا كونه رجلاً فيما كان في المقتدين به رجل أو رجال.

وأما اعتبار العدالة فيه فهو مدفوع بما ورد في جواز الاقتداء بالمرأه مع كونها أولى الناس بالميت فإن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كونها عادله أم لا.

ومما ذكر يظهر أنّ الأمور المعبره في تحقق الجماعه في الصلوات الواجبه مع عدم الحائل وعدم علو موضع الإمام ونحو ذلك لا يجرى في المقام، نعم يعتبر قيام المصلّى على الميت، سواء كان إماماً أو مأموماً على ما يستفاد ممّا ورد في قيامه بإزاء السرّه من الرجل والصدر من المرأه (١)، نعم هذا مع التمكن كما يأتي.

### في أحكام صلاة الجماعه على الميت

[١]

فإنّ عدم تحمله مقتضى الروايات الوارده في الصلاة على الميت، فإنّ مقتضاها عدم الفرق في كيفية الصلاة عليه بين كون المصلّى عليه منفرداً أو في جماعه.

[٢]

قد تقدّم الكلام في صلاة المتعددين على الميت وأنه إنّما يصحّ قصد الوجوب من كلّ منهم إذا لم يحرز بعضهم إتمام صلاة البعض الآخر قبل إتمامه، وإلا يتعين قصد مطلق الصلاة عليه أو قصد الصلاة عليه ندباً.

ص: ٢٩٣

(مسأله ۱۴) يجوز أن تؤمّ المرأة جماعه النساء [۱]

والأولى، بل الأحوط أن تقوم في صفهن ولا تتقدم عليهنّ.

[۱]

قد تقدّم الكلام في جواز إمامه المرأة في الصلاة على الميت لجماعه النساء، سواء كانت إمامتها لكونها أولى بالميت أو أنّها صلّت عليه بإذن ولي الميت أو بالوصيه من الميت، ولكن ورد في صحيحه زراره المتقدمه (۱) وغيرها أنّها تقوم وسطهنّ معهن في الصف، وهل هذه الكيفيه معتبره في صحه صلاتها بأن تكون شرطاً لصلاتها جماعه أو أنّها ليست بشرط وإنّما تكون مستحبه أو أنّ قيامها متقدماً على المأمومات موجه لكون الصلاة أقلّ ثواباً كما هو معنى الكراهه في أمثال المقام، وربّما يقال بأنّ ظاهر الصحيحه وغيرها تعين قيامها معهن في الصف لا- بمعنى الوجوب التكليفى، بل بمعنى الاشتراط كما هو ظاهر الأمر بشىء عند الإتيان بالعمل الواجب أو المستحب.

وربما يناقش في الظهور أنّه حيث ورد في خطابات صلاه جماعه تقدم الإمام على المأمومين فالنهي عن تقدم المرأة في المقام وفي إمامتها للنساء في الصلوات ظاهره أنّ التقدم لا يعتبر في إمامتها في المقام ولا في ذلك المقام، وفيه أنّ السؤال في الصحيحه عن مشروعيه إمامه المرأة للنساء في صلاتها على الميت، والأمر بعد الجواب عن مشروعيتها بالوقوف معهن في الصف ظاهره الاشتراط ولم يتحقق أنّ المرتكز في الأذهان هو اعتبار تقدم الإمام على المأمومين حتّى في إمامه المرأة ليكون ما ورد في الصحيحه ناظراً إلى ردع اعتباره في المرأة كما يشهد بذلك السؤال عن أصل مشروعيه إمامتها للنساء.

نعم، يمكن أن يقال في المقام بما أنّ الوقوف مع النساء في وسطهنّ يناسب

ص: ۲۹۴

(۱- ۱) في الصفحه: ۲۹۱.

ومع الجماعه يقوم الإمام فى الصف كما فى جماعه النساء فلا يتقدم ولا يتبرز ويجب عليهم ستر عورتهم ولو بأيديهم وإذا لم يمكن يصلون جلوساً.

الستر المطلوب من المرأة فالأمر بوقوفها معهن فى الصف لرعايه هذا الستر لا أنه يعتبر فى صلاتها أو فى الائتمام بها.

ودعوى أن صدرها محمول على الكراهه لجواز إمامه المرأة للنساء فى الصلوات فىكون ما ورد فى النهى عن تقدمها على النساء أو الأمر بوقوفها فى الصف أيضاً حكماً غير إلزامى لا يمكن المساعدة عليها؛ أولاً: أن حمل الحكم الوارد فى الصدر على الكراهه غير ظاهر وإن كان ظاهر المشهور كما ذكر، وثانياً: أن رفع اليد عن الظهور فى حكم وارد فى الروايه لا يوجب رفع اليد عن ظهور الحكم الآخر الوارد فيها، خصوصاً إذا لم يكن أحد الحكمين فى مورد الحكم الآخر كما فى المقام.

[۱]

لا يخفى أن الصلاة على الجنازه غير مشروط بكون المصلّى عليها مستور العوره كما هو شرط فى الصلاة ذات الركوع والسجود.

نعم، تقدم عدم كون الميت عارياً وستر عورته شرط فى الصلاة عليه.

وعلى الجملة، يجب على الرجل ستر عورته عن الناظر تكليفاً، وكذا يجب على المرأة ستر بدنهما عن الرجل الأجنبى وعورتها عن الغير - غير زوجها - من غير أن يكون شرطاً فى الصلاة على الميت، وعلى ذلك فإن لم يجد العارى ساتراً صلى على الميت قائماً إذا لم يكن ناظر محترم وإلما يكون وجوب الصلاة على الميت قائماً مع وجوب ستر عورته عن الغير من المتزاحمين ويتعين الصلاة عليه قاعداً لرعايه وجوب الستر، فإنه لا يحتمل سقوط وجوب الصلاة عن الميت رأساً ولا أهميه الصلاة عليه قائماً من وجوب الستر، وفى هذا الفرض يجوز لكل واحد من العراه

(مسأله ١٦) فى الجماعة من غير النساء والعراه الأولى أن يتقدم الإمام [١]

ويكون المأمومون خلفه، بل يكره وقوفهم إلى جنبه ولو كان المأموم واحداً.

الصلاة على الميت منفرداً أو جماعة مع الجلوس.

وإذا أمكن للعراه الصلاة على الميت قائماً مع ستر عورتهم كما إذا لم يكن فى البين ناظر غيرهم فيجوز لهم الصلاة عليه منفرداً أو جماعة بأن قاموا كلهم فى صفٍ واحد وستر عورتهم بأيديهم وصلوا عليه جماعة أو منفرداً، وذكر الماتن وجوب عدم تقدم الإمام وعدم تبرزه حينئذ.

أقول: أما عدم التقدم بحيث يمكن أن يرى دبره غيره فوجوبه ظاهر، وأما عدم تبرزه ولو بشيء قليل بحيث لا يرى دبره فلم يظهر له وجه، وإذا لم يمكن ذلك لهم لوجود الناظر المحترم فى المحل فذكر أنهم يصلون جلوساً ولا يخفى أنه إذا كان فى البين من يتمكن من الصلاة على الميت قائماً متسترأ تعين عليه الصلاة؛ لأن مع التمكن على الصلاة الاختيارية ولو من واحد لا- تجب الصلاة الاضطرارية لغيره، بل يتعين عليه الاختيارية كما إذا تمكن أحدهم من المكث فى المكان حتى ينتقل الباقون إلى القدام ثم يقف قائماً ويصلى عليه.

وعلى الجملة، فى هذا الفرض لا يجوز الجماعة جلوساً.

[١]

المشهور أن من مستحبات صلاة الجماعة فى غير صلاة الجنائز وقوف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلاً واحداً وخلفه إن كان أكثر، وفى صحيحه زراره قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجلان يكونان جماعة؟ قال: نعم، ويقوم الرجل عن يمين الإمام (١). وفى صحيحه محمد - يعنى محمد بن مسلم - عن أحدهما عليهما السلام قال:

ص: ٢٩٦

(١- ١) وسائل الشيعة ٢٩٦: ٨، الباب ٤ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث الأول.

«الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه فإن كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه» (١) إلى غير ذلك وقد حمل المشهور ما ورد فيهما وغيرهما على الاستحباب، وبعضهم اكتفى مع تعدد المأمومين بتقدم الإمام بشيء على المأمومين بحيث يكون الإمام متبرزاً والماتن قدس سره على المشهور هناك، ولكن ذكر في المقام استحباب تقدم الإمام بحيث يكون المأموم خلفه حتى إذا كان المأموم واحداً، بل يكره وقوف المأمومين إلى جنبه حتى المأموم الواحد، والمستند في ذلك روايه اليسع بن عبدالله القمي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي على جنازه وحده؟ قال: نعم، قلت:

فائتان يصليان عليها؟ قال: نعم، ولكن يقوم الآخر خلف الآخر ولا يقوم إلى جنبه (٢).

فإن أقل النهي هو الكراهه، ولكن الروايه بحسب السند ضعيفه؛ لعدم ثبوت توثيق ليحيى بن زكريا ولا لأبيه ولا لليسع بن عبدالله القمي، ولا لعبدالله بن القاسم القمي، حيث روى الشيخ في التهذيب (٣) الروايه عنه، ودعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور قابل للمناقشه حيث يمكن أن يكون وجه عملهم بها ما ورد من التسامح في أدله السنن، كما أن حمل ما ورد في تقدم الإمام ووقوف المأموم خلفه مع التعدد وإلى يمينه إذا كان رجلاً واحداً (٤)، في سائر الصلاه على الاستحباب برفع اليد عن ظاهر

ص: ٢٩٧

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ٣٤١:٨، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.
  - ٢-٢) وسائل الشيعه ١٢٠:٣، الباب ٢٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.
  - ٣-٣) التهذيب ٣١٩:٣، الحديث ١٦.
  - ٤-٤) وسائل الشيعه ٣٤١:٨، الباب ٢٣ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث الأول.

الصحيحين مشكل كما يأتي في محلّه.

(مسأله ١٧) إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه، وإذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم، وإذا كانت حائض بين النساء وقفت في صفّ وحدها [١]

[١]

□  
وذلك لما ورد في معتبره غياث، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: المرأة صف والمرأتان صف والثلاث صف (١). وما في معتبره الحسين بن علوان، عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «المرأة خلف الرجل صف، ولا يكون الرجل خلف الرجل صفاً، وإنما يكون الرجل إلى جنب الرجل عن يمينه» (٢). هذا ما ورد في الجماعه من سائر الصلوات.

وأما في صلاة الجنائز فإنه إذا كان الأولى فيها قيام الرجل الواحد خلف الإمام فلا يحتمل أن لا تكون هذه الأولوية في قيام المرأة خلف الرجل، وأما قيام الحائض بين النساء وقفت وحدها لما ورد في صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحائض تصلّى على الجنائز؟ قال: «نعم، ولا تصف معهم» (٣). رواها الشيخ بزياده «وتقف مفرده» (٤).

وعلى الجملة، قد يقال بأن ما يعتبر في الجماعه في سائر الصلوات من حيث وقوف الإمام والمأموم يعتبر في جماعه صلاة الجنائز أيضاً إلّما ورد فيه نص على التفرقه، كوقوف الرجل الواحد خلف الإمام في صلاة الجنائز، وكذا وقوف الحائض مفرده حيث لا يعتبر في الصلاة على الميت طهاره المصلّى لئلا تجوز على الحائض

ص: ٢٩٨

- 
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣٣٦: ٨، الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجماعه، الحديث ٨.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٤٤: ٨، الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجماعه، الحديث ١٢.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١١٢: ٣، الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأوّل.
  - ٤- (٤) التهذيب ٢٠٤: ٣، الحديث ٢٦.

(مسألة ١٨) يجوز في صلاة الميت العدول من إمام إلى إمام في الأثناء [١]

ويجوز قطعها أيضاً اختياراً، كما يجوز العدول من الجماعة إلى الانفراد لكن بشرط أن لا يكون بعيداً عن الجنازة بما يضر، ولا يكون بينه وبينها حائل، ولا يخرج عن المحاذاه لها.

كما في سائر الصلوات، ولكن إثباته لا يخلو عن تأمل، بل المعيار صدق الصلاة على الميت جماعه، والاعتبار الزائد على ذلك يحتاج إلى قيام دليل على اعتباره.

[١]

المراد إما العدول إلى إمام آخر اختياراً أو ما إذا حدث للإمام حدث نظير ما ذكر ذلك في الجماعة في الصلوات المفروضة، فإن كان المراد هو الأول كما إذا صلى على الميت اثنان في زمان واحد ينوي كل منهما الصلاة عليه منفرداً ثم اقتدى شخص بأحدهما وأراد في الأثناء العدول إلى الاقتداء بالآخر، فالقول بالجواز في الفرض غير ممكن؛ لعدم ثبوت مشروعيه العدول كذلك.

نعم، لو كان شرط الصلاة على الميت منفردة حاصلاً بالإضافة إليه فلا بأس بالعدول إلى الآخر باحتمال مشروعيه، بل لا بأس بالعدول لاحتمال مشروعيه حتى لو لم يكن شرط الصلاة منفردة غير متحقق؛ لعدم وجوب الإتمام في الصلاة على الجنازة مع إحراز أن الغير يصل على عليه.

ومما ذكر يظهر الحال في الفرض الثاني أيضاً فإنه لا دليل على مشروعيه العدول إلى الآخر في الصلاة على الميت إلا أن يقال لا يحتمل أن يكون أمر الاقتداء في صلاة الميت مختلفاً عن الاقتداء في سائر الصلوات من هذه الجهة، وأما جواز قطعها فلكون الوجوب كفايياً ومقتضى العلم بتحقيق الصلاة من الغير عدم محذور له في قطعها، وما في قوله سبحانه: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» (١) ناظر إلى الإبطال

ص: ٢٩٩

١- ١) سورة محمد صلى الله عليه وآله: الآية ٣٣.



(مسأله ۱۹) إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأول له أن ينفرد [۱]

وله أن يقطع ويجدده مع الإمام وإذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوي الانفراد وأن يصبر حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء لكن الأحوط إعادة التكبير بعد ما كبر الإمام؛ لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الإمام في كل تكبيره أو مقارنته معه وبطلان الجماعة مع التقدم وإن لم تبطل الصلاة.

في مقام الأجر بقربنه صدره أي «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ» (۱) كما في قوله سبحانه: «لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى» (۲).

وأما العدول إلى الانفراد فلأن الصلاة على الميت جماعه غير واجب، بل الواجب هو الصلاة عليه وليس العدول إلى الانفراد مع تحقق شرط الصلاة عليه منفرداً إلّا تركاً للمستحب، نعم إذا كان قصده الانفراد من الأول ففي مشروعيه تلك الجماعة تأمل، كما هو الحال في مشروعيتها كذلك في سائر الصلوات، وعليه لو لم يكن شرط الصلاة على الميت منفرداً حاصلاً من الأول ففي صحتها مع قصده الانفراد من الأول تأمل.

[۱]

يعنى له أن يتمها انفراداً مع تحقق شرط الانفراد فإنّ صلاته عليه من الأول ليست بصلاه الجماعة؛ ولذا لو أراد الصلاة عليه جماعه فعليه قطع تلك الصلاة، والأحوط لو لم يكن أظهر القطع بالإخلال بشرط الصلاة منفرداً فإنه لا يحرز انقطاع الصلاة منفرداً بمجرد القصد إلى التكبيره الأولى ثانيه من غير الإخلال بشرط صلاه المنفرد، وذكر قدس سره أنه إذا كبر الإمام فيما عدا الأول يصير إلى أن يكبر الإمام بتلك التكبيره فيتبع له في القراءة وكأنه لا يبطل اقتداؤه بالتكبيره قبل الإمام فيما عدا

ص: ۳۰۰

۱- ۱) سورة محمد صلى الله عليه وآله: الآية ۳۳.

۲- ۲) سورة البقره: الآية ۲۶۴.

له أن يدخل في -----

الأول، واحتمل البطالان إذا لم يعد تلك التكبيره بعد تكبيره الإمام أو معه؛ لأن الجماعة المعتبره في الصلاة على الميت التبعيه للإمام في نفس التكبيرات، ولا- يضر في الفرض زياده التكبيره السابقه فإنها لا- تزيد على الركوع والسجود في الصلوات المفروضات حيث لا يكون زيادتهما تبعاً للإمام مبطلاً لصلاه الجماعة.

أقول: هذا فيما كان سبقه بالتكبيره على الإمام فيما عدا الأول سهوياً، ولا يجرى إذا كانت عمدية كما هو الحال في الجماعة في الصلوات المفروضه حيث يكون رفع رأسه عن الركوع قبل الإمام عمداً من الانفراد القهري إذا كان الاختلاف فاحشاً، وربما يستدل على جواز الإعادة بروايه علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام المرويه في قرب الإسناد عن عبدالله بن الحسين، عن علي بن جعفر، قال: سألته عن الرجل يصلّي أله أن يكبر قبل الإمام؟ قال: «لا يكبر إلّا مع الإمام فإن كبر قبله أعاد التكبير» (١). وهذه الروايه وإن لم يفرض فيها التكبيره في صلاه الجنازه إلّا أنه رواها في قرب الإسناد في باب صلاه الجنازه واستظهر أنها كانت كذلك في كتاب علي بن جعفر، ولكن مع ضعفها سنداً بعبدالله بن الحسن، وعدم إحراز أنّ المراد من التكبيره فيها التكبيره في صلاه الميت لا تصلح لرفع اليد بها عمّا ذكرنا في السبق في التكبيره الأولى أو في سائر التكبيرات في صلاه الجنازه.

[١]

وفي صحيحه عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يدرك من الصلاه على الميت تكبيره، قال: «يتّم ما بقى» (٢). وفي صحيحه علي بن جعفر،

ص: ٣٠١

١- (١) قرب الاسناد: ٢١٨، الحديث ٨٥٤. وعنه في وسائل الشيعة ٣: ١٠١ - ١٠٢، الباب ١٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ١٠٢، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

الجماعه فيكبر بعد تكبير الإمام الثاني أو الثالث مثلاً ويجعله أوّل صلاته وأوّل تكبيراته. فيأتي بعده بالشهادتين وهكذا على الترتيب بعد كلّ تكبير من الإمام يكبر ويأتي بوظيفته من الدعاء وإذا فرغ الإمام يأتي بالبقية فرادى وإن كان مخفّفاً وإن لم يمهله أتى ببقية التكبيرات ولاءً من غير دعاء ويجوز إتمامها خلف الجنازه إن أمكن الاستقبال وسائر الشرائط.

عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يدرك تكبيره أو تكبيرتين على ميت كيف يصنع؟ قال: «يتم ما بقي من تكبيره ويبادر برفعه ويخفّف» (١) وظاهر الأمر بالتخفيف الإتيان بالتكبيرات مع القراءة، وظاهر الأولى أيضاً كذلك، ولو فرض إطلاقها تحمل على الثانيه، ولكن في صحيحه الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل التكبيره والتكبيرتين من الصلاه على الميت فليقض ما بقي متتابعاً» (٢) وظاهرها الإتيان بباقي التكبيرات متواليه، وقد حملت هذه على صورته عدم الإمهال بمناسبه الحكم والموضوع، وقد يقال بأنّ المراد بالتخفيف في صحيحه على بن جعفر الإتيان بالتكبيرات الباقية متواليه، ولكن ظاهر التخفيف الإتيان بالأقلّ ممّا كان ينبغي تطويله وهو الدعاء المعبر بعد التكبيره لا نفسها.

□  
ولكن في موثقه إسحاق بن عمّار ما ظاهره عدم الإتيان بباقي التكبيرات أيضاً فإنّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه أنّ علياً عليه السلام كان يقول: «لا يقضى ما سبق من تكبير الجنازه» (٣) ولا بأس بالروايه سنداً فإنّ الراوى عن إسحاق بن عمّار غياث بن

ص: ٣٠٢

١-١) وسائل الشيعة ١٠٤:٣، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٧.

٢-٢) وسائل الشيعة ١٠٢:٣، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

٣-٣) وسائل الشيعة ١٠٣:٣، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٦.

كلوب بن فيهس البجلي والشيخ قدس سره وثقه في العده (١)، ولا يبعد أن تحمل على عدم ...

لزوم الإتيان بباقي التكبيرات مع الأذعية، بل يؤتى بها متتابعاً، وعلى تقدير كون المراد عدم الإتيان بالتكبيرات أيضاً تحمل على التقيه؛ لكونها موافقه للعامه على ما قيل (٢).

وأما الإتمام حتى بالأذعية خلف الجنازه مشياً فقد ورد ذلك في روايه جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت أرأيت إن فاتتني تكبيره أو أكثر، قال: تقضى ما فاتك، قلت: استقبل القبله؟ قال: بلى، وأنت تتبع الجنازه (٣). ونحوها مرسله خلف بن ماد القلانسي، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول في الرجل يدرك مع الإمام في الجنازه تكبيره أو تكبيرتين، فقال: «يتم التكبير وهو يمشى معها، فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر» (٤) الحديث، فإن قيد «وأنت تتبع الجنازه» أو «يمشى معها» قرينه على إتمام التكبيره مع الدعاء بعده، ولكنهما لضعف سندهما لا تصلحان للاعتماد عليهما، بل مقتضى إطلاقها عدم رعايه سائر الشرائط وإن ورد في الأولى اعتبار استقبال القبله.

بقي الكلام في محل الدخول في الصلاه جماعه إذا فات عنه بعض التكبيرات فهل عليه أن يصبر حتى يكبر الإمام فيدخل معه في الصلاه أو يجوز الدخول فيها والإمام مشغول بالدعاء؟ مثلاً إذا وصل إلى الجماعه وكان الإمام بعد التكبيره مشغولاً بالشهاده أو الدعاء فكبر وأشهد أو أتى بالدعاء حتى كبر مع الإمام بعده فقد

ص: ٣٠٣

١- (١) العده ١: ١٤٩.

٢- (٢) قاله السيد الخوئي في التنقيح ٩: ٢٢٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣: ١٠٣، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣: ١٠٣، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.

أدرك التكبيره التي كان الإمام مشغولاً بالدعاء بعدها، فقد يدعى التسالم على ذلك ...

□

في إدراك التكبيره، ويستدلّ على ذلك أيضاً بما ورد في صحيحه العيص المتقدمه حيث سأل أبا عبدالله عليه السلام عن صوره إدراك الرجل تكبيره واحده من صلاه الميت وأجاب عليه السلام بأنه يتم ما بقى (1). ووجه الاستدلال أنّ إدراك التكبيره الواحده لا يكون إلّا بالدخول في صلاه الميت بعد التكبيره الرابعه أثناء الدعاء بعدها، وإلّا لو كان الدخول في الصلاه بعد التكبيره الخامسه للإمام فلا- صلاه ليدخل فيها، ولكن لا يخفى ما في الاستدلال فإنه لا يعتبر في تكبير المأموم أن لا يكبر مع الإمام، بل يجوز تكبيره مع تكبيرته، وعليه مع التكبيره الخامسه للإمام يدرك تكبيره معه.

ص: ٣٠٤

---

(١ - ١) تقدمت في الصفحه: ٣٠١.

وهى أن يأتى بخمس تكبيرات [١]

فصل فى كيفية صلاه الميت

صلاه الميت خمس تكبيرات

[١]

□  
لا- خلاف فى وجوب خمس تكبيرات فى الصلاه على المؤمن، ويشهد لذلك غير واحد من الروايات كصحيحه عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال:

«التكبير على الميت خمس تكبيرات» (١) وصحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الصلاه على الميت؟ فقال: «أمّا المؤمن فخمس تكبيرات، وأمّا المنافق فأربع ولا سلام فيها» (٢) وصحيحه أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «التكبير على الميت خمس تكبيرات» (٣) إلى غير ذلك.

ثم إنّ التحديد بخمس تكبيرات فى الصلاه على المؤمن فى ناحيه الأقل متفق عليه بين الأصحاب ولعله من ضروريات المذهب، والكلام فى جواز التكبير بأكثر من خمس إذا كان الميت من أهل الفضيله، فالمحكى عن جماعه استحباب الزيادة فى التكبيرات عليه، ويستدل على ذلك بروايات بعضها ظاهره فى تكرار الصلاه عليه، وظاهر بعضها الزيادة فى التكبيره فى صلاه واحده، ويشهد للأول صحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: كبر أمير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف وكان بدرياً خمس

ص: ٣٠٥

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ٣:٧٤، الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٦.
  - ٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٧٤، الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.
  - ٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٧٥، الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ١٠.

تكبيرات، ثم مشى ساعه ثم وضعه وكبر عليه خمسه أخرى فصنع به ذلك حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيره (١). وظهرها كما ذكرنا إعادة الصلاة على الميت قبل دفنه، وربما يستدل على الثاني بما ورد في الصحيح عن إسماعيل بن جابر وزراره، عن أبي جعفر عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على حمزه سبعين صلاة وكبر عليه سبعين تكبيره» (٢). ولعل وجه الاستدلال أنه صلى الله عليه وآله كبر في صلاة واحدة على حمزه بسبعين تكبيره، فإن سبعين صلاة لا يمكن أن تكون بسبعين تكبيره، حيث إن كل صلاة تكون بخمس تكبيرات ومضروب الخمسه في سبعين يكون ثلاثمئة وخمسين تكبيره، ولكن لا يخفى فإنه من المحتمل أن يكون المراد عدم رفع جنازه حمزه حتى صلى رسول الله صلى الله عليه وآله سبعين صلاة بمعنى أنه كلما فرغ من صلاة منها كان يوضع جنازه أخرى، كما يدل على ذلك ما رواه الصدوق في عيون الأخبار عن الرضا عليه السلام عن آبائه عن علي عليه السلام قال: كبر رسول الله على حمزه خمس تكبيرات وكبر على الشهداء بعد حمزه خمس تكبيرات فأصاب حمزه سبعين تكبيره (٣). والمراد من الصلاة هو الدعاء على الميت.

نعم، ظاهر بعض الروايات عدم جواز زياده التكبيره في الصلاة على الميت بالإعاده كما في المروى في قرب الإسناد عن الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على جنازه فلما فرغ منها جاء قوم لم يكونوا أدركوها فكلّموا رسول الله صلى الله عليه وآله أن يعيد الصلاة عليها فقال لهم: «قد

ص: ٣٠٦

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٨٠، الباب ٦ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٨١، الباب ٦ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٣.

٣-٣) عيون الأخبار ١: ٤٩ - ٥٠، الباب ٣١، الحديث ١٦٧.

قضيت الصلاة عليها ولكن ادعوا لها» (١) ولا يبعد أن لا تكون الجنازة لصاحب فضيله بقرينه ما مر في إعادته على عليه السلام الصلاة على سهل بن حنيف (٢) ويكون الدعاء للميت مع عدم كونه من ذوى الفضل أولى من إعادته الصلاة عليه؛ لدلاله موثقه عمار الساباطى على مشروعيه إعادته الصلاة على الميت قبل دفنه فإنه روى عن أبى عبدالله عليه السلام قال:

□  
«الميت يصلّى عليه ما لم يوارَ بالتراب وإن كان قد صلّى عليه» (٣) وموثقه يونس بن يعقوب، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الجنازه لم أدركها حتّى بلغت القبر أصلى عليها؟ قال: «إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصلّ عليها» (٤).

وعلى الجملة، فلا بأس بالالتزام باستحباب إعادته الإمام الصلاة على الميت إذا كان ذا منزله وفضيله حتّى يصلّى عليه جماعه أخرى لم يدركوا الصلاة عليه، وأما فى غيره فإعادته الصلاة وإن كانت مشروعته قبل دفنه إلّا أنّ الدعاء له أفضل.

وأما زياده التكبيرات فى صلاه واحده وإن يظهر جوازها من بعض الروايات إلّا أنّ السند فيها لا يخلو عن الخلل.

□  
نعم، فى معتبره فضيل بن يسار، عن أبى جعفر عليه السلام فلَمّا جَهَّزوه - يعنى آدم - قال جبرائيل تقدّم يا هبه الله فصلّ على أبيك فتقدّم فكبر عليه خمساً وسبعين تكبيره سبعين تفضلاً لآدم عليه السلام وخمساً للسنه (٥). ولكن يحتمل اختصاصها بآدم مع أنّ فى صحيحه عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام أنّه قال: لَمّا مات آدم فبلغ إلى الصلاة عليه،

ص: ٣٠٧

١- ١) قرب الاسناد: ٨٨، الحديث ٢٩٣.

٢- ٢) تقدمت قبل صفحتين.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٣: ٨٦، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ١٩.

٤- ٤) وسائل الشيعه ٣: ٨٦، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢٠.

٥- ٥) وسائل الشيعه ٣: ٨٥، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ١٥.



يأتي بالشهادتين بعد الأولى، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بعد الثانية، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة. والدعاء للميت بعد الرابعه. ثم يكبر الخامسة وينصرف. [١]

فيجزي أن يقول بعد نيه القربه وتعيين الميت - ولو إجمالاً - :الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، الله أكبر. اللهم صل على محمد وآل محمد، الله أكبر. اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، الله أكبر. اللهم اغفر لهذا الميت، الله أكبر. والأولى أن يقول بعد التكبيره الأولى: أشهد أن لا إله إلا -----

قال هبه الله لجبرائيل: تقدّم يا رسول الله فصلّ على نبي الله، فقال جبرائيل: إنّ الله أمرنا بالسجود لأبيك فلسنا نتقدّم أبرار ولده وأنت من أبرّه، فتقدّم فكبر عليه خمساً عدّه الصلوات التي فرضها الله على أمه محمد صلى الله عليه وآله وهى السنه الجاريه فى ولده إلى يوم القيامة (١).

وكيف ما كان فإن أتى بالزياده بعد تمام الخمس سهواً أو عمداً لاحتمال المطلوبيه فلا يحكم ببطلان العمل؛ لعدم ثبوت مانعيه الزياده نظير مانعيه زياده الركعه فى الصلوات.

نعم، إذا كان بقصد مشروعيه الزياده فقد تقدّم عدم ثبوتها، بل يحكم ببطلان الصلاه إذا قصد أن يصلى عليه بصلاه مشروعه بست تكبيرات مثلاً فإن قصد التشريع يوجب وقوع العمل مبغوضاً فيفسد.

## الدعاء بين التكبيرات

[١]

ثم إنّ المشهور بين أصحابنا وجوب الدعاء بين التكبيرات، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه غير أنّ المحقق قدس سره قد صرح فى الشرائع أنّ الدعاء بينهن غير لازم ولو قلنا بوجوبه لم نوجب لفظاً على التعيين (٢)، وذكر فى المدارك أنّه ربّما كان

ص: ٣٠٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٧٦، الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ١٣.

٢- (٢) شرائع الاسلام ١: ٨١.

الله، وحده لا- شريك له، إلهاً واحداً واحداً صمداً فرداً حياً قيوماً دائماً أبداً لم يتخذ صاحبه ولا ولداً. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وبعد الثانيه: اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، أفضل ما صليت -----

مستنده في عدم الوجوب الإطلاقات الواردة في أن الصلاة على الميت خمس تكبيرات (1).

وربما يضاف إلى ذلك الاختلاف الفاحش في الروايات الواردة فيما يذكر بينها من الدعاء، فإن الاختلاف قرينه على كون الدعاء بينها مستحباً، نظير ما قيل في الاختلاف في الأخبار الواردة في مقدار نزع ماء البئر من وقوع النجاسات فيه، حيث قيل إن الاختلاف قرينه على كون النزع أمراً استحباً ولكن شىء من الأمرين لا- يمكن المساعده عليه، فإن الإطلاق لا يؤخذ به مع ثبوت التقييد في بعض الروايات على ما يأتي مع أن الروايات المتقدمه في مقام بيان عدد التكبيرات اللازمه في مقابل ما عن العامه من اعتبار أربع تكبيرات، والاختلافات في الروايات في كيفية الدعاء لا تقتضى عدم وجوب الدعاء أصلاً، بل مقتضاها عدم تعيين دعاء خاص ولا يقاس بمسأله اختلاف الروايات في مقدار النزع حيث إن المطهر لنجاسه الماء لا يمكن أن يكون كل من الأقل والأكثر، بخلاف الدعاء المشروع بين التكبيرات فإن المشروع من الدعاء أن يكون بنحو الوجوب التخييري بين كفتين أو أكثر، وأن يكون المقدار الأقل واجباً والأكثر مستحباً.

وأما الاستدلال على ما ذكر في الشرائع بما ورد ليس في صلاه الميت قراءه ودعاء موقت فالمنفى فيه القراءه وعدم لزوم دعاء خاص لا عدم وجوب الدعاء أصلاً،

ص: ٣٠٩

وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، وصل على جميع الأنبياء والمرسلين، وبعد الثالثة: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، تابع اللهم بيننا وبينهم بالخيرات، إنك على كل شيء قدير، وبعد الرابعه: اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك وابن -----

فإنه روى في الصحيح ابن أذينة عن محمد بن مسلم وزراره ومعر بن يحيى وإسماعيل الجعفى، عن أبى جعفر عليه السلام قال: ليس في الصلاة على الميت قراءه ولا دعاء موقت تدعو بما بدا لك وأحق الموتى أن يدعى له المؤمن وأن يبدأ بالصلاه على رسول الله صلى الله عليه وآله (١) وفي موثقه يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء؟ فقال: نعم، إنما هو تكبير وتسييح وتحميد وتهليل كما تكبر وتسيح في بيتك على غير وضوء (٢). وقد يدل على ذلك أيضاً روايه أبى بصير، قال:

□  
كنت عند أبى عبدالله عليه السلام جالساً فدخل عليه رجل فسأله عن التكبير على الجنازه فقال:

خمس تكبيرات ثم دخل آخر فسأله عن الصلاة على الجنائز؟ فقال: له أربع صلوات، فقال الأول: جعلت فداك سألتك فقلت: خمساً وسألك هذا فقلت: أربعاً! فقال: إنك سألتني عن التكبير، وسألني هذا عن الصلاة، ثم قال: إنَّها خمس تكبيرات بينهن أربع صلوات (٣). وروايه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: إنَّما أمروا بالصلاه على الميت ليشفعوا له وليدعوا له بالمغفره؛ لأنه لم يكن في وقت من الأوقات أحوج إلى الشفاعة فيه والطلبه والاستغفار من تلك الساعه (٤). بل لا يبعد أن يقال التكبير المجرد على -

ص: ٣١٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٨٨، الباب ٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ١١٠، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٧٥ - ٧٦، الباب ٥ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ١٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٧٨، الباب ٥ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٢١.

عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خير منزل به، اللهم إنك قبضت روحه إليك وقد احتاج إلى رحمتك. وأنت غني عن عذابه، اللهم إنا لا نعلم منه إلّا خيراً وأنت أعلم به منا. اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، واغفر لنا وله. اللهم احشره مع من يتولاه ويحبه، وأبعده ممن يتبرأ منه ويغضبه.

الميت لا يحسب صلاه على الميت، فإنّ الدعاء على الميت كما في الصلاه على المنافق، وللميت كما في الصلاه على المؤمن مقوّم لمعناها.

وقد ذهب صاحب الحقائق قدس سره إلى أنّ الواجب في الصلاه على الميت أنه ليس في الدعاء الواجب شيء موقت لا يجوز غيره، وقال إلى ذلك مال جماعه من المتأخرين، وهو ظاهر الشهيد في الذكرى أيضاً وهو الأظهر (1)، ولكن ظاهر المشهور بين المتأخرين وجوب التشهد بعد التكبيره الأولى، والصلاه على النبي في الثانيه، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثالثه، والدعاء للميت في الرابعه، ومستندهم في ذلك ما رواه محمد بن مهاجر في الصحيح عن أمه أم سلمه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلّى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلّى على الأنبياء ودعا ثم كبر ودعا للمؤمنين (واستغفر للمؤمنين والمؤمنات) ثم كبر الرابعه ودعا للميت ثم كبر الخامسه وانصرف، فلمّا نهاه الله عزّ وجلّ عن الصلاه على المنافقين كبر وتشهد ثم كبر وصلّى على النبيين ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعه وانصرف ولم يدع للميت (2). وقيل في معناها ما رواه الشيخ قدس سره في التهذيب بإسناده عن علي بن الحسين، عن عبد الله بن جعفر، عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه علي عن إسماعيل بن همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قال أبو عبد الله عليه السلام صلى رسول الله صلى الله عليه وآله على جنازه فكبر عليه

ص: ٣١١

١-١) الحقائق الناضره ٤٠٤: ١٠.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣: ٦٠، الباب ٢ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

اللهم ألحقه بنبيك، وعرف بينه وبينه، وارحمنا إذ توفيتنا يا إله العالمين. اللهم اكتبه عندك في أعلى عليين، واخلف على عقبه في الغابرين، واجعله من رفقاء محمد وآله الطاهرين، وارحمه وإيانا برحمتك يا أرحم الراحمين. والأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة: ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار.

خمساً وصلّى على آخر فكبر عليه أربعاً، فأتمّ الذي كبر عليه خمساً فحمد الله ومجده في التكبيره الأولى ودعا في الثانيه للنبي صلى الله عليه وآله ودعا في الثالثه للمؤمنين والمؤمنات ودعا في الرابعه للميت وانصرف في الخامسه، وأمّا الذي كبر عليه أربعاً فحمد الله ومجده في التكبيره الأولى ودعا لنفسه صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام في الثانيه ودعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثه وانصرف في الرابعه فلم يدع له لأنه كان منافقاً (١). ولا بأس بالروايه سنناً فإن إبراهيم بن مهزيار مشهور بشهره أخيه ولم يرد فيه قدح لو لم نقل بورود المدح فيه، ولكن ظاهرها مختلف مع روايه أم سلمه في التكبيره الأولى، والمنسوب إلى المشهور هو ذكر الشهادتين بعد التكبيره الأولى، ولو أمكن حمل التشهد في روايه أم سلمه على ذكرهما فلا وجه لحمل ذكر حمد الله وتمجيده عليهما فلم يبق في الين مستند للكيفيه المعروفه إلّا روايه أم سلمه التي لم يثبت لها توثيق.

ودعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور كما يظهر من بعض غير خالٍ عن المناقشه فإنّه لم يثبت التزام المشهور من قدماء أصحابنا باعتبار الكيفيه الوارده فيها.

وأما الروايه الثانيه فلم يرد فيها التشهد، بل ذكر فيها حمد الله وتمجيده، وعلى ذلك فالالتزام بوجود التشهد بالشهادتين بعد التكبيره الأولى بخصوصه مشكل جداً، بل القول بلزوم الحمد أيضاً كذلك، ولا يمكن أن يقال الأمر بالتشهد ورد في بعض الروايات المعبره فيلتزم بأن ما ورد في المعبره من حمد الله وتمجيده بكونه مع

ص: ٣١٢

وإن كان الميت امرأه يقول بدل قوله: هذا المسجى... إلى آخره: هذه المسجاة قدامنا أمتك وابنه عبدك وابنه أمتك وأتى بسائر الضمائر مؤنثه. وإن كان الميت مستضعفاً يقول بعد التكبيره الرابعه: اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك -----

□  
الشهادة بالتوحيد أو مع الشهادتين، كما أنّ الأمر بالشهادة بالتوحيد أو مع الشهادتين فيها يقيد بكونه مع حمد الله وتمجيده كما هو المتعارف في مثل زماننا في الصلاة على الميت والوجه في عدم إمكان ذلك ما ورد في الصحيح عن جماعة، عن أبي جعفر عليه السلام ليس في الصلاة على الميت قراءه ولا دعاء موقت تدعو بما بدا لك (١). وكذا في صحيحه محمد بن مسلم وزراره إنهما سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول: ليس في الصلاة على الميت قراءه ولا دعاء موقت إلا أن تدعو بما بدا لك وأحق الأموات أن يدعى له وأن تبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله (٢). وظاهرهما عدم تعيين دعاء في الصلاة على الميت إلا أن يدعى له بعد البدء بالصلاة والدعاء للنبي صلى الله عليه وآله.

وجميع الأخبار الواردة في الصلاة على الميت المؤمن مشتمل على الصلاة على النبي والدعاء للميت المؤمن بعده فيلتزم باعتبارهما كذلك، وأمّا ما ورد في الروايات المعتبره غيرهما فتحمل على الأفضليه، كما أنّ الجمع في كل من التكبيرات بين الشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله والدعاء للمؤمنين والميت أفضل، وما ورد في موثقه يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء؟ فقال: «نعم، إنّما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل» (٣) المراد أنّ الصلاة على الميت غايتها وأفضلها أن تكون مشتمله على ذلك كله، وهذه الأمور لا يعتبر فيها الوضوء لا أنّها لازمه بجميعها في الصلاة على الموتى، ويدل على كفايه البدء بالصلاة

ص: ٣١٣

١-١) وسائل الشيعه ٣: ٨٨، الباب ٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣: ٨٩، الباب ٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٣.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣: ٨٩، الباب ٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٢.

وقهم عذاب الجحيم. ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم، وإن كان مجهول الحال يقول:

اللهم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه، وإن كان طفلاً يقول:

اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً وأجراً.

□  
على النبي صلى الله عليه وآله بعد التكبير والدعاء للميت بعدهما صحيحه زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام في الصلاة على الميت قال: تكبر ثم تصلي على النبي صلى الله عليه وآله ثم تقول:

اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك لا أعلم منه إلّا خيراً وأنت أعلم به منا اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه (حسناته) وتقبل منه وإن كان مسيئاً فاغفر له ذنبه وافسح له في قبره واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله ثم تكبر الثانيه وتقول: اللهم إن كان زاكياً فزكه وإن كان خاطئاً فاغفر له، ثم تكبر الثالثه وتقول: اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده، ثم تكبر الرابعه وتقول: اللهم اكتبه عندك في عليين واخلف على عقبه في الغابرين واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله ثم تكبر الخامسة وانصرف (١). وفي بعض الروايات المشتملة على غير الصلاة على النبي والدعاء للميت أنه إذا قطع عليه التكبيره بأن كبر الإمام قبل أن يبدأ بالدعاء للميت يبدأ الدعاء له بعد التكبيره الثانيه ويكرره إلى أن يتم خمس تكبيرات.

ثم إنه يبقى الكلام في الصلاة على الميت المستضعف وفي الميت المخالف وفي الصلاة على الصبي الميت.

### الصلاة على المستضعف

أمّا الميت المستضعف وهو من لا يعتقد الحق ولا يعاند أهله بحيث لو فهم

ص: ٣١٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٦١، الباب ٢ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٢.

الحق قبله، ولكنه لم يفهمه لعدم بيان الحق له أو عدم تمكنه من إدراكه لقصوره كبعض العجزه والهرم من الرجال والنساء، فيقع الكلام في كيفية الصلاة عليه بعد كونه مسلماً غير عارف بالولاية، ولا يبعد القول بوجوب التكبيرات الخمس عليه أخذاً بما ورد من الإطلاق في أنّ الصلاة على الميت خمس تكبيرات كما ورد ذلك في صحيحه عبدالله بن سنان الحاكيه للصلاه على آدم والتكبير عليه بخمس تكبيرات من قوله عليه السلام:

□  
وهي السنه الجاريه في ولده إلى يوم القيامة (١). وصحيحه أبي ولاد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التكبير على الميت؟ فقال: «خمساً» (٢).

وما ورد من أنّ التكبير على المؤمن خمس وأما المنافق فالتكبير عليه أربع (٣).

فلا ينافي ذلك؛ لأنّ المراد بالمؤمن مقابل المنافق الذي يعاند الحق أي الإسلام وعدم تسليمه به قلباً أو عدم قبوله الولاية وعناده لأهلها على ما يأتي. والمستضعف المفروض غير داخل فيهما نعم، لا يجب الدعاء للمستضعف بل لا يشرع إلّاعلى وجه الشفاعة في الجملة، ويدلّ على ذلك من الروايات صحيحه زراره ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الصلاة على المستضعف والذي لا يعرف مذهبه: تصلى على النبي صلى الله عليه وآله ويدعى للمؤمنين والمؤمنات، ويقال: اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم، ويقال في الصلاة على من لا يعرف مذهبه: اللهم إنّ هذه النفس أنت أحيتها وأنت أمتها اللهم ولها ما تولت واحشرها مع من أحببت (٤). وفي صحيحه

ص: ٣١٥

- 
- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٧٤، الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ١٣.
  - ١-٢) وسائل الشيعة ٣:٧٥، الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٩.
  - ١-٣) وسائل الشيعة ٣:٧٤، الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٥.
  - ١-٤) وسائل الشيعة ٣:٦٧، الباب ٣ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأوّل.



محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: الصلاة على المستضعف والذي لا يعرف:

الصلاة على النبي والدعاء للمؤمنين والمؤمنات، تقول ربنا «اغفر للذين تابوا واتبَعُوا سَبِيلَكَ وَ قِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ» (١) والمراد بالذي لا يعرف هو المستضعف أى لا يعرف الولاية، وفي صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن كان مستضعفاً فقل: اللهم اغفر للذين تابوا واتبَعُوا سَبِيلَكَ وقهم عذاب الجحيم، وإذا كنت لا تدري ما حاله فقل:

اللهم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه، وإن كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة لا على وجه الولاية (٢).

لا يقال: يستفاد من صحيحه حماد بن عثمان وهشام أن المستضعف أيضاً يكبر عليه أربعاً فأُنهما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خمساً وعلى قوم آخرين أربعاً فإذا كبر على رجل أربعاً أتهم (٣). فإنه لو كان التكبير أربعاً مختصاً بالمنافق لكان نفاق الميت بالتكبير عليه أربعاً محرزاً ولم يكن متهماً.

فإنه يقال: المراد بالمنافق في زمانه صلى الله عليه وآله من أظهر الإيمان وأبطن الكفر كما يشهد بذلك قوله سبحانه: «وَ اللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» (٤) والمراد بالمستضعف من كان مسلماً ولكنه لا يعرف الحق أى الولاية ولكن لا يعاند أهله ولم يعرف الحق إما لعدم بيانه له أو لعدم تمكنه من دركه، وهذا هو المراد من الروايات المتقدمة التي ذكرنا في أنه يكبر عليها خمساً ولكن لا يدعو له، والمستضعف بالإضافة إلى الإسلام محكوم بالكفر فلا يصلّى عليه.

ص: ٣١٦

١-١) وسائل الشيعة ٣:٦٧، الباب ٣ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٢. والآية ٧ من سورة غافر.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٦٨، الباب ٣ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٤.

٣-٣) وسائل الشيعة ٣:٧٢، الباب ٥ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأول.

٤-٤) سورة المنافقون: الآية ١.

وأما الصلاه على المخالف الذى يجاهد الحق وينكره فقد يظهر من كلمات جملة من الأصحاب أنه يكبر عليه أيضاً خمساً وأنه يدعى عليه فى الصلاه عليه كما يدلّ عليه صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: إن كان جاحداً للحق فقال:

اللهم املاً- جوفه ناراً وقبره ناراً وسلط عليه الحيات والعقارب وذلك قاله أبو جعفر عليه السلام لامرأه سوء من بنى أميه صلى عليها أبى وقال هذه المقاله واجعل الشيطان لها قريناً (١).

وصحيحه زراره ومحمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام حيث ورد فيها ويقال فى الصلاه على من لا يعرف مذهبه: اللهم إن هذه النفس أنت أحيتها وأنت أمتها اللهم ولها ما تولت واحشرها مع من أحببت (٢).

وعلى الجملة، لا يختص الدعاء باللعن بالذى يعلم الحق وينكره، بل يعم المنكر ولو كان إنكاره وعناده لجهله بالحق تقصيراً.

وقد يقال إنّه يكبر على المخالف أيضاً بأربع، ويستدل على ذلك بما ورد فى صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الصلاه على الميت فقال: أما المؤمن فخمس تكبيرات، وأما المنافق فأربع ولا سلام فيها (٣).

وذلك فإنّ المنافق فى زمانه عليه السلام كان مسلماً ونفاقه كان بالإضافة إلى جحوده الولايه، والروايه بحسب السند تامه فإنّ إسناد الشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى صحيح ووقوع أحمد بن محمد بن يحيى فى سند بعض رواياتها لا يخرجها عن الصحه

ص: ٣١٧

- ١-١) وسائل الشيعه ٣:٧١، الباب ٤ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.
- ٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٦٧، الباب ٣ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.
- ٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٧٤، الباب ٥ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.

لكونها من المعاريف التي لم يرد فيها قدح، وما ورد في الدعاء على هذا النحو من المناق لا يدل على لزوم التكبيرات الخمس عليه؛ لأنه يكفي في الدعاء عليه وقوعه بعد التكبيره الأولى كما هو ظاهر بعض الروايات المتقدمه وبها يرفع اليد عن المطلقات الداله على لزوم التكبيرات الخمس في الصلاه على الميت.

وأما الاستدلال بأربع تكبيرات في الصلاه عليه بما ورد في روايه الحسين بن النصر وروايه أبي بصير فمع ضعفهما سنداً لا دلالة فيهما على حكم صلاه المؤمن على الميت المخالف، وإنما مدلولهما ما إذا كان المصلي على الميت مخالفاً.

أقول: كون المراد بالمناق في صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري هو المخالف المعاند أو المقصر غير ظاهر، ويحتمل كون المناق في صدر الإسلام متحققاً في زمانه عليه السلام فالأحوط لو لم يكن أقوى التمسك بإطلاق ما دلّ على أنّ صلاه الميت خمس تكبيرات ولو مع إجمال المراد من المؤمنين على ما بين في محله، كما أنّ المستفاد من الروايات عدم جواز الدعاء للمخالف، بل يدعى عليه في الصلاه عليه لقوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: إن كان جاحداً للحق فقل: اللهم املاً جوفه ناراً وقبره ناراً وسلط عليه الحيات والعقارب (١). الحديث فإنّ الجحود للحق لا يختص بمن يعلم الحق ويعانده، بل يعم الجاهل المقصر الجاحد لولا يتهم عليهم السلام وإن لم يكن مبغضاً لهم.

وعلى الجملة، لو لم نقل بوجوب الدعاء عليه إذا لم يكن معانداً ومنكراً للحق مع علمه به فلا ينبغي التأمل في عدم جواز الدعاء له كما يظهر ذلك ممّا ورد في الصلاه على المستضعف أيضاً، وعلى ذلك فإنّ صلى على مجهول الحال يقول بعد التكبيره

ص: ٣١٨

الرابعه:اللهم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه أو يقول:اللهم ولها ما تولت واحشرها مع من أحببت كما ورد ذلك في صحيحه الحلبي وزاراه ومحمد بن مسلم (١) عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام.

### الصلاه على الصبي

وأما إذا كان الميت طفلاً فبما أن الصلاه على الميت لا تخلو عن الدعاء، وما ورد في الدعاء للميت بعد التكبيره الرابعه لا يعمّ الطفل حيث إنّ الطفل لا ذنب له ليسأل الغفران والمغفره في حقه، فالأمر يدور بين أن يدعى للمؤمنين والمؤمنات في الصلاه عليه أو لأبويه فالأحوط الجمع بينهما، ولا يبعد التخيير لأصالة عدم وجوب شيء منهما تعييناً، ولكن ورد في معتبره زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام أنه كان يقول اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً وأجراً (٢). ولا بأس بسندها فإن منبه بن عبد الله أبي الجوزاء صحيح الحديث على ما ذكره النجاشي، وظاهر كون الرجل صحيح الحديث وثيقه وإن كان توصيف الروايه بأنها صحيحه لا تدلّ على توثيق راويه في كلمات بعض قدماء الأصحاب لاحتمال كون صحتها للقرينه الموردیه عليها فلا تكون داله على وصف راويها، والحسين بن علوان أيضاً ثقّه معروف لم يرد فيه قدح وإن كان عامياً وذكر النجاشي في ترجمه الحسين بن علوان: مولا هم كوفي عامي وأخوه الحسن يكنى أبا محمد ثقّه روي عن أبي عبدالله عليه السلام وليس للحسين كتاب (٣). وهذا الكلام وإن

ص: ٣١٩

١-١) تقدمتا قبل صفحتين.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٩٤، الباب ١٢ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.

٣-٣) رجال النجاشي: ٥٢، الرقم ١١٦.

(مسأله ١) لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات إلَّا للتقيه أو كون الميت منافقاً [١]

وإن نقص سهواً بطلت ووجب الإعادة إذا فاتت الموالاه وإلَّا أتمها.

لم يدل على وثاقه الحسين لظهوره ولا أقل من احتمال رجوعه إلى أخيه الحسن إلَّا أن ابن عقده قال: أخوه الحسن أوثق منه (١)، والتعبير بأفعل التفضيل يدل على اشتراكهما في الوثاقه وعمرو بن خالد وثقه ابن فضال (٢). وقد يناقش في دلالتها على لزوم الدعاء لأبويه بأنها حكاية فعل لا تدل على اللزوم، ولكن مع دلالتها على استمراره على الصلاة كذلك لا يمكن الالتزام بعدم وجوب رعايه الدعاء لأبويه، فإن رواية زيد عن آباءه أنها صدرت عن آباءه في مقام بيان كيفية الصلاة على الطفل، والله العالم.

### لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات

[١]

المراد من المنافق كما تقدم من أظهر الشهادتين ولم يكن إظهارهما إلَّا للإخفاء على عدم إيمانه باطنياً، وقد تقدم ما يدل على أن الصلاة على المنافق بأربع تكبيرات، وكذا الحال فيما إذا كبر على الميت المسلم بأربع تكبيرات لرعايه التقيه ولكن في إجزائها عن الصلاة عليه إذا لم يكن في البين مصلياً عليه منهم تأمل بناءً على ما تقدم من وجوب خمس تكبيرات في الصلاة على المسلم غير المنافق مخالفاً كان أو مؤمناً.

ولو نقص من التكبيرات الخمس تكبيره أو أزيد بطلت الصلاة على الميت فإن الأمر بها ظاهرها اعتبارها فيها مطلقاً، ولا يمكن تصحيحها بحديث لا تعاد (٣)

ص: ٣٢٠

١-١) نقله عنه العلامة الحلي في خلاصه الأقوال: ٣٣٨، الرقم ٦.

٢-٢) نقله عنه الشيخ الطوسي اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٩٨، الرقم ٤١٩.

٣-٣) وسائل الشيعة ١: ٣٧١ - ٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

(مسأله ٢) لا يلزم الاقتصار في الأدعية بين التكبيرات على المأثور [١]

بل يجوز كل دعاء بشرط اشتمال الأول على الشهادتين، والثاني على الصلاة على محمد وآل محمد، والثالث على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بالغفران، وفي الرابع على الدعاء للميت، ويجوز قراءه آيات القرآن والأدعية الأخر ما دامت صورته الصلاة محفوظة.

ولا بحديث رفع النسيان (١). أما الأول لاختصاصها بصلوات ذات الركوع والسجود بقريته الاستثناء الوارد فيه مع انصراف الصلاة إليها، وأمّا حديث رفع النسيان فلا- يجرى فيما إذا كان الخلل نسياناً في الفرد من قبيل الواجب الموسع مع إمكان الإتيان بفردّه الآخر بعد التذكر، بل ولا- يثبت الأمر بالناقص حتّى فيما إذا كان الواجب من قبيل المضيق ووقع الخلل في بعض ما يعتبر فيه نسياناً، وتمام الكلام في محله.

### يجوز الدعاء بغير المأثور

[١]

وذلك لدلالة الروايات أنّه ليس في الصلاة على الميت دعاء موقت فيجوز أن يدعو بما شاء، وقد تقدّم أنّ المعتبر فيها قبل الدعاء للميت البدء بالصلاة على النبي وآله، وفي الصحيح عن عمر بن اذينة، عن محمد بن مسلم وزراره ومعمّر بن يحيى وإسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس في الصلاة على الميت قراءه ولا- دعاء موقت تدعو بما بدا لك وأحقّ الموتى أن يدعو له المؤمن وأن يبدأ بالصلاة على النبي (٢). نعم، بناءً على الاقتصار في الكيفية بما يظهر من صحيحه محمد بن مهاجر

ص: ٣٢١

١- ١) وسائل الشيعة ٣٧٣: ٤، الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٨.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣٨٨: ٣، الباب ٧ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأوّل.

عن أمه أم سلمه يجب بعد التكبيره الأولى التشهد، وبعد الثانيه الصلاه على النبي وآله، (مسأله ٣) يجب العريه فى الأدعيه بالقدر الواجب [١]

وفيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسيه ونحوها.

(مسأله ٤) ليس فى صلاه الميت أذان ولا إقامه [٢]

ولا- قراءه الفاتحه ولا- الركوع والسجود والقنوت والتشهد والسلام ولا التكبيرات الافتتاحيه وأدعيته وإن أتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعه وحراماً.

وبعد الثالثه الدعاء للمؤمنين والمؤمنات، وبعد الرابعه الصلاه على الميت (١). على ما تقدم.

### تجب العريه بالقدر الواجب فقط

[١]

لانصراف الدعاء فى الروايات إلى الدعاء بالعريه نظير انصراف التكبيره والتشهد إليها، وما ورد فى الروايات من عدم دعاء موقت فى الصلاه على الميت المراد به التعيين من حيث الكيفيه لا اللغه كما هو منصرفه، نعم فى الزائد على المقدار اللازم يجوز بأى لغه لمطلوبه الدعاء وعدم كونها مانعه، بل لا يحتمل المنع فيها مع الالتزام بعدم البأس بالدعاء بغير العريه فى سائر الصلوات.

### لا أذان ولا إقامه ولا... فى صلاه الميت

[٢]

فإنّ الأذان أو الإقامه مشروعه فى صلاه الفريضة التى أولها تكبيره وآخرها تسليمه ولم يثبت مشروعيتهما للنوافل فضلاً عن الصلاه على الجنازه التى ليست فيها قراءه الحمد ولا الركوع ولا السجود ولا التسليمه، وفى صحيحه محمد بن مسلم وزاره أنّهما سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول: ليس فى الصلاه على الميت قراءه ولا دعاء

ص: ٣٢٢

موقت (١). نعم ورد في روايه علي بن سويد، عن الرضا عليه السلام فيما تعلم قال: في الصلاه على الجنائز تقرأ في الأولى بأم الكتاب (٢). وكذا في روايه عبدالله بن ميمون القداح، عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان إذا صَلَّى على ميت يقرأ بفاتحه الكتاب ويصلي على النبي (٣). الحديث. ولكنهما محمولان على التقيه بقريته الصحيحه وغيرها من الأخبار الوارده في كيفية الصلاه على الجنازه حيث لم يذكر فيها اعتبار قراءه سورہ الحمد أو غيرها من السور، أضف إلى ذلك ضعفهما سنداً أما الأولى بحمزه بن بريح وما ورد في كلام النجاشي من كونه من صالحى هذه الطائفه راجع إلى محمد بن إسماعيل بن بزيح (٤) لا إليه. وأما الثانيه فلان جعفر بن محمد بن عبدالله القمي لم يثبت له توثيق وفي صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يصلي على الجنازه في كل ساعه إنها ليست بصلاه ركوع وسجود (٥). الحديث وكذا القنوت المشروع في سائر الصلوات لم يرد في شيء من الأخبار الوارده في كيفية صلاه الجنازه حتى مشروعيته، وكذا اعتبار التشهد الصلاتي، وأما السلام فقد نفى السلام في صلاه الجنازه في صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري (٦) وصحيحه الحلبي وزاره عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام حيث قالوا: ليس في الصلاه على الميت تسليم (٧). وما ورد من

ص: ٣٢٣

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ٣:٨٨، الباب ٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.
  - ٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٨٩، الباب ٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.
  - ٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٨٩، الباب ٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤.
  - ٤-٤) النجاشي: ٣٣٠، الرقم ٨٩٣.
  - ٥-٥) وسائل الشيعه ٣:٩٠، الباب ٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.
  - ٦-٦) وسائل الشيعه ٣:٩١، الباب ٩ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.
  - ٧-٧) وسائل الشيعه ٣:٩١، الباب ٩ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.



(مسألة ٥) إذا لم يعلم أنّ الميت رجل أو امرأه يجوز أن يأتي بالضمائر مذكّره بلحاظ الشخص والنعش والبدن، وأن يأتي بها مؤنثه بلحاظ الجثه والجنازه، بل مع المعلومه أيضاً يجوز ذلك، ولو أتى بالضمائر على الخلاف جهلاً أو نسياناً لا باللحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلاه [١]

(مسألة ٦) إذا شكّ في التكبيرات بين الأقل والأكثر بنى على الأقل، نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانيه أو بعد الثالثه فشكّ في إتيان الأول في الأولى أو الثانيه في الثاني بنى على الإتيان [٢]

وإن كان الاحتياط أولى.

التسليم في ذيل موثقه سماعه (١) محمول على التقية أو المراد من السلام التوديع عند التفرق، وما في صدرها من التكبيرات الخمس لا ينافى حمل السلام في ذيلها على التقية حيث إنّ مذهب العامه في ذلك العصر وإن استقر على لزوم أربع تكبيرات على ما يظهر من بعض رواياتنا إلّا أنّه لم يثبت أنّ الزيادة على الأربع لم يكن جائزاً عندهم نظير جوازها على الخمس عند بعض أصحابنا.

[١]

وذلك فإنّه كان قاصداً الصلاه على الجنازه والاعتقاد بأنّها امرأه مع كونها رجلاً لا ينافى تحقق الصلاه والمفروض أنّ التذكير والتأنيث في الضمائر جائز لوحظ الأمرين أم لم يلاحظ.

**جواز قراءه الأدعيه في الكتاب**

[٢]

وكأنه لقاعده التجاوز حيث إنّّه لو كان مشغولاً بالدعاء في الثاني وشكّ في أنّه كبر تكبيره واحده أو تكبيرتين يبني على أنه كبر تكبيرتين، فإنّ الاشتغال بالدعاء

ص: ٣٢٤

المعتبر بعد التكبيره الثانيه فرض لتجاوز محل التكبيره الثانيه،ولكن لا يخفى أنّ (مسأله ٧) يجوز أن يقرأ الأدعيه فى الكتاب [ ١ ]  
خصوصاً إذا لم يكن حافظاً لها.

الرجوع إلى قاعده التجاوز والحكم بتحقيق التكبيره الثانيه موقوف على تعيين ذلك الدعاء بعد التكبيره الثانيه وعدم مشروعيته بعد التكبيره الأولى،والأمر الأول وإن بنى عليه الماتن ولكن لم يظهر عدم مشروعيه ذلك الدعاء بعد التكبيره الأولى،وعليه فلا يمكن الحكم بتحققها،بل الأصل عدم الإتيان بها.

ثم إنّ فرض الماتن الشكّ فى التكبيره الثانيه لكون فرض المسأله الشكّ فى التكبيرات بين الأقل والأكثر،وأما إذا شكّ بعد الاشتغال بالشهادتين أنه كبر أم لم يكبر فمقتضى قاعده التجاوز أنه قد كبر بناءً على وجوب الشهادتين بعدها واعتبار كون التكبيره قبلهما كما هو ظاهر الماتن فيما تقدم،وأما بناءً على ما ذكر يحكم بتحقيق التكبيره إذا رأى نفسه مشغولاً بالصلاه على النبى، كما أنه يحكم بتحقيق الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله إذا رأى نفسه مشغولاً بالدعاء للميت وشكّ فى تحقق التكبيره أو الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله قبله،والله العالم.

[١]

وذلك فإنّ المعتبر فى الصلاه على الميت قراءه الأدعيه وتصديق قراءتها فى الكتاب كما يصدق بقراءته عن ظهر القلب،ولم يرد فى شىء من الروايات اعتبار كونها عن ظهر القلب.

ص: ٣٢٥



### اشاره

وهى أمور:

الأول: أن يوضع الميت مستلقياً.

الثانى: أن يكون رأسه إلى يمين المصلّى ورجله إلى يساره [١]

الثالث: أن يكون المصلّى خلفه محاذياً له لا أن يكون فى أحد طرفيه إلّا إذا طال صف المأمومين.

فصل فى شرائط صلاه الميت

### كيفية وضع الميت للصلاه عليه

[١]

بحيث لو اضطجع الميت على يمينه لكان بإزاء القبلة ويستفاد ذلك - مع أنه مورد التسالم بين الأصحاب - من موثقه عمار بن موسى، عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث أنه سئل عمّن صلّى عليه فلمّا سلّم الإمام فإذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه، قال: يسوّى وتعاد الصلاه عليه وإن كان قد حمل ما لم يدفن فإذا دفن فقد مضت الصلاه عليه ولا يصلّى عليه وهو مدفون. (١).

وأما وضع الميت مستلقياً فهو أمر متعارف فى وضع الموتى عند الصلاه عليها ويشير إليه بل يدلّ على اعتباره ما ورد من أنّ المصلّى على الرجل الميت يقوم بحيال سرتة (٢). بضميمه اعتبار وضع الميت قدّام المصلّى المستفاد من بعض الروايات الواردة فى كيفية الصلاه والدعاء على الميت كصحيحه أبى ولّاد حيث ورد فيها ثمّ

ص: ٣٢٧

١- (١) وسائل الشيعة ١٠٧: ٣، الباب ١٩ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.  
٢- (٢) وسائل الشيعة ١١٩: ٣ - ١٢٠، الباب ٢٧ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.

الرابع: أن يكون الميت حاضراً فلا تصح على الغائب وإن كان حاضراً في البلد [١]

تقول: اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك وابن عبدك (١). فإنها تدلّ على اعتبار وضع الميت قدام المصلي، وإذا كان المصلي على الرجل الميت واقفاً بحيال سره الميت يكون الميت مستلقياً، وكذا يدلّ على اعتبار كون الميت قدام المصلي وعدم ثبوت مشروعيه الصلاة على الميت بغير ذلك ما ورد في الصلاة على أكثر من جنازه واجتماع جنازه الرجل مع جنازه المرأة كما في صحيحه زراره والحلبى، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: فى الرجل والمرأة كيف يصلّى عليهما؟ فقال: «يجعل الرجل وراء المرأة ويكون الرجل ممّياً يلى الإمام» (٢). حيث إنّ ظاهرهما بل صريحهما كون وضع الرجل والمرأة قدام الإمام الذى يصلّى عليهما ونحوها غيرها.

### الصلاة على الحاضر

[١]

قد تقدّم اعتبار وضع الميت قدام المصلي ولم يثبت مشروعيه الصلاة على ميت غائب من عند المصلي ولو كان الميت في بلد المصلي فضلاً عن غيره، وما روى الصدوق فى الخصال عن الحسن بن على العسكري، عن آبائه عليهم السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لما أتاه جبرئيل بنعى النجاشى بكى بكاء الحزين عليه وقال: إنّ أخاكم أصحمه - وهو اسم النجاشى - مات ثمّ خرج إلى الجبانه وصلّى عليه وكبر سبعاً فخفف الله له كلّ مرتفع حتى رأى جنازته وهو بالحبشه (٣). لضعف سندها واتهام بعض رجاله بنقل

ص: ٣٢٨

١-١) وسائل الشيعة ٣:٦٢، الباب ٢ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٥.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣:١٢٨، الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ١٠.

٣-٣) الخصال: ٣٥٩ - ٣٦٠، الحديث ٤٧.

الخامس: أن لا يكون بينهما حائل كستر أو جدار [١]

ولا يضرّ كون الميت في التابوت ونحوه.

السادس: أن لا يكون بينهما بُعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده إلّا في المأموم مع اتصاف الصفوف.

الأحاديث الموضوعه وموافقته لروايه العامه لا يمكن الاعتماد عليها.

وعلى الجملة، مقتضى ما تقدّم، ومثل موثقه سماعه، قال: سألته عن جناز الرجال والنساء إذا اجتمعت فقال: يقدم الرجل قدام المرأة قليلاً وتوضع المرأة أسفل من ذلك قليلاً عند رجله ويقوم الإمام عند رأس الميت فيصلى عليهما جميعاً (١). فإنّ ظاهرها أيضاً كون الميت حاضرّاً عند الصلاة عليه.

### اعتبار عدم الحائل

[١]

لما تقدم من اعتبار كون الميت موضوعاً قدام المصلّى وكونه عنده وكون الإمام واقفاً عند رأس الميت أو سرته، وهذا لا يصدق مع كون المصلّى واقفاً وراء جدار حائل بينه وبين الميت، بل الصدق مع حيلولة الستر بينهما لا يخلو عن تأمل.

نعم، لا يضرّ كون الميت في التابوت ونحوه ومن ذلك يظهر الحال ما إذا كان بين الميت والمصلّى عليه بعد مفرط لا يصدق أنه واقف عند الميت، ولكن البعد لا يضر بالصدق في المأموم مع اتصال الصفوف أو تعددها، وكذا في كون أحدهما أعلى من الآخر بعلو مفرط خصوصاً إذا كان الميت على العالى.

ص: ٣٢٩

السابع: أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوًّا مفرطًا.

الثامن: استقبال المصلّي القبلة [١]

## في استقبال القبلة

[١]

اعتبار استقبال القبلة في المصلّي على الميت متسالم عليه بين الأصحاب، ويستدل على ذلك بالصحيح عن أبي هاشم الجعفرى، قال: سألت الرضا عليه السلام عن المصلوب، فقال: أما علمت أنّ جدّى عليه السلام صلّى على عمّه؟ قلت: أعلم ذلك ولكنى لا أفهمه مبيّنًا فقال: أُبينه لك إن كان وجه المصلوب إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن، وإن كان قفاه إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر فإنّ بين المشرق والمغرب قبله وإن كان منكبه الأيسر إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن، وإن كان منكبه الأيمن إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر، وكيف كان منحرفًا فلا تزايلن مناكبه وليكن وجهك بين المشرق والمغرب ولا تستدبره البتة (١). فقد يقال ظاهرها لزوم استقبال المصلّي على المصلوب القبلة، غايه الأمر حيث لا يمكن استقبال القبلة الاختياريه؛ لأنّ اللازم على المصلّي استقبال مناكب الميت يتسع القبلة في الفرض بحيث يكون بين المشرق والمغرب قبله، وبما أنّ القبلة في تلك البلاد منحرفه عن نقطه الجنوب بمقدار ما فاللازم أن يستقبل المصلّي على الميت المنكب الأيمن منه إذا كان وجه المصلوب إلى القبلة، وأن يستقبل منكبه الأيسر إذا كان قفاه إلى القبلة، كما أنه إذا كان منكبه الأيمن تاليًا القبلة فيستقبل منكبه الأيسر، وإن كان منكبه الأيسر تاليًا لها يستقبل منكبه الأيمن كما هو ظاهر قوله: «فلا تزايلن مناكبه» وربّما يناقش بأنّ هذا الحديث غير صالح للاستدلال؛ لأنّه لم يعهد العمل به من الأصحاب، ولعله لالتزامهم بوجوب الصلاة على المصلوب بعد إنزاله فلا بأس بالعمل به عند عدم التمكن من الصلاة عليه إلّا

ص: ٣٣٠

(١ - ١) وسائل الشيعة ١٣٠: ٣، الباب ٣٥ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأوّل.

مصلوباً، والأولى الاستدلال على ذلك بصحيحه عبيدالله الحلبي، قال: سألته عن الرجل والمرأة يصلّي عليهما؟ قال: «يكون الرجل بين يدي المرأة ممّا يلي القبلة فيكون رأس المرأة عند وركي الرجل ممّا يلي يساره، ويكون رأسها أيضاً ممّا يلي يسار الإمام، ورأس الرجل ممّا يلي يمين الإمام» (١) ولا يضر إرسالها مع كون مرسلها عبيدالله الحلبي، ويستفاد منها اعتبار أمرين: أحدهما: وضع الميت بحيث يكون رأسه على يمين الإمام ورجليه على يساره على ما تقدّم.

والثاني: استقبال المصلّي عليه القبلة حيث ظاهرها وضع الرجل مقدماً على المرأة من طرف القبلة، وأن يكون رأس المرأة من طرف يسار الرجل مقابل وركه، ويكون رأسها أيضاً تالياً يسار الإمام، ورأس الرجل تالياً يمينه، وهذا لا يكون إلا مع وضع الميت بحيث لو اضطجع يكون وجهه إلى القبلة، وكذا الإمام المصلّي عليهما غاية الأمر يحمل الوضع بتلك الخصوصية على الاستحباب لقوله عليه السلام في صحيحه هشام: «لا بأس أن يقدّم الرجل وتؤخّر المرأة، ويؤخّر الرجل وتقدّم المرأة» (٢) وقد تقدّم في صحيحه الحلبي جعل الرجل وراء المرأة.

### يعتبر قيام المصلّي

[١]

اعتبار قيام المصلّي على الميت متسالم عليه بين الأصحاب أيضاً، ويدلّ عليه ما ورد في قيام المصلّي ممّا يلي صدر المرأة والنهي عن القيام في وسطها أو في بعض

ص: ٣٣١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ١٢٧، الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٧.  
٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ١٢٦ - ١٢٧، الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٦.



الروايات: إذا كانت امرأه فقم عند رأسها، وإذا صليت على الرجل فقم عند صدره (١).

وفى الأخرى: يقوم من الرجال بحيال سرته، ومن النساء دون من ذلك قبل الصدر (٢).

فإن جميعها ظاهره في اعتبار قيام المصلي، ولا يبعد أن يكون التسالم عند المشرعه على اعتبار قيام المصلي مع ما يظهر منها وما تقدم في كيفية الصلاة على المصلوب من الأمر بقيام المصلي مقابل المنكب الأيمن أو الأيسر على التفصيل الوارد فيها كافيها في الجزم بالاعتبار.

ثم إنه إذا تعذر القيام على المصلي يجوز الصلاة عليه عن جلوس فإنه لا يحتمل أن يكون القيام المعبر في الصلاة على الميت ممتازاً على القيام المعبر في سائر الصلوات الواجبه، بل مقتضى الارتكاز في اعتباره في تلك الصلاة أنه بذلك النحو معبر في الصلاة على الميت، مضافاً إلى أن الإطلاق لا يستفاد مما ذكرنا في اعتبار القيام في المصلي على الميت حيث إنه كان وارداً في فرض تمكن المصلي عليه من القيام.

نعم، بما أن الصلاة على الميت واجب كفائي فلا يسقط التكليف به عن القادر عن القيام إذا صلى عليه العاجز جالساً، سواء كان المتمكن من القيام حاضراً وقت صلاة العاجز أو حضر بعد صلاته قبل دفن الميت.

نعم، لا يبعد القول بأنه لا بأس باقتداء العاجز بصلاة المتمكن أخذاً بالإطلاق في بعض الروايات الواردة في الصلاة على الميت جماعة، والله العالم.

ص: ٣٣٢

١- ١) وسائل الشيعة ١١٩: ٣، الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٢.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١١٩: ٣ - ١٢٠، الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٣.

العاشر: تعيين الميِّت على وجه يرفع الإيهام [١]

ولو بأن ينوى الميِّت الحاضر أو ما عيَّنه الإمام.

الحادى عشر: قصد القربه [٢]

الثانى عشر: إباحه المكان [٣]

## تعيين الميِّت

[١]

المراد تعيين الميِّت المصلّى عليه بحيث تضاف الصلاه إليه، كما يشير إلى ذلك ما ورد فى الدعاء بعد التكبيره الرابعه، فلا يكفى مجرد قصد أنه يصلى صلاه الميِّت من غير أن ينوى الصلاه على الميِّت الحاضر ولو بنحو الالتفات الإجمالى أو من يصلى عليه الإمام ونحو ذلك.

## فيه القربه

[٢]

فإنَّ المرتكز فى أذهان المتشرعه كون الصلاه على الميِّت من قسم العباده، ولو كان هذا الارتكاز ناشئاً ممّا يعتبر فيها من التكبيرات والأذكار والأدعيه فلا- يترتب سقوط التكليف ما لم تكن التكبيرات والأذكار مضافه إلى الله سبحانه نظير الإضافه المعبره فى سائر العبادات.

## يشترط إباحه المكان

[٣]

وقد يقال لا- موجب لاعتبار إباحه المكان شرطاً فى صحه الصلاه على الميِّت، فإنَّ الصلاه عليه عباره عن التكبيرات والأذكار وحرمة التصرف إنَّما يوجب بطلان العباده إذا كانتا متحدين فى الوجود نظير السجود فى سائر الصلوات فى المكان المغصوب، ولا اتحاد فيما نحن فيه؛ لأنَّ التكلم فى المكان المغصوب لا يكون تصرفاً

الرابع عشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام، بل الأحوط كونه بمعنى ما يعتبر في قيام الصلوات الأخر [٢]

فيه، بل التصرف فيه هو الكون الذى هو غير متحد مع التكبيرات والأذكار، ونظير ذلك سائر الصلاة فى المكان المغصوب مع كون سجودها فى مكان مباح.

ولكن لا يخفى ما فيه فإنه يكفى فى بطلان العبادة اتحاد التصرف الحرام مع شرط العبادة كما هو الحال فى الصلاة مع السائر المغصوب، وفيما نحن من شرط الصلاة على الميت وقوف المصلى عند الميت بمعنى أن الوقوف المزبور شرط لنفس الصلاة على ما تقدم، وإذا كان المكان مغصوباً يحرم الوقوف فيه ومعه لا يمكن أن يعتمه الترخيص فى تطبيق المأمور به على المأتى به فى المغصوب، وتام الكلام فى بحث اجتماع الأمر والنهى.

### اعتبار الموالاه بين التكبيرات

[١]

بما أن الصلاة على الميت اعتبر أمراً واحداً مع أن أجزاءها وشرائطها أمور متعددة حقيقته، فالحافظ لوحدها كسائر الموارد عرفاً التابع إما إذا قام دليل خاص على عدم اعتبار التابع العرفى فى مورد، كما فى الاغتسال من الجنابه أو غيرها، وكما فى أعمال العمره والحج فى الجملة، وعلى ذلك فلا يجزى ما إذا كبر لميت ثم اشتغل بأمر آخر ثم يكبر ثانياً بعد مده.

### شرطه الاستقرار

[٢]

ذكر قدس سره أن المراد من الاستقرار فى المقام ما لا يصدق مع عدمه القيام كما إذا

الخامس عشر: أن تكون الصلاة بعد التمسيل والتكفين والحنوط كما مرّ سابقاً.

السادس عشر: أن يكون مستور العوره إن تعذر الكفن ولو بنحو حجر أو لبنة [١]

السابع عشر: إذن الولي [٢]

(مسألة ١) لا يعتبر في صلاة الميت الطهاره من الحدث والخبث [٣]

وإباحه -----

كان عند التكبيره أو الاشتغال بالذكر ينحنى إلى حد الركوع ويقوم، فإنّ مع عدم الاستقرار كذلك تبطل الصلاة لفقد القيام فيها واحتياط استحباباً رعايه الاستقرار المعتبر في الإتيان بسائر الصلوات، ولكن الموجب للاحتياط في المقام غير محقق؛ لعدم كون الصلاة على الميت بصلاه فلا يعمّ ما ذكر من اعتبار الاستقرار في هذا المقام مع أنّ الدليل على رعايته ليس دليلاً لفظياً ليتمكن التمسك بإطلاقه.

### أن يكون الميت مستور العوره

[١]

قد تقدّم الكلام سابقاً في اشتراط الصلاة على الميت بكونه مستور العوره وأنه لا يصلّى على عريان، بل تقدّم أنّ مع التمكّن من الكفن يجب كون الصلاة بعد التكفين، كما أنّ التكفين والحنوط في مرتبه واحده يجوز إتيانهما في زمان أو الإتيان بأى منهما بعد غسل الميت، وتقدّم أيضاً كون إذن الولي شرطاً في صحه تجهيز الغير أو أنه مجرد تكليف بمعنى عدم جواز مزاحمه الولي إذا أراد تجهيز ميتة مباشره أو تسبباً.

[٢]

قد تقدّم الكلام فيه في تغسيل الميت.

### عدم اشتراط الطهاره من الحدث

[٣]

لا يشترط الطهاره من الحدث والخبث في الصلاة على الميت ويدل عليه



اللباس وستر العوره وإن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاة حتى صفات الساتر من عدم كونه حريراً أو ذهباً أو من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، وكذا الأحوط مراعاة ترك الموانع للصلاة كالتكلم [١]

والضحك والالتفات عن القبلة.

غير واحد من الروايات كموثقه يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنائز أوصلى عليها على غير وضوء؟ قال: «نعم، إنما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل كما تكبر وتسبح في بيتك على غير وضوء» (١) وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الرجل تفجأه الجنائز وهو على غير طهر، قال: «فليكبر معهم» (٢) وقد تقدّم جواز صلاة الحائض على الميت.

نعم، يستحب الطهر لها كما يظهر من بعض الروايات كموثقه سماعه، قال: سألته عن رجل مرّت به جنازه وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: «يضرب بيديه على حائط اللبن فيتيمم به» (٣) ولا- يبعد ظهورها في صورته خوف فوت الصلاة أو بعضها كصحيحه الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنائز وهو على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها؟ قال: «يتيمم ويصلى» (٤).

[١]

والمراد بالموانع القواطع للصلاة حيث يقال إن سيره المتشرعه رعايتها في الصلاة على الميت أيضاً؛ لكونها بحسب ارتكازهم منافية للصلاة حتى الصلاة على الميت، وظاهر الماتن في المقام وفيما يأتي الاحتياط المستحب حيث ذكر أن الاحتياط في تركها كالاختياط في اعتبار سائر شرائط الصلاة حتى صفات الساتر،

ص: ٣٣٦

١-١) وسائل الشيعه ٣:١١٠ - ١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:١١٠، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٥.

٤-٤) وسائل الشيعه ٣:١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٦.

(مسأله ۲) إذا لم يتمكن من الصلاة قائماً أصلاً يجوز أن يصلى جالساً [۱]

وإذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار والجلوس مع الاستقرار يقدم القيام [۲]

وإذا دار الأمر بين الصلاة ماشياً أو جالساً يقدم الجلوس إن خيف على الميت من الفساد مثلاً وإلا فالأحوط الجمع.

ولكن الحكم بالجواز لا يمكن في بعض الموارد كما يأتي.

### تجوز الصلاة من جلوس لغير المتمكن من القيام

[۱]

لما تقدم من عدم الإطلاق في ناحية اعتبار القيام حتى تسقط الصلاة على الميت مع عدم التمكّن منه أصلاً، ومقتضى الإطلاق الوارد في كيفية الصلاة على الميت بأنها خمس تكبيرات مع ما بينها من الأدعية والأمر بالصلاة على الموتى سقوط الاعتبار عند العجز.

[۲]

إن كان المراد من الاستقرار الطمأنينه المعتبره في سائر الصلوات فالتقديم ظاهر؛ لعدم ثبوت الدليل على اعتبار ذلك الاستقرار في الصلاة على الميت، وإن كان المراد ما لا يصدق القيام المطلق مع عدم الاستقرار المزبور فلأن القيام المزبور أقرب إلى القيام المعتبر فيها من الجلوس، وإذا دار الأمر بين الصلاة على الميت جالساً أو ماشياً فتقديم الجلوس مبنى على احتمال تعينه عند دوران الأمر في الواجب بين التعيين والتخير.

نعم، مع إمكان الجمع بين الصلاتين كما إذا لم يكن خوف من تأخير دفن الميت يتعين الاحتياط بالجمع، ولكن لا يخفى أنّ وجوب الاحتياط يستلزم احتمال التعيين في ناحية كل من المحتملين، ولا يزم ذلك مع عدم إمكان الجمع التخيير، فالجمع بين وجوب الاحتياط في صورته إمكان الجمع وتعين تقديم الجلوس في صورته عدم إمكانه لا يجتمعان.

ص: ۳۳۷

(مسأله ۳) إذا لم يمكن الاستقبال أصلاً سقط [۱]

وإن اشتبه صلى إلى أربع جهات إلماً إذا خيف عليه الفساد فيتحير، وإن كان بعض الجهات مظنوناً صلى إليه وإن كان الأحوط الأربع.

### إذا لم يمكن الاستقبال

[۱]

يقع الكلام في المسأله في مقامين:

الأول: ما إذا علم وأحرز القبلة ولكن لم يمكن للمصلى على الميت استقبالها.

الثاني: ما إذا اشتبهت القبلة. وذكر الماتن قدس سره في الأول سقوط اعتبار القبلة فيصلى على الميت بلا استقبال، وكأنه قدس سره استفاد ذلك من أن الصلاة على الميت واستقبال القبلة فيها لا تزيد على الصلوات الواجبه حيث يسقط اعتبار القبلة فيها مع عدم التمكن أو تمسكك بإطلاق ما ورد في كيفية الصلاة على الميت والأمر بها بدعوى عدم الإطلاق فيما دل على اعتبار اشتراط الاستقبال حتى مع عدم التمكن من الاستقبال، كما ربّما يتفق ذلك في راكب السفينه ونحوها وإما بقاعده الميسور.

وأما المقام الثاني فإن اشتبهت القبلة ولكن كانت جهه مظنونه بكونها القبلة يجوز استقبالهما لصحيحه زراره، قال أبو جعفر عليه السلام: «يجزى التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (۱) فإن مقتضاها أن أجزاء التحرى إذا لم يعلم القبلة لا يختص بالصلاه الواجبه، بل يعم غيرها من الصلاه على الميت التي ليست بصلاه حقيقه، وكذا في الذبح وغيرها مما يعتبر فيه استقبال القبلة أو يحرم فيه استقبالها كالتخلى، وقد احتاط الماتن في الفرض ولكن بنحو الاستحباب بأن يصلى إلى أربع جهات كما التزم بوجوبها إلى الأربع عند عدم الظن ببعض الجهات بكونه القبلة، كما هو الحال عند اشتباه القبلة عند الإتيان بالصلاه الواجبه، ويستدل على ذلك بمرسله الصدوق في

ص: ۳۳۸

۱- ۱) وسائل الشيعه ۴: ۳۰۷، الباب ۶ من أبواب القبلة، الحديث الأول.



الفقيه حيث قال: روى فيمن لا يهتدى إلى القبلة في مفازة أنه يصلى إلى أربع جوانب (١). ومرسله الكافي قال: وروى أيضاً يصلى إلى أربع جوانب (٢). وفي مرسله خراش عن بعض أصحابنا المرويه في التهذيب عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: جعلت فداك إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون إذا أطبقت علينا أو أظلمت علينا فلم نعرف السماء كنا وأنتم سواء في الاجتهاد؟ فقال: ليس كما يقولون إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه (٣). ولا يخفى ظهور الأخيره في عدم اعتبار التحرى وضعف سندها، وكونها معرض عنها عند المشهور بين أصحابنا.

وأما المرسلتان فمع احتمال كونهما روايه واحده لضعف سندهما لا يمكن الاعتماد عليهما، ودعوى إنجبار ضعفهما بعمل المشهور لا يفيد انجبارهما؛ لأنه من المحتمل جداً أن فتوى جملته منهم لولا جلهم لكون الصلاه إلى أربع جهات مقتضى العلم الإجمالى بوجوبها إلى إحداها مع أن الصلاه إلى الأربع مقتضى العلم الإجمالى أيضاً محل تأمل؛ لأن القبلة مع الجهل بها تتوسع بين المشرق والمغرب لما ورد فى صحيحه زواره قلت: أين حد القبلة؟ قال: بين المشرق والمغرب (٤). فيكفى الصلاه إلى الجهات الثلاث هذا مقتضى القاعده، ولكن فى صحيحه زواره ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: يجرى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة (٥).

واحتمال أن يكون (المتحير) تصحيفاً والصحيح (المتحرى) لا يناسبه قوله أينما توجه

ص: ٣٣٩

١- ١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٧٨، الحديث ٨٥٤.

٢- ٢) الكافي ٣: ٢٨٦، الحديث ١٠.

٣- ٣) الاستبصار ١: ٢٩٣، الحديث الأول، التهذيب ٢: ٤٥، الحديث ١٢.

٤- ٤) وسائل الشيعة ٤: ٣١٢، الباب ٩ من أبواب القبلة، الحديث ٢.

٥- ٥) وسائل الشيعة ٤: ٣١١، الباب ٨ من أبواب القبلة، الحديث ٢.

(مسأله ٤) إذا كان الميت في مكان مغصوب والمصلی في مكان مباح صحت الصلاة [١]

(مسأله ٥) إذا صلى على ميتين بصلاة واحده وكان مأذوناً من ولى أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبه إلى المأذون دون الآخر [٢]

ويشكل رفع اليد عنها في مقابل المرسلتين اللتين ذكرنا حالهما.

وكيف ما كان، فالإكتفاء بأي جهه مع عدم كون إحداها مظنونه وخوف الفساد ظاهر.

### إذا كان الميت في مكان مغصوب

[١]

قد تقدّم الوجه في اعتبار إباحه مكان المصلی عند تعرض الماتن أنها من شرائط الصلاة على الميت وكون الميت موضوعاً وجه قبله مستلقياً وإن كان من شرط الصلاة عليه أيضاً إلا أنه لا يعتبر حصوله بفعل المصلی، ولو كان حاصلاً بفعل شخص آخر فالأمر بالصلاة عليه بلا محذور، فإن صلاة المصلی لا تستلزم ارتكاب المحرم فضلاً عن اتحاد الحرام عليه مع شرط الصلاة على الميت.

نعم، إذا لم يكن الميت موضوعاً مستلقياً إلى وجه قبله فلازم اشتراط الصلاة عليه بالوضع المزبور أن يفعل المصلی الشرط، ولا يجزى في وضعه على المكان المغصوب ما ذكرناه في قيامه في مكان مغصوب؛ لأنّ إستلقاء الميت تجاه قبله يلازم الكون لا أنه متحد معه فتدبر.

[٢]

لفقد شرط الصلاة بالإضافه إلى الميت الآخر وهذا بناءً على كون الإذن من الولى شرطاً لا مجرد حرمه المزاحمه للولى على ما تقدّم.

(مسأله ٦) إذا تبين بعد الصلاة أنّ الميت كان مكبواً وجب الإعادة بعد جعله مُستلقياً على قفاه [١]

(مسأله ٧) إذا لم يصلّ على الميت حتى دفن يصلّى على قبره، وكذا إذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاة من جهه من الجهات [٢]

[١]

فإنّ استلقاء الميت على قفاه شرط من غير فرق بين صورتى العلم والجهل.

### إذا دفن بدون صلاة

[٢]

يقع الكلام فى المقام فى جهتين:

الأولى: ما إذا لم يصلّ على ميت قبل دفنه عمدًا أو سهواً، فهل يجب نبش قبره والصلاة عليه خارج القبر أو مع جعله فى قبره مستلقياً أو يصلّى عليه وهو مقبور أو تسقط الصلاة عليه بعد دفنه؟ ظاهر الماتن قدس سره أنه يصلّى على قبره، وكما يصرح فى المسأله السابعه عشر عدم الفرق بين ترك الصلاة عليه عسياناً أو نسياناً وعذراً ولا يجوز النبش للصلاه، ويستدل على ذلك بوجود الصلاة على من مات من أهل القبلة (١). وأنه لا يترك أحد من أمتة صلى الله عليه وآله بلا صلاة (٢). بملاحظه ما ورد فى صحيحه هشام بن سالم، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: لا بأس أن يصلّى الرجل على الميت بعد ما يدفن (٣). فإنّه إذا كانت الصلاة بعد الدفن مشروعاً وكانت واجبه بمقتضى الإطلاق المشار إليه، وقد حكى (٤) عن المحقق فى المعتبر (٥) سقوط الصلاة بعد دفن الميت.

ص: ٣٤١

١- ١) وسائل الشيعه ١٣٣:٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٢.

٢- ٢) وسائل الشيعه ١٣٣:٣، الباب ٣٧ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٣.

٣- ٣) وسائل الشيعه ١٠٤:٣، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

٤- ٤) حكاه السيد الخوئى فى التنقيح ٩:٢٦٤.

٥- ٥) المعتبر ٢:٣٥٨.

واختاره في المدارك (١) لما ورد في موثقه عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوم وجدوا على ساحل البحر ميت وليس لهم فضل ثوب يكفونونه من قوله عليه السلام: يحفر له ويوضع في لحدّه ويوضع اللبن على عورته فيستر عورته باللبن وبالحجر ثم يصلى عليه ثم يدفن، قلت: فلا يصلى عليه إذا دفن؟ فقال: لا يصلى على الميت بعدما يدفن، ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته (٢). وفي موثقه الأخرى، عن أبي عبدالله عليه السلام الواردة فيمن صلى على ميت ثم ظهر أن الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه قال: يسوّى وتعاد الصلاة عليه وإن كان قد حمل ما لم يدفن فإن دفن فقد مضت الصلاة عليه ولا يصلى عليه وهو مدفون (٣). فإنّ ظاهرهما عدم مشروعيه الصلاة على الميت بعد دفنه ولو مع ترك الصلاة عليه قبله، وما ورد في صحيحه هشام المتقدمه (٤) يحمل على الدعاء عليه بقرينه ما رواه حريز، عن زراره أو محمد بن مسلم، قال: الصلاة بعدما يدفن إنّما هو دعاء، قال: قلت: فالنجاشي لم يصلّ عليه النبي صلى الله عليه وآله فقال: لا إنّما دعا له (٥).

ولكن لا يخفى أنّ هذه مضمرة وسندها ضعيف بنوح بن شعيب الخراساني بقرينه روايه ابن هشام، ولا يمكن حمل صحيحه هشام على الدعاء فإنه لا يحتمل بأن

ص: ٣٤٢

١-١) المدارك ١٨٨: ٤.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣: ١٣١، الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣: ١٠٧، الباب ١٩ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

٤-٤) في الصفحه السابقه.

٥-٥) وسائل الشيعه ٣: ١٠٥، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٥.

لا يكون مجرد الدعاء للميت بعد الدفن مشروعاً ليتصدى عليه السلام لبيان مشروعيته.

وأما موثقه عمار الأولى فيمكن الالتزام بمدلولها وأنه لا تجب الصلاة على ...

الميت صَلَّى عليه مقلوباً عند الاشتباه والغفله.

وأما موثقه الثانيه فقيل إن ظاهرها اشتراط الصلاة على الميت بكونها قبل الدفن، وإذا صَلَّى عليه بعد دفنه في صورته التمكن من الصلاة عليه قبل الدفن فلا تجزى تلك الصلاة، فاللازم إخراجها والصلاة عليه ثم يدفن، والنبش في هذه الصورة لا محذور فيه؛ لأنّ النبش بعد الدفن المشروع غير جائز، وأما إذا ترك الصلاة عليه قبل الدفن لعذر كالنسيان لم يصح الصلاة عليه وهو مقبور فلا دلالة لها على ذلك، ولو سلم إطلاق اشتراط الصلاة بكونها قبل الدفن ومعارضتها مع صحيحه هشام بن سالم (1) يرجع بعد تساقطهما إلى الإطلاق المتقدم مقتضى لوجوب الصلاة على كل ميت.

ولكن لا يخفى أنّ التمسك بالإطلاق وإن يقتضى وجوب الصلاة عليه بعد دفنه إلا أنّ مقتضى ما دلّ على اعتبار استلقاء الميت قدّام المصلى وجوب نبش القبر واستلقائه عند الصلاة عليه داخل القبر أو خارجه.

وعلى الجملة، ما دلّ على عدم جواز الصلاة على الميت بعد دفنه لا ينحصر بالموثقه ليقال بسقوطها بالمعارضه مع صحيحه هشام بن الحكم، والأظهر أن يقال في وجه الجمع بين الصحيحه والموثقه برفع اليد عن ظهور الموثقه في اشتراط الصلاة بكونها قبل الدفن وحملها على مجرد التكليف، ولو استلزم ذلك التفكيك بين النهى عنه وبين النهى عن الصلاة عليه وهو عريان بحفظ ظهور النهى عن الثاني في الاشتراط دون الأول، والله العالم.

وأما الوجه الثانيه: فهي الصلاة على قبر الميت بعد دفنه إذا صَلَّى عليه قبل الدفن،

ص: ٣٤٣

(مسأله ٨) إذا صَلَّى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط إعادته الصلاة عليه [١]

(مسأله ٩) يجوز التيمم لصلاة الجنائزه وإن تمكن من الماء وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن من الوضوء أو الغسل أو صورته خوف فوت الصلاة منه [٢]

فمقتضى إطلاق صحيحه هشام جوازها، والأخذ بإطلاقها ممكن ولا تعارضها الموثقه؛ لأن ظاهر الموثقه كون المراد بالصلاه فيها الصلاه الواجبه وأنه يجب أن تقع قبل الدفن.

نعم، ورد في بعض الروايات ما ظاهره أنّ الصلاة على الميت بعد دفنه غير مشروع، ولكنها ضعيفه سنداً ومعارضه بمثلها والعمده كانت الموثقتين وقد ذكرنا الحال فيهما، والله العالم.

### إذا صَلَّى على القبر

[١]

لا يبعد أن يقال إنّ الأمر بالصلاه على قبره بعد الدفن للاحتراز عن محذور الصلاه عليه بنبش قبره، وإذا ارتفع هذا المحذور يجب مراعاة الصلاه عليه قبل الدفن، ويمكن أن يقال إنه إذا لم يكن اشتراط الصلاه بكونها قبل الدفن فالصلاه المأتى بها كانت صحيحه، ومع صحتها لم تجب الصلاه عليه فالاحتياط في الإعادة استحبابي.

### جواز التيمم لصلاه الميت

[٢]

لم يثبت مشروعيه التيمم مع التمكن من الطهاره المائيه وعدم خوف فوت الصلاه فإن موثقه سماعه ظاهرها خوف فوت الصلاه كما هو فرض مرور الجنائزه وهو

ص: ٣٤٤

(مسأله ١٠) الأحوط ترك التكلم فى أثناء الصلاة على الميت وإن كان لا يبعد عدم البطلان به [١]

على غير وضوء وسؤاله بأنه كيف يصنع؟ (١) فإنه مع التمكن وعدم الخوف لا مورد للسؤال بأنه كيف يصنع.

□

وعلى الجملة، ظاهرها ما فرض فى صحيحه الحلبي، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنازة وهو على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها، قال: يتيمم ويصلى (٢). وأما مرسله الصدوق (٣) لضعفها لا يمكن التمسك بها أو بإطلاقها.

### الكلام فى صلاة الميت

[١]

قد تقدم أنه قدس سره التزم بعدم كون قواطع الصلاة فى المقام مبطله ولا بأس بذلك فإن الموانع فى الصلاة التى هى ذات ركوع وسجود، ودعوى أن التكلم والضحك والالتفات عن القبلة منافية للعبادة لا يمكن المساعدة عليها فإن الأذان والإقامة من العبادات فلا تنافى قواطع الصلاة.

نعم، إذا كان التكلم أو غيره أمراً مستمراً بحيث تزول معه الموالاة يكون مبطلاً لفقدانها.

ص: ٣٤٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنازة، الحديث ٥.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤٩٦، ١٧٠: ١.

(مسأله ۱۱) مع وجود من يقدر على الصلاه قائماً في أجزاء صلاه العاجز عن القيام جالساً إشكال بل صحتها أيضاً محل إشكال [۱]

(مسأله ۱۲) إذا صَلَّى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة، بل وكذا إذا لم يكن موجوداً من الأول لكن وجد بعد الفراغ من الصلاه، وكذا إذا عجز القادر القائم في أثناء الصلاه فتممها جالساً فإنها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الإتيان بها قائماً [۲]

(مسأله ۱۳) إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا بنى على عدمها، وإن علم بها وشك في صحتها وعدمها حمل على الصحة وإن كان من صلى عليه فاسقاً [۳]

نعم لو علم بفسادها وجب الإعادة وإن كان المصلي معتقداً للصحة وقاطعاً بها.

### صلاه العاجز عن القيام

[۱]

قد تقدم الكلام في ذلك وذكرنا أنه لا يبعد استحبابها وصحتها عن العاجز عن القيام إذا كان مأموماً في الصلاه على الميت؛ لأن ظاهر مثل صحيحه عبدالله بن سنان (۱) أن الحضور للصلاه على الميت مستحب نفسى، وبما أن القيام اشتراطه يختص بحال الاختيار فيصلى عليه جالساً.

[۲]

قد تقدم الوجه في عدم أجزاء المأمور به الاضطرارى مع التمكن من الاختيارى ولو بالتمكن من صرف وجوده في آخر زمان التكليف.

[۳]

لأن الحمل على الصحة مع إحراز صدور الفعل عن الفاعل مورد للسيره المتشرعه من غير فرق بين كون الفاعل عادلاً أو غيره.

نعم، إذا أحرز بطلانه وجب الإتيان به ولو كان الفاعل معتقداً صحته.



١-١) وسائل الشيعة ٥٩:٣، الباب الأوّل من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأوّل.

(مسأله ۱۴) إذا صَلَّى أحد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده لا يجب على من يعتقد فسادها [۱]

بحسب تقليده أو اجتهاده نعم لو علم علماً قطعياً بطلانها وجب عليه إتيانها وإن كان المصلّي أيضاً قاطعاً بصحتها.

(مسأله ۱۵) المصلوب بحكم الشرع لا يصلي عليه قبل الإنزال، بل يصلي عليه بعد ثلاثه أيام [۲]

بعدما ينزل، وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع لكن يجب إنزاله فوراً والصلاه عليه، ولو لم يمكن إنزاله يصلي عليه وهو مصلوب مع مراعاة الشرائط بقدر الإمكان.

### إذا اعتقد صحه صلاته على الميت

[۱]

عدم وجوب الصلاه على من يرى بطلانها باجتهاده أو تقليده، إمّا بأنّ للغير أن يرتّب آثار الصحه على الفعل الصادر عن الآخر بحجه شرعيه عنده بصحته المعبر عنه بإجزاء الحكم الظاهري لكل أحد في حق الآخرين، فيما إذا لم يحرزوا فساد عمله وخطأ ما يعتقد من الحكم وجداناً، أو أنّ ذلك لحمل فعل الغير على الصحه؛ لأنّ الأصل في كل فعل صادر عن الغير الصحه ما لم يحرز بطلانه وجداناً، وشيء من الأمرين غير تام فإنّه لم يحرز سيره على حمل فعل الغير على الصحه ممّن يحفظ بصوره عمله ويرى بالطريق المعترف عنده فسادها كما لم يحرز أجزاء المأمور به الظاهري لكل أحد إلّا بالإضافة إلى نفسه لا بالإضافة إلى الآخرين أيضاً إلّا في بعض الموارد التي ليس المقام منها.

### الصلاه على المصلوب

[۲]

المستفاد ممّا ورد في المصلوب حدّاً كالمحارب أنّه لا يجوز إبقائه على

(مسأله ١٦) يجوز تكرار الصلاة على الميت سواء اتحد المصلي أو تعدد [١]

لكنه مكروه إلا إذا كان الميت من أهل العلم والشرف والتقوى.

(مسأله ١٧) يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن فلا يجوز التأخير إلى ما بعده.

الخشبه بعد ثلاثه أيام كما فى معتبره السكونى (١)، وفى معتبرته الأخرى: أن أمير المؤمنين عليه السلام صلب رجلاً بالحيره ثلاثه أيام ثم أنزله فى اليوم الرابع فصلى عليه ودفنه (٢). فإنه إذا جاز إبقاؤه ثلاثه أيام على الخشبه، فمقتضى التحفظ على شرط الصلاة على الميت من استلقائه مستقبل القبله عند الصلاة عليه جواز تأخير صلاته إلى اليوم الرابع كما هو مفاد المعتبره الثانيه.

وأما المصلوب بغير حكم الشرع فإنه يجب الصلاة عليه أيضاً بعد إنزاله تحفظاً لشرط الصلاة على الميت إلا أنه يجب إنزاله فوراً لكون بقاءه على الخشبه هتكاً ومخالفاً للأمر بالتعجيل المتعارف فى تجهيز الميت، وإذا لم يمكن إنزاله فالأحوط لو لم يكن أقوى مراعاة ما ورد فى صحيحه أبى هاشم الجعفرى المتقدمه.

### فى تكرار الصلاة على الميت

[١]

□  
جواز تكرار الصلاة على الميت قبل دفنه يستفاد من بعض الروايات كصحيحه الحلبي، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: كبر أمير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف وكان بدرتاً خمس تكبيرات، ثم مشى ساعه ثم وضعه وكبر عليه خمساً أخرى فصنع به ذلك حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيره (٣). وصحيحه إسماعيل بن جابر

ص: ٣٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤٧٦:٢، الباب ٤٩ من أبواب الاحتضار، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣١٨:٢٨ - ٣١٩، الباب ٥ من أبواب حد المحارب، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨٠:٣، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.

نعم، لو دفن الميت قبل الصلاة عصيانياً أو نسياناً أو لعذر آخر أو تبين كونها فاسده ولو لكونه حال الصلاة عليه مقلوباً لا يجوز نبشه لأجل الصلاة، بل يصلى على قبره [١]

مراعياً للشرائط من الاستقبال وغيره وإن كان بعد يوم وليله بل وأزيد -----

وزراره، عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث - أن رسول الله صَلَّى على حمزه سبعين صلاة وكبر عليه سبعين تكبيره (١). ولا بأس بالالتزام بعدم الكراهه بمعنى أفضلية الدعاء للميت من تكرار الصلاة بالإضافة إلى مثل سهل بن حنيف، ويلتزم في غيره بالكراهه جمعاً بين معتبره الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام أن رسول الله صَلَّى عليه وآله صَلَّى على جنازه فلياً فرغ منها جاء قوم لم يكونوا أدركوها فكلموا رسول الله صَلَّى عليه وآله أن يعيد الصلاة عليها فقال لهم: قد قضيت الصلاة عليها ولكن أدعوا لها (٢). وبين موثقه عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب وإن كان قد صَلَّى عليه» (٣) وموثقه يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الجنازه لم أدركها حتى بلغت القبر اصلى عليها؟ قال: إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصل عليها» (٤) ومقتضى ظاهر الأخير والإطلاق في ما قبلها جواز تكرار الصلاة، تعدد المصلى في تكرارها أو اتحاد، وقد ذكرنا مراراً تمام السند واعتباره فيما رواه الشيخ قدس سره عن علي بن الحسن بن فضال (٥) فلا نعيد.

## صلاه الميت قبل الدفن

[١]

قد تقدم الكلام في ذلك في المسأله السابقه، وذكرنا أنه لا يبعد عدم وجوب

ص: ٣٤٩

- ١-١) وسائل الشيعه ٣:٨١، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.
- ٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٨٤، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ١٣.
- ٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٨٦، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ١٩.
- ٤-٤) وسائل الشيعه ٣:٨٦، الباب ٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢٠.
- ٥-٥) التهذيب ٣:٣٣٤، الحديث ٧١.

أيضاً إلّا أن يكون بعدما تلاشى ولم يصدق عليه الشخص الميت فحينئذ يسقط الوجوب، وإذا برز بعد الصلاة عليه بنش أو غيره فالأحوط إعادة الصلاة عليه.

(مسألة ١٨) الميت المصلّى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضاً [١]

ما لم يمضَ أزيد من يوم وليله وإذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك.

الصلاة على القبر فيما إذا صلّى على الميت وكان الميت مقلوباً حال الصلاة، حيث إنّه إذا كان قبل دفنه يجب إعادتها عليه، فإن دفن فلا يجب إعادتها على قبره لدلاله موثقه عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام فى حديث أنّه سئل عمّن صلّى عليه فلَمّا سلّم الإمام فإذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه؟ قال: «يسوّى وتعاد الصلاة عليه، وإن كان قد حمل ما لم يدفن، فإن دفن فقد مضت الصلاة عليه ولا يصلّى عليه وهو مدفون (١)».

### فى الصلاة على القبر

[١]

العمده فى القول بالجواز إطلاق صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس أن يصلّى الرجل على الميت بعدما يدفن (٢). فإنّ إطلاقها يعم ما إذا صلّى عليه قبل الدفن أم لم يصلّ عليه، كما أنّ ظاهرها الصلاة التى كانت يصلّى بها على الميت بقيودها وشرائطها غير ما لازم كونه مقبوراً من استلقاء الميت تجاه القبلة، بل ذكرنا أنّه لا يتوهم عدم جواز مجرّد الدعاء للميت بعد دفنه حتى ينفى عنه الإمام عليه السلام البأس.

ودعوى اختصاصها بما إذا لم يصلّ على الميت قبل دفنه جمعاً بينها وبين ما دل على أنه لا يصلّى على الميت وهو مدفون لا يمكن المساعدة عليها؛ لما ذكرنا من أنّ

ص: ٣٥٠

١- (١) وسائل الشيعه ٣:١٠٧، الباب ١٩ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:١٠٤، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.

كون الصلاة قبل الدفن ليس شرطاً لها، بل هو تكليف في مورد إمكان الصلاة عليه قبل الدفن، وما ورد في روايه محمد بن مسلم أو زراره قال: الصلاة على الميت بعدما يدفن (١). إنّما هو الدعاء ذكرنا أنه مع الإغماض عن ضعف سندها وإضمامها يحمل على أفضله الدعاء بالإضافة إلى ميت قد صلّى عليه، كما حملنا على ذلك خبر جعفر بن عيسى (٢) مع الإغماض عن سنده أيضاً.

وأما حديث عمّار (٣) الوارد في ميت لفظه البحر فمورده إمكان الصلاة عليه قبل الدفن فيجب كونها قبله.

نعم، ظاهر روايه محمد بن مسلم، عن رجل من أهل الجزيره، قال: قلت للرضا عليه السلام: يصلّي على المدفون بعدما يدفن؟ قال: لا، لو جاز لأحد لجاز لرسول الله صلى الله عليه وآله بل لا يصلّي على المدفون بعدما يدفن ولا على العريان (٤). نفى المشروعيه ولكنها لضعفها لا- يمكن الاعتماد عليها، وما ورد في روايه يونس بن ظبيان، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه، قال: نهى رسول الله أن يصلّي على قبر أو يقعد عليه أو يبني عليه (٥). يحتمل كون المراد اتخاذه مصلى بقرينه النهي عن القعود عليه أو البناء والاتكاء عليه.

ويؤيد إطلاق صحيحه هشام بن سالم (٦) الصحيح عن مالك مولى الحكم، عن

ص: ٣٥١

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ٣: ١٠٥، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.
  - ٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ١٠٥، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٤.
  - ٣- ٣) وسائل الشيعه ٣: ١٣١، الباب ٣٦ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.
  - ٤- ٤) وسائل الشيعه ٣: ١٠٦، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٨.
  - ٥- ٥) وسائل الشيعه ٣: ١٠٥ - ١٠٦، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٦.
  - ٦- ٦) وسائل الشيعه ٣: ١٠٤، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

(مسألة ١٩) يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه حتى في الأوقات التي يكره النافله فيها [١]

عند المشهور من غير فرق بين أن تكون الصلاة على الميت واجبه أو مستحبه.

□  
أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه وقد دفن (١). وظاهرها تكرار الصلاة ولكن لضعف مولى الحكم صالحه للتأييد، وكذا رواه عمرو بن جميع (٢).

وأما حمل ما يظهر منه المشروعيه على قبل اليوم والليله، وما ورد في المنع على ما بعدهما فلا نعرف له وجهاً.

نعم، لا يبعد اختصاص المشروعيه بالإضافه إلى من لم يصل عليه قبل الدفن لعدم إدراك الجنازه قبله.

### تجوز الصلاة على الميت في أى وقت كان

[١]

□ □  
ويشهد لذلك صحيحه عبيدالله بن على الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

لا بأس بالصلاة على الجناز حين تغيب الشمس وحين تطلع إنَّما هو استغفار (٣).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يصلّى على الجنازه في كل ساعه إنَّها ليست بصلاه ركوع وسجود، وإنَّما تكره الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها التي فيها الخشوع والركوع والسجود؛ لأنَّها تغرب بين قرني شيطان وتطلع بين قرني الشيطان (٤). وموثقته قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام: هل يمنعك شيء من هذه الساعات عن

ص: ٣٥٢

١-١) وسائل الشيعه ١٠٤:٣، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعه ١٠٥:٣، الباب ١٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.

٣-٣) وسائل الشيعه ١٠٨:٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.

٤-٤) وسائل الشيعه ١٠٨:٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

( مسأله ٢٠ ) يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت وإن كان في وقت فضيله الفريضة، ولكن لا- يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيله مع ضيقه [١]

الصلاة على الجنائز قال: «لا» (١) ولكن في معتبره عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «تكره الصلاة على الجنائز حين تصفر الشمس وحين تطلع» (٢).

وحمل هذه الأخيره على الكراهه بمعنى أقلية الثواب، وما تقدم على الجواز لا يمكن المساعدة عليه فإنّ الوارد فيها نفى الكراهه في أى وقت، فالمعتبره تعارضها فتحمل على التقية؛ لما قيل من أنّ الكراهه مذهب العامه، ولا يخفى أنّ كراهه الصلاة التي هي ذات الركوع والسجود عند غروب الشمس وطلوعها مقبوله عند المشهور من أصحابنا، وقد أنكرها جماعة بدعوى أنّ ما ورد في مثل صحيحه محمد بن مسلم من طلوعها وغروبها بين قرني الشيطان ممّا رواه الناس، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا كراهه في الصلاة في الوقتين كما ورد ذلك في بعض الروايات.

### في المبادرة إلى الصلاة على الميت

[١]

ذكر قدس سره أنه إذا كان وقت فضيله صلاة الوقت يستحب تقديم الصلاة على الميت على فريضه الوقت، ولكن إذا خيف فوت وقت الفضيله لا- يبعد تقديم الفريضة عليها بناءً على أنّ المراد من خوف وقت الفريضة في بعض الروايات خوف فوت وقت الفريضة كروايه جابر، قال: قلت لأبي الحسن (جعفر) عليه السلام إذا حضرت الصلاة على الجنائز في وقت مكتوبه فأيهما أبدأ؟ فقال: عجل الميت إلى قبره إلا أن تخاف أن

ص: ٣٥٣

١- ١) وسائل الشيعة ١٠٩: ٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٣.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١٠٩: ٣، الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٥.



يفوت وقت الفريضة ولا تنتظر بالصلاه على الميت طلوع الشمس وغروبها (١).

كما أنّ الأولى تقديمها على النافله [١]

وعلى قضاء الفريضة ويجب تقديمها -----

ويقتضى تقديمها أيضاً على فريضة الوقت في وقت فضيلتها ما ورد في الاستعجال في تجهيز الميت (٢). غايه الأمر أنّ مقتضاها وإن كان تقديم صلاه الميت مطلقاً ولو كان وقت الفضيله مضيقاً إلماً أنّه يرفع عن إطلاقها بما ورد في روايه جابر من استثناء صوره خوف وقت الفريضة الظاهر في وقت فضيلتها، ولكن ظهورها في خصوص وقت الفضيله محل تأمّل، مضافاً إلى ضعف سندها بعمر بن شمر مع معارضتها بمعتبره هارون بن حمزه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا دخل وقت صلاه مكتوبه فأبدأ بها قبل الصلاه على الميت إلماً أن يكون الميت مبطوناً أو نفساء أو نحو ذلك (٣). والتعبير عنها بالمعتبره لكون الراوى عن هارون يزيد بن إسحاق شعر وهو غير موثق في كلماتهم، ولكن مع كونه صاحب الكتاب يروى عنه جمله من الأجلء وعدم ذكر قدح له لا يبعد القول باعتبار روايته.

أضف إلى ذلك صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال:

سألته عن صلاه الجنائز إذا احمرت الشمس أتصلح أو لا؟ قال: لا صلاه في وقت صلاه، وقال: إذا وجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنائز (٤).

وعلى الجملة، ما ذكره الماتن من تقديم صلاه الجنازه على فريضة الوقت وقت فضيلتها لا يخلو عن التأمل بل المنع، والله العالم.

### صلاه الميت تقدم على النافله

[١]

إذا كانت النافله نافله الفريضة وكان تقديم صلاه الجنازه موجباً للاستعجال

ص: ٣٥٤

١- (١) وسائل الشيعه ١٢٤:٣، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤٧١:٢، الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٢٣:٣، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١٢٤:٣، الباب ٣١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٣.

على الفريضة فضلاً عن النافله فى سعه الوقت إذا خيف على الميت [١]

من الفساد ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت، وإذا خيف -----

فى تجهيز الميت ودفنه فلا يبعد ذلك؛ لأنّ استحباب التعجيل فى تجهيز الميت الموجب لحفظ حرمة من مرتكزات المتشرعه، بل لا يبعد الالتزام بأولويه تقديم الصلاة عليه على فريضة الوقت أيضاً، وأولى بالتقديم ما إذا كانت النافله مبتدأه.

وأما إذا لم يكن تقديم الصلاة عليه من الاستعجال فى تجهيزه ففى أولويه تقديمها على النافله بل على القضاء تأمل. ودعوى أنّ ما تقدّم فى تقديم فريضة الوقت على الصلاة على الميت مقتضاها تقديم القضاء أيضاً حيث إنّ الأولى تقديم القضاء على فريضة الوقت مع سعه الوقت فىكون القضاء المقدم على الفريضة مقدماً على صلاة الميت لا يمكن المساعدة عليها مع عدّ تقديم الصلاة على الميت استعجالاً فى تجهيزه وأكثر حفظاً لحرمة، فإنّ هذا الاستعجال مع ورود روايات فيه أولويته فيما ذكر فى من مرتكزات المتشرعه.

### تقدم صلاة الميت على الفريضة وقضائها لو خيف الفساد

[١]

ذكر قدس سره أنه يجب تقديم الصلاة على الميت إذا خيف عليه من تأخيرها كما إذا كان الميت فى معرض الفساد لحراره الهواء ونحوه، فإنّه تحفظاً على حرمة الميت تؤخّر فريضة الوقت مع سعتها، وأما إذا انعكس الأمر بأن يتضيق وقت الفريضة بحيث لو صلّى على الميت فانت الفريضة ففى هذا الفرض تقدّم الفريضة، فإنّه مقتضى عدم جواز تفويت الفريضة فى وقتها.

وأما إذا خيف على الميت من الفساد وكان وقت الفريضة مضيقاً فتقدم الفريضة وتؤخّر الصلاة على الميت إلى ما بعد دفنه، فإنّ وجوب الصلاة عليه قبل دفنه مجرد

ص: ٣٥٥

عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدم الفريضة ويصلى عليه بعد الدفن، وإذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن وتقضى الفريضة، وإن أمكن أن يصلى الفريضة مومياً صلى، ولكن لا يترك القضاء أيضاً.

تكليف يسقط مع الإتيان بالفريضة التي لا - أقل من احتمال أهميتها، ولا - يبعد أن يقال إذا أمكن تقديم الصلاة على الميت وإدراك ركعه من فريضة الوقت في وقتها كما إذا بقي من وقت الفريضة مقدار ركعتين أو أزيد يقدم الصلاة عليه؛ لما تقرر في باب التزاحم من أنه إذا كان لأحد الواجبين بدل اضطرارى ولم يكن للآخر بدل يقدم ما ليس له البدل فإن وجوب الصلاة قبل الدفن ليس له بدل؛ لما تقدم من أنه مجرد تكليف لا اشتراط في ناحيه الصلاة عليه، وإذا فرض وقوع التزاحم بين فريضة الوقت ووجوب دفن الميت، كما إذا كان الميت في معرض ترك الدفن باستيلاء العدو أو أكل السباع أو ذهاب السيل به فإتاه في الفرض يقدم دفنه على فريضة الوقت؛ لأن حرمة المسلم ميتاً كحرمته حياً المقتضى لأهميه دفنه، ولا يترك فريضة الوقت ولو مؤمياً للركوع والسجود؛ لكون المكلف في الفرض داخلاً - في غير المتمكن منهما - لا يخفى إذا تزاومت الفريضة مع وجوب تعجيل الدفن بمعنى أن دفنه بعد الفريضة يوجب فساد الجنازه بانتشار الريح منه أو تلويث الكفن بحيث لا يمكن تطهيره وتبديله، فلا يبعد تقديم الفريضة؛ لأنه لو لم يحرز أهميه الفريضة من وجوب تعجيل دفنه فلا أقل من عدم احتمال الأهميه في التعجيل في دفنه من صلاة الفريضة التي هي عماد الدين، وظاهر عبارته الماتن يعم هذا الفرض أيضاً لو لم نقل بظهورها في خصوصه، نعم لو أمكن الإتيان بالصلاة مع الاشتغال بدفنه ولو مومياً للركوع والسجود تعين الجمع؛ لما ذكر من مقتضى البدليه لأحد المتراحمين - وبذلك لا يبعد إجزاؤها كما هو الحال في سائر الصلوات الاضطراريه، وإن كان الأحوط قضاءها بعد ذلك.

(مسألة ٢١) لا يجوز على الأحوط إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة [١]

وإن لم تكن ماحيه لصورتها كما إذا اقتصر على التكبيرات وأقل الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلاً.

### لا تجوز صلاة الميت في أثناء الفريضة

[١]

ويقال في وجه عدم الجواز أن صلاة الميت وإن كانت ذكراً ودُعَاءً إلّا أنها معنونه بعنوان عمل آخر يؤتى بذلك العنوان، وقد نهى عن الإتيان بالعمل أثناء الصلاة وأنه: «ليس في الصلاة عمل» كما في روايه على بن جعفر المرويه في باب القواطع (١)، وقد تقدّم الأمر بالبدء بصلاة الوقت وتأخير صلاة الجنائز ولو كان الإتيان بصلاة الجنائز أثناء الفريضة أمراً جائزاً لأشير إلى الإدراج والإتيان بها أثناءها ولكن لا يخفى أنّ العمل الآخر إذا أتى به بقصد كونه جزءاً أو شرطاً من الصلاة فالبطالان لكونه زياده في الفريضة أو أتى بعنوانه الآخر ولكن قام الدليل على بطلان الصلاة بها كالإتيان في الصلاة بسجود التلاوه؛ ولهذا لا يجوز الإتيان في أثناء الصلاة بصلاة أخرى لزياده الركوع والسجود ولو بعنوان صلاة أخرى، وشيء من الأمرين غير محقق في الإتيان بصلاة الميت أثناء الفريضة، وروايه على بن جعفر لضعفها حتى دلالة لعدم إمكان الأخذ بإطلاقها لا يمكن الاعتماد عليها، وما ورد في البدء بفريضة الوقت ناظر إلى صورته الإتيان بكل منهما منفردة وليس في مقام ما يجزى من صلاة الميت، فلم يبق في السبب إلّا دعوى ارتكاز لزوم الإتيان بكل منهما منفردة في ارتكاز المتشرعه، وفي ثبوتها وعدم كون اعتباره على تقدير الثبوت ناشئاً من جريان العاده على عدم الإدراج تأمل، بل منع.

نعم، لا ينبغي التأمل في أنّ عدم الإدراج أحوط، نعم لا يجوز أثناء صلاة الفريضة

ص: ٣٥٧

١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٢٦٦، الباب ١٥ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ٤.

(مسألة ٢٢) إذا كان هناك ميتان يجوز أن يصلّي على كل واحد منهما منفرداً ويجوز التشريك بينهما في الصلاة فيصلّي صلاة واحده عليهما [١]

وإن كانا مختلفين في الوجوب والاستحباب وبعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنيه هذا إذا لم يخف عليهما أو على أحدهما من الفساد، وإلّا وجب التشريك أو تقديم من يخاف فساد.

(مسألة ٢٣) إذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلّي بين وجوه الأول: أن يتم الصلاة على الأول ثم يأتي بالصلاة على الثاني.

الثاني: قطع الصلاة واستئنافها بنحو التشريك [٢]

الثالث: التشريك في التكبيرات الباقية وإتيان الدعاء لكل منهما بما يخصّه والإتيان بقيّة الصلاة للثاني بعد تمام صلاة الأول، مثلاً إذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر ويأتي بوظيفه صلاة الأول وهي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والشهادتين لصلاة الميت الثاني -

إذا أطال الصلاة على الميت بحيث تفوت الموالاه المعتبره في صلاة الفريضة.

### في الصلاة على أكثر من ميت

[١]

لا كلام في الإتيان بالصلاة على كل منهما منفرداً وأما أجزاء صلاة واحده فيدلّ عليه الروايات المستفيضة الواردة في كيفية وضع الموتى عندما يصلّي على جميعهم ومثل موثقه عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلّي على ميتين أو ثلاثه موتى كيف يصلّي عليهم؟ قال: إن كان ثلاثه أو اثنين أو عشره أو أكثر من ذلك فليصلّ عليهم صلاة واحده، يكبر عليهم خمس تكبيرات كما يصلّي على ميت واحد (١).

[٢]

وفي صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن

ص: ٣٥٨

وبعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الأول وبالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله للميت الثاني وبعد الخامسة تتم صلاة الأول ويأتي للثاني بوظيفته التكبير الثالث وهكذا يتم بقيه صلاته ويتخير في تقديم وظيفته الميت الأول أو الثاني بعد كل تكبير مشترك هذا مع عدم الخوف على واحد منهما. وأما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول وإذا خيف على الثاني يتعين الوجه الثاني أو تقديم الصلاة على الثاني بعد القطع وإذا خيف عليهما معاً يلاحظ قله الزمان في القطع والتشريك بالنسبه إليهما إن أمكن وإلا فالأحوط عدم القطع.

قوم كبروا على جنازه تكبيره أو اثنتين ووضعت معها أخرى كيف يصنعون؟ قال: «إن شاءوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره، وإن شاءوا رفعوا الأولى وأتموا ما بقى على الأخيره كل ذلك لا بأس به» (1). وظاهر قوله عليه السلام: «إن شاءوا رفعوا الأولى وأتموا ما بقى على الأخيره» التشريك بينهما في التكبيره بعد وضع الثانيه، وحيث يتم الصلاة على الأولى قبل الثانيه يجوز لهم رفع الأولى وتركها حتى يتم المصلّى ما بقى من التكبيرات على الثانيه، واحتمل جماعه أنّ المراد ممّا بقى على الأخيره الصلاة الثانيه منفرده، ولكنها كما ترى خلاف ظهورها فإنه لو كان المراد كذلك لكان المناسب أن يقال: وإن شاءوا رفعوا الأولى ويصلّوا على الثانيه، كما أنّ احتمال كون المراد قطع الصلاة الأولى، ويصلّوا عليها مع الثانيه لا يناسب ظهورها.

وعلى الجملة، قطع الصلاة على الأولى وإن كان لا بأس به؛ لأنّ المحرم قطع صلاة الفريضة التي فيها ركوع وسجود ولا يجرى في صلاة الميت إلّا أنّ حصول القطع في صلاة الميت بمطلق القصد أو الالتفات محل تأمل فالأحوط التشريك في الثلاث أو الصلاة على كلّ منهما منفرده.

ص: ٣٥٩

---

(١-١) وسائل الشيعه ١٢٩:٣، الباب ٣٤ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث الأوّل.



## فصل فى آداب الصلاة على الميت

وهى أمور:

الأول: أن يكون المصلى على طهاره من الوضوء أو الغسل أو التيمم. وقد مر جواز التيمم مع وجدان الماء أيضاً إن خاف فوت الصلاة لو أراد الوضوء، بل مطلقاً.

الثانى: أن يقف الإمام والمنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر، وعند صدر المرأة بل مطلق الأنثى، ويتخير فى الخنثى. ولو شرك بين الذكر والأنثى فى الصلاة جعل وسط الرجل فى قبال صدر المرأة ليدرك الاستحباب بالنسبه إلى كل منهما.

الثالث: أن يكون المصلى حافياً، بل يكره الصلاة بالحذاء دون مثل الخف والجورب.

الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأول، بل عند الجميع على الأقوى.

الخامس: أن يقف قريباً من الجنازه، بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه إليها.

السادس: أن يرفع الإمام صوته بالتكبيرات، بل الأدعيه أيضاً، وأن يسرّ المأموم.

السابع: اختيار المواضع المعتاده للصلاه التى هى مظان الاجتماع وكثره المصلين.

الثامن: أن لا توقع فى المساجد، فإنه مكروه عدا مسجد الحرام.

التاسع: أن تكون بالجماعه، وإن كان يكفى المنفرد ولو امرأه.

العاشر: أن يقف المأموم خلف الإمام وإن كان واحداً، بخلاف اليوميه، حيث يستحب وقوفه إن كان واحداً إلى جنبه.

الحادى عشر: الاجتهاد فى الدعاء للميت وللمؤمنين.



الثاني عشر: أن يقول قبل الصلاة: الصلاة ثلاث مرات.

الثالث عشر: أن تقف الحائض إذا كانت مع الجماعة في صف وحدها.

الرابع عشر: رفع اليدين عند الدعاء على الميت بعد التكبير الرابع، على قول بعض العلماء، لكنه مشكل إن كان بقصد الخصوصية والورود.

(مسأله ١) إذا اجتمعت جنازات فالأولى الصلاة على كل واحد منفرداً، وإن أراد التشريك فهو على وجهين:

الأول: أن يوضع الجميع قدام المصلي مع المحاذاه والأولى مع اجتماع الرجل والمرأه جعل الرجل أقرب إلى المصلي، حرّاً كان أو عبداً، كما أنه لو اجتمع الحر والعبد جعل الحر أقرب إليه. ولو اجتمع الطفل مع المرأه جعل الطفل أقرب إليه إذا كان ابن ست سنين وكان حرّاً. ولو كانوا متساويين في الصفات لا- بأس بالترجيح بالفضيله ونحوها من الصفات الدينيه، ومع التساوى فالقرعه. وكل هذا على الأولويه لا الوجوب، فيجوز بأى وجه اتفق.

الثاني: أن يجعل الجميع صفّاً واحداً، ويقوم المصلي وسط الصف، بأن يجعل رأس كل عند أليه الآخر شبه الدرج، ويراعى في الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تثنيه الضمير أو جمعه وتذكيره وتأنيثه، ويجوز التذكير في الجميع بلحاظ لفظ الميت، كما أنه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازه.

يجب كفايه دفن الميت [١]

بمعنى مواراته فى الأرض بحيث يؤمن على جسده من السباع ومن إيذاء ريحه للناس، ولا يجوز وضعه فى بناء أو فى تابوت ولو من حجر بحيث يؤمن من الأمرين مع القدره على الدفن تحت الأرض، نعم مع عدم الإمكان لا بأس بهما والأقوى كفايه مجرد المواراه فى الأرض بحيث يؤمن من الأمرين من جهة عدم وجود السباع أو عدم وجود إنسان هناك، لكن الأحوط كون الحفيره على الوجه المذكور وإن كان الأمن حاصلًا بدونه.

فصل فى الدفن

### وجوب دفن الميت

[١]

الدفن من التجهيز الواجب ومتسالم عليه بين المسلمين بل لا- يبعد عدّه من الضروريات فى الجملة، وقد ورد الأمر به كالأمر بتغسيل الميت وتكفينه والصلاه عليه، وورد الأمر بتغسيل السقط إذا استوت خلقتة وتكفينه ودفنه (١) وورد فى الشهيد أنه لا يغسل ولا يحنط ويدفن فى ثيابه بدمائه (٢). وورد فى الميت الذى أكل لحمه السبع فتبقى عظامه كيف يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن (٣). وما ورد فى الميت الذى لفظه البحر من أنه يحفر له ويوضع فى لحدّه ويوضع اللبن على عورته فيستر

ص: ٣٦٣

١-١) وسائل الشيعه ٥٠١:٢ - ٥٠٢، الباب ١٢ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

٢-٢) وسائل الشيعه ٥٠٦:٢، الباب ١٤.

٣-٣) وسائل الشيعه ١٣٤:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأوّل.

عورته باللبن وبالبحر ثم يصلى عليه ثم يدفن (١) إلى غير ذلك.

ويعتبر فيه أمور:

الأول: أن يكون بنحو المواراه فى الأرض، ولا يكفى مواراته بجعله فى وسط الحائط أو داخل البناء المبنى على ظاهر الأرض أو جعله فى تابوت من حجر على الأرض كما يشهد لذلك ما ورد فى حدّ القبر ومن ينزل فيه وكيف ينزل فيه وكيف يوضع فيه (٢). أضف إلى ذلك أنّ دفن الميت بمعنى مجرد ستره بما ذكر من الأمور غير معهود عند المسلمين.

الثانى: وهو كون المواراه بحيث يؤمن على جسده من السباع وإيذاء ريحه الماره فقد نسبه فى المدارك إلى قطع الأصحاب (٣) ، وهو كذلك؛ لأنّ المنساق من الأمر فى مواراه الميت فى الأرض كون مواراته فيها بحيث يتحفظ على كرامه الميت ويكون بنحو تكريمه، وهذا لا يحصل بمجرد المواراه فى الأرض بحيث يكون جسده مستوراً عن نظر الناس فقط؛ ولذا لو توقف حفظه عن السباع على بناء أطراف القبر تعيّن ذلك. وما فى الجواهر أنّه ليس لاعتبار الأمن على جسده من السباع ومن انتشار ريحه دليل وأنه لم يتعرض لاعتبارهما جملة من الأصحاب (٤)، لا يمكن المساعده عليه لما تقدم من وجه الاعتبار ويؤيده خبر الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام قال: إنّما أمر بدفن الميت لئلا يظهر الناس على فساد جسده وقبح منظره وتغيّر ريحه ولا يتأذى

ص: ٣٦٤

١- ١) وسائل الشيعة ١٣١: ٣، الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث الأوّل.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١٦٥: ٣ و ١٦٧، الباب ١٤ و ١٦ من أبواب الدفن.

٣- ٣) المدارك ١٣٣: ٢.

٤- ٤) جواهر الكلام ٥٠٣: ٤.

(مسأله ١) يجب كون الدفن مستقبلاً القبلة على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه إلى المغرب [١]

ورجله إلى المشرق.

به الأحياء بريحه وبما يدخل عليه من الآفه والفساد وليكون مستوراً عن الأولياء والأعداء فلا يشمت عدو ولا يحزن صديق. (١)

وذكر الماتن قدس سره أنه إذا لم يمكن حفر القبر ومواراته في الأرض لا بأس بوضعه في البناء أو في تابوت من حجر بحيث يؤمن من الأمرين وذلك للقطع بأنه لا يجوز ترك جسد المؤمن على الأرض، فإن ذلك ينافي كرامته ويشهد لذلك ما ورد في تثقيب الميت عند إلقائه في البحر (٢)، بل جعله في خايه ويوكأ رأسها وتطرح في الماء (٣).

وذكر قدس سره أيضاً أنه إذا دفن الميت في موضع لا يوجد فيه سبع ولا يمر فيه إنسان لا بأس بالاكْتفاء بمجرّد المواراه في الأرض بحيث لا يظهر جسده بالمطر ونزول الثلوج وهبوب الرياح، وإن كان الأحوط مراعاة الوصفين ولو على نحو التعليق والتقدير، ولا يبعد أن يقال: يجب رعايه مواراته في الأرض بحيث لا ينتشر ريحه ولو لم يكن في موضع الدفن إنسان، فإنّ الاستفادة من الأمر بالدفن مواراته في الأرض بحيث يوارى الجسد مع توابعه وبضمنها رائحته، وهذا الدفن مع مواراته بحيث يستر جسده عن الرؤيه فقط ولكن ينتشر ريحه غير حاصل، والله العالم.

**يوضع الميت على جنبه الأيمن مستقبلاً بوجهه القبلة**

[١]

المعروف بين أصحابنا كون الدفن مستقبلاً القبلة ومن يكون القبلة في طرف

ص: ٣٦٥

١-١) وسائل الشيعه ٣:١٤١، الباب الأول من أبواب الدفن، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٢٠٦، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٢٠٥ - ٢٠٦، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث الأول.

الجنوب بالإضافة إلى موضع دفنه يضطجع على جنبه الأيمن، بحيث يكون رأسه إلى المغرب ورجله إلى المشرق، بل لم ينسب (١) الخلاف في ذلك إلّا إلى ظاهر ابن حمزه حيث التزم باستحبابه (٢)، كما نسب (٣) إلى جامع ابن سعيد استحباب كونه على جانبه الأيمن وأنّ الواجب دفنه مستقبلاً والسنة أن تكون رجلاه شرقياً ورأسه غربياً (٤).

□  
ويستدل على ذلك بصحيحه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان البراء بن معرور الأنصاري بالمدينة وكان رسول الله بمكة وأتته حضره الموت، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون يصلون إلى بيت المقدس فأوصى البراء أن يجعل وجهه تلقاء النبي صلى الله عليه وآله إلى القبلة وأنه أوصى بثلاث ماله فجرت به السنة (٥).

وربّما يناقش فيها بعدم دلالتها على تعيين الاستقبال بالميت فيما لم يوص بدفنه إلى القبلة فضلاً عن دلالتها على كون رجلاه إلى الشرق ورأسه إلى الغرب بأن يضطجع إلى يمينه في مواراته في الأرض.

نعم، ورد في بعض الروايات جعل مدره خلف الميت لثلا يستلقى وإفضاء خده الأيمن بالأرض (٦). ممّا يدل على كون الدفن إلى القبلة ووضع على يمينه كان مفروغاً عنه عند صدور الأخبار.

وربّما يستدل على ذلك بصحيحه يعقوب بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن

ص: ٣٦٦

١-١) نسبه في الجواهر ٤:٥١٢.

٢-٢) الوسيله: ٦٨.

٣-٣) نسبه في الجواهر ٤:٥١٢.

٤-٤) الجامع للشرائع: ٥٤.

٥-٥) وسائل الشيعة ٣:٢٣٠، الباب ٦١ من أبواب الدفن، الحديث الأول.

٦-٦) وسائل الشيعة ٣:١٧٣، الباب ١٩ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

وكذا في الجسد بلا رأس، بل في الرأس بلا جسد [١]

بل في الصدر وحده، بل في كل جزء يمكن فيه ذلك.

الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل موجهاً وجهه إلى القبلة أو يوضع على يمينه ووجهه إلى القبلة؟ قال: «يوضع كيف تيسر فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره» (١). بدعوى أنّ الوضع في القبر على ما هو المتعارف يكون موضوعاً على يمينه موجهاً وجهه إلى القبلة، ولو كان للوضع في القبر كيفية أخرى لأشير إليها في الأخبار، ولكن لا يخفى ما فيه فإنه ورد في صحيحه سليمان بن خالد (٢) وضع الميت على المغتسل نحو وضعه حال الاحتضار، والجمع بينها وبين صحيحه يعقوب (٣) بحمل الوضع الوارد في الأولى على الاستحباب، ومدلول صحيحه يعقوب أنّ وضع الميت بعد غسله كالوضع عند الدفن يكون معترضاً لا كوضعه حال الاحتضار.

وأما كون تلك الكيفية لازماً عند الدفن أو كونها مندوبه فلا دلالة لها على ذلك، وعلى تقدير الإغماض فلا يستفاد منها لزوم كونه مضطجعاً على يمينه؛ ولذا لم يعهد الإفتاء بوجوب وضع الميت بعد تغسيله مضطجعاً على يمينه.

نعم، يستفاد من سؤال السائل أنّ اضطجاع الميت على يمينه إلى القبلة أمراً محتملاً، وقد ورد لزوم هذه الكيفية في روايه دعائم الإسلام (٤) والفقهاء الرضوي (٥) عند الدفن ولكن لا يمكن الاعتماد عليهما مع قطع النظر عما ذكرنا سابقاً.

[١]

قد تقدّم سابقاً الحكم بالإضافة إلى الأعضاء المتفرقة من الميت من جهه

ص: ٣٦٧

- ١-١) وسائل الشيعة ٢:٤٩١، الباب ٥ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
- ١-٢) وسائل الشيعة ٢:٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.
- ١-٣) وسائل الشيعة ٢:٤٩١، الباب ٥ من أبواب غسل الميت، الحديث ٢.
- ١-٤) دعائم الإسلام ١:٢٣٨.
- ١-٥) فقه الرضا عليه السلام: ١٧٠.

التغسيل والتكفين والصلاه عليه، وأمّا بالإضافه إلى الدفن فإن كان الموجود ممّا يصدق عليه عنوان الميت، وإن كان ناقصاً من بعض الأجزاء كالرأس والرجل ونحو ذلك فلا ينبغي التأمل في لزوم دفنه بعد تجهيزه بال غسل والكفن والصلاه عليه كالميت التام من حيث أعضائه أخذاً بالإطلاق ممّا دل على الأمر بتغسيل الموتى وتكفينهم والصلاه عليهم ودفنهم وكيفيه المراعاة في دفن الموتى يجرى في مثل الجسد بلا- رأس وكذلك في الجسد الناقص من الرجل ونحوه، وأمّا إذا كانت الأعضاء متفرقة فذكر الماتن قدس سره أنه يدفن الرأس بلا جسد مستقبل القبلة كالجسد كما يستظهر ذلك من روايه العلاء بن سيباه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل وأنا حاضر عن رجل قتل فقطع رأسه في معصيه الله أيغسل أم يفعل به ما يفعل بالشهيد؟ إلى أن قال: قلت: فإن كان الرأس قد بان من الجسد وهو معه كيف يغسل؟ فقال: يغسل الرأس إذا غسل اليدين والسفله بدئاً بالرأس ثم بالجسد ثم يوضع القطن فوق الرقبه ويضم إليه الرأس، ويجعل في الكفن وكذلك إذا صرت إلى القبر تناولته مع الجسد وأدخلته اللحد ووجهته للقبلة (١). ولكن استظهار الدفن كما ذكر فيما إذا انفرد الرأس ولم يوجد غيره فضلاً عن التعدى إلى وجدان بعض الأعضاء منفرداً ويمكن توجيهه إلى القبلة تأمّل؛ ولذا تقدم عدم وجوب الصلاه على الرأس وسائر العضو المنفرد.

وبتعبير آخر، الثابت هو توجيه الميت عند دفنه إلى القبلة، وعنوانه لا يصدق على العضو المنفرد.

نعم، يجب دفن العضو لما ثبت من حرمة جسد المسلم، والأحوط رعايه الاستقبال بإمكان دعوى أنّ المنساق من دفن العضو ما هو المعهود في دفن الموتى

ص: ٣٦٨

---

(١-١) وسائل الشيعه ٥١١:٢، الباب ١٥ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

(مسألة ٢) إذا مات ميت في السفينه فإن أمكن التأخير ليدفن في الأرض بلا عسر وجب ذلك [١]

وإن لم يمكن لخوف فساده أو لمنع مانع يغسل ويكفن ويحنط ويصلّى عليه ويوضع في خاييه ويوكأ رأسها ويلقى في البحر مستقبل القبلة على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال أو يتقل الميت بحجر أو نحوه بوضعه في رجله ويلقى في البحر كذلك والأحوط مع الإمكان اختيار الأول.

خصوصاً في الرأس المنفرد.

ثم لا يخفى أنّ ما ذكر الماتن قدس سره من كون رأس الميت إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق يختص بما إذا كانت القبلة في طرف الجنوب، وأمّا إذا كانت في شماله يكون راسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق، كما إذا كان في المشرق يكون رأسه طرف الجنوب ورجلاه إلى الشمال، وإذا كان في طرف المغرب يكون بالعكس فإنّ ذلك مقتضى اعتبار كون الميت مضطجعاً على يمينه إلى القبلة في دفنه وشموله للميت الذي يدفن في الأمكنه المختلفه من مثل مكه.

### إذا مات شخص في السفينه يلقي في البحر

[١]

لأنّ مقتضى ما دلّ على وجوب تجهيز الميت من تغسيله وتكفينه والصلاه عليه ثمّ دفنه، وما ورد في صحيحه أيوب بن الحر ظاهر في صورته عدم التمكن من دفنه قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل مات في السفينه في البحر كيف يصنع به؟ قال:

«يوضع في خاييه ويوكأ رأسها وتطرح في الماء» (١) حيث إنّه لا مجال للسؤال عنه عليه السلام كيف يصنع مع التمكن من تجهيزه بالوصول إلى الساحل قبل ظهور فساد التفسيخ على الميت، ويؤيد ذلك التقييد في مرفوعه سهل بن زياد، عن أبي عبدالله عليه السلام إذا مات

ص: ٣٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠٥:٣ - ٢٠٦، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث الأوّل.



وكذا إذا خيف على الميت من نبش العدو قبره وتمثيله [١]

الرجل في السفينه ولم يقدر على الشط، قال: «يكفن ويحْتَط في ثوب (ويصلى عليه) ويلقى في الماء» (١) والتقيد وإن ورد في السؤال إلّا أنه لارتكاز السائل بعدم الفرق بين هذا الميت والميت في البر مع التمكن من الوصول إلى الساحل، وظاهر صحيحه أبي أيوب تعين وضع الميت في خاييه ونحوها ثم الإلقاء في البحر.

ولكن ذكر كثير من الأصحاب - كما في المتن - التخيير بينه وبين تثقيب الميت بحجر ونحوه ثم إلقائه في البحر، وقد ورد التثقيب في مرسله أبان (٢) وروايه وهب بن وهب (٣) ولضعفهما لا يمكن الالتزام بالتخيير وأن المتعين وضع الميت في خاييه ونحوها ثم الإلقاء، حيث إنّ المتفاهم العرفي من الخاييه هو ما يتحفظ به على جسد الميت من حيوان البحر.

نعم، مع عدم التمكن من شيء من قبيلها يكفي التثقيب حفظاً لكرامه الميت، ولا يعتبر في الإلقاء الاستقبال كما هو مقتضى إطلاق صحيحه أبي أيوب ولأنّ الاستقبال اعتبر في دفن الميت بالمواراه وفي غيره لم يقدّم عليه دليل في غيره.

### إذا خيف على الميت من نبش قبر ألقى في البحر

[١]

فإنّ ذلك مقتضى حرمة الميت المسلم، حيث إنّ حرمة ميتاً كحرمة حيّاً (٤)، وبقاء جسده بين تناول يد الأعداء يمثلون به أو يحرقونه وهن لا يرضى الشارع به،

ص: ٣٧٠

١-١) وسائل الشيعة ٢٠٧:٣، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث ٤.

٢-٢) وسائل الشيعة ٢٠٦:٣، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

٣-٣) وسائل الشيعة ٢٠٦:٣، الباب ٤٠ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

٤-٤) وسائل الشيعة ٣٢٧:٢٩، الباب ٢٤ من أبواب ديات الأعضاء، الحديث ٤.

(مسألة ٣) إذا ماتت كافره كتابيه أو غير كتابيه ومات في بطنها ولد من مسلم بنكاح أو شبهه أو ملك يمين تدفن مستدبره [١]

للقبله على جانبها الأيسر على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلاً والأحوط العمل بذلك في مطلق الجنين ولو لم تلج الروح فيه بل لا يخلو عن قوه.

□  
وربما يستدل على ذلك بروايه سليمان بن خالد، قال: سألتني أبو عبدالله عليه السلام فقال: ما دعاكم إلى الموضوع الذي وضعتم فيه عمى زيدا - إلى أن قال - كم إلى الفرات من الموضوع الذي وضعتموه فيه؟ فقلت: قذفه حجر، فقال: سبحان الله أفلا كنتم أوقرتموه حديداً وقذفتموه في الفرات وكان أفضل (١). وفي روايته التي رواها الكليني قدس سره بسند آخر قال لي أبو عبدالله عليه السلام كيف صنعتم بعمى زيد؟ قلت: إنهم كانوا يحرسونه فلما شف الناس أخذنا جثته وقذفناه في جرف على شاطئ الفرات فلما أصبحوا جالت الخيل يطلبونه فوجدوه فأحرقوه، فقال: ألا أوقرتموه حديداً وألقيتموه في الفرات صلى الله عليه ولعن الله قاتله. (٢)

وما ذكرنا موافق لقاعده حرمة الميت المؤمن لا يحتاج إلى الاستدلال بالروايه ليناقدش فيها بضعف السند، بل في الدلاله حيث يحتمل جداً اتحاد المروي عن سليمان بن خالد بالسندين، وظاهر النقل الأول الاستحباب، وأما بحسب النقل الثاني التي رواها محمد بن أبي عمير عن رجل عن سليمان بن خالد قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام كيف صنعتم بعمى، الحديث فظاهاها الوجوب.

### الكافره الميتة وفي بطنها ولد ميت من مسلم

[١]

قد ذكر جماعه من أصحابنا ذلك وذكر بعضهم أن دفن الولد المحكوم

ص: ٣٧١

١-١) وسائل الشيعة ٢٠٧:٣، الباب ٤١ من أبواب الدفن، الحديث الأول.

٢-٢) الكافي ١٤٢:٨، الحديث ١٦٤.

بالإسلام إلى القبلة في مقابر المسلمين يقتضى دفن أمّه فيها مستدبره إلى القبلة ليكون الولد في بطنها مستقبلاً إليها، فإنّ رحم المرأه كالوعاء للولد الميت.

وعلى الجملة، عدم جواز دفن الكافر في مقابر المسلمين لرعايه عدم الوهن للمسلمين، ودفن الكافر مستدبره لكون رحمها وعاءً للميت المحكوم بالإسلام لا- يوجب الوهن مع أنّه يمكن دفنها في مكان لا يكون من مقبره المسلمين ولا من مقبره الكفار، وما دل على تغسيل الميت المسلم وتكفينه ودفنه لا يقتضى شقّ بطن الكافر وإخراج الولد الميت، فإن ما دلّ على وجوب التغسيل والتكفين يختص بالولد الخارج ولو كان سقطاً كما تقدّم، ويؤيد الحكم المزبور روايه أحمد بن أشيم، عن يونس، قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الجاربه اليهوديه والنصرانيه فيواقعها فتحمل ثم يدعوها إلى أن تسلم فتأبى عليه فدنّت ولادتها فماتت وهى تطلق والولد فى بطنها ومات الولد أيدفن معها على النصرانيه أو يخرج منها ويدفن على فطره الإسلام؟ فكتب: يدفن معها (1). وظاهرها عدم إخراج الولد حتى مع دفن أمّه على النصرانيه والروايه ضعيفه بأحمد بن أشيم ولا دلالة لها على رعايه الاستقبال فى الولد لو لم نقل بظهورها فى خلافه وأنّه لا بأس بدفنه مع أمّه ولو فى مقابر الكفار على طريق النصرانيه.

ومما ذكر يظهر الحال ما إذا لم يكن الولد ممّا تلجه الروح وأنّ الحكم فى الأصل والملحق مبنى على الاحتياط.

ص: ٣٧٢

(مسألة ٤) لا يعتبر في الدفن قصد القربة، بل يكفي دفن الصبي إذا علم أنه أتى بشرائطه ولو علم أنه ما قصد القربة [١]

(مسألة ٥) إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر [٢]

بما يوجب حفظه من القير والآجر ونحو ذلك كما أنّ في السفينه إذا أُريد إلقاؤه في البحر لا بد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر إياه بمجرد الإلقاء.

### لا يعتبر في الدفن قصد القربة

[١]

التكليف بدفن الموتى وإن لم يثبت في حق الصبي كما هو مقتضى رفع قلم (١) التكليف عنه إلا بمناسبه الحكم والموضوع مقتضاها كون الأمر به لمواراه الميت في الأرض مستقبلاً إلى القبلة ولا فرق في حصول ذلك بين فعل الصبي وفعل البالغين، وبما أنّ الدفن واجب توصلي لا يحتاج إلى قصد التقرب فمجرد إحراز الدفن بفعل الصبي يحكم بسقوط التكليف عن الآخرين وإن لم يكن فعله لامثال أمر الشارع به لأنّ المفروض عدم الأمر به في حقّه، وليس المراد أنّ كل فعل واجب توصلي يسقط بفعل الغير عن المكلف به، بل هذا في موارد ظهور القرينه ولو كانت مناسبة الحكم والموضوع خصوصاً في الواجب الكفائي نظير تطهير المسجد من الخبث وتحنيط الميت واستقباله حال الاحتضار إلى غير ذلك، ولم يفرع الماتن قدس سره سقوط الدفن بفعل الصبي على كون وجوب الدفن توصلياً فلا مجال للإشكال عليه بأنّ توصليه الواجب لا يلازم سقوطه بفعل الغير كما في جواب السلام على الشخص فإنّه لا يسقط عنه برد غيره.

### إذا خيف على الميت من السبع

[٢]

فالوجه في ذلك أنّ الأمر بالدفن بمعنى المواراه في الأرض حفظ الجسد

ص: ٣٧٣

(مسأله ٦) مؤنه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به أو الخاييه التى يوضع فيها تخرج من أصل التركة، وكذا فى الآجر والقير والساروج فى موضع الحاجه إليها [١]

بتوابعه، وإذا توقف الحفظ عليه على إحكام القبر وجب، ويؤيده ما روى الصدوق قدس سره فى العيون والعلل بسنده عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام قال: إنَّما أمر بـدفن الميت لثلا يظهر الناس على فساد جسده وقبح منظره وتغير رائحته ولا يتأذى الأحياء بريحه وما يدخل عليه من الآفه والفساد وليكون مستوراً (١). الحديث. وسنده إليه عبدالواحد بن عبدوس، عن على بن قتيبه، عن الفضل بن شاذان، والأول غير مذكور والثانى غير مذكور بالتوثيق ولكنه صالح للتأييد.

ومما ذكرنا يظهر أنه يمكن الاستدلال على ذلك بما ورد فى الميت الذى يلقى فى البحر فى جعله فى خاييه فإن ذكر الخاييه كما تقدم لحفظ الجسد.

### مؤنه الإلقاء فى البحر من أصل التركة

[١]

فإنه وإن ورد فى مثل صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال:

ثمن الكفن من جميع المال (٢). وفى غيره أول ما يخرج من التركة الكفن (٣). إلما أن ذكر الكفن لكون سائر التجهيز فى ذلك الزمان لم يكن محتاجاً إلى صرف المال غالباً، والمتبادر ما يتوقف عليه تجهيز الميت وأن مصارفه تخرج من أصل التركة.

ص: ٣٧٤

١-١) عيون الأخبار ١:١٢١، وعلل الشرائع ١:٢٦٨.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٥٣ - ٥٤، الباب ٣١ من أبواب التكفين، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعه ١٩:٣٢٩، الباب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث الأول.

(مسأله ٧) يشترط في الدفن أيضاً إذن الولي كالصلاه وغيرها [١]

(مسأله ٨) إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن [٢]

ومع عدمه أيضاً يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن تحصيل العلم ولو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت ولا بالمباشرين.

[١]

فإن ما دلّ على كون الزوج أولى بزوجه يعمّ الدفن، وفي صحيحه زراره أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن القبر كم يدخله؟ قال: ذاك إلى الولي إن شاء أدخل وتراً وإن شاء شفعاً. (١)

### إذا اشتبهت القبلة

[٢]

قد تقدّم أنّ ما ورد في صحيحه زراره: «يجزى التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٢) تعمّ الصلاه وغيرها ممّا يعتبر فيه الاستقبال، ومنه دفن الميت إلى القبلة، والمراد بالتحرى الأخذ بالأحرى والأرجح، وهو عبارة أخرى عن الظن عند اشتباه القبلة. نعم، هذا فيما إذا لم يمكن تحصيل العلم بالقبلة ولو بالتأخير في الدفن فيما إذا لم يكن في تأخيره محذور للميت ولا بالمباشرين، بل مع المحذور يجوز الدفن ولو لم يمكن تحصيل الظن بها.

ص: ٣٧٥

١- ١) وسائل الشيعة ١٨٤: ٣، الباب ٢٤ من أبواب الدفن، الحديث الأوّل.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣٠٧: ٤، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأوّل.

(مسألة ٩) الأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين إذا كانا مسلمين أو كان أحدهما مسلماً وأما إذا كان الزنا [١]

من أحد الطرفين وكان الطرف الآخر مسلماً فلا إشكال في جريان أحكام المسلم عليه.

### في الطفل المتولد بالزنا من مسلمين

[١]

لا ينبغي التأمل في الولد المخلوق من ماء رجل ينسب إليه ويحسب ولدًا له، كما أنّ من ربه في رحمها حتى وضعته تحسب أمًّا له، سواء كان ذلك بنكاح أو وطى شبهه أم بزنا، ولم يرد في شيء من الخطابات الشرعية نفي الولديه والأبوه والأمومه إذا كان ذلك بالزنا، وإنما المنفى التوارث.

نعم، ربما يتأمل في أنّ إسلام الطفل والأولاد ككفرهم تبعي لا حقيقي، وهذه التبعية إذا كانت الولاده بالزنا غير ثابتة فلا يجرى على ولد الزنا ما دام لم يبلغ ولم يقر بالشهادتين أو ما لم يكن مميزاً ويقر بهما أحكام المسلم.

نعم، ظاهر المنسوب إلى بعض الأصحاب أنه لا يحكم بإسلامه حتى مع اعترافه بالشهادتين بعد بلوغه.

نعم، إذا كان الزنا من أحد الطرفين وكان الطرف الآخر مسلماً فلا إشكال في جريان أحكام المسلم عليه، ولكن الظاهر عدم الفرق بين الأولاد في التبعية بين كونهم بنكاح أو ملك يمين أو شبهه أو بالزنا، فإنّه مضافاً إلى جريان السيره يعم بالجميع ما ورد من أنّ إسلام الرجل إسلام له ولأولاده الصغار.

□

وقد يستدل على عدم إسلام ولد الزنا بمرسله الوشاء، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنّه كره سؤر ولد الزنا وسؤر اليهودي والنصراني والمشرک وكل من خالف الإسلام (١). ولكن لا يخفى أنّ الكراهة لا تدلّ إلّا على مطلق المنع، المعبر عنه بالحرمة نظير مرسلته

ص: ٣٧٤

(مسأله ١٠) لا يجوز دفن المسلم في مقبره الكفار [١]

كما لا يجوز العكس أيضاً، نعم إذا اشتبه المسلم والكافر يجوز دفنهما في مقبره المسلمين وإذا دفن أحدهما في مقبره الآخرين يجوز النبش، أما الكافر فلعدم الحرمة له، وأما المسلم فلائ مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار.

□  
الأخرى عن أبي عبدالله عليه السلام: أنه كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمه (١). أضيف إلى ذلك ضعف سندها بالإرسال. وما ورد النهي عن الاغتسال في الحمام من البئر الذي يجتمع فيه الغساله بأنه يسيل فيها ما يغسل به الجنب وولد الزنا والناصب لأهل البيت (٢)، لا دلالة له على النجاسه، فإن المنع لردع أهل المدينة بأن في الاغتسال فيها شفاء العين؛ ولذا ورد في بعض تلك الأخبار ويغتسل فيه الجنب من الحرام والزاني (٣). وما ورد في أن ديته ديه اليهودي والنصراني، ضعيف لا يعتمد عليه كما أشار إليه الماتن، بل ديته ديه المسلم إن أظهر الشهادتين، بل وإن لم يظهر إذا كان أحد الزانيين مسلماً، وما ورد من أن ولد الزنا لا يدخل الجنه (٤) فإنه حكم غالبى حيث إنه لا يكون غالباً من أهل الإيمان والصلاح.

### لا يجوز دفن المسلم في مقبره الكفار

[١]

فإن دفن المسلم في مقبره الكافر هتك وتوهين للمسلم، وكذلك دفن الكافر في مقبره المسلم، وحرمة المسلم ميتاً كحرمة حياً، نعم إذا اشتبه المسلم بالكافر

ص: ٣٧٧

١-١) وسائل الشيعة ٢٣٢: ١، الباب ٥ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعة ٢١٨: ١، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعة ٢١٩: ١، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٤-٤) انظر علل الشرائع ٥٦٤: ٢، الباب ٣٦٣. عوالى اللآلى ٥٣٤: ٣، الحديث ٢٤.



(مسأله ۱۱) لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله والبالوعه ونحوهما ممّا هو هتك لحرمته [۱]

(مسأله ۱۲) لا يجوز الدفن في المكان المغصوب [۲]

وكذا في الأراضي -----

فلا- يكون في دفنه في مقبره المسلم وهن وهتك، وذكر الماتن قدس سره أنه إذا دفن أحدهما في مقبره الآخرین يجوز النيش، ومقتضى ما ذكر في وجه عدم الجواز وجوب النيش.

نعم، إذا دفن المسلم في مقبره الكافر وأريد نيشه ونقله إلى مقبره المسلمين مع فساد جسده، ففي جواز النيش والنقل في ذلك الحال فضلاً عن وجوبه تأمل.

[۱]

قد ظهر الوجه فيه مما تقدم.

### لا يجوز الدفن في المكان المغصوب

[۲]

فإنّ الدفن تصرف في ملك الغير وماله، وإذا لم يكن من دون إذنه ورضاه يدخل في عنوان الغصب فيكون حراماً يتقيد متعلق الأمر بالدفن بغير ذلك الدفن كما هو المقرر في بحث عدم جواز اجتماع الأمر والنهي، وبهذا يظهر الحال في دفنه في الأراضي الموقوفه لغير الدفن كالمدرسه والحسينيه، حيث يعد الدفن فيها تصرفاً منافياً لعنوان الوقف، وحتى في مثل المساجد ممّا لا يكون وقفها تملكاً لا- للأشخاص ولا- للعنوان الكلى ولا- الجبهه أضف إلى ذلك أنّ الغرض من بناء المساجد العباده لله بالصلاه وغيرها، والصلاه على القبر وبين القبور مكروهه.

نعم، إذا كان الدفن فيما لا- يكون جزءاً من المسجد وخارجاً عن تبعيته من قعر الأرض فلا بأس به، ولكن هذا النحو من الدفن مجرد فرض.

ص: ۳۷۸

الموقوفه لغير الدفن، فلا يجوز الدفن في المساجد والمدارس ونحوهما كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراس ميته [١]

## لا يجوز الدفن في قبر الغير

[١]

هذا فيما إذا استلزم الدفن نبش قبر الميت قبل اندراسه ظاهر، وأما مع عدمه لا يخلو من تأمل، والله سبحانه هو العالم.

لا يخفى أن المنسوب إلى المشهور حمل ميتين على سرير واحد والمحكى (١) عن الشيخ قدس سره في النهاية (٢) عدم الجواز ويستدل على ذلك في بعض الكلمات بالمرسله الناهيه عنه حيث ورد في الفقه الرضوي: ولا تجعل ميتين على جنازه واحده (٣) ولكن قد ذكرنا أن الفقه الرضوي لم يثبت كونه روايه. كما يستدل عليه بصحيحه محمد بن الحسن الصفار، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام: أيجوز أن يجعل الميتين على جنازه واحده في موضع الحاجه وقله الناس؟ وإن كان الميتان رجلاً وامراًه يحملان على سرير واحد ويصلّى عليهما؟ فوقع عليه السلام: «لا يحمل الرجل والمرأه على سرير واحد» (٤). ومدلولها مختص بجعل الرجل والمرأه على سرير واحد، وبما أن في جعلهما على سرير واحد نوع تعبير عرفاً فلا- يبعد حمل النهى عنه على الكراهه، وهل تثبت الكراهه أو الحرمة في دفن الرجل والمرأه في قبر واحد؟ فقد يقال: نعم، لاقتضاء كونهما على سرير واحد في مده قليله ممنوعاً أو مكروهاً كونهما في قبر واحد كذلك بطريق أولى، ولا يخفى ما في الأولويه من التأمل.

ص: ٣٧٩

١-١) حكاة العلامه في المنتهى ٧:٢٨٢.

٢-٢) النهايه: ٤٤.

٣-٣) فقه الرضا عليه السلام: ١٧٩.

٤-٤) وسائل الشيعه ٣:٢٠٨، الباب ٤٢ من أبواب الدفن، الحديث الأول.

حتى الشعر والسن والظفر، وأمّا السن والظفر من الحي فلا- يجب دفنهما وإن كان معهما شيء يسير من اللحم. نعم، يستحب دفنهما، بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه كما يظهر من وصيه مولانا الباقر للصادق عليهما السلام وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ النبي صلى الله عليه وآله أمر بدفن أربعه: الشعر والسن والظفر والدم وعن عائشه عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه أمر بدفن سبعة أشياء الأربعة المذكوره والحوض والمشيمه والعلقه.

### في الأجزاء المبانة من الميت

[١]

أما دفن العضو المبان من الميت فقد تقدّم سابقاً أنّ وجوب دفنه مقتضى احترام المسلم ميتاً ويدلّ عليه مرسله أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا وجد الرجل قتيلاً فإن وجد له عضو تام صليّ عليه ودفن، وإن لم يوجد له عضو تام لم يصلّ عليه ودفن (١). فإنّ هذه وإن كانت يعارضها غيرها في الصلاة على العضو التام إلّا أنّه لا معارضه بالإضافة إلى وجوب دفن المبان منه ولضعفها سنداً صالحه للتأييد.

وأمّا بالإضافة إلى سقوط الشعر والظفر والسن فيستدل على وجوب دفنها بمرسله ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يمس من الميت شعر ولا ظفر وان سقط منه شيء فأجعله في كفه (٢)، ولكنها مضافاً إلى ضعف سندها بالإرسال فإن مدلولها ما إذا كان الشعر أو الظفر وغيرهما مع الميت لا ما إذا وجد منفرداً كما هو المفروض في المقام وبمعتبره عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلم ظفره؟ قال: لا يمس منه

ص: ٣٨٠

١-١) وسائل الشيعة ١٣٧:٣، الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازه، الحديث ٩.

٢-٢) وسائل الشيعة ٥٠٠:٢، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث الأوّل.

(مسأله ١٤) إذا مات شخص في البئر ولم يمكن إخراجہ يجب أن يسد ويجعل قبراً له [١]

شيء اغسله وأدفنه (١) ولكن ظاهرها المنع عن إزالة الشعر أو أخذ الظفر أو غيرهما من الميت، بل يغسل الميت ويدفن.

ودعوى أن وجوب دفنها مقتضى الاستصحاب في وجوبه قبل انفصالها عن الميت لا يخفى ما فيها، فإن وجوب دفنها قبل انفصالها لكونها من توابع الجسد المحكوم بوجوب دفنه بتوابعه، ووجوب دفنها بعد خروجها عن التابع للجسد بانفصالها عنه خصوصاً إذا كانت منفردة في الوجدان فغير ثابت سابقاً، ولا موضوع للحكم السابق على تقدير ثبوته سابقاً، وعلى ذلك فالحكم المزبور مبني على الاحتياط، كما أن استحباب دفن الشعر والظفر والسن المنفصلة من الحي أيضاً محل تأمل؛ لأنّ المستند فيه أخبار ضعاف ومدلول بعضها الدفن حين أخذ الشعر والظفر وبعضها إبقاء السن حتى يدفن معه عند دفنه، وفي رواية محمد بن مسلم كان شعر رسول الله محفوظاً عندهم (٢).

وكيف كان، فلا- مورد لتوهم الوجوب لجريان السيره القطعيه من المتشرعه على عدم الالتزام بالدفن، ولعل الحكم في كلام جماعه بالاستحباب مبني على التسامح في أخبار السنن.

### إذا مات شخص في البئر

[١]

قد يقال في وجه ذلك إنّ التّغسيل والتّحنيط والتّكفين لعدم التمكن منه

ص: ٣٨١

١- (١) وسائل الشيعه ٥٠٠:٢، الباب ١١ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨٣:٢، الباب ٤١ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٧.

(مسأله ١٥) إذا مات الجنين في بطن الحامل وخيف عليها من بقائه وجب التوصل إلى إخراجه بالأرفق فالأرفق [١]

ولو بتقطيعه قطعه قطعه ويجب أن يكون المباشر النساء أو زوجها ومع عدمهما فالمحارم من الرجال، فإن تعذر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمة.

يسقط ويصلّى عليه ويسد البئر ويجعل قبراً له؛ لأنّ هذا المقدار هو المتمكن منه من تجهيزه وظاهرهم عدم الفرق بين كون البئر في ملك الميت أو في ملك غيره أو في غير ملك، ويشهد لذلك روايه العلاء بن سيبه، عن أبي عبدالله عليه السلام في بئر محرّج وقع فيه رجل فمات فيه فلم يمكن إخراجه من البئر أيتوضّأ في تلك البئر؟ فقال: لا- يتوضّأ فيه يعطل ويجعل قبراً وإن أمكن إخراجه أُخرج وغسّل ودفن، قال رسول الله صلى الله عليه وآله حرّمه المسلم ميتاً كحرّمته وهو حي سواء (١). وفي سندها ضعف؛ لعدم ثبوت توثيق لذبيان بن حكيم بل لعلاء بن سيبه أيضاً إلّا أنّ قاعده احترام المسلم ميتاً لا يحتاج إلى دليل آخر والروايه صالحه للتأييد.

### إذا مات الجنين في بطن الحامل

[١]

أمّا وجوب إخراج الجنين الميت بالأرفق فالأرفق لوجوب حفظ النفس المحترمة فإن أمكن ذلك بمباشره النساء أو زوجها فلا مورد للكلام، فإنّ مباشره النساء وتصديهن لولاده المرأه ممّا جرت عليه سيره المتشرعه، ولو استلزم ذلك النظر إلى فرجها أو لمسها وعليه فلا يتعين على زوجها التصدي لإخراج الجنين وإذا لم يكن زوجها ولا النساء وأمکن ذلك بتصدي محارمها يقدم على الأجانب، وإلّا يتصدى الأجانب؛ لأنّ المورد من موارد تراحم الأهم بغيره وفي روايه وهب بن وهب، عن

ص: ٣٨٢

ولو ماتت الحامل وكان الجنين حياً وجب إخراجه [١]

ولو بشق بطنها فيشق -----

□  
أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتحرك يشق بطنها ويخرج الولد، وقال في المرأة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها، قال: لا بأس بأن يدخل الرجل يده فيقطعها ويخرجه (١). وظهرها جواز تصدى الرجل ولو كان أجنبياً ولا يبعد الالتزام بذلك لا للرواية فإنها ضعيفه، بل فيما إذا كان الأجنبي أقوى خبره في الإخراج؛ لما ورد في جواز الرجوع إلى الطبيب إذا كان أرفق بعلاج المرأة.

### لو ماتت الحامل وبقي الجنين حياً

[١]

وجوب إخراج الطفل ولو بشق بطنها للتحفظ على حياة الطفل، وقد ورد في ذلك روايات كمرسلة ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها أيشق بطنها ويخرج الولد؟ قال: «نعم، ويخاط بطنها» (٢) ومعتبره علي بن يقطين، قال: سألت العبد الصالح عن المرأة تموت وولدها في بطنها؟ قال: «شق بطنها ويخرج ولدها» (٣) ورواية وهب بن وهب المتقدمه (٤) حيث ورد في صدرها إذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتحرك يشق بطنها ويخرج الولد.

واعتبار الشق من الجانب الأيسر إما لوروده في الفقه الرضوي (٥) أو كون الإخراج بشقه أيسر، ولكن الإطلاق في الروايات يمنع تعينه وخياطه موضع الشق للتمكن من تغسيل الميت وللممانعة عن تنجس الكفن كما إذا لم يجب التغسيل لفقد الماء، ولكن

ص: ٣٨٣

١-١) وسائل الشيعة ٤٧٠:٢، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعة ٤٦٩:٢ - ٤٧٠، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعة ٤٧٠:٢، الباب ٤٦ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

٤-٤) قبل قليل.

٥-٥) فقه الرضا عليه السلام: ١٧٤.

جنبها الأيسر ويخرج الطفل ثم يخاط وتدفن ولا فرق في ذلك بين رجاء حياه الطفل بعد الإخراج وعدمه،ولو خيف مع حياتهما على كل منهما انتظر حتى يقضى [١]

الأمر بالخياطه فى مرسله ابن أبى عمير (١) وصحيحته عن ابن أذينه (٢) مطلقه،وكذا يدفع به احتمال اختصاص وجوب إخراج الولد بصوره رجاء حياه الولد،أضف إلى ذلك أنّ وجوب إنقاذ النفس وإحيائها يثبت ولو مع قصر زمان حياته على ما قيل.

[١]

وقد يقال - فيما إذا دار الأمر بين التحفظ على حياه الأم أو حياه الولد - بأن تتلف الأم فيبقى ولدها حياً أو يقتل ولدها فتبقى الأم حيه،بأنه لا- يجوز لثالث إتلاف أحدهما ليبقى الآخر حياً؛ لأنّ كلاهما نفس محترمه ولا يجب التحفظ على نفس محترمه بإتلاف نفس محترمه أخرى،بل ينتظر حتى يقضى الله بما هو قاض بينهما، ولكن إذا أمكن للأُم قتل ولدها حتى يخرج من رحمها بعد إتلافه فيجوز لها ذلك لوجهين الأول:أنه يجب على الأم التحفظ على نفسها والتحفظ على حياه ولدها وإن كان واجباً عليها إلّاأنه فى الفرض حرج عليها فيرتفع وجوبه عنها،ووجوب التحفظ على نفسها وإن توقف على إتلاف ولدها إلّاأنه يكون المقام من موارد التزام بين وجوب ذى المقدمه وحرمة مقدمته،فيقدم وجوب ذيهما على حرمتها كما فى جملة من المقامات.

ولكن لا- يخفى ما فيه فإنّ دليل نفى الحرج لا- ينفى حرمة قتل الولد؛ لأنّه خلاف الامتنان على الولد،وذكرنا فيما إذا توقف الواجب على مقدمه محرمة يكون إطلاق ما دلّ على حرمة المقدمه مع عدم إحراز أهميه الواجب مقتضياً لارتفاع وجوب ذيهما،

ص: ٣٨٤

(١-١) المتقدمه فى الصفحه السابقه.

(٢-٢) وسائل الشيعه ٤٧١:٢،الباب ٤٧ من أبواب الاحتضار،الحديث ٧.

وقد يقرر جواز قتل الأم ولدها بأنه إذا توجه الضرر إلى أحد الشخصين لا يجب على أحدهما تحمل الضرر حتى لا يتضرر الآخر؛ لأنّ التحمل وجوبه عسر و حرج فلا يكون مأموراً به، ولعل ذلك من فروع قاعده دفع المفسده أولى من جلب المصلحه، ولا يخفى ما فى ذلك أيضاً فإنّ قتل الأم ولدها من إيراد الضرر على الغير لحفظ نفسها.

ولكن مع ذلك لا يبعد الالتزام بأنه يجوز بل يجب على الأم قتل ولدها للحفاظ على حياتها فيما إذا لو لم يخرج الولد من بطنها وبقي حياً يقتلها أو يخاف أن يقتلها وذلك لأنّه ينطبق على قتلها ولدها عنوان الدفاع عن نفسها، سواء كان الدفاع بإسقاطها ولدها أو قتلها ولدها ثم يخرج الولد عن بطنها غيرها.

نعم، فى تصدى الثالث لقتل ولدها إشكال، فإنّ الولد غير متعدٍ وغير ظالم لأُمّه.

وأما التمسك فى جواز قتل الأم ولدها بقاعده نفى الحرج فقد عرفت الحال فيه.

نعم، لا بأس بالتمسك بها إذا كان خوفها على نفسها قبل ولوج الروح فى حملها كما لا يخفى.

ويترتب على ذلك أنه لا يتعلق بها بقتل ولدها لا قود ولا ديه؛ لأنّه لا حرمة لدم المهاجم والمتعدى ولا قود ولا قصاص على الدافع عن نفسه.

نعم، إذا أسقطت ما فى رحمها قبل ولوج الروح لخوفها على نفسها يتعلق بها لديه لعدم استناد المتعدى والمهاجم على الجنين عند الإسقاط.





## فصل فى المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده

وهى أمور:

الأول: أن يكون عمق القبر إلى الترقوه أو إلى قامه، ويحتمل كراهه الأزيد.

الثانى: أن يجعل له لحد مما يلي القبلة فى الأرض الصلبة، بأن يحفر بقدر بدن الميت فى الطول والعرض، وبمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه فى العمق، ويشق فى الأرض الرخوه وسط القبر شبه النهر فيوضع فيه الميت ويسقف عليه.

الثالث: أن يدفن فى المقبره القريبه على ما ذكره بعض العلماء إلّا أن يكون فى البعيده مزيه بأن كانت مقبره للصحاء، أو كان الزائرون هناك أزيد.

الرابع: أن توضع الجنازه دون القبر بذراعين أو ثلاثه أو أزيد من ذلك، ثم ينقل قليلاً ويوضع ثم ينقل قليلاً ويوضع، ثم ينقل فى الثالثه مترسلاً ليأخذ الميت أهبطه، بل يكره أن يدخل فى القبر دفعه، فإنّ للقبر أهوالاً عظيمة.

الخامس: إن كان الميت رجلاً يوضع فى الدفنه الأخيره بحيث يكون رأسه عندما يلي رجلى الميت فى القبر، ثم يدخل فى القبر طولاً من طرف رأسه، أى يدخل رأسه أولاً، وإن كان امرأه توضع فى طرف القبلة ثم تدخل عرضاً.

السادس: أن يغطى القبر بثوب عند إدخال المرأه.

السابع: أن يسلم من نعشه سلاً، فيرسل إلى القبر برفق.

الثامن: الدعاء عند السلّ من النعش، بأن يقول: «بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وآله. اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك. اللهم افسح له فى قبره، ولقنه حجته، وثبته بالقول الثابت وقنا وإياه عذاب القبر»، وعند معاينه القبر: «اللهم اجعله روضه من رياض الجنه، ولا تجعله حفرة من حفر النار»، وعند الوضع فى القبر

يقول: «اللَّهُمَّ عبدك وابن عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خير منزل به» وبعد الوضع فيه يقول: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وصاعد عمله ولقه منك رضواناً»، وعند وضعه في اللحد يقول: «بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم يقرأ فاتحه الكتاب، وآية الكرسي والمعوذتين، وقل هو الله أحد، ويقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». وما دام مشتغلاً بالتشريح يقول: «اللهم صل وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، وأسكنه من رحمتك رحمه تغنيه بها عن رحمه من سواك، فإنما رحمتك للظالمين» وعند الخروج من القبر يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون».

اللهم ارفع درجته في عليين، واخلف على عقبه في الغابرين، وعندك نحتسبه يا رب العالمين»، وعند إهاله التراب عليه يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون. اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد إليك بروحه، ولقه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك»، وأيضاً يقول: «إيماناً بك وتصديقاً ببعثك». هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله. اللهم زدنا إيماناً وتسلماً».

التاسع: أن تحلّ عقد الكفن بعد الوضع في القبر، ويبدأ من طرف الرأس.

العاشر: أن يحسر عن وجهه. ويجعل خده على الأرض ويعمل له وساده من تراب.

الحادى عشر: أن يسند ظهره بلبنه أو مدره لئلا يستلقى على قفاه.

الثانى عشر: جعل مقدار لبنه من ترابه الحسين عليه السلام تلقاء وجهه بحيث لا تصل إليه النجاسة بعد الانفجار.

الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع في اللحد قبل الستر باللبن، بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن، ويضع يده اليسرى على منكبه الأيسر بقوة، ويدنى فمه إلى أذنه ويحركه تحريكاً شديداً ثم يقول: «يا فلان بن فلان اسمع افهم - ثلاث مرات - الله ربك، ومحمد نبيك والإسلام دينك، والقرآن كتابك، وعلى إمامك، والحسن

إمامك... إلى آخر الأئمة أفهمت يا فلان؟» ويعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرات، ثم يقول: ثبتك الله بالقول الثابت، هداك الله إلى صراط مستقيم، عزف الله بينك وبين أوليائك في مستقر من رحمته، اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد بروحه إليك، ولقه منك برهاناً. اللهم عفوك عفوك. وأجمع كلمه في التلقين أن يقول: «اسمع افهم يا فلان ابن فلان» ثلاث مرات، ذاكراً اسمه واسم أبيه، ثم يقول: «هل أنت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهاده أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمد صلى الله عليه وآله عبده ورسوله، وسيد النبيين، وخاتم المرسلين، وأن علياً أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، وإماماً افترض الله طاعته على العالمين، وأن الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والقائم الحجة المهدي صلوات الله عليهم، أئمة المؤمنين وحجج الله على الخلق أجمعين، وأئمتك أئمة هدى بك أبرار. يا فلان بن فلان إذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك وتعالى وسألاك عن ربك وعن نبيك وعن دينك وعن كتابك وعن قبلك وعن أئمتك، فلا تخف ولا تحزن، وقل في جوابهما: الله ربي. ومحمد صلى الله عليه وآله نبيي، والإسلام ديني، والقرآن كتابي، والكعبة قبلتي، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب إمامي، والحسن بن علي المجتبي إمامي والحسين بن علي الشهيد بكر بلاء إمامي، وعلي زين العابدين إمامي، ومحمد الباقر إمامي، وجعفر الصادق إمامي، وموسى الكاظم إمامي، وعلي الرضا إمامي، ومحمد الجواد إمامي، وعلي الهادي إمامي، والحسن العسكري إمامي والحجة المنتظر إمامي، هؤلاء صلوات الله عليهم أجمعين أئمتي وسادتي وقادتي وشفعائي، بهم أتولّى ومن أعدائهم أتبرأ في الدنيا والآخرة. ثم اعلم يا فلان بن فلان إن الله تبارك وتعالى نعم الرب وأن محمد صلى الله عليه وآله نعم الرسول، وأن علي بن أبي طالب وأولاده المعصومين الأئمة الاثني عشر نعم

الأئمة، وأن ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله حق، وأن الموت حق، وسؤال منكر ونكير في القبر حق، والبعث حق، والنشور حق، والصراط حق، والميزان حق، وتطير الكتب حق، وأن الجنة حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، ثم يقول: «أفهمت يا فلان»، وفي الحديث أنه يقول فهمت، ثم يقول:

«ثبتك الله بالقول الثابت وهداك الله إلى صراط مستقيم، عرف الله بينك وبين أوليائك في مستقر من رحمته»، ثم يقول «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وأصعد بروحه إليك ولقّه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك». والأولى أن يلقن بما ذكر من العربى ولسان الميت أيضا إن كان غير عربى.

الرابع: أن يسد اللحد باللبن لحفظ الميت من وقوع التراب عليه. والأولى الابتداء من طرف رأسه وإن أحكمت اللبن بالطين كان أحسن.

الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين فإنه باب القبر.

السادس عشر: أن يكون من يضعه في القبر على طهاره مكشوف الرأس نازعاً عما مله ورداءه ونعليه، بل وخفيه إلّا لضروره.

السابع عشر: أن يهيل غير ذى رحم - ممن حضر - التراب عليه بظهر الكف قائلاً: إنا لله وإنا إليه راجعون على ما مر.

الثامن عشر: أن يكون المباشر لوضع المرأة في القبر محارمها أو زوجها، ومع عدمهم فأرحامها، وإلّا فالأجانب. ولا يبعد أن يكون الأولى بالنسبه إلى الرجل الأجانب.

التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومه أو مفرجه.

العشرون: تربيعة القبر بمعنى: كونه ذا أربع زوايا قائمه وتسطيحه. ويكره تسنيمه، بل تركه أحوط.

الحادى والعشرون: أن يجعل على القبر علامه.

الثاني والعشرون: أن يرش عليه الماء. والأولى أن يستقبل القبلة ويتدئ بالرش من عند الرأس إلى الرجل، ثم يدور به على القبر حتى يرجع إلى الرأس، ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء. ولا يبعد استحباب الرش إلى أربعين يوماً أو أربعين شهراً.

الثالث والعشرون: أن يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرّجات على القبر بحيث يبقى أثرها. والأولى أن يكون مستقبل القبلة، ومن طرف رأس الميت.

واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبه إلى من لم يصل على الميت، وإذا كان الميت هاشمياً فالأولى أن يكون الوضع على وجه يكون أثر الأصابع أزيد بأن يزيد في غمز اليد. ويستحب أن يقول حين الوضع: بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك. وأيضاً يستحب أن يقرأ مستقبلاً للقبلة سبع مرات: إنا أنزلناه، وأن يستغفر له ويقول: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، واصعد إليك روحه، ولقّمه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك، أو يقول: اللهم ارحم غربته، وصل وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، وأفض عليه من رحمتك، وأسكن إليه من برد عفوك وسعه غفرانك ورحمتك ما يستغني بها عن رحمه من سواك، واحشره مع من كان يتولاه. ولا تختص هذه الكيفية بهذه الحالة، بل يستحب عند زياره كل مؤمن قراءه إنا أنزلناه سبع مرات، وطلب المغفره وقراءه الدعاء المذكور.

الرابع والعشرون: أن يلقنه الولي أو من يأذن له تلقيناً آخر بعد تمام الدفن ورجوع الحاضرين بصوت عال بنحو ما ذكر، فإن هذا التلقين يوجب عدم سؤال النكيرين منه. فالتلقين يستحب في ثلاثه مواضع: حال الاحتضار وبعد الوضع في القبر، وبعد الدفن ورجوع الحاضرين وبعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين أيضاً.

ويستحب الاستقبال حال التلقين. وينبغي في التلقين بعد الدفن وضع الفم عند

الرأس وقبض القبر بالكفين.

الخامس والعشرون: أن يكتب اسم الميت على القبر أو على لوح أو حجر، وينصب عند رأسه.

السادس والعشرون: أن يجعل في فمه فص عقيق مكتوب عليه: «لا إله إلا الله ربي، محمد نبي، علي والحسن والحسين». - إلى آخر الأئمة - أئمتي».

السابع والعشرون: أن يوضع على قبره شيء من الحصى على ما ذكره بعضهم والأولى كونها حمراً.

الثامن والعشرون: تعزيه المصاب وتسليته قبل الدفن وبعده، والثاني أفضل والمرجع فيها إلى العرف، ويكفي في ثوابها رؤيه المصاب إياه، ولا حدّ لزمانها ولو أدّت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى، ويجوز الجلوس للتعزيه ولا حدّ له أيضاً، وحثّه بعضهم بيومين أو ثلاث، وبعضهم على أن الأزيد من يوم مكروه ولكن إن كان الجلوس بقصد قراءه القرآن والدعاء لا يبعد رجحانه.

التاسع والعشرون: إرسال الطعام إلى أهل الميت ثلاثه أيام، ويكره الأكل عندهم، وفي خبر أنه عمل أهل الجاهليه.

الثلاثون: شهاده أربعين أو خمسين من المؤمنين للميت بخير بأن يقولوا:

«اللهم إنا لا نعلم منه إلّا خيراً وأنت أعلم به منا».

الواحد والثلاثون: البكاء على المؤمن.

الثاني والثلاثون: أن يسأل صاحب المصيبة نفسه بتذكّر موت النبي صلى الله عليه وآله فإنه أعظم المصائب.

الثالث والثلاثون: الصبر على المصيبة والاحتساب والتأسي بالأنبياء والأوصياء والصلحاء، خصوصاً في موت الأولاد.

الرابع والثلاثون: قول إنا لله وإنا إليه راجعون كلما تذكّر.

الخامس والثلاثون: زياره قبور المؤمنين والسلام عليهم بقول: «السلام عليكم يا أهل الديار...» إلى آخره وقراءه القرآن وطلب الرحمه والمغفره لهم، ويتأكد في يوم الاثنين والخميس خصوصاً عصره وصيحه السبت للرجال والنساء بشرط عدم الجزع والصبر، ويستحب أن يقول: «السلام على أهل الديار من المؤمنين، رحم الله المتقدمين منكم والمتأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»، ويستحب للزائر أن يضع يده على القبر وأن يكون مستقبلاً وأن يقرأ إنا أنزلناه سبع مرات، ويستحب أيضاً قراءه الحمد والمعوذتين، وآيه الكرسي كل منها ثلاث مرات والأولى أن يكون جالساً مستقبلاً القبلة ويجوز قائماً، ويستحب أيضاً قراءه يس، ويستحب أيضاً أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على أهل لا إله إلا الله، من أهل لا إله إلا الله، يا أهل لا إله إلا الله، كيف وجدتم قول لا إله إلا الله، من لا إله إلا الله، يا لا إله إلا الله، بحق لا إله إلا الله، اغفر لمن قال لا إله إلا الله، واحشرنا في زمرة من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله، على ولي الله».

السادس والثلاثون: طلب الحاجه عند قبر الوالدين.

السابع والثلاثون: إحكام بناء القبر.

الثامن والثلاثون: دفن الأقارب متقاربين.

التاسع والثلاثون: التحميد والاسترجاع وسؤال الخلف عند موت الولد.

الأربعون: صلاه الهديه ليله الدفن وهي على روايه ركعتان يقرأ في الأولى الحمد وآيه الكرسي، وفي الثانيه الحمد والقدر عشر مرات، ويقول بعد الصلاه:

«اللهم صل على محمد وآل محمد. وابعث ثوابها إلى قبر فلان»، وفي روايه أخرى في الركعه الأولى الحمد وقل هو الله أحد مرتين، وفي الثانيه الحمد والتكاثر عشر مرات، وإن أتى بالكيفيتين، كان أولى وتكفي صلاه واحده من شخص واحد وإتيان أربعين أولى لكن لا بقصد الورود والخصوصيه، كما أنه يجوز التعدد من شخص



واحد بقصد إهداء الثواب، والأحوط قراءة آية الكرسي إلى هم فيها خالدون، والظاهر أن وقته تمام الليل، وإن كان الأولى أوله بعد العشاء، ولو أتى بغير الكيفية المذكوره سهواً أعاده، ولو كان بترك آية من إنا أنزلناه، أو آية من آية الكرسي. ولو نسي من أخذ الأجره عليها فتركها أو ترك شيئاً منها وجب عليه ردها إلى صاحبها.

وإن لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها وإن علم برضاه أتى بالصلاه فى وقت آخر وأهدى ثوابها إلى الميت لا بقصد الورود.

(مسأله ١) إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعتاب أو آخر الدفن إلى مده فصلاه ليله الدفن تؤخر إلى ليله الدفن.

(مسأله ٢) لا فرق فى استحباب التعزیه لأهل المصيبة بين الرجال والنساء حتى الشابات منهن متحرزاً عما تكون به الفتنة، ولا بأس بتعزیه أهل الذمه مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر إلامع مصلحه تقضى ذلك.

(مسأله ٣) يستحب الوصيه بمال لطعام مأتمه بعد موته.

### إشاره

وهى أيضاً أمور:

الأول: دفن ميتين فى قبر واحد، بل قيل بحرمته مطلقاً، وقيل بحرمته مع كون أحدهما امرأه أجنبيه. والأقوى الجواز مطلقاً مع الكراهه. نعم الأحوط الترك إلما لضروره، ومعها الأولى جعل حائل بينهما. وكذا يكره حمل جنازه الرجل والمرأه على سرير واحد، والأحوط تركه أيضاً.

الثانى: فرش القبر بالساج ونحوه من الآجر والحجر، إلما إذا كانت الأرض نديه. وأما فرش ظهر القبر بالآجر ونحوه فلا بأس به. كما أن فرشه بمثل حصير وقطيفه لا بأس به، وإن قيل بكراهته أيضاً.

الثالث: نزول الأب فى قبر ولده خوفاً من جزعه وفوات أجره، بل إذا خيف من ذلك فى سائر الأرحام أيضاً يكون مكروهاً، بل قد يقال بكراهه نزول الأرحام مطلقاً، إلما الزوج فى قبر زوجته، والمحرم فى قبر محارمه.

الرابع: أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب، فإنه يورث قساوه القلب.

الخامس: سد القبر بتراب غير ترابه. وكذا تطيينه بغير ترابه، فإنه ثقل على الميت.

السادس: تجصيئه أو تطيينه لغير ضروره، وإمكان الأحكام المندوب بدونه، والقدر المتيقن من الكراهه إنما هو بالنسبه إلى باطن القبر لا ظاهره، وإن قيل بالإطلاق.

السابع: تجديد القبر بعد اندراسه، إلما قبور الأنبياء والأوصياء والصلحاء والعلماء.

الثامن: تسنيمه بل الأحوط تركه.

التاسع: البناء عليه، عدا قبور من ذكر. والظاهر عدم كراهه الدفن تحت البناء والسقف.

العاشر: اتخاذ المقبره مسجداً، إلامقبره الأنبياء والأئمه عليهم السلام والعلماء.

الحادى عشر: المقام على القبور، إلاما الأنبياء والأئمه عليهم السلام.

الثانى عشر: الجلوس على القبر.

الثالث عشر: البول والغائط فى المقابر.

الرابع عشر: الضحك فى المقابر.

الخامس عشر: الدفن فى الدور.

السادس عشر: تنجيس القبور وتكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت.

السابع عشر: المشى على القبر من غير ضروره.

الثامن عشر: الاتكاء على القبر.

التاسع عشر: إنزال الميت فى القبر بغته من غير أن توضع الجنازه قريباً ثم رفعها ووضعها دفعات، كما مر.

العشرون: رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات.

الحادى والعشرون: نقل الميت من بلد موته إلى بلد آخر إلاما إلى المشاهد المشرفه والأماكن المقدسه والمواضع المحترمه كالنقل

من عرفات إلى مكة والنقل إلى النجف [١]

فإنّ الدفن فيه يدفع عذاب القبر وسؤال الملكين وإلى كربلاء -----

فصل فى مكروهات الدفن

**نقل الميت من بلد موته إلى آخر**

[١]

يقع الكلام فى المقام فى جهتين:

الأولى: فى نقل الميت من بلد موته إلى بلد آخر فإنّ المعروف من الأصحاب



والكاظمين وسائر قبور الأئمة، بل إلى مقابر العلماء والصلحاء، بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر لبعض  
المرجحات الشرعيه، والظاهر عدم الفرق في جواز النقل بين كونه قبل الدفن أو بعده، ومن قال بحرمة الثاني -----

كراهه نقله من بلد موته إلى الآخر وأنه يستثنى من ذلك النقل إلى المشاهد المشرفه ونحوها، حيث إن النقل إليها لا يكره بل  
يكون أفضل، ويستدل على كراهه النقل بوجوه:

الأول: أن النقل يوجب التأخير في دفنه والمطلوب شرعاً التعجيل في تجهيز الميت ومنه دفنه، وفيه أن مقتضاه عدم كراهه التأخير  
في دفن الميت، بل استحباب التعجيل فيه ولا كراهه نقله فإنه قد يتفق كون النقل موجباً للتعجيل في تجهيزه كما في زماننا هذا  
بالإضافة إلى وسائل النقل وصعوبه التجهيز في بلد الميت الموجب لتأخير دفنه.

الثاني بروايه دعائم الإسلام عن علي عليه السلام أنه رفع إليه أن رجلاً مات بالرستاق فحملوه إلى الكوفه فأنهكهم عقوبه  
وقال: ادفنوا الأجساد في مصارعها ولا تفعلوا فعل اليهود ينقلون موتاهم إلى بيت المقدس (١). وفيه أن روايات دعائم الإسلام غير  
صالحه للاستدلال عليها بل لا يبعد دعوى عدم دخول المكروهات في روايات التسامح (٢) في أدله السنن، فإن مدلولها ورود  
الثواب على عمل وظاهر العمل الفعل لا الترك.

والثالث: دعوى الإجماع وبما أنه من المحتمل اعتماد البعض على أحد الوجهين السابقين فلا يمكن الاعتماد عليه أيضاً. أضف  
إلى ذلك أن التأخير في دفن الميت إذا لم يعدّ وهناً فلم يثبت كراهته.

ص: ٣٩٧

١-١) دعائم الاسلام ٢٣٨:١.

٢-٢) وسائل الشيعة ١:٨٠، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات.

فمراده ما إذا استلزم النيش وإلا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب من سبب أو ظالم أو صبي أو نحو ذلك لا مانع من جواز نقله إلى المشاهد مثلاً ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفة.

نعم، استحباب التعجيل في تجهيز الميت أمر ثابت فإنّه مضافاً إلى ورود روايات فيه لا تخلو عن الضعف في السند أو الدلالة يكفي فيه عموم قوله سبحانه: «سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ» (١) فإنّ دلالته على مطلوبه المسارعة في الإتيان بالواجبات والمستحبات المطلقين واضحة حيث إنّ ظاهرها أنّ المغفرة تحصل بالتأخير أيضاً فتكون المسارعة إليها أفضل ولا داعي إلى حملها على الإرشاد بعد احتمال ملاك المطلوبه في المسارعة بحيث لا يكون التأخير موجباً للعقوبه.

وعلى الجملة، الثابت استحباب التعجيل في الدفن لا كراهه النقل.

الجهة الثانيه: جواز النقل بل استحبابه إلى الأمكنه المشرفه ومشاهد الأئمه عليهم السلام ونحوها فإنّه وإن ورد في الدفن في بعض الأمكنه بعض أخبار يستظهر منها جواز النقل بل استحبابه للدفن فيها كمعتبره هارون بن خارجة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من دفن في الحرم أمن من الفرع الأكبر، فقلت: من برّ الناس وفاجرهم؟ قال: من برّ الناس وفاجرهم (٢). وما ورد في الدفن في النجف الأشرف من أنه يدفع عذاب القبر غير أنه يكفي في جواز النقل بل استحبابه كون النقل والدفن في مشاهدهم وجوارهم عليهم السلام أمن من التجأ إليهم والاعتصام بحبل الله والتوسل بهم عليهم السلام خصوصاً مع وصيه الميت، وإنما الكلام في الجواز فيما إذا كان النقل كذلك موجباً لفساد الميت فإنّ المصرح به في كلام بعض الأصحاب كالماتن جوازه وعللوا ذلك بأنه لا فرق في

ص: ٣٩٨

١- ١) سورة آل عمران: الآية ١٣٣.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١٦٢: ٣، الباب ١٣ من أبواب الدفن، الحديث الأوّل.

وإن استلزم فساد الميت إذا لم يوجب أذيه المسلمين فإنّ من تمسك بهم فاز ومن أتاهم فقد نجا ومن لجأ إليهم آمن ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى والمتوسل بهم غير خائب (صلوات الله عليهم أجمعين).

جريان وجه الجواز بل الاستحباب بين الصورتين، بل حكى في الجواهر (١) عن الشيخ جعفر (تغمده الله برحمته) أنه لو توقّف نقله على تقطيعه إرباً إرباً جاز وعلل الجواز بأنه لا هتك في نقله لحرمة إذا كان بعنوان النفع له ودفع الضرر عنه كما قد يصنع مثله في الحي (٢)، ويؤيد ذلك بما ورد من نقل الجنازة إلى الغرى من اليمن (٣)، من كون النقل إليه منه يوجب فساد الجسد قطعاً كما يؤيد ذلك إطلاق الاستثناء في كلمات الأصحاب في النقل إلى المشاهد المشرفة والأمكنه المتبركه.

ولكن لا يخفى أنّ التقطيع جنايه على الميت المسلم؛ ولذا ثبت فيها ديه قطع عضوه وكون النقل مع فساد الجسد هتكاً له أمر عرفي ينافي الأمر بالدفن لئلا يظهر فساده، بل ذكروا أنّه لو توقّف الانتظار للغسل أو التكفين على التأخير إلى فساده يتعيّن دفنه بلا غسل أو بلا تكفين، ويقتضى ذلك الأمر بإلقاء الميت في البحر بجعله في خاييه ونحوها وتمسك أنّ الميت مع نقله في هذا الحال غير محرز وتمسك غيره يمنعه ما دلّ على وجوب دفنه الظاهر في الدفن قبل ظهور الفساد على الجسد والاستثناء في كلمات الأصحاب ناظر إلى كراهه النقل لا إلى عدم جواز التأخير في تجهيز الميت إلى ظهور التفسخ على جسده، وخبر اليماني مع أنّه لا دلالة له على جواز الفعل حتى إذا كان الفعل بتقطيع الميت غير صالح للاعتماد عليه، فما في كلام الماتن قدس سره من جواز

ص: ٣٩٩

١-١) جواهر الكلام ٤:٦٠٣.

٢-٢) كشف الغطاء ١:١٤٥.

٣-٣) مستدرک الوسائل ٢:٣١٠، الباب ١٣ من أبواب الدفن، الحديث ٧.

النقل إلى المشاهد المشرفة وإن استلزم فساد الميت لا يمكن المساعدة عليه.

ثم إنّه يقع الكلام في جواز نقل الميت إلى المشاهد المشرفة والأمكنه المقدسه بعد النيش، وقد تقدم أنّه لا فرق في جواز النقل بل استحبابه إذا صار منبوشاً على ما تقدم من التفصيل بين كون النقل مستلزماً لفساده وعدمه أو جوازه أو استحبابه مطلقاً، والكلام في المقام يختص بما إذا كان النقل موقوفاً على نيش قبره، والظاهر أنّ نيش قبره ما لم يصر عظماً مشكلاً، بلا فرق بين ما أوصى الميت بنقله إلى المشاهد المشرفة أو لم يوصَ فإنّ الأمر بدفنه مقتضاه مواراته في الأرض بحيث يبقى جسده مستوراً، فنيش قبره خلاف مقتضى الأمر بدفنه لأنّ النيش هتك ليقال لا هتك إذا كان نبشه للنقل إلى المشاهد المشرفة، أضف إلى ذلك أنّ النيش أو النقل إذا كان مع تفسّخ الجسد يتحقق الهتك أيضاً كما تقدم، سواء أوصى الميت بنقل جسده أم لا، فإنّ الوصيه لا تكون مجوزه لارتكاب عمل لم تثبت مشروعيته فضلاً عما إذا ثبت عدمها.

نعم، إذا صار عظماً مجرداً فلا يبعد جواز النيش والحمل إلى المشاهد والأمكنه المشرفة خصوصاً مع الوصيه، بل لا يبعد القول بوجوب العمل بالوصيه في الفرض حيث يظهر من بعض الروايات جواز نقل عظام الميت حتى مع كونه موقوفاً على النيش كما وثقه ابن فضال، عن أبي الحسن عليه السلام إنّ الله أوحى إلى موسى بن عمران أن أخرج عظام يوسف من مصر إلى الشام (١).

ودعوى أنّه لم يثبت في شرعنا يمكن الجواب عنها بأنّ تصدى الإمام عليه السلام لنقله لبيان مشروعيه نقل العظام.

ص: ٤٠٠



(مسألة ١) يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت [١]

بل قد يكون راجحاً كما إذا كان مسكناً للحزن وحرقة القلب بشرط أن لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله ولا فرق بين الرحم وغيره، بل قد مر استحباب البكاء على المؤمن بل يستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضال والخبر الذي ينقل من أن الميت يعذب ببكاء أهله ضعيف مناف لقوله تعالى:

«وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ»

وأمّا البكاء المشتمل على الجزع وعدم الصبر فجائز ما لم يكن مقروناً بعدم الرضا بقضاء الله. نعم يوجب حبط الأجر ولا يبعد كراهته.

ثم لا يخفى أن ما ذكر في الجواهر (١) ناسباً إلى جماعه من أن الانتظار مع تفسخ الجسد للغسل أو الكفن غير جائز، بل يدفن الميت بدونهما ما إذا كان الدفن ميسوراً قبل الفساد، وأمّا مع فساده قبل الانتظار فلا يبعد الغسل والكفن قبل الدفن كما يقتضيه ما ورد في أكثّل السبع من أنه يغسل ويكفن ويصلّى عليه ويدفن (٢). فإن إطلاقه يعم ما إذا كان الجسد فاسداً فراجع.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أن نقل عظام من الميت إلى بلد آخر مع وجود غرض شرعى أو عرفى بحيث يكون احتراماً له لا بأس حتى وإن كان موقوفاً على نبش قبره، بلا خلاف بين صورتى وصيته وعدمها، والله سبحانه هو العالم.

## البكاء على الميت

[١]

لجريان السيره حتى من المتشرعه على البكاء لميتهم من الأهل والأقرباء والأصدقاء، ولم يثبت المنع عنه ولو كان المنع عنه ثابتاً لشاع وانتشر ولو كان ذلك

ص: ٤٠١

١- (١) جواهر الكلام ٤:٦٠٥ - ٦٠٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:١٣٤ - ١٣٥، الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث الأول.

المنع بنحو الكراهه، بل ورد في الروايات ما يدل على كونه ممدوحاً كخبر محمد بن الحسن الواسطي الذي لا- يبعد كونه حسنه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن إبراهيم خليل الرحمن سأل ربه أن يرزقه ابنه تكيه بعد موته (١). وفي موثقه أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام لما ماتت رقيه بنت رسول الله صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الحقى بسلفنا الصالح عثمان بن مظنون وأصحابه، قال وفاطمه عليها السلام على شفيع القبر تنحدر دموعها في القبر، الحديث (٢). وفي مرسله الصدوق، قال الصادق عليه السلام لما مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله و آله حزناً عليك يا إبراهيم وإنا لصابرون، يحزن القلب وتدمع العين ولا نقول ما يسخط الرب (٣). وفي الأخرى قال عليه السلام: من خاف على نفسه من وجد بمصيبه فليفض دموعه فإنه يسكن عنه (٤).

وعلى الجملة، الروايات التي تدل على جواز البكاء للميت متواتره إجمالاً، وفي مقابل ذلك ما في حسنه معاويه بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: كل الجزع والبكاء مكروه سوى الجزع والبكاء لقتل الحسين عليه السلام (٥). وما روت العامه من النهي عن البكاء على الميت؛ لأن الميت يعذب ببكاء أهله (٦). ولكن النهي المروى من حيث السند ضعيف ومناف للكتاب المجيد من قوله: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» (٧) هذا

ص: ٤٠٢

- ١-١) وسائل الشيعة ٣: ٢٤١ - ٢٤٢، الباب ٧٠ من أبواب الدفن، الحديث ٣.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٢٧٩، الباب ٨٧ من أبواب الدفن، الحديث الأول.
- ٣-٣) من لا يحضره الفقيه ١: ١٧٧، الحديث ٥٢٦.
- ٤-٤) من لا يحضره الفقيه ١: ١٨٧، الحديث ٥٦٨.
- ٥-٥) وسائل الشيعة ٣: ٢٨٢، الباب ٨٧ من أبواب الدفن، الحديث ٩.
- ٦-٦) مسند أحمد ١: ٣٦، صحيح البخارى ٢: ٨٠.
- ٧-٧) سورة الأنعام: الآية ١٦٤.

إذا كان المراد من عذاب الميت الجزاء على العمل، ويمكن أن يكون المراد تأذى الميت وعدم راحته وتألم روحه.

وأما حسنه معاويه بن وهب (١) محموله إمّا على خروج الجزع والبكاء عن المتعارف الموجبين لفقد النفس اعتدالها ولا بأس بالالتزام بكراهه ذلك إلا إذا كان ذلك لمثل ما جرى على الحسين بن علي عليهما السلام وأما مجرد البكاء بل مجرد الجزع غير الخارجين عن المتعارف فلا كراهه فيهما. وقد قيد الماتن قدس سره جواز البكاء المشتمل على الجزع وعدم الصبر بما إذا لم يكن بعدم الرضا بقضاء الله.

أقول: ما ورد في كون الرضا بقضاء الله رأس الطاعه وعلامه الإيمان وأنّ الراضى بقضائه أعلم الناس (٢). إلى غير ذلك وإن كان من الروايات الكثيره إلّا أنّ استفاده الالتزام منها لا تخلو عن تأمل إلّا أن يرجع عدم الرضا إلى نفي العدل عنه سبحانه فإنّ ذلك يخرج الإنسان عن الإيمان.

ثم إنه كما تقدم أنّ البكاء بل الجزع لمصاب النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت والمتعلقين بهم عليهم السلام أمر مستحب يعد من العبادات التي يتقرب بها إلى الله سبحانه، وفي صحيحه فضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من ذكرنا عنده ففاضت عيناه ولو مثل جناح الذبابه غفر الله ذنوبه ولو كان مثل زبد البحر (٣). وفي صحيحه بكر بن محمد، عن

ص: ٤٠٣

١-١) المتقدمه آنفاً.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٢٥١، الباب ٧٥ من أبواب الدفن، الحديث ٣.

٣-٣) وسائل الشيعة ١٤:٥٠٠، الباب ٦٦ من أبواب المزار، الحديث الأوّل.

أبي عبد الله عليه السلام أنه قال للفضيل: تجلسون وتحدثون؟ قال: نعم، قال: تلك المجالس أحبها فأحيوا أمرنا فرحم الله من أحيا أمرنا يا فضيل من ذكرنا أو ذكرنا عنده ففاضت (مسألة ٢) يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر ما لم يتضمن الكذب ولم يكن مشتملاً على الويل والثبور لكن يكره في الليل ويجوز أخذ الأجره عليه إذا لم يكن بالباطل لكن الأولى أن لا يشترط أولاً. [١]

عنايه الحديث (١). إلى غير ذلك مما ورد في البكاء والإبكاء على الحسين بن علي عليهما السلام البالغه حد التواتر كيف فقد بكى على بن الحسين (صلوات الله عليه) على أبيه ما جرى على أهل بيته عشرين أو أربعين سنة (٢) على ما في بعض الروايات حتى عدّ كأم الأئمة فاطمه الزهراء عليهما السلام من البكائين الأربعة.

[١]

لجريان السير من المشرعه على النياحه على الميت نظماً أو نثراً أضف إلى ذلك ما ورد في الروايات بعدم البأس بأجر النائحه وإن ورد في بعضها الآخر أنها لا تشارط وتقبل ما أعطيت، وفي صحيحه أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس بأجر النائحه التي تنوح على الميت (٣). وفي معتبره حنان بن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قل لها لا تشارط» (٤).

□  
وأما النياحه للأئمة عليهم السلام فلا ينبغي التأمل في استحبابها، وفي صحيحه يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال لى أبي: يا جعفر أوقف لى من مالى كذا وكذا لنوادب تندبنى عشر سنين بمنى أيام منى (٥). والروايات الواردة فى ثواب البكاء والإبكاء للحسين عليه السلام معروفه، وما فى كلام الماتن من تقييد جواز النوح بما لم يتضمن الكذب ظاهر، وأما تقييده بعدم اشتماله على الويل والثبور غير ظاهر فإن ما ورد فيه

ص: ٤٠٤

١-١) وسائل الشيعة ٥٠١:١٤، الباب ٦٦ من أبواب المزمار، الحديث ٢.

٢-٢) مستدرک الوسائل ٤٦٥:٢ - ٤٦٦، الباب ٧٤ من أبواب الدفن، الحديث ١٨.

٣-٣) وسائل الشيعة ١٢٧:١٧، الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٧.

٤-٤) وسائل الشيعة ١٢٦:١٧، الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

٥-٥) وسائل الشيعة ١٢٥:١٧، الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

(مسألة ٣) لا يجوز اللطم والخدش وجز الشعر، بل والصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط، وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب والأخ والأحوط تركه فيهما أيضاً [١]

النهى عن الصراخ بالويل والعيويل والدعاء بالذل والثبور من بعض الروايات ضعيفه فراجع المرويات فى باب ٨٣ من أبواب الدفن وقد عنون فى الوسائل الباب بكراهه الصراخ بالويل والعيويل والدعاء بالذل والشكل والحزن (١). ومثل ذلك ما ذكره قدس سره من كراهه النوح بالليل فإنه ورد فى روايه خديجه بنت عمر بن على بن الحسين بن أبى طالب أنها قالت: سمعت عمى محمد بن على عليهما السلام وهو يقول: إنما تحتاج المرأة فى المأتم إلى النوح لتسيل دمعته ولا ينبغى لها أن تقول هجراً فإذا جاءها الليل فلا تؤذى الملائكة بالنوح (٢). والظاهر أن الحكم بالكراهه بملاحظه أخبار التسامح فى السنن.

### اللطم والخدش وجز الشعر والصراخ

[١]

وفى روايه جابر، عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت له: ما الجزع؟ قال: أشد الجزع الصراخ بالويل والعيويل ولطم الوجه والصدر وجز الشعر من النواصى ومن أقام النواحه فقد ترك الصبر وأخذ فى غير طريقه (٣). وفى روايه عمرو بن أبى المقدام، قال:

سمعت أبا الحسن عليه السلام وأبا جعفر عليه السلام يقول فى قول الله عزّ وجل: «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ» قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لفاطمه عليها السلام: إذا أنا مت فلا تخمشى على وجهاً

ص: ٤٠٥

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٢٧١.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٢٤٢، الباب ٧١ من أبواب الدفن، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعة ٣: ٢٧١ - ٢٧٢، الباب ٨٣ من أبواب الدفن، الحديث الأول.

ولا ترخى عليّ شعراً ولا تنادى بالويل ولا تقيمن عليّ نائحه، قال: ثم قال: هذا هو المعروف الذي قال الله في كتابه «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ» (١) وفي روايه امرأه الحسن بن الصيقل عن، أبي عبد الله عليه السلام: «لا ينبغي الصياح على الميت ولا تشق الثياب» (٢) وفي روايه خالد بن سدير أخى حنان بن سدير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على أبيه أو على أمه أو على أخيه أو على قريب له؟ فقال: لا بأس بشق الجيوب قد شق موسى بن عمران على أخيه هارون، ولا يشق الوالد على ولده ولا زوج على امرأته، وتشق المرأة على زوجها وإذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارتها حنث يمين، ولا صلاح لهما حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك فإذا خدشت المرأة وجهها أو جزت شعرها أو نتفتة ففي جز الشعر عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً، وفي الخدش إذا أدميت وفي النتف كفارته حنث يمين ولا شيء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبه، ولقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن علي عليهما السلام وعلى مثله تلطم الخدود وتشق الجيوب (٣).

وقد ذكر الشيخ قدس سره في المبسوط (٤) أنّ شقّ الجيب محرم إلحافى موت الأب لابن وفي موت الأخ للأخ، وبه روايه وقد أخذ في ذلك روايه معتبره لفتوى الشيخ على طبقها ولكن من المحتمل جداً أنّ المراد ما تقدم من أخبار المنع التي فيها ضعف، وما

ص: ٤٠٦

١- ١) وسائل الشيعه ٣: ٢٧٢، الباب ٨٣ من أبواب الدفن، الحديث ٥. والآيه ١٢ من سوره الممتحنه.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٢٧٣، الباب ٨٤ من أبواب الدفن، الحديث ٢.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٢٢: ٤٠٢، الباب ٣١ من أبواب الكفارات، الحديث الأول.

٤- ٤) المبسوط ١: ١٨٩.

(مسألة ٤) فى جز المرأه شعرها فى المصيبة كفاره شهر رمضان [١]

وفى نتفه كفاره اليمين وكذا فى خدشها وجهها.

(مسألة ٥) فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته أو ولده كفاره اليمين وهى إطعام عشره مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبه.

(مسألة ٦) يحرم نبش قبر المؤمن وإن كان طفلاً أو مجنوناً إلامع العلم باندراسه وصيرورته تراباً [٢]

ولا يكفى الظن به.

فى كلامه من استثناء الشق فى الولد على والده والأخ لأخيه لا تحسب قرينه على خلاف ذلك، فإن استثناء شق الأخ على أخيه وارد فى روايه خالد بن سدير (١)، والولد لوالده وارد فى روايه أبى هشام الجعفرى، قال: خرج أبو محمد عليه السلام فى جنازه أبى الحسن عليه السلام وقميصه مشقوق فكتب إليه ابن عون: من رأيت أو بلغك من الأئمه شق قميصه فى مثل هذا؟ فكتب إليه أبو محمد عليه السلام: يا أحق ما يدريك ما هذا؟! قد شق موسى على هارون (٢).

والمتحصل أنّ هذه الروايات لضعف إسنادها لا تصلح لإثبات الحرمة ولا إثبات الكفاره، وغايه ما يمكن الالتزام بالكراهه إلا إذا كان ما ذكر معنوياً بالعزاء بمصيبة دينيه.

[١]

قد ذكرنا ورود الكفاره فى كل ذلك فى روايه خالد بن سدير أخى حنان بن سدير (٣) ولضعفها فالحكم مبنى على الاحتياط وكذا الحال فى المسأله الخامسه.

### حرمة نبش قبر المؤمن

[٢]

قد ذكرنا سابقاً من أن المتفاهم عرفاً من الأمر بدفن الموتى ستر أجسادهم

ص: ٤٠٧

١-١) المتقدمه فى الصفحه السابقه.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣: ٢٧٤، الباب ٨٤ من أبواب الدفن، الحديث ٥.

٣-٣) المتقدمه فى الصفحه:.

وإن بقي عظماً فإن كان صلباً ففي جواز نبشه إشكال [١]

وأما مع كونه مجرد صورته بحيث يصير تراباً بأدنى حركة فالظاهر جوازه، نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء وأولاد الأئمة عليهم السلام ولو بعد الاندراس وإن طالت المدّة سيما المتخذ منها مزاراً أو مستجاراً والظاهر توقف صدق النباش على بروز جسد -----

وتوابعها بحيث تبقى مستوره في الأرض فالنبش بحيث يظهر جسد الميت ينافي المتفاهم العرفي من الأمر به إلا إذا كان الدفن غير صحيح كما يأتي.

نعم، إذا صار الجسد تراباً بحيث لا يبقى منه شيء لا يصدق على ظهور قبره ولو بالحفر عنوان ظهور الجسد ولا يصدق أيضاً عنوان الهتك كما إذا أُريد دفن ميت آخر فيه، وذكر الماتن قدس سره أنه لا بد في جواز النباش إحراز اندرأسه بالعلم، ولا يكفي الظن به فإنه لا دليل على كون الظن طريقاً معتبراً إلى إندراس الميت، ولكن لا يخفى يمكن أن يقال باعتبار الاطمئنان كما في سائر الموضوعات، وقد يقال إنه مع احتمال اندراس جسد الميت يجوز النباش؛ لأنّ الموضوع للحرمة إظهار جسد المؤمن والاستصحاب في بقاء جسده لا يثبت أنّ نبشه إظهار لجسده؛ وفيه أنّ للنباش عنوان آخر وهو عنوان هتك المؤمن ويصدق عنوان هتكه على نبش قبره مع احتمال عدم اندراس جسده كما أنه يصدق عنوانه حتى مع العلم باندراس الجسد كما في نبش قبور العلماء والشهداء والصلحاء خصوصاً إذا اتخذ قبورهم مزاراً أو مستجاراً.

[١]

وقد تقدم أنه يمكن أن يقال بجواز النباش في هذه الصورة إذا كان لنقل عظامه إلى المشاهد والأمكنة المشرفة أو لرفع الوهن عنه، وأمّا في غير ذلك فلا يجوز حيث إنّ تلك العظام على تقدير الوجدان على ظاهر الأرض يجب دفنها فلا يجوز نبش القبر وإخراج الميت عن كونه مدفوناً، وأمّا دفن العظام التي أصبحت مجرد صورته يصير تراباً بمجرد حركتها فوجب دفنها إذا كانت على ظاهر الأرض غير معلوم فضلاً عن نبش قبره.

ص: ٤٠٨



الميت فلو أخرج بعض تراب القبر وحفر من دون أن يظهر جسده لا- يكون من النيش المحرم، والأولى الإناطة بالعرف وهتك الحرمه، وكذا لا يصدق النيش إذا كان الميت في سرداب وفتح بابه لوضع ميت آخر خصوصاً إذا لم يظهر جسد الميت [١]

وكذا إذا كان الميت موضوعاً على وجه الأرض وبنى عليه بناءً لعدم إمكان الدفن أو باعتقاد جوازه أو عصياناً فإن إخرجه لا يكون من النيش [٢]

وكذا إذا كان في تابوت من صخره أو نحوها.

(مسأله ٧) يستثنى من حرمه النيش موارد الأول إذا دفن في المكان المغصوب عدواناً أو جهلاً أو نسياناً [٣]

فإنه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه.

[١]

فإن فتح بابه لوضع ميت آخر لا يعد هتكاً للميت المدفون في السرداب ولا يعد نبشاً لقبره، بل يكفي في الجواز الشك في صدق النيش مع عدم كونه هتكاً كما هو المفروض.

[٢]

إذا وضع الميت على الأرض وبنى عليه بنياناً باعتقاد الجواز أو العصيان فهل يجب إخرجه ودفنه إذا لم يكن حرجياً أو ضرورياً؟ فلا يبعد القول بالوجوب كما هو مقتضى الأمر بدفن الموتى بل يجري ذلك في الموضع على الصخره على الأحوط.

### موارد جواز نيش القبر

[٣]

إذا دفن الميت في مكان ملك الغير ولا يرضى ببقائه في ذلك المكان فلا ينبغي التأمل في وجوب النيش مقدمه لدفنه في مكان مباح، فإن الدفن المزبور غير مصداق للمأمور به على ما هو المقرر في بحث امتناع اجتماع الأمر والنهي.

نعم، إذا رضى المالك ببقائه في أرضه مدفوناً ولو لبذل الثمن للأرض فلا يبعد عدم جواز النيش؛ لأن المتفاهم العرفي من الأمر بالدفن ليبقى جسد الميت مستوراً في

الأرض، وهذا الغرض يحصل بإذن المالك ببقائه مدفوناً فيكون نبشه وإخراجه إلى مكان آخر هتكاً له مع رضا المالك، وهذا بخلاف ما إذا لم يرضَ حتى فيما كان الدفن حين دفنه جاهلاً - أي شاكاً في كون المكان المزبور ملك الغير - أو غافلاً أو ناسياً فإنه في جميع هذه الصور لا يكون الدفن المزبور مصداقاً للمأمور به مع عدم رضا المالك ببقاء الميت مدفوناً في ملكه، فإن الدفن المأمور به هو الدفن الذي يبقى جسد الميت فيه مستوراً في عمود الزمان إلى زمان الاندراس أو نحوه، وبظهور المالك للأرض وعدم رضاه ببقاء الميت فيه يستكشف عدم كون الدفن الواقع مصداقاً للدفن المأمور به، بل يكون بقاؤه فيه من الدافنين تصرفاً في ملك الغير بلا رضا مالكة، فلا يجوز لهم إبقاء الميت في ذلك المكان حتى لو كانوا غافلين عن كون المكان للغير أو ناسين له.

ودعوى كون التكليف بالدفن مع نسيانهم ساقط والمأمور به الكفائي حاصل فلا مرخص لهم في نبش قبره ونقله إلى مكان مباح بخلاف صورته الجهل والغفلة لا - يمكن المساعدة عليها، فإنَّ الحاصل ليس للمواراه التي يبقى الميت فيها إلى الاندراس ونحوه، أضف إلى ذلك أنَّ الفرق بين صورته النسيان وصورته الغفلة غير صحيح فإنَّ الحرمة الواقعية في التصرف في ملك الغير عند حدوث الدفن ساقط في كلتا صورتين.

وممّا ذكرنا يظهر أنه لا - يجوز دفن الميت في ملك يملك الغير منفعته بالإجاره ولو مع رضاه بدفن الميت فيه؛ لأنه لا يملك الرضا ببقاء الميت مدفوناً في ذلك الملك بعد انقضاء الإجاره كما لا يجوز لمالكة الرضا بدفن الميت فيه بدون رضا المستأجر زمان الاستيجار.

نعم، لو أذن المالك للأرض ومنافعها بالدفن في ملكه فلا يجوز له بعد ذلك نبش

وكذا إذا كان كفنه مغصوباً [١]

أو دفن معه مال مغصوب، بل أو ماله المنتقل بعد موته إلى الوارث فيجوز نبشه لإخراجه نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه، بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه [٢]

كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول.

قبر الميت ونقله إلى مكان آخر بالرجوع في إذنه ورضاه؛ لأنّ إذنه في دفنه إسقاط لحرمة ملكه إلى اندراس جسد الميت حيث إنّه لا يجوز نبش قبر الميت قبله.

[١]

لا يبعد أن يكون جواز النيش أو وجوبه لتكفينه بالمباح فيما إذا لم يرض المغصوب منه ببذله ولو بعد تكفينه كما ذكرنا ذلك في رضا مالك الأرض بالدفن بعد الدفن فإنّ التكفين أيضاً واجب توصلي، والمتفاهم العرفي كون الميت ملفوفاً بثياب ثلاثه، والفرق بين الكفن المغصوب وبين دفن المال المغصوب والمال المنتقل إلى الوارث أنه يجب النيش على الجميع مع عدم رضا مالك الكفن ووجود مال للميت يفي بثمان كفنه؛ لأنّ التكفين الواجب قبل الدفن لم يحصل بخلاف فرض دفنهما معه، فإنّ جواز النيش أو وجوبه يختص بالمغصوب منه والدافن، غايه الأمر سواء كان نبشهما بالمباشره أو بالتسيب والقول بجواز النيش في الفرض أو وجوبه مقتضى سلطنه المالك على ماله أو وجوب رده ماله عليه بعد عدم الإطلاق في الأمر بالدفن بحيث يشمل المنع على النيش في مثل الفرض، وهذا مع عدم إحراز صدق الهتك بنيش قبره في الفرض كما في بعض الموارد، وأما مع صدقه فالنيش والأخذ لا يخلو عن التأمل، بل لا يبعد الانتقال إلى ضمان البدل إذا كان الوضع من الدافن، والله العالم.

[٢]

فإنّ دفن المال في الفرض بمقتضى الوصيه لازم، وليس المراد من الوصيه بالدفن مجرد حدوثه كما ذكرنا في نفس الأمر بدفن الميت فلا يجوز أخذ ما أوصى بدفنه حتى فيما ظهر بوجه من الوجوه، ولو فرض نسيان دفن ما أوصى بدفنه معه

ص: ٤١١

وتذكروا بعد دفنه فمقتضى ما ذكرنا وإن كان جواز النيش للعمل بالوصيه إلّا أنّ الأحوط حفر القبر بمقدار لا يظهر جسده نظير ما ذكر في دفن الأجزاء الساقطة منه فيما لو ظفر بها بعد دفنه، بل لا يترك ذلك في الوصيه بدفن شيء معه وفي دفن الأجزاء الباقية منه؛ لأنّ الأمر بدفن الجزء المبان مع الميت إنّما فيما لو ظفر به قبل دفن الميت على ما تقدّم فلا يقتضى الأمر بدفنه معه على ما ورد فيه النص نيش قبره بعد دفنه، واستظهار الجواز في مثل ذلك بروايه المغيره بن شعبه أنّه دفن مع النبي صلى الله عليه وآله خاتمه ثمّ نيش قبره صلى الله عليه وآله وأخرج الخاتم وأنه كان يفتخر بذلك؛ لأنّه آخر من عهد عهداً بالنبي كما ترى فإنها روايه ضعيفه مرويه من طرق العامه (١)، وروايها المغيره من أعداء أمير المؤمنين عليه السلام والمحكى أنه لم يكن حاضراً عند دفن النبي صلى الله عليه وآله وظاهر المروى أنه دفن خاتمه معه عمداً والدفن العمدي إسقاط لحرمة المال فلا يجوز معه نيش قبر فضلاً عن نيش قبر النبي صلى الله عليه وآله.

بقي في المقام أمر وهو أنّه إذا رضى مالك الأرض بدفن الميت في أرضه وبعد الدفن بمدّه طويله أو قصيره رجع عن إذنه فهل يجوز نيش قبره لنقله إلى مكان آخر أو أنّ رجوعه عن إذنه لا- أثر له فلا يجوز للمالك أو غيره نيش قبره لنقله إلى مكان مباح، سواء عدّ النيش لنقله إلى مكان آخر هتكاً له أم لا، وقد ذكر المحقق في الشرائع أنه لو أعار أرضاً للدفن لم يكن له إجبار المستعير على قلع الميت (٢)، وإدعى في الجواهر الإجماع على ذلك بقسميه (٣). وقد يقال في وجه ذلك أنّ عدم الجواز مقتضى حرمة

ص: ٤١٢

١-١ (١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢:٣٠٣.

٢-٢ (٢) شرائع الاسلام ٢:٤١٠.

٣-٣ (٣) الجواهر ٢٧:١٧٨ - ١٧٩.

وقد يناقش في ذلك بأنه لا إطلاق فيما دلّ على عدم جواز النباش ليؤخذ به في الفرض ومقتضى سلطته المالك على ماله جواز نبشه للنقل، خصوصاً إذا لم يتحقق معه هتك كما إذا لم يمض على دفنه فيه زماناً يفسد جسد الميت، وهذا نظير ما إذا أذن للغير في الصلاة في المكان المملوك له ورجع عن إذنه أثناء الصلاة فإنّ المذكور في بحث مكان المصلي نفوذ رجوعه عن إذنه فلا يجوز للغير إتمامها فيه؛ لأنّ الدليل على حرمة قطع صلاه الفريضة الإجماع ولا إجماع في صورته رجوع مالك المكان عن إذنه وعدم رضاه بالتصرف في المكان المملوك له وذكر في الجواهر أنّه لولا- الإجماع هنا على حرمة النباش لأمكن القول بجوازه لعموم تسلط الناس. (١)

أقول: أصل الإجماع على عدم الجواز في المقام غير ثابت فضلاً عن كونه تعديلاً لا مدركياً.

نعم، قد يقال في وجه عدم الأثر لرجوع المالك عن إذنه بأنّ إذنه السابق في دفن الميت يوجب ثبوت حقّ للميت، والرجوع لا يوجب زوال حقه نظير ما إذا أذن مالك الجدار لجاره أن يضع الخشبة المثبتة أطرافها على جداره وبعد ذلك طالبه بإزالتها الموجبه لخراب بناء الجار فإنه ليس له هذه المطالبة، وكذا لو إذن للغير في غرس أشجار في أرضه ثم بعد مدّه طالبه بقلعها، إلى غير ذلك ممّا يوجب الإزالة تضرر الجار ومالك الشجرة، حيث إنّ إذنه في الابتداء، في أمثال ذلك إعطاء الانتفاع للغير بملكه بإسقاط حرمة ماله وإيكال حقّ الانتفاع للمستأذن، سواء كان هذا الإعطاء بالعوض بأن كان من قبيل الإباحة بالعوض أو مجاناً، ولكن هذا أيضاً غير ثابت فإنّ إسقاط حرمة ماله ما دام لم يرجع عن إذنه وتضرر الجار ومالك الشجر بالقلع لإقدامه على الوضع

ص: ٤١٣

١- (١) جواهر الكلام ١٧٩: ٢٧. وقال عليه السلام: الناس مسلطون على أموالهم. عوالي اللآلى ١: ٢٢٢، الحديث ٩٩.

الثانى: إذا كان مدفوناً بلا- غسل أو بلا كفن أو تبين بطلان غسله أو كون كفنه على غير الوجه الشرعى كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريراً فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يكن موجباً لهتكه [١]

وأما إذا دفن بالتميم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفن بالحرير لتعذر غيره ففي جواز نبشه إشكال، وأما إذا دفن بلا صلاه أو تبين بطلانها فلا يجوز النباش لأجلها، بل يصلى على قبره ومثل ترك الغسل فى جواز النباش ما لو وضع فى القبر على غير القبلة ولو جهلاً أو نسياناً.

والغرس مع علمه بجواز الإذن والاستعاره لا تمنع عن الرجوع.

نعم، فى دفن الميت لا- يجوز لمالك الأرض الرجوع؛ لأنّ شمول الأمر بالدفن فى حقه أيضاً يقتضى أن يبقى الميت فى أرضه فيما كان يآذنه إلى زمان اندراس الجسد أو صيرورته عظماً، ولا يقاس بالرجوع فى إذنه للغير فى الصلاه فإنّ عدم جواز القطع يختص بالمصلّى مع صحه صلاته.

وما تقدم إنّما هو بالإضافة إلى مجرد الإذن من المالك فى وضع خشبه سقفه أو غرس شجرته فى ملكه، وأما إذا صالح المالك فى وضعها أو غرس الشجره فى أرضه، سواء كان مع العوض أو بدونه يكون الصلح نافذاً بناءً على أنه عقد مستقل محكوم بالنفوذ واللزوم كما هو ظاهر قوله عليه السلام فى مثل صحيحه حفص بن البختري، عن أبى عبد الله عليه السلام: «الصلح جائز بين الناس» (١) ومقتضاه عدم الفرق بين كونه بالعوض أو بدونه كان مفيداً نتيجة البيع أو الإجاره أو الإسقاط والإبراء أو العاريه أو غير ذلك لا ما قيل من أنّه محكوم بحكم ما يفيد فائدته، والله سبحانه هو العالم.

[١]

قد تقدّم أنّ النباش المحرم ما إذا كان النباش بعد الدفن الصحيح، وعليه إذا دفن الميت بلا غسل أو بلا تكفين - بلا فرق بين أن يكون ترك غسله أو تكفينه بدونهما أصلاً

ص: ٤١٤

١- (١) وسائل الشيعة ١٨: ٤٤٣، الباب ٣ من أبواب كتاب الصلح، الحديث الأول.

أو للوقوع على الوجه الباطل - فمقتضى بقاء الأمر بتغسيه وتكفينه لزوم النباش لتداركهما إلّا إذا صار الميت بعد الدفن بحيث يسقط وجوب تغسيه وتكفينه لفساد جسده بحيث يكون نبش قبره موجباً لهتكه، ومثل ذلك ما إذا دفن الميت بلا تيمم أو فيما لا يجوز التكفين فيه اختياراً إذا وجد الماء أو جىء بالكفن فى زمان لو علم بوجودان الماء أو مجىء الكفن فى الزمان المفروض وجب الانتظار، ففى مثل ذلك أيضاً لا يكون التيمم والتكفين المزبور صحيحاً فيجب نبش قبره لتغسيه أو تكفينه، ولكن ظاهر كلام الماتن لا يساعد على ذلك حيث استشكل فى جواز النباش، ومن الظاهر أنّ استشكله ينحصر فى هذه الصورة وإلا فلا إشكال فى عدم الجواز فى الصورة التى تيمم أو كفن بعد الانتظار إلى زمان لا يجوز التأخير إلى ما بعد ذلك الزمان لطرو الفساد على جسده، والوجه فى عدم الإشكال لكون التيمم أو الكفن فى الحرير كان من المأمور به الواقعى الاضطرارى فيكون دفنه مأموراً به واقعاً فلا موجب لجواز نبش قبره وقد تقدم أيضاً أنّ الصلاة على الميت قبل الدفن لا لاشتراطها بوقوعها قبله، بل كونها قبل الدفن مجرد تكليف وإذا ترك ذلك عذراً أو عصياناً يصلّى على قبره ولا يكون دفنه فاسداً.

[١]

قد ذكر ذلك فى الذكرى (١) وتبعه جماعه فإنه إذا توقف إثبات حلول ديونه ليطالب الوصى بأدائها أو بقسمه تركته على رؤيه الشهود جسده جاز النباش لذلك لثلا- يعطل حق الغير بالبقاء على ذمه الميت أو لا تصل أموال الوارث إليهم غير محرم لعدم كون المتفاهم العرفى من الأمر بالدفن على ما تقدم تقريره عدم الجواز فى الفرض أيضاً، بل لا يعد ذلك هتكاً للميت إذا لم يخرج الميت إلى حاله فساد الجسد بحيث لا يعرف بالمشاهده.

ص: ٤١٥

الرابع: لدفن بعض أجزائه المبانه منه معه، ولكن الأولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده [١]

الخامس: إذا دفن في مقبره لا يناسبه كما إذا دفن في مقبره الكفار [٢]

أو دفن معه كافر أو دفن في مزبله أو بالوعه أو نحو ذلك من الأمكنه الموجه لهتك حرمة.

السادس: لنقله إلى المشاهد المشرفه والأماكن المعظمه على الأقوى [٣]

وإن لم يوص بذلك، وإن كان الأحوط الترك مع عدم الوصيه.

[١]

قد تقدم أنّ الثابت في الفرض وجوب دفن الجزء المبان، وأما دفنه مع الميت فلا دليل عليه، وما ورد في مرسله ابن أبي عمير من جعل الساقط عن الميت في كفته (١). خارج عن الفرض فإنّ ظاهره ما إذا كان الميت غير مدفون عند الجعل في الكفن.

وعلى الجملة، فالأحوط لو لم يكن أظهر دفنه معه بحيث لا يظهر الجسد.

[٢]

بأن كان بقاؤه مدفوناً في ذلك المكان هتكاً له أو كان نبش قبره لإخراج جسد الكافر المدفون معه فإنّ بقاءه معه مدفوناً هتك أيضاً للمسلم.

[٣]

قد يقال كما عن الماتن قدس سره في الثاني عشر أنه لا دليل على عدم جواز النبش إلّا الإجماع والتسالم، ولا إجماع في صورته النقل إلى المشاهد المشرفه والأمكنه المتبركه حتى في صورته عدم الوصيه، كما قد يقال إنّ الوجه في عدم جواز النبش كونه هتكاً لحرمة الميت وهدراً لكرامه المؤمن، ولا - وهن ولا - هدر فيما إذا كان النبش لنقله إلى تلك الأمكنه، ولكن قد تقدم أنّ المتفاهم العرفي من الأمر بدفن الميت مواراته في الأرض بوجه معتبر ليبقى جسده فيها، وإذا فرض وقوع الدفن صحيحاً كما هو الفرض يكون نبشه وإخراجه خصوصاً بعد طرو الفساد على جسده غير مشروع،

ص: ٤١٦



السابع: إذا كان موضوعاً في تابوت ودفن كذلك فإنه لا يصدق عليه النيش حيث لا يظهر جسده [١]

والأولى مع إرادته النقل إلى المشاهد المشرفة اختصار هذه الكيفية فإنه حال عن الإشكال أو أقل إشكالاً.

الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي [٢]

فالأثر المترتب على الدفن في تلك الأمكنة ما إذا كان الدفن فيها بوجه مشروع كما هو ظاهر قوله سبحانه: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ» (١) وعليه فالنيش للنقل ما دام لم يصير عظماً مشكلاً جداً.

نعم، بعدما صار عظماً فلا يبعد جوازه؛ لما ورد في نقل عظام آدم ويوسف عليهما السلام (٢) وما يمكن أن يدعى من نقل سيره المتشرعه في نقل العظام إلى المشاهد المشرفة.

[١]

قد تقدم أن الدفن المأمور به موارد الميت في الأرض بوجه صحيح، والمواراه فيها يصدق مع دفنه في الأرض بوضع جسده في تابوت أو صندوق، فإنه ليس المراد من المواراه فيها أن يستر جسده بالتراب، فإن الميت جسده مستور بالكفن أو بالملفه زائداً على ثلاثه أثواب، بل المراد أن يكون جسده ولو مستوراً تحت سطح الأرض فالنيش وإخراج التابوت من تحت سطح الأرض نيش لقبر المؤمن فلا فرق بين النيش وإخراجه في أكفانه أو إخراجه بالتابوت فيما ذكرنا في وجه الإشكال.

[٢]

الظاهر أن مراده عدم رضا الولي بعد ذلك بالدفن المزبور أيضاً، وإلا لا يكون الدفن مع رضاه بعده أسوأ حالاً عن الدفن في أرض مغصوبه رضى مالكها بالدفن بعده، بل إذا لم يرض الولي بالدفن المزبور أيضاً يشكّل جواز نبشه، فإنه لم يثبت كون إذن

ص: ٤١٧

١-١) سورة المائدة: الآية ٢٧.

٢-٢) مستدرک الوسائل ٣٠٩: ٢ و ٣١١، الباب ١٣ من أبواب الدفن، الحديث ٥ و ٨.

التاسع: إذا أوصى بدفنه فى مكان معين وخولف عصياناً أو جهلاً أو نسياناً.

العاشر: إذا دعت ضروره إلى النباش أو عارضه أمر راجح أهم [١]

الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو [٢]

الثانى عشر: إذا أوصى بنبشه ونقله بعد مده إلى الأماكن المشرفه [٣]

بل يمكن أن يقال بجوازه فى كل مورد يكون فيه رجحان شرعى من جهه من الجهات ولم يكن موجباً لهتك حرمة أو لأذيه الناس؛ وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النباش إلاًلإجماع وهو أمر لى والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد، لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال.

الولى شرطاً كإباحه المكان فى الدفن، بل الاستئذان منه وعدم مزاحمته مجرد تكليف قد انقضى ظرفه كما هو الحال فى الصوره التاسعه من وصيه الميت بدفنه فى مكان فدفن فى غيره نسياناً أو جهلاً بالوصيه أو حتى عمداً، فإنّ الأمر بالعمل بالوصيه لا يكون نهياً عن ضده فمع دفنه فى مكان آخر ينقضى ظرف العمل بالوصيه.

[١]

الوجه فى جواز النباش للاضطرار إليه ولرعايه الواجب الأهم.

[٢]

وذلك لعدم تحقق الدفن المأمور به فى الفرض.

[٣]

إذا كان المراد بما يعدّ مده بعد صيروره جسده عظاماً تقدم جواز النباش فى الفرض، وكذا فى كل مورد يكون فى نقل العظام إلى محل آخر رجحان شرعى، وأمياً فى غير ذلك ففى جواز النقل والنبش - خصوصاً مع فساد الجسد - ما تقدم من الإشكال، وقد ذكرنا الدليل على عدم الجواز من أنه غير الإجماع، وأنه لا ينحصر الوجه فى عدم الجواز على هتك الميت.

(مسألة ٨) يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميتها، ما عدا ما ذكر من قبور العلماء والصلحاء وأولاد الأئمة عليهم السلام، سيما إذا كانت في المقبره الموقوفه للمسلمين مع حاجتهم، وكذا في الأراضي المباحه. ولكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجه، خصوصاً في المباحه غير الموقوفه.

(مسألة ٩) إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه، أو كونه في مقبره الكفار.

(مسألة ١٠) إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه ولو كان بالعرض. وإن كان الدفن بغير العدوان - من جهل أو نسيان - فله أن يطالب بالنبش أو يبشره. وكذا إذا دفن مال للغير مع الميت. لكن الأولى بل الأحوط قبول العرض أو الاعراض.

(مسألة ١١) إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له أن يرجع عن إذنه بعد الدفن، سواء كان مع العرض أو بدونه، لأنه المقدم على ذلك فيشملة دليل حرمة النبش. وهذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره، فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة، ويجب على المصلي قطعها في سعه الوقت، فإن حرمة القطع إنما هي بالنسبه إلى المصلي فقط، بخلاف حرمة النبش فإنه لا يفرق فيه بين المباشر وغيره.

نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسد بالتراب. هذا إذا لم يكن الإذن في عقد لازم، وإلا فليس له الرجوع مطلقاً.

(مسألة ١٢) إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه بنبش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا والإذن بدفنه ثانياً في ذلك المكان، بل له الرجوع عن إذنه، إلا إذا كان لازماً عليه بعقد لازم.

(مسألة ١٣) إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانياً في ذلك المكان، بل يجوز أن يدفن في مكان آخر. والأحوط الاستئذان من

الولى فى الدفن الثانى أيضاً. نعم إذا كان عظماً مجرداً أو نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار إذنه، وإن كان الأحوط مع إمكانه.

(مسألة ١٤) يكره إخفاء موت إنسان من أولاده وأقربائه، إلا إذا كانت هناك جهة رجحان فيه.

(مسألة ١٥) من الأمكنة التى يستحب الدفن فيها ويجوز النقل إليها الحرم، ومكة أرجح من سائر مواضعه، وفى بعض الأخبار أن الدفن فى الحرم يوجب الأيمن من الفرع الأكبر (١)، وفى بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة (٢) المعظمة. (مسألة ١٦) ينبغى للمؤمن إعداد قبر لنفسه، سواء كان فى حال المرض أو الصحة، ويرجح أن يدخل قبره ويقرأ القرآن فيه.

(مسألة ١٧) يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن، كما يستحب بذل الكفن له وإن كان غنياً ففى الخبر: من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة.

(مسألة ١٨) يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن، ففى الخبر: من حفر لمؤمن قبراً كان كمن بوأه بيتاً موافقاً إلى يوم القيامة (٣).

□  
(مسألة ١٩) يستحب مباشرة غسل الميت، ففى الخبر كان فيما ناجى الله به موسى عليه السلام ربّه قال: يا رب ما لمن غسل الموتى؟ فقال: أغسله من ذنوبه كما ولدته أمّه (٤).

(مسألة ٢٠) يستحبُّ للإنسان إعداد الكفن وجعله فى بيته وتكرار النظر إليه،

ص: ٤٢٠

١- ١) وسائل الشيعة ٢٨٧: ١٣، الباب ٤٤ من أبواب مقدمات الطواف، الحديث الأول.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٢٨٧: ١٣، الباب ٤٤ من أبواب مقدمات الطواف، الحديث ٢.

٣- ٣) وسائل الشيعة ١٦٠: ٣، الباب ١١ من أبواب الدفن، الحديث الأول.

٤- ٤) وسائل الشيعة ٤٩٥: ٢، الباب ٧ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

ففى الحديث قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «إذا أعدّ الرجل كفته كان مأجوراً كلّما نظر إليه» (١)، وفى خبر آخر: «لم يكتب من الغافلين وكان مأجوراً كلّما نظر إليه» (٢).

ص: ٤٢١

- 
- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٤٩، الباب ٢٧ من أبواب التكفين، الحديث الأول.  
٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٥٠، الباب ٢٧ من أبواب التكفين، الحديث ٢.



[١]

وهى كثيره وقد عد بعضهم سبعا وأربعين وبعضهم أنهاها إلى خمسين وبعضهم إلى أزيد من ستين وبعضهم إلى سبع وثمانين وبعضهم إلى مئه، وهى أقسام زمانيه ومكانيه وفعليه إمّا للفعل الذى يريد أن يفعل وإمّا للفعل الذى فعله، والمكانيه أيضاً فى الحقيقه فعليه؛ لأنها إمّا للدخول فى مكان أو للكون فيه، أمّا الزمانيه فأغسال أحدها: غسل الجمعة ورجحانه من الضروريات وكذا تأكد استحبابه معلوم من الشرع.

فصل فى الأغسال المندوبه

### غسل الجمعة

[١]

لا يخفى أنه بناءً على إجزاء الأغسال المندوبه أيضاً عن الوضوء وأنها ترفع الحدث الأصغر، وأنّ الأخبار المعروفه بالأخبار الوارده فى التسامح فى السنن لا تفيد فى ثبوت استحباب نفس العمل الذى بلغ فيه ثواب، بل لا بد فى إثبات استحبابه ومنه الغسل من قيام دليل معتبر على استحبابه. يكون التكلم فى الأغسال المستحبه الثابت استحبابها وتمييزها عمّا ورد فيه الأمر به من طريق غير معتبر من المسائل المهمه، ولعل من أنهاها إلى ما ذكر الماتن قدس سره استظهر من الأخبار المعروفه بأنها وارده فى التسامح فى أدله السنن بأنه لا يعتبر فى المستحبات اعتبار شرائط الخبر القائم بالأحكام الإلزاميه أو أنّ ورود الخبر على الثواب فى عمل يكون من العناوين المرجحه للعمل المزبور فيكون مستحباً. وشىء من الأمرين غير تام كما تعرضنا لذلك فى تلك الأخبار.

والأخبار في الحث عليه كثيره، وفي بعضها أنه: يكون طهاره له من الجمعة إلى الجمعة، وفي آخر: غسل يوم الجمعة طهور وكفاره لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة، وفي جملة منها التعبير بالوجوب ففي الخبر أنه واجب على -----

وكيف كان فالأغسال المندوبه زمانيه ومكانيه وفعليه، والمراد بالفعليه استحباب الغسل لذلك العمل ليؤتى به بعد الغسل أو أنّ عملاً - خاصاً ارتكابه موجباً لاستحباب الغسل بعده كغسل التوبه أو الاغتسال لمن فاتته صلاه الآيات عند احتراق القرص كله، ومن الظاهر أنّ الأغسال المكانيه تدخل في الفعليه لأنّ الدخول في مكان خاص أو الكون فيه فعل صادر عن المكلف، بخلاف الأغسال الزمانيه فإنّ الكون في زمان لا يعدّ فعلاً.

ومن الأغسال الزمانيه غسل الجمعة فإنّ مشروعيه غسل الجمعة من الضروريات، وإنّما الكلام في أنّ مشروعيته بنحو الوجوب كما ينسب ذلك إلى الكليني والصدوق<sup>٥</sup>. قال الصدوق قدس سره في الفقيه: غسل يوم الجمعة واجب على الرجال والنساء في السفر والحضر، ثمّ قال: وغسل يوم الجمعة سنه واجبه (١). وقد عنون في الكافي (٢) الباب بباب وجوب غسل الجمعة وأورد فيها روايات ظاهرها وجوبه؛ ولذا أسند القول بوجوب غسل الجمعة إليهما<sup>٥</sup> وقال في الحدائق: وإلى هذا القول مال شيخنا البهائي في الحبل المتين ونقل القول بوجوبه عن والد الصدوق كما ذهب إليه شيخنا الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني وأيده ونصره وصنف فيه رساله (٣).

ص: ٤٢٤

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١: ١١١، الحديث ٢٢٦ و ٢٢٧.

٢- ٢) الكافي ٣: ٤١.

٣- ٣) الحدائق الناضره ٤: ٢١٧. وانظر الحبل المتين، ٧٩.



كل ذكر وأُنثى من حر أو عبد. وفي آخر عن غسل الجمعة فقال عليه السلام أنه واجب على كل ذكر وأُنثى من حر أو عبد، وفي ثالث: الغسل واجب يوم الجمعة. وفي رابع قال الراوى كيف صار غسل الجمعة واجباً؟ فقال عليه السلام: إنَّ الله أتمَّ صلاه الفريضة بصلاه -----

والعمدَه في منشأ الخلاف اختلاف الأخبار الوارده في هذا الغسل حيث ورد في بعضها أنه واجب على الرجال والنساء كصحيحه عبد الله بن المغيرة، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة؟ فقال: واجب على كل ذكر أو أنثى عبد أو حر (١). وورد في بعضها النهى عن ترك غسل الجمعة معللاً بأنه سُنَّه كصحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنَّه سنَّه وشمَّ الطيب - إلى أن قال: - الغسل يوم الجمعة واجب (٢). وورد في بعض الأخبار أنَّ الغسل في الجمعة سنَّه وليس بفريضة، كصحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر؟ قال: «سنه وليس بفريضة» (٣). وبما أنَّ الفرض قد يطلق ويراد به الواجب المصطلح، حمل المشهور ما ورد فيه أنَّ غسل الجمعة واجب على المستحب المؤكد أو الواجب على معناه اللغوى وهو الثبوت والمشروعيه بقريته ما ورد من أنَّ غسل الجمعة ليس بفريضة، وحيث إنَّ الفريضة يطلق على ما ثبت وجوبه بالكتاب المجيد فقد يقال: إنَّ نفى الفريضة عن غسل الجمعة وذكر أنه سنه لا يدلُّ على الاستحباب، فإنَّ المراد بنفى الفريضة عدم ذكره في الكتاب المجيد كما ورد في جملة من الموارد ما هو واجب بأنه سنه.

ص: ٤٢٥

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ٣:٣١٢، الباب ٦ من أبواب الاغسال المسنونه، الحديث ٣.
  - ١- ٢) وسائل الشيعه ٣:٣١٢، الباب ٦ من أبواب الاغسال المسنونه، الحديث ٥.
  - ١- ٣) وسائل الشيعه ٣:٣١٤، الباب ٦ من أبواب الاغسال المسنونه، الحديث ٩.

والمراد بالسنة ما ثبت وجوبه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وقد ورد في أنّ الركوع ...

والسجود فريضة (١)، والتشهد سنة (٢) وأنّ غسل الجنابه فريضة (٣)، وغسل الميت وغسل مسه سنة (٤) إلى غير ذلك.

نعم، قد ورد في بعض الروايات ما ظاهره استحباب غسل الجمعة واستظهار منها استحبابه كروايه الحسين بن خالد، قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة واجباً؟ فقال: إنّ الله أتمّ صلاه الفريضة بصلاه النافله، وأتمّ صيام الفريضة بصيام النافله، وأتمّ وضوء النافله بغسل يوم الجمعة ما كان في ذلك من سهو ونسيان أو تقصير (٥). فإنّ كون غسل الجمعة كصوم النافله والصلاه النافله مقتضاه كونه مستحباً، وقد ذكر في الوسائل أنّ في هذه الروايه قرينه واضحه على أنّ المراد بالوجوب الاستحباب المؤكد (٦).

وفى روايه القاسم عن علي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل العيدين أوجب هو؟ قال: هو سنة، قلت: فالجمعه؟ قال: هو سنة (٧). ولكن لا يخفى أنّهما ضعيفان سنداً فلا يمكن رفع اليد عن ظهور ما تقدم. ودعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور كما ترى فإنّ وجه حكم المشهور بالاستحباب إمّا لحمل السنه على معنى الاستحباب أو لما نذكره من أنّ الوجوب النفسى للاغتسال من غير حدث خلاف. المرتكر في أذهان

ص: ٤٢٦

- ١- (١) وسائل الشيعة ١٠٩:٤، الباب الأوّل من أبواب المواقيت، الحديث ٨.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٠١:٦، الباب ٧ من أبواب التشهد، الحديث الأوّل.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ١٧٣:٢، الباب الأوّل من أبواب الجنازه، الحديث الأوّل.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٣٠٦:٣، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٨.
- ٥- (٥) وسائل الشيعة ٣١٣:٣، الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٧.
- ٦- (٦) المصدر السابق: ذيل الحديث ٧.
- ٧- (٧) وسائل الشيعة ٣١٤:٣، الباب ٦ من أبواب الاغسال المسنونه، الحديث ١٢.

النافله - إلى أن قال:- وأتم وضوء النافله بغسل يوم الجمعة وفي خامس:

لا يتركه إلفاسق. وفي سادس عن نسيه حتى صلى قال عليه السلام: إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاه وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته. إلى غير ذلك؛ ولذا ذهب جماعه إلى وجوبه منهم الكليني والصدوق وشيخنا البهائي على ما نقل عنهم، لكن الأقوى استحبابه والوجوب في الأخبار منزّل على تأكيد الاستحباب وفيها قرائن كثيره على إرادته هذا المعنى فلا ينبغي، الإشكال في عدم وجوبه وإن كان الأحوط عدم تركه.

المتشرعه ولو كان ذلك أمراً ثابتاً في زمان الأئمه عليهم السلام لشاع خبره، حيث إنّ هذا الأمر كان مورد الابتلاء في كل جمعه، وقد سأل علي بن يقطين أبا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر قال: «سنه وليس بفريضة» (١).

ومن الظاهر أنّ السنه فيها بمعنى الاستحباب في مقابل الفرض المراد به الواجب حيث إنّ لا يحتمل أن لا يعلم علي بن يقطين أنّ غسل الجمعة والفطر والأضحى غير مذكورات في الكتاب المجيد ويجب الإمام عليه السلام بأنها غير مذكورات فيه.

وعلى الجملة، لا- مجال لاحتمال الوجوب في غسل الجمعة كالاغتسال في الأضحى والفطر وغيرها ممّا ورد في بعض الأخبار وجوبها فإنّ الوجوب فيها بمعناه اللغوي، بل يحتمل ذلك في المحكى عن الكليني والصدوق (٢).

ص: ٤٢٧

١- ١) وسائل الشيعة ٣: ٣١٤، الباب ٦ من أبواب الاغسال المسنون، الحديث ٩.

٢- ٢) حكاة البحراني في الحدائق الناضره ٤: ٢١٧. وانظر من لا يحضره الفقيه ١: ١١١، ذيل الحديث ٢٢٦، والكافي ٣: ٤١.

(مسأله ١) وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني إلى الزوال [١]

وبعدده إلى آخر يوم السبت قضاء، لكن الأولى والأحوط فيما بعد الزوال إلى الغروب من يوم الجمعة أن ينوى القربه من غير تعرض للأداء والقضاء، كما أنّ الأولى مع تركه -----

## وقت غسل الجمعة

[١]

المشهور عند الأصحاب أنّ وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر من يومها، بل لم ينقل الخلاف في ذلك وليس لكون الغسل مضافاً إلى يومها، واليوم يدخل من طلوع الفجر فإنّ اليوم كما تقدم ليس له حقيقه شرعيه، وظاهره عند العرف من حيث المبدأ طلوع الشمس، بل لما ورد من أنّ الاغتسال بعد طلوع الفجر يجزى، وفي صحيحه زواره والفضيل، قالوا: قلنا له أيجزى إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعه؟ قال:

«نعم» (١) ولا يضر الإضمار في روايتهما وروايه مثلهما، وفي مضمرة زواره، قال: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلت ذلك للجنابه والجمعه وعرفه والنحر والحلق والذبح والزياره (٢). ويؤيدهما غيرهما كروايه ابن بكير أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الغسل في رمضان - إلى أن قال: - الغسل في أول الليل، قلت: فإن نام بعد الغسل؟ قال:

فقال: ليس هو مثل غسل الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر كفاك (٣).

وعلى الجملة، لا - مورد للتأمل في وقته من حيث المبدأ وعن جماعه كظاهر الماتن أنّ آخر وقت أدائه الزوال من يوم الجمعة وكلمة قرب إلى الزوال يكون أفضل، ويستدل على كون آخر وقت أدائه الزوال بموثقه عبدالله بن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة؟ قال: يغتسل ما بينه وبين الليل فإن فاته

ص: ٤٢٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٢٢، الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٣٩، الباب ٣١ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣:٣٢٣، الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٤.

إلى الغروب أن يأتي به بعنوان أنّ القضاء في نهار السبت لا في ليله وآخر وقت قضائه غروب يوم السبت. واحتمل بعضهم جواز قضائه إلى آخر الأسبوع لكنه مشكل، نعم لا- بأس به لا- بقصد الورود، بل برجاء المطلوبه لعدم الدليل عليه إلا الرضوى الغير المعلوم كونه منه عليه السلام.

اغتسل يوم السبت (١). فإنّ الحكم بالاغتسال ما بينه وبين الليل في فرض فوت الغسل يوم الجمعة مقتضاه انتهاء وقت أدائه في اليوم، وفي روايه سماعه بن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار، قال: يقضيه من آخر النهار، فإن لم يجد فليقضه يوم السبت (٢).

والوجه في الاستدلال بهما التعبير بالفوت في موثقه ابن بكير، فإنّ مع امتداد وقت غسل الجمعة إلى آخر النهار لا- يكون في الاغتسال بعد الزوال فرض الفوت، هكما هو الحال أيضاً بالإضافة إلى الاغتسال في السبت، والأمر بالقضاء في روايه سماعه بن مهران، فإنّ المراد بالقضاء في الاغتسال يوم السبت الإتيان بالفعل خارج الوقت، ولو كان المراد بالقضاء في الإتيان به آخر النهار مجرد الإتيان دون الإتيان خارج الوقت لزم التفكيك في المراد بين العبارتين وهو كما ترى، ولكن لا يخفى أنّ المراد بالقضاء هو الإتيان كما هو معناه اللغوي، والمراد في روايه سماعه بن مهران أنّ الرجل الذي لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار يغتسل آخر النهار فإن لم يتمكن آخر النهار أيضاً يغتسل يوم السبت، واستفيد من الخارج كون الاغتسال قضاء بمعناه المصطلح يوم السبت؛ لأنّ مع انقضاء يوم الجمعة يكون الإتيان به خارج الوقت مع أنّ في سندها جعفر بن عثمان.

ص: ٤٢٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٢١، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٢١، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

وأما التعبير بالفوت في موثقه ابن بكير فهو باعتبار فوت الصلاة مع الاغتسال بأن يصلى قبل الاغتسال لا لأن الاغتسال لا يدرك إلا إذا كان قبل الزوال، وفي صحيحه زراره، قال أبو جعفر عليه السلام: لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنّه وشمّ الطيب والبس صالح ثيابك، وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فإذا زالت فقم وعليك السكينة والوقار، وقال غسل يوم الجمعة واجب (١). فإنّ ظاهر الأمر بالفراغ قبل الزوال للإتيان بالصلاة مع الاغتسال، وفي موثقه عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى غسل يوم الجمعة حتى صلّى؟ قال: إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاة وإن مضى الوقت جازت صلاته (٢). وظهرها بقاء وقت الاغتسال مع بقاء وقت الصلاة فيستحب إعادتها مع الاغتسال إذا نسي أن يغتسل قبل الصلاة، بل في صحيحه البيهقي، عن الرضا عليه السلام: كان أبي يغتسل يوم الجمعة عند الرواح (٣). وظاهر الرواح العصر من ذهاب النهار في مقابل الغدو، وحمله على معنى الذهاب إلى الصلاة خلاف ظاهره.

وعلى الجملة، لا يمكن بما ذكر رفع اليد عن إطلاق ما دل على استحباب الغسل يوم الجمعة نظير استحبابه في الأضحى والنفط نظير صحيحه منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الغسل يوم الجمعة على الرجال والنساء في الحضر، وعلى الرجال في السفر وليس على النساء في السفر (٤). وصحيحه عبد الله بن المغيرة، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة؟ فقال: واجب على كل ذكر وأُنثى عبد أو

ص: ٤٣٠

- 
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣٩٦:٧، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٣.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣١٩:٣، الباب ٨ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث الأول.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٢٢:٣، الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ٣.
  - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٣١٣:٣، الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث الأول.

حر (١). إلى غير ذلك.

بقى الكلام في الثمره بين القول بكون الاغتسال بعد الزوال أداء أو قضاء، وقد يقال بظهورها في قصد الأداء والقضاء، ولكن لا يخفى ما فيه، فإنه قد ذكرنا في بحث نيه الصوم فيه مفصلاً أنه إنما يتعين قصد الأداء والقضاء فيما إذا كان المكلف في زمان الإتيان مكلفاً بكل من الأداء والقضاء بحيث يصح له الإتيان بكل منهما في زمان الإتيان، فإنه في الفرض تعين المأتي به بكونه أداءً أو قضاءً بالقصد، وأما إذا لم يكن في البين إلّا تكليف واحد فمع قصد المكلف امتثاله لا يتعين عليه شيء من قصدهما فإنه يكفي في الامتثال قصد الإتيان بما هو مأمور به ذلك الحين، فإن كان داخل الوقت فهو أداء أو خارجه فهو قضاء، وكذلك إذا لم يكن الوقت صالحاً للإلتئان بأحدهما المعين كالصوم في شهر رمضان في غير يوم الشك من أنه من شعبان أو رمضان.

وقد يقال بظهور الثمره فيمن خاف أنه لا يجد الماء يوم الجمعة قبل الزوال ويجده بعده، فإن قيل بكون الاغتسال بعد الزوال قضاء يجوز له تقديم الغسل يوم الخميس أو ليله الجمعة، بخلاف ما إذا قلنا بكون الاغتسال بعد الزوال أيضاً أداءً فإنه لا يجوز في الفرض تقديم الغسل.

وتظهر أيضاً فيما إذا اغتسل يوم الخميس باعتقاد عدم تمكنه من الاغتسال يوم الجمعة ثم ظهر يوم الجمعة التمكن منه، فإن كان التمكن قبل الزوال فعليه إعادته الغسل، وأما إذا صار متمكناً بعد الزوال فإن قلنا بأن الاغتسال بعد الزوال أداءً يجب الإعادته أيضاً، وإن قلنا بأنه قضاء يكون تمكنه بعد الزوال كتمكنه يوم السبت في عدم لزوم الإعادته، ولكن لا يمكن المساعدة على ما ذكر فإن الموضوع لجواز التمسيل يوم

ص: ٤٣١

الخميس إغواز الماء فى الغد، والغد مقابل اليوم، ولا فرق فى عدم صدقه بين وجدان الماء يوم الجمعة قبل الزوال أو بعده، ولو علم وجدان الماء وتمكن المكلف بعد الزوال يوم الجمعة فلا يصدق ما ورد فى جواز الاغتسال يوم الخميس.

أضف إلى ذلك أنّ الاغتسال يوم الخميس فضلاً عن ليله الجمعة مبنى على الاحتياط بخلاف مشروعيه الاغتسال بعد الزوال يوم الجمعة فإنّه لا- شبهه فى مشروعيته لما ورد فى صحيحه البنزطى، عن الرضا عليه السلام قال: كان أبى يغتسل يوم الجمعة عند الرواح (١). وورد فى موثقه ابن بكير: يغتسل ما بينه وبين الليل (٢). بل قيل إنّ المراد بما ورد فيها من فاته الغسل يوم الجمعة عدم الاغتسال إلى تمام اليوم وقوله:

يغتسل ما بينه وبين الليل. أى يغتسل إلى آخر الليل من ليله السبت، ولكن لا- يخفى ما فيه فإنّ ظاهر قوله: ما بينه وبين الليل، الاغتسال قبل دخول الليل وإلّا كان الأنسب أن يقول: يغتسل فى الليل أو فى نهار السبت؛ ولهذا لا يمكن الحكم باستحباب قضاء غسل الجمعة فى ليله السبت فإنّ يوم السبت ظاهره بياض النهار منه كما ورد ذلك فى الموثقه.

□  
وأما ما ورد فى صحيحه ذريح المحاربى، عن أبى عبدالله عليه السلام فى الرجل هل يقضى غسل الجمعة قال: «لا» (٣) فلا ينافى مشروعيه قضاء غسل الجمعة يوم السبت حيث إنّ الموثقه الداله على قضائه يوم السبت أخصّ بالإضافه إلى الصحيحه فيرفع اليد بها عن إطلاقها والالتزام بمشروعيه قضائه فى كل من أيام الأسبوع لما ورد ذلك

ص: ٤٣٢

- 
- ١- ١) وسائل الشيعة ٣: ٣٢٢، الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.
  - ٢- ٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٢١، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٤.
  - ٣- ٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٢١، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٥.



فى الفقه الرضوى (١) لا- يمكن المساعدة عليه؛ فإنّ الفقه الرضوى لم يثبت كونه روايه، فضلاً عن قول الإمام عليه السلام مع معارضتها بصحيحه المحاربى.

وعلى الجملة، مقتضى ما ورد من الأمر بالاعتسال يوم الجمعة مقتضاه الاعتسال فيه، سواء اغتسل يوم الخميس أم لا، ومع تمكن المكلف من الاعتسال فيه كان الاعتسال ثابتاً فى حقه، سواء كان ذلك قبل الزوال أو بعده.

ثمّ إنّه يبقى الكلام فى أنّ مشروعيه القضاء يوم السبت يختص بمن كان عدم اغتساله يوم الجمعة لعذر من نسيان أو عدم الماء أو أنه يعمّ حتّى فيما كان تركه فيه عن تعمد، وقد يستظهر الاختصاص من تعليق الأمر بالقضاء فى روايه سماعه بن مهران على عدم الوجدان يوم الجمعة حيث ورد فيها: فإن لم يجد فليقضه من يوم السبت (٢).

ولكن يمكن أن يقال الوارد فى موثقه ابن بكير من قوله عليه السلام: فإن فاته اغتسل يوم السبت (٣). مطلق يعمّ ما إذا كان ترك الاعتسال يوم الجمعة لعذر من نسيان أو فقد الماء وتركه فيه عمداً كما فى فوت الصلاة أو الصيام فى وقتها، والتعليق فى روايه سماعه بن مهران ولو مع الإغماض عن المناقشه فى سندها لا- يوجب رفع اليد عن الإطلاق؛ لأنّ الغالب فىمن يتدارك غسل الجمعة يوم السبت يكون من الذين تركهم الغسل يوم الجمعة لعذر، فالتعليق من قبيل القيد الغالبى فلا يوجب رفع اليد عن إطلاق الموثقه.

ص: ٤٣٣

١- (١) فقه الرضا عليه السلام: ٣٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٢١، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣: ٣٢١، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٤.

(مسألة ٢) يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس [١]

بل ليله الجمعة إذا خاف إغواز الماء يومها، وأما تقديمه ليله الخميس فمشكل نعم لا بأس به مع عدم قصد الورد لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من أول الأسبوع أيضاً، ولا دليل عليه.

### يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس

[١]

المشهور جواز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس لمن خاف إغواز الماء وقتله يوم الجمعة، ويستدل على ذلك بمرسلة محمد بن الحسين، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لأصحابه إنكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لغد فاغتسلنا يوم الخميس للجمعة (١). وما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن موسى بن جعفر، عن أمه وأم أحمد (بن) ابنه موسى بن جعفر عليه السلام قالتا:

كنا مع أبي الحسن بالبادية ونحن نريد بغداد، فقال لنا: يوم الخميس: اغتسلا اليوم لغد يوم الجمعة فإن الماء بها غداً قليل فاغتسلنا يوم الخميس للجمعة (٢). ولكن الروايتان الأولى منهما مرسلة، والثانية منهما من حيث السند غير معتبره؛ لعدم ثبوت التوثيق للحسين أو الحسن وكذا أمه وأم أحمد.

ودعوى انجبار ضعفهما بعمل المشهور بل الخلاف في المسألة غير ظاهر لا يمكن المساعدة عليه؛ لاحتمال كون الموجب لذلك ملاحظه الأخبار الواردة في التسامح في أدله السنن التي ذكرنا المستفاد منها إعطاء الثواب لا استحباب نفس العمل ببلوغ الثواب فيه.

ثم إنه على تقدير استحباب جواز التقديم فهل يختص التقديم بيوم الخميس أو يجرى فيه وليله الجمعة؟ ظاهر الماتن وجماعه عدم الفرق في جواز التقديم بين يوم

ص: ٤٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣١٩، الباب ٩ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث الأول.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ١: ٣٦٥ - ٣٦٦، الحديث ٣.

الخميس وليله الجمعة، وظاهر الروايتين لا يساعد الاغتسال في ليله الجمعة؛ لأنّ الوارد في الأولى: اغتسلوا اليوم لغد وظاهر اليوم كيوم الجمعة عدم شموله ليلتها، والوارد في الثانية: اغتسلا اليوم لغد، ومفادها أيضاً كالأولى.

ودعوى أنّ الأمر بالاغتسال يوم الخميس لقربه من يوم الجمعة فالأقربيه في ليله الجمعة يوجب جواز الاغتسال فيها لا- يمكن المساعدة عليها؛ فإنّه لم يعلم أنّ تمام الملاك هو القرب من يوم الجمعة فلا يخرج ما ذكر من وجه استحسانى.

نعم، مورد الروايتين كون الشخص مسافراً، ولكن يتعدى منه إلى مطلق من لا يجد الماء في يوم الجمعة بمقتضى التعليل الوارد في الثانية، بل وظاهر الأولى أيضاً كذلك، وما في الفقه الرضوى من قوله: وإن كنت مسافراً وتخاف عدم الماء يوم الجمعة فاغتسل يوم الخميس (١)، لا- يصلح لرفع اليد عن ظهور التعليل لعدم ثبوت كونها روايه، وكذا دعوى أنّ مقتضى الاستصحاب بقاء المشروعيه في ليله الجمعة فإنّ الاستصحاب لا يجرى في الشبهه الحكيمه.

ولا- يخفى أنّ ظاهر الروايتين وإن كان جواز التقديم في صورته إعواز الماء يوم الجمعة، ولكن يمكن القول بأنّ المفهوم العرفى من الروايتين مطلق عدم التمكّن من الاغتسال يوم الجمعة كان لفقد الماء أو لغيره فالفرض أنّه مع عدم التمكّن من الاغتسال يوم الجمعة يغتسل يوم الخميس، وقد اختار ذلك الماتن قدس سره في المسأله السادسه الآتيه، وناقش فيه بعضهم ولكن الظاهر ما ذكرنا ولا- مجال للمناقشه وذكر قله الماء وإعوازه في الروايتين لكون الغالب في عدم التمكّن من الاغتسال خصوصاً في السفر فقد الماء وقتله.

ص: ٤٣٥

وإذا قدّمه يوم الخميس ثمّ تمكّن منه يوم الجمعة يستحب إعادته [١]

وإن تركه يستحب قضاؤه يوم السبت وأمّا إذا لم يتمكّن من أدائه يوم الجمعة فلا- يستحب قضاؤه وإذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالأول<sup>١</sup> اختيار الأول.

(مسألة ٣) يستحب أن يقول حين الاغتسال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنّ محمداً عبده ورسوله اللهم صلّ على محمد وآل محمد واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين.

[١]

بناءً على أنّ الموضوع لمشروعيه تقديم الغسل يوم الخميس إغواز الماء وعدم التمكن من الاغتسال يوم الجمعة فبالتمكّن منه يوم الجمعة يظهر عدم صحه الاغتسال يوم الخميس لعدم الأمر به واقعاً، بل كان الأمر به ظاهرياً أو اعتقادياً بخلاف ما إذا بنى على أنّ الموضوع لمشروعيه التقديم خوف إغواز الماء وعدم التمكن منه يوم الجمعة فإنّه في الفرض قد أتى المكلف بالغسل حيث إنّ الشارع قد وسّع زمان امتثاله في صورته الخوف من عدم التمكن منه يوم الجمعة.

ولا- يبعد دعوى أنّ الموضوع لجواز التقديم الخوف من عدم التمكن يوم الجمعة لا- لورود الخوف في الفقه الرضوي ليقال لم يحرز كونه روايه، بل لما ورد في روايه الحسين بن موسى بن جعفر، عن أمه وأم أحمد (١) حيث علل جواز التقديم فيها بقله الماء في الغد، وهذا التعبير يناسب احتمال عدم التمكن وعدم الظفر بالماء، وعليه فإنّ قدّمه لاحتمال الإغواز وخوفه ثم ظهر التمكن منه يوم الجمعة يستحب إعادته؛ لأنّ تجويز التقديم يوم الخميس في صورته الخوف من عدم التمكن يوم الجمعة لا بنحو المطلق يكشف أنه بالتقديم لا- يدرك تمام الملا-ك الذي يكون في الاغتسال يوم الجمعة؛ ولذا يستحب إعادته مع ظهور التمكن.

ص: ٤٣٦

(١-١) تقدمت قبل صفحتين.

(مسألة ٤) لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة [١]

والحاضر والمسافر والحر والعبد ومن يصلى الظهر ومن يصلى الجمعة، بل الأقوى

استحبابه للصبي المميز، نعم يشترط في العبد إذن المولى إذا كان منافياً لحقه بل الأحوط مطلقاً وبالنسبة إلى الرجال أكد بل في بعض الأخبار رخصه تركه للنساء.

نعم، لو لم يتمكن يوم الجمعة مع اغتساله يوم الخميس لا يشرع في حقه القضاء يوم السبت؛ لأنّ الملاك المدرك بالتقديم أكد وأقوى من ملاك القضاء؛ لكونه من قسم الأداء وإلّا كان الأنسب أن يأمر الشارع بالقضاء يوم السبت من يخاف إعواز الماء يوم الجمعة لا أن يأمره بتقديم الاغتسال.

وعلى الجملة، ملاك التقديم أقوى من الاستيفاء بالقضاء؛ ولذا ذكر قدس سره أنه إذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالأولى اختيار الأول حيث إنّ التقديم من قسم الأداء دون القضاء.

### يستحب غسل الجمعة للمرأة والرجل و...

[١]

ويقتضيه العموم والإطلاق، وفي صحيحه عبدالله بن المغيرة، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة؟ قال: «واجب على كل ذكر أو أنثى عبد أو حر» (١) حيث إنّ الذكر يعمّ البالغ والمميز كما أنّ الأنثى تعمّ غير البالغة، والمراد بالوجوب كما تقدم الثبوت.

نعم، في موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الجمعة؟ فقال:

واجب في السفر والحضر إلّا أنّه رخص للنساء في السفر ولقله الماء» (٢) وظاهرها كون الوجوب بمعناه المقابل للاستحباب إلّا أنّها تحمل على عدم التأكيد في

ص: ٤٣٧

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣١٢، الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٠٣ - ٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ٣.

(مسأله ٥) يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه، بل في بعضها الأمر باستغفار التارك وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في مقام التوبيخ لشخص: والله لأنك أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر إلى الجمعة الأخرى.

(مسأله ٦) إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لإعواز الماء بل لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله أو لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه أيضاً يوم الخميس [١]

وإن كان الأولى عدم قصد الخصوصية والورود، بل الإتيان به برجاء المطلبية.

الاستحباب بالإضافة إلى النساء في السفر وقله الماء على ما تقدم.

وأما بالإضافة إلى العبد فإن كان اغتساله يوم الجمعة منافياً لحق مولاه فاللزام رعايه حقه؛ لكون الاغتسال مستحباً لا واجباً حتى يتقدم على حق مولاه، ويمكن أن يقال إنه إذا ترك حق مولاه واغتسل يحكم بصحة اغتساله، كما هو الحال في تراحم كل واجب ومستحب من الأمر بالمستحب على تقدير ترك الواجب، وأما مع عدم منافاته لحقه فلا موجب للاحتياط.

ودعوى أن اغتسال العبد إذا لم يكن واجباً يكون تصرفاً في ملك مولاه فاللزام أيضاً الاستئذان من مولاه كظاهر قوله سبحانه: «عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ» (١) لا يمكن مساعدته عليها؛ لأن الإطلاق في أدله مشروعيه غسل الجمعة للعبد ينفي الاشتراط فيكون مع وجوب رعايه حق مولاه من المتراحمين، والآية ناظره إلى الإنفاق وإعطاء المال وإن طبق مدلولها في بعض الروايات على غيره، ولعله من قبيل التعبد في التطبيق لبيان الاشتراط فيه.

[١]

قد تقدم سابقاً وجه الجواز فراجع.

ص: ٤٣٨

(مسألة ٧) إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إعواز الماء يوم الجمعة فتبيّن في الأثناء وجوده وتمكّنه منه يومها بطل غسله [١]

ولا يجوز إتمامه بهذا العنوان والعدول منه إلى غسل آخر مستحب إلّا إذا كان من الأوّل قاصداً للأمرين.

(مسألة ٨) الأولى إتيانه قريباً من الزوال [٢]

وإن كان يجزى من طلوع الفجر إليه كما مرّ.

[١]

بلا- فرق بين القول بأنّ الموضوع لجواز التقديم عدم التمكن من الماء يوم الجمعة أو الخوف من اعواز الماء وعدم التمكن من استعماله، حيث إنّ مناسبة الحكم والموضوع مقتضاه بقاء الخوف يوم الخميس ولا أقلّ إلى إتمام الغسل، وبما أنّ الأغسال عناوين قصديه والثابت أجزاء الإتيان بواحد منها عن الباقي مع ثبوت التكليف بالمتعدد فلا يجزى العدول عن المنوى بغيره مع عدم التكليف بالمنوى لعدم الدليل عليه، نعم إذا نوى الآخر معه أيضاً فلا بأس بإتمامه بنيه الآخر.

### الأولى إتيانه قريباً من الزوال

[٢]

ويستظهر أولويه الإتيان به قريباً من الزوال من صحيحه زراره، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنّه سنّه وشمّ الطيب والبس صالح ثيابك وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال» (١) وفي الفقه الرضوي: ويجزيك إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر وكلما قرب إلى الزوال فهو أفضل (٢). والثاني غير صالح لإثبات الأولويه وأمّا الأول ففي دلالة أيضاً تأمل

ص: ٤٣٩

١- (١) وسائل الشيعة ٧: ٣٩٦، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجمعة وآدابها، الحديث ٣.

٢- (٢) فقه الرضا عليه السلام: ١٧٥.

(مسألة ٩) ذكر بعض العلماء أنّ في القضاء كلما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل فإتيانه في صبيحه السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعده، وكذا في التقديم فعصر يوم الخميس أولى من صبحه وهكذا ولا يخلو عن وجهه [١]

وإن لم يكن واضحاً وأما أفضليّته ما بعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت فلا إشكال فيه [٢]

وإن قلنا بكونه قضاءً كما هو الأقوى.

(مسألة ١٠) إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه ومع تركه عمداً تجب الكفاره والأحوط قضاؤه يوم السبت [٣]

وكذا إذا تركه سهواً أو لعدم التمكن منه فإن الأحوط قضاؤه وأما الكفاره فلا تجب إلّا مع التعمد.

[١]

ولعلّ الوجه المزبور أمر استحبابي حيث لم يرد في الروايات شيء يمكن استظهار ذلك منه، ومن الظاهر أنّ الاستحسان لا يكون دليلاً.

[٢]

أفضليه الاغتسال بعد الزوال من يوم الجمعة من الاغتسال يوم السبت ظاهر فإنّه مقتضى الأمر بالاغتسال يوم السبت على فوته يوم الجمعة ما بينه وبين الليل كما في موثقه عبدالله بن بكير المتقدمه (١)، وكذا يكون ذلك مقتضى روايه سماعه (٢) حيث علق الإتيان من يوم السبت على عدم تمكنه منه آخر نهار الجمعة، وأما ما ذكر الماتن من أنّ الأقوى كون الإتيان به يوم الجمعة بعد الزوال قضاءً فقد تقدّم أنّ ذلك غير ظاهر، بل الأظهر كونه أداءً وإن كان الإتيان به قرب الزوال أفضل.

[٣]

ظاهر الماتن كون قضاؤه يوم السبت واجب على ناذر الغسل من يوم الجمعة، ولكن لا يمكن مساعدته عليه فإنّ النذر قد يتعلق بغسل الجمعة لا بقضائه ولا بالأعم من الأداء والقضاء ولم يقدّم دليل على وجوب قضاء الغسل المنذور كما ورد

ص: ٤٤٠

(١-١) في الصفحه: ٤٣٣.

(٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٢١، الباب ١٠ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.



(مسأله ۱۱) إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم أو بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد  
الصحة [۱]

خصوصاً إذا قصد الأمر الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق، وكذا إذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع خوف  
الإعواز أو يوم السبت، وأما لو قصد غسلًا آخر غير غسل الجمعة أو قصد الجمعة فتبين كونه مأموراً بغسل آخر ففي الصحة  
إشكال إلا إذا قصد الأمر الفعلي الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق.

ذلك في قضاء الصوم المنذور، وعلى ذلك ففي صورته تركه يوم الجمعة عمداً تجب عليه الكفاره خاصه، ومع تركه نسياناً أو  
لعدم تمكنه منه لا يجب عليه شيء.

### إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم

[۱]

لا يخفى أنّ غسل الجمعة وإن كان عنواناً قصدياً كسائر الأغسال على ما استظهرناه من صحيحه زراره إذا اجتمع عليك حقوق  
(۱) الحديث، ويدلّ عليه ما ورد من إتمام غسل الجنابه للمرأة إذا حاضت أثانته (۲) إلّا أنّ عنوان كونه بالتقديم يوم الخميس أو  
القضاء يوم السبت ليس من العناوين القصديه فيجوز للخائف أن يغتسل يوم الخميس بعنوان غسل الجمعة، وكذا ما إذا اغتسل  
يوم السبت وعنوان القضاء أو الأداء وإن كان عنواناً قصدياً إلّا أنه إذا كان مكلفاً بكل من الأداء والقضاء في وقت واحد لا ما إذا  
كان مكلفاً في وقت واحد بأحدهما فقط كما في الفرض، وإذا تخيل المكلف أنّ اليوم يوم الجمعة فاغتسل بقصد غسل الجمعة  
وظهر أنّه يوم الخميس مع إحرازه عدم الماء في الغد يحكم بصحة غسله بناءً على جواز التقديم، وكذا الحال فيما إذا تبين أنّه

ص: ۴۴۱

۱- ۱) وسائل الشيعة ۲: ۲۶۱، الباب ۴۳ من أبواب الجنابه، الحديث الأول.

۲- ۲) وسائل الشيعة ۲: ۲۶۳، الباب ۴۳ من أبواب الجنابه، الحديث ۴ - ۹.

(مسأله ۱۲) غسل الجمعة لا ينقض بشيء من الحدث الأصغر والأكبر [۱]

إذ المقصود إيجاده يوم الجمعة وقد حصل.

يوم السبت مع أنه لم يغتسل في اليوم الماضي، وهذا بخلاف ما إذا اغتسل بقصد غسل الجمعة فتبين أنه يوم الأربعاء، ولكنه كان جنباً أو ماساً للميت فالغسل المزبور محكوم بالبطلان، أما غسل الجمعة فلعدم الأمر به، وأما عدم وقوع غسل الجنابه أو مس الميت لعدم قصدهما مع كونهما عنوانين قصديين.

نعم، لو كان قصده امتثال التكليف الفعلي فاعتقد أنه متعلق بغسل الجمعة يكون ذلك من الخطأ في التطبيق، حيث إن قصده تعلق بالإتيان بما هو متعلق تكليفه الواقعي، غايه الأمر أخطأ في اعتقاده وطبقه على غسل الجمعة.

وعلى الجملة، قصد امتثال الأمر الواقعي الموجود قصد للإتيان بمتعلقه إجمالاً ولا ينافي هذا القصد الإجمالي اعتقاده بأن متعلقه غسل الجمعة.

[۱]

بمعنى أن حدوث الحدث الأصغر أو الأكبر بعد الاغتسال للجمعة أو حتى في أثناءه لا يوجب بطلانه بحيث يتدارك بالإعادة.

نعم، لا يجوز الصلاة وغيرها مما هو مشروط بالطهاره بعد الحدث المزبور، فإن مقتضى ما ورد في نواقض الوضوء أو موجبات الحدث الأكبر من الجنابه ونحوها الإتيان بالوضوء أو الاغتسال لها قبل الصلاة وغيرها من المشروط بالطهاره، وفي روايه ابن بكير أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الغسل في رمضان؟ - إلى أن قال: - قلت: فإن نام بعد الغسل؟ قال: فقال: أليس هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر كفاك (۱).

وعلى الجملة، غسل الجمعة لدخول الزمان وإذا اغتسل لدخوله تحقق المأمور به.

ص: ۴۴۲

۱- (۱) وسائل الشيعة ۳: ۳۲۳، الباب ۱۱ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ۴.

(مسألة ١٣) الأقوى صحه غسل الجمعة من الجنب والحائض [١]

بل لا يبعد إجزاؤه عن غسل الجنابه، بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

(مسألة ١٤) إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم ويجزى [٢]

نعم لو تمكن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الاغتسال لإدراك المستحب.

### يصح غسل الجمعة من الجنب والحائض

[١]

□  
لما تقدّم من أنّ الأغسال طبائع مختلفه، ومقتضى مثل قوله عليه السلام في صحيحه عبدالله بن المغيرة، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة؟ فقال: «واجب على كل ذكر أو أنثى عبد أو حر» (١) استحبابه ولو كان الشخص جنباً أو كانت المرأة حائضاً، بل لو كان مقتضى سائر الأغسال موجوداً قبل الاغتسال ليوم الجمعة يجزى الاغتسال للجمعه بعدها عنها كما هو مقتضى ما ورد في صحيحه زراره: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزأك غسلك ذلك للجنبه والحجامة وعرفه والنحر والحلق والذبح والزياره فإذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءها عنك غسل واحد، قال: ثم قال: وكذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجنباتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيها (٢). وقد تقدّم في بحث غسل الجنابه ما يدلّ على عدم بطلانها بالحيض أثناءه.

[٢]

فإنه مقتضى بدليه التراب عن الماء عند عدم التمكن من استعماله فيكون التيمم بدلاً عن غسل الجمعة مجزياً عنه إذا كان عدم التمكن من الاغتسال مستمراً إلى آخر نهار الجمعة بناءً على ما تقدم من كون الاغتسال بعد الزوال أيضاً أداءً؛ لما ذكرنا من

ص: ٤٤٣

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣١٢، الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢: ٢٦١، الباب ٤٣ من أبواب الجنابه، الحديث الأول.

الثانى من الأغسال الزمانيه أغسال ليالى شهر رمضان ويستحب الغسل فى ليالى الأفراد من شهر رمضان وتمام ليالى العشره الأخيره، ويستحب ليله الثالث والعشرين غسل آخر فى آخر الليل، وأيضاً يستحب الغسل فى اليوم الأول منه فعلى هذا يكون الأغسال المستحبه فيه اثنان وعشرون [١]

أن ظاهر الأمر بشىء عند عدم التمكن من الواجب الاختيارى ظاهره عدم التمكن من صرف وجود الاختيارى حتى فى آخر الوقت.

نعم، إذا تيمم بدلاً عن غسل الجمعة أو عن غسل مستحب، بل عن واجب غير الجنابه لا يجزى ذلك التيمم عن الوضوء إذا كان محدثاً بالأصغر ولو من قبل، فإنَّ الإجزاء عن الوضوء وارد فى الغسل لا فى التيمم بدلاً عنه.

### فى بقيه الأغسال الزمانيه

[١]

الوارد فى الروايات المعتمده من ليالى شهر رمضان والمعروف بين الأصحاب ليله التاسعه عشر وإحدى وعشرين والثالثه وعشرين فإنه ورد فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: يغتسل فى ثلاث ليال من شهر رمضان فى تسع عشره وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين الحديث (١). وفى صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام كم أغتسل فى شهر رمضان ليله؟ قال: ليله تسع عشره وليله إحدى وعشرين وليله ثلاثه وعشرين الحديث (٢). ونحوها صحيحه عبدالله بن سنان (٣). وفى بعضها الآخر أضيف إليها ليله السابع عشر وفى صحيحه محمد بن

ص: ٤٤٤

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣١٠، الباب ٤ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣، الباب الأول من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٢.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٠٥، الباب الأول من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٧.

مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: الغسل في سبعة عشر موطناً: ليله سبعة عشر من شهر رمضان وهي ليله التقى الجمعان وليله تسع عشره وفيها يكتب الوفد وفد السنه وليله إحدى وعشرين وهي الليله التي أُصيب فيها أوصياء الأنبياء وفيها رفع عيسى بن مريم وقبض موسى عليهما السلام وليله ثلاث وعشرين يرجى فيها ليله القدر الحديث (١). وفي بعضها ذكر غسل أول ليله من شهر رمضان كما في موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الجمعة؟ - إلى أن قال: - غسل أول ليله من شهر رمضان مستحب، وغسل ليله إحدى وعشرين سنّه، وغسل ليله ثلاث وعشرين سنّه لا تتركها؛ لأنه يرجى في إحداهن ليله القدر الحديث (٢). وفيما رواه الصدوق في الخصال عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام الغسل في سبعة عشر موطناً: ليله سبعة عشر من شهر رمضان، وليله تسعة عشر، وليله إحدى وعشرين وليله ثلاث وعشرين يرجى فيها ليله القدر وقال عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال لي أبو عبدالله عليه السلام: اغتسل في ليله أربعه وعشرين وما عليك أن تعمل في الليلتين جميعاً. (٣)

وربّما يدعى بأنّ (قال) من كلام حريز وأنه يروى عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله أنه قال له أبو عبدالله عليه السلام وعلى هذا يتم الدليل على استحباب غسل ليله أربع وعشرين، وقد يحتمل كونه من كلام الصدوق قدس سره ومعه لا تكون الروايه معتبره

ص: ٤٤٥

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٠٧، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ١١.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣ - ٣:٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

٣-٣) الخصال: ٥٠٨.

□  
 ودعوى أنّ الصدوق ذكر في مشيخه الفقيه أسانيد وسنده فيها إلى عبدالرحمن بن أبي عبدالله البصرى صحيح لا- يمكن  
 المساعدة عليها فإنّ المذكور في مشيخه الفقيه سنده إلى الرجال الذين أورد فيها الحديث عنهم لا في كتبه الأخرى فلا يمكن  
 إحراز أنّ روايه الخصال بالسند الذى ذكره في مشيخه الفقيه، ولكن الصحيح أنّ فى روايه الخصال قرينه إلى رجوع الضمير إلى  
 حريز حيث قال: حدثنا أبو رضى الله عنه قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن  
 عبدالله، قال: قال محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام: الغسل فى سبعة عشر موطناً: ليله سبع عشره من شهر رمضان وهى ليله  
 التقاء الجمعين ليله بدر، وليله تسعة عشر وفيها يكتب الوفد وفد السنه، وليله إحدى وعشرين وهى الليله التى مات فيها أوصياء  
 النبيين عليهم السلام وفيها رفع عيسى بن مريم، وقبض موسى عليهم السلام وليله ثلاث وعشرين يرجى فيها ليله القدر -  
 وقال: عبدالرحمن بن أبي عبدالله البصرى: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: اغتسل فى ليله أربعة وعشرين ما عليك أن تعمل فى  
 الليلتين جميعاً، رجع (رفع) الحديث إلى محمد بن مسلم فى الغسل - ويوم العيدين وإذا دخلت الحرمين. الحديث (1)، والقريته ما  
 ذكر (رجع) أو (رفع) فإنّ الظاهر أنّ الراجع هو الحديث أو الراوى - يعنى حريز - بعد روايته ليله أربعة وعشرين عن أبي عبدالله  
 عليه السلام رجع حديثه إلى محمد بن مسلم أو رفع الحديث إلى محمد بن مسلم، فإنّ ذكر الصدوق قدس سره روايه فى أثناء  
 روايه شخص آخر قبل إتمامه غير معهود، وعليه استحباب الغسل ليله أربع وعشرين يثبت بروايه معتبره.

وأمّا أنّ الغسل فى ليله الثالث والعشرين مرتين؛ لأنّ الشيخ قدس سره روى بإسناده عن إبراهيم بن مهزيار، عن داود عن  
 أخويه، عن حماد، عن حريز، عن بريد، قال: رأيت

اغتسل فى ليله ثلاث وعشرين مرتين مره من أول الليل ومره من آخر الليل (١).

فلا- يخلو عن التأمل فإنّ الراوى عن بريد وإن كان هو حريز وللشيخ لجميع كتبه ورواياته سنن صحيح على ظاهر ما ذكره فى الفهرست (٢) إلّا أنّ روايه بريد مضمرة وإن رواها فى الإقبال عن بريد بن معاويه، عن أبى عبدالله عليه السلام (٣)، ولكن سنده إلى أبى محمد هارون بن موسى التلعكبرى، وسنده إلى بريد بن معاويه مجهول لنا، وإذا كان إثبات الاستحباب مره أخرى فى آخر الليل مشكلاً يكون كذلك فى الليله الرابعه والعشرين أخذاً بما ورد فى صحيحه حريز المتقدمه: وما عليك أن تعمل فى الليلتين جميعاً.

وأما ما ذكره من استحباب الغسل فى الليالى المفرده وفى العشره الأخيره فى جميع الليالى فلم يثبت بروايه معتبره، فإنّ ابن طاووس قدس سره قال فى سياق أعمال الليله الثالثه: وفيها يستحب الغسل على مقتضى الروايات التى تضمنت أنّ كل ليله مفرده من جميع الشهر يستحب فيها الغسل (٤)، وهذه لا تزيد على روايه مرسله، وأما فى العشر الأواخر فقد ورد فى كتاب الإقبال (٥) وغيره روايه الغسل فيها ولكنها ضعيفه السند يؤتى بها رجاءً فلا يجزى عن الوضوء، والمجزى عنه غسل أول ليله والسابع عشر والتاسع عشر وإحدى وعشرين والثالث وعشرين والرابع وعشرين، والله سبحانه هو العالم.

ص: ٤٤٧

١- (١) التهذيب ٤: ٣٣١، الحديث ١٠٣٥.

٢- (٢) الفهرست: ١١٨، الرقم ٢٤٩.

٣- (٣) إقبال الاعمال: ٤٩٩. الفصل السابع والعشرون: ... فى الليله الثالثه والعشرين.

٤- (٤) إقبال الاعمال: ٤٠٠. الفصل السابع: فى الليله الثالثه.

٥- (٥) إقبال الأعمال: ٤٨٥. الفصل الخامس والعشرين فى الليله الحادى والعشرين.

وقيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالى الأزواج وعليه يصير اثنان وثلاثون، ولكن لا دليل عليه لكن الإتيان لاحتمال المطلوبيه فى ليالى الأزواج من العشرين الأوليين لا- بأس به والآكد منها ليالى القدر وليله النصف وليله سبعة عشر والخمس وعشرين والسبع وعشرين والتسع وعشرين منه.

(مسألة ١٥) يستحب أن يكون الغسل فى الليلة الأولى واليوم الأول من شهر رمضان فى الماء الجارى، كما أنه يستحب أن يصب على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفاً من الماء ليأمن من حكة البدن، ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل، بل هو مستحب مستقل.

وأما ما ذكر الماتن من استحباب الغسل فى أول يوم من شهر رمضان فلما رواه فى الإقبال قال: وروينا بإسنادنا إلى سعد بن عبدالله، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلى، عن السكونى، عن الصادق، عن آبائه، عن على عليهم السلام قال: من اغتسل أول يوم من السنه فى ماء جار وصب على رأسه ثلاثين غرفه كان دواء لسنته وإن أول كل سنه أول يوم من شهر رمضان (١). وما بأيدينا من نسخه الوسائل من أول ليله من السنه (٢).

بدل أول يوم من السنه. من غلط نسخه فإنّ الذيل وهو أول كل سنه أول يوم من شهر رمضان لا يناسبه، وما ذكر الماتن قدس سره من أنّ الآكد منها الغسل فى ليالى القدر وليله النصف الخ. قابل للتأمل؛ لأنّه لم يظهر كون الاستحباب فى ليله النصف آكد من الليلة الأولى من شهر رمضان، وكذا من الغسل فى ليله الفرد من العشرين، والله سبحانه هو العالم.

ص: ٤٤٨

١- ١) إقبال الأعمال: ٣٥٨. الفصل الخامس.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٩٥٣: ٢، الباب ١٤ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ٧. (طبعه المكتبة الاسلاميه)



(مسألة ١٦) وقت غسل الليالي تمام الليل، وإن كان الأولى إتيانها أوّل الليل، بل الأولى إتيانها قبل الغروب أو مقارناً له ليكون على غسل من أوّل الليل إلى آخره، نعم لا يبعد في ليال العشر الأخيره رجحان إتيانها بين المغرب والعشاء، لما نقل من فعل النبي صلى الله عليه وآله وقد مرّ أنّ الغسل الثاني في ليله الثالثه والعشرين في آخره.

(مسألة ١٧) إذا ترك الغسل الأوّل في الليله الثالثه والعشرين في أوّل الليل لا يبعد كفايه الغسل الثاني عنه، والأولى أن يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبيه خصوصاً مع الفصل بينهما، ويجوز إتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الأمرين.

(مسألة ١٨) لا تنقض هذه الأغسال أيضاً بالحدث الأكبر [١]

والأصغر كما في غسل الجمعة.

الثالث: غسل يومى العيدين الفطر والأضحى وهو من السنن المؤكده [٢]

حتى أنه ورد في بعض الأخبار أنه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى

[١]

الوجه في ذلك عين ما تقدم في وجه عدم انتقاض غسل الجمعة بالحدثين وأن معنى عدم انتقاضه عدم الأمر به ثانياً إذا كان الحدث بعد تمامه، وإذا وقع في الأثناء يكفي إتمامه ولا حاجه إلى الاستئناف.

[٢]

بلا خلاف ظاهر ويشهد له موثقه سماعه، عن أبي عبدالله عليه السلام: «غسل يوم الفطر ويوم الأضحى سنّه لا أحب تركها» (١) والمراد بالسنّه الاستحباب بقريته قوله عليه السلام «لا أحب تركها» وبقرينه هذه الروايه تحمل السنّه في صحيحه على بن يقطين السنّه بمعنى الاستحباب والفريضه بمعنى الوجوب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل

ص: ٤٤٩

إن كان في وقت فعلية أن يغتسل ويعيد الصلاة وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته وفي خبر آخر عن غسل الأضحى فقال عليه السلام واجب إلأبمنى وهو منزل على تأكّد الاستحباب لصراحه جمله من الأخبار في عدم وجوبه ووقته بعد الفجر إلى الزوال ويحتمل إلى الغروب والأولى عدم نيّه الورود إذا أتى به بعد الزوال كما أنّ الأولى إتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل، ويستحب في غسل عيد الفطر -----

في الجمعة والأضحى والفطر؟ قال: «سنّه وليس بفريضه» (١).

□ وعلى الجملة، الفريضه قد تطلق ويراد منها ما ثبت وجوبه بالكتاب المجيد والسنّه ويراد منها ما ثبت وجوبه بقول رسول الله صلى الله عليه وآله إلما أنّ الموثقه قرينه على أنّ المراد منهما الوجوب والاستحباب خصوصاً بقرينه غسل الجمعة، وما ورد في بعض الروايات من إطلاق الواجب المراد منه معناه اللغوى يعنى الثابت، كما أنّ ما ورد في موثقه عمار، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى صلّى؟ قال: إن كان في وقت فعلية أن يغتسل ويعيد الصلاة وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته (٢) ظاهره استحباب الصلاة بعد الاغتسال للعيد واستحباب الإعادة في صورته تركه نسياناً، كما ورد نظيرها في غسل الجمعة ولا دلالة لها على انتهاء وقت الغسل بانتهاء وقت صلاة العيد، بل مدلولها أنّ ما دام وقت الصلاة يستحب الغسل وإعادة الصلاة بعده.

□ وأمّا الاغتسال لليوم من غير الصلاة فيحكم بمشروعته بإطلاق الأمر بالاغتسال يوم العيد من الفطر والأضحى، وما في صحيحه عبد الله بن سنان من التقييد به عند زوال الشمس (٣). راجع إلى غسل يوم عرفه كما لا يخفى.

ص: ٤٥٠

- 
- ١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٢٩، الباب ١٦ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث الأوّل.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٣٠، الباب ١٦ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ٣.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٠٦، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ١٠.

ان يكون فى نهر ومع عدمه ان يباشر بنفسه الاستقاء بتخشع، وأن يغتسل تحت الظلال أو تحت حائط، ويبالغ فى التستر، وأن يقول عند إرادته: «اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، واتباع سنّه نبيك» ثم يقول: «بسم الله» ويغتسل و يقول بعد -----

وأما مبدأ وقت هذا الغسل طلوع الفجر فيدل عليه صحيحه زراره الوارده فى تداخل الأغسال من أجزاء الغسل بعد الفجر للجمعه وعرفه والزياره والنحر (١). حيث إن ظاهرها الأمر بالاغتسال فى عيد الأضحى المعبر عنه بيوم النحر بعد طلوع الفجر ولا يحتمل الفرق فى مبدأ الاغتسال بين الأضحى والفطر.

ويدل على ذلك أيضاً روايه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته هل يجزيه أن يغتسل بعد طلوع الفجر؟ هل يجزيه ذلك من غسل العيدين؟ قال:

«إن اغتسل يوم الفطر والأضحى قبل الفجر لم يجزه وإن اغتسل بعد طلوع الفجر أجزاء» (٢) وهذه بناءً على المناقشه فى سندها بعد الله بن الحسن تصلح للتأييد، ولا بأس بالاستدلال بها بناءً على كونه من المعاريف الذين لم يرد فيهم قدح كما لا يبعد وان الغسل فى ليله الفطر، فقد ورد الأمر به فى ليله الفطر فى روايه الحسن بن راشد، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام إن الناس يقولون: إن المغفره تنزل على من صام شهر رمضان ليله القدر؟ فقال: يا حسن إن القاريجار إنما يُعطى أجرته عند فراغه وذلك ليله العيد، قلت: جعلت فداك فما ينبغى لنا أن نعمل فيها؟ فقال: إذا غربت الشمس فاغتسل (٣)، الحديث. ولكن فى سندها يحيى بن القاسم، عن جده الحسن بن راشد

ص: ٤٥١

١-١) وسائل الشيعة ٢: ٢٦١، الباب ٤٣ من أبواب الجنابه، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٣٠، الباب ١٧ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٢٨، الباب ١٥ من أبواب الأغسال المسنون، الحديث الأول.

والحكم باستحباب الاغتسال في ليلته مشكلاً فضلاً عن التعدى إلى ليله عيد الأضحى.

الغسل: «اللهم اجعله كفارة لذنوبى، وظهوراً لدينى اللهم اذهب عنى الدنس» والأولى إعمال هذه الآداب فى غسل يوم الاضحى أيضاً، لكن لا بقصد الورود لاختصاص النّص بالفطر، وكذا يستحب الغسل فى ليله الفطر، ووقته من أولها الى الفجر والأولى إتيانه أول الليل، وفى بعض الأخبار: «إذا غربت الشمس فاغتسل» والأولى إتيانه ليله الأضحى أيضاً، لا بقصد الورود لاختصاص النّص بليله الفطر.

الرابع: غسل يوم الترويه [١]

وهو الثامن من ذى الحجه ووقته تمام اليوم.

الخامس: غسل يوم عرفه [٢]

وهو أيضاً ممتد إلى الغروب والأولى عند الزوال منه ولا فرق فيه بين من كان فى عرفات أو سائر البلدان.

السادس: غسل أيام من رجب وهى أوله ووسطه وآخره [٣]

ويوم السابع -----

[١]

لما ورد فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام من الغسل فى سبعة عشر موطناً يوم الترويه (١)، وظاهر اليوم إلى غروب الشمس.

[٢]

قد ذكر غسل يوم عرفه فى موثقه سماعه، عن أبى عبد الله عليه السلام الوارده فى بيان الأغسال (٢)، وكذا فى غيرها كصحيحه عبد الله بن سنان (٣)، وفى صحيحته الأخرى قيد غسل يوم عرفه عند زوال الشمس (٤). ويحمل التقييد على الأفضليه كما هو الحال فى المستحبات، كما أنّ مقتضى الإطلاق عدم الفرق بين من كان فى عرفات أو غيرها.

[٣]

قال ابن طاووس فى الإقبال: وجدت فى كتب العبادات عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال:

من أدرك شهر رجب فاغتسل فى أوله ووسطه وآخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته

- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٠٧، الباب الأوّل من أبواب الأغمسال المسنونه، الحديث ١١.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٠٣ - ٣:٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغمسال المسنونه، الحديث ٣.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٣:٣٠٥، الباب الأوّل من أبواب الأغمسال المسنونه، الحديث ٧.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٣:٣٠٦، الباب الأوّل من أبواب الأغمسال المسنونه، الحديث ١٠.

والعشرين منه وهو يوم المبعث ووقتها من الفجر إلى الغروب وعن الكفعمي والمجلى استحبابه في ليله المبعث أيضاً ولا بأس به لا بقصد الورود.

السابع: غسل يوم الغدير [١]

والأولى إتيانه قبل الزوال منه.

الثامن: يوم المباهله وهو الرابع والعشرون من ذى الحجه على الأقوى [٢]A

وإن قيل إنه يوم الحادى والعشرون وقيل هو يوم الخامس والعشرين وقيل إنه السابع والعشرون منه ولا بأس بالغسل في هذه الأيام لا بقصد الورود.

أمه (١). وثبوت الاستحباب بذلك يبنى على كفايه ورود خبر في استحباب عمل كما استظهر ذلك من الأخبار المعروفه بأخبار التسامح في أدله السنن (٢). وقد ذكرنا عدم استفاده ذلك منها، وكذا الحال في الغسل في يوم السابع والعشرين منه، بل ورود خبر في غسل يوم السابع والعشرين منه غير ظاهر، وعليه فالتفصيل بين يوم المبعث وليته بالإتيان في اليوم بقصد الورود لا- في الاغتسال في ليلته مبنى على ورود الأمر بالاغتسال في يوم العيد من كل عيد.

[١]

الكلام في غسل يوم الغدير كما تقدم في الأغسال في أيام رجب أوله ووسطه وآخره، وقد يستدل لذلك بما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: في جمعه من الجمع هذا اليوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا فيه (٣). فإن ظاهر التفريع ثبوت الغسل على كون يوم عيداً، ولكنه نبوى غير مسند لا يمكن الاعتماد عليه.

[٢]

□  
ورد في موثقه سماعه بن مهران، عن أبى عبدالله عليه السلام الوارده في بيان

ص: ٤٥٣

١- (١) إقبال الأعمال: ١١٨، الفصل ٤ فضل الغسل في أول رجب ووسطه وآخره.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨٠: ١، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات.

٣- (٣) السنن الكبرى ٢٤٣: ٣.

التاسع: يوم النصف من شعبان [١]

العاشر: يوم المولود وهو السابع عشر من ربيع الأول [٢]

الحادى عشر: يوم النيروز.

الثانى عشر: يوم التاسع من ربيع الأول.

الثالث عشر: يوم دحو الأرض وهو الخامس والعشرون من ذى القعدة.

الأغسال وغسل المباهله واجب (١). والمشهور من الأصحاب حملوه على يوم مباحله النبى صلى الله عليه وآله وهو اليوم الرابع والعشرون أو الخامس والعشرون منه على الخلاف، ولكن يمكن المناقشه بأن ظاهرها الغسل للمباهله واجب كما ذكر ذلك المجلسى قدس سره لأن الأصل عدم تقدير اليوم فيكون من الأغسال الفعلية وما ورد فيه يوم المباهله ضعيف سنداً.

[١]

روى خبره فى التهذيب (٢) مسنداً وفى المصباح (٣) رسلاً وشىء منهما لا يصلح دليلاً على الاستحباب فاللازم الإتيان به رجاءً.

[٢]

الوارد فى موثقه سماعه غسل المولود (٤)، وهو غير الغسل يوم المولود فإنّ الثانى لم يثبت استحبابه، وأمّا الأول فلا بأس بالالتزام به، وحمله على غسل المولود حين الولاده من الخبث غير صحيح؛ لأنّ الموثقه وارده فى الأغسال المشروعه وجوباً أو استحباباً.

وقد أورد فى الوسائل فى باب استحباب غسل المولود روايه أبى بصير والوارد فيها اغسلوا صبيانكم من الغمر (٥). والمراد منه غسل الطفل من الدسومه التى تتخلف

ص: ٤٥٤

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣ - ٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

٢- (٢) التهذيب ١:١١٧، الحديث ٤٠.

٣- (٣) مصباح المتهدج: ٨٥٣.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣ - ٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٣:٣٣٧، الباب ٢٧ من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث الأوّل.

الرابع عشر: كل ليلة من ليالي الجمعة على ما قيل، بل في كل زمان شريف على ما قاله بعضهم ولا بأس بهما لا بقصد الورود.

(مسألة ١٩) لا قضاء للأغسال الزمانيه إذا جاز وقتها [١]

كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها إلّا غسل الجمعة كما مر، لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفه في الأضحى، وعن الشهيد استحباب قضائها أجمع وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ووجه الأمرين غير واضح لكن لا بأس بهما لا بقصد الورود.

(مسألة ٢٠) ربّما قيل بكون الغسل مستحباً نفسياً فيشرع الإتيان به في كل زمان [٢]

من غير نظر إلى سبب أو غايه ووجهه غير واضح ولا بأس به لا بقصد الورود.

على أطراف فم الطفل ويديه من أكل اللحم الدسم، وهذا الحكم ثابت في البالغ أيضاً بقرينه ما فيها ويتأذى به الكاتبان ولا ترتبط هذه الروايه باستحباب غسل المولود.

### لا قضاء للأغسال الزمانيه

[١]

وذلك فإنّ القضاء يعنى الاغتسال في غير المضروب له يحتاج إلى دليل، وكذا تقديمه على ذلك الوقت مع خوف عدم التمكن منه في الوقت، وشيء منهما غير ثابت.

نعم، القضاء مشروعيته في غسل الجمعة ثابت كما تقدم، وأما تقديمه يوم الخميس ففيه ما مرّ آنفاً.

[٢]

وقد يستدل على ذلك بوجهين:

ص: ٤٥٥



أحدهما: قوله سبحانه «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (١) بدعوى أنّ الغسل طهر كما عبر عنه بالطهر في الكتاب المجيد من آية الوضوء (٢)، ولكن لا- يخفى أنّ الغسل إنّما يكون طهراً من موجبات خاصه المعبر عنها بالحدث الأكبر، كما أنّ الوضوء يكون طهراً بعد نواقض الوضوء فالآية مقتضاها مطلوبيه الوضوء والغسل بعد موجباتهما، وكونهما طهراً في غير ذلك يحتاج إلى دليل، وقد ثبت ذلك في الوضوء، بل الغسل في موارد تقدم ذكرها في بحث الوضوء وموارد الأغسال المستحبه.

والثاني: بما رواه في المستدرک عن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن جده على بن مهزيار، عن ابن محبوب، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام من أنه دخل عليه عليه السلام رجل من أهل الكوفه فقال له: هل تغتسل من فرائدكم كل يوم؟ قال: لا، قال: في كل أسبوع؟ قال: لا، قال: في كل شهر؟ قال: لا، قال: في كل سنة؟ قال: لا، قال عليه السلام: أنت محروم من كل خير (٣) . ولكن لا- يخفى أنّ غايتها استحباب الاغتسال في كل يوم بماء الفرات لا- بكل ماء في كل مكان مع احتمال أنّ الاغتسال في الروايه بمعناها اللغوي لا الأغسال المشروعه، والمراد من محمد بن الحسن محمد بن الحسن بن على بن مهزيار ومحمد هذا أبوه الحسن وجده على بن مهزيار لا يرتبط به محمد بن الحسن بن الوليد وهو من مشايخ ابن قولويه في كامل الزياره، ولم يثبت له ولأبيه توثيق مع أنه يروى عن حنان بن سدير الذي لم يدرك أباً جعفر عليه السلام إلا أن يكون المراد أباً جعفر الثاني الذي أدركه على بن مهزيار أيضاً.

ص: ٤٥٦

١- ١) سورة البقره: الآيه ٢٢٢.

٢- ٢) الآيه ٦ من سورة المائده: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا».

٣- ٣) المستدرک ٥٢٣: ٢، الباب ٢٢ من أبواب الاغسال المسنونه، الحديث ٥.

وعلی الجملة، لا یمكن استفاده الاستحباب النفسی للاغتسال ولو من غیر موجب وغایه كما لم یثبت استحبابه فی كل عید علی ما تقدم.

ص: ٤٥٧



أى الذى يستحب عند إرادته الدخول فى مكان وهى الغسل لدخول حرم مكة [١]

وللدخول فيها ولدخول مسجدها وكعبتها ولدخول حرم المدينة وللدخول فيها ولدخول مسجد النبى صلى الله عليه وآله وكذا للدخول فى سائر المشاهد المشرفة للأئمة عليهم السلام ووقتها قبل الدخول عند إرادته ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله كما لا يبعد كفايه غسل واحد فى أول اليوم أو أول الليل للدخول إلى آخره، بل لا يبعد عدم الحاجة إلى التكرار مع التكرار كما أنه لا يبعد جواز التداخل أيضاً فيما لو أراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة فى ذلك اليوم فيغتسل غسلًا واحداً للجميع، وكذا بالنسبة إلى المدينة وحرمها ومسجدها.

فصل فى الأغسال المكانية

[١]

□  
قد ورد الاغتسال لدخول حرم مكة والدخول فى مكة والبيت فى الروايات المعتبرة، وفى صحيحه معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: الغسل من الجنابه - إلى أن قال: - وحين تدخل مكة والمدينة وحين تدخل الكعبة (١)، الحديث.

وفى صحيحه سماعه: وغسل دخول الحرم يستحب أن لا تدخله إلا بغسل (٢).

وفى صحيحه محمد بن مسلم المرويه فى الخصال، عن أبى جعفر عليه السلام: وإذا دخلت

ص: ٤٥٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنون، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣ - ٣:٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنون، الحديث ٣.

الحرمين (١) وفي صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الغسل من الجنابه - إلى أن قال: - وعند دخول مكة والمدينة ودخول الكعبة وغسل الزيارة (٢). الحديث.

□  
ثم إنَّ المعروف استحباب الغسل لدخول المسجد الحرام وكذا مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله مسجد المدينة وقد يناقش في استحباب الغسل لمجرد دخولهما بأن أراد الشخص مجرد ملاقاه شخص في المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله دون الطواف أو دخول البيت أو الزيارة بأنه لم يرد الغسل لذلك في الروايات.

□  
نعم، ورد في روايه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام الغسل إذا أردت دخول مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله (٣) ولا- يحتمل أن يكون الغسل لدخوله مستحباً دون الغسل لدخول المسجد الحرام وفي سندها قاسم بن عروه، ويقال لم يثبت له توثيق، ولكن الرجل من المعاريف له روايات كثيره روى عنه كثيرون ولم يرد فيه قدح (٤)، وعليه تدخل رواياته في الروايات التي ذكرنا اعتبارها فالحكم بالاستحباب غير بعيد.

ومقتضى ظاهر الروايات الاغتسال في الأمكنه المتقدمه قبل الدخول فيها ليكون عند الدخول على طهاره، وأما الاغتسال بعد الدخول فلا- يستفاد منها إلمادعوى أن المستفاد منها كون المكلف على غسل في تلك الأمكنه، وعليه إذا كان بلا غسل عند الدخول في تلك الأمكنه فلا بأس للغسل للكون عليه ولكن إثبات الاستحباب بمجرد ذلك مشكل.

ص: ٤٦٠

١-١ (١) الخصال ٥٠٨:٢.

٢-٢ (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٠٦، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ١٠.

٣-٣ (٣) وسائل الشيعه ٣:٣٠٧، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ١٢.

٤-٤ (٤) راجع معجم رجال الحديث ١٥:٢٩.

(مسأله ١) حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادته الدخول في كل مكان شريف ووجهه غير واضح ولا بأس به لا بقصد الورود.

نعم، ورد في غسل دخول الحرم الاغتسال بعد دخوله حتى في ميته بمكه مشكل ويدل على اعتبار الغسل عند الدخول لا بعده صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج، قال:

سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل أيجزيه ذلك أو يعيد؟ قال: «لا يجزيه لأنه إنما دخل بوضوء» (١) فيستفاد منها أنّ المستحب هو الدخول بالاغتسال فلا يكون الاغتسال بعد الدخول متعلق الاستحباب المستفاد من الروايات، ولا يحتمل الفرق بين النوم وغيره من نواقض الوضوء، ويستفاد من الصحيحه انتقاض هذا القسم من الغسل بالحدث بعده أو أثناؤه.

ص: ٤٦١

---

١-١) وسائل الشيعة ٢٠٢:١٣، الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف، الحديث الأول.



وقد مرّ أنها قسمان، القسم الأوّل: ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذى يريد أن يفعله وهى أغسال:

أحدها: للإحرام [١]

وعن بعض العلماء وجوبه.

الثانى: للطواف سواء كان طواف الحج أو العمره أو طواف النساء، بل للطواف المندوب أيضاً.

الثالث: للوقوف بعرفات.

الرابع: للوقوف بالمشعر.

الخامس: للذبح والنحر.

السادس: للحلق وعن بعضهم استحبابه لرمى الجمرات أيضاً.

فصل فى الأغسال الفعلية

### غسل الإحرام والطواف

[١]

قد ورد مشروعيه الغسل للإحرام فى عده من الروايات وفى صحيحه محمد بن مسلم المرويه فى الخصال: الغسل فى سبعة عشر موطناً - إلى أن قال: - يوم تحرم (١). كذا وفى صحيحته الأخرى عن أحدهما عليهما السلام المرويه فى التهذيب: الغسل فى سبعة عشر موطناً (٢). وفى موثقه سماعه: وغسل المحرم واجب (٣). والمراد من

ص: ٤٦٣

١-١ (١) الخصال: ٥٠٨.

٢-٢ (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٠٧، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ١١.

٣-٣ (٣) وسائل الشيعه ٣: ٣٠٣ - ٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.



الواجب الاستحباب المؤكد لو لم نقل أنه بمعناه اللغوي أى الثبوت كما جزم بذلك بعض بدعوى أنه لو كان بمعنى الثبوت كان المناسب عطف غسل دخول الحرم عليه بالواو لا ما ورد فيه وغسل دخول الحرم يستحب أن لا يدخله إلا بغسل.

ويقال فى وجه رفع اليد عن ظهورها فى وجوبه بحمل الوجوب على الاستحباب المؤكد أنه ورد فى صحيحه العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: ليس عليه غسل (١). وفى صحيحه النظر بن سويد، عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: «عليه إعادة الغسل» (٢) فإن مقتضى الجمع بينهما حمل إعادة الاغتسال على الاستحباب حيث لو كان الاغتسال للإحرام واجباً كان وجوبه شرطياً؛ لأن الواجب النفسى فى الأغسال غير معهود ولو كان وجوبه شرطياً لوجبته الإعادة، فعدم وجوبها كاشف عن كون الاغتسال للإحرام مستحباً لا واجباً بمعناه المصطلح.

أضف إلى ذلك أنه لو كان الاغتسال للإحرام واجباً لكان وجوبه كوجوب سائر الاغسال الواجبه من الواضحات لكثرة الابتلاء بالحج والعمرة.

أقول: يمكن الجمع بين الصحيحتين بالالتزام بأن غسل الإحرام لا ينتقض بالنوم بل بسائر الحدث الأصغر كما عليه بعض الأصحاب، ولكن مع ذلك يستحب إعادته فالعمده هو الأمر الثانى وهو أنه لو كان الإحرام مشروطاً بالاغتسال له لكان هذا من

ص: ٤٦٤

١- (١) وسائل الشيعة ١٢: ٣٣٠، الباب ١٠ من أبواب الإحرام المسنون، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٢: ٣٢٩، الباب ١٠ من أبواب الإحرام، الحديث الأول.

وممّا ذكر يظهر أنّ الاغتسال للطواف أيضاً مستحب وإن ورد في الموثقه وغسل الزيارة واجب (١). نعم، الطواف مشروط بالطهاره إذا كان الطواف واجباً وكذا صلاته وإن كان الطواف مستحباً، بخلاف سائر المناسك فإنّ الإتيان بها مع الطهاره أفضل والطهاره من المحدث بالأصغر هو الوضوء كما يستفاد ذلك من صحيحه معاويه بن عمار (٢) الوارده في اشتراط الطواف بالطهاره.

وممّا ذكرنا يظهر الحال أيضاً فيما ورد في الموثقه: وغسل يوم عرفه واجب (٣).

وفي صحيحه محمد بن مسلم المرويّه في التهذيب من: سبعة عشر موطناً: غسل يوم الترويه وغسل يوم عرفه (٤).

وأما الغسل للوقوف بالمشعر الحرام فلم نجد له روايه يمكن الاعتماد عليها، وما ورد في استحباب الطهاره في جميع المناسك لا يدل على استحباب الغسل فإنّ الطهاره من المحدث بالأصغر هي الوضوء، والغسل إذا كان مشروعاً يغني عن الوضوء، وكذا الحال الاغتسال لرمي الجمار، بل ظاهر بعض الأخبار نفى مشروعيه الغسل لرميها.

نعم، الاغتسال للنحر والذبح والحلق مشروع، وقد ورد في صحيحه زواره: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلت ذلك للجنابه والجمعه وعرفه والنحر والحلق والذبح والزيارة، فإذا اجتمعت عليك حقوق أجزاء عنك غسل واحد (٥)، الحديث.

ص: ٤٦٥

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣ - ٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعه ١:٣٧٤، الباب ٥ من أبواب الوضوء، الحديث الأوّل.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣ - ٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال، الحديث ٣.

٤-٤) التهذيب ١:١١٤، الحديث ٣٤.

٥-٥) وسائل الشيعه ٢:٢٦١، الباب ٤٣ من أبواب الجنابه، الحديث الأوّل.

السابع: لزياره أحد المعصومين عليهم السلام من قريب أو بعيد [١]

الثامن: لرؤيه أحد الأئمه عليهم السلام فى المنام كما نقل عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال ويناجيهم فيراهم فى المنام.

التاسع: لصلاه الحاجه بل لطلب الحاجه مطلقاً.

العاشر: لصلاه الاستخاره بل للاستخاره مطلقاً ولو من غير صلاه.

الحادى عشر: لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود.

الثانى عشر: لأخذ ترابه قبر الحسين عليه السلام.

الثالث عشر: لإرادته السفر خصوصاً لزياره الحسين عليه السلام.

### غسل زياره أحد المعصومين عليهم السلام

[١]

وعن بعض الاستدلالات على ذلك بما ورد فى موثقه سماعه (١) وغيره من غسل الزياره، ولكن ظاهرها زياره البيت الحرام وطوافه كما يظهر ذلك ممّا قبله وما بعده؛ لكونهما من أفعال الحج والعمره.

نعم، ورد فى روايات متعدده استحباب الغسل لزياره الحسين عليه السلام من قريب أو بعيد وفى زياره قبره عليه السلام من أنّ الزائر يغتسل بماء الفرات (٢)، والالتزام بالاستحباب بأن يكون مجزياً عن الوضوء مع الحدث الأصغر مبنى على استفاده ذلك من الأخبار الوارده المعروفه بروايات التسامح فى أدله السنن (٣) أو دعوى أنّ الأخبار لكثرتها متواتره إجمالاً ودعوى التواتر الإجمالى غير بعيدة إلّا أنّ المتيقن منها الاغتسال

ص: ٤٤٤

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣ - ٣:٣٠٤، الباب الأوّل من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعه ١٤:٤٨٣، الباب ٥٩.

٣-٣) وسائل الشيعه ١:٨٠، الباب ١٨.

لزياره قبره بماء الفرات أو غيره أيضاً،والله سبحانه هو العالم.

الرابع عشر:لصلاه الاستسقاء،بل له مطلقاً[١]

الخامس عشر:للتوبه[٢]

من الكفر الأصلي أو الارتدادى بل من الفسق بل من الصغيره أيضاً على وجه.

وأما بالإضافه إلى سائر الأئمه خصوصاً مع زيارتهم من بعيد فهو مبنى على التعدى والوثوق بعدم الاختصاص بزياره بعضهم عليهم السلام مع ورود الروايه فى الغسل لزياره بعضهم.

### غسل صلاه الاستسقاء

[١]

قد ورد فى موثقه سماعه:وغسل الاستسقاء واجب (١).وظاهره الاغتسال للاستسقاء بلا فرق بين أن يكون الاستسقاء بالإتيان بصلاته أو بالدعاء والتضرع إليه سبحانه فى نزول المطر ومثل ذلك ما ورد فيها من الغسل للاستخاره فإنه يعم ما إذا كانت الاستخاره بالتضرع إليه سبحانه بنيله الخير ولو بغير صلاه والمراد الصلاه المرويه فيها على ما ورد فى صحيحه زراره.

### غسل التوبه

[٢]

تعرض الماتن قدس سره لغسل التوبه فى هذا القسم وهو ما يكون الغسل للإتيان بعمل وفى القسم الثانى وهو ما يكون الاغتسال مستحباً لعمل ارتكبه وكأنه فى غسل التوبه جهتان من حيث إنه ارتكب معصيه يكون الغسل بعده من القسم الثانى،أو أنّ حقيقه التوبه هو الندم ويكون الاغتسال بعده من ذلك القسم أيضاً،ولكن الصحيح أنه من القسم الأول حيث إنّ الاستغفار يكون بعد الاغتسال والاستغفار متمم للتوبه وإن

ص: ٤٦٧

السادس عشر: للتظلم والإشتكاء إلى الله من ظلم ظالم ففي الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه فإن المظلوم قد يصير ظالماً بالدعاء على من ظلمه ولكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ثم قل: «اللهم إنَّ -----

كان الندم قبله، ولكن ظاهر الرواية التي هي العمدة في المستند في المقام كون الاستغفار أيضاً كان سابقاً على الاغتسال ولا يبعد أن يكون الاغتسال مع التوبة دخیلاً في سرعه قبولها أو أنه مشروع في مقام التوبة، والرواية ما رواها في التهذيب والفقهاء، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً جاء إليه فقال له: إن لي جيراناً ولهم جوار يتغنين ويضربن بالعود فربما دخلت المخرج فأطيل الجلوس استماعاً مني لهن؟ فقال له عليه السلام: لا تفعل، فقال: والله ما هو شيء آتية برجلي إنما هو سماع أسمع به بأذني، فقال الصادق عليه السلام: يا الله أنت أما سمعت الله يقول: «إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصِيرَةَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُلاً» (١) فقال الرجل: كأنني لم أسمع بهذه الآية من كتاب الله عز وجل من عربى ولا عجمى لا جرم أنى قد تركتها وانى أستغفر الله تعالى، فقال له الصادق عليه السلام: قم فاغتسل وصل ما بدا لك فلك قد كنت مقيماً على أمر عظيم ما كان أسوأ حالك لو مت على ذلك استغفر الله وأسأله التوبة من كل ما يكره فإنه لا يكره إلا القبيح، والقبيح دعه لأهله فإن لكل أهلاً (٢). وربما يناقش في الرواية بالإرسال كما عن المحقق في المعبر حيث رواها عن التهذيب قال:

وهي مرسله متناوله لصوره معينه فلا تتناول غيرها والعمدة فتوى الأصحاب منضمماً إلى أن الغسل خير فيكون مراداً ولأنه تفأل بغسل الذنب والخروج من دنسه (٣). ولكن لا يخفى أنها مروية في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن

ص: ٤٦٨

١-١) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

٢-٢) التهذيب ١: ١١٦، الحديث ٣٦. من لا يحضره الفقيه ٨٠: ١، الحديث ١٧٧.

٣-٣) المعبر ١: ٣٥٩.

فلان بن فلان ظلمنى وليس لى أحد أصول به عليه غيرك فاستوف لى ظلامتى الساعه الساعه بالاسم الذى إذا سألك به المضطر أجبته وكشفت ما به من ضرر ومكنت له فى الأرض وجعلته خليفتك على خلقك فأسألك أن تصلى على محمد وآل محمد وأن تستوفى ظلامتى الساعه الساعه» فسترى ما تحب.

السابع عشر: للأمن من الخوف من ظالم فيغتسل ويصلى ركعتين ويحسر عن ركبتيه ويجعلهما قريباً من مصلاه ويقول مئة مره يا حى يا قيوم يا حى لا اله إلا أنت برحمتك استغيث فصل على محمد وآل محمد وأغثنى الساعه الساعه ثم يقول:

أسألك أن تصلى على محمد وآل محمد وأن تطفى بى وأن تغلب لى وأن تمكر لى وأن تخدع لى وأن تكفينى مؤنه فلان بن فلان بلا مؤنه وهذا دعاء النبى صلى الله عليه وآله يوم أحد.

مسعده بن زياد (1)، ولا مجال للمناقشه فى سندها وعلل عليه السلام الاغتسال بكونه مقيماً على أمر عظيم، ومقتضاها استحباب الاغتسال للتوبه من كل معصيه أعظمها الكفر والارتداد ودونهما الكبائر والإصرار على الصغيره، بل كل ذنب عظيم كما ورد فى قنوت صلاه الوتر وإلماً فالخير هو الغسل المشروع حيث إنه من العباده ومجرد التفأل بغسل الذنب والخروج من دنسه لا يكون موجباً لمشروعته.

ثم إنَّ المستفاد من الصحيحه أنَّ الاستماع إلى الغناء للهوى والاستعمال للهوى لآيات اللهو محرم، ولا- يكون جهل المكلف بحرمة تقصيراً عذراً له ومخرجاً له عن تبعاته من العقاب، ويظهر من الروايه أنَّ السائل كان يعلم بحرمة الاستماع إليهما ولكن كان يحتمل أنَّ الضروره إلى المجرىء إلى الخلاء عذر له شرعاً فى الاستماع وإطاله الجلوس وذكر عليه السلام أنَّ هذا أيضاً لا يحسب عذراً فى الاستماع، والله سبحانه هو العالم.

ص: ٤٦٩

الثامن عشر: لدفع النازله يصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وعند الزوال من الأخير فيغتسل.

التاسع عشر: للمباهله مع من يدعى باطلاً.

العشرون: لتحصيل النشاط للعباده أو لخصوص صلاه الليل فعن فلاح السائل أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل في الليالي الباردة لأجل تحصيل النشاط لصلاه الليل.

الحادى والعشرون: لصلاه الشكر.

الثانى والعشرون: لتغسيل الميت وتكفينه [١]

الثالث والعشرون: للحجامه على ما قيل ولكن قيل: إنّه لا دليل عليه ولعله مصحف الجمع.

الرابع والعشرون: لإرادته العود إلى الجماع لما نقل عن الرساله الذهبيه أنّ الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد لكن يحتمل أن يكون المراد غسل الجنابه بل هو الظاهر.

### الغسل لتغسيل الميت وتكفينه

[١]

ويستدل على ذلك بما ورد فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام الوارده فى الأغسال فى سبعة عشر موطناً: وإذا غسلت ميتاً أو كفنته أو مسسته بعد ما يبرد (١). ونحوها صحيحته المرويه فى الخصال (٢) المرويتان فى الباب الأول من الأغسال المسنونه (٣)، وكان الماتن وغيره أخذ أنّ ظاهر قوله: إذا غسلت ميتاً، يعنى إذا

ص: ٤٧٠

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٠٧، الباب الأول من أبواب الأغسال المسنونه، الحديث ١١.

٢-٢) الخصال: ٥٠٨.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٠٣.

الخامس والعشرون: الغسل لكل عمل يتقرب به إلى الله كما حكى عن ابن الجنيّد ووجهه غير معلوم وإن كان الإتيان به لا يقصد الورود لا بأس به.

القسم الثاني: ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذي فعله وهي أيضاً أغسال:

أحدها: غسل التوبه على ما ذكره بعضهم من أنه من جهه المعاصي التي ارتكبتها أو بناءً على أنه بعد الندم الذي هو حقيقه التوبه [١]

ولكن الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك وهذا هو الظاهر من الأخبار ومن كلمات العلماء ويمكن أن يقال إنه ذو جهتين فمن حيث إنه بعد المعاصي وبعد الندم يكون من القسم الثاني، ومن حيث إن تمام التوبه بالاستغفار يكون من القسم الأول، وخبر مسعده بن زياد في خصوص استماع الغناء في الكنيف وقول الإمام عليه السلام له في آخر الخبر قم فاعتسل فصل ما بدا لك يمكن توجيهه بكل من الوجهين والأظهر أنه لسرعه قبول التوبه أو لكمالها.

أردت تغسيل الميت أو تكفينه ولكن ظاهرها كما ذكرنا في باب وجوب غسل مس الميت أنّ المراد وجوب غسل مس الميت فإنه يجب على غاسل الميت، ولكن يستحب من مسه بعد غسله كمن كفنه أو مسه بعد غسله، وفي موثقه عمار الساباطي الوارده في غسل مس الميت: كل من مس ميتاً فعليه الغسل وإن كان الميت قد غسل (١).

فإنه حملناها على الاستحباب لما دلّ على أنّ مسه قبل أن يبرد وبعد الغسل لا بأس به ولا شيء عليه.

[١]

لا ينبغي التأمل في مشروعيه غسل التوبه كما تقدم وأنّ المراد الاغتسال حين ما ندم على ارتكاب المعاصي وأراد التخلّص من أوزارها بطلب العفو من الله

ص: ٤٧١

١- (١) وسائل الشيعه ٢٩٥:٣، الباب ٣ من أبواب غسل المس، الحديث ٣.



## الثاني: الغسل لقتل الوزغ [١]

ويحتمل أن يكون للشكر على توفيقه لقتله حيث إنه حيوان خبيث، والأخبار في ذمه من الطرفين كثيرة ففي النبوى اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبه، وفي آخر من قتله فكأنما قتل شيطاناً، ويحتمل أن يكون لأجل حدوث قداره من المباشرة لقتله.

□  
الثالث: غسل المولود وعن الصدوق وابن حمزه (رحمهما الله) وجوبه ولكنه ضعيف ووقته من حين الولادة حيناً عرفياً فالتأخير إلى يومين أو ثلاثة لا يضر وقد يقال إلى سبعة أيام، وربما قيل ببقائه إلى آخر العمر، والأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفى الإتيان به برجاء المطلوبيه.

الرابع: الغسل لرؤيه المصلوب وذكروا أن استحبابه مشروط بأمرين: أحدهما أن يمشى لينظر إليه متعمداً فلو اتفق نظره أو كان مجبوراً لا يستحب، الثاني أن يكون بعد ثلاثه أيام إذا كان مصلوباً بحق لا قبلها، بخلاف ما إذا كان مصلوباً بظلم فإنه يستحب معه مطلقاً ولو في اليومين الأولين ولكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم إلا دعوى الانصراف وهى محل منع، نعم الشرط الأول ظاهر الخبر وهو من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبه وظاهره أن من مشى إليه لغرض صحيح كأداء الشهاده أو تحمّلها لا يثبت في حقه الغسل.

## غسل قتل الوزغ

[١]

□  
□  
وفى روايه عبدالله بن طلحه المرويه فى الكافى، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام فى الوزغ؟ قال: «هو رجس وهو مسخ كله فإذا قتله فاغتسل» (١) وروى مثله الصفار فى بصائر الدرجات (٢)، وفى سندها ضعف أو لم يثبت توثيق لعبدالله بن طلحه. روى فى

ص: ٤٧٢

١- (١) الكافى ١٩٤: ٨، الحديث ٣٠٥.

٢- (٢) بصائر الدرجات: ٣٧٣، الباب ١٦، الحديث الأول.

الخامس: غسل من فرط في صلاه الكسوفين مع احتراق القرص أى تركها عمداً فإنه يستحب أن يغتسل ويقضيها [١]

وحكم بعضهم بوجوبه والأقوى عدم الوجوب وإن كان الأحوط عدم تركه، والظاهر أنه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور، ولكن يحتمل أن يكون لأجل القضاء كما هو مذهب جماعه فالأولى الإتيان به بقصد القربه لا بملاحظه غايه أو سبب، وإذا لم يكن الترك عن تفريط أو لم يكن القرص محترقاً لا- يكون مستحباً وإن قيل باستحبابه مع التعمد مطلقاً وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً.

الفقيه مرسلأ أنه من قتل وزغاً فعليه الغسل، قال: وقال بعض مشايخنا أن العله في ذلك أنه يخرج من ذنوبه فيغتسل منها (١).

أقول: كان مراد مشايخه أن قتله يكفر للذنوب كالتوبه فيغتسل لخروجه من الذنوب وقال أيضاً: روى من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبه (٢).

ومقتضاها أن الذهاب إلى المصلوب للرؤيه يوجب الغسل والتفصيل بين كونه قبل الثلاثه أو بعدها لا يستفاد.

نعم، يستفاد منه أنه إذا كان ذهابه غير عمدى أو كان لغرض صحيح لا- يوجب النظر إليه غسلأ لعدم كونه مورد العقوبه فى الفرض.

### غسل التفريط فى صلاه الكسوفين

[١]

يظهر من بعض الأصحاب كالمحكى عنهم وجوب الاغتسال حينئذ، وعن

ص: ٤٧٣

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٧، الحديث ١٧٤.

٢- ٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٨، الحديث ١٧٥.

أكثرهم القول بالاستحباب وذكر بعضهم أنّ الوارد في صحيحه محمد بن مسلم، عن السادس: غسل المرأة إذا تطيبت لغير زوجها ففي الخبر أيما امرأة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها واحتمال كون المراد غسل الطيب من بدنّها كما عن صاحب الحدائق بعيد ولا داعى إليه.

السابع: غسل من شرب مسكراً فنام ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله ما مضمونه ما من أحد نام على سكر إلّا وصار عروساً للشيطان إلى الفجر فعليه أن يغتسل غسل الجنابه.

الثامن: غسل من مسّ ميتاً بعد غسله.

أحدهما عليه السلام المرويّه في التهذيب: «وغسل الكسوف إذا احترق القرص كلّه فاغتسل» (١). وظاهرها أنّ احتراق القرص كلّه يوجب الاغتسال حتّى ما إذا كان الإتيان في وقت صلاتها فلا يختص الحكم بالقضاء.

نعم، ورد في صحيحته المرويّه في الخصال (٢) وفي الفقيه مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام: إذا احترق القرص كلّه فاستيقظت ولم تصلّ فعليك أن تغتسل وتقضى الصلاة (٣). وظاهرها أنّ التفريط في الإتيان بها في وقتها يوجب الاغتسال في قضائها؛ لأنّ قوله عليه السلام: «فاستيقظت ولم تصلّ» المراد ترك صلاتها بعد الاستيقاظ ويكون هذا من التفريط، وفيما رواه في التهذيب بسنده عن حريز، عن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل أن يصلّى فليغتسل من غد ليقض الصلاة، وإن لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلّا القضاء بغير غسل (٤).

ص: ٤٧٤

١-١) التهذيب ١: ١١٤ - ١١٥، الحديث ٣٤.

٢-٢) الخصال: ٥٠٨.

٣-٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٧، الحديث ١٧٢.

٤-٤) التهذيب ٣: ١٥٧، باب صلاة الكسوف، الحديث ٩.

(مسألة ١) حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صبّ عليه ماء مظنون النجاسه ولا وجه له وربما يعد من الأغسال المسنونه غسل المجنون إذا أفاق ودليله غير معلوم، وربما يقال إنّه من جهه احتمال جنابته حال جنونه، ولكن على هذا يكون من غسل الجنابه الاحتياطيه فلا- وجه لعدّها منها كما لا وجه لعدّ إعادة الغسل لذوى الأعذار المغتسلين حال العذر غسلاً ناقصاً مثل الجبيره، وكذا عد غسل من رأى الجنابه فى الثوب المشترك احتياطاً فإن هذه ليست من الأغسال المسنونه.

وقد أدعى فى الحدائق أنّ ما رواها فى التهذيب عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام بعينها ما رواها فى الخصال عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام والشيخ قدس سره أسقط زياده فاستيقظت ولم تصل وذكر عوضها فاغتسل كما يظهر ذلك لمن مارس التهذيب فإنّه يجد تحريفه فى متون الأخبار وأسانيده بحيث قلما يخلو حديث من ذلك (١).

أقول: لا- يخفى أنّه لا- يجد لنا سبيل إلى ما ذكره وإن وقع فى غير مورد فى موارد كثيره من التهذيبيين لكثره تأليفاته واشتغالاته العلميه، ولكن فى المقام لم تقم قرينه على اتحاد الروايتين، ومع ذلك يحمل ما فى التهذيب من الإطلاق على التقييد الوارد فى المرويه فى الخصال، فإنه لو كان الإطلاق هو المراد لكان التقييد الوارد فى المرويه فى الخصال لغواً، ويؤيد ذلك مرسله حريز، والكسوف الوارد فى الصحيحتين لا- يدل على اختصاص الحكم بالشمس بدعوى أنّ ذلك مقتضى ظاهر عنوان الكسوف، فإنّ إطلاق الكسوف على خسوف القمر أمر متعارف كما يظهر ذلك لمن راجع أخبار صلاه الكسوف حتّى أنّ بعض الأصحاب ذهبوا إلى خصوص الحكم بخسوف القمر، ولكن لا- يبعد عدم اختلافهما فى الأحكام كما ورد هذا الإطلاق فى المرسله أيضاً، بل ذكر عنوان الاستيقاظ وترك الصلاه بعده يناسب خسوف القمر.

ص: ٤٧٥

(مسأله ٢) وقت الأغسال المكانية كما مرّ سابقاً قبل الدخول فيها أو بعده لإرادته البقاء على وجهه [١]

ويكفي الغسل في أول اليوم ليومه وفي أول الليل ليلته بل لا- يخلو كفايه غسل الليل للنهار وبالعكس من قوه وإن كان دون الأول في الفضل، وكذا القسم الأول من الأغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور، وأما القسم الثاني منها فوقتها بعد تحقق الفعل إلى آخر العمر وإن كان الظاهر اعتبار إتيانها فوراً ففوراً.

(مسأله ٣) ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول والمكانية بالحدث الأصغر من أي سبب كان حتى من النوم على الأقوى [٢]

ويحتمل عدم انتقاضها بها -----

ثم إنّه يبقى الكلام في أنّ هذا الاغتسال واجب أو أنّه من الأغسال المستحبه، وقد يقال إنّه لو كان واجباً لاشتهر وبان لكثرة الابتلاء بالخسوفين.

أقول: لا يبعد عدم التعرض في الأخبار الواردة في قضاء صلاه الكسوفين لذلك مع خفاء الاختلاف بين الأداء والقضاء في شرط الصلاه يحسب قرينه على الاستحباب، والله العالم.

### في وقت الأغسال المكانية

[١]

قد تقدّم هذا مشكل ولكن بالإضافة إلى غسل دخول الحرم فالتأخير إلى ما بعد دخوله، بل إلى ما بعد دخول مكة لا بأس به كما يشهد بذلك صحيحه معاوية بن عمار وصحيحه ذريح المرويتين في الباب الثاني من أبواب مقدمات الطواف (١).

### في انتقاض هذه الأغسال بالحدث

[٢]

ما صرح بذلك جماعه من الأصحاب ويستدل على ذلك بصحيحه

ص: ٤٧٦

مع استحباب إعادتها كما عليه بعضهم ولكن الظاهر ما ذكرنا.

عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل للزيارة ثم ينام أيتوضأ قبل أن يزور؟ قال: يعيد غسله لأنه إنما دخل بوضوء (١). ولكن في المروى في الكافي سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل أيجزیه ذلك أو يعيد؟ قال: لا يجزیه لأنه إنما دخل بوضوء (٢). ويحتمل كونهما روايتين ولكنه بعيد؛ لأن التعليل في قوله: «لأنه إنما دخل بوضوء» يؤيد أنها كانت كما في الكافي.

وفي موثقه إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد؟ قال: «يجزیه إن لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله» (٣) ومثلها موثقة الأخرى المرويه كما في قبلهما من أبواب زياره البيت (٤).

وفي صحيحه النضر بن سويد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: «عليه إعادة الغسل» (٥) وفي روايه على بن أبي حمزه، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قال لي: «إن اغتسلت بمكة ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك» (٦) وهذه الروايات وإن وردت في الاغتسال لدخول مكة والحرم والإحرام والطواف إلا أن الظاهر عدم الفرق بينها وبين الاغتسال للدخول في سائر الأماكن أو

ص: ٤٧٧

- ١- (١) وسائل الشيعة ٢٤٩:١٤، الباب ٣ من أبواب زياره البيت، الحديث ٤.
- ٢- (٢) الكافي ٤٠٠:٤، الحديث ٨.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٤٨:١٤، الباب ٣ من أبواب زياره البيت، الحديث ٢.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٢٤٨:١٤، الباب ٣ من أبواب زياره البيت، الحديث ٣.
- ٥- (٥) وسائل الشيعة ٣٢٩:١٢، الباب ١٠ من أبواب الإحرام، الحديث الأول.
- ٦- (٦) وسائل الشيعة ٢٠٢:١٣، الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف، الحديث ٢.

(مسأله ٤) الأُغسال المستحبه لا تكفى عن الوضوء فلو كان محدثاً يجب أن يتوضأ للصلاه ونحوها [١]

قبلها أو بعدها والأفضل قبلها، ويجوز إتيانه في أثنائها إذا جرى بها ترتيباً.

□  
الإتيان بسائر الأفعال، ولكن في صحيحه عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينه ويلبس ثوبين ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: «ليس عليه غسل» (١) والأمر يدور في الجمع بين الطائفتين بين أن تحمل الأخبار الوارده في الإعاده على الأفضليه والنافيه لها على إجزاء الغسل السابق، وبين الالتزام بانتقاض الغسل السابق بالحدث، ولكن بما أن الاغتسال في هذه الموارد مستحب لا يجب عليه الإعاده، والأظهر في الجمع هو الثاني؛ لأن الإمام عليه السلام علق إجزاء الاغتسال للزياره في النهار والزياره في الليل على عدم صدور الحدث، وكذا علل الإعاده بالدخول بمكه بوضوء إذا لم يغتسل بعد الحدث. ودعوى اختصاص الإعاده بالنوم بعد الغسل لا يمكن المساعده عليها فإن النوم لا خصوصيه له بعد قوله عليه السلام في موثقه عمار: يجزى الغسل في النهار للزياره بالليل ما لم يحدث (٢).

[١]

قد تقدّم الكلام في ذلك في بحث غسل الجنابه وأن الأظهر عدم الحاجه إلى الوضوء مع الغسل المشروع.

ص: ٤٧٨

١-١) وسائل الشيعه ١٢:٣٣٠، الباب ١٠ من أبواب الإحرام، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعه ١٤:٢٤٨، الباب ٣ من أبواب زياره البيت، الحديث ٢.

(مسأله ٥) إذا كان عليه أغسال متعدده زمانيه أو مكانيه أو فعليه أو مختلفه يكفى غسل واحد عن الجميع [١]

إذا نواها جميعاً، بل لا يبعد كون التداخل قهرياً لكن يشترط في الكفايه القهريه أن يكون ما قصده معلوم المطلوبيه لا ما كان يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبيه لعدم معلوميه كونه غسلًا صحيحاً حتى يكون مجزياً عما هو معلوم المطلوبيه.

## تداخل الأغسال

[١]

إذا قيل بأنّ الغسل له حقيقه واحده كالوضوء، وموجبات الغسل وغاياته المستحبه كموجبات الوضوء وغاياته فالأمر في الإجزاء القهري ظاهر وأنه في الأجزاء لا يعتبر قصد الموجبات والغايات جميعها، بل يعتبر قصد أحدها لحصول التقرب المعتبر فيه، ولازم ذلك الإجزاء حتى ما إذا قصد الغسل في مورد لاحتمال مطلوبيته، كما إذا اغتسل لاحتمال كون اليوم يوم جمعه ولكن ظهر أنّ اليوم يوم الأحد، ولكن كان في الواقع جنباً فإنه يرتفع حدثه لحصول الاغتسال مع قصد التقرب فإنّ مع الاحتمال عند الإتيان يحصل قصد التقرب، بخلاف ما إذا قيل بأنها طبائع وعناوين فإنّ الأصل بناءً عليه عدم التداخل وتكرار الغسل، غايه الأمر صحيحه زراره (١) قد دلت على التداخل وظاهرها الإجزاء حتى ما إذا قصد وأتى بغسل واحد بعنوانه، ولكن ظاهرها صورته كون المأتي به مستحياً حال الإتيان أو واجباً فلا تعمّ ما إذا لم يكن المأتي به مأموراً به والمكلف أتى به رجاءً ثمّ ظهر الخلاف وكان عليه غسل آخر.

ص: ٤٧٩

---

١- ١) وسائل الشيعه ٢: ٢٦١ - ٢٦٢، الباب ٤٣ من أبواب الجنابه، الحديث الأول.



(مسألة ٦) نقل عن جماعه كالمفيد والمحقق والعلامة والشهيد والمجلسي رحمهم الله استحباب الغسل نفساً ولو لم يكن هناك غايه مستحبه أو مكان أو زمان ونظرهم في ذلك إلى مثل قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾

وقوله: «إن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهاره فافعل» وقوله عليه السلام أى وضوء أظهر من الغسل وأى وضوء أنقى من الغسل، ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب أو غايه إلى غير ذلك لكن إثبات المطلب بمثلها مشكل [١]

### استحباب الغسل فى نفسه

[١]

وذلك فإن الغسل إنما يكون تطهراً إذا كان محدثاً بحدث يرفعه الغسل وما يرفعه الغسل من الحدث هو ما يعبر عنه بالحدث الأ-كبر، وأما من لا يكون محدثاً أصلاً أو كان حدثه هو الأصغر فلا يكون فى اغتساله تطهر فى الأول، وتطهره فى الثانى يكون بالوضوء، غايه الأمر قد دلت الروايات الوارده فى إغناء كل غسل عن الوضوء (١) أنه إذا كان المكلف محدثاً بالأصغر وكان الغسل فى حقه مشروعاً، سواء كان الغسل واجباً كما إذا مس الميت بعد برده أو مستحباً كغسل الجمعة يعنى غسله عن الوضوء مع استحباب الوضوء قبله أو بعده غير غسل الجنابه، حيث إن الجنب يكون مكلفاً بالغسل ووضوئه قبله أو بعده لصلاته وغيرها ممّا هو مشروط بالطهاره غير مشروع كما ذكرنا بالتفصيل فى بحث غسل الجنابه.

ص: ٤٨٠

(١-١) وسائل الشيعه ٢٦١:٢ - ٢٦٢، الباب ٤٣ من أبواب الجنابه، الحديث الأول.

(مسأله ٧) يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه [١]

## قيام التيمم مقام الغسل

[١]

قد يناقش في مشروعيه التيمم بدلاً عن الأغسال المستحبه إذا لم يتمكن المكلف من تلك الأغسال بأن ظاهر ما ورد في التيمم أو التراب البدليه عن الوضوء والغسل في الطهاره، والأغسال المستحبه لا تكون طهاره فإنَّ الطهاره تكون بعد الحدث، وتلك الأغسال مشروع، سواء كان المكلف طاهراً من الحدث أم لا، غايه الأمر أنَّها مع الحدث يغني عن الوضوء، وهذا الإغناء مترتب على عنوان الغسل، وهذا نظير ما تقدم في الوضوء من أنَّ الوضوء بعد الوضوء مستحب، ولكن إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء وتيمم لا يمكن القول بأنَّ تكرار التيمم بالإتيان بتيمم آخر بعده مستحب.

ص: ٤٨١



ويسوغه العجز عن استعمال الماء [١]

وهو يتحقق بأُمور:

أحدها: عدم وجدان الماء بقدر الكفايه للغسل أو الوضوء فى سفر كان أو فى حضر، ووجدان المقدار الغير الكافى كعدمه، ويجب الفحص عنه إلى اليأس -----

فصل فى التيمم

فى مسوغات التيمم:

الأول: عدم وجدان الماء.

اشاره

[١]

لا يخفى أن المسوغ للتيمم لا ينحصر بالعجز عن استعمال الماء، بل المسوغ له عدم العجز أو عدم اشتراط ما هو مشروط بالطهاره بخصوص الطهاره المائيه كالتيمم فى موارد كون استعمال الماء حرجياً، بل وكونه ضرورياً بضرر لا يعدّ تحمله من المحرمات - على ما يأتى - ولعلّ حصره بالعجز عن استعمال الماء لاستظهاره من الآيه المباركه إدخال موارد لزوم الحرج فى العجز كما هو ظاهر الماتن، ولكن على تقدير استفاده ذلك منها فهو بالإطلاق فيرفع اليد عنه بورود الدليل على التقييد، والعجز إما عقلى أو شرعى، وشىء من العجزين لا يتحقق فى موارد كون الوضوء حرجياً بل أو ضرورياً بالضرر المشار إليه.

ثم إنه لا ينبغى التأمل فى أن عدم وجدان الماء بالقدر الكافى للوضوء أو الغسل فى سفر أو حضر مسوغ للتيمم وانتقال الوظيفه إلى الصلاه بالتيمم، قال الله سبحانه:

«إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْسِلْ يَدَيْهِ وَأَقْبِرُوا بِلِحْيَتِكُمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنْ الْغَائِطِ»

الْغَائِطِ أَوْ لَمْ يَسْتِمْ النَّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» (١) الآية فإنَّ ظاهرها انتقال الوظيفة إلى التيمم في الصلاة مع عدم الماء الظاهر في الماء الكافي للوضوء أو الغسل، وفي صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام في رجل أجنب في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «يتيمم ولا يتوضأ» (٢) ونحوها غيرها وقد يناقش بأنَّ الاستفادة من الآية المباركة كون المريض أو المسافر مكلفاً بالتيمم ولو مع تمكُّنه من الوضوء والغسل وعدم التمكن من الماء شرط في تيمم غيرهما من المحدث بالأصغر أو الأكبر وذلك فإنَّ قوله سبحانه: «فَلَمْ تَجِدُوا» في الآية «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ يَسْتِمْ النَّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً» قيد يرجع إلى الجائئ من الغائط ولأمس النساء، ولو كان قيداً راجعاً إلى الجميع كان عطف «جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» بالواو بل لو لم نقل بأنَّ المرض والسفر موجبين للتيمم ولو مع وجدان الماء لكان ذكرهما في الآية مستدركاً وكانت الآية كذلك «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ يَسْتِمْ النَّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» وبما أنَّ المتسالم عليه عند أصحابنا والمشهور عند العامة أنَّ مجرد السفر لا يوجب انتقال الوظيفة إلى التيمم، وكذا في المريض عدوا الآية المباركة فهم مدلولها من المفصلات وذكر صاحب المنار (٣) أنَّ الآية لا مفصل فيها، بل المفصل فتاوى الفقهاء حيث ذهبوا إلى أنَّ السفر والمرض لا يكونان بمجردهما من غير العجز من الماء أو استعماله موضوعين لجواز التيمم، ولا محذور في الالتزام بكونهما كذلك، كما أنَّ المرض والسفر في شهر رمضان

ص: ٤٨٤

١- ١) سورة المائدة: الآية ٦.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٧، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٣- ٣) تفسير المنار ١٢٠: ٥.

موضوعين للإفطار والوضوء والغسل للصلاه لا يزيدان على الصوم في الأهميه.

وقد أُجيب عن المناقشه في مدلول الآيه أنّ كلمه (أو) العاطفه في قوله سبحانه «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» بمعنى الواو كما في قوله سبحانه حكاية عن قضيه يونس النبي عليه السلام «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ آلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ» (١) فإنّ الترديد بين الأقل والأكثر أو في غيرهما من الله سبحانه أمر غير معقول.

والحاصل أنّ عدم التمكن من استعمال الماء يكون غالباً في المريض، كما أنّ عدم وجدان الماء الكافي يكون غالباً في السفر خصوصاً في السفر في تلك الأعصار، فذكر سبحانه المسافر والمريض وفرض حدثهما بالأصغر والأكبر وفرّع على ذلك عدم التمكن من الماء أو استعماله، وأمرهما بالتميم لصلاتهما وعدم وجدان الماء في قوله سبحانه تفريع لا قيد وكونه تفريعاً على السفر والمرض قرينه على أنّ المراد بعدم الوجدان ليس خصوص عدم وجدان العين، بل يعمّ عدم التمكن وعدم وجدان الاستعمال.

أقول: استعمال (أو) بمعنى الواو لو كان أمراً واقعاً فلا ينبغي التأمل في أنه خلاف الظاهر، والمصير إليه مع إمكان الأخذ بالظاهر بلا موجب؛ ولذا يقال في جواب المناقشه قوله سبحانه «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً» يرجع إلى الفرق الأربع يعنى المريض والمسافر ومن جاء من الغائط ولامس النساء فلم يجد ماءً، وذلك فإنّ قوله سبحانه «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً» ليس قيداً بالواو ليقال إنّ المتيقن منه كونه راجعاً إلى من جاء منكم ومن لامس النساء على ما هو المقرر في باب تعقيب الجمل بقيد، بل هو بالفاء،

ص: ٤٨٥

فالمريض فى الغالب لا يتمكن من استعمال الماء والمسافر فى سفره يتلى بعدم وجدانه نوعاً، وصادر الآيه راجع إلى القيام إلى الصلاه من النوم كما هو مقتضى ما ورد فى تفسير الآيه، فالمستفاد من صدر الآيه خصوص حكم القيام إليها من النوم، وقد قسّم سبحانه وتعالى المكلف الذى قام إليها من نومه إلى الجنب أى المحتلم من نومه وغيره وأمر غيره، بالوضوء بإرشاده إلى اشتراط صلاته به وأمر الجنب بال غسل إرشاداً إلى اشتراطها فى حقه بال غسل، ثم تعرض لحال من لا يتمكن من استعمال الماء غالباً أى المسافر والمريض، ولمن كان حدثه غير النوم والاحتلام وفرض عدم تمكنه من استعمال الماء وأمر جميع الفرق الأربع المفروض فى حقهم عدم التمكن من استعمال الماء بالتييمم لصلاتهم، والآيه الواردة فى سوره النساء وهو قوله سبحانه «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» (١) الآيه، وإن لم تشمل على الأمر بالوضوء إلا أن قوله سبحانه: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» (٢) يجيء فيه التقريب المتقدم من أن قوله سبحانه «فَلَمْ تَجِدُوا» قيد يرجع إلى الكل، والمراد بالمرضى ومن كان على السفر المحدث؛ لأن المتطهر لا يكون مكلفاً بالتييمم وذكرهما بالخصوص لكونهما فى معرض الابتلاء بعدم التمكن من استعمال الماء.

أقول: لو كان المراد بالسكر فى صدر الآيه، كما ليس ببعيد، سكر النوم - بأن يقوم النائم من نومه إلى الصلاه فى بيته أو إلى دخول المسجد محتملاً بتخيل أن مع عدم

ص: ٤٨٦

١-١) سوره النساء: الآيه ٤٣.

٢-٢) سوره المائده: الآيه ٦.

تمكنه من الماء عليه الصلاة بلا طهاره فأرشد الله سبحانه في هذه الآيه باشتراط الصلاة بالطهاره مطلقاً، أنه لا يجوز الدخول إلى المسجد جنباً للصلاه، بل يجوز ذلك عابراً وأنه إذا لم يتمكن القائم إلى الصلاة من نومه لمرضه أو سفره من الماء واستعماله أو كان القيام إليها من حدث آخر من المجيء من الغائط أو مجامعه النساء، فمع عدم تمكنه من الماء يتعين عليه الصلاة بتيمم - كان اتحاد الآيتين في المفاد أوضح، ومع الإغماض عن جميع ذلك والقول بأن ظاهر إطلاق «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ» عدم اعتبار عدم التمكن من الماء في مشروعيه التيمم في حقهما يرفع اليد عن هذا الإطلاق بالروايات الواردة في أن على المسافر أن يطلب الماء مادام في الوقت (١) فيكون ذكرهما بالخصوص قبل قوله «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» الآيه لكونهما في معرض الابتلاء بفقد الماء، والله سبحانه هو العالم.

ثم إنَّ الوظيفة مع عدم وجدان الماء الكافي هو التيمم لأنَّ قوله سبحانه: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً» الماء الذي يمكن به غسل الوجه واليدين والاعتسال إذا كان جنباً، ويدل على ذلك أيضاً عده من الروايات كصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام في رجل أجنب في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «يتيمم ولا يتوضأ» (٢) حيث لم يأمر عليه السلام بغسل رأسه ورقبته أو بعضهما.

نعم، لو احتمل الجنب انه لا يتمكن إلى آخر الوقت إلّا من الماء لغسل بعض بدنه وكان بعد دخول وقتها متمكناً من غسل بعضه أيضاً إلى أن يجد الماء الثاني فيغسل بعضه الآخر بالغسل يتعين عليه ذلك ولا يشرع في حقه التيمم، بخلاف ما إذا كان ذلك

ص: ٤٨٧

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٤١، الباب الاول من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٧، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، الحديث ٤.



إذا كان في الحضر [١]

وفي البرية يكفي طلب غلوه سهم في الحزنه ولو لأجل الأشجار وغلوه سهمين في السهله في الجوانب الأربعة، بشرط احتمال وجود الماء في الجميع، ومع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه، ومع العلم بعدمه -----

قبل دخول الوقت فإنه لا يتعين عليه غسل بعض الأعضاء فعلاً، فإنَّ تحصيل الشرط قبل التكليف بالصلاه غير لازم كما هو المقرر في بحث المقدمه.

### في الفحص عن الماء وطلبه

[١]

يقع الكلام في المقام في جهات:

الأولى: في أصل لزوم الفحص عن الماء وأنه هل ثبت بالأصل أى القاعده أو أنه بدليل خاص؟ الثانيه: أنه على تقدير ثبوت وجوبه فما مقداره اللازم؟ والثالثه: في أن وجوبه نفسى أو شرطى أو طريقي.

أما الكلام في الجهه الأولى فقد يقال إنَّ لزوم الفحص مضافاً إلى كونه إجماعياً مقتضى القاعده، وتقرر القاعده بوجهين:

الأول: قاعده الاشتغال وأنَّ المكلف الذى يحتمل الماء إذا فحص عنه يعلم بتوجه التكليف بالصلاه بالطهاره إليه من أول الوقت، حيث إنه إذا تمكَّن على صرف الوجود من الصلاه بالطهاره من أول الوقت إلى خروجه يكون مكلفاً بها، ويدور كون المكلف به بين الحدين الصلاه بالطهاره المائيه أو بالطهاره التراييه، وإذا صلَّى بالتميم مع ترك الفحص قبل خروج الوقت أو ضيقه يحتمل بقاء التكليف الحادث السابق لاحتماله وجود الماء وتمكنه منه فيكون ما نحن فيه من صغريات العلم الإجمالى بالتكليف والتردد في المكلف به، وأصالة البراءه عن تكليفه بالصلاه مع الطهاره المائيه معارضه بأصالة البراءه عن تكليفه بها مع الطهاره التراييه فإحراز الخروج عن عهد

ص: ٤٨٨

فى الؑمىع يسقط فى الؑمىع؁ كما أنه لو علم وؑوده فوق المقدار وؑب طلبة مع بقاء الوقت؁ ولىس الظن به كالعلم فى وؑوب الأزىء وإن كان الأحوط خصوصاً إذا -----

تكلفه هو الفحص إلى أن يحرز عدم تمكنه من الصلاه بالطهاره المائيه قبل خروج الوقت أو ضيقه.

ويؑاب عن هذا الوجه بأن الاستصحاب فى عدم تمكنه من الماء حتى بعد فحصه إلى آخر وقت الصلاه مقتضاه إحراز عدم تمكنه من الماء إلى آخر الوقت فيحرز بذلك الموضوع للأمر بالتيمم لصلاته؁ فالعلم الإجمالى المزبور ينحل بالأصل الحاكم فى أحد طرفيه.

نعم؁ إذا سقط هذا الأصل الحاكم كما إذا كان قبل دخول الوقت أو بعد دخوله متمكناً من الماء أو كان فى زمان متمكناً وفى زمان آخر غير متمكن يكون مقتضى الاستصحاب فى بقاء تمكنه من صرف الوجود للطهاره المائيه فى الأول؁ ومقتضى تساقط الأستصحابين فى الثانى أو عدم جريانهما أصلاً الفحص حتى يحرز أنه غير متمكن من صرف وجودها الموضوع للأمر بالتيمم لصلاته.

ثم إنه إذا تمكن المكلف من الماء قبل دخول وقت الصلاه أو بعده ثم أريق ذلك الماء؁ واحتمل المكلف وجود ماء آخر يمكن الوصول إليه بالفحص فهل يجرى الاستصحاب فى ناحيه بقاء تمكنه من الماء أو لا يجرى؟ فقد ذكر القائل المتقدم (عطر الله مرقده) عدم الجريان فإنه من الاستصحاب فى القسم الثالث من الكلى؛ لأنّ التمكن من ذلك الماء انعدم والتمكن من ماءٍ آخر وجود آخر محتمل والأصل عدمه؁ ولكن لا يخفى أنّ الاستصحاب إنّما يكون مع انتفاء فرد واحتمال فرد آخر من القسم الثالث إذا كان الكلى موضوعاً للحكم على نحو الانحلال فى وجوداته؁ وأمّا إذا كان الموضوع له صرف وجوده الذى لا يتكرر ولا ينعدم إلّابعدم وجوداته فى هذه الموارد لا يكون

كان بحد الاطمئنان بل لا يترك في هذه الصورة فيطلب إلى أن يزول ظنه، ولا عبره بالاحتمال في الأزيد.

من القسم الثالث مع احتمال فرد آخر موجود مع الفرد المنتفى؛ لأن مع وجوده الباقي عين صرف الوجود الأول حيث إنَّ صرف الوجود في السابق على تقديره لم يتعين في الوجود المنتفى.

الوجه الثاني: من التقرير العقلي أنّ الشك في المقام في القدره على استعمال الماء والتمكن من الوضوء أو الغسل وهذا من الشك في القدره على امتثال التكليف، وفي موارد الشك في القدره على امتثال التكليف لا- تجرى أصاله البراءه بل الأصول النافيه الأخرى.

ويجاب عن ذلك أيضاً بأنه إنّما لا- تجرى البراءه في موارد الشك في القدره إذا لم يكن للقدره دخاله في ملاك التكليف بحيث يفوت عن المكلف الملاك مع عدم تمكنه من الفعل، وأما في الموارد التي تكون القدره على العمل دخيلاً في ملاكها لا في استيفائه فلا مانع عن الرجوع للبراءه أو لسائر الأصول النافيه؛ وذلك فإنَّ مع دخاله التمكن في مجرد استيفاء الملاك لا يحرز العجز الذي يكون عذراً في فوته، والعقل يستقل بقبح تفويت الملاك الملزم، بخلاف ما إذا كان للتمكن دخاله في أصل الملاك فإنَّه مع الجهل بالتمكن لا يحرز الملاك الملزم ليحكم العقل بقبح تفويت الملاك، ومقتضى أصاله البراءه عدم كون الجاهل مكلفاً به، وفيما نحن فيه التمكن من الوضوء أو الغسل له دخاله في ملاكهما فإنَّ قوله سبحانه: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» (1) قرينه على أنّ الأمر بالصلاه مع الوضوء أو الغسل تكليف مجعول على الواجد يعنى المتمكن من استعمال الماء في الوضوء أو الغسل؛ لأنَّ التقسيم في خطاب التكليف أو الوضع قاطع

ص: ٤٩٠

للشركة ولا يقاس المقام بالموارد التي لا يؤخذ التمكن من العمل في خطاب التكليف، ولكن العقل بقبح تكليف العاجز يكشف عن عدم التكليف ثبوتاً في حق العاجز ولاستقلال العقل بذلك مع عدم دخالته في ملاك العمل لم يأخذ الشارع في ناحيه الموضوع في خطابه ليكون حجه على المكلف في موارد الشك في قدرته؛ لأنّ العقل لا يحكم على فرد بخروجه عن موضوع التكليف الوارد في الخطاب إلّامع إحراز عجزه عن الفعل المتعلق به التكليف، فيكون ظهوره حجه عليه مع تمكنه واقعاً على تقدير تركه ولو في صورته شكه في تمكنه.

وبهذا يظهر أنّه لا- مجال في المقام لأنّ يقال إذا كان التكليف ثبوتاً مختصاً بالمتمكن من الفعل يكون ثبوت التكليف به في موارد شك المكلف في تمكنه منه من الشك في التكليف فلم لا- يرجع إلى الأصول النافيه من الأخذ بالاستصحاب في عدم تمكنه أو بأصالة البراه عن ذلك التكليف فيعلم أنّ الشارع قد رخص له في ترك الفعل وإن فوّت أو فات عنه الملاك، كما في إذنه في ترك الأ-كثر في دوران الأمر بين كون متعلق التكليف الأقل أو الأكثر الارتباطيين، ولكن لا يخفى أنّ عدم ذكر التمكن في الخطاب بعدم أخذه في ناحيه الموضوع لعموم الملا-ك ولأنّ يكون الخطاب حجه على المكلف الشاك في تمكنه على تقدير تمكنه واقعاً محل تأمل، بل يحتمل أنّ عدم ذكره لعدم الحاجة إليه بعد استقلال العقل بأنّ غير المتمكن لا يكون ثبوتاً موضوعاً للتكليف، كما هو الحال في سائر القيود العقلية التي ذكرناها عند التكلم في القول بجواز التمسك بالعام والمطلق في الشبهه المصداقيه إذا كان التخصيص والتقيد بحكم العقل.

ودعوى أنّ تفويت الملاك الملزم غير جائز يدفعها أنه إذا كان التفويت محرزاً،

وأما مع احتمالها فلا بأس إذا كان بترخيص من الشارع بمثل حديث الرفع وغيره.

وعلى الجملة، الكلام فى وجوب الفحص فيما إذا احتتمل عدم الوصول بالماء ولو بعد الفحص، وأما إذا علم أو اطمئن بالوصول إليه مع الفحص فهذا لا- يوجب خروج المكلف عن وجدان الماء والتمكن منه، فإنّ الشىء يكون مقدوراً ومتمكناً منه ولو بالتمكن من مقدمته أو مقدمه الوصول إليه كما لا يخفى.

وقد يقال بلزوم الفحص إذا احتتمل المكلف الوصول إلى الماء معه بدعوى عدم صدق عدم الوجدان إلّا بعد الفحص وعدم الظفر بالماء، فلا- يقال إنّه لم يجد ضالته إلّا إذا فحص عنها أو لم يجد فلاناً إلّا إذا سأل الأشخاص عن مكانه، إلى غير ذلك، وفيه أنّ الوجدان وإن كان ظاهراً فى مثل الضالة فى الظفر بها بعد الفحص والطلب إلّا أنّ فى المقام ونحوه ظاهره التمكن والسعه من الشىء، كما يقال زيد واجد المال والمركب وغير ذلك، ويشهد لكون الوجدان بهذا المعنى صحيحه زواره الآتية.

ويستدل على وجوب الفحص بصحيحه زواره، عن أحدهما عليهما السلام: إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتميم وليصلّ آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل. (١) فإنّ ظاهرها طلب الماء فى طريقه الذى يسافر فيه ما دام الوقت، وفى موثقه السكونى: «يطلب الماء فى السفر إن كانت الحزونه فغلوه، وإن كانت سهوله فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك» (٢) وظاهرها أنّ المكان الذى يريد المسافر الصلاة فيه يطلب الماء فيه مع احتمالها فى الغلوه أو الغلوتين من أطرافه.

ص: ٤٩٢

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث ٢.

وربما يقال إن الصحيحه لا يمكن الأخذ بظواهرها، فإن مقتضاها أن يطلب المسافر ما دام في سعه من وقت الصلاه عن الماء حتى في أطراف طريقه التي حدد ذلك في الموثقه بالغلوه والغلوتين وهذا يستلزم تعطيل سيره، أضف إلى ذلك أن الشيخ قدس سره رواها عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروه، عن ابن بكير، عن زراره إلما أن الوارد فيها: «فليمسك ما دام في الوقت» (١) والقاسم بن عروه وإن لم يثبت له توثيق فالمتعين هو ملاحظه الصحيحه، ولكن لا يمكن الأخذ بظواهرها، ولكن لا يخفى أن المراد في الصحيحه من «طلب الماء ما دام في الوقت» الطلب في مظانها كما إذا رأى في أطراف طريقه أشجاراً أو بناءً أو أثر لبئر فإن البحث عن الماء كذلك كما هو المتعارف فيما إذا كان طلبه لرفع العطش ونحوه لا يوجب تعطيل السير خصوصاً مع تحديد الطلب بالغلوه والغلوتين، وروايه السكوني معتبره لا يرفع اليد عن ظهورها بالطعن في النوفلى فإنه من المشاهير الذين لم يرد فيهم قدح، والغالب على روايات السكوني روايته عنه، وقد ذكر الشيخ في العده عمل الأصحاب بروايات السكوني (٢)، وهذا يقتضى الاعتناء بما يرويه عن النوفلى.

ثم إن ذكر السفر والمسافر في الروايات لكون المبتلى بعدم الماء هو المسافر في طريقه، وإلّا فلا يحتمل الفرق بينه وبين الحاضر في طلب الماء والفحص عنه كما تقدم في وجه ذكر السفر في الآيه المباركه.

□  
وأما ما في صحيحه داود الرقى، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أكون في السفر فتحضر الصلاه وليس معي ماء، ويقال: إن الماء قريب منا فأطلب الماء وأنا في وقت

ص: ٤٩٣

١-١) التهذيب ١: ١٩٤، الحديث ٣٤.

٢-٢) العده في أصول الفقه ١: ١٤٩.

يميناً وشمالاً؟ قال: «لا تطلب الماء ولكن تيمم فإنني أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضلّ ويأكلك السبع» (١). فلا ينافي في وجوب الطلب مع الأمن من الخطر كما هو مقتضى التعليل الوارد فيه ونحوها رواه يعقوب بن سالم (٢).

□

نعم، ورد في روايه علي بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام فقال له داود الرقي:

أفأطلب الماء يميناً وشمالاً؟ فقال: «لا- تطلب الماء يميناً ولا شمالاً ولا في بئر، إن وجدته على الطريق فتوضّأ منه وإن لم تجده فامض» (٣) فإنّ ظاهرها انتظار الماء في طريقه لا في اليمين أو اليسار من أطرافه، ولكن لا يمكن رفع اليد بها عن مقتضى الموثقه؛ لأنّ التعليل الوارد في صحيحه داود الرقي يقتضى تقييده بصوره الخوف، مضافاً إلى أنّها ضعيفه سنداً فإنّ علي بن سالم لو لم يكن ظاهراً في علي بن سالم الكوفي ولا أقل من احتمالها وتردده بين علي بن أبي حمزه سالم البطائني وبينه.

ودعوى أنّ علي بن أبي حمزه معروف واللفظ مع الاشتراك في الطبقة ينصرف إلى المعروف لا- يمكن المساعدة عليه؛ لأنّ البطائني مع عدم ثبوت التوثيق له أيضاً معروف بعنوان علي بن أبي حمزه لا- بعنوان علي بن سالم، والمعروفه باسم توجب انصراف ذلك الاسم إليه عند إطلاقه، كما ذكرنا نظير ذلك في دعوى انصراف الحسين بن خالد إلى الحسين بن أبي العلاء.

ومما ذكرنا يظهر أنّ ما حكى عن الأردبيلي قدس سره (٤) من عدم ثبوت الدليل على لزوم

ص: ٤٩٤

- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٤٢، الباب ٢ من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٤٢، الباب ٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٣:٣٤٣، الباب ٢ من أبواب التيمم، الحديث ٣.
- ٤-٤) مجمع الفائدة والبرهان ١:٢١٧.

الفحص مع عدم العلم بالظفر بالماء فى الحضر والسفر لا يمكن المساعدة عليه.

الوجه الثانى: أمّا الكلام فى مقدار الفحص وقد تقدم أنّه ورد التحديد فى المسافر بأنه يطلب الماء ما دام فى الوقت فإذا خاف أن يفوته فليتمم وليصل (١)، والمراد بالمسافر من هو غير حاضر فى البلد بأن يكون فى الطريق لا- المسافر الشرعى بقريته المقام، وتحديد طلبه الماء بالغلوه والغلوتين فى السهله والحزنه، والمتفاهم العرفى منهما جميعاً أنّه يطلب الماء فى طريقه فى مضان وجود الماء ما دام فى الوقت، ولا ينحرف عن طريقه فى أطرافه أزيد من الغلوه والغلوتين.

وبتعبير آخر، صحيحه زراه (٢) ناظره إلى تحديد الطلب بحسب الزمان، والموثقه (٣) إلى تحديد مكان الطلب فلا منافاه بينهما.

نعم، ربما يقال إنّ تحديد الطلب بحسب المكان عدم لزومه فى الأزيد منه، ولو علم المكلف بالماء فى الأزيد منه نظير ما ورد فى تحديد طلب المالك فى اللقطه بالسنة فإنّ مقتضاه فى المقامين عدم الطلب فى الزائد ولو علم الظفر فى الزائد، ولكن لا يبعد دعوى الانصراف فى كلا المقامين، بل يمكن أن يقال بأنه مع الاطمئنان بالماء فى الزائد والوصول إليه بالفحص يكون المكلف متمكناً من الماء فلا موضوع للتميم كما هو ظاهر الآيه المباركه، وظاهر صحيحه داود الرقى وإن كان فرض الماء فى يمين الطريق أو شماله إلّا أنّ عدم لزوم الفحص لاحتمال التخلف عن الأصحاب وتلف

ص: ٤٩٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث ٢.



نفسه معه حتى مع علمه بوجود الماء في الأقل من الغلوتين.

...

وعلى ما ذكر يكون مقدار الطلب في الحاضر ما دام في الوقت.

نعم، إذا يئس من وجود الماء في الوقت فيجوز له التيمم، فإنّ وجوب الفحص لإحراز كونه مكلفاً بالصلاة مع التيمم أو بالماء، وإذا اطمئن بعدم وجود الماء في الوقت، وكذا الأمر في المسافر يجوز له الصلاة بتيمم فإنّ الاطمئنان طريق إلى إحراز الموضوع للتكليف كسائر المقامات.

الجهة الثالثة: فلا- ينبغي التأمل في أنّ طلب الحاضر الماء والفحص عنه إلى يأسه عن الظفر بالماء، وطلب المسافر الماء في الغلوه والغلوتين في موارد مظنه وجود الماء ما دام في الوقت لا- يكون من الواجب النفسى؛ لأنّ ظاهر الأمر بالطلب لبيان أنّ التكليف ممّن يحتمل الظفر بالماء بعد الطلب مع ظفره بالماء على تقدير طلبه يتعلق بالصلاة مع الطهارة المائيه، وأنّ التكليف في من لا يجد الماء حتى بعد طلبه يتعلق بها مع التيمم فلا يشرع الصلاة مع التيمم إذا علم بالظفر بالماء على تقديره، ولا يجب الفحص إذا علم بعدم الماء وكون طلبه لغواً.

وعلى الجملة، عدم التمكن من الماء في الوقت موضوع ولو بالطلب لمشروعيه التيمم لصلاته، والتمكن منه ولو بعده موضوع لتكليفه بالصلاة مع الوضوء أو الغسل، فلا يكون الفحص والطلب شرطاً للصلاة مع التيمم ولا شرطاً في التيمم، بل لإحراز التمكن أو عدم تمكنه من الماء الموضوعين للصلاة مع التيمم أو مع الوضوء والغسل؛ ولذا لو علم بوجود الماء في الأزيد من الغلوه والغلوتين يجب عليه الفحص عنه مع عدم كون ذلك حرجاً أو ضرراً عليه؛ لأنّ ظاهر التحديد بالغلوه والغلوتين فرض احتمال الماء وتحديد لمقدار الطلب في فرضه.

فرع: لو شك المسافر في فرض احتمال الماء في موضع أنه قبل مقدار الغلوه

(مسأله ١) إذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب أو بعضها سقط وجوب الطلب فيها أو فيه [١]

وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء وفى الاكتفاء بالعدل الواحد إشكال فلا يترك الاحتياط بالطلب.

(مسأله ٢) الظاهر وجوب الطلب فى الأزيد من المقدارين إذا شهد عدلان بوجوده فى الأزيد ولا يترك الاحتياط فى شهاده عدل واحد به.

والغلوتين أو بعده فإن قيل إنّ مقتضى الاستصحاب فى عدم تمكنه من الماء هو عدم لزوم الطلب ومشروعيه صلاته مع التيمم وأنه قد رفع اليد عنه بما دل على لزوم الطلب فى الغلوه والغلوتين لم يجب الطلب فى ذلك الموضوع؛ لعدم دلالة ما دل على الطلب فيهما على إلغاء الاستصحاب فى الفرض لاحتمال كون الموضوع من غيرهما.

نعم، إذا قلنا بأن لزوم الطلب على القاعده يحكم بلزومه فى المشكوك لعدم دلالة على إلغاء القاعده فيه.

[١]

فإن شهادتهما بعدم الماء فيها أو فيه يرفع الموضوع لوجوب الفحص طريقياً فيحرز عدم الماء فيها أو فيه والموضوع له احتمال الماء فيها أو فيه.

لا يقال: لو كان الأمر كذلك فبالاستصحاب بعدم الماء فيها أو فيه أيضاً يحرز عدم الموضوع للزوم الفحص.

فإنه يقال: لو جرى هذا الاستصحاب لكان ما دل على لزومه كاللغو نظير ما ذكر فى تقديم قاعده الفراغ على الاستصحاب.

ومما ذكر يظهر الحال فيما إذا شهد عدل أو ثقه بوجود الماء فى الأزيد، فإن قول الثقه ممّا جرت سيره العقلاء فى الاعتماد عليه فى مقام الاحتجاج فى غير المرافعات ونحوها ممّا يدخل المقام فيها، كما أنّ سيرتهم جاريه على الاعتماد على الاطمئنان والوثوق إلّفى موارد خاصه كالشهاده فى المرافعات وغيرها ممّا لا يدخل فيها

ص: ٤٩٧

(مسأله ٣) الظاهر كفايه الاستنابه فى الطلب وعدم وجوب المباشره [١]

بل لا يبعد كفايه نائب واحد عن جماعه ولا يلزم كونه عادلاً بعد كونه أميناً موثقاً.

الموضوع لطلب الماء والفحص عنه نفيًا وإثباتًا.

وممّا ذكرنا من لزوم الطلب وتحديدّه بالغلوّه والغلوّتين إنّما هو فى صورته احتمال الماء، نظير تحديد الطلب بالسنة فى اللقطه لانصراف دليلهما عن صورته العلم بالماء أو بالظفر بالمالك على تقدير الطلب فى الأزيد، فيجب على المكلف الفحص عن الماء إذا اطمئن بوصوله إليه على تقديره لتمكّنه من الصلاه بالطهاره المائيه فى وقتها ومعه لا موضوع لوجوبها مع التيمم كما هو ظاهر الآيه المباركه وغيرها.

[١]

لا يخفى أنّ الحاجه إلى الاستنابه والنيابه تكون فى موردين:

الأول: الأفعال التى يكون استنادها إلى غير المباشر متوقفاً على قصد النيابه عن الغير، كما فى المعاملات أو العبادات المأتى بهما عن الغير، فإنّ مجرد شراء مال بطلب الغير لا يوجب صدق أنّ الغير اشتراه إلّا إذا قصد المباشر فى شرائه النيابه عن ذلك الغير.

الثانى: فى الأفعال التى تستند إلى غير المباشر بمجرد طلبه عن المباشر والإذن له فى الإتيان، كما إذا طلب منه إتلاف ماله وحلق رأسه وذبح هديه إلى غير ذلك، وإذا كان مثل هذه الأفعال واجباً على الغير فقط وصادر عن المباشر بداعى طلب الغير والتماسه كفى ذلك من غير حاجه إلى قصد النيابه، بخلاف ما إذا كان فى مثل ذلك الفعل واجباً على كل من المباشر والغير، فإنّه إذا صدر الفعل عن المباشر بداعى وجوبه عليه وكان الغير أيضاً طلب منه الإتيان به فلا يكون فعله مستنداً إلى الغير إلّا إذا قصد المباشر النيابه عنه أيضاً، وطلب الماء والفحص عنه كطلب الضالّه والفحص عن مالك اللقطه من الأفعال التى يكفى فى استنادها إلى الغير التماسه وطلبه من المباشر، وإذا كان طلب

ص: ٤٩٨

(مسأله ٤) إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافله وجب الفحص [١]

حتى يتيقن العدم أو يحصل اليأس منه فكفايه المقدارين خاص بالبريه.

الماء واجباً على المباشر أيضاً كما في فرض الصلاه بالتيتم يجوز للمباشر في فحصه عن الماء قصد النياه عن الغير أيضاً، وحينئذ يقبل قوله في الطلب والفحص عن الماء وعدم ظفره بالماء مع أمانته وثقته حتى مع قوله إنني فحصت المكان وما وجدت الماء وإن احتمل وجوده وعدم ظفره به في فحصه لغفلته عنه حين فحصه؛ لأن الاعتماد على فعل النائب وقوله مع أمانته وثقته مما جرت عليه سيره العقلاء ولم يردع عنه الشرع، كما يظهر ذلك بالتأمل في الاستنابه في الفحص عن مالك المال المجهول مالكة والإعلام في اللقطه، والفحص عن الزوج الغائب عن زوجته إلى غير ذلك.

نعم، لو قيل بكفايه خبر العدل أو الثقة بعدم الماء فيكفي إخباره بعدم الماء في هذه الأطراف من غير حاجه إلى الاستنابه والنياه أو طلب الفحص منه، فالاستنابه يحتاج إليها على تقدير عدم اعتبار خبر العدل والثقه أو الاستشكال في اعتباره.

نعم، الأحوط الحاجه إلى الاستنابه فيما إذا شهد بعدم وجدانه الماء في فحصه ولم يشهد بعدم الماء.

[١]

لأن مع احتمال الماء في بعضها أو كلها يحتمل كونه متمكناً من الصلاه بالطهاره المائيه، والتيتم وظيفه للصلاه مع عدم التمكن من الماء، وقد ظهر من الروايات المتقدمه الأمره بالفحص أنه لم يرض الشارع في الاعتماد على الأصل وترك الطلب والفحص؛ لأن اختصاص وجوب الفحص طريقياً بخصوص المفروض في معتبره السكوني (١) غير محتمل مع إطلاق صحيحه زواره الداله على أن المسافر

ص: ٤٩٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٤١، الباب الأول من أبواب التيمم، الحديث ٢.

(مسأله ٥) إذا طلب قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد ففى كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده إشكال [١]

فلا يترك الاحتياط بالإعاده وأما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا إشكال فى وجوبه مع الاحتمال المذكور.

يطلب الماء ما دام فى الوقت (١) فإنه يعمّ الفحص عن القوافل فى الطريق وغيرها، فاللازم الفحص إلى حصول اليأس عن الظفر بالماء فى الوقت.

نعم، تحديد الفحص بالغلوه والغلوتين ولو مع احتمال الماء فى الأزيد منهما مختص بالفحص فى البريه على ما تقدم.

[١]

لا- ينبغى التأمل أن الأمر بالفحص فى الغلوه والغلوتين بعد دخول الوقت إنما هو طريقى، والغرض منه كون الشخص مكلفاً بالصلاه مع الطهاره المائيه وتنجز ذلك التكليف على تقدير الماء والعتور عليه، وعليه الطلب قبل الوقت فى فرض نزول المكلف فى موضع من طريقه مع عدم احتمال الظفر بالماء مع إعاده طلبه بعد دخول الوقت أمر غير محتمل؛ لكون الطلب لغو محض، وإنما الكلام فيما إذا احتمل العثور إذا أعاده، وهذا الاحتمال بعد دخول الوقت إما لاحتمال غفلته فى طلبه قبل الوقت عن موضع الماء أو لاحتمال تجدد الماء فى موضع يراه سابقاً بلا ماء، كجريانه فى نهر كان يابساً عند طلبه واحتمال الغفله ما لم يكن يجد الاطمئنان لا يعتنى به؛ لأنّ الفحص غالباً لا ينفك عن احتمال الغفله.

نعم، قد يقال إنّ احتمال تجدد الماء يوجب إعاده الفحص لو لم يكن الوثوق بعدم التجدد أخذاً بقوله عليه السلام المسافر يطلب الماء ما دام فى الوقت (٢)، ومعتبره السكونى (٣) ناظره إلى عدم لزوم الفحص فى الأزيد من الغلوه والغلوتين لا عدم لزوم

ص: ٥٠٠

١- ١) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث ٢.

(مسأله ٦) إذا طلب الماء بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات فلا يجب الإعادة عند كل صلاة [١]

إن لم يحتمل العثور مع الإعادة وإلا فالأحوط الإعادة.

تجديد الفحص فيهما مع احتمال العثور بالماء فيهما.

ويجاب عن ذلك بأنه لا بأس بالقول بعدم وجوب إعادة الطلب أخذاً بالاستصحاب في عدم حدوث الماء في الموضع، فإن الساقط من الاستصحاب بصحيحه زاراه (١) هو الاستصحاب في عدم الماء قبل الطلب في الموضع، وأما الاستصحاب بعد الطلب فلا تدل على سقوطه عن الاعتبار ومعتبره السكونى (٢) لم يرد فيها تقييد الطلب في الغلوه والغلوتين بما إذا كان بعد دخول الوقت.

أقول: لا يعد الإطلاق في صحيحه زاراه بالإضافة إلى تجديد الطلب مع احتمال تجدد الماء، فإنه من الطلب عنه قبل خوف فوت الوقت، والله سبحانه هو العالم.

هذا كله مع عدم انتقاله عن المكان الذى فحص فيه عن الماء بعد دخول وقت الصلاة، وأما مع انتقاله عنه بعد دخوله فلا ينبغي التأمل في لزوم الفحص عنه إذا كان الموضع مما يوجد فيه أثر الماء على ما تقدم، فإن صحيحه زاراه مقتضاها ذلك حيث ورد فيها إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت (٣) وكل موضع الطلب من المسافر محدود بالغلوه والغلوتين على ما تقدم.

[١]

الكلام في هذا الفرض بعينه الكلام في الفرض السابق، فإنه إذا لم ينتقل من

ص: ٥٠١

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

المكان الذى كان فيه فى وقت الصلاة السابقه يكتفى فيه بالفحص السابق إلأفى صوره (مسأله ٧) المناط فى السهم والرمى والقوس والهواء والرمى هو المتعارف المعتدل الوسط فى القوه والضعف[٢]

احتمال تجدد الماء،وأما إذا انتقل عنه فاللازم الطلب إذا احتمل العثور فيه بالماء أخذاً بإطلاق الصحيحه وانحلالها بالإضافة إلى كل صلاه وتعدد الموضوع بالإضافة إلى كل منها،وما فى كلام الماتن من الاحتياط فيه فى الفرض السابق فى صوره عدم الانتقال، ونفى الإشكال عن وجوب الفحص فى صوره الانتقال ولم يستفصل بينهما فى هذا الفرض لا يمكن المساعده عليه،وإن قيل فى وجه عدم الاستفصال فى هذا الفرض بأنه مقتضى ما دل على بقاء التيمم إذا لم يحدث أو يجد ماءً فيجرب الاستصحاب فى صحه تيممه وعدم انتقاضه ولو مع الانتقال عن الموضوع للصلاه السابقه،وفيه ما عرفت من تعلق التكليف فى وقت كل صلاه بالفحص الموجب لسقوط الاستصحاب فى عدم الماء عن الاعتبار واحتمال انتقاض التيمم فى الفرض ناشئ عن احتمال العثور على الماء على تقدير الفحص.

[٢]

لا- يخفى أنّ المتعارف فى السهم والقوس والرمى والرمى بل الهواء يختلف أيضاً،ولابد من الالتزام بأنّ المعيار بالأقل من المتعارف؛ لأنّ المحدود إذا كان منحلاً بانحلال الحد المتعارف كما فى تحديد المقدار من الوجه المعتبر غسله فى الوضوء بما دار عليه الإبهام والوسطى يكون المعيار الوجه من كل إنسان له وجه متعارف ويد متعارفه،وأنه يجب عليه غسل المقدار من وجهه ممّا يسعه الإبهام ووسطاه،بخلاف ما إذا لم يكن المحدود قابلاً للانحلال بانحلال ما حدد به كتحديد الكر بالأشبار،فإنه لا يحتمل اختلاف الكر بالإضافة إلى كل إنسان له شبر متعارف يختلف عن شخص آخر له أيضاً شبر متعارف،ومقدار الفحص من أطراف الطريق من هذا القبيل،فإنّ البعد الذى يجب على كل مسافر غير خائف مقدار واحد من الأطراف فلا محاله يكون ذلك

ص: ٥٠٢

المقدار هو أقل الرميات المتعارفه فإنّ غيره يحتاج إلى البيان، ولكن ذلك الأقل أيضاً غير منضبط لعدم تعارف الرمي بالقوس في عصرنا. والحاصل أنّ أقل الرميات المتعارفه أيضاً مردد بين الأقل والأكثر وإن حدد الغلوه عن بعض بثلاثمئه ذراع إلى أربعمئه بذراع اليد، وعن آخر بخمسمئه ذراع بذراعها، ولكن شيء ممّا ذكر غير ثابت.

فيقال: فإن قلنا بأنّ الفحص وطلب الماء مقتضى القاعده مع احتمال الظفر بالماء فاللازم رعايه الفحص إلى المقدار المتيقن في الترخيص في ترك الفحص أخذاً بالقاعده الأوليه إلّافي مورد اليقين في الترخيص المستفاد من معتبره السكوني، يعنى لا يجب الفحص في المقدار الذى يحرز أنّ أقل الرميات المتعارفه لا تصل إليه، بخلاف ما لو قيل بأنّ مقتضى الأصل عدم لزوم الفحص مع احتمال الماء فإنّه يؤخذ بمقتضى هذا الأصل إلّافي مورد إحراز أنّ أقل الرميات المتعارفه تصل إليه فيجب الفحص في ذلك المقدار خاصه.

ولكن لا- يخفى ما فيه فإنّه على كلا القولين في الأصل يجب الفحص إلى أنّ يعلم أن أقل الرميات المتعارفه لا تصل إلى ذلك المقدار أخذاً بإطلاق صحيحه زواره، فإنها تقتضى الفحص من أطراف الطريق أيضاً إذا احتتمل الماء فيها ما دام في الوقت، غايه الأمر يرفع اليد عن إطلاقها بالإضافة إلى المقدار الذى يعلم بأنّ الرمي المتعارفه التى أقل الرميات المتعارفه لا تصل إليه، والله سبحانه هو العالم.

[۱]

إذا كان الوقت ضيقاً بحيث لو طلب الماء ظفر بالماء، ولكن تقع تمام الصلاه أو بعضها خارج الوقت يجب عليه التيمم لصلاته؛ لأنّ ظاهر الآيه (۱) المباركه أنّ مع عدم التمكن لصلاته في الوقت المضروب لها تنتقل الوظيفه إلى الصلاه في وقتها

ص: ۵۰۳



(مسأله ٩) إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصي، لكن الأقوى صحه صلاته حينئذ وإن علم أنه لو طلب لعثر، لكن الأحوط القضاء خصوصاً في الفرض المذكور [١]

(مسأله ١٠) إذا ترك الطلب في سعه الوقت وصلى بطلت صلاته وإن تبين عدم وجود الماء، نعم لو حصل منه قصد القربه مع تبين عدم الماء فالأقوى صحتها.

بتييم، وإذا كان هذا حال العلم بظفر الماء يكون الحال كذلك مع احتمال عدم الظفر، وقد تقدم أن طلب الماء والفحص عنه في سعه الوقت لإحراز أنه مكلف بالصلاه مع الطهاره المائيه أو التراييه وليس شرطاً لصحه التيمم ولا للصلاه مع التيمم، بل الموضوع لوجوبها عدم التمكن في وقت الصلاه من الصلاه فيه بالطهاره المائيه، والمفروض في المقام أن المكلف قبل ضيق الوقت لم يكن له تكليف بالصلاه مع الطهاره المائيه لنومه أو غيره من العذر الموجب لعدم تمكنه من الطهاره المائيه، هذا مع إحراز ضيق الوقت عن الطلب وجداناً، ويستفاد من صحيحه زراره (١) أن مجرد الخوف من فوت الصلاه في وقتها كافٍ في انتقال الوظيفه إلى التيمم أو الطريق إلى انتقالها.

[١]

قد تقدم أن وجوب الفحص عن الماء ليس من الوجوب النفسى ولا الشرطى، بل ظاهره أنه من إيجاب الاحتياط مولوياً بناءً على أن العلم الإجمالى بوجوب الصلاه وترددها بين كونها بالطهاره المائيه أو التراييه ليس من العلم الإجمالى المنجز، وأما وجوبه من الإرشادى نظير الأمر بالاحتياط في أطراف العلم الإجمالى المنجز، ومن الظاهر أن مخالفه الإيجاب الطريقى لا يوجب استحقاق العقوبه على

ص: ٥٠٤

مخالفته إذا لم يوجب مخالفته التكليف الواقعي إلّا من جهة التجري، كما إذا طلب الماء أيضاً فلم يعثر عليه لعدم الماء؛ ولذا يأتي في المسألة الآتية أنه لو ترك فحص الماء وتيمم وصلّى لاحتمال عدم الماء واقعاً ثم تبين عدم الماء صحت صلاته مع التيمم حتى في سعة الوقت وإن يحكم العقل بلزوم التدارك بالفحص مع عدم التبين لاحتمال كون وظيفته الواقعية الصلاة بالطهارة المائيّة، فالمراد بالبطلان مع عدم الانكشاف ظاهري مع حصول قصد القربة، نعم لو لم يحصل قصد التقرب في الصلاة قبل الفحص بأن بنى أنّ الوظيفة هي الصلاة بالتيمم مطلقاً مع علمه بوجود الفحص طريقاً يكون ذلك تشريعاً موجباً لبطلان العمل حتى مع تبين عدم الماء، والبطلان واقعاً في كلام الماتن في المسألة الآتية راجع إلى هذا الفرض، والحكم بالصحة في ذيل تلك المسألة راجع إلى صورته حصول التقرب كما لا يخفى.

وكيف كان، فما في عبارته الماتن في هذه المسألة من أنّه لو ترك الفحص حتى ضاق الوقت عصي، ظاهره إرادته ترك الفحص والطلب فيما لو طلبه لوجد الماء، ولكن قد تركه حتى ضاق الوقت، وإلّا فالإيجاب الطريقي مخالفته لا تعد عصياناً إذا لم يصادف مخالفته التكليف الواقعي، بل يكون تجريباً كما في صورته وجوب الاحتياط عقلاً مع عدم إيجاب تركه مخالفته التكليف الواقعي والحكم بصحة صلاته في ضيق الوقت للعلم بعدم سقوط الصلاة عنه في ضيق الوقت فتنتقل الوظيفة إلى الصلاة بتيمم، وهذا العلم ناشئ من العلم بأهميه الصلاة في وقتها، فمع تعجز نفسه ولو بترك الطلب يكون مكلفاً بالصلاة مع التيمم، ويحكم بصحة هذه الصلاة يعني لا- يحتاج المكلف إلى قضائها خارج الوقت، فإنّ ظاهر ما دل على قضاء الفريضة ما إذا لم يأت المكلف بالفريضة ويبدلها في وقتها.

(مسأله ۱۱) إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيماً وصلى ثم تبين وجوده في محل الطلب من الغلوه أو الغلوتين أو الرجل أو القافلة صحت صلاته ولا يجب القضاء أو الإعادة [۱]

(مسأله ۱۲) إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه وتيمم وصلى ثم تبين سعه الوقت لا يبعد صحه صلاته [۲]

وإن كان الأحوط الإعادة أو القضاء، بل لا يترك الاحتياط بالإعادة، وأما إذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده وأنه لو طلب لعثر فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء.

[۱]

كأن مراده قدس سره أنّ عدم وجدان الماء في الموضوع بعد الطلب فيه موضوع لانتقال الوظيفة إلى الصلاة مع التيمم، وإذا تحقق الموضوع وصلى بتيمم يحكم بصحته بمعنى سقوط الإعادة والقضاء وإن تبين بعدها وجود الماء في ذلك الموضوع، فإنّ وجوده فيه بعد عدم وجدانه مع الطلب لا يوجب الأمر بالصلاة مع الطهارة المائيه، فإنّ وجوب الطلب طريقياً أو إرشاداً معناه أنّ مع وجود الماء بلا فحص عنه لا يكون انتقال التكليف إلى الصلاة بالتيمم لأنه مع الطلب وعدم وجدانه لا تنتقل الوظيفة إليه على تقدير وجود الماء فيه، ولكن لا يخفى أنّ ذلك إذا كان التبين بعد خروج وقت الصلاة، وأمّا إذا تبين قبل خروجه وسعه الوقت من الوصول إليه فاللازم الإعادة؛ لأنّ مع التبين كذلك يكون المكلف متمكناً من صرف وجود الصلاة بالطهارة المائيه بين الحدين ولا تصل معه النوبه إلى وجوبها مع التيمم كما هو ظاهر خطابات الإبدال الاضطراريه.

نعم، يمكن في الفرض دعوى الإطلاق في بعض الروايات الواردة في عدم بطلان الصلاة بالتيمم بالظفر بالماء قبل خروج الوقت كما يأتي الكلام فيها.

[۲]

ولعله لكون المستفاد من صحيحه زراره (۱) أنّ خوف فوات وقت الصلاة

ص: ۵۰۶

۱- (۱) وسائل الشيعه ۳: ۳۴۱، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

(مسأله ۱۳) لا يجوز إراقه الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت [۱]

إذا علم بعدم وجدان ماء آخر، ولو كان على وضوء لا يجوز له إبطاله إذا -----

موضوع لانتقال الوظيفه إلى الصلاه مع التيمم، ومع الاعتقاد بضيق الوقت يكون الانتقال بالأولويه، وهذا بخلاف ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فإنه إذا تيمم بهذا الاعتقاد وصلّى ثم تبين وجود الماء يعلم أنه كان يتمكن من الصلاه بالطهاره المائيه، ومع التمكن من الصلاه بها يكون تكليفه بها لا بالصلاه مع التيمم، ولكن لا بد من التفصيل بين انكشاف سعه الوقت أو وجود الماء وزوال الاعتقاد بعدمه قبل فوت وقت الصلاه أو بعد فوته وذلك فإنه مضافاً إلى أنّ خوف فوت الوقت طريق وليس بموضوع لوجوب الصلاه مع التيمم، بل الموضوع نفس ضيق وقت الصلاه كما قيل إنّ الخوف الموضوع لوجوب الصلاه مع التيمم الخوف المستمر لا مجرد حدوئه، وإذا تبين قبل فوت الوقت سعته يكون وجوب الطلب ثابتاً في حقه فعليه أن يطلب الماء فإن وجدته قبل ضيق الوقت أعاد صلاته.

نعم، إذا تبين السعه بعد خروج الوقت بأن كان الخوف مستمراً من فوت الوقت بالطلب إلى آخر الوقت.

وبتعبير آخر، لم يكن عليه وجوب الطلب لعدم كونه داخلياً في موضوع وجوبه، فإنّ موضوعه عدم الخائف من فوت وقت صلاته فصلاته محكومته بالصحه.

ومما ذكرنا يظهر أنه لا بد من التفصيل في صورته ترك الطلب باعتقاد عدم الماء، فإنّ الموضوع لوجوب الطلب فيها أيضاً احتمال وجود الماء كما لا يخفى.

[۱]

والوجه في عدم الجواز أنه مع التمكن في أول الوقت من الصلاه بالطهاره المائيه يكون التكليف بها فعلياً، وظاهر الأمر بها مع التيمم مع عدم التمكن من الوضوء أو الغسل ما إذا كان عدم التمكن منهما بالطبع لا بالاختيار، كما هو ظاهر جميع الأوامر

ص: ۵۰۷

وعدم الإبطال قبل الوقت أيضاً مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت، ولو عصى فأراق أو أبطل يصح تيممه وصلاته وإن كان الأحوط القضاء.

الاضطراريه التي يؤمر في موارد ما بشيء ويؤمر بغيرها مع عدم التمكن من الأول فلا يستفاد فيها الأمر بالثاني في صورته تعجيز المكلف من الاختياري مع تمكنه منه في وقته؛ ولذا كان يشكل الحكم بصحة صلاه المكلف مع التيمم إذا كان متمكناً من الصلاه بالوضوء عند فعله وجوبها ثم أراق الماء أو أبطل وضوءه قبل الإتيان بالصلاه مع علمه من عدم تمكنه من الوضوء الآخر، ولكن العلم بأهميه الصلاه في وقتها وإطلاق مثل صحيحه زواره (١) المتقدمه من أن المسافر يطلب الماء ما دام في الوقت، وإذا خاف الفوت يتيمم ويصلى حيث إنَّها تعمّ ما إذا كان المسافر حين دخول وقت الصلاه واجداً للماء أو كان مع الوضوء فأراقه أو أبطل وضوءه مع احتمال عدم الماء فإنَّه يطلب أيضاً ما دام في الوقت، فإذا خاف الفوت يتيمم ويصلى.

وأما الاستدلال بما ورد في المستحاضه أنَّها لا تترك الصلاه بحال (٢)، فهو راجع إلى أهميه الصلاه لا لدلالته على حكم المقام، وعليه فإن أراق الماء أو أبطل وضوءه بعد دخول الوقت - حتى مع علمه بعدم الماء للوضوء بعده - يتيمم ويصلى ولا قضاء عليه؛ لما تقدم من أن الموضوع لوجوب القضاء فوت الواجب في وقته ببدله أيضاً.

[١]

ينبغي أن يكون الاحتياط استحبياً فإنَّ الأظهر جواز الإراقة والإبطال قبل الوقت فإنَّه لا تكليف بالصلاه بالطهاره قبل الوقت ليقضى لزوم امتثاله التحفظ على الماء أو الوضوء إلى ما بعد دخوله كما هو ظاهر قوله عليه السلام إذا زالت الشمس وجبت

ص: ٥٠٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٤١، الباب الأول من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢: ٣٧٣، الباب الأول من أبواب الاستحاضه، الحديث ٥.

(مسأله ١٤) يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله من لص أو سبع أو نحو ذلك كالتأخر عن القافلة [١]

وكذا إذا كان فيه حرج ومشقه لا تتحمل.

(مسأله ١٥) إذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه وفي بعضها سهله يلحق كلاً حكمه من الغلوه والغلوتين [٢]

الصلاه والطهور (١). وقوله عليه السلام: إذا زالت الشمس وجبت الصلاتان (٢)، إلى غير ذلك فيتوجه إليه التكليف بعد دخول الوقت بالصلاه مع التيمم وتفويت الملا-ك الملزم غير محرز في الفرض، بل عدم ورود الأمر بحفظ الماء أو الوضوء قبل الوقت في شيء من الخطابات الشرعيه ظاهره عدم لزومه، فإنّ بيانه يحتاج إلى الأمر الطريقي نظير ما ورد من الأمر بالتعليم ولو قبل الوقت وبالأمر على الجنب بالاعتسال من جنابته لصوم الغد إلى غير ذلك.

[١]

فإنّ مقتضى نفى الضرر والحرج عدم تكليفه بالصلاه مع الطهاره المائيه، ولعدم سقوط الصلاه في وقتها عنه يكون مكلفاً بها مع التيمم كما يشير إلى ذلك أيضاً ذكر المريض في الآيه (٣) المباركه، ويدلّ على ذلك أيضاً روايه داود الرقى وغيرها (٤).

[٢]

فإنّه يصدق على بعض جوانب طريقه أنها سهله فيلحق بها حكمها وعلى بعضها الآخر أنها حزنه فيلحق بها حكمها أيضاً.

ص: ٥٠٩

---

١-١) وسائل الشيعه ٣٧٢:١، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث الأوّل.

٢-٢) وسائل الشيعه ١٢٥:٤، الباب ٤ من أبواب المواقيت.

٣-٣) سورة المائده: الآيه ٦.

٤-٤) وسائل الشيعه ٣٤٢:٣، الباب ٢ من أبواب التيمم.

الثاني: عدم الوصله إلى الماء الموجود لعجز من كبر أو خوف من سبع [١]

أو لص أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو والحبل وعدم إمكان إخراج به بوجه آخر ولو بإدخال ثوب وإخراجه بعد جذب الماء وعصره.

(مسألة ١٦) إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل أو نحوهما أو استيجارهما أو على شراء الماء أو اقتراضه وجب ولو بأضعاف العوض [٢]

ما لم يضر بحاله وأما إذا كان مضرًا بحاله فلا

### الثاني: عدم الوصله إلى الماء

[١]

من غير خلاف معروف ويشهد له صحيحه عبيدالله بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يمر بالركيه وليس معه دلو؟ قال: ليس عليه أن يدخل الركيه لأن رب الماء هو رب الأرض فليتيمم (١). وصحيحه عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام: إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلوًا ولا شيئًا تغرف به فتييمم بالصعيد، فإن رب الماء رب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم» (٢) فإن المستفاد منهما خصوصاً الثانيه أن عدم الوصله إلى الماء ولو لكون الوصول إليه ضررًا واصلًا إلى الغير يوجب التيمم لصلاته والخوف على نفسه من الهلاك أو ضرر آخر يكون أولى بذلك فضلًا عن أن الضرر المالى كالضرر على النفس أن الموارد للقاعده نفي الضرر.

[٢]

ويشهد لذلك صحيحه صفوان، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاه وهو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمئه درهم أو بألف درهم وهو واجد لها يشتري ويتوضأ أو يتيمم؟ قال: «لا، بل يشتري، قد أصابني مثل

ص: ٥١٠

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٤٣، الباب ٣ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٤٤، الباب ٣ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

كما أنه لو أمكنه اقتراض نفس الماء أو عوضه مع العلم أو الظن بعدم إمكان الوفاء لم يجب ذلك [١]

ذلك فاشترت وتوضأت وما يسوؤني (يسرني) بذلك مال كثير» (١) ولعدم احتمال الفرق بين شراء الدلو أو الحبل أو استيجارهما يتم المطلوب.

نعم، لولا- النص لكانت هذه الموارد من موارد حكومه قاعده نفى الضرر إذا اشترى الدلو أو الحبل أو استؤجر بأزيد من ثمن المثل أو أجره المثل.

نعم، إذا لم يكن بذل المال فيما ذكر حرجياً، وأما إذا كان حرجياً كما إذا استلزم الشراء والاستيجار فقد مؤنه سفره أو عياله ولو فيما بعد يكون مقتضى قاعده نفى الحرج الاكتفاء بالصلاه مع التيمم وينبغي أن يراد من كونه مضراً بحاله كما عن الماتن وغيره الوقوع في الحرج.

[١]

فإن الاقتراض صحته وإن لم يتوقف على التمكن من الأداء إلماً أن مع عدم التمكن منه بل مع احتمال لا يجب الاقتراض؛ لأن المفروض في الصحيحه التمكن من الوفاء فلا- يمكن التعدي إلى صوره عدم التمكن ولو احتمالاً- كما لا يخفى، بل في جواز الاقتراض تكليفاً مع علمه بعدم التمكن من الأداء وعدم علم المقرض بالحال تأمل بل منع، فإنه عرفاً إتلاف لمال الغير عرفاً.

ثم لا- يخفى أن غايه ما يستفاد من صحيحه صفوان (٢) أن بذل المال بإزاء الماء أو بإزاء تحصيل مقدمات وجدانه كالحبل والدلو مع وجدان المال واجب، وأما مثل إعطاء الماء لظالم لئلا يمنعه عن الذهاب إلى الماء أو ترك متاعه في مكان يأخذه اللص ثم الذهاب إلى الماء فيبقى تحت حكومه قاعده نفى الضرر.

ص: ٥١١

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٩، الباب ٢٦ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- (٢) تقدمت في الصفحه السابقه.



(مسأله ١٧) لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب [١]

كما أنه لو وهبه غيره بلا منته ولا ذلّه وجب القبول.

الثالث: الخوف مع استعماله [٢]

على نفسه أو عضو من أعضائه بتلف أو عيب أو حدوث مرض أو شدته أو طول مدته أو بطء برئه أو صعوبه علاجه أو نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة، بل لو خالف من الشين الذي يكون تحمّله شاقاً تيمم.

[١]

لأنّ الأمر بالصلاه مع الطهاره المائيه لا يسقط في الفرض فعليه الوضوء أو الاغتسال لصلاته ولو مع الحفر للوصول إلى الماء ما دام لم يكن في البين حرج عليه.

**الثالث: الخوف مع استعماله على نفسه من التلف والعيب**

[٢]

ينبغي الكلام في المقام في جهتين:

الأولى: في انتقال الوظيفة إلى التيمم إذا كان استعمال الماء موجباً لوقوعه في الضرر.

والثانية: أنه يكفي في الانتقال احتمال الضرر الموجب للخوف منه أو لا بد من إحراز الضرر كإحراز الموضوع في سائر المقامات.

أمّا الجهه الأولى فلا- ينبغي التأمل في الانتقال، كما هو مقتضى قاعده نفى الضرر وذكر المريض في الآيه المباركه دليل على انتقال الوظيفة؛ لأنّ الغالب في المريض عدم تمكنه من الوضوء أو الغسل لكونهما ضررين في حقه.

□  
وأما كفايه الخوف من الضرر في الانتقال إلى التيمم لصلاته فيدل عليه مثل صحيحه محمد الحلبي، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام الجنب يكون معه الماء القليل فإن هو اغتسل به خاف العطش أيغتسل به أو يتيمم؟ قال: «بل يتيمم» (١) وفي الأخرى

ص: ٥١٢

والمراد به ما يعلو بشره من الخشونه المشوّهه للخلقه أو الموجه لتشقّق الجلد وخروج الدم، ويكفى الظن بالمذكورات أو الاحتمال الموجب للخوف، سواء حصل له من نفسه أو من قول طبيب أو غيره وإن كان فاسقاً أو كافراً، ولا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف، كما أنه لا يكفى الضرر اليسير الذي لا يعتنى به العقلاء، وإذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب ولم ينتقل إلى التيمم.

(مسألة ١٨) إذا تحمل الضرر وتوضأ أو اغتسل فإن كان الضرر في المقدمات من تحصيل الماء ونحوه وجب الوضوء [١]

أو الغسل وصح وإن كان في استعمال الماء في أحدهما بطل.

«تيمم بالصعيد ويستبقى الماء» (١) فإن أمره عليه السلام بالتيمم واستبقاء الماء من غير استفعال من عطش المخوف ظاهره الاكتفاء في انتقال الوظيفة من خوف مجرد الضرر بل الخوف وإن وجب الحرج كالخوف من الشين، سواء حصل الخوف من نفسه أو من قول الغير كالطبيب وإن كان فاسقاً أو كافراً، فإن الموضوع للانتقال هو خوف الضرر المعتد به ولو لكونه موجباً للحرج عليه، ومجرد الاحتمال مع الوثوق من عدم الضرر الموجب للحرج عليه لا يكون المكلف داخلاً في موضوع انتقال الوظيفة إلى التيمم لصلاته، كما أنه إذا أمكن علاج الضرر المخوف بتسخين الماء مثلاً وتمكن المكلف منه يتعين عليه الوضوء أو الغسل لتمكّنه من الطبعي منهما.

[١]

بلا فرق بين أن يكون الضرر في المقدمات بحد الحرام أم لا، فإنه قبل الإتيان بالمقدمات وإن كان مكلفاً بالصلاة مع التيمم أو مرخصاً فيها، ولكن بعدها لتمكّنه من

ص: ٥١٣

الوضوء أو الغسل مكلف بالصلاه مع الطهاره المائيه،وأما إذا كان الضرر فى نفس ...

استعمال الماء،فقد ذكر الماتن قدس سره أنه يحكم ببطلان الوضوء أو الغسل فى الفرض بلا فرق بين كون الضرر الناشئ عن استعمال الماء بالغاً حد الجنايه على النفس المحرم شرعاً أو لم يبلغ تلك المرتبه،وهذا مبنى على أحد الأمرين فإنه لابد فى الحكم بالبطلان مطلقاً من الالتزام بأن الإضرار بالنفس كالإضرار بالغير محرم بأى مرتبه كان، أو أنّ الضرر الذى لا يصل إلى حد الجنايه وإن لم يكن محرماً إلّا أن فى ارتكابه حضاضه،والمعتبر فى العباده كونها صالحه للتقرب خاليه عن المبعوضيه والحضاضه، ولكن لا يخفى أنه لم يتم دليل على حرمة إدخال الضرر فى النفس بالمرتبه التى لا تعد ظلماً وجنايه على النفس خصوصاً إذا كان فى ارتكابه غرض عقلائى،بل وجود الحضاضه فيه مع كونه لغرض عقلائى غير ظاهر.

وعلى الجملة،مع عدم كون استعمال الماء ضرورياً بالمرتبه المحرمه الموجه لكون المكلف غير متمكن من استعمال الماء شرعاً لا مانع من الالتزام بصحة الوضوء أو الغسل أخذاً بما دل على استحبابهما من المحدث بالأصغر والأكبر كقوله سبحانه:

«إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (١) حيث إن قاعده الضرر لا حكومه لها على الحكم غير الإلزامى ممّا رخص الشارع فى ترك موافقته،وهذا بخلاف موارد الإضرار بالنفس بالضرر المحرم فإنّ مع حرّمته يكون دليل استحبابهما أيضاً مخصصاً.

وقد يقال بصحة الوضوء أو الغسل حتى فى مورد الضرر المحرم،بدعوى أنّ الضرر المحكوم بالحرمه أمر مترتب على الوضوء أو الغسل يعنى استعمال الماء فيهما فيكون الوضوء أو الغسل مقدمه للمحرم،ومقدمه الحرام غير محرم،كما قرر فى بحث مقدمه الواجب،ولكن لا يخفى ما فيه:

ص: ٥١٤

وأما إذا لم يكن استعمال الماء مضرًا بل كان موجباً للخرج والمشقه كتحمّل ألم البرد أو الشين مثلاً فلا تبعد الصحة [١]

وإن كان يجوز معه التيمم لأنّ نفي الحرج من باب الرخصة لا العزيمة، ولكن الأحوط ترك الاستعمال وعدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم أيضاً.

أولاً: بأنّ المحرم هو الإضرار بالنفس بالمعنى المصدري لا- الانتقاص فى النفس المعبر عنه بالأثر الحاصل فى النفس، فعنوان الإضرار بالنفس منطبق على نفس الوضوء أو الغسل، كعنوان القتل بالمعنى المصدري الذى ينطبق على نفس قطع الأوداج مثلاً، فلا يكون الوضوء أو الغسل مقدمه للحرام، بل عنوان الإضرار بالنفس عنوان ينطبق على ما ينطبق عليه عنوان الوضوء.

وثانياً: مع الإغماض عن ذلك بأن نفرض أنّ الوضوء مع ضرر النفس أمران وجوديان فى الخارج إلّا أنه لا ينبغى أن الثانى أى ضرر النفس أمر مترتب على الوضوء ترتب المعلول على علته، ولكن لا- يمكن للشارع تحريم المعلوم والمسبب والأمر أو الترخيص فى علة التامه، فالفعل العبادى إذا ترتب عليه محرم يكون محكوماً بالبطلان لا- محاله لعدم تعلق الأمر به، ولا يمكن الترخيص فى تطبيق الطبيعى المأمور به عليه، كما قرر كل ذلك فى بحث الترتب.

[١]

فإنّ أدله نفي الحرج ينفي الإلزام عن الوضوء أو الغسل ولا- ينفي الاستحباب النفسى الثابت لهما، وعليه فالوضوء والغسل مع تحمل الحرج محكومان بالصحة فللمكلف أن يتيمم لصلاته أو يتوضأ لها، وقد يقال ببطلان الوضوء أو الغسل فى الفرض أيضاً؛ لأنّ الاستفادة من الآيه والروايات أنّ الوضوء أو الغسل تكليف على واجد الماء، والتيمم وظيفه فاقد الماء وغير القادر عليهما، فالالتزام بتخير المكلف فرض لكونه واجد الماء وفاقده، وتممكن من الوضوء والغسل وغير متمكن منهما،

ص: ٥١٥

(مسأله ١٩) إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صحَّ تيممه وصلاته، نعم لو تبين قبل الدخول في الصلاة وجب الوضوء أو الغسل [١]

والحاصل إذا ثبت صحه الصلاة مع التيمم في مورد كما هو الفرض في المقام فيكون المكلف في اعتبار الشارع فاقده الماء فلا يصح منه الوضوء أو الغسل، ولعل منشأ الاحتياط الاستحبابي بضم الوضوء لرعايه هذا القول.

ولكن لا يخفى أن تقسيم المكلف عند إرادته الصلاة إلى كونه واجداً للماء وفاقداً له في جميع الحالات إنما هو بالإطلاق كسائر المطلقات فيرفع اليد عنه بالدليل على خروج بعض الحالات، سواء كان الدليل على الخروج بلسان المقيد أو الحاكم، فإنَّ الحاكم أيضاً بحسب مقام الثبوت تقييداً، والمكلف في موارد الضرر غير المحرم والحرَج في الحقيقه واجد الماء، ولكن الشارع لم يأمره بخصوص الصلاة مع الوضوء أو الغسل بل أمر به على نحو التخيير بينه وبين الاكتفاء بوظيفه فاقده الماء، فإنَّ ذلك مقتضى دليل نفى الحرَج، فإنَّه لو روده في مقام الامتنان لا- يشمل استحباب الوضوء أو الغسل مع التمكن منهما؛ لأنَّه لا حرَج ولا ضرر في الحكم الاستحبابي؛ لأنَّ المفروض ترخيص الشارع في ترك الفعل، وعلى ذلك فإنَّ تَوْضُّأ المكلف أو اغتسل لاستحبابهما يخرج عن موضوع التقسيم في الآيه فإنَّها ناظره إلى من يكون محدثاً حين إرادته الصلاة ومع بقاءه على حدثه فهو واجد الماء ولكن الوضوء أو الغسل لكونه حرَجياً يجوز له أن يعمل بوظيفه فاقده الماء في الإتيان بالصلاة مع التيمم.

[١]

ظاهر كلامه قدس سره أنه إذا اعتقد الضرر أو خافه وتيمم ودخل في الصلاة بالتيمم ثم انكشف عدم الضرر بعد الصلاة أو أثناءها لا- يجب عليه إعادتها أو استينافها، بل يحكم بصحة تلك الصلاة، نعم إذا انكشف عدمه قبل الدخول في الصلاة فعليه الوضوء أو الاغتسال لصلاته، والمنسوب إلى جمع من الأصحاب الالتزام بذلك

ص: ٥١٦

بدعوى أنّ الموضوع لجواز الصلاه مع التيمم هو الخوف من الضرر عند القيام إليها ليس جواز التيمم مع خوفه حكماً ظاهرياً بأن اعتبر الخوف طريقاً إلى إحراز الضرر ليكون عند الانكشاف ملزماً بتدارك الواقع لعدم إجزاء الحكم الظاهري عن امتثال التكليف الواقعي.

ويستدل على كون الخوف موضوعاً بمثل صحيحه البزنطي، عن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابه وبه قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه من البرد، قال:

□  
«لا يغتسل، يتيمم» (١) وصحيحه داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابه وبه قروح أو جروح أو يخاف على نفسه من البرد، قال: «لا- يغتسل، ويتيمم» (٢) ووجه الاستدلال أنّ عطف الخوف على النفس على من به قروح أو جروح في مشروعيه التيمم مقتضاه كون مشروعيته مع الخوف على النفس الشامل للخوف من حدوث مطلق المرض والهلاك حكم واقعي، وذكر المريض في الآيه المباركه أيضاً لكون المرض موضع الخوف والاعتقاد بالضرر، ولكن لا يخفى أنه وإن صحّت دعوى كون الخوف والاعتقاد بالضرر موضوعاً لمشروعيه التيمم خصوصاً بملاحظه ذكر المريض في الآيه إلّا أنّ ظاهر الخوف والمرض المستمر إلى آخر وقت الفوت، ومع عدم الاستمرار كما هو الفرض لم تنتقل الوظيفه إلى التيمم، ولو لم يكن الاستيناف أو الإعادة أظهر فلا أقل من عدم جواز ترك الاحتياط.

نعم، لا ينبغي التأمل في تعين الوضوء أو الاغتسال إذا تبين عدم الضرر قبل الدخول في الصلاه حيث يكون المكلف عند القيام إلى صلاته متمكناً من الوضوء أو

ص: ٥١٧

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٤٧ - ٣٤٨، الباب ٥ من أبواب التيمم، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٤٨، الباب ٥ من أبواب التيمم، الحديث ٨.

وإذا توضأ أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح [١]

لكن الأحوط مراعاة الاحتياط في صورتين، وأما إذا توضأ أو اغتسل مع اعتقاد الضرر أو خوفه لم يصح [٢]

وإن تبين عدمه كما أنه إذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح وإن تبين وجوده.

الاعتقاد بالضرر كما هو المفروض في المقام. وما ورد في الروايات من الأمر بالمضى في صلاته التي دخل فيها بتيمم مطلقاً أو ما لم يركع موردها فقد الماء لا الاعتقاد بالضرر كما هو المفروض في المقام.

[١]

وكأن الوجه في حكمه قدس سره بالصححة أن الضرر الواقعي لم يؤخذ موضوعاً لانتقال الوظيفة، بل الموضوع له خوفه أو الاعتقاد به، وشيء منهما غير متحقق في الفرض حتى بعد تبين الضرر، وما ذكره قدس سره صحيح بالإضافة إلى الضرر غير المحرم حيث لا حكمه لقاعده نفي الضرر في موارد كون نفي التكليف الضرري خلاف الامتنان، ولو فرض حكومتها فلا تجرى بالإضافة إلى ما دل على استحباب الوضوء أو الغسل من المحدث بالأصغر أو الأكبر على ما مر، وأما بالإضافة إلى الضرر المحرم فالحكم بالفساد لا يخلو من وجه، فإن حرمة الإضرار بالنفس مع الاعتقاد بعدم الضرر وإن كانت ساقطه إلا أن المعتبر في وقوع عمل عبادة كون الفعل صالحاً للتقرب، ومع مفسده الفعل لا يكون ذلك الفعل مقرباً حتى يمكن التقرب به وتصح عباده، اللهم إلا أن يمنع المفسده الخالصه أو الراجحه في الفعل مع سقوط الحرمة كما في الصلاة في الدار المغصوبه حال نسيان غضبها أو الغفله عنها.

[٢]

قد ظهر ممّا تقدم أنه يحكم بصحتها إذا كان الضرر المخوف أو المعتقد ضرراً غير محرم، نعم إذا كان الضرر غير محرم ولكن المخوف أو المعتقد من الضرر كان في المرتبة المحرمة منه حكم ببطلانها لفقد قصد التقرب، كما أن فقده هو الوجه في الحكم ببطلان التيمم مع اعتقاد عدم الضرر وإن تبين وجوده.

ص: ٥١٨

(مسألة ٢٠) إذا أجنب عمدًا مع العلم بكون استعمال الماء مضرًا وجب التيمم وصح عمله، لكن لمّا ذكر بعض العلماء وجوب الغسل [١]

في الصورة -----

[١]

المحكي (١) عن المفيد في المقنعه (٢) والشيخ في الخلاف (٣) أنّ من أجنب متعمداً فعليه الغسل وإن خاف على نفسه، ويقال بأنّه يدل على ذلك صحيحه سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن رجل كان في أرض بارده فتخوف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل كيف يصنع؟ قال: يغتسل وإن أصابه ما أصابه، قال وذكر أنّه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابه وهو في مكان بارد وكانت ليله شديده الريح بارده فدعوت الغلمه فقلت لهم: احمولوني فاعسلوني، فقالوا: إنّنا نخاف عليك، فقلت: ليس بد، فحمولوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا عليّ الماء فغسلوني (٤) وصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابه في أرض بارده ولا يجد الماء وعسى أن يكون الماء جامداً؟ فقال: يغتسل على ما كان، حدثه رجل أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد، فقال: اغتسل على ما كان فإنّه لا بد من الغسل، وذكر أبو عبد الله عليه السلام أنه اضطر إليه وهو مريض فأتوه به مسخناً فاعتسل وقال:

لا بد من الغسل (٥). وحملوهما على صورته التعمد بقريته ذكر الإمام عليه السلام اضطراره إلى الغسل حيث لا يحتمل في حقه الاحتلام.

□  
ويدل على التفصيل بينهما مرفوعه على بن أحمد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته

ص: ٥١٩

١-١) حكاة الفاضل الهندي في كشف اللثام ٢:٤٨٨.

٢-٢) المقنعه: ٦٠.

٣-٣) الخلاف ١:١٥٦، المسألة ١٠٨.

٤-٤) وسائل الشيعة ٣:٣٧٤ - ٣:٣٧٥، الباب ١٧ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٥-٥) وسائل الشيعة ٣:٣٧٤، الباب ١٧ من أبواب التيمم، الحديث ٤.



المفروضه وإن كان مضرراً فالأولى الجمع بينه وبين التيمم، بل الأولى مع ذلك إعادته الغسل والصلاه بعد زوال العذر.

عن مجذور أصابته جنابه؟ قال: إن كان أجنب هو فليغتسل، وإن كان احتلم فليتيمم (١).

ومرفوعه إبراهيم بن هاشم ومضمرة قال: إن أجنب فعليه أن يغتسل على ما كان منه، وإن احتلم تيمم (٢).

أقول: أمّا المرفوعتان فلا يمكن الاعتماد عليهما للرفع فيهما والإضمار في الثانيه، وأمّا الصحيحتان فلا تفصيل فيهما بين المتعمد وغيره، واستشهاد الإمام عليه السلام بفعله لا يدل على اختصاص الحكم بصوره التعمد، بل يصح الاستشهاد مع إطلاق الحكم أيضاً ولكنهما تسقطان عن الاعتبار بمعارضتهما بصحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر البنظي، عن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابه وبه قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه من البرد، قال: «لا يغتسل يتيماً» (٣). وصحيحه داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام مثلها (٤). وصحيحه عبدالله بن سنان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابه في الليله البارده ويخاف على نفسه من التلف إن اغتسل؟ قال:

يتيمم ويصلى، فإذا أمن من البرد اغتسل وأعاد الصلاه (٥). وبما أنّ الطائفة الداله على التيمم موافقه للكتاب المجيد حيث ذكر فيها المريض يؤخذ بتلك الطائفة، ويكون مقتضى القاعدة الحكم ببطلان الاغتسال مع كونه موجباً للضرر المحرم، ومع كونه موجباً لغير المحرم والخرج يحكم بجواز التيمم على ما مر وكفايه الغسل إذا اغتسل.

ص: ٥٢٠

- ١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٧٣، الباب ١٧ من أبواب التيمم، الحديث الأول.
- ٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٧٣، الباب ١٧ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
- ٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤٨، الباب ٦ من أبواب التيمم، الحديث ٧.
- ٤-٤) وسائل الشيعه ٣:٣٤٨، الباب ٦ من أبواب التيمم، الحديث ٨.
- ٥-٥) وسائل الشيعه ٣:٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

(مسأله ٢١) لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه بالحدث الأصغر إذا لم يتمكن من الوضوء بعده كما مر [١]

ولكن يجوز له الجماع مع عدم إمكان الغسل والفارق وجود النص في الجماع ومع ذلك الأحوط تركه أيضاً.

وممّا ذكرنا أنّه لا يكون الجمع بين الاغتسال والتيمم في صورته كونه موجباً للضرر المحرم من الاحتياط ولا موجب له مع الغير المحرم، وأمّا الأمر بإعادته الصلاة بعد ارتفاع الضرر في الاغتسال فلا وجه له مع الجمع، وأمّا مع التيمم كما ورد في صحيحه عبدالله بن سنان فلا بد من حملته على الاستحباب لما سيأتى من الروايات الواردة في أجزاء الصلاة بالتيمم، فإنّه حيث أتى بها مع التيمم قد فعل أحد الطهورين، أضف إلى ذلك أنّ الماتن قد خصّ استحباب القضاء بصورته تعمد الجنابه، وما ورد في الصحيحه مطلق يعم الجنابه غير الاختياريه.

[١]

وقد تقدّم الوجه في عدم جواز إبطال وضوئه، وأمّا جواز الجماع ولو بعد دخول وقت الصلاة وعلمه بعدم الماء الكافي للاغتسال فالمحكى عدم خلاف فيه، ويستدل على ذلك بموثقه إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون معه أهله في سفر لا يجد الماء يأتي أهله؟ قال: ما أحب أن يفعل إلّا أن يخاف على نفسه، قلت: فيطلب بذلك اللذه أو يكون سبقاً إلى النساء، فقال: إنّ الشبق يخاف على نفسه، قال: قلت: طلب بذلك اللذه، قال: هو حلال (١). وقد رواها الكليني (٢) والشيخ ٠ بسند صحيح عن إسحاق بن عمار، ورواها الشيخ أيضاً بسنده إلى محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن صفوان عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام (٣).

ص: ٥٢١

١-١) وسائل الشيعة ١٠٩: ٢٠ - ١١٠، الباب ٥٠ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث الأول.

٢-٢) الكافي ٤٩٥: ٥، الحديث ٣.

٣-٣) التهذيب ٤٠٥: ١، الحديث ٧.

الرابع:الخرج فى تحصيل الماء أو فى استعماله وإن لم يكن هناك ضرر أو خوف[١]

الخامس:الخوف من استعمال الماء.على نفسه وأولاده وعياله أو بعض متعلقيه أو صديقه فعلاً أو بعد ذلك من التلف بالعطش أو حدوث مرض،بل أو حرج أو مشقه لا تتحمل ولا يعتبر العلم بذلك،بل ولا الظن بل يكفى احتمال -----  
وعلى بن السندي لم تثبت وثاقته وهو غير ما يذكر من أصحاب الصادق عليه السلام،وعلى كل فهى بإطلاقها وارده على حكم العقل بالتحفظ على الصلاة بالطهاره المائيه بعد وجوبها للتمكن منها بعد دخول وقتها.

وقد يناقش فى دلالتها على ذلك فإنّ المفروض فيها كون الرجل فى سفر لا يجد الماء فهو كان مكلفاً بالصلاه مع التيمم على كل تقدير فمع ترك الجماع بدلاً عن الوضوء،وبالجماع بدلاً عن الغسل،وهذا غير مورد الكلام،ولكن لا يخفى أنّ ما ذكر مقتضى إطلاقها بل ظاهرها عدم وجدان الماء للاغتسال لا لوضوئه كما هو المناسب غالباً للأسفار،كما أنّ الاستفصال فيها عن دخول وقت الصلاة وعدمه عدم الفرق فى الحكم.

#### الرابع:الخرج فى تحصيل الماء

[١]

لا يقال:لم يرد فى مورد كون الوضوء أو الغسل حرجياً الأمر بالتيمم ومقتضى قاعده نفي الحرج عدم وجوب الصلاة مع الطهاره المائيه،وأما الأمر بها مع التيمم فلا يثبت بمجرد نفي وجوبها مع الطهاره المائيه.

فإنّه يقال:لا يحتمل سقوط الأمر بالصلاه بذلك فإنّ الشارع لم يرفع الأمر بالصلاه من صوره ضرر الماء فكيف فى صوره كون استعماله حرجياً؟ وقد تقدم ورود

ص: ٥٢٢

يوجب الخوف حتى إذا كان موهوناً، فإنه قد يحصل الخوف مع الوهم إذا كان المطلب عظيماً فتيمم حينئذٍ [١]

وكذا إذا خاف على دوابه أو على نفس محترمه وإن لم تكن مرتبطة به، وأما الخوف على غير المحترم كالحربى والمرتد الفطرى  
ومن -----

الأمر بالتيمم فى صورته الخوف من قلبه الماء ومقتضى إطلاقه عموم الحكم حتى فيما إذا كانت قلته موجبه للخرج دون الضرر.

### الخامس: الخوف من استعمال الماء

[١]

المراد من الخوف من استعمال الماء الخوف من العطش فى صورته صرف الماء فى وضوئه أو غسله، ويتحقق هذا فى موارد قلبه الماء الذى معه فى السفر ونحوه، وقد ذكر الماتن ٠ فى هذه المسأله صوراً ثلاثاً وحكم فى إحداها بوجوب الإبقاء بالماء والتيمم لصلاته وثانيتها بوجوب صرف الماء فى وضوئه وغسله، وفى ثالثها بجواز استعماله فى وضوئه أو غسله وجواز التيمم وإبقاء الماء.

أما الصوره الأولى ما إذا كان خوفه من عطش نفسه أو أولاده وعباله أو من يرتبط به كخادمه وصديقه، سواء كان المخوف من العطش الفعلى أو الاستقبالى، وسواء كان المخوف من العطش موجباً لتلف النفس أو حدوث مرض، بل حدوث عطش يكون تحمله أمراً شاقاً لا يتحمل عادة وأن الموجب لإبقاء الماء وتعيين التيمم هو الخوف ولا يعتبر العلم بحدوث هذا العطش ولا الظن به، بل يكفى بمجرد الاحتمال ولو كان موهوماً يعنى كان المظنون عدم حدوثه، فإن الاحتمال كذلك يوجب الخوف فى الأمور العظيمة.

وعلى الجملة، يجب الإبقاء على الماء فى هذه الصوره والتيمم لصلاته، وظاهر كلامه أن الخوف كما تقدم موضوع للانتقال فى الوظيفة إلى التيمم واقعاً، وإن ظهر فيما

ص: ٥٢٣

وجب قتله فى الشرع فلا يسوّغ التيمم كما أنّ غير المحترم الذى لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخنزير والذئب ونحوها لا يوجهه، وإن كان الظاهر جوازه، -----

بعد أنّه لم يحدث عطش كما ذكر حتى لو صرف الماء فى وضوءه أو غسله، وألحق بهذه الصورة ما إذا كان المخوف عطش دوابه أو نفس محترمه غير مرتبطه به حيث يجب الإنفاق على دوابه وحفظها عن التلف والضياع بالجوع أو العطش، كما يجب عليه حفظ النفس المحترمه كالمؤمن والمسلم من التلف أو من حدوث المرض فيه بالعطش والجوع.

وأما الصورة التى يجب فيها الوضوء أو الغسل وصرف الماء فيهما ما إذا كان العطش المخوف منه التلف تلف نفس محكوم به بالقتل شرعاً كالحربى والمرتد الفطرى وغيرهما كالزانى بمحارمه والزانى المحصن.

وأما الصورة الثالثه التى يجوز فيها التيمم وصرف الماء فى العطش كما يجوز صرفه فى الوضوء أو الغسل ما إذا كان العطش لنفس غير محترمه لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخنزير والذئب ونحوها، وقد يقال فى هذه الصورة إنّ مقتضى القاعده مع كون العطش المخوف منه التلف أو الضرر أو الحرج، سواء كان تلف نفسه أو عياله وأولاده أو من يرتبط به بحيث يكون تضرره أو وقوعه فى الحرج حرجاً عليه هو انتقال الوظيفه إلى التيمم لصلاته وإبقاء الماء، فإنّ قاعدتى نفى الضرر والحرج بالإضافة إلى تكليفه بالصلاه مع الطهاره المائيه جارىتان، ومقتضاهما مع كونه مكلفاً بالصلاه التيمميه لها وإبقاء الماء على حسب ما تقدم، وأما إذا كان المخوف من العطش راجعاً إلى من يرتبط به ولا يكون تضرره حرجياً عليه، فإن كان المخوف تلف نفسه أو ضرر يجب إنقاذه من الوقوع فيه يكون الأمر بالصلاه بالطهاره المائيه مع وجوب حفظ الغير عن التلف وما دونه من الضرر من المتراحمين، وحيث إنّ للصلاه بالطهاره المائيه

ففى بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء وعدم استعماله كخوف تلف النفس أو الغير ممّن يجب حفظه، وكخوف حدوث مرض ونحوه، وفى بعضها -----

بدل يكون تكليفه بإنقاذ الغير وحفظه عن التلف وما دونه من الضرر معجزاً له فيشرع فى حقه التيمم، فإنّ فى إبقاء الماء والتيمم نوع جمع بين التكليفين فى الامتثال، وأمّا فى غير ذلك لا يجوز له حفظ الماء بل يتعين عليه الوضوء والغسل؛ لأنّ المفروض عدم دخول الفرض فى قاعدتى نفى الضرر والخرج وعدم دخوله فى التزاحم بين التكليفين.

أقول: لا يخفى أنّ الأخذ بقاعدتى نفى الضرر والخرج فى المقام من التمسك بالعام فى شبهته المصدقيه؛ لأنّ المفروض فى المسألة احتمال الضرر والخوف منه أو احتمال الوقوع فى الحرج والخوف ليس إحرازاً للضرر والخرج، بل الحكم المجعول له إمّا طريقى نظير الأمر بالاحتياط أو حكم نفسى واقعى وشىء منهما لا يستفاد من حديث نفى الضرر أو ما دل على نفى الحرج والتزاحم بين التكليفين فى صورته ثبوت التكليفين مع احتمالهما.

نعم، يجب التيمم وحفظ الماء إذا كان الضرر المخوف منه تلف نفسه أو من يدخل فى عيولته كخادمه وضيّفه؛ لأنّ صرفه الماء فى وضوئه أو غسله إيقاع لنفسه أو من يتعلق به فى التهلكه، وهذا غير جائز وغير مربوط بقاعده نفى الحرج والضرر.

هذا كله مع قطع النظر عن روايات الباب، وأمّا بالنظر إليها فلا يبعد أن يقال إنّه لا فرق بين العطش المخوف على نفسه أو على غيره ممّن يجب الإنفاق عليه أو يجب عليه إنقاذه من الهلاكه أو ما دونها من الضرر أخذاً بالإطلاق فى صحيحه محمد الحلبي، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الجنب يكون معه الماء القليل فإن هو اغتسل به خاف

يجوز حفظه ولا- يجب مثل تلف النفس غير المحترمه التي لا- يجب حفظها، وإن كان لا- يجوز قتلها أيضاً، وفي بعضها يحرم حفظه، بل يجب استعماله في -----

العطش أيغتسل به أو يتيمم؟ فقال: بل يتيمم، وكذلك إذا أراد الوضوء (١). فإنَّ إطلاقها يعمُّ ما إذا كان العطش المخوف منه ولو مستقبلاً ممَّا يوجب الحرج عليه دون الضرر.

□  
وفي موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته؟ قال: يتيمم بالصعيد ويستبقى الماء فإنَّ الله جعلهما طهوراً: الماء والصعيد (٢). فإنَّ الخوف على قلته يعمُّ ما إذا كان المخوف منه عطش دابته فضلاً عن أولاده وعياله وخادمه وضيّفه ونحو ذلك، بل لا يبعد شمولها ما إذا كان خاف من استعمال الماء على نفس محترمه في طريقه يكون عطشاناً بعطش مهلك أو موقع له في الضرر الذي في نفسه خطير بل مطلقاً.

ودعوى أنه لا يمكن الأخذ بإطلاق الموثقه فإنها تعمُّ ما إذا كان قله الماء والخوف بالإضافة إلى غسل ثيابه من الوسخ أو أوانيه ونحو ذلك، والالتزام بجواز التيمم وإبقاء الماء على تلك الاستعمالات لا يمكن الأخذ به، فإنَّ ظاهر خوف قله الماء وعدم كفايته بالاستعمالات التي لا بد منها في السفر كالشرب لرفع العطش ولو من جهه عياله وسائر متعلقيه أو حتى من يخاف أن يوجد في الطريق من أوقفه عطشه عن المسير ونحو ذلك.

وأما دعوى جواز صرف الماء في سقى ما يجوز له إتلافه فضلاً عن جواز إبقاء الماء له مع احتمال وجدانه مستقبلاً أو مع العلم والوثوق كما هو ظاهر الماتن ٠ فلا يمكن المساعدة عليها وإن قيل بأنَّ الجواز لما ورد في إيراد الكبد الحراء من

ص: ٥٢٦

١- ١) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

الوضوء أو الغسل كما فى النفوس التى يجب إتلافها،فى الصورة الثالثة لا- يجوز التيمم،وفى الثانية يجوز،ويجوز الوضوء أو الغسل أيضاً،وفى الأولى يجب ولا يجوز الوضوء أو الغسل.

(مسأله ٢٢) إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته [١]

وماء نجس بقدر حاجته -----

الأجر (١). ولكن الحكم الاستحبابى لا- يزاحم التكليف والإلزام خصوصاً مع كونه أمراً استقبالياً وإن فرض الجواز يجرى فيما يجب إتلافه أيضاً كالحربى والمرتد الفطرى، فإنّ الثابت فيهما وجوب القتل لا وجوب ترك السقى، بل يجرى فى سقيهما ما ورد فى إيراد الكبد الحراء كما لا يخفى.

[١]

فإنّ حرمة تناول الماء المتنجس مع وجوب الصلاة بالطهاره المائيه بعد وجوبها من قبيل التكليفين المتزاحمين مع الاضطرار إلى الشرب، بخلاف ما إذا كان ذلك قبل وجوبها، فإنه قبل وقت وجوبها يتعين دفع عطشها بالماء الطاهر وكذا بعد دخوله وتزاحم التكليفين فإنه يتعين صرف الماء الطاهر فى رفع عطشه؛ لأنّ الصلاة مع الطهاره المائيه لها بدل وهو الصلاة مع التيمم، ومع حرمة شرب الماء النجس لعدم اضطراره إليه لوجود الماء الطاهر يتعين رفع عطشه به والتيمم لصلاته جمعاً بين التكليفين بنحو من الامتثال، وكذلك الحال إذا خاف على نفسه من العطش مستقبلاً فإنّ مقتضى حرمة شرب الماء النجس عدم جواز إيقاع النفس إلى الاضطرار إلى شربه فتنتقل وظيفته فعلاً إلى التيمم لصلاته.

نعم، هذا مع العلم بالاضطرار إلى شرب النجس مستقبلاً إذا لم يحفظ الماء الطاهر، ويمكن أن يستظهر من الأخبار المتقدمه أنّ خوف وقوع الشخص فى أى محذور باستعمال الماء الطاهر فى وضوئه أو اغتساله كافٍ فى انتقال وظيفه إلى التيمم.

ص: ٥٢٧



إلى شربه لا يكفى فى عدم الانتقال إلى التيمم؛ لأنّ وجود الماء النجس حيث إنّهُ يحرم شربه كالعدم فيجب التيمم وحفظ الماء الطاهر لشربه، نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل وصرف الماء النجس فى حفظ دابته، بل وكذا إذا خاف على طفل من العطش فإنّه لا دليل على حرمة إشرابه الماء المتنجس [١]

وأما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل فيستعمل الماء الطاهر فى الوضوء مثلاً ويحفظ الماء النجس ليشربه الطفل بل يمكن أن يقال إذا خاف على رفيقه أيضاً يجوز التوضؤ وإبقاء الماء النجس [٢]

لشربه فإنّه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس، نعم لو كان رفيقه عطشاناً فعلاً لا يجوز إعطاؤه الماء النجس ليشرّب مع وجود الماء الطاهر كما أنه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه.

[١]

فإن عدم جواز إعطاء الغير الماء المتنجس ليشربه من جهة التسبب إلى الحرام الواقعى، كما لو كان الفاعل مباشره جاهلاً بالحال فإنّه يستفاد من أدله المحرمات عدم جواز ارتكاب الفعل مباشره أو تسيباً والطفل حيث لا حرمة فى حقه فى شرب المتنجس كما هو الحال فى شرب الدواب لا يكون إشرابه النجس من التسبب إلى المحرم، نعم ما ورد فيه الأمر بمنع الأطفال عنه لا يجوز فيه التسبب إلى ارتكابهم ولا تمكينهم من الارتكاب كشرب الخمر والسرقه إلى غير ذلك.

[٢]

قد ذكر قدس سره إذا كان العطش المخوف منه عطش رفيقه يمكن القول بجواز توضئه أو اغتساله بالماء الطاهر وإبقاء الماء المتنجس ليشربه رفيقه عند اضطراره إلى شرب الماء؛ لأنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير إلى المحرم، وإنما الواجب على المكلف أن لا يوقع نفسه فى الاضطرار إلى الحرام، ثم ذكر قدس سره نعم لو كان رفيقه عطشاناً فعلاً لا يجوز له تقديم الماء المتنجس لشربه؛ لأنّ الماء الطاهر موجود، وبتعبير

السادس: إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجساً ولم يكن عنده من الماء إلّا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث ففي هذه الصورة يجب استعماله في رفع الخبث وبتيمم؛ لأنّ الوضوء له بدل وهو التيمم بخلاف رفع الخبث [١]

مع أنه منصوص في بعض صورته والأولى أن يرفع الخبث أولاً ثم يتيمم ليتحقق كونه فاقداً للماء حال التيمم وإذا توضّأ أو اغتسل حينئذٍ بطل؛ لأنه مأمور بالتيمم ولا أمر بالوضوء أو الغسل.

آخر لم يضطر الرفيق إلى شرب الماء النجس، بل هو مضطر إلى شرب أحد الماءين فيجوز له مع علمه بالحال شرب الطاهر فقط لرفع اضطراره، فيكون تقديم النجس له من التسبب إلى الحرام.

نعم، لو لم يقدم صاحب الماء النجس، بل هو باشر بنفسه إلى شربه لا يجب عليه منعه؛ لأنّ مباشرته بنفسه لا يكون تسيباً.

أقول: هذا مع جهل المباشر بنجاسته، وأما مع علمه بها فلا يبعد وجوب منعه منعاً للمنكر عن وقوعه.

### السادس: إذا عارض استعمال الماء في الوضوء واجب أهم

[١]

ليس المقام من المتزاحمين فإنّ الثابت في المقام تكليف واحد وهو وجوب الصلاة مع الطهارة المائيّة أو مع الترابيّة أو بالجامع بينهما، وليس في البين دليل على تعيين أحد الأولين بعينه فيحكم بالتخير لجريان أصالة البراءة في تعلق الوجوب عن تعيين كل منهما، ومجرد ثبوت البديل لأحد القيدتين لا يوجب تعدد التكليف؛ لأنّ الأمر بالصلاة مع نجاسة البدن أيضاً بدل اضطراري للصلاة مع طهارته.

وعلى الجملة، لا مورد للتزاحم بين التكليفين في موارد عدم تمكن المكلف من

الجمع بين قيدي الواجب، وذكر الماتن قدس سره أنّ التيمم وتقديم رفع الخبث منصوص في بعض صور التردد، ولعل مراده من النص روايه أبي عبيده التي في سندها سهل بن زياد على روايتي الكليني والشيخ ٠ قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأه الحائض ترى الطهر وهي في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاه؟ قال:

إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم وتصلى (١). الحديث، ووجه الاستدلال أنّ الحائض بعد طهرها مكلفه بالغسل والوضوء، والأمر بالروايه بغسل فرجها والتيمم لصلاتها تقديم لرفع الخبث على وضوئها، ولكن يقال الاستدلال مبني على لزوم الوضوء مع غسل الحيض، وقد تقدم كفايه غسلها عن الوضوء فلا يكون لها دلالة على التقديم، ولا يخفى ما فيه فإنّ الغسل وإن كان كافياً عن الوضوء إلّا أنّ التيمم بدلاً عنه في غير الجنابه غير كافٍ عن الوضوء فلا إشكال في الروايه من هذه الجهه.

نعم، قد يقال إنّ الاستفادة من السؤال الوارد فيها كون المرتكز في ذهن السائل هو تقديم الغسل على تقدير كفايه الماء، وهذا ينافي تقديم الطهاره من الخبث على الطهاره من الحدث، وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأنّ الاغتسال يتوقف على إزالة الخبث من فرجها ومع تمكثها من الاغتسال بالماء الكافي لا يكون لها حدث ولا خبث.

ويمكن الاستدلال بتقديم رفع الخبث على الطهاره المائيه بموثقه سماعه، قال:

□  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره؟ قال: «يهريقهما جميعاً ويتيمم» (٢) فإنّ تحصيل الطهاره المائيه مع الإتيان بالصلاه مع طهاره البدن أمر ممكن في الفرض بتكرار الوضوء

ص: ٥٣٠

١-١) الكافي ٣: ٨٢، الحديث ٣. التهذيب ١: ٤٠٠، الحديث ٧٣.

٢-٢) وسائل الشيعة ١: ١٥١، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

والصلاه من كلاً- الإناءين مع تطهير أعضاء الوضوء بالماء الثانى قبل التوضؤ به، ولكن يتلى المكلف بالاستصحاب فى الخبث بالإضافة إلى الصلاه الآتية، وإذا أمر الشارع بالتيمم لثلاث يتلى المكلف بالخبث المستصحب فى بدنه فى الصلاه الآتية فيكون رعايته رفع الخبث الفعلى المقطوع أولى بالرعايه.

اللهم إلمأ أن يقال إن الحكم المزبور أمر تعبدى ليس فى الروايه دلالة على اعتبار ما ذكر مع الاستصحاب فى الخبث فى الفرض يعارضه الاستصحاب فى ناحيه طهاره العضو عند استعمال الماء الطاهر الواقعى، ولكن يمكن أن يقال بعد العلم بعدم سقوط التكليف بالصلاه فى الفرض يكون الإطلاق فيما دل على اشتراط الصلاه بالطهاره من الخبث معجزاً للمكلف وأنه فاقد الماء بالإضافة إلى الوضوء فينقل فرضه إلى التيمم، ولكنه أيضاً غير صحيح فإن الصلاه مع الخبث أيضاً بدل من الصلاه الاختياريه، فالأمر بالوضوء لصلاته يدخل المكلف فى الموضوع للأمر بالصلاه مع الخبث.

وبتعبير آخر، الأمر بتطهير البدن أو الثوب من الخبث ليس أمراً نفسياً ليجعل إطلاق الأمر به المكلف فاقد الماء نظير الأمر بتطهير المسجد عن النجاسه، بل أمره غيرى يتبع تعلق الأمر بالصلاه فى الفرض مع طهاره البدن وهو غير معلوم كما أن الأمر بالصلاه مع الوضوء كذلك فالأمر الغيرى مدلوله الدخاله فى الصلاه المتعلقة بها الأمر، ويجرى ذلك فى ناحيه كل من الوضوء وتطهير الثوب والبدن ولزوم الإتيان بالصلاه بكل منهما، والمفروض أن الأمر النفسى بالصلاه مع كلاً الأمرين غير ممكن، ومع سقوط الأمر بها كذلك لا مجال للأخذ بشىء من الأمر الغيرى بهما إلا إذا لم يكن لأحدهما خطاب لفظى بحيث لم يكن دليل فيه على اعتباره فى الصلاه فى جميع الأحوال.

نعم، لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضاً يتعين صرفه في رفع الحدث [١]

لأنّ الأمر يدور بين الصلاه مع نجاسه البدن أو الثوب أو مع الحدث وفقد الطهورين فمراعاة رفع الحدث أهم مع أنّ الأقوى بطلان صلاه فاقد الطهورين فلا ينفعه رفع الخبث حينئذٍ.

ثم إنّ الماتن قدس سره قد حكم ببطلان الوضوء إذا استعمل المكلف الماء فيه وكأنه لعدم مشروعيه الوضوء في حقه، ولكن ربما قيل بصحته لإمكانه الأمر به على نحو الترتب أو أنّ فيه ملاك المحبويه وعدم الأمر به لوقوع المزاحمه، ولكن قد ذكرنا عدم التزامه في المقام بين التكليفين لتجرى دعوى الأمر الترتبي، والكاشف عن الملاك تعلق الأمر، ومع عدم تعلقه كما هو الفرض فلا سبيل إلى كشف الملاك، والصحيح أنّ الموجب للحكم بصحته الأمر الاستجابي النفسى به حتى في الفرض؛ لأنّ الاستجاب النفسى به لا يزاحم الأمر الوجوبى بالصلاه مع التيمم لتضمن الاستجاب الترخيصى في الترك، ولا أقل من الأمر الاستجابى على نحو الترتب بترك استعمال الماء في رفع خبثه.

[١]

الأظهر أنّ الطهاره من الحدث شرط للصلاه ولا أمر بالصلاه مع الحدث وعليه فلا ينفع المكلف الذى هو فاقد لما يتيمم به استعمال الماء فى تطهير بدنه أو ثوبه.

نعم، لو قيل بأنّ الفاقد للطهورين يصلى مع الحدث ولا يسقط عنه الفرض فلا سبيل إلى إحراز كون الصلاه مع الوضوء مقدماً على الصلاه مع الطهاره عن الخبث إلّا الأخذ بإطلاق قوله سبحانه: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» (١) فإنّ إطلاقه مع التمكن من الماء كما فى الفرض محكم على إطلاق ممّا دلّ على اعتبار رفع الخبث فى

ص: ٥٣٢

(مسألة ٢٣) إذا كان معه ما يكفيه لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه بحيث لو تيمم أيضاً يلزم الصلاة مع النجاسة ففي تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث إشكال، بل لا يبعد تقديم الثاني [١]

نعم لو كان بدنه وثوبه كلاهما نجسان وكان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال بتقديم تطهير البدن والتيمم والصلاة مع نجاسة الثوب أو عرياناً على اختلاف القولين ولا يخلو ما ذكره من وجه.

مقام المعارضه لعدم إمكان الأمر بالصلاة مع التيمم؛ وذلك فإنه لا سبيل إلى الأخذ بإطلاق الحديث وطرح إطلاق الكتاب في مقام المعارضه.

[١]

هذا بناءً على أن المانع عن الصلاة طبعي النجاسة في البدن أو الثوب بنحو صرف الوجود ظاهر فإن إزاله المانع في الفرض عن البدن أو الثوب غير ممكن فلا مورد لاعتبار الطهاره من الخبث ومقتضى الأمر بالوضوء واعتباره في الصلاة هو رعايه اشتراطها بالطهاره المائيه ولزوم الوضوء ولكن كما تقدم في اعتبار طهاره الثوب والبدن في الصلاة أنّ مانعيه الخبث في كل منهما انحلاليه؛ ولذا يجب إزاله النجاسه من بعض الثوب أو البدن مع عدم التمكن من إزالتها كلاً، وعليه يدور الأمر بالصلاة بين كونها مشروطه بالوضوء أو بالتيمم مع تقليل الخبث من ثوبه أو بدنه، فيجری في المقام ما تقدّم من التخيير وأنّ الأحوط صرف الماء في تطهير البعض أولاً ثمّ التيمم لصلاته، وكذا الحال فيما إذا دار أمر صرف الماء في الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب، فإنّ ما ذكر في الوجه لتقديم تطهير البدن والتيمم للصلاة عرياناً أو للصلاة مع الإتيان بها في ساتر نجس من أنّ طهاره البدن لو لم تكن أهمّ بالإضافه إلى طهاره الثوب فلا أقل من احتمال أهميتها، والطهاره المعبره في الصلاة لها بدل وهو التيمم لها فيتعين تطهير البدن والتيمم للصلاة عارياً أو في ثوب نجس غير تام، وقد تقدّم أنّ المقام ليس من باب

(مسأله ٢٤) إذا دار أمره بين ترك الصلاه فى الوقت أو شرب الماء النجس كما إذا كان معه ما يكفى لوضوئه من الماء الطاهر وكان معه ماء نجس [١]

بمقدار حاجته لشربه ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقى فاقد الطهورين ففى تقديم أيهما إشكال.

(مسأله ٢٥) إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر لا يبعد ترجيح الساتر [٢]

والانتقال إلى التيمم لكن لا يخلو عن إشكال، والأولى صرفه فى تحصيل الساتر أولاً ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم، وإذا دار الأمر بين تحصيل الماء أو القبلة ففى تقديم أيهما إشكال. التزاحم وأن مقتضى اشتراط الصلاه من الأمور الثلاثة هو التخيير.

نعم، رعايه رفع الخبث باستعمال الماء فيه أولاً- وتقديم تطهير البدن أحوط، ولا- يكون المورد من قبيل الجمع بين الخطابين بالحمل على التخيير كما يأتى.

[١]

لا يخفى أن الإشكال فيما إذا قلنا بأن فاقد الطهورين مكلف بالصلاه محدثاً بل لا إشكال فيه أيضاً فإنّ تحريم شرب الماء النجس يجعل المكلف فاقد الطهورين فيصلى مع الحدث، وأما بناءً على عدم صحه الصلاه مع الحدث كما هو ظاهر الماتن، حيث فرض الماتن دوران الأمر بين ترك الصلاه فى وقتها لفقد ما يتمم به أو شرب الماء النجس فى وقتها لرفع عطشه، فلا إشكال فى تقديم الصلاه باستعمال الماء الطاهر فى وضوئه وجواز شرب الماء النجس لاضطراره، حيث إنّ الصلاه فى وقتها أهمّ فأنها إحدى الخمس التى بنى عليها الإسلام (١)، ولو لم يكن مثل ذلك دليلاً على إحراز أهميتها فلا أقل من اختصاص احتمال الأهميه بها.

[٢]

لا يبعد أن يكون تحصيل الساتر وتقديمه على تحصيل الماء لوضوئه؛ لأنّ

ص: ٥٣٤

السابع: ضيق الوقت من استعمال الماء بحيث لزم من الوضوء أو الغسل خروج وقت الصلاة [١]

ولو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت.

للوضوء بدل بخلاف السائر فإنه لا بدل له وقد تقدم أن تقديم ما ليس له بدل على ماله البدل لأن في التزام بين التكليفين جمعاً بينهما بنحو من الامتثال، ولا يجرى ذلك في العجز بين القيد للواجب في الإتيان فإن مقتضاه سقوط التكليف بالواجب النفسى، ومع عدم العلم بسقوط الواجب رأساً وتعلق تكليف آخر يدور الأمر بين أمور ثلاثة:

من تقييد الواجب بأحد القيد لا بعينه أو تقييده بهذا القيد بخصوصه أو بذلك القيد بخصوصه، ومقتضى البراءة التخيير بينهما.

لا- يقال: كما أن في صورته الأمر النفسى بعمل والأمر النفسى بعمل آخر مع العلم بعدم وجوبهما معاً يجمع بين الخطابين بحمل الأمر بكل منهما على التخيير مع احتمال ثبوتاً برفع اليد عن ظهور كل منهما بنص الآخر في الجواز، كذلك الجمع في تعذر الجمع بين الشرطين ولا تصل النوبة إلى الأصل العملى.

فإنه يقال: بما أن دلالة كل خطاب من القيد على الاعتبار في متعلق الأمر النفسى الحادث أيضاً بالإطلاق لا بالنص فلا يكون أحدهما قرينه على رفع اليد عن الإطلاق الآخر في الآخر.

ووجه إشكاله قدس سره في تقديم تحصيل الماء للوضوء أو الاشتغال لإحراز القبلة في صلاته؛ لأن لكل من الوضوء والقبلة بدلاً والبدل الصلاة مع التيمم والصلاة إلى ما بين المشرق والمغرب، وقد تقدم أن مقتضى الأصل في المقام أيضاً هو التخيير.

### السابع: ضيق الوقت من استعمال الماء

[١]

في المقام صور: الأولى: ما إذا كان ضيق وقت الصلاة لا بتأخير المكلف بل



كان الضيق لعذر كالنوم فإن تيمم لها وقعت بتمامها في الوقت، وإن توضأ أو اغتسل لها وقعت بتمامها خارج الوقت، والمتسالم عليه بين الأصحاب تعين التيمم في الفرض ولا يسقط عنه فرض الصلاة بلزوم قضائها بدعوى أن المكلف في الفرض واجد للماء فلا يصح منه التيمم، ولكن لا يفيد الوضوء أو الاغتسال لخروج وقت الصلاة معه فيكون مكلفاً بالقضاء كما هو المنسوب إلى الشيخ حسين آل عصفور (١)، والوجه في تعين التيمم ظاهر الآيه (٢) المباركه، والروايات كصحيحه زراره (٣) الواردة في طلب الماء وأنه مع عدم التمكن من الوضوء أو الاغتسال للصلاه في وقتها تنتقل الوظيفة إلى التيمم، والتمكن من صرفه في الوضوء أو الاغتسال لا لصلاته في وقتها لا أثر له ولا يمنع عن انتقال الوظيفة إلى التيمم، وكذا الروايات الواردة من أن التيمم أحد الطهورين (٤)، فإن ظهرها إذا لم يتمكن المكلف من طهور الماء لصلاته في وقتها تكون وظيفته التيمم لها.

ويلحق بهذه الصورة ما إذا توضأ أو اغتسل تقع صلاته بتمامها خارج الوقت، ولكن إذا تيمم يدرك الصلاة في وقتها ولو بركعه منها، فإن ظاهر الآيه وإن لا يجرى في الفرض إلا أن ملاحظه قولهم عليهم السلام التراب أو التيمم أحد الطهورين، مع ملاحظه ما ورد من أدرك من الغداه ركعه فقد أدركها (٥)، بضميمه عدم الفرق في الصلوات الوقتيه في ذلك وأن وروده في صلاه الغداه لاتفاق الفرض فيها غالباً انتقال الوظيفة في الفرض إلى التيمم.

ص: ٥٣٦

١-١) نسبه إليه السيد الخوئي في التنقيح ٧:٤٤٥. المسأله ٣٢. من أحكام الحائض.

٢-٢) سورة المائده: الآيه ٦.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤١، الباب الأول من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٤-٤) وسائل الشيعه ٣:٣٧٠، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٥.

٥-٥) وسائل الشيعه ٤:٢١٧، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

وربما يقال إن المناط عدم إدراك ركعه منها في الوقت [١]

فلو دار الأمر بين التيمم وإدراك تمام الوقت أو الوضوء وإدراك ركعه أو أزيد قَدَم الثاني؛ لأن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت، لكن الأقوى ما ذكرنا والقاعده مختصه بما إذا لم يبق من الوقت فعلاً إلامقدار ركعه، فلا تشمل ما إذا بقي بمقدار تمام الصلاه ويؤخرها إلى أن يبقى مقدار ركعه فالمسأله من باب الدوران بين مراعاة الوقت ومراعاة الطهاره المائيه، والأول أهم ومن المعلوم أنّ الوقت معتبر في تمام أجزاء الصلاه فمع استلزام الطهاره المائيه خروج جزء من أجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها، بل ينتقل إلى التيمم، ولكن الأحوط القضاء مع ذلك خصوصاً إذا استلزم وقوع جزء من الركعه خارج الوقت.

[١]

الصوره الثانيه ما لو توضع المكلف لصلاته يدرك ركعه أو أزيد في وقتها، وأما إذا تيمم لها يدرك تمامها في وقتها وقد يقال في هذه الصوره بتعين الوضوء فإنه مقتضى ما ورد من أنّ إدراك ركعه من الصلاه في وقتها إدراك لها في وقتها (١). وعلى ذلك فالمكلف متمكن في الفرض من الوضوء لصلاه الوقت فلا تنتقل الوظيفه إلى التيمم، وذكر الماتن قدس سره أنّ رعايه الوقت الاختيارى أهم من رعايه الطهاره المائيه، ولكن لا يخفى أنّ الأهميه مع كون كل من إدراك الركعه في الوقت والتيمم للصلاه بدلاً اضطرارياً غير ظاهر، والمقام كما كررنا القول فيه ليس من التراحم بين التكليفين ليكون احتمال الأهميه موجباً لتعين رعايه محتمل الأهميه، ومع ذلك المتعين هو التيمم في الفرض والإتيان بالصلاه بتمامها في وقتها؛ لما تقدم من أنّ ظاهر الآيه (٢) المباركه هو أنّ المكلف إذا لم يتمكن من الوضوء للصلاه الاختياريه - أي المعبر

ص: ٥٣٧

١- (١) وسائل الشيعه ٢١٧:٤، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٢.

٢- (٢) سوره المائده: الآيه ٦.

(مسأله ٢٦) إذا كان واجداً للماء وأخر الصلاة عمداً إلى أن ضاق الوقت -----

وقوعها بتمامها في وقتها - تنتقل وظيفته إلى التيمم، وحديث: «من أدرك» ناظر إلى عدم جواز ترك الصلاة إلى قضائها إذا أمكن إدراك ركعه منها في وقتها، لا - عدم انتقال الوظيفة إلى التيمم مع الإتيان بالصلاة بتمامها في وقتها معه والتوضؤ لها وإدراك ركعه منه في وقتها، كيف؟ والمستفاد من صحيحه زراره (١) الواردة في طلب الماء على المسافر هو أنه إذا خاف فوت الوقت الاختياري يتيمم ويصلى.

والصوره الثالثه: ما إذا توضأ أدرك ركعه من الصلاة في وقتها، ولكن لو تيمم يقع جزء يسير من الصلاة خارج الوقت بأن يقع شيء من الركعه الأخيره في خارجه كالسجده الأخيره أو التشهد والتسليمه، فقد ذكر الماتن في الفرض أن الوظيفة هو التيمم لها واحتياط بقضائها خارج الوقت بالوضوء والوجه فيما ذكره أن الوقت شرط في كل جزء من أجزاء الصلاة وعند تراحم اشتراط الوقت والطهاره المائيه فيها تتقدم رعايه الوقت، ولكن لا يخفى أن المكلف في الفرض غير متمكن من الإتيان في الصلاة بتمامها في الوقت لا - بالوضوء ولا - بالتيمم، ومقتضى حديث من أدرك ركعه (٢) كونه مكلفاً بالصلاه وعدم جواز تركها إلى القضاء، والمكلف تمكن من الوضوء لهذه الصلاه التي كانت في وقتها اضطراريه.

وعلى الجملة، انتقال الوظيفة إلى التيمم في المفروض غير مستفاد لا من الآيه ولا من صحيحه زراره المتقدمه (٣).

ص: ٥٣٨

١- ١) وسائل الشيعه ٣: ٣٤١، الباب الأول من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- ٢) راجع الهامش رقم ١ من الصفحه السابقه.

٣- ٣) في الصفحه: ١٨٦.

ولكن يجب عليه التيمم والصلاه ولا يلزم القضاء وإن كان الأحوط احتياطاً شديداً.

(مسألة ٢٧) إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضاً أو اغتسل، وأما إذا علم ضيقه وشك في كفايته لتحصيل الطهاره والصلاه وعدمها وخاف الفوت إذا حصّلها فلا يبعد الانتقال إلى التيمم، والفرق بين الصورتين أنّ في الأولى يحتمل سعه الوقت، وفي الثانيه يعلم ضيقه فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى والحاصل أنّ المجوّز للانتقال إلى التيمم خوف الفوت الصادق في الصورة الثانيه دون الأولى [٢]

[١]

وذلك فإنّ الاستفادة من الأمر بالشىء مترتباً على عدم التمكن ممّا أمر به أولاً. أنّ المأمور به الثانى غير وافٍ بتمام الملاك الموجود فى الأول، ويكون تعجيز المكلف نفسه منه بعد تمكنه منه فى وقت التكليف به تفويتاً للملاك الملزم فلا يجوز، وظاهر الأمر بالثانى كون الموضوع له العجز الطبيعى ممّا أمر به أولاً، ولا يعم ما إذا كان التعجيز بفعل المكلف بعد فعله التكليف بما أمر به أولاً إلا أنّ الاستفادة ممّا تقدم من أهميه الصلاه فى وقتها، بل من صحيحه زواره المتقدمه حيث ذكرنا نفي البعد عن إطلاقها بالإضافة إلى من لا يجد الماء لإتلافه الماء أول الوقت هو التيمم والإتيان بالصلاه قبل فوت الوقت.

[٢]

كأنّ نظره قدس سره أنه إذا علم المكلف بأنّ صلاته مع الوضوء أو الغسل تستوعب مقداراً معيناً من الوقت كنصف ساعه ولا يدرى أنّ الباقي من الوقت أقل من نصف ساعه أو نصف الساعه أو أكثر ففي الفرض يجرى الاستصحاب فى ناحيه بقاء الوقت إلى نصف ساعه أو ما بعده، ومع إحراز سعه الوقت لا خوف من فوت الوقت فيجب عليه الوضوء أو الغسل لصلاته، بخلاف ما إذا علم مقدار الوقت الباقي وأنه عشره دقائق

مثلاً ولا يعلم أنّ صلاته مع الوضوء تستغرق عشرة دقائق أو ربع الساعه ولا مجال في هذه الصورة للاستصحاب في بقاء الوقت فاللازم رعايه فوت الصلاه في وقتها فتنتقل الوظيفه إلى التيمم لها.

ويمكن أن يقال بعدم الفرق في جريان الاستصحاب بين صورتين، أمّا الصورة الأولى فلأن اشتراط الصلاه بالوقت عباره عن تحقق الصلاه وتحقق الزمان المعبر فيها.

وبتعبير آخر، مفاد الاشتراط ما يعبر عنه بواو الجمع، والصلاه مع الوضوء تحققها وجداني ومقتضى الاستصحاب بقاء الزمان وعدم انصرافه، وفي الصورة الثانيه أيضاً إذا تحققت الصلاه مع الوضوء واحتمل بقاء الزمان المفروض إلى زمان تحقق الصلاه المزبوره يحرز تمام المأمور به الاختياري.

وبالجملة، الاستصحاب في ناحيه الزمان بحسب عمود الزمان غير جار في الصورة الثانيه لعدم الشك فيه في ناحيته إلّا أنّ بقاء ذلك الزمان إلى آخر الصلاه محتمل، ومقتضى الاستصحاب بقاءه إلى تمامها فيحرز الإتيان بالصلاه الاختياريه، ولا تصح دعوى أنّ الاستصحاب معارض ببقاء الصلاه إلى ما بعد ذلك الزمان، فإنّ المعبر في صحتها بقاء الوقت المزبور إلى آخر الصلاه، وبالأستصحاب المزبور يحرز ذلك فلا شك في تحقق المأمور به ليجرى الاستصحاب في ناحيه عدم تحققه هذا بالنظر إلى جريان الاستصحاب، وأمّا بالإضافة إلى تحقق خوف فوت الصلاه في وقتها فلا يمنع الاستصحاب المزبور عن تحققه، سواء قلنا بأنّ خوف فوت وقت الصلاه موضوع لوجوبها مع التيمم أو قلنا بأنّ الخوف طريق إلى الانتقال في الوظيفه إلى وجوب الصلاه مع التيمم؛ وذلك فإنّ نفي الخوف يترتب على إحراز بقاء الوقت وجداناً ولو بنحو

(مسألة ٢٨) إذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو في بعض أجزاء الصلاة انتقل أيضاً إلى التيمم وهذه الصورة أقل إشكالاً من الصورة السابقة وهي ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان في هذه الصورة [١]

بخلاف السابقة، بل يمكن أن يقال بعدم الإشكال أصلاً فلا حاجة إلى الاحتياط بالقضاء هنا.

(مسألة ٢٩) من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضاً أو اغتسل بطل؛ لأنه ليس مأموراً بالوضوء لأجل تلك الصلاة هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة، وأما إذا توضاً بقصد غاية أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهارة صحّ على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده ولو كان جاهلاً بالضيق وأنّ وظيفته التيمم فتوضاً فالظاهر أنه كذلك فيصح إن كان قاصداً لإحدى الغايات الأخرى، ويبطل إن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاة [٢]

الوثوق كما هو ظاهر، وبناء على كونه طريقاً إلى انتقال الوظيفة فلا مجال معه إلى الأصل العملي.

[١]

الظاهر عدم الفرق بين هذه الصورة والصورة السابقة حيث إنّ ظاهر الآية المباركة أنه مع عدم التمكن من صلاة الوقت في وقتها تنتقل الوظيفة إلى التيمم، كما أنّ هذا هو المستفاد من صحيحه زواره المتقدمه، وعليه فلا- موجب للقضاء في شىء من صورتين، نعم بينهما فرق بأنّ نفي القضاء في هذه الصورة منصوص بخلاف الصورة السابقة فإنه فيها مقتضى انتقال الوظيفة إلى التيمم.

[٢]

قد تقدم في بحث الوضوء أنّ الأمر بالوضوء وإن يتعدد بالغايات ولكن الوضوء حقيقه واحده لا تعدد فيه؛ ولذا يكتفى بالوضوء الواحد مع تعدد الغايات

ص: ٥٤١

(مسأله ٣٠) التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاة التي ضاق وقتها [١]

فلا ينفع لصلاة أخرى غير تلك الصلاة ولو صار فاقداً للماء حينها بل لو فقد الماء في أثناء الصلاة الأولى أيضاً لا تكفى لصلاة أخرى بل لا بد من تجديد التيمم لها وإن كان يحتمل الكفاية في هذه الصورة.

وما يوجب تعددها تأكد وجوبه أو استحبابه، وعليه فإن تَوْضُأً المكلف عند ضيق وقت الصلاة لتلك الصلاة مع علمه بالضيق يكون وضوؤه محكوماً بالبطلان من ناحيته قصد التقرب، فإنه مع علمه بضيق الوقت يكون في وضوئه لتلك الصلاة المضيق وقتها مشروعاً، والتشريع محرم بطلان العمل، بخلاف ما إذا كان جاهلاً وتوضأً لتلك الصلاة معتقداً سعه وقتها أو للوثوق بسعه وقتها فإنه أتى بما هو مستحب مع قصد التقرب، غايه الأمر أخطأ في قصد الإتيان به لأجل الصلاة وكان الأمر به واقعاً هو الاستحباب النفسى أو الأمر به لسائر الغايات، فما ذكر الماتن قدس سره من البطلان في هذه الصورة أيضاً لا يمكن المساعده عليه.

نعم لو كان الوضوء كالأغسال طبائع ويكون اختلافها بالقصد فالحصه من الوضوء - أى الوضوء المقيد بكونها لصلاة الوقت والمفروض تحققه - غير مشروع فيحكم ببطلانها.

[١]

والوجه في ذلك أن المكلف غير واجد للماء بالإضافة إلى صلاة الوقت خاصه ولا يجوز له مع التيمم المزبور سائر ما يكون مشروطاً بالطهاره حتى لو فقد الماء بعد تلك الصلاة لم يجز سائر الغايات بذلك التيمم؛ لأن عدم وجدان الماء بالإضافة إليها قد حصل بعد تلك الصلاة فاللازم التيمم له بعد فقد الماء بل الحال كذلك إذا فقد الماء أثناء الصلاة، بل بعد التيمم وقبل الدخول في الصلاة؛ لأن التيمم غير مشروع قبل كون المكلف فاقداً للماء والتيمم المشروع لسائر الغايات لم يقع قبل فقده،

ص: ٥٤٢

ولكن بما أنّ وجوب إتمام الفريضة التي دخل فيها بالتيمم يلازم امتثاله العجز عن الوضوء لصلاة أخرى ما لم يفرغ عن امتثال الفريضة، والمفروض أنّ الماء الموجود قد فقد قبل الفراغ عنها أو قبل أن يتمكن من الوضوء بعد الفراغ يكون المكلف عاجزاً عن الوضوء لتلك الصلاة الأخرى أيضاً، غاية الأمر عدم تمكنه من الوضوء بالإضافة إلى الصلاتين ناشئ من أمرين ضيق الوقت للأولى، وعدم وجدان الماء للثانية يعنى العجز عن استعماله ثانياً.

وبتعبير آخر، كما أنّ الوضوء لصلاة إذا توقف على ارتكاب محذور يوجب التوقف العجز عن استعمال الماء، كما إذا كان الماء المباح موجوداً في ملكك الغير ولكن لا يستأذن صاحبه في الدخول في ملكه لأخذ الماء، كذلك فيما إذا كان الوضوء ملازماً لارتكاب محذور حيث إنّ الوضوء للصلاة الأخرى متوقف على قطع الصلاة التي دخل فيها بالتيمم والعرف لا يساعد على الفرق بين صورته التوقف في الوضوء على ارتكاب المحذور وبين الملازم لارتكابه في صدق العجز وعدم التمكن من استعمال الماء، ولكن يمكن أن يقال اللازم في صحة التيمم أن يقع بعد عدم التمكن من استعمال الماء والتيمم لصلاة ضاق وقتها وقع عند ضيق وقتها فلا يفيد للصلاة الأخرى؛ لأنّ التيمم المزبور وقع قبل أن يحصل عدم التمكن من الوضوء للصلاة الثانية، فإنّ عدم التمكن من الوضوء لها يحصل بالدخول في الصلاة الأولى وفقد الماء أثناءها أو بعد الفراغ منها قبل أن يتمكن من استعماله في الوضوء، وهذا بخلاف ما إذا كان الماء المباح منحصراً على ما كان في ملك الغير ولا يأذن في الدخول فيه.



(مسألة ٣١) لا- يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخر حتى في حال الصلاة فلا يجوز له مس كتابه القرآن ولو في حال الصلاة [١]

وكذا لا يجوز قراءة العزائم إن كان بدلاً عن الغسل فصحته واستباحته مقصوره على خصوص تلك الصلاة.

(مسألة ٣٢) يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط، فلو كان كافياً لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقتصار عليها، بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها وتوضاً لسقوط وجوبها عن ضيق الوقت.

(مسألة ٣٣) في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات المؤقتة إشكال [٢]

فلو ضاق وقت صلاة الليل مع وجود الماء والتمكُّن من استعماله يشكل الانتقال إلى التيمم.

[١]

لما تقدم من أنّ التيمم طهاره بالإضافة إلى الصلاة التي ضاق وقتها ومس كتابه القرآن غير واجب ولا مستحب، بل لو كان واجباً أو مستحباً فليس من الواجب والمستحب المضيق فللمكلف بعد الفراغ من صلاته أن يتوضأ أو يغتسل ثم يمسه فهو واجد للماء بالإضافة إلى مسها، وبهذا يظهر الحال في قراءة العزائم.

[٢]

إذا كانت المستحبات المشروعة وقوعها بتمامها في الوقت فلا يبعد الانتقال إلى التيمم لها؛ لأنّ قولهم عليهم السلام التراب أحد الطهورين (١)، تعميم للطهاره المشروطه في الصلوات وأنّ الطهور لها مع عدم التمكن من استعمال الماء لها هو التيمم، وأما إذا قام دليل خاص على أنه يكفي في تلك الصلاة المستحبه إدراك بعضها في الوقت فالمكلف لتمكنه من الوضوء لها مع إدراك بعضها في الوقت عليه أن يتوضأ لكونه واجد الماء، وإن لم يتم بذلك دليل خاص فقد تقدم عدم استفاده مشروعيه الوضوء من

ص: ٥٤٤

---

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٥.

(مسألة ٣٤) إذا توضّأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه فقد مرّ أنّه إذا كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجّه إليه من قبل تلك الصلاة بطل [١]

لعدم الأمر به وإذا أتى به بقصد غايه أخرى أو الكون على الطهاره صحّ وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأموراً بالوضوء فعلاً لأجلها، وأما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاة فالظاهر وجوب إعادتها، وإن تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعاً توضّأ وجوباً وإن لم يكن واسعاً فعلاً بعد ما كان واسعاً أولاً وجب إعادته التيمم.

دليل من أدرك ركعه من الغداه (١)، كما أنّه لا دليل في المقام على تقديم رعايه الوقت على الطهاره المائيه وإن قلنا به في الصلوات الواجبه.

[١]

قد تقدّم الحكم بصحة وضوئه إذا كان ذلك مع الجهل بالضيق كما هو المفروض في المقام، وذكرنا أنّ الوضوء بنفسه مستحب نفسى ولا يتعدد بقصد الغايات، وإنّما يكون قصدها لتحقيق قصد التقرب المعتبر في صحتها، وعليه فإذا قصد الوضوء لصلاه الوقت مع إحراز ضيق وقتها يكون الوضوء المزبور تشريعاً يحكم بطلانه لفقد قصد التقرب وحرمة التشريع، بخلاف ما إذا كان معتقداً سعه الوقت وأنّ وظيفته الوضوء لصلاته فإنّ هذا القصد قصد انقيادى في الوضوء فيحكم بصحته، وهذا بخلاف ما إذا اعتقد ضيق الوقت وتيمم ثم ظهر بعد التيمم أو بعد الصلاة سعه الوقت، وأنه إذا توضّأ أو اغتسل بعد انكشاف الحال يأتي بصلاته قبل خروج وقتها، فإنّه بعد الانكشاف يعلم أنّ الأمر بالتيمم في حقه كان أمراً تخليفاً فعليه الإتيان بصلاه الوقت مع الوضوء، وكذا الحال فيما إذا انكشف الأمر في حال لو توضّأ أو اغتسل تقع الصلاة كلّها أو بعضها خارج الوقت، بخلاف ما إذا تيمم فإنّ عليه تجديد التيمم والإتيان بها في وقتها لانكشاف كون تيممه في سعه الوقت ولم يكن في حقه في ذلك الوقت الأمر

ص: ٥٤٥

الثامن: عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعى كما إذا كان الماء فى آنيه الذهب أو الفضة وكان الظرف منحصراً فيها بحيث لا يتمكن من تفريره فى ظرف آخر [١]

أو كان فى إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل إلى التيمم، وكذا إذا كان محرّم الاستعمال من جهة أخرى.

بالصلاه مع التيمم وهو كمن تيمم مع إحراز سعه الوقت لبنائه تأخير صلاته إلى ضيق وقتها، وقد تقدم أنّ التيمم لابد من أن يقع بعد حصول الموجب وعدم التمكن ولا يبنى الحكم بصحته على مسأله جواز البدار وعدمه، فإنّ جواز البدار مع إحراز الموضوع قصداً وعدم انكشاف الخلاف ظاهرى، ومع تحقق الموضوع فيما كان الموضوع هو عدم التمكن واقعاً ولو فى بعض الوقت واقعى، والمفيد للإجزاء هو الثانى لا الأول، ولم يكن فى المقام لا أمر ظاهرى ولا واقعى حيث إنّ اعتقاد ضيق الوقت مع انكشاف خلافه قبل خروج الوقت لا يحسب من عدم التمكن من استعمال الماء إلّا تخيلاً.

### الثامن: وجود المانع الشرعى من استعمال الماء

[١]

إنّما يجب الوضوء فى فرض إمكان تفرير الماء فى ظرف آخر إذا كان تفريره فيه تركاً لاستعمال آنيه الذهب والفضه وإلّا كانت وظيفته كما تقدم فى بحث الأوانى هى التيمم، وأيضاً يكون إمكان تفرير الماء فى إناء مباح كتفرير الماء من إناء الذهب أو الفضة فى غيره إذا قلنا إنّ تفرير الغصب واجب شرعاً إلّا أنه محرّم بالنهى السابق أو قلنا بأنّ وجوبه عقلاً - لحكمه باختيار أقل المحذورين كافٍ شرعاً فى حكم الشارع بالوضوء أو الغسل فقول الماتن قدس سره كذلك فى فرض إناء مغصوب ليس من الاشتباه بل مبنى على أحد الأمرين.

ص: ٥٤٦

(مسأله ٣٥) إذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء وكان موجوداً في المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور وجب ولم ينتقل إلى التيمم، وإن لم يكن له آنية لأخذ الماء أو كان عنده ولم يمكن أخذ الماء إلا بالمكث فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك، وإن لم يمكن ذلك أيضاً أو كان الماء في أحد المسجدين أي المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول في المسجد وأخذ الماء أو الاغتسال فيه، وهذا التيمم إنما يبيح خصوص هذا الفعل أي الدخول والأخذ أو الدخول والاعتسال ولا يرد الإشكال [١]

بأنه يلزم من صحته بطلانه حيث إنه يلزم منه كونه واجداً للماء فيبطل كما لا يخفى.

[١]

وكأنه قدس سره بنى على أن الشيء لا يكون موجباً لانعدام موجهه، سواء كان الشيء معلولاً أو حكماً، فإن فرض كونه معلولاً يقتضى فرض وجود عله ما دام المعلول موجوداً، وفرض كونه موجباً لانعدام علتة فرض لوجوده مع زوال علتة، وإذا كان حكماً ففرضه فرض لوجود موضوعه، وفرض العدم لموضوعه مع بقائه فرض لوجوده بلا موضوع.

وعلى الجملة، الوجدان للماء الموجب لانتقاض التيمم غير هذا الوجدان، بل هذا الوجدان يحسب من عدم الوجدان حتى يأتي بالماء خارج المسجد والموجب لهذا التقييد القرينه العقلية كما ذكر، ولكن لا - يخفى أنه كما تقدم في بحث أحكام الجنابه المكلف غير واجد للماء لحرمة مكثه أو اجتيازه عن المسجدين، والتيمم إنما يكون طهوراً إذا كان المكلف غير متمكن من الطهاره المائيه، وإذا فرض أن المكلف يكون واجد الماء بمجرد التيمم لا يكون ذلك التيمم طهاره بالإضافة إلى الدخول إلى المسجد ليجوز ويكون واجد الماء.

وبتعبير آخر، المكلف المفروض وإن كان فاقد الماء ولكن كونه فاقداً بالإضافة

(مسأله ۳۶) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلّا في موضعين:

أحدهما: لصلاة الجنائز فيجوز مع التمكن من الوضوء. أو الغسل على المشهور مطلقاً لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاة منه لو أراد أن يتوضّأ أو يغتسل [١]

نعم لما كان الحكم استحبائياً يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضاً لكن بوجوبه لا بقصد الورد والمشروعية.

إلى صلاته ونحوها ممّا هو مشروط بالطهارة لا بالإضافة إلى الدخول إلى المسجد ليجوز الدخول بها بتيمم؛ لأنّ مقتضى إطلاق قوله عليه السلام فإن لم يجد ماءً (١)، بطلان تيممه بالدخول في المسجد فلا يجوز مكثه فيه.

[١]

□  
وذلك لما ورد من الأمر بالتيمم في صورته خوف فوت الصلاة في صحيحه الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنائز وهو على غير وضوء فإن ذهب يتوضّأ فاتته الصلاة عليها، قال: «يتيمم ويصلي» (٢) وكذا الحال في موثقه سماعه، قال: سألته عن رجل مرت به جنازه وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: يضرب يديه على حائط اللبن فيتيمم به (٣). فإنّه لو كان متمكناً من إدراك الصلاة بتمامها مع الوضوء لما كان وجه السؤال كيف يصنع؟

□  
نعم، ربما يقال بأنّ ما ورد في مرسله حرّيز، عن أبي عبد الله عليه السلام دلالة على جواز التيمم ولو مع عدم خوف الفوت، قال: الطامث تصلي على الجنائز لأنه ليس فيها ركوع ولا سجود والجنب يتيمم ويصلي على الجنائز (٤). ولكن لا يخفى أنّ مدلولها أنّ

ص: ٥٤٨

١- ١) وسائل الشيعة ٣٧٩: ١، الباب ٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٢- ٢) وسائل الشيعة ١١١: ٣، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٦.

٣- ٣) وسائل الشيعة ١١١: ٣، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٥.

٤- ٤) وسائل الشيعة ١١٢: ٣، الباب ٢٢ من أبواب صلاة الجنائز، الحديث ٢.

الثانى: للنوم فإنه يجوز أن يتيمم مع إمكان الوضوء أو الغسل على المشهور أيضاً مطلقاً وخص بعضهم بخصوص الوضوء، ولكن القدر المتيقن من هذا أيضاً صورته خاصة وهى ما إذا آوى إلى فراشه فتذكر أنه ليس على وضوء فتيمم من دثاره لا أن يتيمم قبل دخوله فى فراشه متعمداً مع إمكان الوضوء [١]

نعم هنا أيضاً لا بأس به لا بعنوان ورود بل برجاء المطلوبه حيث إن الحكم استحبابى.

وذكر بعضهم موضعاً ثالثاً: وهو ما لو احتلم فى أحد المسجدين فإنه يجب أن يتيمم للخروج وإن أمكنه الغسل لكنه مشكل، بل المدار على أقلية زمان التيمم أو زمان الغسل أو زمان الخروج حيث إن الكون فى المسجدين جنباً حرام فلا بد من اختيار ما هو أقل زماناً من الأمور الثلاثة، فإذا كان زمان التيمم أقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من أن من مواده ما إذا كان هناك مانع شرعى من استعمال الماء فإن زياده الكون فى المسجدين جنباً مانع شرعى من استعمال الماء.

الطهاره ليست شرطاً فى الصلاه على الجنازه فتصلى الحائض على الجنازه، والطهاره شرط فى كمالها فيمكن للجنب الصلاه الكامله بأن يتيمم لها، وظاهره التيمم المعهود المغروس فى الأذهان وهو التيمم إذا لم يتمكن من الغسل كما فى فرض خوف فوته الصلاه أضف إلى ذلك إرسالها.

[١]

المستند مرسله الفقيه، عن الصادق عليه السلام: «من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده» (١) فإن ذكر أنه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره كائناً ما كان لم يزل فى صلاه ما ذكر الله، وحملها الماتن على ما ذكره من أنه ليس على الوضوء بعدما آوى إلى فراشه، ولكن هذا الحمل إذا كان المذكور من الثواب أمراً واحداً، وأما مع اختلاف

ص: ٥٤٩

(مسأله ٣٧) إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه أو غسله وأمكن تميمه بخلط شيء من الماء المضاف الذي لا يخرج عن الإطلاق لا يبعد وجوبه [١]

وبعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل وإن قلنا بعدم وجوب الخلط لصدق وجدان الماء حينئذٍ.

ما يترتب فلا موجب له.

نعم، الاستحباب مبني على التسامح في أدله السنن، وأما الأمر الثالث فقد تقدم في بحث الجنابه.

[١]

لا- ينبغي التأمل في أنه إذا خلطه بالماء بحيث لم يخرج الماء عن إطلاقه يجب عليه الوضوء أو الغسل؛ لأنه متمكن من الوضوء والغسل وواجد الماء فلا يشرع في حقه التيمم، وإنما الكلام في وجوب التخليط أو جواز تركه والتيمم لصلاته أو غيرها مما هو مشروط بالطهاره فقد يقال بعدم الوجوب فإن الموضوع لا اعتبار الوضوء أو الغسل وجدان الماء، والظاهر منه المقدار الوافي لوضوئه أو اغتساله على ما تقدم، والمكلف في الفرض غير واجد له فعلاً، نظير ما ذكرنا من أن المعتبر في وجوب الحج والخروج إليه كون المكلف واجداً للمال الوافي فعلاً- فلا- يجب عليه الخروج حتى فيما كان متمكناً من تحصيل هذا المال بعد خروجه إليه، ولكن لا يخفى أن الموضوع لوجوب الوضوء أو الغسل المتمكن من استعمال الماء فيهما ولو كان هذا المتمكن بعد الفحص والطلب أو انتظار الماء على ما تقدم، ويبعد التفرقة بين ما ذكر والمقام الداخل في تحصيل الماء لأحدهما، والله العالم.

ص : ٥٥٠

يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى [١]

سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدرراً أو غير ذلك وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى.

فصل فى بيان ما يصح التيمم به

### ما المراد بوجه الأرض؟

[١]

المنسوب إلى أكثر الأصحاب بل إلى المشهور جواز التيمم بمطلق وجه الأرض، سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدرراً أو غير ذلك، وقد اختاره الماتن وأدخل فى مطلق الأرض حجر الجص والنوره قبل الإحراق، وأما بعد الإحراق فأفتى بعدم جواز التيمم، وفى مقابل ذلك قولان آخران أحدهما تعين التيمم بالتراب فإن لم يتمكن من التراب جاز التيمم بغيره، وثانيهما عدم جواز التيمم بالحجر مع التمكن من التراب والرمل ونحوهما فإن لم يتمكن من غيره جاز التيمم به، وهذا القول منشأه اعتبار العلوق فى التيمم فإن تم الدليل على اعتباره فالتفصيل فى محله، وأما السابق على هذا القول فلم يظهر وجه له، فإنه إن حملنا الصعيد والأرض الواردين فى الخطابات على التراب لاستفاده خصوص التراب من بعض الروايات فلا يكون غيره ممياً يصح التيمم به عند الاختيار بل مطلقاً، وإن حملنا ذكر التراب الوارد فى بعض الروايات على أنه الجزء الغالب من الأرض ولا يوجب رفع اليد عن إطلاق الصعيد والأرض فى الروايات الأخرى يكون الحجر أيضاً داخلاً فيما يتيمم به حال الاختيار.



والحاصل يدور الأمر فيما يتيمم به بين كونه مطلق وجه الأرض (١)، كما ورد في تفسير الصعيد من بعض اللغويين أو كونه خصوص التراب بناءً على ما يأتي من ورود ذلك في بعض الروايات (٢) وتفسير الصعيد أيضاً في كلام بعضهم.

نعم، إذا لم يجد المكلف ما يتيمم به جاز التيمم بالغبار وأنه لا- تصل النوبه إلى التيمم بالطين حتى إذا لم يجد المكلف الغبار أيضاً؛ وذلك لوروده في الروايات التي نتعرض لها؛ ولذلك ذكر الماتن فيما يتيمم به مراتب ثلاث الأول مطلق الأرض وأجزائها. ومع عدم التمكن منه تعين التيمم بالغبار من ثوبه أو سرج دابته أو عرفها، ومع عدم التمكن من الغبار أيضاً يتيمم بالطين.

### ما يقتضيه الأصل العملي

وينبغي في المقام التعرض للأصل العملي إذا لم يتم الدليل على كون ما يتيمم به مطلق وجه الأرض أو خصوص التراب، فنقول: قد يقال إن مقتضاه الاقتصار على التراب، فإن ما هو شرط للصلاه هو الطهاره من الحدث، فإن تيمم المكلف مع عدم التمكن من استعمال الماء بالتراب يحصل الشرط أى الطهاره يقيناً، وأما إذا تيمم بالرمل والمدر والحجر ونحوها فلا يحرز حصول الشرط للصلاه، وفيه أن المراد من الطهاره التى هى قيد للصلاه نفس الغسل أو الوضوء أو التيمم بدلاً من أحدهما لا أن المأخوذ فيها شرطاً وهى الطهاره لها وجود آخر يحصل بالوضوء أو الغسل أو التيمم على ما ذكرنا فى بحث الوضوء والغسل، وعليه فالقيد المأخوذ شرطاً للصلاه أمره دائر

ص: ٥٥٢

١-١) القاموس المحيط ٣٠٧:١، المصباح المنير: ٣٣٩.

٢-٢) انظر وسائل الشيعه ٣٠٣٧٠:٣، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٣، و ٣٨٦:٣، الباب ٢٤، الحديث ٢.

بين المطلق أى التيمم بمطلق وجه الأرض أو التيمم الخاص أى التيمم بخصوص التراب، ومقتضى أصالة البراءة عدم التكليف بالصلاه المقيدة بالتيمم الخاص، ولا يعارض هذا بأصالة عدم الأمر بالصلاه مع مطلق التيمم؛ لما ذكرنا ولعله غير مره من أن أصالة البراءة لا تجرى فى مورد نفى التوسع فإنه خلاف الامتنان.

### هل يختص التيمم بالتراب

ثم إنَّ القائل باختصاص ما يتيمم به بالتراب يمكن أن يستند إلى ما ورد فى بعض الروايات الظاهره على ما قيل بأنَّ ما هو طهور فى مقابل الماء هو التراب، كما فى صحيحه محمد بن حمران، وجميل، عن أبى عبدالله عليه السلام المرويه فى التهذيب أنهما سألاه عن إمام قوم أصابته فى سفر جنابه وليس معه من الماء ما يكفيه فى الغسل أيتوضأ ويصلى بهم؟ قال: «لا ولكن يتيمم ويصلى فإنَّ الله تعالى جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً» (١) ولعل فيها أيضاً إشاره إلى أنَّ المراد من الصعيد فى الآيه المباركه خصوص التراب كما فسره به بعض اللغويين، وفى مرسله الصدوق المرويه فى الفقيه قال: قال النبى صلى الله عليه و آله: «أعطيت خمساً لم يعطها أحد قبلى: جعلت لى الأرض مسجداً و ترابها طهوراً» (٢).

أضف إلى ذلك بعض ما ورد فيه الأمر بالتيمم بالتراب على من كان فاقداً للماء، ولكن قد ورد فى الروايات الأخرى التيمم بالصعيد وأنَّ الله جعل الماء والصعيد طهوراً، وفى موثقه سماعه، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء فى السفر فيخاف قلته؟ قال: «يتيمم بالصعيد ويستبقى الماء فإنَّ الله عزَّ وجلَّ جعلهما

ص: ٥٥٣

١-١) التهذيب ١: ٤٠٤، الحديث ٢.

٢-٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٤٠، الحديث ٧٢٤.

طهوراً: الماء والصعيد» (١) وفي صحيحه عبد الله بن سنان في رجل أصابته جناحه في السفر وليس معه إلاماء قليل ويخاف إن هو اغتسل أن يعطش؟ قال: «إن خاف عطشاً فلا- يهريق منه قطره ولتيمم بالصعيد فإن الصعيد أحب إليّ» (٢) وقد ورد في الآيه المباركه الأمر بالتيمم بالصعيد.

□

وفي صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فتيمم بالصعيد وصلى ثم وجد الماء؟ قال: «لا يعيد إن رب الماء هو رب الصعيد فقد فعل أحد الطهورين» (٣).

ولكن لا- يخفى أن الاستدلال بالآيه وبالروايات الواردة في التيمم بالصعيد وأنه أحد الطهورين يحتاج إلى إحراز أن معناه هو مطلق الأرض، وهذا وإن كان مضموناً بملاحظه موارد استعماله كقوله (صلوات الله عليه وآله) على المروى: يحشر الناس يوم القيامه حفاه عراه على صعيد واحد (٤). يعنى أرض واحده إلا أنه لم يثبت هذا الظهور ليرفع اليد عن خصوصيه التراب بالالتزام بأن جعله طهوراً لا- ينافى كون وجه الأرض مطلقاً طهوراً وذكر التراب باعتبار غلبته على الأرض، خصوصاً إذا كان المراد منه ما يشمل الرمل.

والعمده في وجه القول بعدم اختصاص ما يتيمم به بالتراب الطائفة الثالثه من الروايات التي ورد فيها الأمر بالتيمم من الأرض، كصحيحه الحلبي، قال: سمعت

ص: ٥٥٤

١- ١) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، الباب ٢٥ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٣- ٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٧٠، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٥.

٤- ٤) معالم الزلفى: ١٤٥.

أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصل، فإذا وجد ماءً فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلى» (١) ونحوها صحيحه عبد الله بن سنان (٢). ودعوى أن مثل ذلك غير وارد في مقام بيان ما يتيمم به بل في حكم التيمم وأجزاء الصلاة معه كما ترى فإن ظاهره بيان الحكم وبيان ما يتيمم به ويشهد لكون ما يتيمم به غير مختص بالتراب روايه السكوني عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنه سئل عن التيمم بالجص؟ فقال: نعم، فقيل: بالنوره؟ قال: نعم، فقيل: بالرماد؟ قال: لا، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر (٣). فإن المتيقن من مدلولها حبر الجص والنوره قبل الإحراق ومن الظاهر أن شيئاً منهما لا يدخل في عنوان التراب.

نعم، قد يناقش في سندها بأن محمد بن علي بن محبوب رواها عن أحمد بن الحسين، ولكن لا يخفى أن الظاهر غلط النسخه والصحيح أحمد عن الحسين بقريته أن الراوى عن فضاله بن أيوب هو الحسين بن سعيد، وقد ورد في جملة من الروايات قوله صلى الله عليه وآله: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً (٤). ولكن فى إسنادها خلل.

ويدل أيضاً على عدم اختصاص ما يتيمم به بالتراب وأنه يكون ما يتيمم به مطلق وجه الأرض حتى النوره والجص بعد الطبخ والإحراق صحيحه الحسن بن محبوب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدره وعظام الموتى ثم يجصص به المسجد أيسجد عليه فكتب إليه بخطه: «إن الماء والنار قد طهراه» (٥) فإن صريحها

ص: ٥٥٥

- 
- ١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٧.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٢، الباب ٨ من أبواب التيمم، الحديث الأول.
  - ٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٠، الباب ٧ من أبواب التيمم، الحديث ١ - ٤.
  - ٥- (٥) وسائل الشيعة ٣: ٥٢٧، الباب ٨١ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

جواز السجود على الجص بعد الطبخ وعدم استحالته بالطبخ فيلزم جواز التيمم به.

ودعوى عدم جواز التيمم؛ لأنَّ الطبخ والاحتراق يوجب الاستحالة؛ ولذا ذكر عليه السلام أنَّ الماء والنار قد طهرا لا يمكن المساعده عليه فإنَّ الطبخ لا يوجب الاستحالة كما في طبخ العجين المتنجس، فإنَّه لا يخرج بالطبخ إلى حقيقه أُخرى، بل الخبز عجين مطبوخ وقوله عليه السلام: «إنَّ الماء والنار قد طهرا» ناظر إلى دفع توهم القذاره العرفيه، وإلَّا فالعظام من الميتة طاهره وما يوقد على الجص عذره البهائم أى الأرواث وهى طاهره، بل على تقدير كونها من غير مأكول اللحم فلا يوجب نجاسه الجص لجفافه واستحالته إلى الرماد إلى حين استعمال الجص بالماء، وقد تقدم بيان ذلك فى بحث النجاسات.

وكيف ما كان، فالأظهر جواز التيمم بمطلق وجه الأرض، ويدخل فى أجزاءها الجص والنوره حتى بعد الطبخ والإحراق ومثلهما الأسمنت المتعارف فى عصرنا الحاضر فإنَّه حجر محروق مسحوق تعارف استعماله فى البناء.

ويبقى الكلام فى أنه تصل النوبه إلى الغبار مع عدم التمكن من التيمم بأجزاء الأرض وأنه مقدّم على التيمم بالطين مع أنَّ الطين من أجزاء الأرض، ويستدل على ذلك بصحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام إن كان أصابه الثلج فليُنظر لبد سرجه فيتيمم من غباره أو من شىء معه وإن كان فى حال لا يجد إلَّا الطين فلا بأس أن يتيمم منه (١).

وظاهرها ترتب جواز التيمم بالطين على عدم التمكن حتى من التيمم بالغبار، كما ورد ذلك فى صحيحته الأخرى أيضاً: «إذا كنت فى حال لا تجد إلَّا الطين فلا بأس أن تتيمم

ص: ٥٥٦

١-١) وسائل الشيعه ٣: ٣٥٣، الباب ٩ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

به» (١) كما يظهر ذلك من صحيحه أبي بصير أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كنت في حال لا تقدر إلّاعلى الطين فتيّم به فإنّ الله أولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر أن تنفضه وتيّم (٢). به وذلك فإنّ المراد من النفض نفض الثوب بحيث يظهر الغبار عليه لا- بحيث يجتمع الغبار في مكان فيصير تراباً، فإنّ الغبار في الثوب كذلك أمر نادر كما هو ظاهر صحيحه رفاعه، عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً قال: إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيّم به، فإنّ ذلك توسيع من الله عزّ وجلّ، قال: فإن كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيّم من غباره أو شيء مغبر، وإن كان في حال لا- يجد إلّالطين فلا- بأس أن يتيّم منه (٣). حيث إنّ ظاهرها اعتبار عدم وجدان شيء يتيّم به في جواز التيّم بالطين، وظاهر الطين ما لو ضرب يديه فيتلطخان فيه، وما في صدرها من التيّم في صورته كون الأرض مبتله من أجف موضع منها غير داخل في الطين، بل ظاهر قوله عليه السلام: فإنّ ذلك توسيع من الله عزّ وجلّ، دخول الأرض المبتله كذلك في قوله سبحانه: «فَتَيَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» (٤).

نعم، قد يستظهر من روايه زراره عن أحدهما عليهما السلام أن التيّم بالطين مقدم على التيّم بالغبار، قال: قلت: رجل دخل الأجمه ليس فيها ماء وفيها طين ما يصنع؟ قال:

يتيّم فإنّه الصعيد، قلت: فإنّه راكب ولا يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء؟ قال: إن خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتيّم، يضرب

ص: ٥٥٧

- ١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٣، الباب ٩ من أبواب التيّم، الحديث ٣.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، الباب ٩ من أبواب التيّم، الحديث ٧.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٤، الباب ٩ من أبواب التيّم، الحديث ٤.
- ٤- (٤) سورة المائدة: الآيه ٦.

كما أنّ الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر وإن كان مسحوقاً مثل التراب، ولا يجوز على المعادن كالملاح والزرنيخ والذهب والفضه والعقيق ونحوها مما خرج عن أسم الأرض [١]

ومع فقد ما ذكر من وجه الارض يتيمم بغبار الثوب او اللبد او عرف الدابه ونحوها مما فيه غبار إن لم يمكن جمعه تراباً بالنفض والّا وجب ودخل في القسم الاول.

بيده على اللبد والبرذعه ويتيمم ويصلى (١). بدعوى ظهورها في تعين التيمم بالطين، وإن لم يتمكن ولو بالخوف من النزول يتيمم بالغبار، ولكن مع المناقشه في سندها يمكن أن يكون المراد من الطين الأرض المبتله، على ما تقدم في صحيحه رفاعه فإنه من البعيد بقربنه المفروض في السؤال وهى الأجمه التى ليس فيها ماء أن يكون تمام أجزائها من الأرض وحلاً.

وأما ما فى مرسله على بن مطر، عن بعض أصحابنا، قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب أيتيمم بالطين؟ قال: «نعم، صعيد طيب وماء طهور» (٢). فمضافاً إلى ضعف سندها بالإرسال وعدم ثبوت توثيق لعلى بن مطر يمكن تقييدها بصوره عدم وجدان الغبار بقربنه التقييد بذلك فى صحيحه زراه وموثقته وصحيحه رفاعه المتقدمه.

[١]

قد يقال إنه لم يرد فى شىء من الأدله عدم جواز التيمم بالمعدن، وعليه فإن لم يصدق على معدن عنوان الأجزاء الأرضيه بأن يعد شيئاً مخلوقاً فى الأرض من غير كونه من أجزائها المعروفه كالقير والنفط والذهب والفضه والزئبق إلى غير ذلك، فلا ينبغى التأمل فى عدم جواز التيمم بها، فإنّ الطهور هو التراب أو مطلق الصعيد

ص: ٥٥٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٥٤، الباب ٩ من أبواب التيمم، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٥٤، الباب ٩ من أبواب التيمم، الحديث ٦.

ومع فقد الغبار يتيمم بالطين إن لم يمكن تجفيفه، وإلّا وجب ودخل في القسم الأول، فما يتيمم به له مراتب ثلاث: الأولى:

والأرض، وأمّا إذا كان المعدن من أجزاء الأرض كالأحجار الثمينه كالياقوت والدر والفيروزج فلا موجب للالتزام بعدم جواز السجود عليه وعدم جواز التيمم به، وكون الحجر ذات قيمه لندرته وجودها وكثره الرغبه إليها غير دخيل في جواز التيمم به وعدمه.

ودعوى أنّه لا يطلق عليها اسم الأرض كما هو ظاهر الماتن قدس سره لا يمكن المساعده عليها فإنّه مع كونها أحجاراً لا تخرج عن اسم الأرض، ولكن لا يخفى أنّ خروجها عن اسم الأرض لانصراف الأرض إلى أجزائها المعروفه من التراب والرمل والحجر والمدر والحصى، ولا- يقاس العقيق بحجر الجص والنوره وغيرهما بحيث ينصرف لفظ الأرض عنها كما هو الحال في الأحجار الكريمه، ولو شك في شيء من كونه من الأجزاء المتعارفه أم لا بحيث ينصرف لفظ الأرض عنه يحكم بعدم جواز التيمم به بناءً على كون الطهاره أمراً مسبباً من الغسل والوضوء والتيمم، وبناءً على كونها عنواناً لنفس الغسل أو الوضوء والتيمم فيما إذا وقعت بعد الحدث كما هو الصحيح يدخل المفروض في دوران الأمر في متعلق التكليف بين المطلق والمقيد والمرجع فيه البراءه عن التقييد كما تقدم.

## التيمم بالغبار

[١]

وكأنه لكون الغبار الأكثر أقرب إلى التراب الذي ورد في الروايات أنه أحد الطهورين؛ ولما ورد في صحيحه أبي بصير في جواز التيمم بالطين إذا لم يكن معك



الأرض مطلقاً غير المعادن،الثانيه:الغبار،الثالثه:الطين[١]

ومع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين والأقوى فيه سقوط الأداء[٢]

ووجوب القضاء وإن كان الأحوط الأداء أيضاً.

ثوب جاف أو لبد تقدر أن تنفضه وتتميم به (١). فإن الأمر بنفض الثوب ليكثر الغبار في موضع ضرب اليدين، وفيه أن ملاحظه الأقربيه لم يرد في الروايه لزومها ولا يقتضيها قاعده الميسور بعد عدم كون الغبار تراباً؛ لعدم تمام القاعده على إطلاقها.

وأما الأمر بالنفض فظاهر ظهور الغبار على موضع وضع اليدين لا لأن يكون الظهور أكثر.

وعلى الجملة،مقتضى الإطلاق في الروايات أنه يكفي في التيمم إذا وصلت النوبه إلى التيمم بالغبار مطلق المغبر،وظاهر الماتن أنّ التقديم احتياط وجوبى،ويأتى منه قدس سره ما قيل إنّه أفتى بالتقديم،كما نسب إلى جماعه منهم صاحب الجواهر قدس سره (٢).

[١]

قد تقدم أنّ المراد من الطين ما يعبر عنه بالوحل بأن تتلطح اليد بالضرب فيه لا التراب والأرض المبتله التي ذكرناها من المرتبه الأولى على ما يقتضيه التعليل في صحيحه رفاعه المتقدمه.

## فاقد الطهورين

[٢]

قيل فيه الجمع بين الأداء بالصلاه مع غير طهور وقضائها،وقيل بوجوب القضاء دون الأداء،وحكى وجود القائل بالأداء دون القضاء وقيل بسقوط الأداء والقضاء،ومقتضى اشتراط الصلاه بطهور أى بطهاره وأنه لا تتحقق الصلاه بدونها كما

ص: ٥٦٠

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٥٣،الباب ٩ من أبواب التيمم،الحديث ٢.

٢- (٢) نسبه السيد الحكيم فى المستمسك ٤:٣٨١،وانظر الجواهر ٥:٢٤٨.

ورد في صحيحه زراره من قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» (١) وما ورد في الروايات من أن الصلاة ثلثها الطهور (٢)، سقوط التكليف بالأداء، ولا يقاس بما ورد لا صلاة إلا إلى القبلة (٣)، ولا صلاة إلا بفتح الكتاب (٤)، حيث ورد في القبلة وفتح الكتاب ما أوجب رفع اليد عن الحصر والالتزام بأن القبلة شرط اختياري، والفتحة جزء اختياري، بخلاف الطهارة فإنه لم يرد ما ينافي اعتبار الشرطية المطلقة المستلزمة لسقوط التكليف بالصلاة مع عدم التمكن من الطهارة أصلاً.

وما ورد في المستحاضه أنها لا تدع الصلاة على حال، فإن النبي صلى الله عليه وآله قال: الصلاة عماد دينكم (٥). لا يقتضى الأمر بالصلاة في المفروض في المقام فإن المستحاضه متمكنه من الطهور.

وبتعبير آخر، إذا كان الطهور شرطاً للصلاة على جميع الحالات فلا صلاة بدون الطهارة حتى يجب على المكلف الإتيان بها مع عدم تمكنه منها وقاعده الميسور غير مفيدة؛ لعدم قيام دليل على اعتبارها مطلقاً.

ومما ذكر يظهر أنه لا يمكن الحكم بوجوب الصلاة على فاقد الطهورين أخذاً بما دل على وجوب صلاة الظهرين إذا زالت الشمس، فإن التكليف تعلق بالصلاة التي لا تكون إلا مع الطهارة فلا يشمل الخطاب غير المتمكن منها.

وأما وجوب القضاء فقد يستدل عليه بما ورد فيه الأمر بقضاء الفائته من

ص: ٥٦١

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.
  - ٢-٢) وسائل الشيعه ٣٦٦:١، الباب الأول من أبواب الوضوء، الحديث ٨.
  - ٣-٣) وسائل الشيعه ٣٠٠:٤، الباب ٢ من أبواب القبلة، الحديث ٩.
  - ٤-٤) مستدرک الوسائل ١٥٨:٤، الباب الأول من أبواب الصلاة، الحديث ٨.
  - ٥-٥) وسائل الشيعه ٣٧٣:٢، الباب الأول من أبواب الاستحاضه، الحديث ٥.

وإذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً أو جمداً قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء الوضوء أو الغسل وإن لم يجز [١]

ومع عدم إمكانه حكم بوجوب التيمم بهما ومراعاة هذا القول أحوط فالأقوى لفاقد الطهورين كفايه القضاء، -----

الصلوات (١) بدعوى أنّ القدره على الطهاره شرط فى استيفاء الملاك؛ لا فى أصل الملاك ولذا يجب تحصيل الطهاره، ولكن لا يخفى ما فيه، فإنّ ما هو شرط فى الاستيفاء ليس دخليلاً فى أصل الملاك التمكن من الطهاره بعد الوقت، وأما مع عدم التمكن منها حتى قبل دخول الوقت فلا دليل على فوت الملاك.

وبتعبير آخر، الكاشف عن الملاك فى العمل العبادى الأمر به، وإذا لم يؤمر المكلف بعمل ولو لعدم تمكنه منه فى الوقت المضروب له فلا كاشف عن الملاك بالإضافة إليه ليقال إنّ مع عجزه فات عنه الملاك فيصدق أنّه فاتت عنه الصلاه.

والعمده فى وجوب القضاء على فاقد الطهورين ما ورد فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام عن رجل صلّى بغير طهور أو نسى صلوات لم يصلّها أو نام عنها؟ فقال:

«يقضيها إذا ذكرها فى أى ساعه من ليل أو نهار» (٢) وذلك لعدم احتمال الفرق بين ترك الصلاه مع النوم فى وقتها أو نسيانها وبين المقام؛ للاشتراك مع عدم التكليف فى الوقت، بل قوله عليه السلام: «صلّى بغير طهور» يشمل فاقد الطهورين إذا صلى فى الوقت ولو باحتمال كونه مكلفاً بها مع عدم الطهاره كما لا يخفى.

**إذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً ولم تمكن إذ ابته**

[١]

لا يخفى أنّ مورد ما ذكره صورته عدم إمكان إذابه الثلج والجمد ولو بالوضع

ص: ٥٦٢

١- (١) وسائل الشيعه ٨:٢٥٣، الباب الاول من أبواب قضاء الصلوات.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤:٢٧٤، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، الحديث الأوّل.

والأحوط ضم الأداء أيضاً وأحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به أيضاً، هذا كله إذا لم يمكن إذابه الثلج أو مسحه على وجهه يجرى، وإلاّ تعين الوضوء أو الغسل ولا يجوز معه التيمم أيضاً

على العضو بحيث يذوب شيء منه يمكن إجراؤه عليه بنحو يتحقق معه مسمى الغسل، فإنّ مع إمكان ذلك يتعين الغسل أو الوضوء مع عدم الحرج فيه؛ لما ذكرنا من أنّ الأمر بالصلاة مع الغسل أو الوضوء في صورته التمكن منها مع أحدهما ولو بتحقيق الماء الكافي وصنعه، ولا يعتبر كون الماء مفروض الوجود نظير الزاد والراحله أو المال الكافي لهما في وجوب الحج.

وعلى الجملة، مع إمكان ما ذكر يتعين الوضوء أو الغسل مع عدم الحرج ويجوز معه؛ لأنّ دليل نفي الحرج يرفع الوجوب لا استحباب الوضوء أو الغسل، وفي معتبره على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل الجنب أو على غير الوضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجاً وصعيداً أيهما أفضل أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه؟ قال: «الثلج إذا بل رأسه وجسده أفضل فإن لم يقدر أن يغتسل به فليتيمم» (١) وظاهرها صورته تحقق مسمى الغسل بذوبان الثلج ولو في الجملة بحيث يجرى الماء بقربنه قوله عليه السلام: «فإن لم يقدر أن يغتسل به فليتيمم» ولعل التعبير ب (أفضل) في السؤال والجواب لرعايه الحرج في ذلك، ولا مجال للمناقشه في سندها بمحمد بن أحمد العلوي، فإنّ للشيخ لمسائل على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام طريق آخر على ما ذكر في الفهرست (٢) لا لما يقال وقع محمد بن أحمد العلوي في أسناد تفسير على بن إبراهيم، فإنّ وقوع شخص في أسناده لا يوجب التوثيق على ما ذكرنا في محله.

ص: ٥٦٣

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٧، الباب ١٠ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢- (٢) الفهرست: ١٥١، الرقم ٤.

(مسأله ١) وان كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض إلّا أن الأحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه من غير فرق فيه بين أقسامه من الأبيض والأسود والأصفر والأحمر، كما لا فرق في الحجر والمدر أيضاً بين أقسامهما، ومع فقد التراب الأحوط الرمل ثم المدر ثم الحجر [١]

وعلى الجملة حملها على ما ذكره البعض من مجرد مسح الثلج على الأعضاء ومع عدم الإمكان التيمم بالثلج لا يمكن المساعده عليه بوجه كيف؟ وقد فرض على بن جعفر فى سؤاله تمكنه من الصعيد، وتقرّب منها روايه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فى السفر ولا يجد إلّا الثلج؟ قال: يغتسل بالثلج أو ماء النهر (١). وظاهرها عدم الفرق فى جواز الاغتسال إذا أمكن بين الاغتسال بالثلج أو ماء النهر، وما فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أجنب فى سفر ولم يجد إلّا الثلج وماءً جامداً؟ فقال: هو بمنزله الضروره يتيمم (٢). غير ظاهر فى التيمم بالثلج، بل مقتضى حصر الطهور بالماء والأرض إرادته التيمم فى الأرض وكون مدلولها وصول النوبه إلى التيمم.

[١]

تقديم التراب على الرمل وغيره لكونه المتيقن من الصعيد وعدم الخلاف فى جواز التيمم به وتقديم الرمل مع فقد التراب على المدر؛ لما ذكر من صدق التراب على الرمل كثيراً فى البلاد التى أراضيها رمل؛ ولعل تقديم المدر على الحجر لكونه أقرب إلى التراب من الحجر.

ص: ٥٦٤

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٥٦، الباب ١٠ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٥٥، الباب ٩ من أبواب التيمم، الحديث ٩.

(مسألة ٢) لا- يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ والآجر والخزف والرماد وإن كان من الأرض، لكن في حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب والمدر والحجر الأحوط الجمع بين التيمم بأحد المذكورات ما عدا رماد الحطب ونحوه وبالمرتبة المتأخره من الغبار والطين، ومع عدم الغبار والطين الأحوط التيمم بأحد المذكورات والصلاه ثم إعادتها أو قضائها [١]

(مسألة ٣) يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين واللبن والآجر إذا طلى بالطين [٢]

### فى التيمم بالجص والآجر والخزف

[١]

قد تقدم أنه لا يبعد جواز التيمم بكل من الجص المطبوخ والآجر والخزف لصدق أنها من الأرض، بخلاف الرماد فإنه لا يصدق عليه اسم الأرض حتى فيما إذا كان من الأرض كالرماد الحاصل من فوران النار من الجبل، ولكن فى معتبره السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن على عليه السلام أنه سئل عن التيمم بالجص؟ قال: نعم، فليل بالنوره؟ قال:

نعم، فليل: بالرماد؟ فقال: لا، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر (١). فقد يقال إن مقتضى التعليل جواز التيمم بالرماد إذا خرج من الأرض، ولكن الظاهر كما تقدم المراد من عدم الخروج من الأرض عدم صدق الأرض عليه، وهذا يجرى حتى فى الرماد من الأرض كما تقدم. ثم إن الماتن لم يذكر فى فرضه فقد التراب والحجر والمدر فقد الرمل، ولعله كما ذكرنا أدخله فى التراب حيث إن إطلاق التراب على الرمل متعارف.

### التيمم على الحائط

[٢]

فإنه إذا طلى بالطين يكون التيمم بالطين ولا يكون من التيمم بالآجر الذى

ص: ٥٦٥

---

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٢، الباب ٨ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

(مسألة ٤) يجوز التيمم بطين الرأس وإن لم يسحق وكذا بحجر الرحي وحجر النار وحجر السن ونحو ذلك؛ لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الأرض، وكذا يجوز التيمم بطين الأرمني [١]

(مسألة ٥) يجوز التيمم على الأرض السبخة إذا صدق كونها أرضاً بأن لم يكن علاها الملح [٢]

(مسألة ٦) إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أولاً ثم المسح بها [٣]

وفى جواز إزالته بالغسل إشكال.

ذكر قدس سره عدم جواز التيمم به، ولكن قد تقدم ما فيه، وفى موثقه سماعه، قال: سألته عن رجل مرّت به جنازه وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: يضرب بيديه على حائط اللبن فيتيمم به (١). والتقييد باللبن بملاحظه الغالب على الحيطان فلا يوجب التقييد فى المطلقات، ومنها صحيحه الحلبي التي ورد فيها يتيمم ويصلى (٢).

[١]

لكون كل منها داخل فى عنوان الحجر أو الطين، وقد تقدم جواز التيمم بكل منهما وإن وجد فيها خصوصيه لا توجد فى سائر أنواع الحجر والطين فإنّ مجرد ذلك لا يوجب خروجها عن صدق الأرض عليها، ولا الانصراف الذى ذكرناه فى الأحجار الثمينه كالياقوت والفيروز ونحوهما.

[٢]

لما تقدم من عدم جواز التيمم بالملح فإنّه لا يعد من أجزاء الأرض.

### التيمم بالطين

[٣]

لا ينبغى التأمل فى جواز إزاله الطين أولاً ثم مسح الجبهه بها، فإنّ المتفاهم

ص: ٥٦٦

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٦.

(مسأله ٧) لا- يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التين أو الرماد أو نحو ذلك، وكذا على الطين الممزوج بالتين فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطاً بما لا يجوز التيمم به إلا إذا كان ذلك الغير مستهلكاً [١]

العرفى بملاحظه ما ورد فى كيفية التيمم مسح الجبهه والجبين باليدين من أثر ضربهما بالتراب أو الوحل لا التلطخ بالتراب أو الوحل؛ ولذا ورد الأمر بنفض اليدين إحداهما على الأخرى قبل مسح الجبهه والجبين، وأما وجوب ذلك فقد عللوه بأنه يعتبر أن يمس اليدين عند المسح ببشره الجبهه والجبين، والمس كذلك يتوقف على الإزالة وإلا يكون المس مع الحائل، وفيه مع الغمض عما ذكرنا من المتفاهم العرفى لا يكون ما ذكر موجباً للإزالة؛ لعدم الدليل على حيلولة التراب أو الوحل عند المسح.

وأما الإزالة بالغسل فإن لم يبقَ شيء من أثر الوحل فلا يصدق أنه مسح الجبهه والجبين من أثر الطين، بل يصدق المسح من أثر الماء حتى مع بقاء شيء من أثر الوحل، فإن المسح يكون من أثر الضرب والماء الخارجى والمفتقر أثر الماء الموجود فى الطين. والمتحصل إذا قيل بوجوب نفض اليدين بعد الضرب فى التراب فلا يبعد الالتزام بوجوب الإزالة بنحو لا يتلطح الجبين بالتراب والوحد، وإلا فلا موجب للإزالة.

### التيمم بالتراب الممزوج

[١]

إذا كان الممزوج مستهلكاً فى التراب بحيث صدق عرفاً أنه ضرب بيديه على التراب فلا بأس، فإنه قل ما ينفك التراب عن هذا الخليط، وأما إذا لم يكن مستهلكاً وقلنا باعتبار الاستيعاب فى ضرب اليدين بأن يمس بالضرب تمام باطن اليدين التراب ونحوه مما يتيمم به فلا يكفى ذلك.

ص: ٥٦٧



(مسألة ٨) إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد وأمكن إذابته وجب كما مر، كما أنه إذا لم يكن إلا الطين وأمكن تجفيفه وجب [١]

(مسألة ٩) إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله ولو بالشراء أو نحوه [٢]

(مسألة ١٠) إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما كان غباره أزيد كما مر [٣]

(مسألة ١١) يجوز التيمم اختياراً على الأرض النديه والتراب الندى وإن كان الأحوط مع وجود اليابسه تقديمها [٤]

[١]

قد تقدم في الروايات الواردة في الطين أنه إذا لم يتمكن من التيمم بغيره تصل النوبه إلى التيمم به، ومع التمكن من تجفيفه يتمكن من التيمم بالمرتبه الأولى.

**يجب تحصيل ما يتيمم به ولو بالشراء**

[٢]

قد يقال في وجهه إنَّ الاستفادة مما ورد في شراء الماء للوضوء ولو بثمن كثير لزوم ذلك، فإنَّ عدم وجوب الشراء في الوضوء مع إمكان التيمم لم يكن موجباً لفوت الصلاة، بخلاف المقام فإنه يوجب فوتها، وفيه مع أن ذلك غير مطرد لإمكان التيمم له بالمرتبه اللاحقه فالشراء وجوبه مع كونه ضرراً مجحفاً لا يخلو عن الإشكال.

[٣]

وقد احتاط قدس سره في تقديم ما هو أكثر غباراً فيما تقدم وذكرنا أن التقديم لزومه لا يستفاد مما ورد في نفص الثوب ونحوه.

[٤]

قد تقدم أنَّ التعليل في صحيحه رفاعه (١) مقتضاه كون الأرض النديه في المرتبه الأولى ممّا يتيمم به، وعليه يكون تقديم التراب اليابس بنحو الاحتياط الاستجابي.

١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٥٤، الباب ٩ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

(مسأله ١٢) إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل، وإن صلى به بطلت ووجب الإعادة أو القضاء وكذا لو اعتقد أنه من المرتبة المتقدمه فبان أنه من المتأخره مع كون المتقدمه وظيفته [١]

(مسأله ١٣) المناط فى الطين الذى من المرتبه الثالثه كونه على وجه يلصق باليد؛ ولذا عتبر بعضهم عنه بالوحد فمع عدم لصوقه يكون من المرتبه الأولى ظاهراً وإن كان الأحوط تقديم اليبس والندى عليه [٢]

[١]

لزوم الإعادة أو القضاء مقتضى اشتراط الصلاه بالطهاره والتيمم بما يعتقد أنه ممّا يتيمم به مع عدم كونه منه أو اعتقاده بأنه من المرتبه الأولى مع عدم كونه منها لا يكون طهاره.

### الطين ما لصق باليد

[٢]

مراده مع عدم اللصوق باليدين لا- يصدق عليه الطين الذى ورد فى الروايات المتقدمه أنه لا تصل النوبه إليه إلّامع عدم الغبار فيكون غير اللاصق من الأرض النديه التى يستفاد من صحيحه رفاعه (١) أى من التعليل الوارد فيها أنّها من المرتبه الأولى، بل لا يبعد أن يكون هذا مقتضى الإطلاقات أيضاً.

وعلى الجملة، غير اللاصق ليس بطين، وأما اللاصق مطلقاً طين فلا يثبت ذلك فإنه إذا كان خليط الماء والتراب بحيث يصدق عليه الوحد ويغمر اليدين فيه لا يصدق عليه الطين مع لصوقه باليدين، ولو شك فى كونه بحيث يصدق عليه الطين بأن كانت الشبهه مفهوميه فمقتضى العلم الإجمالى الجمع بين الأداء بالتيمم به وبين القضاء.

ص: ٥٦٩



يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهراً فلو كان نجساً بطل [١]

وإن كان جاهلاً بنجاسته أو ناسياً، وإن لم يكن عنده من المرتبه المتقدمه إلا النجس ينتقل إلى اللاحقه، وإن لم يكن من اللاحقه أيضاً إلا النجس كان فاقد الطهورين ويلحقه حكمه.

فصل فى شرائط ما يتيمم به

### فى شرطيه الطهاره

[١]

بلا- خلاف معروف أو منقول، ويستدل على ذلك بأن اعتبار الطهاره فيما يتيمم به مقتضى التقييد فى الآيه المباركه يعنى قوله سبحانه: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» (١) والمناقشه فيه بأنه لم يعلم أنّ المراد من الطيب الطاهر الشرعى، ولعل المراد القذر العرفى لا مجال لها؛ فإنّ القذاره العرفيه إذا لم تعتبر شرعاً يجوز التيمم كما يجوز السجود عليه، كما يدل عليه صحيحه الحسن بن محبوب الوارده فى جواز السجود على المسجد الذى جصص بالجص الذى يوقد عليه العذره وعظام الموتى (٢).

أضف إلى ذلك أن المتبادر من جعل الأرض أو التراب طهوراً كونه طاهراً فى نفسه؛ ولذا يقال إنّ الطهور ما كان طاهراً فى نفسه مطهراً لغيره، وفى صحيحه جميل ومحمد بن حمران أنّ الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً (٣)، وإذا كان

ص: ٥٧١

١-١) سورة المائده: الآيه ٦.

٢-٢) وسائل الشيعه ٥٢٧: ٣، الباب ٨١ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعه ١٣٣: ١، الباب الأول من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

ويشترط أيضاً عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مرّ [١]

ويشترط أيضاً إباحته وإباحه مكانه والفضاء الذى يتيمم فيه [٢]

ومكان المتيمم فيبطل مع غصبيه أحد هذه مع العلم والعمد، نعم لا يبطل مع الجهل والنسيان.

المجعول طهوراً هو الماء الطاهر يكون التراب أيضاً كذلك، وعلى ذلك فلو تيمم بالأرض النجسه ولو جهلاً أو نسياناً يحكم ببطلان ذلك التيمم.

نعم، لا- يستفاد ممّا ذكر اعتبار طهاره نفس الثوب أو اللبد ونحوهما ممّا يتيمم من غباره المحكوم بالطهاره، ولا يبعد مع نجاسه الثوب التيمم من غباره أخذاً بالإطلاق فى مثل صحيحه رفاعه المتقدمه: فإن كان فى ثلج فليُنظر إلى لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شىء مغبر (١). وإن كان الاحتياط مع انحصار ما يتيمم به عليه الجمع بين التيمم به وبين الطين الذى من المرتبه الثالثه، ومع عدم الطين الجمع بين الأداء بالتيمم به وبين القضاء.

[١]

هذا مع عدم استهلاك ما لا يجوز التيمم به فيما يجوز كما تقدم.

### فى شرطيه الإباحه

[٢]

أمّا اشتراط الإباحه فى نفس ما يتيمم به فالوجه ظاهر بناءً على ما سيجىء من أنّ الضرب باليدين بما يصح التيمم به داخل فى التيمم، وإذا كان الضرب منهياً عنه لكونه تصرفاً فى ملك الغير فلا يحكم بصحته؛ لأنّ التركيب بين ضرب اليدين والتصرف فى مال الغير عدواناً اتحادى، وكذا إذا كان مكان ما يتيمم به مغصوباً كما إذا

ص: ٥٧٢

(مسأله ١) إذا كان التراب أو نحوه فى آنيه الذهب أو الفضه فتيتم به مع العلم والعمد بطل؛ لأنه يعد استعمالاً لهما عرفاً [١]

تيمم بتراب وضع فى إناء مغصوب، فإنّ الضرب باليدين يعد تصرفاً فى الإناء نظير التصرف فيه إذا كان نفس الماء الموضوع فيه مباحاً، وأما إذا كان غير المباح هو الفضاء خاصه كما إذا ضرب يديه على الأرض المباح ودخل البيت الذى غصب ومسح فيه جبهته ويديه فى الحكم بالطلاق تأمل، فإنّ الكون فيه وإن كان محرماً وعدواناً على المالك إلا أنّ مسح الجبهه واليدين ليس كوناً آخر أو عين الكون المحرم.

وبتعبير آخر، لا يعد المسح فيه تصرفاً زائداً على الكون فى الغصب، ولا يقاس بالسجود على الأرض المغصوبه فى صلاتها، فإنّ السجود عين الكون فى المغصوب الذى هو حرام، ولكن لا يخفى أنّ المسح فى الفضاء المغصوب جزء الكون المغصوب؛ ولذا لا يمكن أن يرخص الشارع فى تطبيق التيمم المأمور به على تيمم يكون المسح المعتبر فيه فى المغصوب ولو على نحو الترتب، بخلاف ما إذا كان موضع التيمم مغصوباً ولكن كان موضع ضرب يديه والفضاء الذى يمسح فيه مباحاً، فإنّ الترخيص فى تطبيق طبعى التيمم المأمور فى التطبيق على الضرب والمسح المزبور بنحو الترتب ممكن؛ ولذا لا تمكن مساعده الماتن فيما ذكره من اشتراط إباحه مكان التيمم.

### إذا كان التراب فى آنيه الذهب

[١]

هذا مبنى على أنّ المحرم هو مطلق استعمال آنيه الذهب والفضه، سواء كان استعمالهما فى الأكل أو الشرب أو الطهاره ونحوها، وأما إذا بنى على أنّ المحرم هو استعمالهما فى الأكل والشرب خاصه فلا يكون التيمم فى إناء الذهب أو الفضه إلّا

ص: ٥٧٣

(مسألة ٢) إذا كان عنده ترابان مثلاً أحدهما نجس يتيمم بهما، كما أنه إذا اشتبه التراب بغيره يتيمم بهما [١]

وأما إذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما ومع الانحصار انتقل إلى المرتبة اللاحقة، ومع فقدها يكون فاقد الطهورين كما إذا انحصر في المغصوب المعين.

كالتيمم في إناء من غيرهما.

وبتعبير آخر، بناءً على حرمة استعمالهما يكون الحكم في التيمم فيهما كالتيمم بالتراب في الإناء المغصوب كما تقدم في مسأله الأواني.

### في كون أحد الترابين نجساً

[١]

لأنه مع التيمم بكل من الترابين أو بكل من المشتبهيين يعلم إجمالاً بالتيمم بالتراب الطاهر أو بالتراب إذا اشتبه بغيره، نظير ما تقدم من الوضوء بإيائين يعلم أحدهما ماء والآخر مضاف، وأما إذا اشتبه التراب بالمغصوب بالمباح فقد ذكر الماتن قدس سره أنه مع انحصار ما يتيمم به في المرتبة الأولى بهما تنتقل الوظيفة إلى التيمم بالمرتبة الأخرى، ومع فقدها أيضاً يكون المكلف فاقد الطهورين كما إذا انحصر ما يتيمم به بالمعين المغصوب، وكأنه قدس سره بنى على أن حرمة التصرف في المغصوب وتنجزها يوجب عدم تمكنه من التيمم، وكما أن حرمة التصرف في المغصوب المعين مقدم على التكليف بالصلاة مع التيمم، كذلك الحال فيما إذا كانت حرمة منجزه بالعلم الإجمالي، ولكن لا يخفى بما أن التركيب بين الأمر بالتيمم والنهي عن الغصب اتحادي يكون النهي عن الغصب فيما إذا انحصر ما يتيمم به على المغصوب المعين مع الأمر بالتيمم من المتعارضين ويقدم جانب النهي، على ما هو المقرر في باب اجتماع الأمر والنهي، وأما مع كون أحد الترابين مباحاً فلا معارضه بين الخطابين لتمكن المكلف



من امثالهما، غايه الأمر لاشتباه المغصوب بالمباح لا- يتمكن من الموافقه القطعيه فى كلا- التكليفين، فالأمر يدور بين الموافقه القطعيه فى أحدهما المستلزم للمخالفه القطعيه للآخر، وبين الموافقه الاحتماليه فى كل منهما، وكلما دار الأمر بين الموافقه الاحتماليه لكل منهما والموافقه القطعيه فى خصوص أحدهما مع المخالفه القطعيه فى الآخر يكون المتعين هو الأول؛ وذلك فإنّ الموافقه القطعيه لزومها بحكم العقل لاحتمال مخالفه التكليف الواصل بالعلم الإجمالى، والعقل لا- يحكم بلزومها مع ثبوت تكليف آخر واصل بالعلم الإجمالى تكون الموافقه القطعيه فى الأول مستلزماً للمخالفه القطعيه فى الآخر.

وعلى الجملة؛ لدوران الأمر بين المحذورين فى كل من الترايين يكون المكلف مخيراً فى التيمم بأحدهما وترك الآخر تحصيلاً للموافقه الاحتماليه لكل منهما. ولكن قد يقال إنّ المأخوذ فى موضوع لزوم التيمم كالمأخوذ فى موضوع لزوم الوضوء التمكن من الصعيد كالتمكن من الماء، فإنّ الأمر بالتيمم بالغبار عند عدم التمكن من الأرض والأمر بالتيمم بالطين عند عدم التمكن من الغبار ظاهر أخذ التمكن فى الأمر بالتيمم فى جميع المراتب فى موضوع وجوبه، وعليه فإذا علم المكلف بغصبيه أحد الترايين تكون حرمة المنجزه موجباً لعدم التمكن من التيمم فتصل النوبه إلى التيمم بالمرتبه اللاحقه، ومع عدم المراتب يكون المكلف فاقد الطهورين فيجب عليه القضاء.

والحاصل أنّ ما ذكر فى دوران الأمر بين المحذورين من ترك الموافقه القطعيه لكلا- التكليفين أو اختيار الموافقه القطعيه لأحدهما مع المخالفه القطعيه للآخر فيما إذا لم يكن التمكن مأخوذاً قيدياً فى ناحيه أحد التكليفين، وإلاّ يجب رعايه ما لم يؤخذ فى

(مسأله ۳) إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم [۱]

ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين، وأما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافاً يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم [۲]

وصحت صلاته.

ناحيته التمكن، حيث مع أخذه في ناحيه أحدهما يكون التكليف الآخر منجزاً بحيث يحتمل العقاب في ارتكاب شيء من أطرافه ومعه لا يتمكن على التكليف الآخر، خصوصاً إذا كان التكليف الآخر عبادياً فلا يتمكن المكلف من قصد التقرب في شيء من الأطراف؛ ولذا ذكر الماتن قدس سره فيما إذا كان فاقداً للمرتبه الأخيره أيضاً أنه من فاقد الطهورين كما إذا انحصر ما يتيمم به بالمغصوب المعين.

### إذا علم بغصبيه التراب أو الماء

[۱]

قد ظهر الوجه في ذلك ممّا ذكرنا في التعليقه السابقه كما ظهر كونه فاقد الطهورين مع الانحصار بالماء والتراب المعلوم حرمه أحدهما، وما يقال من كفايه الوضوء بالماء لدوران الأمر بين المحذورين فيه وإذا جاز الوضوء لا تصل النوبه إلى التيمم قد عرفت ما فيه فلا نعيد.

[۲]

قد يقال بتعين التيمم أولاً وإذا ثبت بالتيمم شيء من التراب على أعضاء التيمم لزم مسحه وإزالته ثم الوضوء بالماء المفروض مع العلم بنجاسه أحدهما؛ وذلك فإنّ في عكسه يعلم إمّا بعدم جواز الوضوء لكونه تنجيساً لبدنه أو بطلان تيممه بعده لنجاسه التراب، ومقتضى رعايه هذا العلم الإجمالى تقديم التيمم، وقد يقال باشتراط طهاره الأعضاء في التيمم ومع تقديم الوضوء يعلم ببطلان التيمم إمّا لنجاسه الأعضاء أو نجاسه التراب، ولكن لا يخفى أنّ ملاقى أحد أطراف العلم الإجمالى محكوم

ص: ۵۷۶

(مسأله ٤) التراب المشكوك كونه نجساً يجوز التيمم به [١]

إلّامع كون حالته السابقه النجاسه.

(مسأله ٥) لا يجوز التيمم بما يشك في كونه تراباً أو غيره مما لا يتيمم به كما مرّ فينتقل إلى المرتبه اللاحقه إن كانت [٢]

وإلّا فالأحوط الجمع بين التيمم به والصلاه ثم القضاء خارج الوقت أيضاً.

بالطهاره وطهاره الأعضاء لم يثبت اعتبارها في صحه التيمم، والعلم الإجمالي في تنجس الأعضاء أو بطلان التيمم غير منجز لكون بطلان التيمم طرفاً للعلم الإجمالي الأول المتعلق بنجاسه الماء أو التراب كما لا يخفى.

### جواز التيمم بمشكوك النجاسه

[١]

المراد ما إذا شك في طهارته ونجاسته بالشبهه البدويه وإلّا لا يكتفى بالتيمم إذا كانت نجاسته طرفاً للعلم الإجمالي وإذا كانت حالته السابقه النجاسه في الشبهه البدويه فمقتضى الاستصحاب كونه فاقداً لشرط التيمم به على ما تقدم من اشتراط الطهاره فيه.

### التيمم فيما يشك في كونه تراباً أو غيره

[٢]

وذلك فإنّ الاستصحاب في عدم وجود التراب يحرز موضوع مشروعيه التيمم بالمرتبه اللاحقه، والعلم الإجمالي إمّا بوجوب التيمم به أو بالمرتبه اللاحقه لا يفيد مع الاستصحاب المذكور المحرز كون وظيفته التيمم بالمرتبه اللاحقه على ما هو المقرر في تقديم الاستصحاب السببي على الأصل المسببي، بل يمكن القول بجريان الاستصحاب في عدم كون الموجود تراباً بناءً على جريانه في العدم الأزلي.

ص: ٥٧٧

والمناقشه فيه بأن الموجود لو كان تراباً تكون ترايبته أذليه فإنّ التراب تراب من الأنزل قد أجبنا عن ذلك بأنّ التراب تراب بالحمل الأولى، وأمّا كون الموجود تراباً بالحمل الشائع فهو مسبوق بالعدم حيث لم يكن تراباً بهذا الحمل قبل وجوده والأثر الشرعى مترتب على ما هو تراب بالحمل الشائع، ولكن قد يناقش فى الاستصحاب بأنّ الموضوع لانتقال الوظيفه عدم التمكن من التيمم بالتراب والاستصحاب فى عدم وجود التراب على تقدير تماميه أركانه أو فى عدم كونه تراباً لا يثبت عدم التمكن من التراب، فعليه وظيفته الجمع بين التيمم به وبين التيمم بالمرتبه الأخيره، ولكن الاستصحاب فى عدم حصول التيمم بالتراب بعد التيمم به محرز لعدم التمكن من التراب، وإذا لم يتمكن من المرتبه الأخيره أيضاً يكون فاقد الطهورين وجداناً فيجب عليه قضاء تلك الصلاه، فما ذكر الماتن من الجمع بين الأداء بالتيمم به ثمّ القضاء احتياط استحبابى، وإلّا فالوظيفه هى القضاء كما ذكرنا.

نعم، هذا إذا كان المشكوك كونه تراباً بالشبهه الموضوعيه، وأمّا إذا كان الشك بالشبهه المفهوميه فالاحتياط بالجمع بين التيمم به وبالمرتبه الأخيره أو بين التيمم به والأداء ثمّ القضاء مع عدم المرتبه الأخيره صحيح؛ لعدم جريان شىء من الاستصحاب الجارى فى الشبهه الموضوعيه فيكون العلم الإجمالى بوجوب أحد الأمرين منجزاً، إلّا أن يقال بالرجوع حينئذٍ إلى البراهه فى اشتراط الصلاه بالتيمم بغير مثل هذا الموجود فإنه يدور أمر التيمم بالتراب بين الشمول له أيضاً وإلّا عدمه.

(مسأله ٦) المحبوس فى مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على إشكال [١]

لأنّ هذا المقدار لا يعد تصرفاً زائداً، بل لو توضع بالماء الذى فيه وكان مما لا قيمه له يمكن أن يقال بجوازه والإشكال فيه أشد، والأحوط الجمع فيه بين الوضوء والتيمم والصلاه ثم إعادتها أو قضاؤها بعد ذلك.

### المحبوس فى مكان مغصوب

[١]

وجه الإشكال أنه تصرف زائد على الكون فيه الذى هو حلال لا اضطراره عليه، ولكن لا يخفى أنّ التيمم لا يعد تصرفاً زائداً، بل هو انتفاع من الكون الذى اضطر عليه نظير الاعتماد على الحائط فيه، نعم بالإضافة إلى استعمال الماء فيه لوضوئه فذلك تصرف زائد غير مضطر عليه، بلا فرق بين أن يكون للماء قيمه أم لا، نعم لو كان الوضوء فى مثل النهر الذى يجرى فيه فلا بأس بالوضوء به على ما تقدم فى الوضوء من الأنهار الجارية من جريان السيره المتشرعه على مثل هذا التصرف فالوضوء منه نظير الشرب من مائه وإذا جاز الوضوء فلا حجه إلى ضم التيمم أو قضاء الصلاه ومع عدم الجواز يتعين التيمم ولا حجه أيضاً إلى القضاء.

وما ذكر الماتن قدس سره من أنّ الأحوط الجمع بين الوضوء والتيمم ثم القضاء لم يعلم له وجه، فإنّه مع عدم إحراز جواز الوضوء يكون مقتضى ما دلّ على حرمة الظلم والعدوان وحرمة التصرف فى مال الغير بلا- إذنه حرمة التصرف فى الماء ولو بالوضوء فتصل النوبه إلى التيمم، ومع عدم التمكن من التيمم بجميع مراتبه يكون فاقد الطهورين.

ص: ٥٧٩

(مسألة ٧) إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره ممّا يتيمم به ما يكفي لكفّيه معاً يكرر الضرب [١]

حتى يتحقق الضرب بتمام الكفين عليه وإن لم يمكن يكتفى بما يمكن ويأتي بالمرتبته المتأخره أيضاً إن كانت ويصلى وإن لم تكن فيكتفى به ويحتاط بالإعاده أو القضاء أيضاً.

### إذا لم يكن التراب كافياً للتيمم

[١]

لا يبعد أن يقال بعدم اعتبار الضرب باليدين معاً حتى مع وجود ما يكفي لضربهما، بل المعتبر أن يكون مسح الجبهه باليدين معاً، سواء كان ضرب اليدين على الأرض أو التراب دفعه أو على نحو التدريج، فإنه مع الضرب تدريجاً يصدق ضرب اليدين على الأرض ومسح الجبهه أو الوجه بهما، وما يقال في وجه اعتبار ضربهما دفعه إما لما ورد في جملة من الأخبار من ضرب اليدين على الأرض مره أو مرتين أحدهما لمسح الجبهه والأخرى لمسح إحدى اليدين بباطن الأخرى أو ما ورد في الأخبار البيانية لكيفية التيمم من ظهور في كون ضرب الإمام عليه السلام يديه على الأرض كان نظير ما ورد في صحيحه داود بن النعمان، فقلنا له كيف التيمم؟ فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه (١). أو لدعوى أنّ المتعارف في ضرب اليدين ضربهما دفعه أو لدعوى الإجماع على ذلك، ولكن لا يتم شيء ممّا ذكر فإنّ التقييد بالمره (٢) في بعض الروايات وبالمرتين في الأخرى بالإضافة إلى ضرب اليدين لا بالإضافة إلى إحداها فإنه إذا ضرب إحدى يديه أولاً ثم رفعها وضرب الأخرى ورفعها فقد ضرب يديه مره.

وأما في بعض الأخبار البيانية من الظهور في ضربهما دفعه فهو باعتبار أنّ مع

ص: ٥٨٠

١- ١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

(مسألة ٨) يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد [١]

وجود ما يتيمم به بالإضافة إلى ضرب اليدين دفعه لا- موجب لضرب كل منهما متعاقباً، وعلى تقدير الإغماض عن ذلك فلا دلالة فيها على الاعتبار ما إذا لم يوجد ما يتيمم به عند ضربهما على الأرض أو التراب إلّا بالإضافة إلى إحدى اليدين، وبهذا يظهر دعوى الإجماع فإنه على تقديره بالإضافة إلى صورته الإمكان لا- في مثل المفروض في المسألة وكذا التعارف فإنه أيضاً في صورته الإمكان مع أن التعارف لا يوجب الانصراف.

### اعتبار العلق باليد

[١]

وقد يقال باعتبار العلق كما في المحكى (١) عن السيد (٢) والبهائي ووالده (٣) وصاحب الحدائق (٤).

ويستدل على ذلك بأمور:

الأول: الأصل فإن مقتضاه عدم حصول الطهاره بالمسح بلا علق.

والثاني: أن مقتضى كون الأرض أو التراب طهوراً استعمالهما في مسح الجبهه واليدين، وأقل مراتب الاستعمال اعتبار العلق بالنحو المذكور في المتن الثالث لقوله سبحانه: «فَأَمْسِـحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ» (٥) حيث إن ظاهره اعتبار العلق عند المسح ليصدق أنه مسح الوجه واليدين منه، وقد ادعى أنه لا مورد للتشكيك في أن الظاهر في أمثال هذا التركيب استعمال الشيء بالمسح نظير قوله: مسحت وجهي من

ص: ٥٨١

١- ١) حكاه السيد الحكيم في المستمسك ٤:٣٩٨.

٢- ٢) الناصريات: ١٥٥، المسألة ٥٠.

٣- ٣) الحبل المتين: ٨٩.

٤- ٤) الحدائق ٣٣٣:٤.

٥- ٥) سورة المائدة: الآيه ٦.

الدهن أو من الماء أو من نحوهما، ولكن لا يخفى عدم إمكان المساعدة على شيء مما ذكر؛ فإنه قد ذكرنا أن الطهاره عنوان لنفس التيمم كما أنها عنوان لنفس الوضوء والغسل، ومع الشك في اعتبار العلوق يدخل المقام في دوران الأمر بين الأقل والأكثر.

وكون الأرض أو التراب طهوراً ليس بمعنى مسح الأرض أو التراب الجبهه واليدين، بل لابد من كون مسح الجبهه باليدين ومسحهما بمسح ظهر أحدهما بالأخرى، فلا يعتبر وجود التراب والأجزاء الأرضيه على اليدين أصلاً، كما يفصح عن ذلك الأمر بنفض اليدين وضرب إحداهما بالأخرى بعد ضربهما على الأرض، وجواز التيمم بالأرض النديه حتى في حال الاختيار، وبقاء شيء من الغبار على اليدين لا يصدق عليه عنوان الأرض والتراب، فمعى كون الأرض أو التراب طهوراً أنه ينشأ مسح الجبهه واليدين من ضرب اليدين عليهما، سواء تأثر اليدين بالضرب عليهما أم لا، ولا يقاس بمثل قوله: مسحت رأسي من الدهن أو من الماء، فإن ظاهر كلمه (من) التبعض ويؤخذ بهذا المعنى في المثال دون المقام فإن كلمه «منه» في قوله سبحانه بمعنى البدء وترتب المسح على قصد الصعيد الطيب أى على ضرب اليدين عليه لما ذكرنا من القرينه على عدم اعتبار مسح التراب والأجزاء الأرضيه على الجبهه واليدين.

وأما ما ورد في صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام من قوله عليه السلام: فلما أن وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً؛ لأنه قال: «بِوَجْهِكُمْ» ثم وصل بها «وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ» أى من ذلك التيمم؛ لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه؛ لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها (1). فانه وإن ذكر صاحب

ص: ٥٨٢



الحدائق صراحتها في اعتبار العلق (١) إلّا أنه لا يمكن المساعدة على ما ذكره؛ فإن مقتضى التعليل مسح بعض الوجوه بالتراب والأجزاء الأرضية، وقد ذكرنا أنّ هذا غير معتبر حتى عند صاحب الحدائق وغيره من القائلون بالعلق، فإنّ مرادهم اعتبار تأثر اليدين بالضرب وأخذ الغبار للمسح، وما ورد في التيمم بالأرض النديه بالتقريب المتقدم قرينه على عدم اعتبار ذلك وما ورد في الرواية تعليم طريق للاستدلال على العامه بأنه لا يعتبر في مسح الوجه مسح تمامها؛ لأنّ ما يعلق على اليدين من التراب والأجزاء الأرضية لا يستوعب ولا يجرى على جميع الوجه، ومع ذلك فالأحوط اعتبار العلق بالمعنى المذكور في المتن؛ لأنّ التيمم بالأرض النديه وإن ذكرنا جوازه حتى مع التمكن من غيرها إلّا أنّ الأحوط ملاحظه عدم التراب اليابس، والأمر بنفض اليدين بعد الضرب قرينه على اعتبار العلق بمعنى وجود التراب والأجزاء الأرضية عن المسح في اليدين لا عدم اعتبار بقاء أثر اليدين.

### استحباب نفض اليدين

[١]

قد ورد الأمر بنفض اليد في بعض الروايات كصحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام حيث ورد فيها: «تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضه للوجه ومره لليدين» (٢) وفي روايته عن أبي جعفر عليه السلام: «تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما» (٣)

ص: ٥٨٣

١-١ الحدائق الناضره ٣٣٣:٤ - ٣٣٤.

٢-٢ وسائل الشيعه ٣:٣٦١ - ٣:٣٦٢، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٣-٣ وسائل الشيعه ٣:٣٦٠، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٧.

وفى موثقه عنه عليه السلام فضرب بيده إلى الأرض ثم رفعها فنفضها (١). وفى معتبره عمرو بن أبى المقدم، عن أبى عبد الله عليه السلام أنه وصف التيمم فضرب يديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبينه وكفيه مره واحده (٢). وقيل بأن ظاهرها وجوب النفض، ولكن فى كلام جماعه دعوى الإجماع على عدم وجوبه وقد نسب العلامة الاستحباب إلى أصحابنا.

وفى المختلف أنه مذهب الأصحاب غير ابن الجنيد (٣). وفى المدارك أنه مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً (٤). ويقال إنه يرفع اليد عن الظهور فى الوجوب بقريته الإجماع ويورد على ذلك بأن الاستحباب وإن اشتهر بين المتأخرين ولكن أكثر القدماء لم يذكروا الاستحباب، بل ظاهر كلماتهم كالوارد فى الروايات هو الوجوب، فالإجماع المحكى عن العلامة والمدارك من الإجماع المنقول لا اعتبار به ولا يمكن رفع اليد بذلك عن ظاهر الروايات، ولا يقاس ذلك الالتزام باستحباب الإقامة للصلوات اليومية، واستحباب غسل الجمعة، حيث إن الروايات الواردة فيها وإن كانت ظاهره فى وجوبهما إلا أنه رفعنا اليد عن ظهورها بالحمل على الاستحباب وقتنا إنه لو كانا واجبين لكان وجوبهما من المسلمات لكثرة الابتلاء، والوجه فى عدم صحه

ص: ٥٨٤

١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٦٠، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٦.

٣-٣) مختلف الشيعة ١:٤٣٤.

٤-٤) مدارك الأحكام ٢:٢٣٥.

القياس بأن مشهور أصحابنا من القدماء والمتأخرين كانوا ملتزمين باستحبابهما ولو كان وجوبها من المسلمات لما التزموا بالاستحباب، بخلاف المقام فإنه لم يظهر من (مسأله ٩) يستحب أن يكون ما يتيمم به من رُبى الأرض وعواليها لبعدها عن النجاسة [١]

قدماء أصحابنا الاستحباب، بل ظاهر كلماتهم وجوب النفض كما ذكر.

أقول: لا- ينبغي التأمّل في استحباب النفض، سواء كان الاستحباب في كلمات القدماء أم لم يكن، فإنّ المتفاهم العرفي من الأمر بالنفذ عدم بقاء اليد متلوثة بالتراب ليظهر على الجبهه بعد المسح الشين، وكذا في اليدين كما كان في قضيه تيمم عمار ولعل هذه الجبهه أوجبت لالتزام المشهور ولو من المتأخرين إلى الاستحباب، والله العالم.

### يستحب فيما يتيمم به كونه من ربي الأرض

[١]

يستدل على ذلك بكونها بعيدة عن إصابه النجاسة، بخلاف تراب الطريق الذي يوطأ عليه وقد ورد في روايتي غياث بن إبراهيم النهى عن الوضوء والتيمم بتراب من أثر الطريق (١)، ولكن ظاهر النهى هو عدم الجواز، ولم يعلم أنّ وجه النهى للاحتياط من جهه احتمال إصابه النجاسة ليكون قرينه على الكراهه.

نعم، ربما يشير إليها ما ورد في موثقه سماعه في الذي مرت عليه الجنازه وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: «يضرب بيديه على حائط اللبن فيتيمم به» (٢) فإنّ الأمر بالتيمم على حائط اللبن لعله من الاجتناب عن التيمم بتراب الطريق.

ص: ٥٨٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٤٩، الباب ٦ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٥.

(مسأله ١٠) يكره التيمم بالأرض السبخه إذا لم يكن يعلوها الملح [١]

وإلا فلا يجوز وكذا يكره بالرمل وكذا بمهابط الأرض، وكذا بتراب يوطأ وبتراب الطريق.

[١]

لم يظهر وجه للقول بالكراهه في التيمم عليها إذا لم يعلوها الملح، وكذا في التيمم على الرمل مع صدق الأرض بل التراب عليه.

ص: ٥٨٦

ويجب فيه أمور:الأول:ضرب باطن اليدين معاً دفعه على الأرض [١]

فلا يكفى الوضع بدون الضرب ولا الضرب بإحدهما ولا بهما على التعاقب ولا الضرب بظاهرهما حال الاختيار.

فصل فى كيفية التيمم

### ضرب باطن اليدين على الأرض

[١]

يعتبر فى التيمم أن يكون بضراب باطن اليدين على الأرض معاً، فلا- يكفى مجرد وضع باطنهما على الأرض، وعن الشهيد فى الذكرى والدروس (١) كفايه مجرد الوضع، حيث إن الغرض يحصل بمجردده. قال فى الحدائق:إنه وإن ورد فى جملة من الأخبار وضع اليدين إلّا أن الوارد فى جملة أخرى ضربهما وبها يقيد إطلاق الوضع، كما يحمل قصد الصعيد الوارد فى الآية على ضربهما على الأرض، والظاهر أن من التزم بكفايه مجرد الوضع حمل الضرب الوارد على الاستحباب (٢).

أقول:لا- ينبغى التأمل فى أن وضع اليد على الأرض مطلق يعم ما إذا كان الوضع بلين وما إذا كان بالشده؛ ولذا يوصف الوضع بكل من الخفيف والشديد فيقال وضع المتاع على الأرض بلين، ويقال وضعه عليها بضرابه عليها فالضرب الوضع بالشده، وعلى ذلك فما ورد فى جملة من الروايات استفاده كفايه مجرد الوضع منها أى الوضع ولو بلين إنما هو بإطلاق الوضع، ولكن لا بد من رفع اليد عنه بما ورد فى جملة أخرى

ص: ٥٨٧

١-١) حكاه عنه النجفى فى جواهر الكلام ٥:٣١٠. وانظر الذكرى ٢:٢٥٩، والدروس ١:١٣٢.

٢-٢) الحدائق الناضره ٤:٣٣١.

الظاهره فى اعتبار كون وضع اليدين بالشده المعبره عنه بالضرب.

وبتعبير آخر، ما ورد فى بعض الروايات من أنّ الإمام عليه السلام وضع يديه على الأرض لا يدل على أنه عليه السلام لم يضربهما عليها، وإنّما لا يدل على أنه كان بالشده وإذا ورد فى بعض الروايات الأخرى أنّ تيممه عليه السلام كان بالضرب على الأرض فيؤخذ به، ويحمل أنّ ما ورد فيه الوضع على أنّه كان بنحو الشده كما يحمل الأمر بالتيمم على الصعيد الطيب فى الآيه على ضرب اليدين عليها لما ذكر ولقوله عليه السلام فى مثل صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام فى كيفية التيمم: «تضرب يديك مرتين ثم تنفضهما». (١)

وأما اعتبار كون الضرب باليدين ولا يكفى باليد الواحده فلما ورد فى الروايات الوارده فى كيفية التيمم من أمر الإمام عليه السلام بضرب اليدين كما فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام «تضرب يديك مرتين ثم تنفضهما» (٢) ورفع اليد عن ظهورها فى لزوم المرتين بحملها على الاستحباب وكفايه الضرب مره واحده لا يوجب رفع اليد عن ظهورها فى اعتبار ضرب اليدين؛ لأنّ الرفع عن ظهورها فى اعتبار المرتين لثبوت القرينه على كفايه المره بخلاف ظهورها فى اعتبار ضرب اليدين ومن ضرب الإمام عليه السلام كفيّه فى مقام تعليم التيمم.

نعم، ورد فى بعض الروايات ضرب اليد كما فى موثقه زراره حيث ورد فيها أنّه عليه السلام: «ضرب بيده» ولكن ما ورد فى ذيلها: «ثم مسح بها جبينه وكفيه مره واحد» (٣) قرينه على أنّ المراد باليد فى صدرها اليدين فإنّ مسح الكفين لا يكون بضرب يد واحد.

ص: ٥٨٨

- 
- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٦٠، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٧.
  - ٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٤.
  - ٣-٣) وسائل الشيعة ٣:٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

نعم، حال الاضطرار يكفى الوضع [١]

ومع تعذر ضرب إحداهما يضعها ويضرب بالأخرى ومع تعذر الباطن فيهما أو في إحداهما ينتقل إلى الظاهر فيهما أو في إحداهما.

وأما ما ورد في صحيحه أبي أيوب الخزاز من قوله: فوضع يده على المسح ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قليلاً (١). فهو ظاهر إلى عدم مسحه عليه السلام الذراع، وكذا ما ورد في حسنه الكاهلي، قال: سألته عن التيمم؟ فضرب يديه على البساط فمسح بهما وجهه ثم مسح كفيه أحدهما على ظهر الأخرى (٢). فإن قوله: فمسح بهما وجهه ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى، قرينه على كون المراد الضرب باليدين، بل في الحسنه دلاله على ضرب باطن الكفين فإن تعيين الممسوح في ظهر الأخرى قرينه على الماسح باطن الكف الأولى.

وأما كون ضرب باطن اليدين معاً فقد تقدم الكلام فيه وأنه لا يبعد استفادتها من مثل معتبره داود النعمان لما ورد فيه: فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما (٣). ولكن لما ذكرنا لا دلاله فيها على عدم جواز التعاقب فيما إذا لم يسع ما يتيمم به كلا اليدين معاً.

### يكفى الوضع على الأرض حال الاضطرار

[١]

يستدل على ذلك بالإجماع ويورد عليه بأن جملة من العلماء يلتزمون بكفايه الوضع حال الاختيار والكلام في سقوط اعتباره بالتعذر فلا بد من أن تكون الدعوى الإجماع التقديرى، ومن الظاهر أن الإجماع إذا كان حسياً فلا يعتبر منقوله؛

ص: ٥٨٩

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

لكون نقل قول الإمام حدسى فكيف إذا كان نفس الإجماع المدعى أمراً حدسياً، والتمسك بقاعده الميسور غير صحيح؛ لعدم تماميه القاعده.

ودعوى أنّ الأمر بالضرب فى المفروض ساقط لعدم التمكن منه فيؤخذ بالإطلاق فى مثل الآيه (١) المباركه حيث إنّ قصد الصعيد يعمّ ما إذا كان بوضع اليدين عليه، ولكن لا يخفى أنّ الأمر بضرب اليدين على الأرض إرشاد إلى كيفية التيمم فلا يقيد هذا الأمر بالتمكن ويكون بياناً للقصد إلى الصعيد فى الآيه وأنه يكون بالضرب مطلقاً، ولازم ذلك كون غير المتمكن فاقد الطهورين، نعم لو لم يكن فيما دل على اعتبار الشىء خطاب لفظى بل استفيد اعتباره ممّا فعله الإمام عليه السلام حال اختياره، فمع الاضطرار وعدم التمكن منه يؤخذ بالإطلاق ويلتزم بعدم اعتباره لما يثبت بالإطلاق أنّ التيمم الفاقد له طهاره ولا تسقط الصلاه بحال، بخلاف ما كان لاعتباره دليل لفظى فإنّ الفاقد له لا يثبت أنه طهاره ليؤخذ بإطلاق الأمر بالصلاه فى وقتها وما دل على أنّها لا تسقط بحال (٢) اللهم إلّا أن يتمسك بعدم احتمال الفرق بين ما إذا لم يتمكن من مسح ظاهر إحدى اليدين باطن الأخرى ممّا استفيد اعتباره من فعله عليه السلام وبين وضع إحدى اليدين أو كليهما إذا لم يمكن وضعهما، فإن ثبت الأول أخذاً بالإطلاق فى مثل الآيه ثبت الثانى أيضاً، ويؤيده ما ورد فى وضوء الأقطع (٣) وصاحب الجبيره (٤)، وما دل على أنّ التراب أو الأرض طهور كالماء، وإذا أمكن الوضوء بماء

ص : ٥٩٠

١- ١) سورة المائده: الآيه ٦.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣٧٣: ٢، الباب الأول من أبواب الاستحاضه، الحديث ٥.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٤٧٩: ١، الباب ٤٩ من أبواب الوضوء.

٤- ٤) وسائل الشيعه ٤٦٣: ١، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء.



ونجاسه الباطن لا تعدّ عذراً فلا ينتقل معها إلى الظاهر [١]

الثانى: مسح الجبهه بتمامها والجبينين بهما من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى وإلى الحاجبين [٢]

والأحوط مسحهما أيضاً.

طاهر كيف ما تيسر للمكلف بحسب حاله يكون استعماله التراب والأرض عند عدم تمكنه من الماء كذلك فيأتى بالميم باستعمالهما كيف ما يتيسر بحسب حاله، والله العالم.

### نجاسه الباطن لا تعدّ عذراً للانتقال إلى الظاهر

[١]

لما تقدّم من عدم الدليل على اعتبار طهاره العضو فى التيمم وإنما طهارته كطهاره سائر الأعضاء من البدن شرط فى صحه الصلاه، ويسقط اعتبارها عند التعذر على ما تقدّم فى بحث اعتبار طهاره بدن المصلى وثوبه وعلى تقدير الإغماض بدعوى الإجماع على الاعتبار فالمتيقن صورته التمكن.

### مسح الجبين

[٢]

المعروف بين أصحابنا قديماً وحديثاً أنّ المعتبر فى التيمم من المسح على الوجه المسح على بعض الوجه، وذلك البعض الناحيه من قصاص الشعر إلى الطرف الأعلى من الأنف والحاجبين المشتمله للجبهه والجبينين، والمحكى عن الصدوق قدس سره اعتبار مسح تمام الوجه (١) كاعتبار غسل تمامه فى الوضوء والروايات الوارده فى كيفية التيمم فى كثير منها مسح الوجه وفى بعضها مسح الجبينين وفى بعضها مسح الجبين

ص: ٥٩١

بالاختلاف بالأفراد والثنائه ولم يرد مسح الجبهه إلفى روايه الشيخ، عن المفيد، عن ...

أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن ابن بكير، عن زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم فضرب بيده على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح بهما جبهته (١). والوارد في الموثقه على روايه الكليني: ثم مسح بها جبينه وكفيه مره واحده (٢).

وقد يقال بسقوط الروايتين عن الاعتبار؛ لأنّ المروى قضيه واحده والراوى بها زراره حيث إنّهما رواها على طبق روايه الكليني أو على طبق روايه الشيخ، بل لا يبعد ترجيح روايه الكليني؛ لأنّ ابن إدريس رواها عن كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر (٣) على طبق روايه الكليني، مع أنّ ما يرويه الشيخ عن المفيد قد رواه أحمد بن محمد عن أبيه، وأحمد بن محمد بن يحيى لم يثبت له توثيق، ولكن لا يخفى أنّه يمكن أن يصدر كل من الروايتين عن زراره أو ممن بعده باعتبار اتحاد المراد من الجبهه والجبين، وأحمد بن محمد من المعاريف الذين لم يرد في حقهم قدح فتعتبر روايته؛ لأنّ إرادته ما يعم الجبهه من الجبين وإرادته ما يعم الجبين من الجبهه استعمال متعارف، وحيث إنّ الإمام عليه السلام كان يمسح الجبينين مع الجبهه عبّر في روايته عنه عليه السلام تارة بأنه مسح جبهته، وأخرى بأنه مسح جبينه وثالثه بالوجه، وأمّا الجبينين فوارد فيما رواه عمرو بن أبي المقدام عن أبي عبدالله عليه السلام وفي روايه زراره المرويه عن أبي جعفر عليه السلام على روايه الصدوق نسخه فراجع.

وعلى الجملة، الجبهه وإن كان ظاهرها المستوى بين الحاجبين إلى الناصيه

ص: ٥٩٢

١-١) تهذيب الاحكام ٢٠٧: ١ - ٢٠٨، الحديث ٤.

٢-٢) الكافي ٣: ٦١، الحديث الأول.

٣-٣) السرائر ٥٥٤: ٣.

والجيبين طرفا الجبهه يميناً وشمالاً إلا أنها تطلق ويراد ما يعم الجيبين كذلك يطلق الجيبين ويراد ما يعم الجبهه، وموثقه زراره قرينه على أنّ المراد بالجيبين فى الروايات الوارده ما يعم الجبهه، وأمّا نفس الحاجبين فالظاهر خروجهما عن الحد فى الممسوح فإنّ الحاجبين لا يدخلان فى الجبهه ولا فى الجيبين، وظاهر هذه الروايات وصحيحه زراره المتقدمه الوارده فى بيان عدم اعتبار مسح تمام الوجه فى التيمم يوجب حمل ما ورد فى الروايات من الأمر بمسح الوجه أو أنه عليه السلام مسح وجهه على إرادته ما ذكر من مسح الجبهه والجيبين.

ثمّ إنه لو فرض الشك فى دخول الحاجبين فى الحد وعدمه لأنّ الجيبين يعم الحاجبين أيضاً لا لأنّ المورد من موارد أصاله الاشتغال للشك فى حصول الطهاره بدون مسحهما لما عرفت من أنّ الطهاره عنوان لنفس التيمم، ومع دوران أمره بين الأقل والأكثر يكون مقتضى أصاله البراءه الاكتفاء بالأقل، بل الوجه فى لزوم المسح عليهما فإنّه مقتضى الأمر بمسح الوجه، فإنّ كلا الحاجبين داخل فى إطلاق الوجه، وإتّما يرفع اليد عن الإطلاق بالإضافه إلى ما تدل روايات التحديد على عدم وجوب المسح عليه، وأمّا بالإضافه إلى الحاجبين فالمفروض أنّ تلك الروايات مجمله، ولا يخفى أنّ الحاجبين يمسحان فى التيمم لا محاله؛ لأنّ المعبر مسح الجيبين بتمام الكف، وإتّما تظهر الثمره فى دخول الحاجبين فى الحد وعدم دخوله ما إذا كان على الحاجب مانع فبناءً على اعتبار المسح عليهما يجب رفع المانع، بخلاف ما لو قيل بخروجهما عن الحد فإنّه لا يضر المانع الحائل، وظاهر الماتن أنّ المسح على الحاجبين احتياط مستحب وهو كذلك لخروجهما عن عنوان الجبهه والجيبين على ما تقدم.

ويعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع، فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين [١]

ولا مسح بعض الجبهه والجبين، نعم يجرى التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام أجزاء الممسوح.

## كيفية مسح الجبين

[١]

الظاهر أنه لا- خلاف في عدم أجزاء المسح بإحدى الكفين مع التمكن من المسح بهما، فإن قوله عليه السلام في صحيحه زراره: تضرب يديك مرتين ثم تنفضهما نفضه للوجه (١). أن مسح الوجه والمراد المقدار اللازم منه يمسح بهما، وفي روايه ليث المرادى: وتمسح بهما وجهك وذراعيك (٢) وفي صحيحه محمد بن مسلم، قال:

□  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم؟ فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه (٣). وفي صحيحه الكاهلي: فضرب بيده الأرض فمسح بهما وجهه (٤). وفي روايه زراره:

تضرب بكفيك الأرض وتمسح بهما وجهك (٥). ثم بما أن المسح باليدين على الجبهه والجبين باليدين معاً يقتضى التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام أجزاء الممسوح، بل لا يبعد عدم جوازه؛ لأن الظاهر اعتبار كون المسح بهما معاً لا تدريجاً، نعم العبره بصدق العرف، حيث إن الغالب أن سعه الكفين معاً أوسع من سعه الجبين والجبهه فيقع بعض اليدين خارجاً عن الوجه المعتبر مسحه في التيمم لا محاله.

وعلى الجملة، لا يجرى تمام مجموع الكفين على الجزء المعتبر مسحه من

ص: ٥٩٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٥.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٠، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٧.

الثالث: مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع [١]

الوجه أى الجبينين والجبهه.

ثم إنه ورد فى صحيحه زواره الوارده فى قضيه عمار المرويه فى الفقيه: ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه (جبينيه) بأصابعه (١). وربما يقال ظاهرها كفايه المسح ببعض الكفين، ولكن لا يخفى أنّ المسح بالأصابع التى منها الخنصر يلازم المسح بالكف، ولا يحتمل أن يكون المروى فى الفقيه عن زواره غير ما رواه هو وغيره عن أبى جعفر عليه السلام من أمره عليه السلام بضرب يديه على الأرض مره للمسح على الوجه، فإنّ ظاهرها ضرب تمام اليدين للمسح على الوجه، ولو كان يكفى المسح بالأصابع الأربع لما كان موجب إلّا ضرب الأصابع فى الأرض كما لا يخفى.

### مسح ظاهر الكفين

[١]

المشهور عن أصحابنا أنّ المعتبر فى مسح اليدين مسح تمام ظهر الكفين من الزند إلى أطراف الأصابع فيمسح بباطن اليسرى ظهر اليمنى وباطن اليمنى ظهر اليسرى، والمحكى عن الصدوق أنّه يمسح من فوق الزند قليلاً (٢) كما أنّ المحكى عنه ووالده (٣) فى المجالس (٤) مسح كل من اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع.

ولا ينبغى التأمل أنّ مسح الذراعين كذلك غير داخل فى التيمم، فإنّ الوارد فى الروايات

ص: ٥٩٥

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٠٤، الحديث ٢١٣.

٢- ٢) حكاة العلامة فى المختلف ١: ٤٣٣، وانظر من لا يحضره الفقيه المتقدم: ذيل الحديث.

٣- ٣) حكاة البحرانى فى الحدائق ٤: ٣٤٩.

٤- ٤) الأمالى: ٧٤٤، المجلس ٩٣.

مسح اليدين كما في صحيحه داود بن النعمان واليد وإن صح إطلاقها على الأصابع وإلى الزند وإلى المرفق وإلى المنكب إلا أنه عند الإطلاق تنصرف إلى ما ورد في غالب الروايات من التعبير بالكفين، وفي حسنه الكاهلي: «فصُرب يديه على البساط فمسح بهما وجهه ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى» (١). وفي صحيحه زراره المرويه في الفقيه: ثم أهوى يديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه (جبينه) بأصابعه وكفيه أحدهما بالأخرى (٢). وفي صحيحته المرويه في التهذيب: فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه وكفيه (٣). وفيما رواه ابن إدريس في آخر السرائر من نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالله بن بكير، عن زراره:

فصُرب يده على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم مسح بجبينه ثم مسح كفيه كل واحد على الأخرى فمسح اليسرى على اليمنى واليمنى على اليسرى (٤).

وظاهر مثل ذلك كون اليد الماسحة باطن الكف المباشر للصعيد عند ضربه على الأرض، وكون الأخرى التي لم يباشرها أي ظاهر الأخرى كما صرح بذلك في حسنه الكاهلي (٥).

وعلى الجملة، القول بلزوم المسح من المرفقين يدفعه ظاهر الأخبار، بل في صحيحه زراره المرويه في التهذيب ولم يمسخ الذراعين بشيء (٦). فما ورد في

ص: ٥٩٦

- ١-١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.
- ٢-٢) من لا يحضره الفقيه ١: ١٠٤، الحديث ٢١٣.
- ٣-٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٨، الحديث ٦.
- ٤-٤) السرائر ٣: ٥٥٤.
- ٥-٥) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.
- ٦-٦) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٨، الحديث ٦.

صحيحه محمد بن مسلم من مسح مرفقه إلى الأصابع (١). ورواه أبي بصير: وتمسح بهما وجهك وذراعيك (٢). محمول على التقيه فإنّ المسح من المرفق مذهب المشهور عند العامه، بل المسح كذلك مخالف للكتاب المجيد، حيث ذكرنا أنّ ظاهر اليد حيث ما أطلق بلا- قرينه في البين هو الكفين وعطف «أَيْدِيكُمْ» على «وَجُوهَكُمْ» في الآيه (٣) المباركه لا ينافي التبعض، حيث إنّ الممسوح ببعض الكف أى ظاهرها كما أنه أيضاً لا ينافي التبعض لو كان الممسوح من المرفقين إذا كان الممسوح الظاهر من الذراع إلى أطراف الأصابع.

وبتعبير آخر، ظاهر الآيه الكفين لا لرعايه التبعض، بل لما ذكرنا من انصراف اليد عند الإطلاق إلى الكف، وهذا هو المراد من مرسله حماد بن عيسى (٤)، حيث إنّ المعتبر عند العامه موضع القطع تمام الكف ورد فيها إلزاماً على العامه بأنّ الأيدي في آيه (٥) التيمم كالأيدي في آيه (٦) السرقة لا كالأيدي في الوضوء، حيث إنّها مقيدة إلى المرافق، بخلاف التيمم فإنّ أيديكم فيه نظير الأيدي في آيه السرقة مطلقه.

ص: ٥٩٧

- 
- ١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٦٢، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٥.
  - ٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
  - ٣-٣) سورة المائده: الآيه ٦.
  - ٤-٤) وسائل الشيعه ٣:٣٦٥، الباب ١٣ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
  - ٥-٥) سورة المائده: الآيه ٦.
  - ٦-٦) سورة المائده: الآيه ٣٨.

ومما ذكر يظهر أنّ ما ورد في موثقه سماعه من أنّه مسح ذراعيه إلى المرفقين (١).

كان لرعايه التقيه والالتزام باستحبابه، وأنّ المقدار الواجب هو مسح الكفين أيضاً ويجب من باب المقدمه إدخال شيء من الاطراف، وليس ما بين الاصابع من الظاهر فلا- يجب مسحها، إذ المراد به ما يماسه ظاهر بشره الماسح، بل الظاهر عدم اعتبار التعميق والتدقيق فيه، بل المناطق صدق مسح التمام عرفاً.

وأما شرائطه فهي أيضاً أمور الأول - النيه مقارنة لضرب اليدين [١]

على الوجه الذى مرّ فى الموضوع.

مشكل، فإنّ ظاهر الروايات تحديد المقدار الممسوح المعبر فى التيمم فلا- يعد الحمل على الاستحباب جمعاً عرفياً بين الطائفتين، وأمّا ما ورد من المسح فوق الزند أو فوق الكف قليلاً فظاهره لرعايه إحراز مسح تمام ظهر الكف، كما هو الحال فى الغسل من فوق المرفق قليلاً فى الموضوع.

**من شرائطه:**

**إشاره**

**الأول النيه**

[١]

اعتبر قدس سره قصد التقرب المعتبر فى التيمم مقارنة لضرب اليدين، وظاهره أنّ ضرب اليدين على الأرض أول فعل من أفعال التيمم، كما مرّ فى الموضوع من اعتبار النيه فيه مقارنة لغسل الوجه، ويقتضى اعتبار قصد التقرب فى التيمم أنّه أحد الطهورين أى الطهارتين، وباعتبار كون الطهاره عباده ودخيله فى الصلاه على كلّ حال عدّ فى الروايات ثلث الصلاه (٢) التى كونها من العباده من الضروريات، وقد يناقش فى كون ضرب اليدين على الأرض من أفعال التيمم أى من أجزاءه، وقيل أول فعله هو مسح الجبهه والجينين وضرب اليدين على الأرض شرط فى المسح على الوجه واليدين، وعليه فالمعتبر مقارنة قصد التقرب للمسح كما أنّ المعتبر فى الموضوع مقارنته مع غسل الوجه.

ص: ٥٩٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٦٥، الباب ١٣ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٦٦، الباب الأول من أبواب الموضوع، الحديث ٨.



وعلى الجملة، مسح الوجه بدل غسله ومسح اليدين بدل غسلهما، ولكن المشهور في كلمات الأصحاب كون ضرب اليدين داخلاً في التيمم.

ويستدل على ذلك بما ورد في الأخبار البيانية بعد السؤال عنه عليه السلام كيف التيمم فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما ومسح وجهه ويديه (١). وأنه عليه السلام وصف التيمم بضرب يديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح على جبينه وكفيه مره واحده (٢). وقال عليه السلام في التيمم: تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك (٣). وكان كل هذه الأخبار ناظره إلى ما في قوله سبحانه: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» (٤). ومن الظاهر أن الأمر بالتيمم في قوله سبحانه ظاهر في اشتراط الصلاة به لا أن التيمم على الصعيد الطيب مجرد شرط في المسح على الوجه واليدين فلا مجال للمناقشه في الروايات البيانية بأن فعل الإمام عليه السلام لا دلالة له على كون ضرب اليدين على الأرض جزء التيمم، بل الفعل يوافق مع كونه شرطاً في المسح أيضاً، وقد يقال ما ورد في روايه زراره عن أحدهما عليهما السلام إن خاف على نفسه من سبع أو غيره ولا يمكنه النزول من خوف وخاف فوت الوقت فليتيمم يضرب بيده على اللبد أو البرذعه ويتيمم ويصلى (٥). ظاهر في كون التيمم هو مسح الوجه واليدين وأن ضرب اليدين مجرد شرط في التيمم كما هو مقتضى تكرار التيمم والأمر به بعد فرض ضرب اليدين على الأرض. وبتعبير آخر، يطلق التيمم على

ص: ٥٩٩

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ٣: ٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.
  - ٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٦٠، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٦.
  - ٣- ٣) وسائل الشيعه ٣: ٣٦٠، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٧.
  - ٤- ٤) سوره المائده: الآيه ٦.
  - ٥- ٥) وسائل الشيعه ٣: ٣٥٤، الباب ٩ من أبواب التيمم، الحديث ٥.

كل من امرين، أحدهما: ضرب اليدين على الأرض والثاني: مسح الوجه واليدين، والتيمم الأول شرط في التيمم الثاني، والتيمم الثاني شرط في الصلاة فقط والآية المباركة التيمم فيها بالمعنى الأول، وفيه أن غايه ما يستفاد من الروايه مع الفحص عن ضعف سندها بأحمد بن هلال العبرتائي هو أن التيمم الثاني استعمل فيها في مسح الوجه واليدين، وأما نفى ظهور الآية في كون التيمم على الصعيد شرطاً في نفس الصلاة فلا يستفاد منها.

وعلى الجملة، على الاستعمال في مورد لا يقتضى الظهور في اللفظ وأما ما في موثقه سماعه الوارده فيمن مرت به جنازه وهو على غير وضوء من أنه يضرب بيديه على حائط اللبن فليتيمم به (1). يحتمل كون المراد إتمام التيمم به لا أن يشرع في التيمم بعد ضرب يديه على الحائط فلا دلالة لها على ما ذكر، بل يحتمل كون المراد هو الشروع في التيمم إذا كان المرجع للضمير في قوله فليتيمم به هو حائط اللبن لا ضرب اليدين كما ليس بعيد.

قد تحصل ممّا ذكرنا أنّ العمده في كون ضرب اليدين داخلًا في التيمم الذي شرط الصلاة ظهور الآية المباركة في كون التيمم على الصعيد والمسح بعده شرطاً لنفس الصلاة كاشتراطها بالوضوء، وإلّا فمجرد حمل التيمم على الضربه للوجه غير مفيد، فإنّ التيمم فيه عند القائل بعدم كونها جزء بالمعنى الأوّل ويقال في الثمره بين كون الضرب على الأرض شرطاً للمسح فقط أو كونه داخلًا في التيمم المشروط به الصلاة جواز المسح على الوجه واليدين ما إذا كان ضرب اليدين على الأرض لا يقصد التقرب، حيث إنّه على تقدير دخوله في التيمم يكون جزءاً من العباده، بخلاف ما إذا

ص: ٦٠٠

ولا يعتبر فيها قصد رفع الحدث بل ولا الاستباحه [١]

الثانى:المباشره حال الاختيار[٢]

كان شرطاً فى المسح فقط فإنه يعتبر توصلياً يتحقق بلا قصد التقرب.

ومما ذكر يظهر أنه لو شكك فى كونه جزءاً أو شرطاً فمقتضى الإطلاق بل الأصل العملى التوصليه بناءً على جواز أخذ قصد التقرب فى متعلق الأمر، بخلاف ما قيل بامتناع أخذه فيه فإن المرجع قاعده الاشتغال.

### عدم اعتبار قصد الرفع

[١]

يأتى أنّ ظاهر الخطابات الشرعيه كون التيمم أحد الطهورين، وأن مقتضاها أنّ الشارع اعتبر التيمم طهاره عند عدم التمكن من استعمال الماء الى أن يحدث أو يتمكن من استعمال الماء، وقيل إنّ التيمم لم يعتبر طهاره وإنما اعتبره الشارع مبيحاً للدخول فى الصلاه وإتمامها مع عدم التمكن من الطهاره فالتميم محدث ولكن يجب عليه الصلاه مع التيمم، وعلى كل من الوجهين فارتفاع الحدث به أو كونه مبيحاً حكم رتبته الشارع عليه وترتب الحكم على موضوعه يحتاج إلى تحقق الموضوع من غير حاجه إلى قصد المكلف، وعليه فلا يعتبر فى صحه التيمم لا قصد رفع الحدث ولا قصد كونه مبيحاً للصلاه.

### الثانى:المباشره

[٢]

المراد أن يوقع التيمم من لا- يتمكن من الطهاره المائيه على أعضائه بنفسه، فلا يكفى أن يوقعه غيره عليه حال الاختيار، فإنه كما تقدّم فى باب الوضوء أنّ ظاهر

ص: ٦٠١

الآية (١) المباركه أنّ كل مكلف بالصلاه عليه أن يغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه وبرجليه بالمباشره، كذلك ظاهرها أمر كل من لا يتمكن من الوضوء والغسل أن يتيمم بالصعيد ويمسح وجهه ويديه والأخبار البيانيه الوارده في التيمم كلها مشتمله على أن يضرب غير المتمكن من استعمال الماء يديه على الأرض ثم مسحه بهما وجهه أو جبينه ويديه، ومع الإغماض ذلك أنّه لو وصلت النوبه إلى الأصل العملي فمقتضاه الاشتغال وعدم كفايه الاستنابه حال الاختيار فإنّ التيمم من الأفعال التي لا يستند إلى غير المباشر، وليس من قبيل حلق الرأس بحيث يستند إليه ولو بالتسيب والاستنابه، ولذا يكون التوكيل في امثال المقام عليّ خلاف الأصل، وعليه فهو مكلف بالصلاه بالتيمم، فسقوط التكليف عنه مع إيقاع التيمم على أعضائه مشكوك فلا بد من إحراز الامتثال.

نعم، إذا لم يتمكن من المباشره لمرض ونحوه يجوز أن ييممه الغير كما مر في الوضوء والغسل، فإنه لا يحتمل جواز الاستنابه في غسله ووضوئه عند عدم التمكن من المباشره وعدم جوازها عند عدم التمكن من المباشره في التيمم مع أنّ الوارد في الصحيح عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن مسكين (محمد بن مسكين) وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قيل له: إنّ فلاناً أصابته جنابه وهو مجدور فغسلوه فمات، فقال: قتلوه ألا سألوا؟ ألا يّمموه إنّ شفاء العى السؤال (٢). فالروايه عليّ تقدير محمد بن مسكين كما في روايه الكليني (٣) والنسخه من الوسائل ضعيفه لعدم توثيق لمحمد بن مسكين،

ص: ٦٠٢

١- ١) سورة المائده: الآية ٦.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٤٦، الباب ٥ من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

٣- ٣) انظر الكافي ٣: ٦٨، الحديث ٥، في بعض نسخه: مسكين. كما في هامشه.

الثالث:الموالاه وإن كان بدلاً عن الغسل والمناط فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفاً بحيث تمحو صورته [١]

ولكن على تقدير محمد بن سكين معتبره ولا يبعد أن يكون المراد محمد بن سكين في كل مورد وقع في الروايات محمد بن مسكين لعدم وجوده في كتب الرجال علي ما قيل.

### الثالث:الموالاه

[١]

لا ينبغي التأمل في أنّ التيمم بأجزائه الثلاثة يعد فعلاً واحداً نظير الوضوء والغسل، ويقال إنّ المرتكز في الفعل الواحد الذي تكون وحدته بالاعتبار لوجود ملاك نفسى أو غيرى قائم بمجموع الأجزاء؛ ولذا يتعلق بالمجموع تكليف واحد إن حافظ على وحدته عرفاً لو لم يتم قرينه على الخلاف وعدم اعتبار الموالاه بين أجزائه، وكما أنّ قطع التكلم والشروع به بعد زمان كالساعه والساعتين يخرج التكلم عن وحدته كذلك الأمر في الأفعال التي اعتبر الشارع وحدتها.

نعم، إذا قام الدليل على أنّ قاطع وحده الفعل الفلانى أمر خاص لا فقد الموالاه كما في الغسل فإنّ القاطع بين أجزائه الحدث فيؤخذ به.

وبتعبير آخر، الموارد التي تكون الموالاه بين أجزاء العمل دخيلاً في ملاكه وصحته لا يحتاج ذلك إلى بيانه خطاباً، بل جعل عنوان ذلك الفعل متعلق الحكم أو موضوعه كافٍ في ذلك، وإنما الحاجه إلى البيان في الموارد التي لا تكون الموالاه فيها دخيله في ملاك الحكم، وعلي ذلك فلا بد من رعايه الموالاه كذلك في التيمم حتى فيما كان بدلاً عن الغسل فإنّ التيمم بدل عنه في الطهاره لا في كيفية الإتيان بأجزائه، ودعوى الإجماع في المقام لا يمكن أن يعتمد عليها، فإنه لولا الاطمينان بأنّ المدرك في

ص: ٦٠٣

اعتبارهم الموالاه ما أشير إليه من الإرتكاز فلا أقل من احتمال ذلك ومعه لا يكون الإجماع على تقديره تعدياً.

### الرابع: الترتيب

[١]

أما كون مسح الوجه واليدين بعد ضرب اليدين على الأرض فيدل عليه الآيه المباركه والروايات، فإن قوله سبحانه: «فَامْسِـحُوا بِيُوجِيهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ» (١) دلالتها على هذا الترتيب واضحه، فإن ضمير «مِنْهُ» إمّا يرجع إلى الصعيد أو إلى التيمم منه وكذلك الحال فى الروايات، بل فى بعضها عبر عن ذلك به ثم كصحيحه زراره قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: - وذكر التيمم وما صنع عمّار - فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه وكفيه (٢).

وقد تقدّم أنّ الفعل الصادر عن الإمام عليه السلام فى مقام البيان وتعليم العباده ظاهره لزوم ما فعله من الكيفيه ما لم يقم قرينه على عدم اعتبارها، وفى موثقه قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم؟ وضرب يده على الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه وكفيه مرّه واحده (٣). وفى صحيحه أبى أيوب الخراز عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن التيمم - إلى أن قال - فوضع يده على المسح ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قليلاً (٤). ويدل هذا على اعتبار الترتيب بين مسح الوجه واليدين ولزوم كون

ص: ٦٠٤

١- ١) سورة المائدة: الآيه ٦.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٦٠، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٥.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٣: ٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٤- ٤) وسائل الشيعه ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

الخامس:الابتداء بالأعلى ومنه إلى الأسفل في الجبهه واليدين[١]

الثانى بعد الأول كما يدل على ذلك حسنه الكاهلى فإن الوارد فيها:فضرب بيديه على البساط فمسح بهما وجهه ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى (١).

وفي المروى فى آخر السرائر عن نواتر أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى، عن عبدالله بن بكير، عن زراره، عن أبى جعفر عليه السلام فضرب بيده على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم مسح بجبينه ثم مسح كفيه كل واحده على الأخرى فمسح اليسرى على اليمنى واليمنى على اليسرى (٢). ولكن فى الترتيب بين اليدين لزوم رعايته لا يخلو عن تأمل.

ودعوى أنّ المسح على اليد بدل عن غسلها فى الوضوء ولعل ذلك هو الموجب لعدم تعرض الرواه عند نقلهم للترتيب بين اليدين فى المسح، وكذا بعض الأصحاب لا يمكن المساعده عليها؛ لأنّ التيمم قد يكون بدلاً عن الغسل، وقد تقدم عدم ثبوت الترتيب فيه بين الطرف الأيمن والطرف الأيسر، وثانياً لا ملازمه بين اعتبار الترتيب فى المبدل وعدم اعتباره فى البدل، وما رواه فى السرائر لا يخلو عن المناقشه فى السند، ولكن لا ينبغى التأمل فى أنّ الاحتياط مقتضاه رعايه الترتيب.

**الخامس:الابتداء من الأعلى إلى الأسفل**

[١]

على المشهور بين الأصحاب ولكن استفاده ذلك من الأخبار الوارده مشكل، وإطلاق المسح على الجبين أو الجبينين أو الوجه فى الأخبار الآمره بالمسح، وكذا فى

ص: ٦٠٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣:٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- (٢) السرائر ٣:٥٥٤.

الأخبار الواردة في نقل تيممهم عليهم السلام في مقام تعليمه بمعنى عدم التعرض بأن المسح السادس: عدم الحائل بين المسح والممسوح [١]

على الوجه كان من قصاص الشعر الى الأسفل مقتضاه عدم إعتبار البدء من الأعلى، وإلّا كان المتعين هو التعرض لنقل هذه الخصوصية أيضاً.

ودعوى أنّ المتعارف هو البدء من الأعلى ولو كان المسح على خلاف المتعارف لكان اللازم التعرض له لا يخلو عن التأمل؛ لعدم انحصار المسح على النحو المتعارف على البدء من الأعلى، بل يعم المسح من الأيمن إلى الأيسر ومن الأيسر إلى اليمين ومن الجبهة الى آخر الجبينين، فتعين الأول من الأنحاء مبنى على الاحتياط، ورعايه فتوى المشهور.

ومما ذكر يظهر الحال في مسح اليدين وأن لا يبعد أن يكون المراد ممّا ورد في صحيحه أبي أيوب الخراز: ثم مسح فوق الكف قليلاً (١). البدء في مسح اليدين من فوق الكف قليلاً، وأمّا ما في الفقه الرضوي من أنه يمّسح من منبت الشعر التي طرف الأنف (٢)، فقد تقدم عدم ثبوت كونه روايه مع عدم التعرض فيه للبدء في اليدين من فوق اللهم إلا أن يقال ظاهر الروايات إمرار تمام اليدين على تمام الجبهة والجبينين، والمتعارف من هذا المسح المسح من قصاص الشعر وغيره يحتاج إلى البيان، والله سبحانه هو العالم.

### السادس: عدم الحائل

[١]

الوارد في الآيه المباركه اعتبار مسح الوجه واليدين بعد التيمم من الصعيد الطيب، وقد ورد في الروايات أنّ المسح بعد ضرب اليدين على الأرض على ما تقدم

ص: ٦٠٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٢- (٢) فقه الرضا عليه السلام: ٨٨.



يكون باليدين على الوجه وبإحدى اليدين على الأخرى،ولا يصدق المسح كذلك إلّا بمباشره اليدين ببشرتهما بشره الوجه وبشره ظهر اليد الأخرى عند مسحها بباطن الأخرى،وليس عدم الحائل شرطاً خارجياً،بل هو مقتضى ماورد في الخطابات البيانيه وظاهر الآيه المباركه من بيان التيمّم،نعم ذكرنا فيما سبق أنه لا يبعد عدم اعتبار حيلوله العلوق بمعنى الأجزاء الأرضيه على ما مر إلّا أن يستفاد من الأمر بنفض اليدين أو أنه عليه السلام نفض يديه اعتبار عدم حيلوله الأجزاء الأرضيه أيضاً.

### السابع:طهاره الماسح والممسوح

[١]

لم يثبت في التيمم اشتراطه بطهاره العضو الماسح أو العضو الممسوح إنّما يعتبر طهارتهما في الصلاه كساير أجزاء البدن حال الصلاه عامل الاختيار،واعتبار طهاره أعضاء الوضوء من جهه تنجس الماء الذى يتوضأ به،ويعتبر في ماء الوضوء طهارته،وهذا الاعتبار لايجرى في التيمم إذا لم يكن في البين الرطوبه المسريه في الاعضاء.

وعلى الجملة،المعتبر طهاره ما يتيمم به على ما تقدم وإلّا فلو كانت طهاره الماسح والممسوح معتبره كطهاره ما يتيمم به لا شكل الفرق بين حال الاختيار وغيره، إلّا أن يقال الدليل على اعتبارها في الماسح والممسوح الإجماع والثابت منه حال الاختيار،ولكن في الإجماع في اصل ثبوت اعتبارها تأمّل،بل منع.

(مسأله ١) إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه ولو كان جزءاً يسيراً بطل عمداً كان أو سهواً أو جهلاً لكن قد مرّ أنه لا يلزم المداقه والتعميق [١]

(مسأله ٢) إذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضاً [٢]

وإذا كانت يد زائده فالحكم فيها كما مرّ فى الموضوع.

### إذا بقى من الممسوح جزء لم يمسح عليه

[١]

قد تقدّم أنّ المعتبر فى التيمم مسح الجبهه والجبين ومسح ظاهر كلّ من الكفين بباطن الأخرى، ومقتضى اعتبار المسح المزبور أنّ يمسح تمام الجبهه والجبين وتمام ظاهر اليدين، كما أنّ مقتضى غسل الوجه واليدين إلى المرفقين غسل تمام ذلك فى الموضوع، نعم بما أنّ الغسل يتحقّق بإيصال الماء إلى تمام أجزاء المغسول فيمكن ذلك بلا حجه إلى المداقه والتعميق، بخلاف التيمم فإنّه يتمّ بجريان اليد الماسحه على العضو الممسوح، ولكون باطن اليد فى مفاصل الأنامل والأصابع لا يجرى على تمام العضو الممسوح إلا بالمداقه والتعميق، فعدم التعرض فى الروايات للزومهما مقتضاه عدم لزومهما وكفايه الاستيعاب العرفى.

### إذا كان فى محل المسح لحم زائد

[٢]

حيث إنّ اللحم الزائد فى الجبهه والجبين أو اليدين يكون من توابع الجبين واليدين، ويلحق باللحم الزائد الإصبع الزائده فى اليد، حيث إنّّه يعد جزء من اليد وتوابعها، وذكر الماتن قدس سره إذا كان للمكلف يد زائده فالحكم فيها كما مرّ فى الموضوع، وذكر فى الموضوع أنّ اليد الزائده إذا كانت فوق المرفق لا يجب غسلها، وإذا كانت دون المرفق يجب غسلها أيضاً، وإذا اشتبهت اليد الأصلية بالزائده يجب غسلها، وكذا فيما إذا كانتا أصليتين كما إذا يباشر الأعمال بكلّ منهما، غايه الأمر غسلها عند الاشتباه

ص: ٦٠٨

(مسأله ۳) إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه [۱]

وإن كان في الجبهة بأن يكون منبته فيها، وأما إذا كان واقعاً عليها من الرأس فيجب رفعه لأنه من الحائل.

للمقدمه العلميه ومع كونهما أصليتين لكون كل منهما يمناه أو يسراه.

ومقتضى ما مرَّ أنّ الزائده لو كانت فوق الزند لا يجب مسحها، وإن كانت دون الزند يجب مسحها، وإذا كانت له يدان من الزند فإن كانتا أصليتين يجب المسح على كل منهما وإن كانت إحداهما زائده واشتبهت بالأصليه مسحهما للمقدمه العلميه، وربما يقال إنّ الزائده لا دليل على اعتبار المسح عليها في التيمم حتى إذا كانت دون الزند، بخلاف الوضوء فإنه يجب فيها غسل الزائده إذا كانت دون المرفق؛ وذلك لما ورد في الوضوء أن لا يدع شيئاً من الوجه ولا شيئاً من المرفق إلى أطراف الأصابع إلّا غسله، وهذا يعم اليد الزائده، بخلاف التيمم فإنّ الوارد فيها المسح على الكفين واليد الزائده ولو كانت دون الزند خارجه عن عنوان الكف، ولكن لا يخفى كما أنّ الإصبع الزائده من الكف كذلك الكف الزائده كفّ، وإذا كان الكفان أصليين الترمنا بوجوب المسح عليهما، وكذلك إذا كان أحدهما زائده وكان دون الزند كما هو الفرض.

### يكفى المسح على الشعر وإن كان في الجبهة

[۱]

فإن وجود الشعر النابت على ظهر الكف أمر متعارف ولم يرد في شيء من الأخبار البيانيه التعرض للتخليل في موضعه والأمر بمسح البشره منها، فيعلم من ذلك كفايه المسح على الشعر وعدم احتسابه حائلاً ولا فرق في ذلك بين ظهر اليدين والجبين، بل الشعر الرقيق في الجبين أيضاً أمر متعارف، نعم إذا كان الشعر واقعاً على الجبين من الرأس يحسب حائلاً لخروجه عن الفرض والذي ذكرنا أنّ عدم التعرض

(مسأله ۴) إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيره يكفى المسح بها أو عليها. [۱]

لرفعه قرينه على كفايه المسح عليه.

### إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيره

[۱]

هذا هو المعروف بين أصحابنا بل الخلاف في المقام غير ظاهر، ولكن الكلام في مستند هذا الحكم فإن قاعده الميسور كما أشرنا غير مَرّه إلى عمومها غير ثابتة، ودعوى الاجماع التعبدى لا يمكن المساعدة عليها؛ لأنه لو لم يحرز الاستناد إلى ما يذكر من الوجوه ولا أقل من احتمالها ويستدل على ذلك بروايه عبد الأعلى مولى آل سام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مراره فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: «يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ امسح عليه» (۱) ولكن لا يخفى أن مقتضى نفي الحرج عدم التكليف بالصلاه مع الوضوء الاختيارى، وأما التكليف بها مع الوضوء الاضطرارى فهو مستفاد من الأمر بالمسح على المراره.

أضف إلى ذلك ضعف الروايه سنداً فإن عبد الأعلى مولى آل سام لم يثبت له توثيق، وفي كونه من المعاريف الذين لم يرد فيهم قدح تأمير؛ لاحتمال التعدد وكونه غير عبد الأعلى بن أعين الذى مدحه بل وثقه وجلله المفيد قدس سره (۲) ومعتبره الوشاء، قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل أيجزيه أن يمسخ على طلا

ص: ۶۱۰

۱- ۱) وسائل الشيعة ۱: ۴۶۴، الباب ۳۹ من أبواب الوضوء، الحديث ۵. والآيه ۷۸ من سوره الحج.

۲- ۲) جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: ۲۵ و ۳۹ و ۴۵.

الدواء؟ قال: «نعم، يجزيه أن يمسح عليه» (١). ويقال: إن الإطلاق فيها يقتضى جواز المسح فى الوضوء والتيمم، ولكن الصدوق قدس سره فى العيون عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن على الوشاء، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الدواء يكون على يدى الرجل أيجزيه أن يمسح فى الوضوء على الدواء المطفى عليه؟ فقال: «يمسح عليه ويجزيه» (٢) وحيث يبعد كونهما روايتين عن الحسن بن على الوشاء فكلمه الوضوء ساقطه فى روايه الشيخ قدس سره (٣).

□  
أقول: لا- يحتمل الفرق فيما ذكر بين الوضوء والتيمم أضف إلى ذلك الإطلاق فى معتبره كليب الأسدى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاه؟ قال: «إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جباهه وليصل» (٤) فإن إطلاقها يعم الجبيره فى الغسل والوضوء والتيمم، فإذا كان خائفاً ولو من نزع الجبيره والمسح على بشره يمسح على الجبيره، وكليب الأسدى المعروف به كليب بن معاويه الصيداوى صاحب الكتاب تصدى الاجلاء كصفوان وابن أبى عمير وغيرهما للروايه عنه ولم يرد فى حقه قدح.

وأما التمسك فى المقام بعدم سقوط الصلاه فى حال (٥)، فقد تقدم أنه من

ص: ٦١١

١- (١) وسائل الشيعة ٤٥٥: ١، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢٤: ١، الحديث ٤٨.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣٦٤: ١، الحديث ٣٥.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤٦٥: ١، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٣٧٣: ٢، الباب الأول من أبواب الاستحاضه، الحديث ٥.

(مسأله ۵) إذا خالف الترتيب بطل وإن كان لجهل أو نسيان [۱]

(مسأله ۶) يجوز الاستنابه عند عدم إمكان المباشره فيضرب النائب بيد المنوب عنه ويمسح بها وجهه ويديه [۲]

وإن لم يمكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه.

التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه، فإن معنى قوله عليه السلام: لا صلاه إلا بطهور (۱). في صحيحه زراره بمعنى الطهاره لا بمعنى ما يتطهر به.

ويمكن أيضاً استفاده التيمم بنحو الجبيره مما ورد في أنّ الجنب الجريح أو الكسير يتيمم، فإنّ من يكون به القرح والجرح ربما يكون على جرحه جبيره كما لا يخفى.

### إذا خالف الترتيب بطل

[۱]

فإن مقتضى إطلاق اشتراط الترتيب ورفع النسيان مع استيعابه تمام الوقت مقتضاه عدم تكليفه بالصلاه مع التيمم لا أنّ ما أتى به من التيمم محكوم بالصحه ومكلف بالصلاه مع ذلك التيمم.

### في جواز الاستنابه

[۲]

لا- ينبغي التأمل في جواز الاستنابه مع عدم التمكن من المباشره فإنّ جواز هذه الاستنابه ثابتة في كلّ من الوضوء والغسل ولا يحتمل عدم جريانها في التيمم، مع أنّه قد ورد في الصحيح عن ابن أبي عمير، عن محمد بن سكين وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام قيل له: إنّ فلاناً أصابته جنابه وهو مجذور فغسلوه فمات؟ فقال: «قتلوه»

ص: ۶۱۲

نجساً وجب تطهيره إن أمكن وإلما سقط اعتبار طهارته ولا- ينتقل إلى الظاهر إلا إذا كانت نجاسته مسريه إلى ما يتيمم به ولم يمكن تجفيفه.

ألا سألوا ألا يَمّموه إن شفاء العي السؤال» (١) وبما أنّ ضرب الیدین داخل فی التيمم علی ما تقدم فيضرب النائب بيد المنوب عنه ويمسح بها وجهه، بل لو لم يمكن الضرب بل أمكن وضع يدي غير المتمكن على الأرض والمسح بهما وجهه ويديه تعين ذلك، ولا تصل النوبه إلى ضرب النائب يديه على الأرض؛ لأنّ الوضع في نفسه مرتبه من الضرب، ويدخل المكلف مع التمكن منه ولو بواسطه عمل النائب في المتمكن من التيمم الذي أحد أفعاله ضرب يديه على الأرض.

وعلى الجملة، وضع يديه كذلك على الأرض أقرب بحسب الارتكاز من ضرب النائب يديه على الأرض والمسح بها علی وجه المنوب عنه ويديه، نعم إذا لم يمكن وضع يديه يضرب النائب يديه على الأرض وييمّمه، ويدل علی ذلك ما ورد من الأمر بتيمم الميت إذا لم يتمكن من تغسيله، فإن الغالب عدم إمكان ضرب يدي الميت أو وضعها على الأرض والمسح بيديه علی وجهه وظاهر يديه فلاحظ معتبره عبدالرحمن بن أبي نجران، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام الوارده في اجتماع جنب وميت ومن علی غير وضوء وعدم كفايه الماء إلا لواحد منهم (٢).

### إذا كان باطن الیدین نجساً يجب تطهيره

[١]

قد تقدم أنه لم يثبت اعتبار طهاره باطن الیدین فی التيمم ومعه لا يوجب

ص: ٦١٣

١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٤٦، الباب ٥ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٧٥، الباب ١٨ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

(مسأله ٨) الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى ومسح الجبهه بها ثم مسح ظهرها بالأرض والأحوط الاستنابه لليد المقطوعه فيضرب بيده الموجوده مع يد واحده للنائب ويمسح بهما جبهته ويمسح النائب ظهر يده الموجوده، والأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضاً، وأمّا أقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض، والأحوط مع الإمكان الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه والمسح بهما وعليهما. [١]

لتوهم انتقال الوظيفه إلى ضرب ظاهرهما، نعم إذا كان باطنهما نجساً بنجاسه مسريه ولم يمكن تجفيف باطنهما تنتقل الوظيفه إلى ضرب الظاهر؛ لأنّ طهاره ما يتيمم به شرط في التيمم على ما تقدم.

ودعوى أنّ المعبر في التيمم طهاره ما يتيمم به عند ضرب اليدين، وأمّا تنجسه بضربهما فلا دليل على مانعيته نظير ما يقال إنّ المعبر في التطهير بالماء طهارته قبل استعماله في التطهير، وأمّا انفعاله بغسل المتنجس فلا يضر بطهاره المغسول لا يمكن المساعده عليه، فإنّ الالتزام في غسل المتنجسات بذلك؛ لأنّه مقتضى الجمع بين ما دلّ على نجاسه الماء القليل وطهاره المغسول بالغسل به عند القائلين بنجاسه الغساله، وأمّا طهاره التراب في التيمم فاعتبارها كاعتبار طهاره الماء في الوضوء، فما دلّ على اعتبار طهاره ماء الوضوء مقتضاه عدم انفعاله بغسل الوجه واليدين بحسب الارتكاز العرفي وتنجس التراب بضرب اليدين كتنجس ماء الوضوء بغسل الوجه بحسب ذلك الارتكاز في عدم جواز التيمم به.

## تيمم الأقطع

[١]

لا يخفى أنّه لا يحتمل سقوط التكليف بالصلاه عن الأقطع بإحدى اليدين أو بكليهما، وعليه مع عدم وجدان الماء التيمم لصلاته، وذكر المأتن قدس سره أنّه إذا كان



ياحدى اليدين يضربها على الأرض ويمسح بها جبهته أى ما يعم الجبينين أيضاً ثمّ يمسح ظاهر يده الموجوده على الأرض، وجعل الاستنابه لليد المقطوعه احتياطاً بأن يضرب هو والنائب ياحدى يديه الأرض ويمسح بهما جبهته ويمسح النائب بيده ظهر يده الموجوده، والأحوط أن يمسح هو أيضاً ظاهر يده الموجوده على الأرض.

ولكن لا يخفى أنّ ظاهر الخطابات ومنها الآيه الشريفه أنّ المكلف بالصلاه مع عدم وجدانه الماء أن يمسح هو وجهه من تيممه أو مما يتيمم به واشترط كونه بيديه إنما فى حق غير الأقطع فلا- دليل على أجزاء المسح بيد شخص آخر فضلاً عن جعله أحوط، كما أنّ المسح على ظاهر كل من اليدين بباطن الأخرى فى حق غير الأقطع، وأما الاقطع ياحدى اليدين فالمتعين مسح ظاهر يده بالأرض، وهذا إذا لم يكن ذراع اليد الأخرى موجوداً، وإلا فإن كان موجوداً وأمكن ضربه على الأرض ومسح الجبهه به مع يده الموجوده فالأحوط الجمع بين التيمم بيده الموجوده كما تقدم وبين التيمم بها وبذراعه.

نعم، لو تمكن من الاستنابه مع عدم الذراع وجمع بين التيمم باليد الواحده والتيمم بيد النائب كما ذكره فى المتن كان أحوط، ولو احتمل تعيينه يكون الجمع متعيّناً.

ومما ذكرنا يظهر الحال فى الأقطع باليدين فإنه لم يذكر الماتن قدس سره الاستنابه فى الفرض، بل ذكر قدس سره أنه يمسح جبهته على الأرض ومع إمكان الجمع بين هذا النحو من التيمم وبين ضرب ذراعيه والمسح بهما وعليهما يجمع، وظاهره كون الجمع احتياطاً استجبائياً، ولكنه كما ذكرنا احتياط وجوبى لاحتمال كون تيممه بأحد النحويين خاصه أى بالنحو الثانى فقط أو كالنحو الأول فقط، فمقتضى العلم الإجمالى الجمع بينهما

(مسألة ٩) إذا كان على الباطن نجاسه لها جرم يعد حائلاً ولم يمكن إزالتها فالأحوط الجمع بين الضرب به والمسح به والضرب بالظاهر والمسح به. [١]

(مسألة ١٠) الخاتم حائل فيجب نزع حال التيمم [٢]

ومن العجب أنه لم يتعرض للاستنابه لليدين مع أنه لافرق في احتمالها بين الأقطع باليد الواحده أو بالأقطع باليدين.

ودعوى عدم شمول الآيه للأقطع باليدين بخلاف الأقطع باليد الواحده كما ترى، فإنه كما لا يمكن في الأقطع باليدين مسح الوجه من التيمم كذلك لا يمكن في الأقطع باليد الواحده مسح اليد من التيمم فكل منهما خارج عن مدلول مجموع الآيه مع أن عدم شمول الآيه للأقطع باليدين لا يوجب أن يلغى احتمال الاستنابه فيه.

### إذا لم يمكن إزاله النجاسه ذات الجرم

[١]

قد تقدم أنه يكون مسح ظاهر اليد بباطن الأخرى كما يعتبر استيعاب اليدين في ضربهما على الأرض وفي المسح بهما، وبما أن الجمع بين الأمر غير ممكن ويدور الأمر بين كون الساقط هو اشتراط الباطن أو اشتراط الاستيعاب، فمقتضى العلم الإجمالى الجمع بين تيممين بنحوين.

### يجب نزع الخاتم

[٢]

قد تقدم أنه يجب الاستيعاب في وضع اليدين على الأرض والمسح بهما وعليهما فيكون الخاتم حائلاً؛ ولهذه الجبهه لم يكن حاجه للتعرض لنزعه في الأخبار البيانيه أو غيرها.

ص: ٦١٦

(مسألة ١١) لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه [١]

وأما مع التعدد كالحائض والنفساء مثلاً فيجب تعيينه ولو بالإجمال.

### في تعيين المبدل منه

[١]

كما إذا كان جنباً أو محدثاً بالأصغر فقط فإنه لا يجب في الأول تعيين أن تيممه بدل عن غسل الجنابه وفي الثاني أنه بدل عن الوضوء، بل إذا قصد كل منهما بتيممه أن يصلى كفى ذلك، نعم إذا كان ما عليه متعدداً كالحائض والنفساء فإن الواجب على كل منهما الغسل والوضوء بناءً على عدم إجراء الغسل منهما عن الوضوء يتعين أن يكون في تيممهما تعيين وأنه بدل عن الوضوء أو الغسل، وكذا الحال بناءً على إجراء غير غسل المستحاضه المتوسطه عن الوضوء فإن الإجراء يختص بالغسل ولا يجرى على بدله على ما تقدم في بحث إغناء كل غسل عن الوضوء، وعليه يتعين لفاقد الماء التيمم بدلاً عن الغسل والتيمم بدلاً عن الوضوء، وقد ذكرنا أن كل فعلين يكون كلاهما بكيفية واحده وصوره واحده يكون تعددهما بالقصد لامحاله، فإن اعتبر الترتيب بينهما كصلاتي الظهر والعصر فعلى المكلف أن يقصد بالأول الواجب الذي زمانه متقدم، وبالثاني الفعل الذي زمانه متأخر، بخلاف ما إذا لم يعتبر الترتيب بينهما كالتيمم بدلاً عن الغسل والتيمم بدلاً عن الوضوء، فإنه يكفي فيهما أن يقصد المكلف أن أحدهما بدل عن الغسل والآخر بدل عن الوضوء من غير أن يعين البديل في خصوص الأول بالغسل. وفي الثاني بالوضوء أو بالعكس، وهذا النحو من القصد داخل في عبارته الماتن من قوله: فيجب تعيينه ولو بالإجمال.

ص: ٦١٧

(مسأله ١٢) مع اتحاد الغايه لا يجب تعيينها [١]

ومع التعدد يجوز قصد الجميع ويجوز قصد ما فى الذمه كما يجوز قصد واحده منها فيجزى عن الجميع.

(مسأله ١٣) إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل [٢]

وإن تبين غيرها صح له إذا كان الاشتباه فى التطبيق وبطل إن كان على وجه التقييد.

### مع اتحاد الغايه يجوز قصد ما فى الذمه

[١]

هذا الكلام مبنى على اعتبار قصد الغايه فى التيمم كما تقدم القول باعتبار قصدتها فى الوضوء لحصول الطهاره من المحدث بالأصغر به، وذكرنا أنّ قصد الغايه فى الوضوء بل فى التيمم وإن يوجب حصول قصد التقرب المعتبر فيهما إلا أنه لا ينحصر قصد التقرب فى قصد الغايه، فإنّ الوضوء بنفسه من المحدث بالأصغر مستحب نفسى، كما أنه بنفسه إذا صدر بقصد التقرب عنه يكون طهاره، وكذا الحال فى التيمم، وعليه فلا- يعتبر فى صحه الوضوء والتيمم قصد الإتيان بالغايه المشروطه بالطهاره من الحدث الأصغر، سواء كانت الطهاره شرط فى صحه الغايه أو فى كمالها بلا فرق بين كون الغايه واحده أو متعدده، وعلى تقدير الإغماض والالتزام بقصدتها فلا يلزم قصد الغايات المتعدده عند اجتماعها، بل إذا قصد غايه معينه عند التيمم أو الوضوء تحصل الطهاره، ومع حصولها يجوز الإتيان بكلّ ما هو مشروط بالطهاره فى صحتها أم فى كمالها، بل عند اجتماعها إذا قصد الغايه بنحو الإجمال ومن دون تعيين أحدها بخصوصها أو جميعها عند الوضوء أو التيمم تحصل الطهاره.

### إذا قصد غايه فتبين عدمها

[٢]

هذا أيضاً مبنى على أنّ قصد الغايه محصل للطهاره بالتيمم نظير قصد البدليه عن الوضوء أو الغسل أو الاغتسال، وأمّا إذا قلنا بأنّ قصد الغايه يحصل به قصد التقرب

ص: ٦١٨

(مسألة ١٤) إذا اعتقد كونه محدثاً بالحدث الأصغر فقصد البدليه عن الوضوء فتبين كونه محدثاً بالأ- كبر فإن كان على وجه التقييد بطل [١]

وإن أتى به من باب الاشتباه في التطبيق أو قصد ما في الذمه صح وكذا إذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه وأنه ماس للميت مثلاً.

المعتبر في صحه الوضوء أو التيمم وإن قصد التقرب لا ينحصر في قصدها لكون التيمم من المحدث بالأصغر مع عدم تمكنه من استعمال الماء بنفسه طهاره ومستحب نفسى كالوضوء منه عند تمكنه من استعماله يحكم بصحة التيمم ولو لم تكن في البين غايه، ولا أثر مع الاستحباب النفسى للتقييد فإن قصد الغايه يوجب صدور التيمم بنحو قريبي حتى لو كان ملتفتاً إلى عدم الغايه لم يكن يتيمم، ومع صدوره قريباً يحصل التيمم القريبي المفروض أنه طهاره، وهذا بخلاف الموارد التي يكون الفعل بالإضافة إلى العنوان قصدياً كقصد بدليه التيمم عن الوضوء أو الغسل، فإنه إذا تيمم بقصد البدليه عن غسل الجنابه فظهر بعد التيمم أنه كان محدثاً بالأصغر فقط، فإن كان قصد بدليته عن غسل الجنابه بنحو الاشتباه والخطأ بأن كان قصده الإتيان بوظيفته الفعلية شرعاً يحكم بصحة التيمم، فإن هذا القصد يوجب إرادته ما هو المتعلق الأمر واقعاً وأما إذا كان قصده بنحو التقييد بأن لم يكن يتيمم بدلاً عن الوضوء حتى في صورته علمه بعدم جنابته فيحكم ببطلان التيمم المزبور، كما هو الحال فيمن صلى صلاه الظهر ثم بان أنه كان صلاها من قبل فإن كان ما قصده من صلاه الظهر بقصد الإتيان بالوظيفه الفعلية حين الشروع بها يحكم بصحتها عصرًا وإن كان بحيث لم يكن يصلى العصر لو كان ملتفتاً إلى أنه قد صلى الظهر قبل ذلك يحكم ببطلانها وعدم وقوعها عصرًا.

[١]

قد تقدم وجه البطلان في المسألة السابقه وبيننا الفرق بين قصد الغايه وقصد البدليه وأنه لا- أثر للتقييد في تخلف الغايه المقصوده، بخلاف مورد تخلف المبدل منه المقصود.

ص: ٦١٩

(مسأله ١٥) فى مسح الجبهه واليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح فلا- يكفى جزّ الممسوح تحت الماسح نعم لا- تضر الحركة اليسيره فى الممسوح إذا صدق كونه ممسوحاً.

(مسأله ١٦) إذا رفع يده فى أثناء المسح ثم وضعها بلافضل [١]

وأتم فالظاهر كفايته وإن كان الأحوط الإعادة.

(مسأله ١٧) إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر وعلم بأحدهما إجمالاً يكفيه تيمّم واحد بقصد ما فى الذمه. [٢]

### إذا رفع يده أثناء المسح

[١]

ربما يستظهر من الأخبار البيانيه اعتبار المسح بوجود واحد بالإضافة إلى الوجه وكل من ظاهر اليدين والفصل يوجب تعدد المسح وجوداً إلا إذا كان الرفع والوضع بلافضل عرفاً، وربما يشكل استفاده الوجوب الشرطى لوحده المسح على العضو وجوداً من تلك الأخبار بأنّ الفعل لا يدل على الوجوب، خصوصاً بملاحظه أنّ الرواه لم يتعرضوا بنقل ذلك بأن يذكروا فى نقلهم أنّه عليه السلام مسح وجهه من غير رفع ووضع ثانياً، بل ربما يشكل فى استظهار المسح بوجود واحد مستمر من تلك الأخبار فإنّ المسح على العضو كغسل العضو، وكما لا يعتبر فى غسل عضو الوضوء بغسل واحد حقيقه بل عرفاً كذلك لا يعتبر المسح بمسح واحد حقيقه بل عرفاً مادام لم تفت الموالاه المعتبره فى التيمم على ما تقدم، وعدم تعرض الرواه لرفعه عليه السلام اليد الماسحه عن العضو فى أثناء وضعها ثانياً لا يدل على أنه عليه السلام لم يفعله.

[٢]

قد تقدّم أنه يكفى فى قصد البدليه عن الوضوء أو الغسل القصد الإجمالى وقصد ما فى الذمه قصد إجمالى للمبدل.

(مسألة ١٨) المشهور على أنه يكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضربه واحده للوجه واليدين [١]

ويجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل، والأقوى كفايه الواحد فيما هو بدل الغسل أيضاً وإن كان الأحوط ما ذكره، وأحوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء أيضاً، والأولى أن يضرب يديه ويمسح بهما جبهته ويديه ثم يضرب مره أخرى بيديه ويمسح بها يديه. وربما يقال غايه الاحتياط أن يضرب مع ذلك مره أخرى يده اليسرى ويمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى ويمسح بها ظهر اليسرى.

## في عدد الضربات

[١]

ونقل عن جماعه اعتبار التعدد في ضرب اليدين على الأرض في الوضوء أيضاً كالغسل، كما أنّ المنقول عن جماعه الاكتفاء بالضربه الواحد في التيمم بدلاً عن الوضوء والغسل كما هو اختيار الماتن والمنقول عن الأ-كثر بل المنسوب إلى المشهور التفصيل في التيمم بدلاً عن الوضوء فيكتفى بالضربه الواحد، وبين البدل عن الغسل فيعتبر بضربه لمسح الوجه وأخرى لمسح ظاهر اليدين، ولا يخفى أنّ ماورد في الأخبار في بيان كيفية التيمم من تيمم الإمام عليه السلام في مقام التعليم ظاهر معظمها أنه عليه السلام ضرب يديه على الأرض ومسح بعده على وجهه ثم يديه من غير تكرار الضرب بعد مسح الوجه، كحسنه الكاهلي (١) وصحيحه أبي أيوب الخراز (٢)، بل في موثقه زاراه ورد ذكر مره واحده قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم؟ فضرب يده إلى الأرض ثم رفعها ففضها ثم مسح بها جبينه وكفيه مره واحده (٣). ولو كانت المره الواحده راجعه

ص: ٦٢١

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٥٨، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

إلى المسح مره فظاهرها أيضاً أنّ ذلك المسح على الوجه واليدين كان بعد الضرب الأول، ومثلها صحيحه داود بن النعمان (١).

ومارواه في الفقيه عن صحيحه زرار (٢)، وكذا مارواه في السرائر عنه (٣). وبما أنّ مورد بعض هذه الأخبار قضيه جنبه عمّار فمقتضاها كفايه الضربه الواحد، بلا فرق في التيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل، وفي مقابلها روايات تدل على اعتبار الضربتين؛ ضربه لمسح الوجه وأخرى للمسح على اليدين، بلا فرق بين البدل عن الوضوء والغسل كصحيحه محمد يعني محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن التيمم؟ فقال: «مرتين مرتين للوجه واليدين» (٤). وبما أنّه لا يحتمل أن يعتبر في التيمم أربع ضربات فكلمه (مرتين) الثانية تأكيداً للمرتين الأولى، والمراد مره للوجه ومره لليدين كما صرح بذلك في صحيحه إسماعيل بن حمام الكندي، عن الرضا عليه السلام: «قال التيمم ضربه للوجه وضربه للكفين» (٥).

وقد ورد في صحيحه زرار، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: كيف التيمم؟ قال:

«هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنبه تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضه للوجه ومره لليدين» (٦) والمناقشه في هذه الروايات بأن مقتضاها كون الضرب

ص: ٦٢٢

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٥٩، الباب ١١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١٠٤: ١، الحديث ٢١٣.

٣- (٣) السرائر ٣: ٥٥٤.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٣: ٣٦١، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٦- (٦) وسائل الشيعة ٣: ٣٦١ - ٣٦٢، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٤.



والحاصل مقتضى هذه الطائفة عدم جواز الاكتفاء بالضربه الواحده بلا فرق بين البدل عن الوضوء والغسل، وقد ورد في موثقه عمار أيضاً التسويه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم من الوضوء والجنابه ومن الحيض للنساء سواء؟ فقال: «نعم» (١) ومثلها موثقه أبى بصير (٢)، وعن العلامه (٣) وغيره (٤) التفصيل بين البدل من الوضوء وبين البدل من الغسل مستنداً الى روايه الشيخ عن محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السلام ان التيمم من الوضوء مره واحده ومن الغسل بمرتين (٥). ولكن لم يظفر بهذه الروايه واحتمل أن مراد الشيخ بها صحيحه ابن أذينه عن محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السلام (٦) التى تعرضنا لها سابقاً، وذكرنا أنها وردت على التقيه وليس مضمونها التفصيل بين التيمم فى الغسل والوضوء، بل مضمونها أن التيمم بدل عن الغسل بالفتح وليس للمسح المعتبر فى الوضوء بأن يمسخ رأسه ورجليه بدلاً عن التيمم.

والحاصل مقتضى الجمع بين الطائفتين الأولى والثانيه حمل الثانيه الداله على الضربتين على الاستحباب لدلاله الطائفة الأولى على جواز الاقتصاد بالضربه الواحده، فيكون هذه الدلاله ترخيصاً فى ترك الضربه الثانيه، أو تحمل الطائفة الثانيه على التقيه؛ لأنّ المعتبر عند المخالفين كون المسح على اليدين بالضربه الأخرى على ما حكى عنهم.

ص: ٦٢٣

١- ١) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢ - ٣٦٣، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٦.

٢- ٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٣، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٧.

٣- ٣) المختلف ١: ٤٣٠.

٤- ٤) كالمفيد فى المقنعه: ٦٣، والطوسى فى النهايه: ٤٩ - ٥٠، والمحقق فى المعتبر ١: ٣٨٨.

٥- ٥) انظر وسائل الشيعة ٣: ٣٦٣، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٨.

٦- ٦) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٢، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٥.

(مسأله ١٩) إذا شك في بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به [١]

وبنى على الصحة، وكذا إذا شك في شرط من شروطه وإذا شك في أثنائه قبل الفراغ في جزء أو شرط فإن كان بعد تجاوز محله بنى على الصحة، وإن كان قبله أتى به وما بعده من غير فرق بين أن يكون بدلاً عن الوضوء أو الغسل، لكن الأحوط الاعتناء به مطلقاً وإن جاز محله أو كان بعد الفراغ. ما لم يقيم من مكانه أو لم ينتقل إلى حاله أخرى على ما مرّ في الوضوء خصوصاً فيما هو بدل عنه.

وقد ظهر ممّا ذكرنا وجه الاحتياط الاستحبابي الأول، والاحتياط الثاني الأولي، وما يقال من غايه الاحتياط لا يمكن مساعدته عليه فإنّ مستندها صحيحه محمد بن مسلم (١) المحموله على التقيه المشتمله على مسح اليدين إلى المرفقين ظاهرهما وباطنهما، والله العالم.

### الشك في بعض أجزاء التيمم

[١]

هذا إذا كان الشك في غير الجزء الأخير من التيمم، وأما إذا شك في الجزء الأخير فمع عدم فوت الموالاه يجب الاعتناء؛ لأنّ المفروض عدم تجاوز محل الجزء الأخير وعدم إحراز الفراغ من التيمم، ودعوى أنّه يكفي في جريان قاعده الفراغ البنائي لم يثبت لها شاهد من الأخبار الواردة في تلك القاعده.

نعم، إذا أحرز الجزء وشك في صحته فلا بأس بجريان قاعده الفراغ فيه، بل في التيمم كما إذا كان المشكوك شرط الاجزاء أو الجزء الأخير، وكذا لا بأس بجريان قاعده التجاوز إذا دخل في العمل المشروط بالتيمم كالصلاه والطواف، فإنّ كون ذلك من تجاوز المحل مستفاد ممّا ورد في الشك في الوضوء والغسل كما في صحيحه زراره،

ص: ٦٢٤

(١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٦٢، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٥.

عن أبي جعفر عليه السلام (١).

اللهمّ إلهنا أن يقال كون ذلك من تجاوز المحل أو الفراغ في الشك فيهما لا يوجب حسبانته من تجاوز المحل والفراغ في الشك في التيمم، وقد يقال بعدم جريان قاعده التجاوز في الطهارات الثلاث للصحيحه زراره الوارده في الشك في الوضوء والغسل ليقل إنها غير وارده في التيمم فيؤخذ في التيمم بما ورد في قاعده التجاوز من قوله عليه السلام في صحيحه زراره: «يا زراره إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» (٢) وذلك لكون الطهاره التي شرط في الصلاه ونحوها أمر بسيط يحدث بالوضوء والغسل والتيمم، فما دام لم يدخل المكلف في المشروط والمترتب على الطهاره يكون الشك فيها في حصولها قبل تجاوز المحل فاللازم الاعتناء بالشك.

ولكن لا يخفى أنّ الطهارات عناوين لنفس الوضوء من المحدث بالأصغر، كما أنّ الغسل طهاره من المحدث بالأكبر والتيمم طهاره للمحدث مع عدم تمكنه من استعمال الماء؛ ولذا لو قام من الوضوء وشك في جزء أو شرط منه قبل الدخول في الصلاه مع فقد الموالاه بيبس الأعضاء لا يعتنى بشكّه، ولو كان الوضوء محصلاً للطهاره التي شرط للصلاه لكان الشك فيها في محلها فيجب عليه إحرازها بإعادة الوضوء.

ثمّ إنّه لا فرق فيما ذكرنا من جريان قاعده التجاوز في أجزاء التيمم بالدخول في غيره بين كونه بدلاً عن الغسل أو الوضوء، ودعوى أنّه إذا كان بدلاً عن الوضوء يتبع بدله في عدم جريانها فيه لا يمكن المساعدة عليه؛ لما تقدم من عدم الدليل على جريان

ص: ٦٢٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤٦٩: ١، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٣٧: ٨، الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الواقع في الصلاه، الحديث الأوّل.

( مسأله ٢٠ ) إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه والإتيان به وبما بعده مع عدم فوت الموالاة، ومع فوتها وجب الاستئناف وإن تذكّر بعد الصلاة وجب إعادتها أو قضاؤها [١]

وكذا إذا ترك شرطاً مطلقاً ماعدا الإباحة في الماء أو التراب فلا يجب الإعادة إلّا مع العلم والعمد كما مرّ.

ما يعتبر في المبدل في بدله أيضاً وأنّ المبدل وبدله يشتركان في جميع الأحكام، وقد ذكرنا في بحث الأغسال لا يبعد لزوم إلحاق الغسل بالوضوء في الاعتناء، كما إذا شك في غسل شيء من رأسه ورقبته عند الاشتغال بغسل الجسد؛ لما يظهر من ذيل صحيحه زواره (١) الوارد صدرها في الشك في الوضوء اتحادهما في هذا الحكم، والله العالم.

### إذا علم بعد الفراغ بترك جزء

[١]

لما تقدم أنه إذا صلى المكلف صلاته بلا طهاره ولو جهلاً وخطأ فيحكم عليها بالبطلان فيجب عليه إعادتها أو قضاؤها، وهكذا الحال إذا كان المفقود شرط من شرائط صحة التيمم، حيث إنّ فقده يوجب بطلانه كما في شرط طهاره ما تيمّم به، وأمّا إذا كان المفقود من الشرط إباحه التراب فتيمّم به جهلاً - فلا - يحكم ببطلانه فإنّ شرطيه الإباحه من جهه امتناع اجتماع الأمر والنهي ومع كون المكلف معذوراً يكون الصادر عنه غير مبغوض، وفيه ما تقدم من أنّ النهي الواقعي يوجب التقييد في المتعلق في ناحيه خطاب الأمر ولا يكون في المجمع ترخيص في التطبيق حتى مترتباً فلا يمكن الحكم بصحته.

نعم، إذا كان النهي عن الارتكاب ساقطاً واقعاً كالأضطرار إليه أو النسيان والغفله عن الغضب يعمه الإطلاق في تعلق الأمر، وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً فراجع.

ص: ٦٢٦

(مسأله ١) لا يجوز التيمم للصلاه قبل دخول وقتها وإن كان بعنوان التهيؤ [١]

نعم لو تيمم بقصد غايه أخرى واجبه أو مندوبه يجوز الصلاه به بعد دخول وقتها كأن يتيمم لصلاه القضاء أو للنافله إذا كان وظيفته التيمم.

فصل فى أحكام التيمم

### التيمم قبل الوقت

[١]

المنسوب إلى المشهور عدم مشروعيه التيمم للصلاه قبل دخول وقتها وقالوا إن مقتضى إطلاق كلماتهم، بل المصرح به فيها حتى إذا كان التيمم لها بقصد التهيؤ لها.

نعم، إذا تيمم قبل دخول وقتها لغايه أخرى كما إذا كان جنباً فى ليله شهر رمضان ولم يكن متمكناً من استعمال الماء وتيمم بدلاً عن غسل الجنابه لصومه يجوز له بعد طلوع الفجر أن يصلى الفجر وناقلته بذلك التيمم، ونظير ذلك ما إذا تيمم فى الفرض لصلاه الليل فإنه يجوز له بعد طلوعه الإتيان بفريضة الفجر وناقلته بذلك التيمم.

وعلى الجملة، لا فرق فى الغايه التى يتيمم لها قبل دخول وقت الصلاه بين أن تكون واجبه أو مندوبه.

وما ذكر مثلاً للغايه الواجبه بالصوم مبنى على أنّ التيمم عند عدم التمكن من الغسل طهاره، وأنّ المعتبر فى الصوم عدم الإصباح بحدث الجنابه متعمداً، فإنه على هذا البناء كما هو الصحيح من كون التيمم طهاره والبقاء جنباً أى بحدث الجنابه متعمداً مبطل للصوم موجب للقضاء والكفار، وأما إذا بنى على أنّ التيمم لا يرفع الحدث بل

هو مبيح للصلاه تخصيصاً لما ورد من أنه لا صلاه إلا بطهور (1) أو قيل بأنه رافع للحدث لا أصل الجنابه، والمعتبر في الصوم عدم البقاء على أصل الجنابه متعمداً لم يكن التيمم بدلاً عن غسل الجنابه في ليله شهر رمضان واجباً على غير المتمكن من الاغتسال؛ لأنه إما لا يرفع الحدث من الجنابه أو أن أصل الجنابه لا يرفع.

هذا، وإن قلنا بأن الصحيح أن التيمم رافع للحدث. بل الجنابه رفعاً مؤقتاً، حيث إن الجنابه بنفسها حدث لا أن الحدث زائد عليها وعليه فالواجب لمن عليه صوم الغد التيمم لها قبل طلوع الفجر مع عدم تمكنه من الاغتسال، وقد بنى بعض الأصحاب رضوان الله عليهم عدم جواز التيمم للصلاه قبل دخول وقتها حتى ما إذا كان تيممه لها بقصد التهيؤ لها على عدم الاستحباب النفسى للتيمم، بل يجب بوجوب غيرى فقط أو وجوب شرطى ومع عدم وجوب الصلاه قبل دخول وقتها لا أمر بالتيمم ولو غيرياً ليكون بنحو العباده ويصح بها الصلاه بعد دخوله.

ولكن ظاهر كلام مثل الماتن قدس سره لا يساعد على ذلك فإنه قد صرح في المسأله العاشره الآتیه أن التيمم مشروع لكل غايه مشروعته في الوضوء والغسل إلا الوضوء للتهيؤ، وذكر في تلك المسأله احتمال مشروعيته للكون على الطهاره مع جزمه بعدم مشروعيته بدلاً عن الوضوء والتهيؤ، والظاهر أن المستند للمشهور في هذا الحكم الروايات الوارده في تأخير التيمم حتى أن بعض الأصحاب استشكل في مشروعيه التيمم للصلاه في سعه وقتها وأفتى أو احتاط في تأخير التيمم للصلاه إلى آخر الوقت، ولكن يأتي إن شاء الله تعالى أن الأمر بالتأخير إنما هو في ظرف احتمال التمكن والظفر

ص: ٦٢٨

---

١- ١) وسائل الشيعه ٣١٥: ١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

بالماء في آخر الوقت ومقتضاه عدم إجزاء الصلاة مع التيمم إذا كان المكلف متمكناً ولو في آخر الوقت من الصلاة بالطهاره المائيه مطلقاً أو مع عدم اليأس، ونذكر أيضاً أنّ الظاهر ثبوت الاستحباب النفسى في التيمم مع عدم التمكن من الوضوء والغسل؛ لأنّ التيمم عند عدم التمكن منهما طهاره وأنّ الله سبحانه يحب المتطهرين.

ودعوى أنّ التيمم طهاره عند اللابديه والاضطرار إلى الطهاره لا مطلقاً مستظهراً ذلك من ظاهر الآيه المباركه الأمره بالوضوء والغسل عند القيام إلى الصلاة لا يمكن المساعده عليها، فإنه كما أنّ المستفاد من الأمر بالوضوء والغسل عند القيام إلى الصلاة لا ينافى مطلوبيتهما في نفسهما من المحدث بالأصغر والأكبر كذلك الأمر في مطلوبيه التيمم المستفاد من الروايات الوارده في أنّ التيمم إحدى الطهارتين (١) منضمّاً إلى قوله سبحانه «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (٢) وما ورد في الروايات الوارده في الجريح والمريض أنه لا بأس أن يتيمّم ولا يغتسل. (٣) فإن مقتضاها أنّ كل مورد كان على المكلف الاغتسال فيجوز له فيه التيمم مع كونه مريضاً أو جريحاً يضره استعمال الماء.

والمتحصل التهيؤ للصلاه في الوضوء والغسل غاية مصححه لقصد القربه المعتمره فيهما، وهذا يجرى في التيمم أيضاً إذا أحرز أنّه لا يتمكن من استعمال الماء إلى آخر الوقت كالمريض والجريح أو يعلم أنه لا يجد الماء إلى آخر الوقت.

ص: ٦٢٩

- 
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٧٠، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٥.
  - ٢- (٢) سوره البقره: الآيه ٢٢٢.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣:٣٤٦، الباب ٥ من أبواب التيمم.

(مسألة ٢) إذا تيمّم بعد دخول وقت فريضه أو نافله يجوز إتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث أو يجد ماءً [١]

فلو تيمّم لصلاه الصبح يجوز أن يصلى به الظهر وكذا إذا تيمّم لغايه أخرى غير الصلاه.

### إذا تيمّم لصلاه بعد دخول وقتها يجوز إتيان غيرها

[١]

كما هو المعروف المشهور عند أصحابنا بل في كلام جماعه أنه مجمع عليه عند الاصحاب ويشهد له صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: يصلى الرجل بتيمّم واحد صلاه الليل والنهار كلّها؟ قال: «نعم، ما لم يحدث أو يصب ماءً» (١) وصحيحه حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام الرجل لا يجد الماء أيتيمم لكل صلاه؟ فقال: «لا، هو بمنزله الماء» (٢) فإن مقتضى التنزيل أن لا ينتقض التيمم إلّا بالحدث نعم إذا وجد الماء انتقض تيممه كما هو مقتضى عطف إصابه الماء على الحدث في صحيحته الأولى، وفي صحيحه زراره، عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل في آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضّأ لما يستقبل» (٣) إلى غير ذلك.

وأما ماورد في صحيحه أبي همام، عن الرضا عليه السلام قال: «يتيمم لكل صلاه حتى يوجد الماء» (٤) فيقتيد بما إذا كان محدثاً عند كل صلاه لا - يجد الماء لطهارتها، أو يحمل على الاستحباب كاستحباب إعادة الوضوء لصلاته الحاضره وإن كان على وضوء، أو يحمل على التقيه فإن المحكى (٥) عن العامه (٦) عدم جواز الصلاه بتيمم إلفريضه

ص: ٦٣٠

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٧٩، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٧٩، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٣-٣) وسائل الشيعه ٣:٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٤-٤) وسائل الشيعه ٣:٣٧٩، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٥-٥) حكاه عنهم المحقق الثاني في جامع المقاصد ١:٥١١. والنراقي في مستند الشيعه ٣:٤٦٩.

٦-٦) كالشافعي في كتاب الأم ١:٦٤، وابن حزم في المحلى ٢:١٢٩، نقله عن مالك. وانظر المصنف للصنعاني ١:٢١٥.



وإن احتمل ارتفاع العذر في آخره، بل أوظنّ به، نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر لكن التأخير إلى آخر الوقت مع احتمال الارتفاع أحوط وإن كان موهوماً، نعم مع العلم بعدمه وبقاء العذر لا إشكال في جواز التقديم. فتحصل أنه إما عالم ببقاء العذر إلى آخر الوقت أو عالم بارتفاعه قبل الآخر أو محتمل للأمرين فيجوز المبادره مع العلم بالبقاء ويجب التأخير مع العلم بالارتفاع ومع الاحتمال الأقوى جواز المبادره خصوصاً مع الظن بالبقاء والاحوط التأخير خصوصاً مع الظن بالارتفاع.

واحد أو عدم كون التيمم على طهاره إلى دخول وقت صلاه أخرى، وفيما رواه محمد بن سعيد بن غزوان، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: «لا يتمتع بالتيمم إلا صلاه واحده ونافلتها» (۱) ويظهر الحال فيها مما تقدم أضف إلى ذلك ضعف سندها بمحمد بن سعيد بن غزوان ومعارضها مع روايته عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آيائه عليهم السلام قال: «لا بأس أن تصلى صلاه الليل والنهار بتيمم واحد ما لم تحدث أو تصب الماء». (۲)

### جواز التيمم في سعه الوقت

[۱]

ماورد في أنّ المكلف يتيمم لصلاته إذا لم يجد الماء أو لا- يتمكن من استعماله أو خاف منه ظاهره اعتبار الاستيعاب جميع الوقت؛ لأنه يكفي في تكليفه

ص: ۶۳۱

۱- ۱) وسائل الشيعه ۳: ۳۸۰، الباب ۲۰ من أبواب التيمم، الحديث ۶.

۲- ۲) وسائل الشيعه ۳: ۳۸۰، الباب ۲۰ من أبواب التيمم، الحديث ۵.

بالصلاه مع الطهاره المائيه التمكن منها قبل خروج الوقت بحيث يتمكن من الإتيان بالصلاه معها بين الحدين.

نعم، مع عدم التمكن فى بعض الوقت واعتقاده استمراره إلى آخر الوقت أو احتمال استمراره يجوز له الصلاه مع التيمم إلاً أنه إذا طرأ التمكن قبل خروج الوقت لا يحكم بإجزائها؛ لأنّ المأتى بها فى الأول اعتقادى وفى الثانى ظاهرى، وشىء منهما لا يجرى عن المأمور به الواقعى، وهذا يجرى على جميع الموارد التى يؤمر فيها بالاضطرارى مع عدم التمكن من الاختيارى، وبحسب القاعده الأوليه فى المأمور به بالاضطرارى المعبر عنها بعدم جواز البدار واقعاً ويرفع اليد عنها فى الموارد التى قام الدليل فيها على جواز البدار واقعاً أو على الإجزاء.

وفى المقام روايات يستظهر منها جواز البدار والإجزاء فيقع الكلام فيها ومقدار دلالتها، وظاهر الماتن قدس سره جواز البدار واقعاً والحكم على الصلاه المأتى بها مع التيمم بالإجزاء إذا صلى معه لاعتقاده عدم زوال عذره إلى آخر الوقت، وكذا يجوز البدار واقعاً ولو مع احتمال زوال العذر الى آخر الوقت ولو كان الزوال مظنوناً.

نعم لا- يجوز البدار مع إحرازه زوال العذر قبل خروج الوقت، بل يجب عليه الصبر والصلاه فى آخر الوقت بالطهاره المائيه، نعم ذكر أنّ التأخير فى صورته احتمال زوال العذر احتياط مستحب خصوصاً فى فرض الظن بالارتفاع، ولكن فى البين روايات تدل على أنّ المكلف إذا تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد الصلاه أو فى أثنائها يمضى فى صلاته ولا يعيدها ولا يستأنفها إلاً إذا أصاب الماء قبل ركوعه من الركعه الأولى، كصحيحه زراره ومحمد بن مسلم، قال: قلت فى رجل لم يصب الماء وحضرت الصلاه فتيمم وصلى ركعتين ثم أصاب الماء أينقض الركعتين أو يقطعهما

ويتوضأ ثم يصلي؟ قال: «لا، ولكن يمضى في صلاته فيتمها ولا ينقضها لمكان أنه دخلها وهو على طهر بتيمم» (١) وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: إن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة؟ قال: «فليصرف فليتوضأ ما لم يركع، وإن كان قد ركع فليمض في صلاته فإن التيمم أحد الطهورين» (٢) ونحوهما مما يأتي التعرض لها ويستفاد منها أن الصلاة مع التيمم حال العذر ولو مع زواله قبل خروج الوقت مجزئ، ولازم ذلك جواز التيمم في سعة الوقت ولو مع زوال العذر قبل خروج الوقت في الجملة والمنتقن من صورته الجواز الاعتقاد ببقاء العذر إلى آخر الوقت أو اليأس عن طرو التمكن ويؤخذ في غير ذلك مما يحتمل زوال العذر بالروايات الدالة على تأخير الصلاة إلى آخر الوقت، كصحيحه زراره، عن أحدهما عليهما السلام: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل في آخر الوقت» (٣) وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخّر التيمم إلى آخر الوقت فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (٤) وموثقه عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: قلت له: رجل أمّ قوماً وهو جنب وقد تيمّم وهم على طهور؟ قال: «لا بأس، فإذا تيمّم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض» (٥)

ص: ٦٣٣

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٢، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٣-٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

٤-٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٥-٥) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

وظاهر كل هذه الروايات لزوم التأخير إذا احتمل الظفر بالماء قبل خروج الوقت فيلتزم بجواز البدار واقعاً مع الاعتقاد واليأس عن الظفر بالماء قبل خروجه، ويؤخذ في صورته احتمال الإصابه وارتفاع العذر بظاهر الطائفة الثانية، وقد يقال إنه لا يمكن حمل الطائفة الأولى على التيمم في خصوص الاعتقاد ببقاء العذر واليأس عن زواله فإنه حمل المطلق على الفرد النادر، ولعل المراد من حمل المطلق على الفرد النادر عدم استفعال الإمام عليه السلام في الجواب في صحيحه زراره ومحمد بن مسلم من أن الرجل الذي صلى ركعتين ثم أصاب الماء (١) أكان مأيوساً من إصابه الماء أو معتقداً بعدم إصابته أم كان محتملاً إصابته، فحكمه عليه السلام بالإجزاء حملاً على صورته الاعتقاد واليأس عن الظفر بالماء حمل على الفرد النادر، ولكن لا يخفى ما فيه فلعله عليه السلام اكتفى بما ذكر لهما من أنه لا يكون التيمم ممن يحتمل إصابه الماء إلأى آخر الوقت.

لا يقال: ما ورد في الإجزاء إذا تيمم في بعض الوقت وصلى ثم أصاب الماء في الوقت مبتلى بالمعارض، وقد ورد الأمر في بعض الروايات المعتبره الأمر بإعادة الصلاة مع إصابه الماء في الوقت كصحيحه يعقوب بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلى وأصاب بعد صلاته ماءً أيتوضأ ويعيد الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه». (٢)

فإنه يقال: مثل الصحيحه يحمل على استحباب الإعادة لما ورد في عده من الروايات عدم وجوب الإعادة في الفرض كموثقه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام

ص: ٦٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٢، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٨، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٨.

عن رجل تيمم وصلّى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت؟ فقال: «ليس عليه إعادة الصلاة» (١) ومقتضى الإطلاق أى عدم الاستفصال فى الجواب عن كونه معتقداً عدم التمكن من الماء إلى آخر الوقت أو محتملاً إصابته عدم الفرق بين الصورتين، فإنه يقال الجمع العرفى بين الطائفتين مقتضاه حمل الإعادة على الاستحباب كما أنّ الأجزاء حتى فى صورته رجاء الظفر بالماء يرفع اليد عنه بما دلّ على لزوم تأخير التيمم فى صورته رجاء الوصول والتمكن من الماء، حيث إنّ مقتضى قوله عليه السلام فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض (٢) احتمال طرؤ التمكن.

لا يقال: مثل قوله عليه السلام ظاهره الإرشاد إلى كونه الصلاة ولو فى آخر الوقت مع الطهارة المائيه أفضل وللمكلف اختياره مع احتمال الظفر بالماء، وقد ورد فى روايه محمد بن حمران، عن أبى عبد الله عليه السلام: «واعلم أنه ليس ينبغى لأحد أن يتيمم إلّا فى آخر الوقت» (٣) فإنّ التعبير بـ «ينبغى» ظاهره الاستحباب.

فإنه يقال: لا دلالة فى «ليس ينبغى» على الاستحباب التأخير بمعناه المصطلح، بل غاية أنه لا تدل على تعين التأخير ويلتزم بتعيينه لغيرها من الروايات، وما يقال من ظهور قوله عليه السلام: «فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض» غير ظاهر فى الإرشاد، بل ظاهره تعين التأخير بمعنى عدم أجزاء الصلاة بتيمم إذا ظفر بالماء فى آخر الوقت فى فرض رجاء التمكن، ومع الاغماض عنه يكفى فى الدلالة على لزوم التأخير بمعنى عدم أجزاء التيمم فى الفرض صحيحه زواره الوارده فيها: «إذا لم يجد المسافر الماء

ص: ٦٣٥

- ١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٩، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١١.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ٣.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٢، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

(مسألة ٤) إذا تيمّم لصلاة سابقة وصلّى ولم ينتقض تيممه حتى دخل وقت صلاة أخرى يجوز الإتيان بها في أول وقتها، وإن احتمل زوال العذر في آخر الوقت على المختار [١]

بل وعلى القول بوجوب التأخير في الصلاة الأولى عند

بعضهم لكنّ الأحوط التأخير في الصلاة الثانية أيضاً وإن لم يكن مثل الاحتياط السابق، بل أمره أسهل، نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلاة السابقة.

فليطلب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّم وليصل «(١)» والمحصّل عدم الإجزاء في الفرض مقتضى الجمع بين الطوائف الثلاث من الأخبار.

ثم إنّ رفع اليد عن القاعده المشار إليها والامتزام بجواز البدار في صورته الاعتقاد ببقاء العذر أو حتى في فرض احتمال طرو التمكّن مع طريانه قبل خروج الوقت إنّما هو في فرض عدم الماء كما هو ظاهر الطوائف الثلاث، وأمّا إذا كان العذر عدم التمكّن من استعماله مع وجود الماء فرفع اليد عنها مشكل جداً، فالأحوط مع طرو التمكّن عند عدم الرجاء أيضاً قبل خروج الوقت إعادته الصلاة مع الطهاره المائيه والله العالم.

### إذا تيمّم لصلاة سابقه يجوز له إتيان اللاحقه

[١]

وكأن الوجه في ذلك أنّ مقتضى ما تقدم في المسألة الثانيه من الروايات أنّ المكلف إذا كانت وظيفته التيمّم يبقى تيمّمه المفروض كونه طهاره إلى أن يجد الماء أو يحدث، والمفروض أنّ المكلف عندما يدخل وقت الصلاة الأخرى لم يحدث ولم يجد ماءً فهو على طهاره فتصح الصلاة المأتى بها بذلك التيمّم، وما ورد في الروايات من تأخير التيمّم إلى آخر الوقت وارده فيمن أراد التيمّم لصلاة، ولا يعم ما إذا كان على تيمّم مشروع عند دخول وقت الصلاة وفي صحيحه زراره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام:

ص: ٦٣٦

فإن أصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو في الوقت، قال: «تمت صلاته ولا إعادته عليه». (١) فإنها تعمّ ما إذا صلى بتيمم سابق لم ينقض ونحوها صحيحه العيص، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي الماء وهو جنب وقد صلى؟ قال: «يغتسل ولا يعيد الصلاة» (٢) فإن هذه أيضاً تعمّ ما إذا كان صلاته بتيمم سابق مشروع لم ينقض.

أقول: لو كان الأمر كذلك لكان مقتضى إطلاقهما الحكم بصحة صلاته مع التيمم السابق حتى إذا علم عندما يصلى أنه يجد الماء في آخر الوقت، ودعوى انصرفهما عن صورته العلم بالظفر بالماء لا تخلو عن التأمل، أضف إلى ذلك أنّ مقتضى صحيحه زراره إذا لم يجد المسافر الماء فيطلب مادام في الوقت. (٣) تعمّ ما إذا كان المسافر على تيمم حين دخول الوقت لصلاه سابقه وأنّ وظيفته طلب الماء للصلاه الأخرى بعد دخول وقتها، ومدلولها حاكم في مورد احتمال الظفر بالماء على إطلاق الصحيحتين وعلى ما دلّ على أنّ المكلف إذا تيمم ببقية تيممه وطهارته إلى أن يجد الماء أو يحدث. (٤) ووجه الحكومه أنّ صحيحه زراره الآمره بطلب الماء ظاهرها أنّ وجدان الماء في وقت الصلاه مع احتمالها ناقض للتيمم بالإضافة إلى تلك الصلاه فلا يكون بالإضافة إليها طهاره، وعلى تقدير المعارضه يرجع إلى القاعدة المشار إليها، وما في ذيل صحيحه زراره: وإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم ويصلى. (٥) لا يكون قرينه

ص: ٦٣٧

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ٣: ٣٦٨، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٩.
  - ٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٧٠، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٦.
  - ٣- ٣) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
  - ٤- ٤) وسائل الشيعه ١: ٣٧٥، الباب ٧ من أبواب الوضوء.
  - ٥- ٥) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

(مسأله ٥) المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير إليه أو يكون أحوط الآخر العرفي فلا يجب المداهة فيه [١]

ولا- الصبر إلى زمان لا يبقى الوقت إلّا بقدر الواجبات فيجوز التيمم والإتيان بالصلاه مشتمله على المستحبات أيضاً، بل لا ينافي إتيان بعض المقدمات القريبه بعد الإتيان بالتيمم قبل الشروع في الصلاه بمعنى إبقاء الوقت بهذا المقدار.

على أنّ صدرها مختص بمن أراد التيمم لصلاه الوقت؛ وذلك فإنّ التيمم السابق لا يبقى غالباً إلى آخر الوقت من الصلاه اللاحقه، والأمر بالتيمم لا يكون قرينه على اختصاص صدرها بما إذا لم يكن في أول الوقت على التيمم.

### آخر الوقت هو الآخر العرفي

[١]

لا ينبغي التأمّل أنه لا عبره بإدراك الوقت الاضطراري لوقت الصلاه حتى لو علم المكلف بأنه يتمكن من الطهاره المائيه بتأخير صلاته إلّا أن يبقى من الوقت مقدار ركعه، كيف وقد ورد في صحيحه زراره: المسافر يطلب الماء مادام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل في آخر الوقت. (١) وقد ذكرنا مراراً أن العنوان الموضوع للحكم والتكليف ظاهره الاختياري منه، والكلام في المسأله في الانتظار إلى آخر الوقت بحيث لا يبقَ من وقتها إلّا مقدار إدراك الواجبات من الصلاه في وقتها أو أنّ الواجب من الانتظار مقدار وقت الصلاه العاديه المشتمله لما يعد من المستحبات والأجزاء والأذكار المستحبه، اختار الماتن قدس سره المراد من آخر الوقت بقاء الوقت للصلاه المعتاده فيجوز التيمم في ذلك الوقت والدخول في الصلاه، والجواز

ص: ٦٣٨

١-١) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٤، الباب ٢٢ من أبواب التيمم، الحديث ٢.



(مسأله ٦) يجوز التيمم لصلاه القضاء والإتيان بها معه [١]

ولا يجب التأخير إلى زوال العذر، نعم مع العلم بزواله عما قريب يشكل الإتيان بها قبله، وكذا يجوز للنوافل المؤقتة حتى في سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر إلى آخره.

واقعى يلزم الإجزاء على ما تقدم.

أقول: هذا إذا كان مأيوساً من الظفر بالماء بحيث يأتي بها مع الطهاره المائيه بالاختصار على الواجبات أو كان خائفاً من فوت الوقت ولو في بعض صلاته، وإلما فلو كان عالماً بمجىء الماء من غير خوف من فوتها بواجباتها فلا يبعد وجوب الانتظار أخذاً بظاهر الصحيحه المتقدمه: المسافر يطلب الماء مادام فى الوقت فإذا خاف الفوت. الخ خصوصاً إذا كان العذر عدم التمكن من استعمال الماء لا عدم وجدانه على ما مرّ.

### يجوز التيمم لصلاه القضاء

[١]

إذا قيل فى وجوب قضاء الصلاه الفائتة بالمضايقه والفوريه فلا ينبغى التأمل فى جواز التيمم لها عند عدم تمكنه من الماء أو استعماله، وأمّا بناءً على الموسعه بالكلام فيه ما مرّ فى فريضه الوقت، فإن كان مأيوساً عن التمكن من استعمال الماء وطرو البرء وارتفاع العذر فلا يبعد الجواز لعدم احتمال الفرق بين الفريضه فى وقتها ومعادتها فى خارج الوقت، غايه الأمر الموسعه فى قضائها بحسب الاطمينان بالتمكن من القضاء وعدم الإهمال فيه، وأمّا المستحبات المؤقتة فالمعيار التمكن من الإتيان بها فى وقتها بالطهاره المائيه فمع اليأس من التمكن أو الاعتقاد ببقاء العذر يكون الجواز واقعياً، وأمّا المستحبات غير المؤقتة المنحله بحسب الأزمنه فالظاهر جواز التيمم لها ولو علم بزوال العذر وطرو التمكن فان ما يحصل التمكن ويرتفع العذر مستحب الآخر.

ص: ٦٣٩

(مسأله ٧) إذا اعتقد عدم سعه الوقت فتيّم وصلّى ثمّ بان السعه فعلى المختار صحت صلاته [١]

ويحتاط بالإعاده وعلى القول بوجوب التأخير تجب الإعاده.

### إذا اعتقد سعه الوقت فتيّم وصلّى

[١]

يعنى إذا كان المكلف فاقداً للماء فى بعض الوقت واعتقد أنّ الوقت مضيق وأنه إن لم يصل مع التيمم فى هذا الوقت تفوت الصلاة فى وقتها فتيّم وصلّى وبعد الصلاة انكشف سعه الوقت، فإن قيل بجواز البدار إلّا إذا علم بحصول التمكن من الماء قبل خروج الوقت فالصلاه المأتى بها محكومہ بالصحة، وأمّا بناءً على وجوب التأخير إلّا فى صورہ اليأس عن الظفر بالماء إلى آخر الوقت فالصلاه المأتى بها غير مجزئه واللازم إعادتها، فإن المكلف لم يأس عن الظفر بالماء فى الوقت، بل اعتقد عدم بقاء الوقت حيث يمكن أن يكون المكلف حين ما يصلّى يعلم بزوال العذر بعد نصف ساعه، ولكن يعتقد أنه ينتهى وقت الصلاة عند زوال العذر.

لا يقال: ورد فى صحيحه زراره المتقدمه (١) أنّ غير الواجد للماء إذا خاف أن يفوته الوقت يتيمم ويصلّى، وإذا كان الأمر فى محتمل الضيق كذلك فالأمر فى المعتقد بالضيق يكون أولى.

ولكن لا يخفى أنّ ظاهر الصحيحه خوف فوت وقت الصلاة مع طلبه فى سعه وقتها إلى أن خاف فوته، والمفروض فى المقام اعتقاد ضيق الوقت والتيمم ابتداءً، نعم لا يبعد التعدى إلى من طلب الماء فى سعه الوقت حتى اعتقد ضيقه وصلّى ثمّ بان سعته، بل الأمر فى من خاف فوت وقت الصلاة من غير طلب ثمّ بان سعته كذلك فى أنّه يلزم عليه الإعاده، وفى البين مسأله أخرى وهو من كان عنده الماء واعتقد أنه إذا

ص: ٦٤٠

(١-١) فى الصفحه: ٦٣٨.

(مسألة ٨) لا تجب إعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر لا في الوقت ولا في خارجه مطلقاً، نعم الأحوط استحباباً إعادتها في موارد:

أحدها: من تعمد الجنابه مع كونه خائفاً من استعمال الماء فإنه يتيمم ويصلى [١]

اغتسل أو توضأ يفوت الصلاة في وقتها ولو في بعضها وتيمم وصلى ثم بان السعه، وهذا يلزم عليه الإعادة بلا فرق بين القول بجواز البدار وعدمه في المسألة الرابعة المتقدمه، وهكذا الحال فيمن كان عنده ماء وخاف من أنه لو اغتسل أو توضأ يفوت الصلاة ثم بان سعه وقتها فإن الحكم فيه أيضاً لزوم إعادتها، هذا كله مع الإغماض عما في ذيل صحيحه زراره من قوله عليه السلام: فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه فليتوضأ لما يستقبل. (١) فإن ظاهره فرض استمرار عدم وجدان الماء إلى ما بعد وقت الصلاة التي صلاها بتيمم.

### لا تجب إعادته ما صلاه بالتيمم

[١]

أمّا بالإضافه إلى نفي القضاء فهو مقتضى ظاهر الآيه المباركه، (٢) حيث إن ظاهرها في كون الوظيفه على من لا- يتمكن من استعمال الماء في وقت الصلاة هو الإتيان بها مع التيمم، ومن الظاهر أنه لا يجب على المكلف في اليوم والليله أزيد من خمس صلوات بحسب الواقع فلا موضوع لوجوب القضاء، وقد تقدم في صحيحه زراره: فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه فليتوضأ لما يستقبل (٣). وصحيحه الحلبي أنه

ص: ٦٤١

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢-٢) سورة النساء: الآيه ٤٣، و سورة المائدة: الآيه ٦.

٣-٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا أجنب ولم يجد الماء؟ قال: «يتيمم بالصعيد فإذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلاة» (١) وفي صحيحته الأخرى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليتمسح من الأرض وليصل فإذا وجد ماءً فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلى (٢). وصحيحه عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليتمسح من الأرض وليصل فإذا وجد ماءً فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلى (٣). وكذا الحال بالإضافة إلى الإعادة في الوقت إذا صلاها بتيمم صحيح؛ لعين ما تقدم من كون الوظيفة على المكلف في اليوم والليله خمس صلوات.

ويدل عليه أيضاً موثقه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم وصلّى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت؟ فقال: «ليس عليه إعادته الصلاة» (٤) وما في صحيحه يعقوب بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً أيتوضأ ويعيد الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد فإن مضى الوقت فلا إعادته عليه» (٥) يحمل على صورته

ص: ٦٤٢

- 
- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث الأول.
  - ١-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٦٧، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٤.
  - ١-٣) وسائل الشيعة ٣:٣٦٨، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٧.
  - ١-٤) وسائل الشيعة ٣:٣٦٩، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١١.
  - ١-٥) وسائل الشيعة ٣:٣٦٨، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٨.

التيمم مع رجاء الظفر بالماء قبل خروج الوقت، فإن جواز التيمم قبل الانتظار في الفرض حكم ظاهري.

لكن الأحوط إعادتها بعد زوال العذر ولو في خارج الوقت [١]

وعلى الجملة، فموثقه أبي بصير بعد حملها على صورته اليأس للأخبار الدالة على أن الوظيفة مع رجاء الظفر بالماء وإصابته قبل خروج وقت الصلاة مع الطهارة المائيه تكون أخص من صحيحه يعقوب بن يقطين أو يحمل إطلاق الأمر بالإعادة في الوقت على الاستحباب بقرينه صحيحه منصور بن حازم أو موثقه عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تيمم فصلّى ثم أصاب الماء؟ فقال: «أما أنا فكنت فاعلاً، إنّي كنت أتوضأ وأعيد». (١)

## الأحوط استحباباً بإعادة الصلاة

### أولاً: لمتعمد الجنابه

[١]

ويستدل على ذلك بصحيحه عبدالله بن سنان، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابه في الليله الباردة فيخاف على نفسه التلف إن اغتسل فقال: «يتيمم ويصلى، فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصلاة» (٢) ونحوها مرسله جعفر بن بشير عن رواه عن أبي عبدالله (٣)، وحيث إنه لا يمكن الالتزام بعدم وجوب الصلاة مع التيمم في الوقت إذا خاف على نفسه من البرد كما يدل على ذلك صحيحه البزنطي عن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابه وبه قروح أو جروح أو يخاف على نفسه من البرد، فقال:

«لا يغتسل ويتيمم» (٤) ونحوها صحيحه داود بن سرحان (٥). ولا يجب على

ص: ٦٤٣

- ١-١) وسائل الشيعة ٣:٣٦٩، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٠.
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٣:٣٦٦، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٣:٣٦٧، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ٦.
- ٤-٤) وسائل الشيعة ٣:٣٤٧، الباب ٥ من أبواب التيمم، الحديث ٧.
- ٥-٥) وسائل الشيعة ٣:٣٤٨، الباب ٥ من أبواب التيمم، الحديث ٨.

الثانى: من يتيم لصلاه الجمعه عند خوف فوتها لأجل الزحام ومنعه [١]

المكلف فى اليوم والليله أزيد من الصلوات الخمس فاللازم حمل الأمر بالإعاده ولو فى خارج الوقت على الاستحباب، ولكن الكلام فى تقييد الاستحباب فى كلمات الأصحاب والماتن بصوره تعمد الجنابه.

### ثانياً: المتيم لصلاه الجمعه خوف فوتها

[١]

ويستدل على ذلك بموثقه السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن على عليهم السلام أنه سئل عن رجل يكون فى وسط الزحام يوم الجمعه أو يوم عرفه فلا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس؟ قال: «يتيم ويصلى معهم ويعيد إذا انصرف» (١). ولا يمكن حملها على الإتيان بصوره الصلاه، وإلما لم يكن وجه للأمر به بالتيم، فالتيم المزبور صحيح فلا بد من حمل الإعاده الشامله للقضاء أيضاً على الاستحباب ونحوها، موثقه سماعه، عن أبى عبدالله عليه السلام عن أبيه، عن على عليه السلام أنه سئل عن رجل يكون فى وسط الزحام يوم الجمعه أو يوم عرفه فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء ولا يستطيع الخروج من كثرة الزحام؟ قال: «يتيم ويصلى معهم ويعيد إذا هو انصرف» (٢).

وربما يقال بوجوب الإعاده؛ لأن المراد هو صلاه الجماعه يوم الجمعه بقرينه الأمر بالاستيناف والإعاده وذكر الجمعه لا صلاتها، فإن صلاه الجمعه لا تستأنف ولا تعاد بل يجب الإتيان بالظهر، وعليه يكون الأمر بالتيم والصلاه فى أول الوقت

ص: ٦٤٤

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٤٤، الباب ٤ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٧١، الباب ١٥ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

لإدراك فضيله أول الوقت استحباباً، وأما الصلاة الواجبه هي الصلاة المعاده مع ...

الوضوء فإنه لا- موجب لرفع اليد عن ظاهر الأمر بالاستيناف والإعاده فى كون الأمر بهما للإرشاد إلى بقاء التكليف بالصلاه مع الطهاره المائيه، أضيف إلى ذلك أنّ الجماعات المنعقده وكذا صلاه الجمعه كان القيام بها من الجماعه العامه لقله المؤمنين فى ذلك الزمان، فالأمر بالتيمم والصلاه معهم رعايه للتقيه؛ لئلا يظهر المخالفه معهم فتكون صوره الصلاه فيجب عليه الإتيان بوظيفه الوقت بعد ذلك.

أقول: القول بأنّ الأمر بالتيمم والصلاه معهم وإن يحتمل أن يكون لرعايه التقيه إلا أنّ الأمر بالتيمم غير لازم إذا كانت الصلاه معهم صوريه ولرعايه التقيه، وأما ذكر عن أنّ الأمر بالتيمم والصلاه معهم لإدراك فضيله أول الوقت فلا- يخفى ما فيه فإن إدراك فضيله الوقت يكون بإتيان صلاه الفريضة فى أول وقتها لا بإتيان الصلاه الصوريه أو صلاه أخرى فى أول الوقت.

نعم، لو قيل بأنّ الصلاه معهم صوريه خصوصاً فى صلاه الجمعه وأمره عليه السلام بالتيمم أيضاً كان لرعايه التقيه فى الفتوى بعدم إظهاره عليه السلام بطلان الصلاه معهم ولذلك أمر بالتيمم والصلاه معهم والإعاده بعد ذلك، وعلى ذلك فلا دلالة فى الروايه على كون التيمم تيمماً صحيحاً، وكون الأمر بالإعاده للاستحباب، بل لو كانت صلاه الجماعه بل صلاه الجمعه صلاه صحيحه لا تشرع ممن يتمكن من الصلاه الفرادى أو الظهر مع الطهاره المائيه التيمم لإدراك صلاه الجماعه أو صلاه الجمعه، فإنّ مع التمكن من الصلاه مع الطهاره المائيه فهو يكون مكلفاً بها فلا- تكون جماعته مع التيمم فى الصلاه الفريضة لتكون مستحبه فيتيمم لإدراكها وصلاه الجمعه واجب تخيرى لا تعينى ليكون فاقد الماء للجامع بينهما كما لا يخفى.

الثالث: من ترك طلب الماء عمداً الى آخر الوقت وتيمّم وصلى ثم تبين وجود الماء في محلّ الطلب [١]

الرابع: من أراق الماء الموجود عنده مع العلم أو الظن بعدم وجوده بعد ذلك وكذا لو كان على طهاره فأجنب مع العلم أو الظن بعدم وجود الماء.

الخامس: من أخر الصلاة متعمداً إلى أن ضاق وقته فتيمّم لأجل الضيق.

### الثالث: من ترك طلب الماء عمداً

[١]

لا- يخفى انه كان الواجب في حقه الصلاة مع الطهاره المائيه إذا كان الماء موجوداً في محلّ الطلب بحيث لو طلبه وجده وكذلك في من أراق الماء الموجود بعد دخول الوقت، وما إذا كان على طهاره بعد دخوله فأجنب نفسه أو أبطل طهارته مع علمه أو احتماله عدم وجود الماء إلى آخر وقتها ولو لم يكن لنا علم بأنّه لو ترك الطلب حتى ضاق الوقت أو أراق الماء بعد دخول الوقت أو أبطل طهارته مع علمه، بل واحتماله عدم الماء إلى آخر الوقت لا تسقط الصلاة في حقه بتفويته الطهاره المائيه كنا نلتزم بسقوط الصلاة عنه ووجوب القضاء عليه لفوتها، ولكن قد تقدم أنه وإن عصى بهذا التفريط حيث فوّت على نفسه الصلاة الاختياريه ولكن تتبدل وظيفته إلى الصلاة مع التيمّم وقد وردت في المستحاضه أنّ الصلاة لا تسقط بحال ومع تبدلها الالتزام باستحباب القضاء إلّا أن يدعى استظهاره من صحيحه عبدالله بن سنان المتقدمه (١) الوارده فيمن أصابته الجنابه في الليله البارده، ولكن قد تقدم أنّ مدلولها لا- يختص بتعمد الجنابه، فالالتزام باستحباب الإعاده احتياطاً لا بأس به خصوصاً فيمن أخر الصلاة عن وقتها إلى أن ضاق وقتها عن الاغتسال فتيمّم لأجل الضيق.

ص: ٦٤٦

١- ١) في الصفحه: ٦٤٣.



(مسأله ٩) إذا تيمم لغايه من الغايات كان بحكم الطاهر مادام باقياً لم ينتقض وبقي عذره [١]

فله أن يأتي بجميع ما يشترط فيه الطهاره إلّا إذا كان المسوغ للتيمم مختصاً بتلك الغايه كالتيمم لضيق الوقت فقد مرّ أنه لا يجوز له مس كتابه القرآن ولا قراءه العزائم ولا الدخول فى المساجد وكالتيمم لصلاه الميت أو للنوم مع وجود الماء.

### إذا تيمم لغايه كان بحكم الطاهر

[١]

يقع الكلام فى المقام فى جهتين:

الأولى: أنه يجوز للمتيمم لغايه من الغايات الإتيان بغيرها من المشروط بالطهاره ما لم ينتقض ذلك التيمم فقد ذكر الماتن جواز ذلك إلّا إذا كان المسوغ للتيمم مختصاً بتلك الغايه التى تيمم لها، ومثل ذلك التيمم لضيق الوقت مع وجود الماء فإنه إذا تيمم لذلك لا يجوز له سائر الغايات من مس كتابه القرآن ولا الدخول فى المسجد إذا كان جنباً ولو لتلك الصلاه، وكالتيمم لإدراك صلاه الميت، فإنه لا يجوز بذلك التيمم ما ذكر إذا كان جنباً، وقد يقال إنه إذا تيمم للصلاه ولو لضيق وقتها فهو حال الصلاه على طهاره فيجوز له حالها المشروط بالطهاره عن مس كتابه القرآن ونحوه، ولكن لا يخفى أن المكلف لو ترك الصلاه فى ضيق وقتها عمدًا واغتسل من جنبته أو غيرها لدخول المسجد أو نحوه أو توضأ المحدث بالأصغر لمس كتابه القرآن يحكم بصحة غسله ووضوئه لما هو المقرر فى محله عن أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، بل يصح الأمر بضده على نحو الترتب فلا يكون التيمم لضيق وقت الصلاه على طهاره بالإضافة إلى غيرها حتى حال الصلاه، بل لا يختص ذلك بما إذا كان المسوغ مختصاً بتلك الغايه، بل يعم ما إذا لم يجر المسوغ للتيمم بالإضافة إلى غايه خاصه أخرى، كما إذا تيمم لصلاه سابقه لفقد الماء فإنه لا يجوز له الصلاه اللاحقه إذا علم بوجودان الماء

ص: ٦٤٧

لها إلى آخر وقتها، بل لو احتمل ذلك مع وجدانه قبل خروجه على ما تقدم، ولكن يجوز للمكلف المزبور مادام لم يجد الماء ولم ينتقض تيممه بالحدث مس كتابه القرآن أو الدخول في المسجد إلى غير ذلك.

الجهة الثانية: أنّ الأحكام المترتبة على العناوين التي يكون ارتفاعها عن المكلف موقوفاً على الاغتسال وترتفع أحكامها بارتفاعها هل تزول بالتيمم أيضاً بحيث يجوز للتيمم مادام على تيممه كل ما جاز للمغتسل، كما في حرمة المكث في المساجد على الجنب والحائض ومرورهما من المسجدين فهل يجوز للتيمم المعذور من الاغتسال المكث فيهما والمرور منهما؟

فالظاهر أنه لا-مورد للتأمل في الجواز إذا بنى على أنّ التيمم حال العذر أيضاً يرفع العنوان المحكوم عليه بكونه موجباً للغسل ويرتفع بالاغتسال، غايه الأمر ارتفاع العنوان بالاغتسال مطلق، بخلاف الارتفاع بالتيمم فإنه مغيبٌ بحدوث الحدث أو وجدان الماء، وهذا إذا قيل بأن كل من العناوين المشار إليها عنوان لنفس الحدث الخاص لا أنّ الحدث من قبيل الحكم لها، وإذا كان التيمم رافعاً لها ترتفع الأحكام المترتبة عليها، فالحكم على الجنب المعذور من الاغتسال بارتفاع حدثه بالتيمم عباره أخرى عن ارتفاع جنابته، وكذا الحال إذا بنى على أنّ ترتب الأحكام على تلك العناوين باعتبار الحدث، وإذا ارتفع الحدث ترتفع تلك الأحكام وإن لم يكن الحدث منتزعاً من نفس ثبوت تلك العناوين، بل من قبيل الحكم المترتب عليها.

والصحيح أنّ الحدث عنوان لنفس الجنابه والحيض، وعلى تقدير الإغماض فالأحكام المزبوره مترتبة عليها بما أنّها أحداث، فإن حرمة مكث الحائض في المساجد أو عدم جواز مرورها من المسجدين لا يختص بحال الدم، بل تجرى بعد

(مسألة ١٠) جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتميم أيضاً [١]

فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل، ويندب لما يندب له أحدهما، فيصح بدلاً عن الأغسال المندوبه والوضوءات المستحبه حتى وضوء الحائض والوضوء التجديدي مع وجود شرط صحته من فقد الماء ونحوه نعم لا يكون بدلاً عن الوضوء التهيئي كما مرّ، كما أن كونه بدلاً عن الوضوء للكون على الطهاره محل إشكال نعم إتيانه برجاء المطلوبيه لا مانع عنه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهاره أو يستحب إتيانه مع الطهاره.

النقاء أيضاً مادام لم تغتسل، وهذا دليل على أنّ الموضوع لها حدث الحيض، وإذا تيمّم المعذور من الاغتسال بعد النقاء فلا حدث له مادام معذوراً والحال في الجنابه ايضاً كذلك، وعليه فلا بأس بقراءتهما سور العزائم، ومرورهما من المسجدين ومكثهما في المساجد مادام عذرهما وكونهما على تيمّم.

نعم، لو قيل بأنّ التيمم لا يرفع الحدث، بل هو مبيح لصلاه ونحوها تخصيصاً فيما دل على أنّ لا صلاه إلا بطهاره (١)، فيشكل الحكم بالجواز فيما ذكر إلا أن يؤخذ بالسيره المتشرعه المستمره في الجنب المعذور من الاغتسال من دخوله المساجد في أوقات الصلاه، بل هذا القول في نفسه ضعيف ومناف لقولهم عليهم السلام التراب أحد الطهورين، (٢) وإنّ الله جعل الأرض أو التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً. (٣)

### غايات الوضوء أو الغسل غايات للتميم أيضاً

[١]

الفرق بين هذه المسأله وما قبلها هو أنّ الكلام في المسأله السابقه كان في أنّه

ص: ٦٤٩

- ١-١) وسائل الشيعه ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.
- ٢-٢) وسائل الشيعه ٣٧٠:٣، الباب ١٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١٥.
- ٣-٣) وسائل الشيعه ١٣٣:١، الباب الأوّل من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

بعد التيمم لغايه مشروعه يجوز الإتيان بغيرها من سائر الغايات المشروطه بالطهاره ممّا يكون المكلف معذوراً وفاقداً الطهاره المائيه بالإضافة إليها أيضاً، وقد تقدم الجواز والكلام فى هذه المسأله فى الغايات التى يكون التيمم لكل منها مشروعا، فذكر الماتن قدس سره أنّ كل غايه مشروعه للوضوء والغسل تكون غايه للتيمم أيضاً عند عدم تمكن المكلف من الطهاره لها، بل يقوم التيمم معه مقام الوضوء أو الغسل وان لا- يوجب طهاره كالوضوء التجديدى والوضوء من الحائض أيام الحيض والأغسال المندوبه من المتطهر من الحدثين كغسل الجمعة وليالى القدر وغيرها، واستثنى ممّا ذكر التيمم للتهيؤ للصلاه وذكر عدم مشروعيه التيمم للتهيؤ لها، واستشكل فى بدليه التيمم من الوضوء للكون على الطهاره، وذكر أنّ المعذور من الوضوء للكون على الطهاره لا بأس أن يتيمم للكون عليها رجاءً، ولكن لا يكتفى به للصلاه ولا لغيرها ممّا تكون الطهاره شرطاً فى صحته أو كماله.

أقول: قد تقدم أنّ التيمم من غير المتمكن من الطهاره المائيه بعد الحدث طهاره وأنّه إذا تيمّم فقد فعل أحد الطهورين أى الطهارتين وأنّ الله سبحانه يحب المتطهرين، (1) وقد ذكرنا أنّ مقتضى قوله سبحانه مع كون التيمم طهاره استحبابه النفسى كالوضوء من المحدث فلا بأس بفاقد الماء وغير المتمكن لاستعماله أن يتيمم لكونه على الطهاره، ويجوز الإتيان معه بالمشروط بالطهاره فى صحته أو فى كماله.

وبالجملة، كلما كان الوضوء طهاره يكون التيمم عند عدم التمكن من استعمال

ص: ٤٥٠

---

(١- ١) انظر الآيه: ٢٢٢ من سوره البقره.

الماء طهاره فيجوز بعده الإتيان بكل غايه يكون فاقداً للماء بالإضافة إليها، وذكرنا أنّ التهيؤ للصلاه غايه يوجب تحقق قصد التقرب المعتبر في الوضوء، وهذا يجرى في التيمم أيضاً، وأما الوضوء الذى لا يكون طهاره فلا دليل على قيام التيمم مقامه؛ لأنه يرد فى الخطابات الشرعيه غير كونه طهاره عند عدم التمكن من استعمال الماء والوضوء التجديدي أو الوضوء من الحائض غير داخل فى خطابات بدليه التيمم عنه.

وهكذا الحال فى بدليه التيمم عن الأغسال المستحبه حتى لو بنى على أنّ الأغسال المستحبه من المحدث بالأصغر مغنيه عن الوضوء كما هو الأظهر؛ وذلك فإنّ الغسل المستحب من المتطهر من الحدثين على طهاره قبل الاغتسال، والتيمم إنما يقوم مقام الطهاره المائيه عند عدم التمكن منها، وإذا كان الغسل المستحب بعد الحدث الأصغر فالغسل وإن كان طهاره بناءً على مسلك إغنايه عن الوضوء إلّا أنه مع ذلك لا يقوم التيمم مقامه؛ لأنّ المحدث المفروض متمكن من الطهاره المائيه بالوضوء ولا تنحصر طهارته على الاغتسال بالغسل المستحب، والتيمم إنما يقوم مقام الغسل إذا لم يتمكن المكلف عن الطهاره المائيه، وإذا كان المغتسل بغسل مستحب كما إذا اغتسل الجنب يوم الجمع للجمعه فهذا الغسل وإن كان طهاره إلّا أن كونه طهاره لاحتسابه غسل الجنابه أيضاً بناءً على التداخل فى الأغسال، والتيمم منه يقوم مقام غسل الجنابه لا الغسل المستحب كما يأتى، كما أنه إذا لم يتمكن غير الجنب من الغسل المستحب ولا من الوضوء من حدثه الأصغر فوظيفته التيمم عن الوضوء للصلاه كما هو مقتضى التقسيم فى الآيه والأمر بالتيمم من الوضوء عند عدم التمكن منه.

(مسألة ١١) التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابه حاله كحالته فى الإغناء عن الوضوء كما أنّ ما هو بدل عن سائر الأغسال يحتاج إلى الوضوء أو التيمم بدله مثلها فلو تمكن من الوضوء توضاً مع التيمم بدلها وإن لم يتمكن تيمّم تيممين أحدهما بدل عن الغسل والآخر عن الوضوء [١]

## التيمم بدل غسل الجنابه يغنى عن الوضوء

[١]

يقع الكلام فى المسألة فى جهات:

الأولى: أنّ الجنب إذا لم يتمكن من الاغتسال من جنابته وتيمم بدلاً عنه يكفى التيمم لصلاته ولا يحتاج إلى الوضوء مع تمكنه منه ولا تيمّم آخر بدلاً عن الوضوء، بل الوضوء أو التيمم الآخر بدلاً عن الوضوء غير مشروع فى حقه.

وبتعبير آخر كما أنه مع الاغتسال من جنابته الوضوء غير مشروع فى حقه، وكذا مع التيمم بدلاً عن الغسل كما هو مقتضى التقسيم فى الآيه المباركه، والأمر على الجنب بالتيمم لصلاته إذا لم يتمكن من الاغتسال، ويشهد لذلك أيضاً مثل صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام فى رجل أجنب فى سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «تيمّم ولا يتوضأ» (١). وإذا كان الوضوء غير مشروع منه مع التيمم لجنابته فلا يؤمر بالتيمم بدلاً عن الوضوء مع عدم تمكنه منه.

الجهه الثانيه: ما إذا وجب على المكلف كل من الغسل والوضوء لصلاته كما فى المستحاضه المتوسطه، وكذا بناءً على أنّ غير غسل الجنابه من سائر الأغسال الواجبه لا يغنى عن الوضوء، بل يجب على المكلف مع حصول موجبها الاغتسال والوضوء كما هو عليه الماتن قدس سره فاللازم عليه مع عدم تمكنه من الاغتسال التيمم بدلاً عن الغسل

ص: ٦٥٢

والوضوء لصلاته مع تمكنه من الوضوء، وإلّا يتيمم تيمماً آخر بدلاً عن الوضوء أيضاً، فإن ذلك مقتضى كون التيمم بدلاً عن الغسل عند عدم تمكنه منه، كما أنه بدل عن الوضوء مع عدم تمكنه منه.

ودعوى إمكان دعوى الاجتزاء بتيمم واحد بدلاً عن الوضوء والغسل؛ لأنّ للتيمم كيفية واحده بخلاف الوضوء والغسل، فإنّ لكل منهما كيفية خاصه من استعمال الماء لا يمكن المساعده عليها؛ فإنه كما تقدم يكون قصد البدليه فى التيمم مقوماً فالتيمم بدلاً عن الوضوء غير التيمم بدلاً عن الغسل فالإكتفاء بتيمم واحد بدلاً عنهما يحتاج إلى قيام دليل على التداخل فى الامتثال، وإلّا فمقتضى شرطيه كل منهما للصلاه ونحوها الإتيان بكل منهما.

هذا، ولو قيل بأنّ سائر الأغسال الواجبه تغنى عن الوضوء فلا يحتاج مع الاغتسال من مسّ الميت إلى الوضوء، فهل يقوم التيمم مقام الغسل عند عدم التمكن من الغسل فى هذا الإغناء أو يحتاج إلى الوضوء، ومع عدم التمكن من الوضوء أيضاً يجب تيمم آخر بدلاً عنه؟ فقد يقال بعدم الإغناء فإنّ الإغناء ترتب فى الخطابات الشرعيه على الغسل الذى يرفع الحدث مطلقاً فتسريته إلى التيمم بدلاً عن الغسل الذى لا يرفع الحدث إلّا مؤقتاً غير ممكن؛ لاحتمال دخاله الخصوصيه المشار إليها فى الإغناء، ومقتضى الآيه المباركه أنّ غير الجنب يتوضأ لصلاته، ومع عدم تمكنه يتيمم منه حتى فيما إذا وجب عليه غير غسل الجنابه، غايه الأمر قام الدليل الخاص على أنّه إذا اغتسل غير الجنب من مسّ الميت مثلاً يغنى غسله عن الوضوء فيؤخذ بمقتضى الآيه عند عدم اغتساله لعدم تمكنه منه.

وقد يناقش في ذلك بأنّ الوضوء مع غسل مسّ الميت مثلاً لا يكون رافعاً للحدث بناءً على مسلك الإغناء، بل يكون الوضوء معه كالوضوء التجديدي في مجرّد الاستحباب، وقد تقدم أنّ التيمّم إنّما يقوم مقام الوضوء الرفع للحدث عند عدم تمكنه منه فلا موضوع لبديله التيمم عن الوضوء في المقام.

ودعوى أنّ الوضوء إذا وقع بعد الغسل لا يكون رافعاً للحدث الأصغر لارتفاعه بالاعتسال، وأمّا إذا وقع قبله فالرفع للأصغر هو الوضوء، فيكون التيمم الآخر بدلاً عنه لا يمكن المساعدة عليها؛ لما تقدم من أنّ مطلق الحدث ناقض للوضوء أيضاً فمع بقاء ناقض الوضوء كحدث المسّ لا يرتفع الحدث الأصغر مع أنّ لازم ذلك لزوم التيمم بدلاً عن الوضوء قبل التيمم بدلاً عن المس مع أنّ ظاهر الأصحاب لا يساعد على التقديم.

وكيف كان، فطريق الاحتياط يقتضى التعدد في التيمم حتى بناءً على مسلك الإغناء.

الجهة الثالثة: ما إذا وجب على غير الجنب الأغسال المتعدّده كالحائض التي مست الميت وحصل النقاء عن حيضها فإنّه لا كلام في أنّ الغسل الواحد يكفيها بناءً على ما تقدم في صحيحه زواره (1) من تداخل الأغسال حتى بناءً على أنّ الأغسال طبائع مختلفة وتعدّدها بتعدد قصد العنوان، كما استظهرنا أخيراً من موثقه عمار الداله على صحه الغسل من الجنابه عن الحائض أيام دمها، (2) والكلام في أنّها إذا لم تتمكن

ص: ٦٥٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٣٩، الباب ٣١ من أبواب الأغسال المسنونته.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢: ٣١٥، الباب ٢٢ من أبواب الحيض، الحديث ٤.



(مسأله ۱۲) ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء [۱]

والغسل من الأحداث.

من الاغتسال يكتفيها تيمم واحد بدلاً عن تلك الأغسال أو يجب عليها التيمم متعدداً، فقد يقال إنه بناءً على اتحاد الأغسال في النوع واختلافها في مجرد الموجب يكفي غسل واحد، وعلى تقدير عدم التمكن يتيمم تيمماً واحداً كما هو الحال في الوضوء بالإضافة إلى موجباته، وأما بناءً على اختلاف الطبائع فالتداخل على خلاف الأصل وقام الدليل عليه في الأغسال ولا يعم التيمم الذي هو بدل عن كل منهما ويتعدد التيمم ويختلف بقصد البدليه، ولكن قد تقدم أنه لا يبعد الاكتفاء بتيمم واحد، فإنَّ الغسل بعد الغسل لا يكون رافعاً للحدث غايته أنه مستحب والأحداث ارتفعت بالغسل أولاً كما هو مقتضى الاكتفاء بغسل واحد، والتيمم إنما يقوم مقام الغسل الذي يرفع الحدث.

نعم، لو قيل في الاكتفاء بغسل واحد قصد الجميع كما التزم بذلك بعض الأصحاب وأنَّ الغسل بقصد واحد لا يرفع جميع الأحداث فيمكن الالتزام في التيمم بلزوم التعدد؛ لأنَّ التيمم بقصد البدليه عن جميع الأغسال غير ثابت.

**نواقض التيمم هي نواقض الوضوء**

[۱]

لا ينبغي التأمل في أنَّ المحدث بالأصغر إذا تيمم بدلاً عن الوضوء لكونه معذوراً في تركه وأحدث بإحدى نواقض الوضوء مع بقاء عذره يتيمم لصلاته ونحوها، فإن كان ناقضه من الحدث الأصغر يتيمم بدلاً عن الوضوء، وإن كان ناقضه الجنابه يتيمم بدلاً عن الغسل، وإن تمكن من استعمال الماء بعد الحدث يتوضأ في الأول ويغتسل في الفرض الثاني، ويكفي في ذلك ظاهر الآية (۱) المباركه الداله على أنَّ

ص: ۶۵۵

(۱- ۱) سورة المائدة: الآية ۶.

من قام إلى الصلاة من الحدث يتوضأ مع عدم جنابته، ويغتسل مع جنابته ويتيمم لها من الوضوء أو الغسل إذا لم يتمكن من استعمال الماء.

والكلام فيما إذا كان على تيمم من جنابته لكونه معذوراً من الاغتسال ثم حصل من النواقض ما يوجب الوضوء مع بقاء عذره عن الاغتسال، فهل مع تمكنه من الوضوء يتوضأ لصلاته ومع عدم تمكنه يتيمم بدلاً عنه لعدم انتقاض تيممه السابق من جنابته لبقاء عذره وارتفاع جنابته به أو يبطل تيممه السابق بالحدث الأصغر الحادث فيعود جنباً محدثاً فيجب عليه التيمم بدلاً عن الاغتسال من غير حاجة إلى الوضوء، بل لا يشرع في حقه الوضوء فضلاً عن التيمم بدلاً عنه، وهذا الفرض لا يمكن استفاده حكمه من الآيه المباركه لاحتمال عدم جنابته بعد الحدث الموجب للوضوء لارتفاعها بالتيمم السابق مادام معذوراً ولكن يمكن استفاده انتقاضه وعود جنابته من مثل صحيحه زراره المروي في الكافي والتهذيب (1) عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل والنهار كلها؟ فقال: «نعم، ما لم يحدث أو يصب ماء» فإن ظاهرها كما أنّ وجدان الماء يوجب انتقاض تيممه كذلك إحداثه الحدث، سواء كان ذلك الحدث موجباً للغسل أو الوضوء، وسواء كان تيممه السابق بدلاً عن الغسل أو الوضوء، وقد أفتى الماتن قدس سره في المسأله الرابعه والعشرين الآتيه بعدم انتقاض التيمم بدلاً عن الغسل عن جنابه أو غيرها بالحدث الموجب للوضوء، وأنه مع بقاء عذره يتوضأ إذا كان متمكناً من الوضوء، وإلا يتيمم بدلاً عنه، ولكنه ضعيف على ما ذكرنا، كما أنه ذكر بعض الفحول طاب ثراه الانتقاض بدعوى أنّ التيمم لا يرفع

ص: ٦٥٦

كما أنه ينتقض بوجدان الماء. [١]

الجنابه، بل يرفع حدثها وبعد إحداث الحدث يكون الشخص مجنباً ووظيفته الاغتسال منها، ومع عدم تمكنه منه يتيمم بدله وسيأتي الكلام فى ذلك.

ومما ذكرنا يظهر أنّ المتيمم لجنابته إذا أحدث بما يوجب الغسل كمسه الميت ينتقض تيممه السابق بدلاً عن غسل الجنابه كما استظهرنا من الصحيحه فعليه أن يتيمم بدلاً عن الاغتسال للجنابه، وقد تقدّم الكلام فى لزوم تيمم آخر بدلاً عن غسل مس الميت أو أنه يكفى التيمم الواحد فلا مقيد.

### ينتقض التيمم بوجدان الماء

[١]

المراد بوجدان الماء وجدان الماء الكافى لاستعماله فى طهارته من وضوء أو غسل كما هو منصرف صحيحه زواره المتقدمه وغيرها، ولا يخفى أنّ بعض الطهاره الاضطراريه وإن تبقى بعد التمكن من الطهاره الاختياريه، كمن كانت وظيفته الوضوء جبيره لصلاته السابقه فأتى بها مع الوضوء جبيره ثم رفع الجبیره فى وقت صلاه أخرى، وفرض أنه لم يحدث بعد ذلك الوضوء لا بالأصغر ولا بالأكبر فإنه يجوز له الإتيان بالصلاه الأخرى، ولا يكون التمكن من الوضوء الاختيارى ناقضاً له، وقد ذكرنا فى بحث الوضوء جبيره أنّ ما دل على أنّ الوضوء لا ينتقض إلّا بالبول والنوم ونحوهما مقتضاه بقاء الوضوء جبيره إلى حصول أحد النواقض له، والكلام فى المقام انه ليس التيمم كذلك بل ينتقض بمجرد التمكن من الطهاره المائيه حتى ما لم يحدث بعد التيمم السابق، وقد استظهرنا ذلك ممّا أشرنا إليه من الروايات كصحيحه زواره، عن أبى عبدالله عليه السلام فى رجل تيمم، قال: يجزيه ذلك إلى أن يجد الماء (١).

ص: ٦٥٧

وقد تقدم فى صحيحته عن أبى جعفر عليه السلام يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل والنهار كلها ما لم يحدث أو يصب ماءً (١). وصحيحته الثالثه عن أبى جعفر عليه السلام قال:

قلت له: كيف التيمم؟ قال: هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابه - إلى أن قال:- ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً والوضوء إن لم تكن جنباً. (٢)

وقد يستدل على انتقاض التيمم عند وجدان الماء بما ورد فى الروايات من الأمر بالطهاره المائيه لأنها لم تقيّد بأدله البدييه لاختصاصها بصوره فقدان الماء، والإطلاق فى الأمر بالطهاره المائيه يقدم على الاستصحاب فى بقاء الطهاره التراييه حتى لو قلنا بأن التيمم طهاره تامه فضلاً عن القول بأنها طهاره ناقصه أو أنه مبيح للصلاه ونحوها فقط.

أقول: لو لم يكن فى البين الروايات الداله على انتقاض التيمم بوجدان الماء كالصحيح المتقدمه ونحوها كان مقتضى تنزيل التيمم منزله الوضوء والغسل عدم انتقاضه مثلهاما إلابالحدث، وفى صحيحه حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء أيتيمم لكل صلاه؟ قال: «لا هو بمنزله الماء» (٣). فإن مقتضاها عدم انتقاضه إلابالحدث والأمر فيما ورد بالطهاره المائيه متوجه إلى المحدث عند قيامه إلى الصلاه لا إلى المتطهر ولو كان طهارته بالتيمم، والعمده فى انتقاض التيمم بوجدان الماء الروايات الكثيره الداله كالصحيح المتقدمه بانتقاض الوضوء بوجدان الماء وعلى ذلك فلو فقد الماء، بعد التمكن من استعماله فى الوضوء أو الغسل ولو فى

ص: ٦٥٨

١- ١) وسائل الشيعه ٣: ٣٧٩، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٦١ - ٣: ٣٦٢، الباب ١٢ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٣- ٣) وسائل الشيعه ٣: ٣٧٩، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

غير وقت الصلاة فاللزام بإعادة التيمم لبطان تيممه السابق بوجدان الماء.

أو زوال العذر [١]

ولا يجب عليه إعادة ما صلّاه كما مرّ وإن زال العذر في الوقت والأحوط الإعادة حينئذ بل والقضاء أيضاً في الصور الخمسة المتقدمة.

(مسألة ١٣) إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح أن يصلى به [٢]

وإن فقد الماء أو تجدد العذر فيجب أن يتيمم ثانياً، نعم إذا لم يسع زمان الوجدان أو زوال العذر للوضوء أو الغسل بأن فقد أو زال العذر بفصل غير كافٍ لهما لا يبعد عدم بطلانه وعدم وجوب تجديده لكنّ الأحوال التجديد مطلقاً، وكذا إذا كان وجدان الماء أو زوال العذر في ضيق الوقت فإنه لا يحتاج إلى الإعادة حينئذ للصلاة التي ضاق وقتها.

### وينتقض بزوال العذر

[١]

بلا خلاف ظاهر بين أصحابنا؛ لأنّ إصابه الماء المذكور عدلاً لحدوث الحدث بعد التيمم ظاهره التمكن من استعمال الماء؛ ولذا لو فقد الماء قبل التمكن من استعماله لم يبطل تيممه، ويشهد أيضاً لذلك ما في صحيحه عبد الله بن سنان، عن الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة ويخاف على نفسه التلف إن اغتسل؟ فقال:

«يتيمم ويصلى فإذا أمن من البرد اغتسل وأعاد الصلاة» (١) فإنه وإن حملنا إعادة الصلاة على الاستحباب؛ لما تقدّم من عدم وجوب الأزيد من الصلوات الخمس على المكلف وما ورد في كون التيمم أحد الطهورين وأنه بمنزلة الماء إلّا أنّ إطلاق الأمر بالاغتسال ولو مع عدم صدور الحدث منه يقتضى انتقاض التيمم بزوال العذر.

### إذا وجد الماء قبل الصلاة

[٢]

وقد تقدم أنه بإصابه الماء بحيث يتمكن من الوضوء ينتقض تيممه فيصير

ص: ٦٥٩

(مسأله ١٤) إذا وجد الماء في أثناء الصلاة فإن كان قبل الركوع من الركعة الأولى بطل تيممه [١]

وصلاته وإن كان بعده لم يبطل ويتم الصلاة لكن الأحوط مع سعة الوقت الإتمام والإعادة مع الوضوء ولا فرق في التفصيل المذكور بين الفريضة والنافله على الأقوى وإن كان الاحتياط بالإعادة في الفريضة أكد من النافله.

محدثاً والمحدث عند قيامه إلى الصلاة يتوضأ إذا كان محدثاً بالأصغر ويغتسل إذا كان جنباً أو محدثاً بالأكبر، ومع عدم إمكان الوضوء أو الغسل يتيمم بدلاً عنهما.

وممياً ذكر يظهر أنه إن لم يحصّل الطهاره المائيه بعد إصابه الماء أو زوال عذره ثم فقد الماء ثانياً أو عاد العذر فالواجب عليه التيمم الآخر لانتقاض تيممه السابق بوجدان الماء كما هو الحال في انتقاضه بالحديث، وقد ذكر الماتن قدس سره أنّ الاحتياط المستحب إعادته التيمم أيضاً إذا لم يكن زمان إصابه الماء أو زمان زوال العذر إلى زمان طريانهما ثانياً وافياً بالوضوء أو الغسل، ولعله لاحتمال صدق إصابه الماء، ولكن ذكرنا أنّ ظاهره وجدانه الذي يكون معه المكلف متمكناً من الوضوء أو الاغتسال، نعم إذا حصل هذا التمكن في ضيق وقت الصلاة بحيث لو توضأ أو اغتسل وقعت صلاته ولو ببعضها خارج الوقت لا ينتقض تيممه لما دلّت مثل صحيحه زاراه (١) أنّ الوظيفه في ضيق الوقت التيمم حتى لو علم ظفره بالماء على تقدير الطلب.

#### إذا وجد الماء أثناء الصلاة

[١]

المنسوب إلى المشهور التفصيل بين وجدان التيمم الماء قبل دخوله في الركوع فيبطل تيممه فيجب عليه استينافها بالطهاره المائيه، وإذا وجد بعد أن يركع

ص: ٦٦٠

فلا يبطل تيممه بالإضافة إلى الصلاة التي يأتي بها، والمحكى عن بعض الأصحاب عدم بطلانه مطلقاً وأنه يستحب قطعها والإتيان بها بالطهاره المائه فيما إذا كان ذلك قبل الركوع، وعن الآخر عدم جواز قطعها بلا فرق قبل الركوع أو بعده والاختلاف مستنده اختلاف الروايات الوارده فى المقام منها ما فى صحيحه زراره، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام إن أصاب الماء وقد دخل فى الصلاة؟ قال: «فلينصرف وليتوضأ ما لم يركع فإن كان قد ركع فليمض فى صلاته فإن التيمم أحد الطهورين (١)». ونحوها روايه عبدالله بن عاصم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم ويقوم فى الصلاة فجاء الغلام فقال: هو ذا الماء فقال: إن كان لم يركع فلينصرف وليتوضأ وإن كان ركع فليمض فى صلاته. (٢)

□  
وفى مقابل ذلك روايه محمد بن حمران، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل تيمم ثم دخل فى الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل فى الصلاة، قال: يمضى فى الصلاة واعلم أنه ليس ينبغى لأحد أن يتيمم إلّا فى آخر الوقت (٣). والروايه فى سندها ضعف فإنّ الظاهر أنّ الراوى عن محمد بن حمران وهو محمد بن سماعه بن مهران لا محمد بن سماعه بن موسى، وابن سماعه مهران لم يثبت له توثيق، والوجه فى الظهور ملاحظه ما روى من بعض الروايات عن البنزطى، عن محمد بن سماعه بن مهران فإنّ مقتضى التعيين فيها ثبوت روايه البنزطى عنه ولم يثبت ولا فى مورد واحد روايه عن محمد بن سماعه بن موسى وإن كان هذا معروفاً لكونه

ص: ٦٦١

- 
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٨١، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.
  - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٨١، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
  - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣:٣٨٢، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

صاحب كتاب يروى عنه لا لمجرد وثاقته ليقال بأن مجرد الوثاقه لا يوجب المعروفيه فى الطبقة.

وأما محمد بن حمران فهو إمّا محمد بن حمران بن أعين أو محمد بن حمران النهدى، والأول موثق كما ذكره النجاشى (١) والشيخ فى رجاله، (٢) بخلاف الثانى ولا يبعد اتحادهما، وإن عبر عنه الشيخ فى الفهرست بمحمد بن حمران بن أعين (٣) والنجاشى بمحمد بن حمران النهدى، فإنه من البعيد أن لا يتعرض النجاشى لمحمد بن حمران بن أعين مع كونه صاحب كتاب تعرض له الشيخ فى فهرسته التى كان فى متناول يد النجاشى عند تأليفه رجاله، وذكر الشيخ قدس سره كلاً من محمد بن حمران بن أعين ومحمد بن حمران النهدى فى رجاله فى أصحاب الصادق عليه السلام لا يقتضى تعددهما، فإنه قد يتفق للشيخ فى رجاله التعرض لشخص واحد مرتين عند عده أصحاب إمام واحد عليه السلام كما يظهر ذلك لمن تتبع رجاله.

وعلى كل تقدير فالسند فى الروايه لا يخلو عن الضعف، ولا يمكن أن تكون موجبه لسقوط صحيحه زواره عن الاعتبار حتى مع الغمض عن سندها؛ لأنّ دلالتها على عدم بطلان التيمم بوجدان الماء بعد الدخول فى الصلاه بالإضافه إلى الوجدان قبل الركوع بالإطلاق، ويرفع اليد عنها بالتقييد الوارد فى الصحيحه مع احتمال كونها ناظره إلى التيمم فى ضيق الوقت بقربنه ما فى ذيلها، وفى هذا الفرض يتعين إتمام الصلاه بالتيمم حتى ما إذا وجد الماء قبل الركوع.

ص: ٦٦٢

- 
- ١-١) رجال النجاشى: ٣٥٩، الرقم ٩٦٥.
  - ٢-٢) رجال الطوسى: ٣١٣، الرقم ٦٧٦.
  - ٣-٣) الفهرست: ٢٢٦، الرقم ٥٢.



نعم، في صحيحه زراره ومحمد بن مسلم، قال: قلت: في رجل لم يصب الماء وحضرت الصلاة فتيّم وصلى ركعتين ثم أصاب الماء أينقض الركعتين أو يقطعهما ويتوضأ ثم يصلي؟ قال: «لا، ولكنه يمضي في صلاته فيتّمها ولا ينقضها (لمكان أنه) دخلها وهو على طهر» (١) فيقال إنّ مقتضى التعليل فيها عدم بطلان الصلاة حتى ما إذا وجد الماء قبل الركوع، فإنّ الدخول في الصلاة بتيّم يجري مع الوجدان قبل الركوع أيضاً فيحمل ما في صحيحه زراره المتقدمه على استحباب رفع اليد عنها إذا وجد الماء قبل الركوع في سعه الوقت، ولكن لا يخفى أنّ التعليل راجع إلى عدم إعادته من صلى ركعتين ولو اقتضى التعليل بجريانه فيمن وجد الماء قبل ذلك ولو قبل الركوع من الركعه الأولى فهو لا يزيد على الإطلاق والعموم، فيرفع اليد عنهما بالتقييد والأمر بالإعادة في الصحيحه مع وجدانه قبل الركوع من الركعه الأولى كما رفعنا اليد عن إطلاق التعليل في الصحيحه الأولى من قوله عليه السلام فإنّ التيمم أحد الطهورين (٢). بما ذكر في صدرها من قوله عليه السلام: «فليصرف فليتوضأ ما لم يركع» فإنّ المذكور في الصدر قرينه على بطلان التيمم بوجدان الماء قبل الركوع، وهذا يجري فيما إذا دخل في الصلاة بتيمم فإنّه إذا استمر عدم الوجدان إلى أن يركع يكون دخوله في الصلاة بطهور، وإلّا لم يكن تيممه طهوراً بالإضافة إلى تلك الصلاة، وأما في ذيل صحيحه زراره ومحمد بن مسلم في الفقيه وقال زراره: قلت له: دخلها وهو متيّم فصلّى ركعه ثم أحدث فأصاب ماء؟ قال: «يخرج ويتوضأ ثم يبني على ما مضى من صلاته التي صلى

ص: ٦٦٣

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٨٢، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٨١، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

بالتيمم» (١) فظاهره أنه روايه مستقله ناظره إلى صورته حدوث الحدث قبل إصابه الماء، فالوارد من البناء على ما صلى من صلاته محمول على التقيه، كروايه زراره عن أبي جعفر عليه السلام المرويّه في آخر السرائر أيضاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب، قال:

سألته عن رجل صلى ركعه على تيمم ثم جاء رجل ومعه قربتان من ماء قال: يقطع الصلاه ويتوضأ ثم يبنى على واحده (٢). أضيف إلى ذلك ضعف سندها فإنّ محمد بن علي بن محبوب يروى عن علي بن السندي ولم يثبت له توثيق، وتعارض بروايه الحسن الصيقل، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل تيمم ثم قام يصلى فمَرَّ به نهر وقد صلى ركعه، قال: فليغتسل وليستقبل الصلاه، قلت: إنه صلى صلاته كلها قال: لا يعيد (٣).

هذا كله مع عدم ضيق الوقت، وأما معه بحيث لو توضأ أو اغتسل وقعت الصلاه ولو ببعضها خارج الوقت فقد تقدم أنّ ملاحظه الوقت الاختياري مقدم على رعايه الطهاره المائيه كما هو المستفاد من إطلاق صحيحه زراره عن قوله عليه السلام المسافر إذا لم يجد الماء يطلب مادام في الوقت وإذا خاف الفوت (٤). الخ.

ثم إنّ المتيقن من الروايات الوارده في المقام وجدان الماء أثناء الصلاه الفريضة، وأما وجدانه أثناء الصلاه النافله فقد يقال بلحوقها بالفريضة، فإنّه إذا لم تبطل الفريضة بوجدانه بعد الدخول في الركوع فالنافله أولى بذلك، ويناقش بأنّ النافله يجوز قطعها فلا محذور في الطهاره المائيه والاستيناف بالإضافه إليها، ولا يخفى أنّ الكلام في أنّ

ص: ٦٦٤

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١٠٦: ١، الحديث ٢١٥.

٢- ٢) السرائر ٦١٢: ٣.

٣- ٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٣، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٦.

٤- ٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٤١، الباب الأوّل من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

(مسأله ١٥) لا يلحق بالصلاه غيرها إذا وجد الماء في أثناءها بل تبطل مطلقاً [١]

وإن كان قبل الجزء الأخير منها فلو وجد في أثناء الطواف ولو في الشوط الأخير بطل، وكذا لو وجد في أثناء صلاه الميت بمقدار غسله بعد أن تيمم لفقد الماء فيجب الغسل واعداده الصلاه، بل وكذا لو وجد قبل تمام الدفن.

التيمم يعتبر طهاره بالإضافة إلى الصلاه التي وجد الماء في أثناءها أم لا، فإن اعتبر طهاره بعد دخول المصلى في ركوعها حتى في النافله كما هو مقتضى الإطلاق في صحيحه زراره خصوصاً بملاحظه صدرها الوارد في جواز صلاه الليل والنهار كلها بتيمم واحد (١) فإنّ صلاتهما تعم الفريضة والنافله.

### إذا وجد الماء في أثناء الطواف

[١]

وهل يختص الحكم أى عدم بطلان الصلاه بوجود الماء في أثناءها بخصوص ما كان تيممه لفقد الماء أو يجرى في سائر الأعذار المسوغه للتيمم إذا زالت أثناء الصلاه، فقد يدعى أنّ التعبير في الروايات بإصابه الماء أو جاء الغلام بالماء أو يؤتى بالماء كون التيمم لفقد الماء، ويبقى غير هذه الصوره على القاعده المقتضيه بطلان التيمم بزوال العذر ولو في أثناء العمل، ولكن قد يتمسك بالتعليل الوارد في صحيحه زراره ومحمد بن مسلم في عدم الاختصاص من قوله عليه السلام أنه دخلها وهو على طهر بتيمم (٢). فإنّ هذا التعليل يجرى حتى فيما إذا كان التيمم لسائر الأعذار، ويأتى الكلام في ذلك في المسأله السادسه عشر والكلام في هذه المسأله في اختصاص هذا الحكم بالصلاه ولا تجرى في وجدان أثناء غير الصلاه ممّا يكون

ص: ٦٦٥

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٧٧، الباب ١٩ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٨٢، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

مشروطاً بالطهاره كالطواف، فقد ذكر الماتن أنه يؤخذ في غير الصلاه بمقتضى القاعده المشار إليها من بطلان التيمم بوجدان الماء الموجب لبطلان العمل المشروط بالطهاره فيجب عليه الطهاره المائيه ثم استئناف الطواف ولو كان ذلك في الشوط الأخير من الطواف، وأما ما قيل من المنقول من أن الطواف بالبيت صلاه (١)، لم يثبت.

نعم، ورد في حديث أبي حمزه، عن أبي جعفر عليه السلام يقتضى المناسك بغير وضوء إلما الطواف فإن فيه صلاه (٢). وغايه مدلولها أن يراعى فى الطواف شرائط الصلاه لا أن الدخول فى ركوع الصلاه بتيمم يجرى على الدخول فى الطواف.

نعم، ربما يقال بأن المستفاد مما ورد عدم بطلان الطواف بالحدث بعد تجاوز النصف أن إصابه الماء بعد تجاوز النصف أيضاً لا يبطله، بل يتوضأ أو يغتسل ثم يبنى على ما أتى به من الأشواط. ولكن لا يخفى أن إصابه الماء قبل إتمام الطواف يكشف عن كونه واجداً للماء بالإضافة إليه فلم يكن طوافه بالتيمم صحيحاً من حين الدخول، بخلاف الحدث فإنه يقطع الطهاره من حين حدوثه، وعليه فلا يمكن التعدى من حدوث الحدث فى الأثناء إلى وجدان الماء فى الأثناء، بل الاكتفاء بالطواف مع التيمم مع وجدان الماء بعده أيضاً مع تمكنه من تداركه بالإعاده مع الوضوء أو الغسل مشكل؛ لأن وجدانه ولو بعده كاشف عن تمكنه من الطواف بالطهاره المائيه فلا يكون المأتى به من المأمور به الواقعى حتى فيما إذا تيمم لصلاه فى وقتها مع مشروعيه التيمم لها ثم أتى بالطواف بذلك التيمم ووجد الماء بعده فضلاً عن أثنائه، ومادل على الأجزاء مترتب على الوجدان بعد الصلاه، ويرجع فى الوجدان بعد الطواف إلى القاعده المشار إليها.

ص: ٦٦٦

١- (١) مستدرک الوسائل ٩:٤١٠، الباب ٣٨ من أبواب كتاب الحج، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٣:٣٧٦، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ٦.

(مسأله ١٦) إذا كان واجداً للماء وتيمّم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة [١]

هل يلحق بوجدان الماء في التفصيل المذكور إشكال فلا يترك الاحتياط بالإتمام والإعادة إذا كان بعد الركوع من الركعه الأولى، نعم لو كان زال العذر في أثناء الصلاة في ضيق الوقت أتمها، وكذا لو لم يفِ زمان زوال العذر للوضوء بأن تجدد العذر بلا فصل فإنّ الظاهر عدم بطلانه وإن كان الأحوط الإعادة.

وبهذا يظهر الحال إذا وجد الماء لتغسيل الميت قبل دفنه فإنه يحكم ببطلان تيممه وصلاته، فإنّ المعتبر في صلاته وقوعها بعد تغسيله عند التمكن منه قبل دفنه، والمفروض أنه لم يغتسل، بل إذا وجد الماء بعد دفنه أيضاً من غير فصل ولم يكن إخراج الميت وتغسيله وهنا وهتكاً له ففي الإجزاء تأمل، والأحوط إخراجته وتغسيله ثم الصلاة عليه ودفنه ثانياً، والله العالم.

### إذا زال عذره أثناء الصلاة

[١]

قد تقدّم أنّ ظاهر ما ورد في الأمر بإتمام الصلاة ووجدان الماء بعد الركوع، وأمّا زوال العذر الآخر بعد الركوع فالحاقه بوجدان الماء بعده يبتنى على أحد أمرين:

الأول: دعوى عدم الفرق بين وجدانه وزوال العذر الآخر المسوغ للتيمّم بل إصابه الماء ووجدانه في الروايات المشار إليها عباره أخرى عن التمكن من استعمال الماء، وهذا الأمر قابل للمناقشه، فإنّ كون المراد من وجدان الماء التمكن من الوضوء أو الغسل، ومن عدم الوجدان عدم التمكن من استعمال الماء فيهما وإن كان صحيحاً إلّا أنه يحتاج إلى قرينه كذكر المريض في الآيه المباركه، ولم يفرض في الروايات الوارده في إصابه الماء أثناء الصلاة ما يكون قرينه على ذلك، وعليه يبقى زوال العذر أثناء الصلاة في غير صورته فقد الماء في القاعده المشار إليها من كون زواله كاشفاً عن كونه مأموراً بالصلاه مع الطهاره المائيه.

ص: ٦٦٧

(مسألة ١٧) إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في أثناءها أيضاً أو بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمم لصلاة أخرى أو لا؟ فيه تفصيل، فإما أن يكون زمان الوجدان وافياً للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه في الصلاة أو لا، فعلى الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة إلى الصلاة الأخرى. [١]

أيضاً، وأما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها؛ لأنَّ القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم إذا كان الوجدان بعد الركوع إنما هو بالنسبة إلى الصلاة التي هو مشغول بها لا مطلقاً.

الأمر الثاني: التعليل الوارده لصحة الصلاة إذا وجد الماء بعد إصابه الماء في صحيحه زراره ومحمد بن مسلم النهى عن نقض الصلاة بأنه دخلها وهو على طهر بتيمم (١).

وهذا التعليل يجرى في زوال سائر الأعذار المسوّغه للتيمم أثناءها، ولكن لا يخفى أنّ مقتضى الأخذ بالتعليل عدم جواز نقضها في سائر الأعذار ولو كان زوالها قبل الدخول في الركوع مع أنّ كون التيمم في سائر الأعذار طهراً مع زوالها أثناء الصلاة غير ظاهر، نعم التعليل الوارد في صحيحه زراره الوارده في وجدان الماء بعد الركوع بأنه فعل أحد الطهورين (٢) لا يبعد جريانه في الفرض أيضاً، ولكن طريق الاحتياط ظاهر.

#### في وجدان الماء ثم فقده أثناء الصلاة

[١]

قد تقدّم أنّ المراد من إصابه الماء كونه بحيث يمكن أن يتوضّأ به أو يغتسل ولو كان وجدانه بحيث لا يتمكن المكلف منهما فهو على تيممه لعدم إصابته وعدم وجدانه، وأما إذا كان بحيث لو لم يكن في الصلاة لأمكن أن يغتسل أو يتوضّأ فلا يبعد

ص: ٦٦٨

١-١) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٢، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث ٤.

٢-٢) وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

(مسأله ١٨) فى جواز مسّ كتابه القرآن وقراءه العزائم حال الاشتغال بالصلاه التى وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال [١]

لما مرّ من أنّ القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته إنما هو بالنسبه إلى تلك الصلاه، نعم لوقلنا بصحته إلى تمام الصلاه مطلقاً كما قاله بعضهم جاز المسّ وقراءه العزائم مادام فى تلك الصلاه، ومما ذكرنا ظهر الإشكال فى جواز العدول من تلك الصلاه إلى الفائته التى هى مترتبه عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبه إليها.

الحكم بالبطلان، سواء كانت صلاته نافله أو فريضه يجوز قطعها أو فريضه لا يجوز قطعها، وذلك لما تقدم من أنّ الأمر بإتمام تلك الصلاه وعدم جواز قطعها لا يقتضى النهى عن الوضوء والاعتسال؛ لأنّ كلاً منهما عمل مشروع مستحب نفسى فيمكن للمكلف الإتيان بهما ولو مع عصيانه فى ترك الفريضه فى وقتها أو قطعها وعدم إتمامها ولو مع الأمر بإتمامها بتيمم، نعم إذا قصد الوضوء أو الاعتسال لتلك الصلاه التى يقطعها مع فوت وقتها تماماً بأحدهما يكون ذلك مع العلم تشريعاً يبطل وضوؤه أو تيممه، وهذا أمر آخر لا يأتى فى صورته الوضوء أو الغسل لكونه على طهاره والمتحصّل الأظهر تجديد التيمم للصلاه الأخرى مع فرض فقد فى الصوره الأولى الوارده فى المتن.

### فى ترتيب آثار الطهاره أثناء الصلاه

[١]

والوجه فى الإشكال هو أنّ المكلف واجداً للماء بالإضافة إلى سائر ما يشترط فيه الطهاره، والمستفاد من الروايات بقاء طهارته الترايبه بالإضافة إلى الصلاه بيده، وقد ذكرنا فى التعليقه السابقه أنه إذا لم يجرز قطع الصلاه التى بيده أيضاً لا يكون

ص: ٦٦٩

فاقد الماء بالإضافة إلى سائر ما يشترط فيه الطهارة حتى حال الصلاة، فإن النهى عن قطعها لا يوجب النهى عن الوضوء والغسل غيرها أو للكون على الطهارة، ولذا يصح الأمر بالوضوء أو الغسل لغيرها بنحو الترتب.

وقد يقال إنه لا- غرابه في التفكيك بناءً على أن التيمم مبيح؛ لأن معنى نقضه رفع أثره وهو الإباحة والتفكيك في الإباحة في الغايات لا- غرابه فيه، وأمّا بناءً على أنه مطهر فالتفكيك غريب؛ لأنّ الطهارة إذا حصلت بالإضافة إلى الصلاة فهو حالها على طهاره بالإضافة إلى غايه أخرى أيضاً إلا أن يقال بنقصان الطهارة وعدم تمامها فإنّ التفكيك بناءً على اختلاف مراتب الطهارة لا غرابه فيه، وفيه ما تقدم من كون المكلف إذا كان فاقد الماء بالإضافة إلى غايه يكون تيممه طهاره بالإضافة إليها لا إلى غيرها؛ ولذا لم يلتزموا في التيمم لضيق الوقت بجواز غايه أخرى حتى حال الصلاة على ما يأتي، وقد يقال إنه يجوز للتيمم المزبور ما لم يفرغ من صلاته مسّ كتابه القرآن وقراءه العزائم، بل الدخول في المساجد بدعوى أنّ الشارع لم يأمر بها متطهراً من الجنابه، بل منع الجنب عن قراءتها والدخول في المساجد مكتئباً، وعن مسّ كتابه المصحف والمفروض أنّ المكلف حال تلك الصلاة غير جنب أو أنه غير محدث فوجدان الماء بالإضافة إلى غايه، وعدم وجدانه بالإضافة إلى الأخرى إنّما يلاحظ بأمر الشارع بتلك الغايه متطهراً من الجنابه أو من حدثها، لا فيما كانت الطهارة شرطاً لنفس جواز الفعل.

ولكن لا يخفى أنّ التيمم في الفرض طهاره بالإضافة إلى الصلاة التي بيده لا بالإضافة إلى غيرها ولو كانت الطهارة شرطاً لجوازه اللهم إلهما أن يقال: ليست الأمور الثلاثة من الغايات التي تكون موجبه لتعلق الأمر الغيرى بالطهارة لها، ولا موجبه لوقوع الوضوء أو الغسل أو التيمم على نحو العباده فالغايه التي تكون المأمور بها ولو



(مسأله ١٩) إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعي بالركوع كما لو كان في السجود وشك في أنه ركع أم لا، حيث إنه محكوم بأنه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني أم لا؟ إشكال [١]

فلاحتياط بالإتمام والإعادة لا يترك.

ندباً المشروطه بالطهاره يكون قصدها موجباً لوقوعها عباده، والتيمم لتلك الغايه يعنى الصلاه حاصله فى الفرض والمكلف بالإضافة إليها على طهاره فيجوز له الأمور المزبوره حال الصلاه لكونه مادام لم يفرغ عنها غير جنب أو غير محدث بمحدث الجنابه وما العدول الى الصلاه المترتبه كما اذا تذكر أثناء العصر أنه لم يصل الظهر فيشكل الالتزام بجواز العدول، ولا يبعد بطلان ما بيده إلا إذا كان المعدول قبل الركوع ثم وجد الماء بعده، وإلا فظاهر الصحيحه (١) وجدان الماء بعد الركوع فى الصلاه يحسب طهاره لتلك الصلاه، وفى الفرض لم يجد الماء بعد الركوع للمعدول إليه إلا إذا جاز المعدول حيث إنه يكون وجدانه مع جواز العدول بعد الركوع فى الصلاه المترتبه إلى صلاه أخرى.

### وجدان الماء بعد الركوع الشرعي

[١]

الظاهر عدم الإشكال فيه بعد حكم الشارع عليه بأنه قد ركع كما هو مفاد قاعده التجاوز، ودعوى أن التنزيل إنما هو بالإضافة إلى جواز الإتيان بالأجزاء الباقية فقط دون سائر الآثار لا يمكن المساعدة عليها، نظير ما إذا شك بعد الفراغ من صلاته فى تشهده فإن مقتضى القاعده عدم قضائها، وكذا إذا شك فى نقصان سجده فى ركعه منها.

ص: ٦٧١

(مسألة ٢٠) الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطاً بحرمة قطع الصلاة فمع جواز القطع أيضاً [١]

كذلك ما لم يقطع، بل يمكن أن يقال في صورة وجوب القطع أيضاً إذا عصى ولم يقطع الصحة باقية بناءً على الأقوى من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع إذا تركه وأتم الصلاة.

### الحكم بالصحة في صورة الوجدان

[١]

لما تقدم من أنّ الأمر بالمضى والنهي عن قطع صلاته في الصحيحه وغيرها إرشاد إلى عدم انتقاض التيمم بوجدان الماء في أثنائها، بلا فرق بين كون الصلاة فريضه لا يجوز قطعها أو نافله أو فريضه يجوز قطعها، وأما ما ذكره قدس سره من أنه في صورة وجوب قطعها أيضاً إذا عصى ولم يقطع يمكن الحكم بصحة الصلاة وعدم انتقاض تيممه إذا أتمها فيمكن فرضه في صورتين: الأولى: أن يجب عليه واجب أهم فوري يقتضى الإتيان به قطع الصلاة، وفي هذه الصورة ما ذكره قدس سره له وجه فإنه إذا ترك الواجب الآخر فيمكن القول ببقاء الأمر بالاتمام على تقدير تركه وإن كان تركه عصياناً، كما إذا تنجس أثناء الصلاة المسجد بحيث كان بقاءه على نجاسته هتكاً للمسجد كما هو مقتضى عدم اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده، وصحة الأمر بالصددين على نحو الترتب، وأما إذا كان قطعها واجباً نفسياً أو المضى فيها حراماً كذلك لوقوع الزلزله ونحوها بحيث يكون مضيه في الصلاة إلقاء لنفسه في الهلاكه، وفي هذا الفرض لا يمكن الأمر بالمضى ولو على نحو الترتب؛ لأنّ النهى عنه لا يمكن أن يتعلق به النهى ولو على نحو الترتب، بل في الصورة الأولى أيضاً يمكن القول ببطلان الصلاة؛ لأنّ التعبد ببقاء التيمم فيما إذا لم يكن في إتمامها محذور آخر غير وجدان الماء.

ص: ٦٧٢

(مسألة ٢١) المجنب المتيمم بدل الغسل إذا وجد ماءً بقدر كفايه الوضوء فقط [١]

لا يبطل تيممه، وأما الحائض ونحوها ممن تيمم بتيممين إذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذى هو بدل عنه، وإذا وجد ما يكفى للغسل ولم يمكن صرفه فى الوضوء بطل تيممه الذى هو بدل عن الغسل وبقي تيممه الذى هو بدل عن الوضوء من حيث إنّه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأموراً بالوضوء، وإذا وجد ما يكفى لأحدهما وأمكن صرفه فى كل منهما بطل كلا التيممين ويحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث إنه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأموراً بالوضوء ولكن الأقوى بطلانها.

### المجنب المتيمم بدل الغسل لا يبطل تيممه بوجود ماء للوضوء

[١]

قد تقدّم أنّ الجنب إذا كان واجداً الماء بقدر الوضوء فقط فوظيفته التيمم لجنابته ولا وضوء عليه، فالموجب لبطلان تيممه من جنابته وجدانه الماء الوافى لاغتساله فمع عدم وجدانه وعدم الحدث كما هو الفرض لا ينتقض تيممه الذى بدل عن الغسل، فوجدان الماء الوافى للوضوء وعدم وجدانه على حد سواء بالإضافة إليه.

وأما مثل الحائض فبناءً على وجوب الغسل والوضوء لصلاتها مع وجدانها الماء وعلى تقدير عدم وجدانها فعليها تيممان أحدهما بدلاً عن الغسل والآخر بدلاً عن الوضوء أو حتى بناءً على أجزاء غسلها عن الوضوء دون التيمم بدلاً عن الغسل، فإن وجدت ماءً يكفى لوضوئها فقط يبطل تيممها الذى بدل عن الوضوء فيجب عليها الوضوء فقط، كما أنها إذا وجدت ماءً يكفى لاغتسالها ولا يمكن صرفه فى الوضوء يبطل تيممها الذى بدل عن الغسل فتغتسل ويبقى تيممها الذى بدل عن الوضوء، وأما إذا كان الماء بحيث يكفى لأحدهما ويمكن لها صرفه فى كل منهما بطل كلا التيممين؛ لأنها واجده للماء بالإضافة إلى خصوص كل منهما، ولكن لا يتمكن من الجمع

ص: ٦٧٣

(مسأله ۲۲) إذا وجد جماعه متيممون ماءً مباحاً لا يكفي إلا لأحدهم بطل تيممهم أجمع إذا كان في سعه الوقت [۱]

وإن كان في ضيقه بقي تيمم الجميع، وكذا -----

بينهما، وقيل كما في المتن من وجوب صرفه في الغسل لأهميته في مقام التزاحم، ولا أقل من احتمال أهميته، وفيه قد ذكرنا مراراً أنه لا مورد للتزاحم في صورته عدم التمكّن من الجمع. بين القيدين المعتبرين في الواجب، وكذا في صورته عدم إمكان الجمع بين جزئيه أو بين جزئه وقيده.

وربما يقال في الفرض بما أنّ كل غسل مجزئ عن الوضوء إلا غسل المستحاضه المتوسطه يبطل تيممها الذي بدل عن الغسل فعليها أن تغتسل ولا- حاجه معه إلى الوضوء فضلاً عن التيمم بدله فإنّه لا يبطل، وهذا القول صحيح في الجملة ولكن وجوب صرفه في الغسل لا- ينافي انتقاض تيممه عن الوضوء أيضاً بالتقريب المتقدم من أنّ الأمر باغتسالها للصلاه لا يقتضى النهى عن وضوئها الذي هو مستحب مع اغتسالها، ولكن إن أرادت بعد اغتسالها أن تيمم بدلاً عن الوضوء المستحب فلا مورد له لما تقدم من أنّ التيمم يقوم مقام الوضوء في الطهاره والوضوء بعد الغسل لا يكون طهاره.

نعم، لا- بأس بتجديدها التيمم برجاء المطلقه ولا- يكتفى في ذلك بالتيمم السابق لما ذكرنا من انتقاضه بوجود الماء المفروض، نعم في المستحاضه المتوسطه يبطل كلا التيممين وعليها الاغتسال والتيمم بدلاً من وضوئها على الأحوط وان يحتمل جواز الوضوء لها والتيمم بدلاً عن الغسل.

**إذا وجد المتيممون ماءً لا يكفي إلا لأحدهم**

[۱]

هذا إذا أمكن لكل واحد منهم السبق إلى الماء وحيازته أو سبقوا إليه جميعاً

ص: ۶۷۴

إذا كان الماء المفروض للغير وأذن للكل في استعماله، وأما إذا أذن للبعض دون الآخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط، كما أنه إذا كان الماء المباح كافياً للبعض دون البعض الآخر لكونه جنباً ولم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البعض.

(مسألة ٢٣) المحدث بالأ-كبر غير الجنابه إذا وجد ماء لا-يكفى إلا الواحد من الوضوء أو الغسل قدم الغسل وتيمم بدلاً عن الوضوء [١]

وإن لم يكف إلا للوضوء فقط توضعاً وتيمم بدل الغسل.

ولكن لم يتمنعوا عن وضوء أى منهم من الماء، وأما إذا سبق واحد منهم إلى الماء أولاً ومانع عن وضوء الآخرين مع التسابق بطل تيممهم خاصة دون الآخرين، والوجه في ذلك عدم وجدان الماء الكافى للوضوء من الآخرين بخلاف السابق كما أنه يجد كل منهم الماء الكافى لوضوئه مع سبقهم دفعه وعدم تمناع أى منهم عن الآخرين من الوضوء، ونظير ذلك ما إذا كان الماء للغير وأذن لكل منهم الوضوء منه وأما إذا أذن لواحد منهم دون الآخرين فيبطل وضوؤه دون الآخرين، وإذا كان الماء كافياً لبعضهم مع سبقه دون البعض الآخر ولو مع سبقه يبطل تيمم من يكفى الماء لوضوئه دون البعض الآخر لجنابته مثلاً فإنه لا يبطل تيممه.

**إذا وجد المحدث بالأكبر غير الجنابه ماء يكفى لأحدهما**

[١]

قد تقدم أن الغسل مغن عن الوضوء وعليه فالمكلف فى الفرض واجد للماء لاغتساله، والتيمم معه مبنى على الاحتياط المتقدم، وأما إذا لم يكن كافياً لاغتساله فعليه التيمم بدلاً عنه، ووضوؤه مع التيمم المزبور أيضاً احتياط على ما مرّ.

نعم، هذا فى غير الاستحاضة المتوسطة وأما فيها فيجب الجمع بين الغسل والتيمم أو التيمم والوضوء.

ص: ٦٧٥

(مسألة ٢٤) لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل من جنبه أو غيرها بالحدث الأصغر فما دام عذره عن الغسل باقياً تيممه بمنزلته [١]

فإن كان عنده ماء بقدر الوضوء تَوْضُأً وإلَّا تيمَّم بدلاً عنه، وإذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل فإن كان عن جنبه لا حاجة معه إلى الوضوء، وإلَّا تَوْضُأً أيضاً. هذا، ولكن الأحوط إعادة التيمم أيضاً فإن كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمَّم بدلاً عن الغسل وتَوْضُأً، وإن لم يكن تيمم مرتين مرّه عن الغسل ومره عن الوضوء. هذا إن كان غير غسل جنبه وإلَّا يكفيه مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد ما في الذمه.

### لا يبطل التيمم عن الغسل بالحدث الأصغر

[١]

قد تقدم الكلام في هذه المسألة سابقاً وقد ذكرنا أنّ التيمم وإن كان رافعاً للجنبه أو الحدث الأكبر الآخر مادام غير متمكن من الاغتسال إلّا أنّ الحدث ولو كان من قبيل الأصغر غايه أيضاً لرافعيه التيمم السابق حيث يبطل ذلك التيمم بحدوثه كما يدل عليه صحيحه زراره المتقدمه حيث ذكر سلام الله عليه يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل والنهار بتيمم واحد ما لم يحدث أو يصب ماءً (١). وما ورد في ذيلها من الأمر بالوضوء إذا أصاب الماء قبل الركوع، لا يكون قرينه على أنّ المراد بالتيمم في صدرها بدل الوضوء، حيث إنّ ذكر الوضوء باعتبار الغالب لا- يوجب تقيداً في إطلاق الصدر كما لا يخفى، وما ورد في صحيحه حماد بن عثمان من أنّ التيمم بمنزله الماء. (٢) ناظره الى جواز الإتيان بالتيمم الواحد مادام باقياً للصلوات المتعدده كالطهاره المائيه كما يظهر ذلك بملاحظه السؤال فيها.

نعم، طريق الاحتياط ظاهر بضم الوضوء إلى التيمم بدلاً عن الغسل مع التمكن

ص: ٦٧٦

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٧٩، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٧٩، الباب ٢٠ من أبواب التيمم، الحديث ٣.

من الوضوء، ومع عدمه تيمم آخر بدله في غير الجنابه، وأما فيها فيكفي تيمم واحد بقصد ما على الذمه.

وأما الاستدلال على لزوم تجديد التيمم إذا أحدث المجنب المتيّم بالأصغر بالروايات التي استظهر منها بقاء الجنابه بعد التيمم والتيمم يكون طهاره ورافعاً لحديث الجنابه فقط لا أصل الجنابه، وبالحدث تنتفى الطهاره فيكلف الجنب بالاعتسال من جنابته مع تمكنه، ومع عدم التمكن يتيمم بدلاً عن الاعتسال ولا عبره بوضوئه ولا بوجوده الماء بقدره، كصحيحه جميل ومحمد بن دراج بن حمران أنهما سألا- أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قوم أصابته جنابه في السفر وليس معه من الماء ما يكفيه للغسل أيتوضأ بعضهم ويصلى بهم؟ فقال: «لا، ولكن يتيمم الجنب ويصلى بهم» (١).

□  
وموثقه ابن بكير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب ثم تيمم فأمننا ونحن طهور؟ فقال: «لا بأس به» (٢) وفي موثقه الأخرى عنه عليه السلام قلت له: رجل أمّ قوماً وهو جنب وقد تيمم وهم على طهور، فقال: لا بأس. (٣) بدعوى أنّ ظاهرها كون الإمام جنباً حال إمامته فلا يمكن المساعده عليه، فإنّ هذا في كلام السائل ولا اعتبار بفرضه وأما ما في كلام الإمام عليه السلام فظاهر كونه جنباً مع قطع النظر عن التيمم، فإنّ قوله عليه السلام يتيمم الجنب». كقوله يغتسل الجنب لا يدل على بقاء الجنابه بعد التيمم كما لا تبقى بعد الاعتسال.

ص: ٦٧٧

- 
- ١- ١) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٦ - ٣٨٧، الباب ٢٤ من أبواب التيمم، الحديث ٢.
  - ١- ٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٧، الباب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٢.
  - ١- ٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٢٧، الباب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ٣.

(مسأله ٢٥) حكم التداخل الذى مرّ سابقاً فى الأغسال يجرى فى التيمم أيضاً، فلو كان هناك أسباب عديده للغسل يكفى تيمم واحد عن الجميع [١]

وحينئذ فإن كان من جملتها جنباه لم يحتج إلى الوضوء أو التيمم بدلاً عنه وإلا وجب الوضوء أو تيمم آخر بدلاً عنه.

### يجرى التداخل فى التيمم

[١]

هذا بناءً على أنّ الأغسال من حيث الموجبات من جنباه والمس والحيض وغيرها حقائق مختلفه، واختلافها بقصد عناوينها يكون التداخل فى الأغسال بالاعتسال الواحد بقصد الجميع من التداخل فى المسبيات، بل يمكن القول بأنه إذا قصد بعضاً معيناً ولو مع وجوب المتعدد كفى ذلك الواحد، حيث إن صحيحه زراره (١) الوارده فى تداخلها تعم هذه الصوره أيضاً كما ذكرنا سابقاً عدم البعد فى ذلك.

وأما إذا قيل إنّ الموجبات للأغسال من قبيل الموجبات للوضوء لا يوجب اختلاف الغسل، بل هو حقيقه واحده يكون إجزاء الغسل الواحد على القاعده من جهه التداخل فى الأسباب، نظير وجود المتعدد من موجبات الوضوء، وعلى ذلك فإجزاء التيمم الواحد على الأول يحتاج إلى قيام دليل عليه، بخلاف إجزائه على الثانى فإنه لا يحتاج إلى قيام دليل؛ لأنّ الموجب على تقدير التمكن غسل واحد فينتقل مع عدم التمكن إلى التيمم مره.

وأما فى الصوره الأولى فقد يقال بعدم قيام الدليل على الإجزاء فى التيمم فإنّ صحيحه زراره لاتعم التيمم، ولكن قد تقدم أنّ التيمم بدل عن الغسل فى الطهاره، وإذا فرض أنّ الطهاره مع اجتماع الأغسال تحصل بالغسل الأول والباقى يكون مستحباً

ص: ٦٧٨

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٣٩، الباب ٣١ من أبواب الاغسال المسنونه، الحديث الأول.



(مسألة ٢٦) إذا تيمم بدلاً عن أغسال عديده فتبين عدم بعضها صحَّ بالنسبه إلى الباقي [١]

وأما لو قصد معيّنًا فتبين أنّ الواقع غيره فصحته مبنيه على أنّ يكون من باب الاشتباه فى التطبيق لا التقييد كما مرّ نظائره مراراً.

(مسألة ٢٧) إذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالأصغر وكان هناك ماء لا يكفى إلا لأحدهم، فإن كان مملوكاً لأحدهم تعين صرفه لنفسه [٢]

وكذا إذا كان للغير وأذن لواحد منهم، وأمّا إذا كان مباحاً أو كان للغير وأذن لكل فتعين للجنب فيغتسل وييمم الميت ويتيمم المحدث بالأصغر أيضاً.

فلازمه بدليه التيمم عن الغسل الأولى فلا حاجة إلى تكراره، وأمّا الفرق بين غسل الجنابه وغيره فى التيمم فقد مر الكلام فيه.

### إذا تيمم عن أغسال فتبين عدم بعضها

[١]

حيث إنّ التيمم بقصد البدليه عن غسل كان واجباً عليه على تقدير تمكنه منه متحقق وإن ضم إليه قصد البدليه عما لا يجب عليه أصلاً، فإن هذا الضم فى فرض اعتقاده تحقق موجه فى حقه أيضاً لا يوجب تشريعاً فى اغتساله ليحكم عليه بالفساد وإذا قصد البدليه عن غسل لا يجب عليه أصلاً، وكان الواجب فى حقه البدليه عن غسل آخر لم يقصده يحكم بصحة التيمم أيضاً إذا كان قصده الإجمالى الإتيان بوظيفته الواقعيه، غايه الأمر تخيّل أنّ وظيفته الواقعيه التيمم بدلاً عن غسل قصد البدليه عنه، فإن هذا الخطأ لا يوجب البطلان فإنّه من الاشتباه فى الوظيفه الواقعيه التى قصدها إجمالاً وطبقها على التيمم الذى قصده تفصيلاً.

### اجتماع جنب وميت ومحدث بالأصغر

[٢]

يقع الكلام فى المسألة فى جهتين الأولى مقتضى القاعده الأولى أى مع قطع

النظر عن الروايات الواردة فيها، والثانية في حكمها بالنظر إليها.

أمّا الجبهه الأولى ففي مورد اجتماع الجنب والميت وعدم كفايه الماء إلّا الغسل أحدهما لا ينبغي التأمل في أنّ الماء إذا كان مملوكاً للجنب فعليه أن يغتسل، ولا- يجب على الشخص إعطاء الماء المملوك له لتغسيل الميت مع عدم وجوب استعماله في غسل جنابته فضلاً عما إذا وجب عليه كما تقدم ذلك في عدم وجوب بذل الكفن، بل الواجب عليه تغسيله وتكفينه، كما أنه لا ينبغي التأمل في أنه إذا كان الماء مملوكاً للميت يجب صرفه في تغسيله لو وجب تغسيله وسائر تجهيزه، ويتمم الجنب لكونه غير متمكن من الاغتسال لجنابته، كما أنه يتمم الميت في الصورة الأولى، وكذا الحال إذا كان الماء مملوكاً لشخص آخر وأذن في الصرف في خصوص أحدهما، وأمّا إذا كان الماء مباحاً أو كان للغير وأذن في صرفه لأي من الغسلين من اغتساله من جنابته أو تغسيله الميت يقع التراحم بين وجوب صلاته بالاعتسال من جنابته ووجوب تغسيله الميت، وحيث إنّه لا- يحتمل الأهميه في خصوص تغسيل الميت فقط يكون المكلف مخيراً بين صرفه في اغتساله وتغسيله الميت.

ومما ذكر يظهر الحال فيما إذا كان المحدث بالأصغر مع الميت لو فرض كون الماء مملوكاً له أو للميت أو كان لآخر وأذن في صرفه في خصوص أحدهما فقط، وإذا كان مباحاً أو للغير وأذن في صرفه في كل منهما يقع التراحم لو فرض أنه إذا توضحاً لا يتمكن من تغسيل الميت كما تقدم الحال فيه مع فرض الميت والجنب، وأمّا إذا اجتمع الجنب مع المحدث بالأصغر وكان الماء مباحاً أو للغير وقد أذن لكل منهما في صرفه يكون على كل منهما الاستباق إليه فمن حازه أو استعمله أولاً فهو، ويجب على الآخر التيمم، ولا يدخل الفرض في التراحم فإنّ التراحم بين التكليفين يتصور في

توجه التكليفين إلى مكلف واحد لا-يتمكن من الجمع بينهما في الامتثال لا في تكليفين يتوجه أحدهما إلى مكلف والآخر إلى مكلف آخر.

والمنسوب إلى المشهور ما ذكر في المتن في اجتماع الجنب والميت والمحدث بالأصغر من أنّ الماء إذا لم يكن مملوكاً لواحد منهم أو كان للغير وقد أذن في صرفه في خصوص أحدهم فهو، وإلا بأن كان مباحاً أو مشتركاً أو مملوكاً للغير وأذن في صرفه لأبيهم يغتسل الجنب ويمم الميت ولو بدلاً عن تغسيله الأخير ويتيمّم المحدث بالأصغر، وقد ذكر بعضهم أنّ هذا النحو من الصرف على سبيل الأولويه لأعلى سبيل التعيين كما هو ظاهر الآخرين، والمستند في ذلك صحيحه عبدالرحمن بن أبي عبدالله المرويه في الفقيه عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام أنّه سأله عليه السلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر أحدهم جنب والثاني ميت والثالث على غير وضوء ومعهم من الماء قدر ما يكفي لأحدهم من يأخذ الماء وكيف يصنعون؟ قال: يغتسل الجنب ويدفن الميت بتيمّم، ويتيمّم الذي هو على غير وضوء لأنّ الغسل من الجنابه فريضه وغسل الميت سنه والتيمّم للآخر جائز (١). وروى في التهذيب (٢) بإسناده إلى محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن رجل حدثه قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام وذكر الحديث الاول بعين الفاظه، ولكن ترك «بتيمّم» في قوله:

«ويدفن الميت بتيمّم» ورواها أيضاً في الاستبصار (٣) بالسند المزبور كما في التهذيب.

وقد نوقش فيها من جهة السند والدلالة بعد دعوى انصرافها إلى ما لم يكن الماء

ص: ٦٨١

١-١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٠٨، الحديث ٢٢٣.

٢-٢) تهذيب الاحكام ١: ١٠٩، الحديث ١٧.

٣-٣) الاستبصار ١: ١٠١، الحديث ٩.

مملوكاً لواحد منهم خاصه، وإلما لم يكن وجه للتردد في صرف الماء في غسل الجنب أو تغسيل الميت أو وضوء المحدث بالأصغر بأنّ الثابت كون عبدالرحمن بن أبي نجران من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام ولم يثبت ولو في مورد روايته عن موسى بن جعفر عليه السلام وأنّ أبا الحسن عند إطلاقه ينصرف إلى موسى بن جعفر عليه السلام وحيث إنّ مارواه الفقيه والشيخ في التهذيبيين بحسب المتن سؤالاً وجواباً متحدان وأبو الحسن عليه السلام على روايه التهذيبيين أيضاً ينصرف إلى موسى بن جعفر عليه السلام وإن قيده في الوسائل (١) بالرضا عليه السلام ولعله لاختلاف النسخه فلا يبعد أن تكون الروايه عن موسى بن جعفر عليه السلام مرسله على روايه الفقيه أيضاً، وإن لم يتعرض لجهه إرسالها في الفقيه ولو للغفله، وأمّا بحسب الدلاله فلأنه وإن يمكن الأمر بدفن الميت بتيمّم على التعميم بدلاً عن غسله الأخير إلّا أنّ المفروض كفايه الماء لتغسله ثلاث مرات، وإذا كان مقدار الماء كذلك فكيف لا يمكن للمحدث بالأصغر الوضوء قبله مع أنّ الوضوء يحتاج إلى ثلاثه أكفّ من الماء وفرض ماء إذا أخذ منه ثلاثه أكف لا يكفي لتغسيل الميت أمر نادر وقوعه إن لم نقل أنه مجرد فرض.

وبالجملة، إذا كان المحدث بالأصغر شريكاً في حيازه الماء فمقدار نصيبه يكفي لوضوئه فلا وجه لانتقال وظيفته إلى التيمم مع كون نصيبه كافياً لوضوئه، كما هو ظاهر صحيحه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابه وليس معهم من الماء إلّا ما يكفي الجنب لغسله يتوضؤون هم هو أفضل أو يعطون الجنب فيغتسل وهم لا يتوضؤون؟ فقال: يتوضؤون هم ويتيمّم الجنب (٢). وما

ص: ٦٨٢

١-١) وسائل الشيعه ٣:٣٧٥، الباب ١٨ من أبواب التيمم، الحديث الأوّل.

٢-٢) وسائل الشيعه ٣:٣٧٥، الباب ١٨ من أبواب التيمم، الحديث ٢.

(مسأله ٢٨) إذا نذر نافله مطلقه أو مؤقتة في زمان معين ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلاً عنه [١]

وصلى وأما إذا نذر مطلقاً لا مقيداً بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر إلى زمان إمكان الوضوء.

قيل في المقام من جواز إعطاء الماء لغيره وتيممه جمعاً بين الروايتين لا يخلو عن تأمل؛ لما ذكر من المناقشه في الروايه الأولى سنداً ومتناً بل فيها مضافاً إلى ما ذكر إشكال آخر، وهو أنه إذا فرض أن الماء الموجود كافٍ لتغسيل الميت ثلاث مرات يكون كافياً لاغتسال الجنب ووضوء الآخر لا محاله، وقد ورد فيها والتيمم للآخر جائز إلا أن يفرض كفايته لغسل واحد من الأغسال الثلاثة، وفي فرضه يمكن أن يقال باندفاع الإشكال الأول أيضاً، حيث يمكن أن يكون الماء قليلاً بحيث لا يفي لغسل الجنب ووضوء الآخر، كما يمكن الالتزام بجواز إعطاء الماء للجنب إذا أمكن إتمام سندها، بل استحبابه في الفرض، والله سبحانه هو العالم.

### في نادر النافله والعجز عن الماء

[١]

كما إذا نذر صلاة هديه لميته ليله الجمعة الآتية أو نذر أن يصلى صلاة الليل في ليلتها ولم يتمكن في تلك الليله من الوضوء يتيمم لصلاته المنذوره بدلاً عن الوضوء، وإذا لم يكن لصلاته المنذوره وقت معين في نذره بأن نذر الصلاة الهديه في ليله جمعه أو صلاة الليل كذلك فمع عدم التمكن من الوضوء في ليله الجمعة يجب التأخير في الوفاء إلى جمعه يتمكن من الوضوء فيها، بمعنى أنه لا يكون التيمم لها مع تمكنه من الإتيان بها في الوضوء بالتأخير غايه للتيمم لتمكنه من الإتيان بالمنذوره بالوضوء.

نعم إذا تيمم في ليله الجمعة لصلاه مغربه وعشائه وأراد الإتيان بالمنذوره بذلك

ص: ٦٨٣

التيتم فقد يقال بإجزائها عن المنذوره فإنّ المنذوره صلاه هديه صحيحه ليله الجمعه وحيث إنّ المكلف على طهارته في تلك الليله بتيممه لصلاه المغرب والعشاء يجوز له الإتيان بالصلاه الهديه لميته وتنطبق المنذوره على المأتي بها قهراً؛ لكون المنذوره الطبيعي المتحقق بالفرد الواحد والمفروض أنّ مطلوبيه صلاه الهديه أو الليل انحلاليه.

نعم، إذا كان متعلق نذره الصلاه مع الطهاره المائيه فالفرد المأتي به بالتيمم المزبور وإن كان صحيحاً إلّا أنّه لا تحسب الصلاه المنذوره ولكن هذا خلاف فرض الماتن.

بل يمكن أن يقال أنّ لزوم التأخير لا- يجرى إلّا فيما كان المطلوب من الطبيعي صرف وجوده وقد نذر المكلف ذلك الطبيعي، ويكون متمكناً من الإتيان بذلك في آخر وقته، كما إذا نذر صلاه الليل في ليله الجمعه الآتيه ولم يتمكن من الطهاره المائيه في تلك الليله إلى أن يذهب ثلثا الليل مع علمه أو احتمالته التمكن منها مع الطهاره المائيه في الثلث الأخير من الليل فإنّه يجب تأخيرها إلى ذلك الثلث لتمكّنه من الإتيان بصلاه الليل مع الطهاره المائيه مع قطع النظر عن نذرها فهو واجد للماء بالإضافة إليها فلا- يكون التيمم مشروعاً بالإضافة إلى الصلاه المنذوره حتى مع قطع النظر عن النذر ولكن جوازه في صوره الاحتمال مع احتمال طريان التمكن ظاهري فلو اتفق طريانه يجب عليه تدارك الوفاء بالنذر، بل الأحوط تداركه إذا اتفق طريانه ولو كان معتقداً ببقاء عدم تمكّنه أو مطمئناً فإنّ ما دل على الإجزاء وعدم وجوب الإعادة وارده في الصلاه اليوميه، وأما غيرها فتبقى على القاعده التي ذكرناها إن احتمل الخصوصيه لها.

(مسأله ٢٩) لا يجوز الاستئجار لصلاه الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء [١]

بل لو استأجر من كان قادراً ثم عجز عنه يشكل جواز الاتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم، فعليه التأخير إلى التمكن مع سعه الوقت، بل مع ضيقه أيضاً يشكل كفايته، فلا يترك مراعاة الاحتياط.

### لا يجوز استئجار من وظيفته التيمم لصلاه الميت

[١]

وذلك لعدم سقوط ما على عهده الميت من الصلاه الفائته حتى ما كانت الفائته حال حياته اضطراريه باستئجاره فإنه كما أن ظاهر الأمر بالاضطرارى فى الواجب العينى عدم وصول النوبه إليه مع تمكن المكلف على الاختيارى، كذلك ظاهر الخطاب فى الواجب الكفائى أو المستحب الكفائى عدم وصول النوبه إلى الاضطرارى منه إلا إذا لم يتمكن من الاختيارى منه ولم يوجد من يأتى بذلك الاختيارى، وقضاء ما على الميت مستحب كفائى وعليه فلا يجوز لو وصى الميت استئجار من يقضى عنه بالتيمم أو بالصلاه الاضطراريه مع إمكان استئجار من يقضى عنه بالصلاه الاختياريه.

وكذلك لا يجوز للولد الأكبر مع عدم الوصيه بالاستئجار لصلاته مع تمكنه بالقضاء عن أبيه استئجار من يقضى عنه بالصلاه الاضطراريه، بل مع عدم تمكنه من القضاء بالمباشره أيضاً وإن لم يجب عليه الاستئجار فى هذه الصوره؛ لأن الواجب فى حقه المباشره مع عدم الوصيه عن أبيه بالاستئجار على ما عليه، ولا فرق فيما ذكرنا بين القول بتعلق التكليف وتوجهه إلى الجامع يعنى طبيعى المكلف بأن يكون فى البين تكليف واحد متوجه إلى طبيعى المكلف أو يلتزم بتعدد التكاليف وتوجه تكليف إلى كل من المكلفين المعينى بعدم حصول متعلق التكليف خارجاً ولو من مكلف واحد، كما هو الصحيح على ما ذكرناه فى الواجب الكفائى فإن القابل للبعث والزجر الآحاد

ص: ٦٨٥

(مسألة ٣٠) المجنب المتيمم إذا وجد الماء في المسجد وتوقف غسله على دخوله والمكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة إلى حرمه المكث [١]

وإن بطل بالنسبة إلى الغايات الأخر فلا يجوز له قراءه العزائم ولا مسّ كتابه القرآن كما أنه لو كان جنباً وكان الماء منحصراً في المسجد ولم يمكن أخذه إلّا بالمكث وجب أن يتيمم للدخول والأخذ كما مرّ سابقاً لا يستباح له بهذا التيمم إلّا المكث فلا يجوز له المسّ وقراءه العزائم.

لا الطبيعي، وممّا ذكر أنه لو استأجر الوصي أو الولي من يقضى عن الميت الصلاة وطراً عليه العجز بعد الإجاره بنحو لا يتمكن من القضاء بالاختياري في مده الإجاره يكشف عجزه عن بطلان الإجاره لعدم تمكنه من العمل المستأجر عليه.

### إذا وجد المجنب المتيمم الماء في المسجد

[١]

قد تقدم الكلام في هذه المسألة سابقاً وذكرنا أنه لا يجوز له الدخول والمكث في المسجد ولا يبطل تيممه بالإضافة إلى الصلاة اللاحقه فيجب عليه الصلاة بذلك التيمم خارج المسجد ولا يجوز أن يدخل ويمكث لأخذ الماء أو أن يصلى فيه.

وما ذكر الماتن وغيره قدس أسرارهم مبنى على أنّ التيمم لا يبطل بمجرد إصابه الماء، بل بطلانه يتوقف على مضي زمان يمكن فيه للمحدث بالأصغر الوضوء وبالأكبر الغسل؛ ولذا لو فقد الماء بعد إصابته قبل مضي ذلك الزمان لا يبطل تيممه على ما تقدم، والمفروض أنّ التيمم المفروض غير متمكن إلى آخر زمان أخذ الماء من الاغتسال فلا يبطل تيممه السابق بالإضافة إلى الدخول والمكث فيه، وإن بطل هذا التيمم بالإضافة إلى صلاته اللاحقه وغيرها أى لا يجوز له الإتيان بها بهذا التيمم لتمكنه من الإتيان بها مع الطهاره المائيه ومن الصلاة معها قبل خروج وقتها.

ص: ٦٨٦



(مسأله ٣١) قد مرّ سابقاً أنه لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه ورفع الحدث قدّم رفع الخبث [١]

ويتميم للحدث -----

ولكن لا يخفى أنّ إصابه الماء غايه للتميم إذا أمكن الوضوء أو الغسل بذلك الماء بمعنى أنه مع إمكان الوضوء والغسل بذلك الماء يبطل تيممه من حين إصابته لا- أنه يبطل من حين مضى زمان يمكن فيه الوضوء أو الغسل به، وعليه لا- يكون الماء في المسجد من إصابه الجنب المتيّم الماء؛ لأنّه لو كان إصابه لبطل تيممه مع عدم تمكنه من الاغتسال لصلاته اللاحقه؛ لأنّ الاغتسال لها موقوف على مكته في المسجد جنباً وهو حرام.

والمتحصل أنّ المكلف المفروض عليه أن يصلى صلاته خارج المسجد بذلك التيمم السابق، ولا يحسب الماء في المسجد إصابه له.

نعم، لو عصى ودخل ومكث فيه يجب أخذ الماء والاعتسال على نحو الترتب.

وممّا ذكرنا يظهر أنّ المجنب المزبور لو لم يكن على تيمم يجب عليه التيمم والصلاه خارج المسجد، ولا يجوز له الدخول في المسجد والمكث فيه ولو لأخذ الماء؛ لأنّ التيمم الذي يوجب فقد شرط صحته ويلزم من وجوده عدمه تشريعه غير معقول.

نعم، لو قام دليل على أنّ الإصابه كذلك في مورد لا يكون غايه للتميم، بل الغايه نفس مضى الزمان بعد الإصابه فيلتزم به، ولكن لم يقم هذا الدليل في المسأله، ومع قيامه يجوز للتميم المزبور حال الدخول والمكث مسّ كتابه القرآن وقراءه العزائم.

**في وجدان الماء لما يكفي إنّما لرفع الخبث أو الحدث**

[١]

قد تقدم سابقاً أنّ المقام لا يدخل في باب التراحم بين التكلّيفين مع عدم

ص: ٦٨٧

لكن هذا إذا لم يمكن صرف الماء في الغسل أو الوضوء وجمع الغسالة في إناء نظيف لرفع الخبث وإلا تعين ذلك، وكذا الحال في مسأله اجتماع الجنب والميت والمحدث بالأصغر بل في سائر الدورانات.

(مسأله ٣٢) إذا علم قبل الوقت أنه لو أخر التيمم إلى ما بعد دخوله لا- يتمكن من تحصيل ما يتيمم به فالأحوط أن يتيمم قبل الوقت [١]

لغايه أخرى غير الصلاة في الوقت ويبقى تيممه إلى ما بعد الدخول فيصلي به كما أن الأمر كذلك بالنسبه إلى الوضوء إذا أمكنه قبل الوقت وعلم بعدم تمكنه بعده فيتوضأ على الأحوط لغايه أخرى أو للكون على الطهاره.

التمكن من الجمع بين الوضوء وتطهير الثوب أو البدن، والمفروض أن كلاً من الوضوء وطهاره الثوب والبدن مأخوذ في متعلق التكليف بالصلاه الاختياريه، وهذا التكليف لا يمكن أن يثبت في فرض عدم تمكن المكلف من الجمع بينها، بل لا بد من ثبوت تكليف آخر يتعلق بالصلاه المقيده بخصوص أحدهما أو بالجامع بينهما، ومع عدم الدليل على تعيين المأخوذ في المتعلق مقتضى أصاله البراءه عن التكليف بخصوص الصلاه المقيده بأحدهما المعين ثبوت التكليف بالجامع بينهما حيث لا تجرى البراءه في وجوب تلك الصلاه؛ لأن رفع وجوبها منافٍ للامتنان، بل ثبوت التكليف به معلوم كما هو مقتضى العلم الإجمالي بعدم سقوط الصلاه في الفرض ومجرد ثبوت البدل للوضوء لا يوجب تعلق الوجوب بالصلاه المقيده بالطهاره من الخبث والتيمم.

**لو علم أن في تأخير التيمم عدم التمكن منه**

[١]

أما أصل التيمم قبل الوقت للصلاه بعد دخول وقتها فقد تقدم منه قدس سره أنه غير مشروع؛ لعدم وجوب الصلاه قبل دخوله ليشرع التيمم لها، وظاهر كلامه قدس سره أن

ص: ٦٨٨

(مسأله ۳۳) يجب التيمم لمس كتابه القرآن إن وجب كما أنه يستحب إذا كان مستحباً ولكن لا يشرع إذا كان مباحاً [۱]

نعم، له أن يتيمم لغايه أخرى ثم يمسح المسح المباح.

الاستحباب النفسى للتيمم ولو للكون على الطهاره محل إشكال؛ ولذا يكون الأحوط أن يتيمم لغايه أخرى كصلاه النافله ويبقى تيممه إلى دخول وقت الصلاه ليصلى بالتيمم المزبور، وهذا أيضاً بناءً على أن التمكن من الصلاه بعد دخول وقتها شرط فى استيفاء ملاكها الملزم لا دخيلاً فى أصل ملاكها الملزم وأردف ذلك الوضوء وقال:

الأحوط فيه قبل الوقت الوضوء بقصد الكون على الطهاره أو لغايه أخرى كالوضوء لصلاه نافله ويبقى وضوؤه إلى دخول وقت الفريضه فيصلها به، ولكن ما ذكر من كون القدره على الصلاه بعد دخول وقتها شرط فى استيفاء ملاكها؛ ولذا يجب تحصيل التمكن ولو قبل الوقت إنما يتم بالإضافة إلى أصل الطهاره عن الحدث لا إلى الطهاره المائيه حيث مع عدم إبقائها والتيمم لها بعد الوقت لا يوجب فوت ملاكها الملتزم، وعليه لا يجب الوضوء قبل الوقت مع تمكنه من التيمم لها بعد دخوله، وقد ذكر عدم البعد فى كون التيمم فى نفسه مستحباً لفاقد الماء كالوضوء لواجده، وعليه يمكن للفاقد أن يتيمم قبل الوقت للكون على الطهاره كما فرضه فى واجد الماء قبله.

### وجوب التيمم لمس كتابه القرآن

[۱]

قد تقدم أن قصد الغايه يوجب لوقوع الوضوء أو التيمم على نحو التقرب وهذا يختص بما إذا كانت الغايه واجبه أو مستحبه ولو كان مسح كتابه القرآن واجباً أو مستحباً فمع كون المكلف عاجزاً عن الطهاره المائيه يصح التيمم منه لغايه المس، بخلاف ما إذا كان مباحاً فإن قصدتها لا يوجب التقرب فيه نعم بما أن المس محدثاً حرام

ص: ۶۸۹

(مسأله ٣٤) إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهه فإن كان زائداً على المتعارف وجب رفعه للتيمم [١]

ومسح البشره وإن كان على المتعارف لا يبعد كفايه مسح ظاهره عن البشره والأحوط مسح كليهما.

(مسأله ٣٥) إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله [٢]

حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بالعدم.

فله أن يتيمم لغايه أخرى راجحه ثم يمسح كتابتها.

### يجب رفع شعر الرأس الزائد الواصل إلى الجبهه

[١]

والوجه في ذلك أن الزائد على المتعارف الواصل إلى الجبهه من الرأس يعد حائلاً وغير تابع للجبهه والجبين أو الجبينين اللازم مسحهما في التيمم.

نعم، لو كان الزائد على المتعارف بحيث يعدّ من توابع الجبهه حيث إنّه لا تخلو الجبهه والجبين عن ذلك الواصل عادة فالمسح عليه كافٍ عن المسح على البشره المستوره به، حيث إنّ منصرف الأمر بمسح الجبهه والوجه والجبين المسح على ذلك التابع ولو كان رفعه والمسح على البشره التي تحته أمراً لازماً لورود التنبيه على ذلك في بعض الأخبار البيانيه أو غيرها وعدم ورود ذلك وجريان السيره على المعامله معه معاملة الجبهه مقتضاه الكفايه، بل أجزاء رفعه أيضاً والمسح فقط على البشره التي تحته لا يخلو عن الإشكال؛ ولذا يكون الاحتياط في الجمع بين ذلك والمسح على ذلك الشعر.

### الشك في وجود الحاجب على مواضع التيمم

[٢]

وذلك فإنّ الاستصحاب في عدم الحاجب في ذلك الموضع لا يثبت وقوع

(مسأله ٣٦) فى الموارد التى يجب عليه التيمم بدلاً عن الغسل وعن الوضوء كالحائض والنفساء وماس الميت الأحوط تيمم  
ثالث [١]

بقصد الاستباحه من غير نظر إلى بدليته عن الوضوء أو الغسل بأن يكون بدلاً عنهما لاحتمال كون المطلوب تيمماً واحداً من باب  
التداخل ولو عيّن أحدهما فى التيمم الأول وقصد بالثانى ما فى الذمه أغنى عن الثالث.

المسح على بشرته، كما لا يثبت الاستصحاب فى عدمه غسل البشره فى الوضوء أو الغسل، ودعوى قيام السيره على عدم الاعتناء  
باحتمال حدوث الحاجب مطلقاً أو مع مطلق الظن بعدمه لم تثبت؛ ولذا يجب الفحص حتى يحصل العلم أو الاطمينان بعدمه أو  
خبر الثقة بعدمه.

### التيمم الثالث

[١]

قد تقدم سابقاً أنّ المقرر فى محلّه عدم التداخل فى المسببات، بلا فرق بين التكليف الاستقلاليه وكون تعدد السبب من نوعين  
كما إذا وقعت الزلزله عند خسوف القمر أو كسوف الشمس، أو كونه من نوع واحد كما إذا وقعت الزلزله مرتين ولو قبل أن  
يصلى المكلف صلاه الآيات من الزلزله الأولى أو كان ذلك فى التكليف الضمنيه أو الغيريه كما فى كون كل من الوضوء أو  
الغسل قيماً للمكلف به ولم يتمكن المكلف من شىء منهما لفقد الماء أو غيره فإنه يجب عليه التيمم بدلاً عن الغسل والتيمم  
بدلاً عن الوضوء، وحيث إنّ عنوان البدليه عن الغسل أو الوضوء عنوان مقوم للتيمم فيجب على المكلف بدلاً عن كل منهما تيمم  
بعنوان البدليه عن مبدله والالتزام بكفايه تيمم واحد بقصد البدليه منهما يحتاج إلى دليل كما هو مقتضى الالتزام بعدم اغناء  
الغسل عن الوضوء، بل على الالتزام بالإغناء أيضاً على ما ذكره بعض الأصحاب.

ص: ٦٩١

(مسألة ٣٧) إذا كان بعض أعضائه منقوشاً باسم الجلاله أو غيره من أسمائه تعالى أو آيه من القرآن فالأحوط محوه حذراً من وجوده على بدنه فى حال الجنابه أو غيرها من الأحداث لمناطق حرمة المسّ على المحدث [١]

وإن لم يمكن محوه أو قلنا بعدم وجوبه فيحرم إمرار اليد عليه حال الوضوء أو الغسل، بل يجب إجراء الماء عليه من غير مسّ أو الغسل ارتماساً أو لفّ خرفه بيده والمسّ بها، وإذا فرض عدم إمكان الوضوء أو الغسل إلّابمسّه فيدور الأمر بين سقوط حرمة المسّ أو -----

والحاصل لو فرض التداخل فى التيمم أيضاً فى موارد تعدد التكليف به غايته أنه يكون كالتداخل فى الأغسال من أجزاء تيمم واحد ولو بقصد الجميع لا تعين الإتيان به كذلك كما لا يخفى، وعلى ذلك فلا حاجة إلى التيمم الثالث بعد التيمم بدلاً عن كل من الوضوء والغسل.

### الأحوط محو نقش اسم الجلاله من البدن

[١]

لا يخفى ظاهر المسّ ان يتعدّد الماس والممسوس خارجاً ووجود الكتابه والنقش على شى لا يوجب صدق أنّ الشىء ما مسّ النقش عليه بل يعد أنّ النقش من عوارض ذلك الشىء، ولكن بما أنّ المناطق فى حرمة مسّ لفظ الجلاله وغيرها من أسمائه تعالى أو القرآن فى حال الحدث وصول عضو المحدث إليها، وهذا المناطق موجود فى الفرض فيجب ولو على الأحوط وجوباً إزالة النقش حتى لا- يكون على عضوه حال الحدث، ولكن كون تمام المناطق فى حرمة مسّ المحدث كتابه القرآن أو أسمائه تعالى ما ذكر تأمل وظاهر ما دل على حرمة غير هذا الفرض.

ص: ٦٩٢

والظاهر سقوط حرمة المسّ، بل ينبغي القطع به إذا كان في محل التيمم؛ لأنّ الأمر حينئذٍ دائر بين ترك الصلاة وارتكاب المسّ، ومن المعلوم أهميه وجوب الصلاة فيتوضّأ أو يغتسل في الفرض الأول وإن استلزم المسّ لكن الأحوط مع ذلك الجبیره أيضاً بوضع شيء عليه والمسح عليه باليد المبلله، وأحوط من ذلك أن يجمع بين ما ذكر وبين الاستنابه أيضاً بأن يستنّب متطهراً يباشر غسل هذا الموضع، بل وأن يتيمم مع ذلك أيضاً إن لم يكن في مواضع التيمم، وإذا كان ممّن وظيفته التيمم وكان في بعض مواضعه وأراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه والجبيره والاستنابه، لكن الأقوى كما عرفت كفايه مسحه وسقوط حرمة المسّ حينئذٍ والحمد لله رب العالمين.

تم كتاب الطهاره.

### في مسّ اسم الجلاله المنقوش على البدن لمحوه

[١]

لا- يخفى أنّه إذا لم نقل بوجوب المحو وفرض عدم إمكان الوضوء أو الغسل إلّا بمسّ العضو يجب في الفرض محوه ثم غسل ذلك العضو بالمسّ، حيث لا تراحم بين حرمة المسّ ووجوب الصلاة مع الوضوء أو الغسل.

نعم، لو لم يمكن محوه وتوقف الوضوء أو الغسل على مسّ ذلك العضو المنقوش وأن يكون المورد من صغريات التراحم إلّا أنّ لغسل ذلك العضو في الوضوء أو الغسل بدلاً وهو الاستنابه في غسله، حيث إنّ المكلف إذا لم يتمكن من الغسل فيهما بالمباشره ومن عدم التمكن حرمة المباشره تصل النوبه إلى البدل وهو استنابه متطهر لغسله.

نعم، إذا لم يتمكن من الاستنابه أيضاً تصل النوبه إلى البدل الآخر للوضوء أو الغسل وهو التيمم لصلاته كما هو الحال في حرمة الغسل لجهه أخرى، هذا إذا لم يكن

النقش فى أعضاء التيمم، بل يمكن أن يقال بتعين التيمم فى الفرض حتى مع إمكان الاستنابه فإنّ ما دل على بدليه الاستنابه هو فرض العجز التكويني عن المباشره لا صورته حرمتها، كما إذا كان المكلف فاقد الماء إلّا أنّ الغير له ماء وقال إنى راض بوضوئك وغسلك ولكن باستنابتي لا- بمباشرتك فى الغسل أو الوضوء فإنّه لا- ينبغى التأمل فى انتقال الوظيفه إلى التيمم وكان على المصنف قدس سره أن يفتى فيما إذا لم يكن النقش فى أعضاء التيمم كمسأله وجود الماء فى المسجد بأن يتيمم أوّلاً لمس الواجب فى غسله ووضوئه ثم يغتسل أو يتوضأ لصلاته، حيث إنّ التيمم مشروع لكونه غير متمكن من المسّ اللازم فى الوضوء أو الغسل.

وكيف كان، فالظاهر أنّ شيئاً ممّا دل على جواز الاستنابه أو المسح على الجبيره لا يعم المقام فمع عدم إمكان المحو وعدم وجود النقش فى أعضاء التيمم يتعين التيمم ومع وجوده فيها فقط يتوضأ أو يغتسل لأهميه الصلاه ومع عدم وجوده فيها إذا كان واجداً للماء، وإلّا تيمم لها.

□  
والحمد لله رب العالمين وقد وقع الفراغ من مباحث كتاب الطهاره فى شهر شعبان المعظم ١٤١٧ الهجرى القمري لهاجره آلاف التحيه والسلام.









































بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان  
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

